



بلوغ المرام

جامع شيخ الإسلام ابن تيمية

---

كتاب بلوغ المرام





## كتاب الطهارة

### مقدمة

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾<sup>(١)</sup>.

أحمده - جل وعلا - خير حمد وأوفاه، وأثني عليه الخير كله، وأشكره وأذكره، وأسأله جل جلاله وتقدّست أسماؤه أن يجعلني وإياكم من حملة العلم ومحصيليه، ومن الذين يعلمون ويعملون ويبلغون، إنه سبحانه جواد كريم.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

فإن من نعم الله - جل وعلا - علينا جميعا أن هيا لنا مثل هذه الدورات العلمية التي هي من أعظم ما يتعبد به المرء في هذا الزمان من النوافل، بل قد قال أهل العلم: إن أفضل النوافل على الإطلاق طلب العلم، وفضل الإمام أحمد وجماعة من الأئمة والمحققين فضلوا طلب العلم على غيره، فجعلوا طلب العلم الذي ينفع المرء في دينه في عقيدته وفي عباداته وفي معاملاته جعلوه أفضل من الجهاد النفل.

وهذا ظاهر؛ لأن العلم متعدي، العلم يتعدك إلى غيرك فتتفع به نفسك وتنفع به غيرك؛ ولهذا قال جماعة من أهل العلم: لأجل فضل العلم ما أمر الله - جل وعلا - نبيه أن يستزيد من شيء إلا من العلم، فقال جل جلاله: ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾<sup>(٢)</sup>؛ لهذا ينبغي لنا أن نرعى هذه النعمة، وأن نقبل عليها ألا وهي

وجود مثل هذه الدورات التي يشرح فيه الشيء الكثير في الوقت القليل.

١ - سورة المجادلة آية : ١١ .

٢ - سورة طه آية : ١١٤ .



فرمما لم يمكننا أن نشرح متنا من المتون إلا في سنة، لكن لأجل هذه الدورات فإنها يمكن معها أن يشرح المتن في عشرة أيام أو في عشرين يوماً بحسب ما يتيسر من الحال.

لهذا ينبغي على كل طالب علم أن يجتهد في هذه الدورات في الحضور وفي المراجعة قبل وبعد، وأن يجعل هذه الأسابيع قليلة وسيلة للعبادة، بل ينوي بها التعبد في حضوره للعلم، وفيما يستعد له قبل وبعد، وهذا يعني أن تحض نفسك ومن تعرف ممن يمكنهم أن يحضروا ويحملوا العلم ويستمعوا إليه، أن تحضهم على حضور هذه الدورات سواء التي في هذا المسجد المبارك أم في غيره؛ لأن العلم مطلوب تحصيله، ومطلوب نشره.

وإن العلم لا ينتزعه الله -جل وعلا- ولا يرفعه من العباد هكذا نزعا، وإنما يموت العلماء، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوسا جهالا.

لهذا من أعظم ما أتعلم له، وكل محب لدين الله يتعلم له أن يسمع هذا الحديث، وينظر إلى قلة من هو جاد في طلب العلم، ويخشى أن يأتي زمان يتكلم في العلم من هو نتفة فيه يأخذ من هاهنا وهاهنا، ثم يتصدر بين الناس فيكون ممن قال فيه عليه الصلاة والسلام: ﴿حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوسا جهالا فاستلوا فأفتوا بغير علم فاضلوا وأضلوا﴾ اتخذوا رؤوسا جهالا؛ لأنهم ظنوا أنهم علماء أو أنهم من أهل العلم فستلوا وهم في الحقيقة جهلة لم يحصلوا من العلم ما به ترسخ أقدامهم فيه، ويرسخ قلبهم في فهم العلم في فهم كلام الله -جل وعلا- وكلام رسوله ﷺ فسألهم الناس فأفتوا بغير علم؛ لأن علمهم إما معدوم، أو مشوش؛ فأفتوا بغير علم فاضلوا وأضلوا.

بهذا ينبغي أن تحتسب أنفاسك، وأن تحتسب عمرك في طلب العلم، وفي الحض عليه، وفي حفظه وفي تدارسه فهو أفضل أنواع الجهاد في هذا الزمان، فليس ثم نوع من أنواع الجهاد الذي يجاهد به أعداء الله -جل وعلا-، ويجاهد به الصد عن دين الله -جل وعلا- في هذا الزمان، بل وفي غيره مثل العلم؛ ولهذا - كما ذكرت لك - فضل العلماء طلب العلم على غيره من النوافل، واختلفوا هل هو أفضل من الجهاد النفل - التطوع - أم لا ؟



والصحيح أن طلب العلم أفضل؛ لعظم آثاره ولعظم فضله، ثم إن طالب العلم ينبغي له أن يتأدب بآداب أهل العلم وحملة العلم ومحصيليه، وهذه الآداب ذكرناها لكم مرارا في دورات سبقت، ولا بد من تعاهدها.

**فمن أعظمها:** أن يكون مجاهدا نفسه في الإخلاص لله -جل وعلا-، وفي أنه يكون ذا نية صحيحة في العلم، فالعلم عبادة، ولا يقبل إلا بنية صالحة، وبإخلاص لله -جل وعلا- كما قال نبينا -عليه الصلاة والسلام-: ﴿إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ﴾، وإنما لكل امرئ ما نوى ﴿فكُلُّ امْرِئٍ لَّهُ مَا نَوَا﴾، فإذا كانت نيته صالحة فإن عمله يكون عبادة مع توفر الشرائط الأخرى وانتفاء الموانع؛ لهذا من أعظم أسباب البركة في العلم أن تكون نيتك صالحة في العلم، ومعنى النية في العلم: أن تنوي رفع الجهل عن نفسك بما تتعلم، فالجاهل هو الذي يقول: العلم معروف، والأحكام معروفة والحمد لله، العقيدة معروفة، هذا كلام جهلة.

**وأما الذي شذى طرفا من العلم فإنه كما قال عمر:** "من قال أنا عالم فهو جاهل". يعلم أن العلم واسع كثير؛ ولهذا يصعب تحصيله في وقت قصير، بل وقت تحصيل العلم العمر كله، وقت تحصيل العلم عمرك كله من أوله إلى آخره.

ولهذا جاء: "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد". قال العلماء: النية في طلب العلم تأتي مع العلم، كما قال طائفة من أئمة الحديث: طلبنا العلم وليس لنا فيه نية، ثم جاءت النية بعد؛ لأنه لما تعلم العلم علم أنه لا بد أن ينوي فيه نية صالحة، وأن يتقرب به إلى الله فنوى بعد أن تعلم.

### وقال آخرون من أئمة أهل الحديث:

"طلبنا العلم لغير الله فأبي أن يكون إلا لله" يعني: أنهم حين طلبوه طلبوه لنوايا، قد تكون منافسة، وقد تكون مجاملة، وقد تكون، وقد تكون، لكنه أبي أن يكون إلا لله؛ لأن العبد الذي يريد رضا ربه -جل وعلا- إذا حضر العلم وسمع كلام الله -جل وعلا- وكلام رسوله ﷺ وعلم معنى كلام الله وكلام رسوله فإنه لن يفر من الله إلا إلى الله -جل وعلا-؛ لتصحيح النية وتصحيح القلب، وإسلام الوجه والنفس لله -جل وعلا- وحده.



فإذن النية الصالحة في العلم أن تنوي رفع الجهل عن نفسك، ثم أن تنوي رفع الجهل عن غيرك، فمن استقام له هذان الأمران أو الأول منهما فهو على نية صالحة في العلم فيرجى له القبول، وهذا القصد وهذه النية تنفعك كثيرا إذا استحضرتها في العلم، وطالما نفعت غيرك في أنك إذا نويت رفع الجهل عن نفسك فإنك ستستحضر دائما أنك تجهل أشياء كثيرة، تجهل أشياء كثيرة في العقيدة، تجهل أشياء كثيرة في التوحيد، تجهل أشياء كثيرة في معنى كلام الله في القرآن، معنى كلام النبي -عليه الصلاة والسلام- في العبادات في المعاملات، العلم واسع فإذا أحسست بأنك تجهل كثيرا، وأنت تنوي وتجاهد على رفع الجهل عن نفسك فإنك ستجتهد أكثر وأكثر في طلب العلم وفي حفظه وفي مدارسته.

هذه مقدمة بين يدي هذه الدورة التي أسأل الله -جل وعلا- أن يجزي القائمين عليها خيرا، وأخص بالذكر منهم أخانا الشيخ "فهد الغراب" وفقه الله لكل خير، فلقد علمته مجتهدا خيرا اجتهد في أن ينفعكم، فلا تحرموه مع إخوانه وزملائه الذين أسهموا في إقامة هذه الدورة لا تحرموهم من دعائكم الصالح مع تجزيتهم خيرا، فأسأل الله -جل وعلا- لنا ولهم القبول والسداد في الأقوال والأعمال، وأن يغفر لنا ولهم ولوالدينا ولمشايخنا ولأحبابنا أجمعين إنه سبحانه جواد كريم نعم.

### خطبة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الإمام المصنف الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-:

الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة قديما وحديثا، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد وآله وصحبه الذين صاروا في نصرته دينه سيرا حثيثا، وعلى أتباعهم الذين ورثوا علمهم والعلماء ورثة الأنبياء أكرم بهم وارثا وموروثا،

أما بعد:



فهذا مختصر في الشرح على أصول الحديثية التكليفية للأحكام الشرعية، حررته تحريرا بالغا؛ ليصير لمن يحفظه من بين أقرانه نابغا، ويستعين به الطالب المبتدئ، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي، وقد بينت عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة؛ لإرادة نصح الأمة فالمراد بالسبعة: "أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه" وبالستة: "من عدا أحمد" وبالخمسة: "من عدا البخاري ومسلم"، وقد أقول: الأربعة وأحمد وبالأربعة: "ما عدا الثلاثة الأول" وبالثلاثة: ما عداهم وعبدا الأخير وبالمتفق عليه: البخاري ومسلم، وقد لا أكتب معهما غيرهما، وما عدا ذلك فهو مبين وسميته: "بلوغ المرام من أدلة الأحكام" والله أسأل أن لا يجعل ما علمنا علينا وبالا، وأن يرزقنا العمل بما يرضيه - سبحانه وتعالى - .  
- سبحانه وتعالى -

هذه الخطبة لهذا الكتاب العظيم "كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام" اشتملت على مقاصد:

**الأول:** الثناء على الله - جل وعلا - وحمده - سبحانه وتعالى -، وقد رأيت أنه لم يتدئها بما يسميه العلماء بخطبة الحاجة؛ وذلك أن أهل العلم يجعلون خطبة الحاجة في الخطب الكلامية، وأما في المكتوب فعندهم أنه يشرع أن يثنى على الله - جل وعلا - بما هو مناسب للحال، والني - عليه الصلاة والسلام - في كتبه التي أرسلها إلى أهل الأمصار، وفي كتاب الصدقات - أيضا - لم يتدئها بما يسمى بخطبة الحاجة؛ فخطبة الحاجة مشروعة في الخطب الكلامية، وأما المكتوب فإن سنة أهل العلم فيه أن يحمده الله - جل وعلا - بما ييسر إن كان بما يسمى بخطبة الحاجة "الحمد لله نحمده ونستعينه..." إلخ كما هي معروفة في رواية ابن مسعود، أو بما ييسر له من الثناء على الله - جل وعلا - .

والحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - وهو من أئمة أهل الحديث في زمانه، ومن حفاظه ابتدأها بما يناسب الحال من الثناء على الله - جل وعلا - وحمده على نعمه الظاهرة والباطنة، القديمة والحديثة.

**والمقصد الثاني في هذه الخطبة:** أنه ذكر فضل صحابة رسول الله ﷺ وفضل أتباعهم والتابعين لهم

بأنهم ورثوا العلم، والعلماء ورثة الأنبياء، أكرم بهم وارثا وموروثا.



وهذا فيه تحريك للنفوس لنيل أعلى المراتب، وهو أن تكون وارثا للمصطفى ﷺ وأكرم به وارثا وموروثا، أكرم بهم وارثا، وأكرم بالعلم موروثا، ورثوه عن المصطفى -صلى الله عليه وسلم-؛ ولهذا قال -عليه الصلاة والسلام-: ﴿العلماء ورثة الأنبياء، فإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر﴾ .

**المقصد الثالث:** ذكر أن كتابه هذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، وذكر أنه حرره تحريرا بالغا؛ ليصير من يحفظه بين أقرانه نابغا، وهذا موافق للحقيقة، وبر فيه الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني -رحمه الله- فلقد اختصره، وهذا يقتضي أن يكون استفاد من غيره من الكتب، والكتب المؤلفة في الأحكام يعني في أحاديث الأحكام كثيرة، ومن أشهرها: "عمدة الأحكام"، و"منتقى الأخبار" للمجد ابن تيمية، و"الإمام" لابن دقيق العيد، و"المحرر" للحافظ شمس الدين بن عبد الهادي، و"بلوغ المرام" الذي نحن بصدد شرحه.

والعلماء بعد ابن دقيق العيد استفادوا منه كثيرا، فأكثر ما يستفيد العلماء في الكتب المختصرة في متون الأحاديث، أحاديث الأحكام من كتاب ابن دقيق العيد الذي هو "الإمام"، وقد اختصره واستفاد منه، وقد رد بعضهم هذا شمس الدين بن عبد الهادي في كتابه "المحرر" فحينئذ تعلم أن مصادر الحافظ ابن حجر في كتابه هذا: العمدة عمدة الأحكام، و"منتقى الأخبار والإمام" لابن دقيق العيد، و"المحرر" لابن عبد الهادي، وقلما يخرج عن هذه إلى غيرها مما يحرره هو ويستفيدة ويقرره.

**المقصد الأخير:** ذكر مصطلحه فيه، وأنه عنى بالسبعة "الإمام أحمد وأصحاب الكتب الستة البخاري ومسلم، وأبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، وهذا المصطلح السبعة الستة الخمسة الأربعة الثلاثة: هذا اصطلاح ليس متفقا عليه، وليس سنة ماضية بين أهل العلم، لكنه انتشر وصف كتب الحديث البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بالكتب الستة؛ لأنه أدخلت في بعض التصانيف، وإلا فقد تجدد من لا يسمي هذه الكتب بالستة، فقد يقتصر على الخمسة دون ابن ماجه، كما فعل ابن





الأثير في "جامع الأصول" على ما هو معروف عند أهل الاختصاص في موطنه، فإذن هذه الكلمات السبعة، والستة... إلى آخره هذه إلى حين.

وطالب العلم ينتبه إلى أنه قد يكون هذا التحريج الذي عزي لهذه الكتب، للستة أو للسبعة أو للخمسة قد يكون في رواية موجودة بين أيدينا، وقد يكون في رواية ليست بأيدينا، وهذا يعني أن تثبت كثيرا حينما تخرج الحديث الذي ذكره الحافظ في بلوغ المرام؛ فإن من الأحاديث ما قد يظن الظان أنه لم يخرج في هذا الكتاب الذي عزاه إليه الحافظ ابن حجر، وإذا تتبع الناظر وجد أن لعزو الحافظ أسبابا منها ما ذكرته لك من أنه يكون في رواية غير الرواية التي بأيدينا مثلا: يكون في رواية للبخاري ليست في رواية الفربري ويكون في رواية أخرى كرواية حماد بن شاعر أو نحو ذلك.

وقد يكون في مخرج لرواية الفربري غير المخرج المعروف، وقد يكون في نسخه لأبي داود غير الرواية المعروفة؛ فإن أبا داود لكتابه عدة روايات، فرواية اللؤلؤي هي المشتهرة المعروفة بين أيدينا، ولها -أيضا- عدة أوجه ونسخ.

وهناك رواية ابن داسة التي اعتمدها الخطابي في شرحه "معالم السنن"، والتي رواها من طريق ابن داسة البيهقي في السنن الكبرى، يعني: يرويه السنن من طريق ابن داسة، وهناك روايات أخر للسنن غير ما ذكرنا، وهكذا في الترمذي فإن نسخه تختلف اختلافا كثيرا في الزيادة وفي النقص، سواء في الأحاديث، أو في الحكم على الأحاديث بالصحة، أو بكونه حسنا صحيحا، أو بكونه حسنا إلى آخر ذلك.

ثم كذلك سنن النسائي تارة يطلق العزو ويراد به الكبرى، وتارة يطلق العزو ويراد به المجتبى، وهكذا في ابن ماجه فإن نسخه -أيضا- مختلفة، ومسند الإمام أحمد بخصوصه النسخة الموجودة بين أيدينا المطبوعة، هذه نسخة ناقصة؛ أحيانا مسانيد لبعض الصحابة كاملة لا تكون موجودة، وأحيانا بعض الأحاديث؛ لهذا نرى أن ابن تيمية وابن كثير وابن حجر تارة يعزون أحاديث لا نجدها في هذا المسند الذي بين أيدينا.

وهذا المسند الذي بين أيدينا لجمعه قصة معروفة عند أهل العلم، وهو أن الحافظ مسند زمانه عبد الله بن سالم البصري ثم المكي المعروف خاف على مسند أحمد من الاندثار، وذهاب نسخه فاجتهد في جمعها



على ما يعلم، فجمع القطع التي بأيدي الناس، وراسل العلماء حتى اجتمعت عنده نسخة فجمعها ورتبها على ما يعلم من ترتيب مسند الإمام أحمد، فخرجت على هذا النحو، ثم نسخ منها نسخا وفرقها في الأمصار؛ حفاظا على هذا المسند العظيم، وعن أحد هذه النسخ طبع مسند الإمام أحمد في طبعته المعروفة. والناظر في فهرس مسند الإمام أحمد الذي جعله له الحافظ ابن عساكر، وهو في القرن السادس الهجري ينظر أن ثمة مسانيد فيه ليست موجودة في مسند الإمام أحمد الموجود، وثمة أحاديث بالجزم عزائها إلى مسند أحمد ابن تيمية أو ابن كثير أو ابن حجر وليست موجودة في هذا الذي بين أيدينا.

هذا العرض المختصر سواء لهذه الكتب السبعة أو لغيرها يجب معه أن يكون طالب العلم متحررا كثيرا فيما ينتقد به العلماء في تخريجهم، وخاصة في حفاظ الحديث، والأئمة الذين عنهم أخذ التخريج وهم الحفظة الكاملة في ذلك، فلا يتجاسر أحد على توهيم الحافظ ابن حجر، أو على توهيم غيره من الأئمة إلا بدليل قاطع واضح من عالم راسخ في تخريج الحديث، وفي معرفته هذا أحد الأسباب.

**والسبب الثاني:** أن الحافظ ابن حجر قد يخرج الحديث ويعزوه -الحديث- إلى أكثر من مصدر، وهو يعني أصل الحديث فيكون الحديث في بعض المصادر مفصلا وفي بعضها مختصرا، فيعزو المختصر وينسبه للجميع، فيذكر المختصر (لفظ المختصر) وينسبه للجميع؛ لأجل رعاية الأصل، وهذا من السنة المعروفة عند أهل العلم في أنهم يصححون العزو، ويقصدون بذلك أصل الحديث.

أيضا قد يعزو الحافظ ابن حجر إلى بعض الكتب بلفظ وينظر إلى المخرج إلى أنه ليس في الكتاب بهذا اللفظ، وهذا يكون له سبب ثالث وهو أن الكتاب الذي عزاه إليه كمسلم -مثلا- أو البخاري أو سنن أبي داود أو غير ذلك يكون قد ذكر فيه الإسناد دون المتن، ومعلوم أن البخاري يورد أسانيد دون متونها في الشواهد، ويورد كذلك مسلم أسانيد كثيرة ويقول في آخرها بمثله سواء بنحوه أو نحو ذلك ولا يذكر المتن.

وكذلك قد يفعل أبو داود والترمذي وجميع من صنف في الحديث، فيكون العالم يعلم أن هذا الإسناد متنه هو كذا كذا، وهو موجود في سنن الدارقطني، أو موجود في سنن البيهقي، أو موجود في مسند ابن الجارود، أو موجود في مستخرج أبي عوانة، ونحو ذلك، فيقول: هذا المتن يقول: رواه مسلم، أو رواه أبو



داود، وهو لم يذكر -أعني: مسلما أو أبا داود- لم يذكر اللفظ، وإنما ساق الإسناد، فيأتي من يتعقب الحافظ ابن حجر، أو يتعقب الأئمة فيقول: هذا لم يروه مسلم، وإنما رواه بلفظ كذا وكذا، لم يروه البخاري، لم يروه أبو داود، وهكذا في أنواع من تعقب الأئمة، وقد لا يكون تعقب من تعقب صحيحا لهذه الأسباب أو بعضها، ومن أهمها: أنه يذكر اللفظ، وصدق من قال: إنه ليس في مسلم، ولكن في الإسناد الذي يعلم الحافظ للحديث ويعلم من يعتني بالمتون والأسانيد يعلم أن متن هذا الإسناد هو كذا وكذا مما هو موجود في سنن النسائي -مثلا- أو في الدارقطني، أو في البيهقي، أو في ابن الجارود، أو عند الحاكم، أو ابن حبان أو ابن خزيمة... إلخ.

فإذا ذكر مسلم إسنادا ولم يذكر المتن فإنه يقال: إنه رواه؛ لأنه روى الإسناد، وقال بمثله ولكنه اختصارا لم يذكر المتن، وهذه فائدة مهمة وعزيزة ينبغي لك أن تعتني بها جدا؛ ولهذا اعتنى العلماء بالمستخرجات التي فكت هذا الاختصار وذكرت ما اختصره مسلم، أو اختصره البخاري ونحو ذلك من المسائل؛ لهذا ينبغي لك أن تعتمد ما ذكره الحافظ من التحريج، وألا تتعقبه في شيء من ذلك، وألا تلتفت -أيضا- لتعقب من تعقب في التحريج حتى يكون ثم برهان بين بعد رعاية هذه الأشياء التي ذكرت لك، ورعاية غير هذه الأشياء مما قد يطول المقام بتفصيله في أصول التحريج ومقاصد العلماء، أعني: أئمة الحديث في عزوهم للأحاديث.

ومما يعظم عندك هذا الكتاب كتاب "بلوغ المرام" أنه من تأليف خاتمة الحفاظ، من أجمع على الثناء عليه من جميع الفئات والطوائف، وعلى حسن تصانيفه وعلى دقته في بحثه، وعلى نزاهته فيه -أيضا- ألا وهو الحافظ العلم شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري، المولود سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، والمتوفى سنة اثنين وخمسين وثمانمائة -رحمه الله تعالى، وجزاه عن أهل العلم خيرا-.

بلوغ المرام كتاب قد يطول الكلام عليه جدا؛ لأن شرح الحديث كما تعلمون قد يكون مبسوطا، وقد يكون مختصرا، فالمعلم بيده بسط الكلام، أو اختصار الكلام على الأحاديث، والذي رأيت أنه مناسب، وأرجو أن يكون -إن شاء الله تعالى- مناسبا ونافعاً لي ولكم أن يكون شرحنا مختصرا، وقدرت أن يكون



ختم شرح "بلوغ المرام" في مائة يوم، وهذه الدورة قد تبلغ ثمانية عشر يوما؛ ولهذا قد نشرح فيها نحو -يعني- ما بين المائتين إلى الثلاثمائة بحسب النشاط وعدم ما يقطع اتصال الدرس، الشرح سيكون سهلا ممتنعا مختصرا لكن أرجو أن يكون مفيدا بحيث إنه يرتب الكلام في شرح كل حديث على مقاصد أو على مسائل.

**فذكر: أولا:** المعنى الإجمالي للحديث. وثانيا: لغة الحديث. وثالثا: درجة الحديث يعني من حيث الصحة والحسن والضعف، وقد أبين بعض العلل أو النقد على الأسانيد على قلة. وأخيرا: فوائد الحديث أو من أحكام الحديث، وفي كل حديث -إن شاء الله تعالى- نرتبه على هذه المسائل الأربعة، وسنمر مرورا سريعا -إن شاء الله تعالى-، فأسأل الله -جل وعلا- أن يوفقني لنفعكم ونفع نفسي، وأن يوفقكم -أيضا- لتلقي ذلك ومباحثته وفهمه ودرسه، إنه سبحانه جواد كريم ابداً.

#### باب المياه

#### حديث "هو الطهور ماؤه الحل ميتته"

قال رحمه الله تعالى: "كتاب الطهارة" باب المياه.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه في البحر: **هو الطهور ماؤه، الحل ميتته** **أخرجه** الأربعة، وابن أبي شيبة واللفظ له، وصححه ابن خزيمة والترمذي، ورواه مالك والشافعي وأحمد.

هذا الحديث حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه في البحر: **هو الطهور ماؤه، الحل ميتته** **أخرجه** ومعنى قوله قال في البحر: يعني أنه ذكر البحر عنده فقال هذه الكلمة، وهذا الحديث له سبب أن النبي -عليه الصلاة والسلام- سئل عن أنهم يكونون في البحر يعني على سفنهم ومعهم ماء قليل؛ ليشربوه أو ليطبخوا به أو نحو ذلك، وإن استعملوه في الوضوء نفذ، وضاق الأمر عليهم فسألوه عن ذلك، فقال -عليه الصلاة والسلام- في البحر: **هو الطهور ماؤه** **أخرجه**؛ لأن السؤال كان عن التوضؤ بماء



البحر. هل نتوضأ بماء البحر أم لا نتوضأ؟ فقال -عليه الصلاة والسلام- في البحر -يعني في التطهر بماء البحر-: ﴿٥٦﴾ هو الطهور ماؤه، الحل ميتته ﴿٥٧﴾ وسبب السؤال أنهم نظروا في ماء البحر ووجدوا طعمه متغيرا، وجدوا أن طعمه مالح، بل قد يكون شديد الملوحة، فهل يتوضأ بمثل هذه الحال بشيء تغير طعمه، فأشكل عليهم هل يتوضأ بما تغير طعمه أم لا؟

والنبي -عليه الصلاة والسلام- أجابهم بما يحتاجون، فبين أنه طهور، وزاد على ما يحتاجون لقوله: ﴿٥٨﴾ الحل ميتته ﴿٥٩﴾ وهذه الزيادة سببها أن الراكب للبحر سأل عن الوضوء، وهو يلبسه أمر الصلاة، كما أنه يلبسه أمر الأكل فيحتاج إلى أشياء من أهمها: أمر عبادته وأمر غذائه، فلما سأل السائل عن واحدة أفاده -عليه الصلاة والسلام- باثنتين؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- بالمؤمنين رءوف رحيم.

#### المسألة الثانية: لغة الحديث.

قال -عليه الصلاة والسلام- في البحر: ﴿٦٠﴾ هو الطهور ﴿٦١﴾ ولفظ الطهور فعول من طاهر فهو مبالغة من طاهر، فيدخل في صيغ المبالغة كالغفور من غافر ونحو ذلك، وإذا كانت كلمة طهور مبالغة من طاهر فهذه المبالغة هل هي مبالغة في كونه طاهرا مبالغة في طهارته، أو هي مبالغة في تعدي الفعل إلى تطهير غيره؟

الوجه منهما هو الثاني؛ لأنهم لم يستشكلوا كون البحر طاهرا، وإنما سألوا عن التوضؤ بماء البحر؛ فلهذا دل قوله: ﴿٦٢﴾ هو الطهور ماؤه ﴿٦٣﴾ أن المبالغة هنا المقصود منها مبالغة تعدي التطهير فهو طاهر في نفسه وأيضا يطهر غيره، وهذا الاستعمال هو استعمال شرعي عند طائفة من أهل العلم يعني أنه ليس بالحقيقة اللغوية، ولكنه حقيقة شرعية، وذلك أن الشرع جاء في استعمال لفظ طهور لما تتعدى لما يكون مطهرا لغيره، والتطهير قد يكون رفعا لحدث، أو قد يكون إزالة لخبث؛ لهذا من هذه اللفظة لفظة "طهور" قال طائفة من أهل العلم: إن هذه اللفظة في اللغة لها معنى، وهي المبالغة في كون الماء طاهرا، وأما في الاستعمال الشرعي فنفهم منها زيادة عن كون الشيء طاهرا، وهو كونه طاهرا ومطهرا -أيضا-، وهذا جاء في هذا الحديث: ﴿٦٤﴾ هو الطهور ماؤه ﴿٦٥﴾ وهم يعلمون أن ماء البحر طاهر في نفسه فلما قال: ﴿٦٦﴾ الطهور ماؤه



﴿٢٤﴾ علمنا أنهم فهموا من قوله: ﴿٢٣﴾ الطهور ماؤه ﴿٢٤﴾ يعني: أن ماءه يتطهر به، ومثله قول النبي -عليه الصلاة والسلام- في التراب: ﴿٢٥﴾ وجعلت تربتها لنا طهورا ﴿٢٤﴾ والتراب معلوم أنه طاهر، ولكنه جعل لهذه الأمة طهورا يعني: مطهرا، وهذا بحث لغوي مهم في هذا الحديث.

قال: ﴿٢٦﴾ الحل ميتته ﴿٢٤﴾ ميتة هي: ما يموت في البحر من حيوانات البحر لا من غيره، الميتة ميتته هذه الإضافة تقتضي أن يكون ميتة البحر مما يعيش فيه، أما إذا كان يعيش في غيره ثم مات فيه فلا يصدق عليه أنه ميتة بحر، وإن كان مات بسبب البحر؛ لهذا قال: ﴿٢٧﴾ الحل ميتته ﴿٢٤﴾ يعني: مما يموت ويطفو من حيوانات البحر كالسمك والحوت وغير ذلك.

المسألة الثالثة: في درجة الحديث.

الحديث صحيح: صححه جمع كثير من الأئمة، وقال بعض أهل العلم: إن طرقه لا تخلو من مقال، ولكنه بمجموعها يكون صحيحا، فالمعتمد دون تفصيل في التخريج والبحث في الأسانيد، المعتمد والذي عليه عامة أهل العلم أن الحديث صحيح، وهو أصل في بابه.

المسألة الرابعة: هي من أحكام هذا الحديث.

أولا: هذا الحديث افتتح به الحافظ ابن حجر هذا الكتاب، وهو كتاب الطهارة، والتهارة يبتدأ بها؛ لأن أعظم الأركان العملية الصلاة، والصلاة مفتاحها الطهارة، والتهارة لا تكون إلا بالماء؛ لذلك جعل كتاب الطهارة، ثم باب المياه، ثم ساق هذا الحديث في صدر أحاديث الباب.

ثانيا: الحديث دلَّ على أن الماء ينقسم إلى طهور وإلى طاهر، ووجه ذلك أن الصحابة -رضوان الله عليهم- سألوا عن التطهر بماء البحر، فلم يشكل عليهم كون ماء البحر طاهرا، وإنما سألوا عن التطهر به، والنبي -عليه الصلاة والسلام- ذكر أن ماء البحر طهور يعني: أنه مطهر، وهذا يعني: أن الماء ينقسم إلى ماء يتطهر به، وإلى ماء لا يتطهر به، وهذا حجة كثير من أهل العلم في قسمهم الماء إلى ثلاثة أقسام: إلى طهور وطاهر ونجس، والحديث دل على قسمين على الطاهر والطهور.



ودلّ -أيضا- تقسيم الماء إلى طاهر وطهور عدة أشياء منها: قوله -عليه الصلاة والسلام- في التراب مما فضل الله -جل وعلا- به هذه الأمة قال: ﴿فضلت على الأنبياء بخمس﴾ ثم ساقه، وقال -عليه الصلاة والسلام- في آخره: ﴿وجعلت تربتها لنا طهورا﴾ وقال -أيضا عليه الصلاة والسلام-: ﴿فأيما مسلم أراد أن يصلي فعنده مسجده وطهوره﴾ .

ومعلوم أن هذه الأمة فضلت على غيرها من الأمم في شأن التراب بكون التراب لها طهورا، وهو لغيرنا طاهر، فدل على أن التراب لغيرنا طاهر ولنا طهور، وكذلك ماء البحر طهور وهو طاهر في نفس الأمر، فدل هذا على انقسام الماء إلى القسمين المشهورين إلى الطهور والطاهر وإلى النجس، فصار الماء ثلاثة أقسام: طاهر وطهور ونجس، وهذا واضح من جهة الاستدلال في هذا الحديث وفي غيره.

قال آخرون من أهل العلم: إن الماء قسمان: طهور ونجس، فالله -جل وعلا- أنزل من السماء ماء طهورا، والطهور هو الماء الباقي على أصله وعلى إطلاقه، فيكون طاهرا في نفسه ومطهرا لغيره. قالوا: الماء إنما ينقسم إلى قسمين: إلى طاهر ونجس، وهذا هو مذهب الإمام مالك والظاهرية، وعدد من أهل الحديث، جمع من أهل الحديث، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.

وقال كثيرون من أهل العلم -وهم الجمهور-: إن الماء ينقسم إلى طاهر وطهور ونجس، وهذا من حيث الاستدلال أظهر -كما ذكرت لك-، من حيث إن الماء ينقسم إلى طهور وطاهر ونجس، والفرق بين الطهور والطاهر أن الطهور ماء باق على أصل خلخته مطهر لغيره، الماء الطهور هو الذي بقي على أصل خلخته فهو طاهر في نفسه ومطهر لغيره، فإن خالطه شيء مازجه بعد أن نزل -يعني بعد خلخته- مازجه فغير أحد أوصافه، نقله من كونه طهورا إلى كونه طاهرا، وهنا يبقى بحث في هل بقي عليه اسم الماء، أم زال عن اسم الماء إلى غيره؟ وهذا هو محل النظر بين قول شيخ الإسلام ومن قسم الماء إلى قسمين، ومن قسمه إلى ثلاثة أقسام.

مثاله: ننظر إلى ماء البحر ماء البحر تغير أحد أوصافه وهو الطعم فطعمه مالح، ولكن هذا الطعم وهذا التغيير ليس تغيرا، وإنما هو باق على أصل خلخته فخلخته هكذا؛ ولهذا صار طهورا عند الجميع بنص كلام





المصطفى ﷺ فإن جاء الماء شيء فخالطه فغير أحد أوصافه بطهارة، يعني: شيء طاهر غير أحد أوصافه، فهنا نظروا هل سلب عنه اسم الماء؟ فصار بدلا من الماء صار شايًا، يعني: هو ماء فوضعت فيه الكيس فانتقل من كونه ماء إلى كونه شايًا بتغير لونه فقط، يعني: لما خالطه لون الشاي تغير الاسم من كونه ماء إلى كونه شايًا، فهنا تغير الاسم فإذا تغير الاسم فعند الجميع أنه لا يتطهر به، لكن محل البحث إذا تغير بعض أوصافه لكن لم يسلب عنه اسم الماء مثل بعض أثر لعجين، بعض أثر لطحين، بعض التغيرات التي لم تسلب عنه اسم الماء، لكن جاءه ملح خفيف تغير الطعم، جاءه ريحة بنزين خفيفة، جاءه في ريحه واحد ركب خزانًا جديدًا قال: فيه ريحة قليلة لكن بقي عليه اسم الماء، فهنا يحدث الخلاف ما بين من قسم الماء إلى ثلاثة أقسام، ومن قسمه إلى قسمين في مثل هذه المسائل.

والصحيح في هذا أن المسألة راجعة في التحقيق إلى تقسيم الماء إلى ثلاثة أقسام: إلى طهور وطاهر ونجس، وأن الماء إذا خالطه طاهر فغير أحد أوصافه الثلاثة غيرها تمامًا بحيث نقله نقل هذا الوصف فغير يعني لاحظ لفظ التغير غير أحد أوصافه فإنه ينتقل من كونه طهورًا إلى كونه طاهرًا؛ لأن الماء الذي تعبدنا بالطهارة منه، إنما هو الماء الذي اسمه الماء، الله - جل وعلا - قال: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾<sup>(١)</sup> فإذا كان اسمه الماء فإننا نتوضأ ونتطهر، فإذا زال عنه اسم الماء إلى اسم جديد بتغير فإنه يلحق به.

والحديث - كما ذكرت لك - دلّ على هذا التقسيم إلى طهور وطاهر، وكذلك حديث: ﴿ وَجَعَلْتُ تَرْتِبَهَا لَنَا طَهُورًا ﴾ إلى أن هذه الأمة فضلت بنقل التراب من كونه طاهرًا إلى كونه طهورًا، وأما الماء المعتصر فهذا فيه بحث يطول، محله كتب الفقه.

**الفائدة الثالثة:** قوله - عليه الصلاة والسلام - في البحر: ﴿ الْحِلُّ مِيتَةٌ ﴾ يدل على أن ليس كل ميتة حرامًا، فالله - جل وعلا - حرم علينا الميتة، ويستثنى من ذلك ميتة البحر كما سيأتينا في حديث ابن عمر: ﴿ أَحَلَّتْ لَنَا مِيتَتَانِ وَدَمَانِ ﴾ وميتة البحر هي ما مات فيه من حيواناته من السمك والحيتان





وفرس البحر أو أفاعي البحر، فكل ما مات من حيوان البحر وطفئا، فإنه يجوز أخذه وأكله؛ لأنه لا زكاة له.

**الفائدة الرابعة:** أن المعلم أو المفتي ينبغي له؛ اقتداء بالنبي -عليه الصلاة والسلام- أن يستزيد في إفادة المستفتي إذا كانت حاجته ظاهرة للزيادة، والنبي -عليه الصلاة والسلام- كثيرا ما زاد المستفتي أكثر مما طلب، وهذا ظاهر في هذا الحديث أنهم سألوا عن التوضؤ بماء البحر فأجابهم بحل ميته -صلى الله عليه وسلم وبارك عليه- نعم.

**حديث "إن الماء الطهور لا ينجسه شيء"**

عن أبي سعيد الخدري رضي عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **«إن الماء الطهور لا ينجسه شيء»** أخرجه الثلاثة وصححه أحمد .

**هذا الحديث معناه:**

وهو حديث أبي سعيد الخدري رضي عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **«إن ماء الطهور لا ينجسه شيء»** وهذا الحديث معناه أن الماء لا يحمل الخبث، طهور لا تقوى عليه الأشياء الأخر أن تنجسه، فإن الله -جل وعلا- جعل فيه خاصية لإذابة النجاسات وإلى طردها، فقال -عليه الصلاة والسلام-: **«إن ماء الطهور لا ينجسه شيء»** وهذا الحديث له سبب وهو أنه -عليه الصلاة والسلام- سئل عن بئر بضاعة، وما يلقي فيها من الزبل، والنتن، والحيض ونحو ذلك، فقال -عليه الصلاة والسلام-: **«إن ماء الطهور لا ينجسه شيء»** فهذا الحديث جاء بسبب السؤال عن بئر بضاعة، وهذا يعني أن ماء البئر لا ينجسه شيء مهما ألقى فيه، فهو ماء طهور لا ينجس بما ألقى فيه.

**ثانيا: لغة الحديث:**



قوله: ﴿٥٦﴾ لا ينجسه شيء ﴿٥٧﴾ شيء هنا نكرة جاءت في سياق النفي، فهي تعم جميع الأشياء سواء كانت النجاسة أو الشيء النجس مغلظاً أو كان مخففاً، فإن الماء طهور لا ينجسه شيء.

### ثالثاً: في الحكم على الحديث:

هذا الحديث حديث صحيح، وهو المعروف بحديث بئر بضاعة، ودلالته -أيضاً- مما صحح أهل العلم ما دلت عليه هكذا مطلقاً بهذا اللفظ دون زيادات ستأتينا في الأحاديث التي بعده فقوله: ﴿٥٦﴾ إن ماء الطهور لا ينجسه شيء ﴿٥٧﴾ هذا القدر قدر صحيح يعني: ثابت صحَّحه أهل العلم، وهو محل وفاق عند أئمة الحديث.

### رابعاً: في أحكام هذا الحديث:

#### هذا الحديث دلٌّ على أحكام:

**الأول:** إن الماء إذا كان ماء بئر فإنه لا يحمل الخبث، ولا ينجسه شيء، يعني: أن الماء إذا كان كثيراً فإنه لا ينجسه شيء، فهما التقييد بكونه كثيراً من سبب ورود الحديث من أنه سئل عن بئر بضاعة، وأهل العلم نظروا في هذا الحديث مع حديث ابن عمر الذي سيأتي المعروف بحديث "القلتين"، وسيأتي مزيد الكلام عليه هناك.

فالحديث دلٌّ على أن الماء إذا كان ماء بئر كثيراً فإنه لا ينجسه شيء، يعني: لا يحمل النجاسة، لا يحمل الخبث فيه، وأنه طهور يتطهر منه؛ لأن الماء يدفع النجاسة.

**ثانياً:** أفاد الحديث أن الماء إذا بقي عليه اسم الماء فإنه طهور، يتطهر به برفع الحدث وإزالة الخبث، يعني: أن النجاسة الحكمية ورفع الحدث يستعمل فيهما هذا الماء الذي هو طهور، يعني أنه عندنا شيئان:

**أولاً:** رفع الأحداث.

**وثانياً:** إزالة النجاسة.

رفع الحدث هو أن تغتسل من الجنابة، أن تغتسل المرأة من الحيض أو النفاس، أن ترفع الحدث الأصغر بالوضوء ونحو ذلك، فالماء الطهور يرفع به الحدث.



**الثاني:** أن الماء إذا كان طهوراً لا ينجسه شيء، فإن النجاسات تطهر باستعمال الماء لها، والنجاسات المقصود بها النجاسات الحكمية يعني ورد ماء على أرض، ورد ماء على فرش، ورد ماء على ثوب إلى آخره، فإنه يطهر بالماء؛ لأن الماء وصف بكونه لا ينجسه شيء، وهذا يعني أن الماء يتطهر به لهذين الأمرين فهو يرفع به الحدث، وترفع به النجاسة، أو تزال به النجاسة.

إذا تبين ذلك فهل يقتصر في هذا على الماء؟ أما إن ثمة أشياء غير الماء ترفع الحدث وتزيل الخبث؟

**أما الأول:** وهو رفع الحدث فإنه بالإجماع لا يرفع الحدث إلا بالماء، أما إزالة الخبث ورفع النجاسة إزالة النجاسة الحكمية تطهير الأرض، وتطهير المكان أو تطهير الثوب، فإن الصحيح أن الماء أفضل ما يستعمل له.

**والفرق بين الأول والثاني:** أن رفع الحدث تعبد، مطلوب للتعبد يعني: أنك تتوضأ تعبدًا بهذا النوع وهو الماء فقط، أما إزالة النجاسة من الثوب من البقعة من الأرض فالمقصود منه الترك، وهو ترك النجاسة، فترك النجاسة هنا أو إزالة النجاسة في البقعة أو في الثوب أو في الأرض.. إلخ يحصل بأي نوع من أنواع إزالة النجاسة، فقد يكون بالهواء، وقد يكون بشمس تزيل النجاسة، قد يكون بمسح -مثلاً- على رخام، مسحت على رخام سقالة أو على حديدة أو على سيارة أو نحو ذلك، فالنجاسة تزال بأشياء؛ ولهذا الحديث لا يدل على أن الماء يخص به إزالة النجاسات الحكمية، وإنما يخص بالماء المطلق الذي لا ينجسه شيء يخص به رفع الحدث، وهذا ظاهر من حيث الاستدلال.

**الفائدة: الثالثة والأخيرة:** إن هذا الحكم مما فيه بحث كثير يأتي في مواقف في شرح حديث:   إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث   وفي حديث:   أن الكلاب كانت تقبل وتدبر   أو:   أن أعرابيا أتى في المسجد فبال في طائفة منه   إلخ الحديث يأتي بالتقييدات بما أطلق هنا. نعم.

حديث "إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه"



وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه عنه أخرجه ابن ماجه وضعفه أبو حاتم، وللبیهقي: عنه الماء طهور إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيه عنه .

### هذا الحديث معناه:

أو نسرد الحديث قبل - قوله: عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه عنه .

هذا الحديث معناه أن الماء - كما ذكرنا - لا ينجسه شيء إلا بشيء يغلب عليه نجاسة غلبت عليه فغيرت ريحه فصارت النجاسة غالبية بتغيير الريح، غلبت النجاسة فغيرت الطعم؛ لأنه تكون النجاسة أثرت في أجزاء الماء فغيرت طعمه. فإذا انتقل من كونه ماء مطلقا إلى تأثير النجاسة فيه بتغيير أحد أوصافه.

قال: عنه إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب عنه يعني: غلب على أوصافه فأثر في أحد هذه الأوصاف الثلاثة أو في أكثر من وصف واحد.

قال: عنه إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه عنه والمراد بالواو هنا طعمه وريحه ولونه، أو لأنها جاءت في رواية البيهقي إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيه، هذا معنى الحديث.

### أما لغة الحديث:

فالمقصود بالغلبة أن أجزاء النجاسة تغلب أجزاء الماء، أجزاء الماء لا لون لها لا طعم لا رائحة فإذا دخلت النجاسة إلى الماء فإما أن تغلب أجزاء الماء أجزاء النجاسة فتذوب النجاسة في الماء دون تأثر، وإما أن تغلب أجزاء النجاسة أجزاء الماء فتؤثر بتغيير صفات الماء، فهذا معنى إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه، الريح معروف، الطعم معروف، اللون معروف؛ لأن الماء لا يريح له يعني الماء المطلق لا يريح له ولا طعم ولا لون.

### المبحث الثالث: درجة الحديث.



الحديث - كما ذكر لك - ضعّفه أبو حاتم، أخرجه ابن ماجه وضعّفه أبو حاتم، وهذا الحديث ضعيف الإسناد؛ لأن في إسناده رشدين بن سعد، وهو معروف بضعفه إلا أنه -أيضا- اختلف عليه فيه، فالحديث بهذه الزيادة ضعيف، وأما أصله وهو قوله: ﴿إِن الْمَاءَ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ﴾ هذا جاء في الحديث الذي قبله حديث بئر بضاعة.

فإذن هذه الزيادة: "إلا ما غلب" هذه ضعيفة، وكذلك قوله في رواية البيهقي "إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيه" هذه الزيادة -أيضا- ضعيفة، لكن معنى هذه الزيادة مجمع عليه؛ لهذا يستشهد به؛ لأن الحكم الذي في هذه الزيادة أجمع العلماء عليه، فهو محل إجماع بأن الماء إذا أتنه نجاسة سواء كان قليلا أو كثيرا، إذا كانت كثيرة فأثرت فيه النجاسة وغيرته فهو بالإجماع يكون نجسا.

#### الرابع: أحكام الحديث.

هذا الحديث دلّ على أن الماء لا ينجسه شيء، قد مرّ معنى الكلام عليه في حديث أبي سعيد السابق، ودلّ -أيضا- على أن الماء إذا غلب على أجزائه نجاسة فإنه ينجس لأجل التغير.

**والتغير نوعان:** تغير بظاهر، وتغير بنجس، والكلام هنا إذا تغيّر بنجاسة، إذا تغير بشيء نجس؛ لأنه جاء في حديث في رواية البيهقي في آخره قال: بنجاسة تحدث فيه "إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيه".

وقوله: "بنجاسة" بسبب نجاسة، فإذا الماء الباقي على إطلاقه إذا تغير أحد أوصاف هذه الثلاثة لون أو طعم أو ريح بظاهر فإنه ينتقل من كونه طهورا إلى كونه طاهرا، فإن تغير أحد أوصافه بنجاسة تحدث فيه، فإنه ينتقل إلى كونه نجسا، هذا التغير - كما ذكرت لك - إن حدث فهو بالإجماع ينقل الماء إلى كونه نجسا.

**الفائدة الثالثة: قوله:** ﴿بَنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهِ﴾ إن هذا مقيد بورود النجاسة على الماء، وأما إذا ورد الماء على النجاسة، فإنه لا يشمل هذا الوصف؛ لأن هذا الحكم قيد - كما ذكرت لك - بالإجماع، وبما دلّت عليه هذه الرواية أن النجاسة إن حدثت في الماء يعني إن وردت النجاسة على الماء فغيرت فهو نجس.



فإذن يفرق هنا بين مسألتين مهمتين: الأولى: ورود الماء على النجاسة. والثانية: ورود النجاسة على الماء.

وهذا الحديث تعرض للناحية الثانية، وهي ورود النجاسة على الماء فتغير، أما التطهير فمعلوم أنك تطهر الأشياء بالماء، فلو قيل: إن الماء الذي تطهر به الأشياء النجسة أنه إذا تغير فإنه يكون نجسا فإنه سيئول الأمر إلى أنه لا يطهر شيء بالماء؛ لأنك ستصب قليلا من الماء على نجاسة، وهذه النجاسة ستخلط بهذا القليل، وأيضا تؤثر فيه وتغيره، ثم ستضيف وسيئول الأمر إلى أنك تضيف أشياء كثيرة؛ لهذا هذا الحديث مقيد ب ورود النجاسة على الماء، فإذا وردت النجاسة على الماء فغيرته فهذا يسلب اسم الماء الطهور، أو اسم الماء الطاهر إلى النجس. نعم.

### حديث "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث"

عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث [٥٢] وفي لفظ: [٥٣] لم ينجس [٥٤] أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة والحاكم وابن حبان .

هذا الحديث حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث [٥٢] وفي لفظ: [٥٣] لم ينجس [٥٤] .

### هذا الحديث معناه:

أن الماء الكثير الذي يبلغ قلتين؛ لأجل كثرته لا يحمل الخبث، فلو جاءته نجاسة، واختلطت به فإنه لا ينجس الماء، يعني: بمجرد ورود النجاسة على الماء قال: [٥٢] لم يحمل الخبث [٥٣] ؛ لأنه كثير، وفي الرواية الأخرى أو اللفظ: [٥٣] لم ينجس [٥٤] .



وهذا الحديث له سبب وهو أن النبي -عليه الصلاة والسلام- سئل عن الماء يكون في الفلاة وما ينوبه من السباع والدواب ونحو ذلك فقال: هـ إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث هـ .

### الثاني: لغة الحديث.

قوله: "قلتین" القلتان تختلف، والمعتمد في هذا الحديث أن المراد بالقلتین هي قلال هجر، هجر يعني: الأحساء، وكانت لهم قلال معروفة مستعملة في المدينة في عهد النبي -عليه الصلاة والسلام-، والقلتان تبلغ نحواً من ٢٧٠ لتر بالمقياس الحاضر يعني: قلتین من قلال هجر.

قوله: "الخبث" الخبث اسم للنجاسة، لم يحمل الخبث، يعني لم يحمل عين النجاسة، بل تتحلل فيه، والماء يغلب فيذيب هذه النجاسة ولا يتأثر بها لما جعل الله -جل وعلا- فيه من الخاصية.

### ثالثاً: درجة الحديث:

هذا الحديث حديث صحيح، وقد أعله بعض أهل العلم بالاضطراب، فضعفوه ورجحوا عليه حديث أبي سعيد الخدري: هـ إن الماء طهور لا ينجسه شيء هـ والصواب أن هذا الحديث لا يستقيم تعليقه، وأنه صحيح وقد صحَّحه جمع كثير من أئمة أهل العلم.

والحديث وذكر لك هنا إشارة قال: وصحَّحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم -أيضاً- ممن هم أشد منهم شرطاً، الحديث صحيح وتعليقه بالاضطراب ليس بجيد.

### المبحث الرابع: في أحكام هذا الحديث:

الحديث أولاً: دلَّ على التفريق ما بين الماء القليل والماء الكثير في حمل الخبث، ووجه الاستدلال أن قوله -عليه الصلاة والسلام-: هـ إذا كان الماء قلتين هـ أن هذا شرط سئل عن الماء يكون في الفلاة وما ينوبه من السباع إلى آخره فقال: هـ إذا كان الماء قلتين هـ وهذا شرط، والمتقرر في أصول الفقه في مباحث المنطوق والمفهوم أن الشرط له مفهوم مخالفة؛ ولهذا ذهب كثير من أهل العلم إلى أن قوله: هـ إذا بلغ الماء قلتين هـ أن مفهومه صحيح وهو أنه إذا كان أقل من القلتين فإنه يحمل الخبث.



وهذا استدلال صحيح من جهة الأصول؛ لأن هذا مفهوم شرط، ومن المفاهيم المخالفة المعتبرة مفهوم الشرط.

**الفائدة الثانية:** أن التفريق ما بين الماء الكثير والقليل بالقلتين يحد فيه بقلال هجر؛ لأنها القلال التي كانت مستعملة في عهد النبي ﷺ والتفريق ما بين القليل والكثير هو مذهب جمهور أهل العلم في أنه يفرق ما بين القليل والكثير.

والإمام مالك - رحمه الله تعالى - يرى أن العبرة بالتغير، وعليه - أيضا - مذهب الظاهرية كابن حزم وغيره فيرون أن العبرة بالتغير سواء كان قليلا أو كثيرا، فالماء طهور لا ينجسه شيء، ويعتمدون في ذلك حديث أبي سعيد، ويرجحونه على حديث عبد الله بن عمر هذا، والذي عليه كثير من أهل العلم هو التفريق - كما ذكرت لك مذهب جمهور أهل العلم هو التفريق بين القليل والكثير.

فالإمام الشافعي والإمام أحمد والجماعة يفرقون بين الكثير والقليل بالقلتين بصحة هذا الحديث. والحنفية يفرقون ما بين القليل والكثير بأن الكثير هو الماء الذي إذا أتى الرجل فحرك طرفه لم ير التحرك في آخر الماء، هذا هو الكثير عندهم، وهذا ذهاب إلى الرأي والقياس، وعندنا الحديث الصحيح الذي يفرق ما بين القليل والكثير.

**ثالثا:** أفاد الحديث أن الماء إذا كان قليلا أقل من القلتين فإنه يحمل الخبث، يعني: بمجرد ملاقة النجاسة له فإنه يتقبلها ويحملها.

وأما الكثير وحده القلتان فما هو أكثر فإنه لا يحمل الخبث، يعني: ينفي الخبث، فمعنى ذلك أنه إذا وردت النجاسة على ماء قليل فإنها تنجس فإن الماء يتنجس إذا وردت النجاسة على ماء قليل فإنه يتنجس، وإذا وردت النجاسة على ماء كثير فقلتين فأكثر فإنه لا يحمل النجاسة إلا بالتغير. نعم.

حديث "لا يغتسل أحدكم بالماء الدائم وهو جنب"





وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل أحدكم بالماء الدائم وهو جنب عنه أخرجه مسلم.

وللبخاري: عنه لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه عنه ولمسلم: "منه"، ولأبي داود: عنه ولا يغتسل فيه من الجنابة عنه .

هذا الحديث هو حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل أحدكم بالماء الدائم وهو جنب عنه وهذه الرواية معناها: النهي عن أن يأتي أحد عليه غسل واجب إما من جنابة، أو امرأة من حيض أو نفاس فتغتسل في الماء الدائم، وهنا قيده بقوله: عنه وهو جنب عنه؛ رعاية لحال المخاطبين، فهذا ليس خاصا - كما سيأتي - بالجنب حتى المرأة الحائض والنفساء، كذلك يعني أن الماء الدائم الذي لا يجري لا يغتسل فيه لرفع الحدث الأكبر، وهذا نهي لقوله: عنه لا يغتسل أحدكم عنه .

اللفظ الآخر: قال وللبخاري: عنه لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه عنه هذا اللفظ فيه النهي عن الجمع ما بين البول والاختسال يعني: أن الماء الدائم لا تبل فيه، ثم تغتسل، يعني: لا يحصل هذا وهذا، نعم، تبول ثم تغتسل. قال ولمسلم: "منه" يبول ثم يغتسل منه يعني يأخذ منه فيغتسل بعد بوله. قال ولأبي داود: عنه ولا يغتسل فيه من الجنابة عنه يعني إذا بال فلا يغتسل فيه من الجنابة.

### لغة الحديث:

قوله: "يغتسل" الاختسال اسم لإفاضة الماء على البدن، أو تعميم البدن بالماء.

وقوله: "أحدكم" يعني أحد المؤمنين، ويدخل في هذا الحكم الرجال باللفظ، والنساء بالتبع.

قوله: "الماء الدائم"، الماء الدائم هو الراكد، هو الذي لا تغذية له ولا تصريف له، ماء غدِير، ماء بركة

ثابت لا يتغير لا يأتيه شيء ولا يذهب منه شيء إنما راكد دائم.



الحديث من حيث الصحة كما رأيت في البخاري ومسلم وهذا يغني عن البحث في ذلك؛ لأن العلماء أجمعوا على صحة كتاب البخاري ومسلم -رحمهما الله تعالى- إلا ألفاظ نوزع البخاري ومسلم فيها، بعض الألفاظ هذا لا يقدر في الإجماع على صحة ما تضمنه كتاب البخاري ومسلم.

#### الرابع في أحكام الحديث:

اللفظ الأول: أفاد النهي، والنهي يقتضي التحريم؛ لأن أحدا لا يغتسل في الماء الدائم وهو جنب، وإذا كان كذلك فهل لو اغتسل لا يصح اغتساله؟ الصحيح أن اغتساله يصح مع الإثم؛ لأن العلة فيه غير ظاهرة؛ فلذلك يأتى مع صحة الغسل.

وأما قوله في الرواية الأخرى: **٥٦** لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه **٥٧** فحكمها الجمع ما بين البول والاعتسال، فيحرم أن يبول ثم يغتسل، يعني: أن يجمع ما بين البول والاعتسال في الماء الدائم، وذلك أن البول ثم الاعتسال قد يكون مع القدرة، وقد يكون مع عدم تنزيه النفس، والماء الدائم الذي لا يجري ولا يتحرك قد يغتسل لقرب النجاسة التي أفاض بقرب بوله ونحو ذلك. بعض أهل العلم علل النهي عن ذلك بعلة الوسواس، وأن ذلك يسبب الوسوسة، وربما يسبب أمراضا نفسية ونحو ذلك، لكن ليس البحث في هذا، وإنما ما دلَّ عليه حديث النهي، والأصل في النهي التحريم لأن يجمع ما بين البول والاعتسال، وكذلك في أن يغتسل في الماء الدائم وهو جنب. نعم.

حديث "نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل"

وعن رجل صحب النبي ﷺ قال: **٥٨** نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل، أو الرجل بفضل المرأة، وليغتربا جميعا **٥٩** أخرجه أبو داود والنسائي وإسناده صحيح .

قال: عن رجل صحب النبي ﷺ قال: **٥٨** نهى رسول الله ﷺ عن أن تغتسل المرأة بفضل الرجل، أو الرجل بفضل المرأة، وليغتربا جميعا **٥٩** .



### هذا الحديث معناه

أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى المرأة، ونهى الرجل أن يغتسل أحدهما بفضله الآخر، يعني: في غسل الجنابة، في غسل رفع الحدث الأكبر، وصورة الفضل - يعني: فضل الرجل وفضل المرأة - أن يكون هنا إناء فيه ماء، فيأتي الرجل فيفيضه على جسمه فيبقى فيه أو المرأة تأخذ منه وتفيض عليه فيبقى شيء، فنهى النبي - عليه الصلاة والسلام - عن أن يغتسل الرجل ببقية غسل المرأة أو أن تغتسل المرأة ببقية غسل الرجل، قال: "وليغتزا جميعا" يعني: إذا كان ولا بد فإن هذه تأخذ، وهذا يأخذ بدون أن يكون أحدهما مستقلا بالاعتسال منه.

### لغة الحديث:

المعنى واضح كلمة "فضل الرجل" الفضل هو البقية، يعني: بقية الماء، ماء الغسل للرجل أو المرأة. قوله: "وليغتزا جميعا" يعني: هذا يغرف لنفسه، وهذه تغرف لنفسها.

### درجة الحديث:

الحديث صحيح، والحافظ ابن حجر هنا قال لك: أخرجه أبو داود والنسائي وإسناده صحيح، وهذا ظاهر عند غيره - أيضا -.

### الأحكام:

هذا الحديث فيه حكم في نهي الرجل ونهي المرأة أن يغتسل أحدهما بفضله الآخر، وهذا النهي الأصل فيه أنه للتحريم؛ لأن الأصل في النهي - كما هو معلوم - للتحريم، فدلَّ الحديث على أن الرجل لا يجوز له أن يغتسل بفضله المرأة، على أن المرأة لا يجوز لها أن تغتسل بفضله الرجل، وأنه إن أراد فليغتزا جميعا، والعلة في هذا الحكم علة تعبدية في هذا يعني لا يعرف ما العلة في هذا ظاهرة؛ ولهذا ذهب أكثر أهل العلم أن النهي هنا للتنزيه، وأنه من باب الأدب، وليس من باب التحريم؛ لأن العلة ليست معروفة، ولا يعرف لم ينهي الرجل، ولم تنهي المرأة عن أن يغتسل أحدهما بفضله الآخر. جزى الله فضيلة الشيخ خير الجزاء ونفعنا وإياكم بما سمعنا.



ثانيا: الذي ذهب إليه طائفة من أهل الحديث، ومنهم الإمام أحمد أن المرأة إذا خلت بماء قليل لرفع الحدث، فإن هذا الماء يكون طاهرا.

يعني: لا يكون مطهرا، فقيدوا ذلك بقيود فقالوا: أو بماء قليل خلت به امرأة يعني: بالغلة عن طهارة واجبة، وهذا سيأتينا في حديث ابن عباس أن النبي ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة ما يعارض ذلك. المقصود أن جمهور أهل العلم على أن هذا الحديث، على أن هذا النهي للأدب.

وذهب الإمام أحمد على أنه بالنسبة للرجل فإن المرأة إذا خلت بماء طهور قليل لطهارة واجبة، فإن هذه الخلوة تعبدية لأجل النهي <sup>تحوّل</sup> الماء من كونه طهورا إلى كونه طاهرا. نعم. حديث "أن النبي ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة"

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما-: [٥٤] أن النبي ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة -رضي الله عنها- [٥٤] أخرجه مسلم، ولأصحاب السنن: [٥٥] اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة، فجاء يغتسل منها، فقالت: إني كنت جنبا. فقال: إن الماء لا يجنب [٥٦] وصححه الترمذي وابن خزيمة. قال عن ابن عباس -رضي الله عنهما-: [٥٧] أن النبي ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة -رضي الله تعالى- عنها [٥٨] أخرجه مسلم.

يعني: أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يرفع الحدث الأكبر من الجنابة بأن يغتسل بماء أبقته ميمونة، بماء استعملته ميمونة، وفضل مما استعملته، فيغتسل منه النبي -عليه الصلاة والسلام- وبين هذا في رواية السنن قال: [٥٩] اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة -وهي الإناء- فجاء النبي ﷺ ليغتسل منها فقالت له: إني كنت جنبا. فقال: إن الماء لا يجنب [٦٠].

يعني: أنه استعمل هذا الماء الذي أفضلته زوجه ميمونة -رضي الله عنها-.

لغة هذا الحديث:



الجفنة: إناء صغير، يعني: وسط وهم مثل الكاسا، وإناء وسط، وليس مثل يعني القدر الكبير، إناء صغير، مما يوضع عادة في البيوت يأخذ قدر يعني -تقريبا- قدر لترين أو ثلاثة من الماء. [٥٦] قالت: ف جاء النبي -عليه الصلاة والسلام- ليغتسل منها، فقالت له: إني كنت جنبا [٥٧] يعني: أن لفظ الجنب يصلح على المرأة ويصلح على الرجل، ومعنى الجنب يعني: من قام به حدث من جهة الجماع أو الاحتلام، الحدث الأكبر من جهة جماع أو احتلام من رجل أو امرأة والجنابة معروفة، وسميت جنابة لأجل البعد؛ لأن الجنب بعيد، والجنب هو البعيد لأجل ابتعاده عن غيره لأجل ما حصل منه.

### درجة الحديث:

أما اللفظ الأول: فأخرجه مسلم، والثاني -أيضا- صحيح؛ لأن الترمذي صححه، وصححه -أيضا- ابن خزيمة وجماعة آخرون من أهل العلم.

### أحكام الحديث: دلّ الحديث:

أولا : على أن اغتسال الرجل بفضله زوجته بالماء، بفضله الماء الذي أفضلته زوجته بعد غسلها من الجنابة أنه لا بأس به، وأنه يرفع الحدث، وأن الماء لا ينتقل بهذه الخلوة أو بالاستعمال، لا ينتقل من كونه طهورا إلى كونه طاهرا، فهذا الحديث في الحقيقة فيه رد على من قال: إن استعمال المرأة للماء مبطل لطهوريته - كما ذكرنا لكم في الحديث الذي قبله-.

فالصحيح إذن ما دلّ عليه هذا وهو أن النهي عن استعمال الرجل بفضله المرأة إنما هو للتنزيه، ولأجل الكمال، وقد يحتاج الرجل إلى ذلك فيستعمله، وأما من جهة أن الماء يكون طاهرا أو يجنب الماء فكما قال -عليه الصلاة والسلام- : [٥٨] إن الماء لا يجنب [٥٩] .

ثانيا : دلّ الحديث على لطفه -عليه الصلاة والسلام- مع أزواجه وعلى حسن تعامله معهم، وهذا هو الذي ينبغي من جهة إكرام الرجل لزوجته وأهله في الألفاظ وفي الأعمال.

الثالث: من الفوائد أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كانت حاله حال بساطة وحال زهد وبعد عن ملذات الدنيا، وهو الذي خير أن لو شاء لكان ملكا نبيا لحصل له ذلك -عليه الصلاة والسلام- ولكنه



اختار أن يكون عبدا رسولا وعاش -عليه الصلاة والسلام- عيشة ليست عيشة المترفين ولا الأغنياء ولا الملوك -عليه الصلاة والسلام-.

فهذه جفنة يتداولها -عليه الصلاة والسلام- هو وزوجه، يعني: من قلة ما في البيت من الأشياء التي تستعمل؛ لهذا لما أراد الوليد بن عبد الملك أن يوسع المسجد أراد أن يهدم غرف النبي -عليه الصلاة والسلام- وأن يغير طابعها، وأن يبني بنيانا يغير من الهيئة التي كانت عليها، فبكى كثيرون من التابعين، وأنكر كثيرون -كما هو معلوم في ذلك- لأجل أن لا يكون ما حصل من إدخال الغرفة أو إحاطة المسجد بالغرفة إلا من جهة واحدة أن يكون بتغيير معالم الغرفة أن لا يكون زريعة لتعظيم قبر النبي -عليه الصلاة والسلام- وتعظيم حجرته، ثم هو السبب الثاني الذي صرح به سعيد بن المسيب وجماعة قالوا لیتهم تركوا الناس ينظرون ما كان عليه المصطفى صلى الله عليه وسلم من الحال في الدنيا وكيف كان بيته من أعواد يستكن بها عن المطر، وكيف كانت حالته -عليه الصلاة والسلام- في أوانيه؛ لأن كانت بعض الآنية موجودة في البيت.

المقصود أن النبي -عليه الصلاة والسلام- هو أكرم الخلق على ربه ومع ذلك لم يعطه من الدنيا، فإن الله -جل وعلا- يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب، والنبي -عليه الصلاة والسلام- اختار أكمل الحالات، وهي الزهد والبعد عن المتاع والبعد عن التلذذ، بل قد نام على حصير مرة فأثر في جنبه من شدة خشونته ولين جلد النبي -عليه الصلاة والسلام-؛ ولهذا ينبغي على طالب العلم وعلى الرجل الصالح، والعبد الصالح، وكذلك المرأة الصالحة أن يعوّد نفسه البعد عن الملذات في بعض الأحيان، نحن اليوم -كما ترون- فاضت علينا الأمور بحيث إن الناس صاروا يتنافسون فيما يريهم، وينبغي على المرء أن يذكر نفسه بين الحين والآخر بما فيه تقشف، وبما فيه معالجة لبعض الأمور العسيرة عليه بعض الشيء مما فيه ترك الملذات، وترك استعمال الأشياء تذكرا بنعمة الله -جل وعلا- عليه إما في الثياب أو في المسكن أو في الفراش أو نحو ذلك حتى يتذكر العبد النعمة، ويتذكر حال المصطفى -عليه الصلاة والسلام-. نعم.



نكتفي بهذا - إن شاء الله تعالى-، ونكمل ونأخذ - إن شاء الله - قدرا أكبر، يعني: أنا كنت مقرر كل يوم نأخذ خمسة عشر حديثا، واليوم لعل المقدمة أخذت منا وقتا فنرجو من الإخوة أن ييكرؤوا بالحضور حتى لا ننتظر كثيرا.

حديث "طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وإمام المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب أخرجه مسلم وفي لفظ له: "فليرقه" وللترمذي: "أخراهن أو أولهن".

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللهم إنا نسألك علما نافعا، وعملا صالحا، وعملا مقبلا، ودعاء مسموعا، ربنا نعوذ بك أن نزل أو نزل أو نضل أو نضل أو نجهل أو نجهل علينا أو نظل أو نظل.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-: وعن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب أخرجه مسلم.

أولا: معنى الحديث:

أن الكلب قد يلغ في الإناء، وفي ذلك الزمان كانت الكلاب تكون بالقرب من البيوت؛ ولهذا قد يشرب الكلب أو يلغ في الإناء، سواء كان فيه شراب أو طعام، فبين النبي -عليه الصلاة والسلام- كيف يطهر هذا الإناء الذي ولغ فيه الكلب فقال: "طهور إناء أحدكم" يعني: تطهير إناء أحدكم "إذا ولغ فيه



الكلب " يعني: بلعابه ولسانه فشرب أو لعق "أن يغسله" أن يغسل ذلك الإناء "سبع مرات" يعني: بالماء "أولاهن بالتراب" يعني: أن تكون الأولى من تلك السبع غسلات بالتراب.

### لغة الحديث:

قوله: "طهور" الطهور -بالضم- معناه التطهير، فالمقصود منه الفعل، وثمة ألفاظ يكون منه فَعُول وفَعُول، فيكون فَعُول للفعل والفَعُول للشيء ذاته مثل: طَهَّرَ وطَهَّرَ، والطَّهْرُ هو الماء نفسه أو التراب نفسه، وأما الطَّهْرُ فهو التطهير، وكذلك السُّحُور والسَّحُور، فالسُّحُور هو الأكل نفسه، السحور هو الأكل، وأما السَّحُور بالفتح فهو ما يؤكل، وكذلك الفُطُور هو الإفطار، والفَطُور هو ما تفتقر عليه، وهكذا في نظائره.

فإذن في اللغة تفريق ما بين فَعُول وفَعُول في كلمات كثيرة بأن فَعُول يعني بها الفعل، يعني المصدر، وأما فَعُول بالفتح فيعني بها الشيء ذاته.

قال: "إذا ولغ فيه الكلب" يقال للكلب ولغ، ولغ في الشيء، ولغ في الماء، ولغ في الإناء، ولغ في الطعام إذا أخرج لسانه إليه فلعلق منه أو امتص منه، فيقال ولغ يلغ ولوغا والباقي واضح.

### ثالثا: درجة الحديث:

الحديث - كما رأيت - في اللفظ الأول رواه مسلم في الصحيح فهو صحيح لتصحيح مسلم -رحمه الله تعالى- له، ولإيراده له في صحيحه، قال: وفي لفظ له يعني: لمسلم "فليرقه"، وهذا -أيضا- صحيح، قال: وللترمذي "أخراهن أو أولاهن" بالتراب، ولفظ "أولاهن" قد جاء بلفظ كما ذكر هنا "أخراهن"، وجاء بلفظ التردد "أولهن أو أخراهن".

وأصح هذه الألفاظ جميعا، بل الصحيح من هذه الألفاظ هو ما قدم وهو قوله: "أولهن بالتراب"؛ وذلك لأن مخرج الحديث واحد ويتعين أن يحمل على أحد الألفاظ دون التعدد بأن المخرج واحد، والطريق واحد، لكن جاء في مسلم -أيضا- "وعفروه الثامنة بالتراب" وهذه في صحيح مسلم، لكن مخرج الحديث





- كما ذكرت لك - واحد، والعلماء قدموا ورجَّحوا رواية مسلم: "أولهن بالتراب" على "وعفروه الثامنة بالتراب".

**الرابع من أحكام الحديث قوله -عليه الصلاة والسلام-:** ﴿طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب﴾<sup>[٥٢]</sup> نفهم منه أن هذا فيه التطهير، وإذا كان الإناء يجب تطهيره فمعنى ذلك أن الكلب لما ولغ فإنه نجس يعني أن لسان الكلب الذي ولغ به نجس، وأن لعاب الكلب الذي يعلق بلسانه كذلك نجس. وهذا محل اتفاق بين أهل العلم أن لعاب الكلب في نفسه نجس ثم هل يعد هذا إلى بقية أجزاء الكلب؟ يعني: أن الحديث فيه دليل على نجاسة لعاب الكلب بأنه أمر بتطهير الإناء، فهل يعني ذلك أن بقية أجزاء الكلب نجسة أو هل يقال يعد ذلك بالقياس إلى بقية الأجزاء إذ لا فرق ما بين لعابه وفمه وبين بقية أجزاء بدنه، أم يقصر ذلك على فمه أو على لسانه وريقه.

**للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:** منهم من قال: إن الكلب طاهر، وإنما ينجس إذا لاقى الإناء فقط فيطهر الإناء إذا ولغ فيه، وأما الكلب في نفسه فهو طاهر، وهذا مذهب الإمام مالك -رحمه الله تعالى- عنه، وعليه بني جواز بيع وشراء الكلاب.

**القول الثاني:** ومن قال إن الكلب نجس بجميع أجزائه وهو قول جمهور أهل العلم.

**والثالث:** من فرق ما بين لسان الكلب ولعابه وبين أجزاء بدنه وهو قول أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن أحمد -رحمه الله تعالى-، وصحَّح هذه الرواية ورجَّحها شيخ الإسلام ابن تيمية بأن بقية أجزاء الكلب ليست بنجسة وإنما الذي ينجس هو الريق واللسان؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- إنما أمر بالتطهير من الولوغ دون غيره، ومعلوم أن ملابس الكلاب في ذلك الزمان كثيرة فقد تمس البدن، وقد تمس الثياب، فالبلوى حاصلة بها، فلم يأمر بالتطهير إلا من الولوغ فقط، وهذا القول الثالث هو أظهر الأقوال من حيث الدليل.

**الفائدة الثانية:** أنه -عليه الصلاة والسلام- أمر بغسله سبع مرات وهذا الغسل يحمل على الغسل بالماء؛ لأنه هو الأصل، ولأنه قال: "أولهن بالتراب" فيعني ذلك أن التطهير يحصل بأن تكون الأولى بالتراب؛



لأن التراب يزيل ما علق بالإناء، ثم بعد ذلك يغسل ست مرات بعد الأولى، وفي الرواية الثانية لمسلم - كما ذكرت لك - قال: "وعفروه الثامنة بالتراب" وهذا اللفظ لم يحتج به أو لم يأخذ بما دل عليه ظاهره إلا الحسن البصري - رحمه الله تعالى - وبقية أهل العلم يحملونه على الأولى، ويقولون: "عفروه الثامنة بالتراب" يحمل على أنها مستقلة، فتكون الأولى ثم يكون سبعا بعدها بالماء، وظاهر الرواية الأولى: سبع مرات أولهن أن تكون السبع منها التراب، وتكون واحدة بالتراب، وست بالماء وهذا هو الصحيح وهو الذي عليه المحققون من أهل العلم بأن تكون الأولى بالتراب ثم يغسل بالماء ست غسلات بعدها، ويقوم مقام التراب أي نوع من الأنواع من أنواع الصابون أو السوائل التي لها من القوة في الإزالة ما للتراب.

**ثالثا:** من الأحكام: أن الحديث فيه دليل على انقسام النجاسات إلى ثلاثة أقسام:

**إلى نجاسة مغلظة:** وهي التي ذكرت هنا وهي نجاسة الكلب يعني: إذا ولغ بأنه أمر فيها بتطهير زائد سبع مرات.

**وإلى نجاسة معتادة:** وهي التي يؤمر فيها عادة بغسلة واحدة أو بغسلات تذهب معها النجاسة.

**والنوع الثالث من النجاسات:** ما دل عليه حديث آخر النجاسة المخففة، وهي التي يكتفى فيها

بالرش كبول الغلام الذي لم يأكل الطعام يعني مما يرش دون الغسل أو قيء الصغير الذي لم يأكل الطعام.

فتبين أن النجاسات بعامة ثلاث درجات: نجاسة مغلظة وهي نجاسة الكلب وفي حكمه الخنزير.

**والثاني:** نجاسة معتادة وهي سائر النجاسات.

**والثالث:** نجاسة مخففة وهي التي يكتفى فيها بالرش - كما ذكرت لك - من بول والقيء، ويلحق به -

أيضا - المذي في كونه يكون بالسراويل ونحو ذلك، فإنه يكتفى فيه بالرش. نعم.

**حديث "إنها ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم"**

وعن أبي قتادة رضي الله عنه **ﷺ** أن رسول الله ﷺ قال في الهرة: إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين

عليكم **ﷺ** أخرجه الأربعة، وصححه الترمذي وابن خزيمة .



قال رحمه الله عن أبي قتادة -رضي الله تعالى عنه-: أن رسول الله ﷺ قال في الهرة: ﴿إِنَّمَا لَيْسَتْ بِنَجْسٍ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ﴾ ٥٢٣ .

### معنى الحديث:

هو أن الهرة وهي القط أو السنور، الهرة تطوف على الإنسان في بيته، يكثر ملابستها للإنسان، تدخل البيت فتكون قريبة منه، فملاستها له كثيرة، وأيضا قربها من الآنية التي يستخدمها الإنسان كثيرة؛ ولهذا الحديث سبب وهو أن أبا قتادة رضي الله عنه أصغى للهرة ماء فقبل له في ذلك فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ﴿إِنَّمَا لَيْسَتْ بِنَجْسٍ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ﴾ ٥٢٣ وهذا يدل على أن أبا قتادة رضي الله عنه فهم من ذلك ما وقع من النبي -عليه الصلاة والسلام- وهو أن الهرة من الطوافين؛ ولأجل كونها تطوف فليست بنجس.

### لغة الحديث:

قوله: "نجس" يعني: ليست نجسة، والنَّجَسُ والنَّجَسُ واحد، كما قال جل وعلا: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ <sup>(١)</sup> والنجاسة تنقسم إلى نجاستين: عينية وإلى نجاسة حكمية، وإلى نجاسة معنوية. قوله: "الطوافين" الطواف: صيغة مبالغة من طائف فعَّال من طائف وهو الذي يعني الطواف يكثر تطوافه ودخوله على الإنسان.

مثل أولاد الإنسان مثل خدم الإنسان فإنهم يكثرون الدخول والخروج عليه، بهذا قال تعالى في وصف الخدم أو في وصف من عند الإنسان في بيته قال: ﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ <sup>(٢)</sup> فمن يكثر دخوله وخروجه يقال له طواف؛ لأنه يكثر دورانه حول الإنسان وتطوافه عليه، والهرة قيل لها إنها من الطوافين لأجل كثرة دخولها وخروجها لبيت الإنسان وخروجها على آنيته وأشياءه.

### درجة الحديث: الحديث صحيح.

### ومن أحكام الحديث:

١ - سورة التوبة آية : ٢٨ .

٢ - سورة النور آية : ٥٨ .



دلَّ الحديث على أن الهرة بلعابها وفمها وأجزاء بدنها إنها طاهرة ليست بنجسة وقوله في التعليل: "إنها من الطوافين عليكم" هذا تعليل لكونها ليست بنجس، ومن المقرر في أصول الفقه أن مما يستفاد منه التعليل بعد الحكم مجيء "إن" بعد الأمر أو النهي أو الخبر بحكم ما، فلما قال بعض قوله: ﴿٥٢﴾ ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم ﴿٥٣﴾ فهمنا من هذا التعليل، فإذا العلة لعدم النجاسة أنها طواف، أن الهرة من الطوافين.

**الفائدة الثانية:** أن هذا الحكم لا يقتصر به على الهرة؛ لأن مجيء التعليل بقوله: "إنها من الطوافين عليكم" يقتضي فرض هذه العلة فيما شابه الهرة في الخلقة؛ ولهذا قال العلماء ما كان مثل الهرة في الخلقة أو ما دونها مما يشترك في وصف التطواف. فإنه ليس بنجس. نعم.

### حديث "جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد"

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ﴿٥٤﴾ جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد، فزجره الناس، فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء، فأهريق عليه ﴿٥٥﴾ متفق عليه .  
قال: وعن أنس بن مالك -رضي الله تعالى عنه- قال: ﴿٥٦﴾ جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد، فزجره الناس، فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فأهريق عليه ﴿٥٧﴾ .

### معنى الحديث:

أن أحد الأعراب وهم الذين لا يسكنون المدينة، ولا يعرفون حال النبي -عليه الصلاة والسلام- وأوامره وحال الصحابة جاء فاحتاج إلى البول، فرأى المسجد كالأرض الفلاة، فظن أنه له أن يبول فيه، فبال في طائفة المسجد، يعني: في ناحية من نواحي المسجد، وهذا معناه أنه ظن أن المسجد مثل سائر الأرض بأن له أن يتعد أو يختار مكانا بعيدا فيفعل ذلك فيه، يعني: فيبول فيه، فزجره الناس، الزجر هو الإنكار بغلظة أو الإنكار بشدة، فقال فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني نهاهم عن زجره.



وكما جاء في لفظ قال: "لا تزرموه" يعني: لا تقطعوا عليه بوله، نهاهم -عليه الصلاة والسلام- لأنهم إذا قطعوا عليه بوله فإنه سيقوم وهو يبول فإذا كان ذلك، فإنه سيتلوث ثوبه بالبول وسيتلوث المسجد أكثر؛ ولهذا كان نهي النبي -عليه الصلاة والسلام- لأجل أن لا يزداد نجاسة في المسجد وعلى ثياب الرجل وبدنه. قال فلما قضى بوله يعني فلما قضى الأعرابي بوله وهذا نفهم منه أنه أطال في ذلك يعني وأخذ حظه من الوقت الذي يقضي فيه بوله دون عجلة أمر النبي ﷺ بذنوب من ماء، يعني: بوعاء كبير سطل من ماء، بذنوب من ماء، فأهريق عليه يعني: صب عليه.

### لغة الحديث:

قوله: "أعرابي" اسم الأعرابي في الأدلة يطلق على من كان يسكن البادية، وأما من يسكن المدينة، يسكن المدن والقرى، فلا يقال له أعرابي، قال: "فبال في طائفة المسجد" الطائفة: الناحية المتعددة من المسجد، قال: "زجره الناس" يعني: أنكروا عليه بغلظة، والذنوب هو وعاء كبير من ماء مثل السطل الكبير، قوله: "أهريق عليه" يعني: أريق عليه، والهاء في قوله أهريق عليه هذه لتأكيد اللفظ ولقرب مخرجها من الهمزة أكد بها وإلا فإنها بمعنى أريق، فأهريق وأريق بمعنى واحد إلا أن في زيادة الحرف زيادة في المعنى، يعني: فهي إراقة مزيجة.

درجة الحديث: الحديث متفق عليه - كما سمعت في تحريجه -.

### من أحكام الحديث:

أولاً: في الحديث أن بول الإنسان نجس، وهذا محل الإجماع، فإن بول الإنسان كذلك عذرته نجسة، وهذا بالاتفاق سواء كان الإنسان صغيراً أو كبيراً ذكراً أو أنثى.

ثانياً: أن البول إذا وقع على البقعة فإنه يطهر بمكاثرة الماء عليه، فيكاثر عليه ماء كثير حتى يغلب على أجزائه؛ فيطهر المكان به، وكون الماء يكون كثيراً ليس شرطاً، ولا ثم تحديد للكثرة والقلّة، وإنما المراد أن تزول عين النجاسة، فإذا كان على الأرض، أرض تراب أو حصى أو نحو ذلك، يعني: التراب في حجارة صغيرة، فإنه يكاثر عليه ماء حتى تزول أو تستحيل عين النجاسة في الماء فتذوب فيه، وإذا كان في مكان مثل طين



أو فرش أو نحو ذلك، فإنه يصب عليه من الماء، ويدلك في نحو الفرش والطين الذي يحتاج إلى تقليب حتى تذهب عين النجاسة، ويتيقن من زوالها.

**ثالثاً: من الأحكام:** أن هذا الحديث فيه أن تطهير البول على الأرض يكون بمكثرة الماء عليه، وهذا ليس حصراً في تطهير النجاسة على الأرض بالماء، وإنما هذا أحد أوجه التطهير، ومن أهل العلم من قال لا تطهر النجاسة إلا بالماء بخصوصه.

**والقول الثاني:** أن النجاسة تطهر بما يحصل به زوال عين النجاسة، فإذا حصل عندنا وسيلة من وسائل التطهير تنزل بها عين النجاسة، فإن ذلك هو المقصود شرعاً، فالشريعة لا تتشوق إلى وسيلة من وسائل إزالة النجاسة بل بأي وسيلة زالت النجاسة فإن ذلك مجزئ؛ ولهذا فالصحيح أن النجاسة لا يتعين أن تزال بالماء، بل بأي شيء زالت فإنها مجزئة، يعني: فإن إزالة النجاسة مجزئة؛ لهذا في الأرض تراب والحصى ونحو ذلك تطهره الشمس، فالشمس بجزارتها لها خاصية للتطهير، كذلك يطهره الهواء والهواء ينشف، يطهره الغبار وما يحصل بذلك.

أيضاً من وسائل التطهير - كما في عصرنا الحاضر - ثم وسائل كثيرة من السوائل أو من البخار أو نحو ذلك مما قد يكون أبلغ في بعض أحواله من التطهير بنوع من استعمال الماء؛ لهذا نقول الصواب من قول أهل العلم في هذه المسألة أن النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر بأن يهراق على بول الأعرابي بذنوب من ماء؛ لأن الماء قريب، ولأجل أن ينبههم على ذلك، ولكن ذلك ليس بمتعين.

وقد جاء في الحديث -أيضاً- أن الذي علقه البخاري في الصحيح ورواه أصحاب السنن أن الكلاب كانت في زمن النبي -عليه الصلاة والسلام- تقبل وتدبر في المسجد وكان تبول ولم يكونوا يغسلون أو يرشون شيئاً من ذلك، هذا يدل على أن الشمس والرياح والهواء مطهر.

فإذن الصحيح أن تطهير النجاسة ليس كرفع الحدث، فشم رفع للحدث، وشم إزالة للخبث، رفع الحدث عبادة فلا بد فيه مما عين وسيلة له وهو الماء، قال جل وعلا: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ



فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴿١﴾ إلى قوله: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ (٢) فهذا في تعبد بالطهارة، وأما إزالة النجاسة فهي من باب الطروق، وباب الطروق لا تحدد فيه وسيلة، لأنه قد يدخل في الحكم الوضعي.

بهذا نقول: إن الصحيح من قول أهل العلم ألا تحد وسيلة من وسائل تطهير النجاسة، فبأي وسيلة زالت النجاسة زالت عين النجاسة فإنه يحصل التطهير.

**الحكم الرابع:** التفريق ما بين ورود الماء على النجاسة وورود النجاسة على الماء، فورود الماء على النجاسة يطهر ولو كان الماء ليس بكثير، أي: لا يبلغ قلتين، وأما ورود النجاسة على الماء فإنه إذا كان الماء قليلا - كما ذكرنا لكم في الدرس الماضي - يعني: دون القلتين على الصحيح فإنه ينجسه، يعني: أن يفرق ما بين ورود النجاسة على الماء، فإنه إذا وردت النجاسة على ماء قليل ينجس وما بين ورود الماء القليل الذي هو دون القلتين على النجاسة، فإنه يطهر، فيفرق في هذا ما بين ورود الماء على النجاسة وورود النجاسة على الماء. **الخامس:** في الحديث رفق النبي -عليه الصلاة والسلام- بصحابته وحسن تعليمه لهم، ورفقه في الإنكار على الجاهل الذي لا يعلم وحسن معالجته -عليه الصلاة والسلام- بالأمر، وهذا لأجل أن الشريعة جاءت لتحسين المصالح وتكميلها، ودرء المفسدات وتقليلها، فالجاهل أن يتلطف معه في التعليم من تحصيل المصالح ومن درء المفسدات وتقليلها، وكذلك هذا الأعرابي لو زجر وقام وهو يبول لكان تعدد النجاسة أو إصابة النجاسة تكون أكثر لأجزاء من المسجد، وقد يفوت تتبع تلك الأجزاء بأنها تكثر نقطة هنا ونقطة هنا بهذا من حكمة المصطفى ﷺ أن عالج الأمر بهذا الرفق العظيم عليه صلوات ربي وسلامه.

**السادس:** أن الحمية في الدين قد لا تكون صوابا دائما فالصحابا -رضوان الله عليهم- حملتهم الغيرة على المسجد أن يزجروا الأعرابي الذي انتهك حرمة المسجد، فبال فيه، وكان معدن العلم والرسالة فالمصطفى ﷺ في رفقته ولينه وحسن تعليمه ومعالجته للأمر هو الحكم الشرعي، وهو الأعلى، فيتبين بذلك

١ - سورة المائدة آية : ٦ .

٢ - سورة النساء آية : ٤٣ .





أن الحمية والغيرة قد تكون الحكمة أبلغ منها بل قد تكون أقرب بمراد الشارع، بل قد تكون هي مراد الشارع. نعم.

### حديث "أحلت لنا ميتتان ودمان"

وعن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: أحلت لنا ميتتان ودمان، فأما الميتتان فالجراد والحوت، وأما الدمان فالطحال والكبد [١] أخرجه أحمد وابن ماجه، وفيه ضعف .

قال رحمه الله: عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: أحلت لنا ميتتان ودمان، فأما الميتتان فالجراد والحوت، وأما الدمان فالكبد والطحال [٢] .

### معنى الحديث:

أن الميتة محرمة، والدم محرم بنص القرآن ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ ﴾<sup>(١)</sup> وربنا -جل وعلا- أحل لهذه الأمة نوعين من الميتة، ونوعين من الدم، فأما الميتة: فالجراد والحوت، يعني: إذا وجد الجراد ميتا أو حيا وأنت جعلته ميتا فإنه يؤكل ولا بأس بذلك، يعني: أنه ليس له ذكاة، وكذلك الحوت والسماك وأنواع ميتة البحر فإنها كذلك مباحة، ويخص بها عموم الآية، وكذلك الدم محرم، ولكن الكبد والطحال مع كونهما دميين فإنهما يخصان من حرمة الدم هذا معنى الحديث.

أما لغة الحديث: فقلوه أحلت لنا: يعني جعلت هاتين حلالا لنا، يعني: أن أكلها ليس بمحرم بل هو حلال فلفظ أحلت يفهم منه أنه سبق التحريم لذلك ويفهم منه أن المحل لذلك هو الله -جل وعلا-.

### ثالثا: درجة الحديث:

الحديث ذكر الحافظ في تحريجه قال أخرجه أحمد وابن ماجه، وفيه ضعف، ووجه ضعفه أن الحديث في إسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو معروف عند أهل العلم بضعف حفظه، فرما كثر منه الغلط ورفع الموقوفات وأشبه ذلك مما جعله لا يحتج به، فإذا سبب ضعف الحديث أو علة الحديث هو أن في إسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف، وروي من غير طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم موقوفا على

١ - سورة البقرة آية : ١٧٣ .





ابن عمر، وهذا هو الصحيح، فرفعه ضعيف، والصواب والصحيح أنه موقوف على ابن عمر فيكون الحديث من كلام ابن عمر أن ابن عمر قال: **٤٦** أحلت لنا ميتتان ودمان **٤٧** وإذا كان ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: "أحلت لنا" ومعنى ذلك أن المحل لذلك هو رسول الله **ﷺ** بهذا من جهة الحكم، فالرواية مرفوعة والموقوفة مؤداها واحد.

#### رابعاً: من أحكام الحديث:

أن ميتة الجراد حلال أكلها، وهذا يعم ما إذا كان الجراد مات بنفسه أو أماته الإنسان، والذين يأكلون الجراد يجمعونه حياً، ثم يجعلونه في القدر حياً ويكاثرون عليه الماء ويغلوونه حتى يموت في القدر، وإذا أفاد الحديث أن ميتة الجراد مباحة وحلال، وهذا يعم الصورتين ما إذا مات بنفسه أو أماته الإنسان؛ لأنه لا ذكاة له وكذلك الحوت، والحوت أحلت ميتته لا لخصوص كونه حوتاً وإنما لأجل أنه من ميتة البحر، فكل حيوان يعيش في البحر فإذا مات فإنه يباح أكله ويحل دون ذكاة سواء أمات في البحر وطفاً أو مات أو خرج إلى البر ومات فيه وهذا إذا كان مما لا يعيش إلا في البحر، أما الحيوان الذي يعيش في البر وفي البحر فله حكم آخر.

#### قال في فائدة الثالثة: في إباحة الدمين الكبدي والطحال.

الكبد دم متجمد والطحال كذلك دم متجمد، والدماء التي في الحيوان محرم أكلها بنص الآية، فاستثني من المحرم الكبد والطحال؛ لكونهما يحتاج إليهما، ولأن تجمد الدم فيها أخرجه عن كونه دماً مسفوحاً، وهذا الدم بعمومه بما يحرم من الدم اختلف العلماء هل يحرم كل دم أم إنما يحرم الدم المسفوح، والصحيح أن الذي يحرم هو الدم المسفوح، أما الدم المتردد في العروق أو الذي إذا ذبحت الذبيحة يبقى بين أنسجتها، وإذا طبخت بقي فيها نوع دم فهذا لا يحرم؛ لأنه كان يوجد مثل ذلك في عهد النبي **ﷺ** فرخص الصحابة فيه. فإذن الذي يحرم وهو من أشد المحرمات أن يشرب الدم المسفوح، وهو السائل الذي يكون بعد ذبح الذبيحة، وهذا يتعاطاه بعض الجهلة وبعض ذوي النفوس الخبيثة وهو من أشد المحرمات في الأطعمة، هو شرب الدم المسفوح، أما غير المسفوح فإنه لا بأس به على الصحيح كما ذكرت لكم. نعم.



حديث "إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه"

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء عنه أخرجه البخاري وأبو داود وزاد: عنه وأنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء عنه.

قال عن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء عنه.

### معنى الحديث:

أن الذباب وهو كل طير صغير يوصف بالعود إذا ذُبَّ، ولا يخص بالذباب المعروف عندكم، أن كل طير صغير إذا وقع في شراب المسلم فإن النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر بغمسه يعني أن تغمس الذباب ثم ترفعه تغمسه.

تغمس الذباب حتى يموت في الإناء، أو حتى حتى يكون الذباب بأجمعه في داخل السائل، ثم ترفعه وتلقي الذباب.

قال: "فليغمسه ثم لينزعه": يغمسه يعني: يدخله كله في إناء، ثم ينزعه يرفعه، علل ذلك بقوله بأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء.

أحد الجناحين لم يحدد، أحد الجناحين فيه الداء، والآخر فيه الشفاء، وقد ذكر بعض من رأوا الذباب أو تأملوا ذلك بأنه يدخل أحد الجناحين ويرفع الآخر، وهذا معنى قوله في الرواية الثانية: "وإنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء".

### لغة الحديث:

قوله: "الذباب": الذباب في اللغة اسم لكل طير صغير يوصف بأنه إذا ذب آب وعاد هذا من جهة اللغة، فالنحلة في اللغة ذباب، والبعوض في اللغة ذباب، والذباب ذباب -أيضا- وهكذا في أشياء كثيرة



"كالذنبور"، وكثير من الحشرات التي تطير، ويجمع الوصف بأنها إذا ذبت أتت يعني إذا طردت فإنها تذهب وتعود، والمقصود بالحديث هل يعم هذه الأصناف جميعا أم لا يأتي بحثه في الأحكام - إن شاء الله تعالى - .  
قوله: "شراب أحدكم" يعني: ما يشرب سواء أكان ماء أم كان لبنا أم كان شايًا أم أي نوع من أنواع الشراب؛ لأن قوله: "شراب أحدكم" يجمع الجميع.  
"فليغمسه" يعني: يدخله في الشراب يغمس الذباب في الشراب، يدخل الذباب في الشراب، "ثم لينزعه"  
يعني: ثم يرفعه، أحد الجناحين فيه داء، الداء هو المرض، أو وسيلة المرض، والشفاء هو الدواء من ذلك الداء.

### درجة الحديث:

الحديث رواه البخاري، والبخاري هو أعلى كتب الحديث في الصحة والشرط، وقوة شرط البخاري فيه معلومة عند الجميع، فأعلى كتب الحديث كما هو معلوم في الصحة وفي الشروط هو كتاب البخاري؛ ولهذا فإن ثمة طائفة من العقلايين يردون مثل هذا الحديث وينكرون صحته، ويقولون إنه مصادم للعقل وللواقع، وهذا من جراء تقديمهم العقول على قول المصطفى ﷺ مع أن العقل الصريح لا ينافي النقل الصحيح، بل قد أثبت الأطباء ما ذكره المصطفى ﷺ هنا فتقوى الأطباء في بحوثهم بشهادة المصطفى ﷺ لهم.  
فالحديث إذن صحيح، ودلالته - كما ذكرت لكم - من جهة كون البخاري رواه، وأنه ثابت الصحة يقطع القول على من طعن في هذا الحديث.

### من أحكام الحديث:

أولاً: أن الذباب إذا مات في الشراب فإنه لا ينجس الشراب؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر بغمس الذباب في الشراب، فغمس الذباب في الشراب قد يموت الذباب في داخل الشراب، فيكون إذن السائل أو الشراب قد مات فيه الذباب، وهذا يعني أن موت الذباب في الشراب لا ينجسه، وهل هذا يخص الذباب أم يعم ما كان من جنس الذباب فيما لا نفس له سائلة، للعلماء في ذلك أقوال، وأصحها



أن كل ما لا نفس له سائلة فإنه، إذا مات في الشراب فإنه لا ينجس الشراب به، وعلة ذلك أن سبب التنجيس هو وجود الدم.

وقولنا: "ما لا نفس له سائلة" يعني: ما لا دم له سائل يجري في عروقه، وإذا مات خرج منه الدم، فإذا موته هنا وحياته ليست بالدم وجودا ووقوفا وعدما، وإنما هي بوجود النفس فقط فإذا هذا الحكم وهو أن موت الذباب في الشراب أو في الطعام لا ينجسه سواء كان جامدا أم كان سائلا لا ينجسه، وهذا حكم لكل ما لا نفس له سائلة ممن هو من جنس الذباب.

**الفائدة الثانية :** أو الحكم الثاني: أن اسم الذباب - كما ذكرت لكم- في اللغة يعم أصنافا كثيرة، فهل الحكم لكل أنواع الذباب أم لما سمي ذبابا بخصوصه وهو الطير الصغير المعروف، الأظهر هو الثاني لأجل مزيد العلة، وهي قوله: "فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء" وقوله: "وإنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء" والذين تأملوا وجدوا أن هذا الوصف إنما هو في الذباب المعروف لا في كل ما يصلح عليه أنه ذباب.

**الحكم الثالث :** أن قوله -عليه الصلاة والسلام- "فليغمسه ثم لينزعه" هذا أمر، وهل هذا الأمر للوجوب أم للاستحباب، من أهل العلم من أبقى الأمر على أصله فقال هو للوجوب.

والقول الثاني : أن هذا الأمر محمول على الاستحباب؛ لأن الصارف له أنه من الآداب ومن الصوارف المعتبرة التي تصرف الأمر من الوجوب الى الاستحباب أن يكون الأمر الذي جاء فيه الوجوب أو جاء فيه الأمر أن يكون الأمر الذي أمر به المصطفى صلى الله عليه وسلم أن يكون أدبا من الآداب، بهذا حملوا أحاديث كثيرة، أعني جمهور العلماء على -أحاديث كثيرة فيها الأمر حملوها على- الاستحباب، وحملوا النهي على الكراهة لأجل أن الحكم الذي اشتمل عليه ذلك الحديث إنما هو الأدب مثل الأمر بالأكل باليمين والشرب باليمين وأشبه ذلك، فإن هذا لما حمل على الأدب جعلوا الأمر للاستحباب، وهذا هنا وارد فيكون الحكم هنا ليس على الإيجاب، وإنما هو على الاستحباب فليغمسه يعني: استحبابا، ثم لينزعه استحبابا فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء.



**الرابع :** أن هذا الشراب الذي وقع فيه الذباب لا يلزم أن يشرب فمن كانت نفسه تستقذره لا يعني أنه لم يتبع السنة، فإن النفس قد تستقذر ذلك فيريق الشراب جملة فلا بأس بذلك، لكن إن كان يحتاج إلى شرابه مثل وجود لبن أو حليب كثير أو وجود شراب يهيمه ولا يريد أن يريقه فالنبي -عليه الصلاة والسلام- أرشده إلى الطريق.

**الفائدة الأخيرة :** أن هذا الحكم وكثير من أحكام الشريعة التي قد يظهر لبعض الناس أنها لا توافق ما تمليه العقول يجب على المسلم أن يكون معه تسليم بكلام المصطفى ﷺ وأن يتخلص من داعية هواه في تقديم العقل على ما قاله المصطفى ﷺ ومن المتقرر عند المحققين من أهل العلم من أهل السنة والجماعة أن الرسول ﷺ لا يأتي بما تحيله العقول، ولكن يأتي بما تحار فيه العقول.

لهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع من كلامه على الأنبياء في رده على الفلاسفة والعقلانيين قال: "الأنبياء تأتي بمحارات العقول لا بمحالات العقول"، وهذا هو الحق وهو الواقع فإن العجز عند الإدراك إدراك، والنبي -عليه الصلاة والسلام- ليس طبييا وإنما يقول هذا من جهة الوحي لا من جهة الاجتهاد؛ ولهذا أخبره الله -جل وعلا- بأن في أحد جناحي الذباب داء، وفي الآخر شفاء، وهذا مما لا يعلمه الناس عادة في ذلك الزمان، بهذا يجب على كل مسلم أن يسلم للرسول ﷺ ما أتى به بأنه وحي يوحى ولو حار عقله فيما أتى به -عليه الصلاة والسلام-، لكن يجب أن يعلم أن النبي -عليه الصلاة والسلام- يأتي بما يحار فيه عقل العاقل، لكن العاقل البسيط لا يحيل ما أتى به النبي -عليه الصلاة والسلام-، بل يعلم أن العجز عن الإدراك إدراك. نعم.

**حديث "ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت"**

وعن أبي واقد الليثي رضي عنه قال: قال النبي ﷺ ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه واللفظ له.



قال: وعن أبي واقد الليثي -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله ﷺ ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت (١) .

**معنى الحديث:** أن أي جزء قطع من البهيمة، وهي ما يؤكل من بهيمة الأنعام، أو ما يؤكل من الصيد، ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت، وهذا له سبب أنهم لما قدم رسول الله -عليه الصلاة والسلام- المدينة سئل عن أنهم كانوا يجبون أليات الضأن يعني يقطعون الأليات ليستفيدوا من شحمها فجاء قوله - عليه الصلاة والسلام-: (٢) ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت (٣) يعني: أي جزء من أجزاء البهيمة قطع وهي حية، فإن هذا الجزء ميت، يحرم أكله والانتفاع به.

### لغة الحديث:

قوله "قطع" القطع معروف وهو استعمال الآلة الحادة كالسكين والسيوف في أخذ شيء من لحم الحيوان، أو من شحمه البهيمة، البهيمة -في الأصل اللغوي- يشمل كل الحيوان، فالحيوان كله بهيمة؛ لأنه لا يفصح عما في نفسه، وأما في خصوص الاستعمال -يعني في العرف اللغوي- خصت البهيمة بما يؤكل عادة عند الناس، والذي يؤكل عادة الإبل والبقر والغنم وأشباه ذلك.

قوله: "فهو ميت". **مَيِّتٌ** و**مَيِّتٌ** بمعنى أنه صار له حكم الميتة، فيقال: **مَيِّتٌ** و**مَيِّتٌ** فصار له حكم الميتة، وتختلف **مَيِّتٌ** عن **مَيِّتٌ** بأن **مَيِّتٌ** تشمل الميتة الآن وتشمل ما سيموت، فيقال: فلان ميت إذا مات أو باعتبار ما سيأتي؛ لأنه سيموت، قال جل وعلا لنبيه -عليه الصلاة والسلام- ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ (١) .

**درجة الحديث:** الحديث ذكر لك الحافظ في تحريجه أنه رواه أبو داود والترمذي وحسنه، والحديث حسن كما حسنه الترمذي، وحسنه جمع من أهل العلم، فهو صالح للاحتجاج لحسن إسناده.

### من أحكام الحديث:

١ - سورة الزمر آية : ٣٠ .



**أولاً :** في الحديث النهي عن أن يقطع من البهيمة شيء وهي حية، والمقصود من ذلك شيء من أجزاء لحمها، المقصود من ذلك شيء من أجزاء لحمها أو شحمها، ولا يدخل في ذلك الصوف والشعر؛ لأن هذه حياتها بالنماء لا بحلول الروح، فالشعر حياته بالنماء فينمو، فهنا إذا قطع واستفيد منه لا بأس بذلك؛ لأنه ليست حياته بدخول النفس فيه.

**ثانياً :** دل الحديث على أن أي جزء قطع من البهيمة فله حكم الميتة، بل هو ميتة فلا يجوز أكله ولا يجوز الانتفاع به، وهذا عام دل على العموم قوله: "ما قطع فهو" وهذا فيه عموم؛ لأن ما من الألفاظ التي يستفاد منها العموم.

**ثالثاً :** الحديث يستثنى منه أشياء منها مسك الغزال فإنه يقطع من الغزال، وهو دم متجمد يجتمع إما في سرة الغزال أو تحت إبطه، فيجتمع ثم يقطع، والغزال حي، وهذا ليس بنجس وليس هذا الجزء ميتا فيحرم استعماله، بل هو مباح لاستعمال النبي -عليه الصلاة والسلام- له.

**الصورة الثانية :** التي تستثنى طريدة وهي أن يكون أناس يصيدون فيطردون لهم ظيبا أو غزالا أو نحو ذلك فلا يستطيعون صيدها، فيضرب هذا بسيفه فيقطع شيئا منها، فالطريدة تستثنى من ذلك، فإذا طرد شيء من البهائم، ولم يستطع إمساكه إلا بأن يقطع منه، فإن هذا مباح؛ لأنه لأجل إدراكه وصيده، وهذا جاء فيه الأثر عن الصحابة -رضوان الله عليهم- . نعم.

### باب الآنية

#### حديث "لا تشربوا في آنية الذهب والفضة"

عن حذيفة بن اليمان -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ **لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافهما، فإنها لهم في الدنيا، ولكم في الآخرة** **متفق عليه.**

**قال رحمه الله باب الآنية:** الآنية: جمع إناء، وهو الوعاء الذي يجعل فيه السائل، يجعل فيه الماء، أو يجعل فيه الشراب، أو يجعل فيه الطعام، أو تجعل فيه الأشياء الأخر، وهو لما ذكر المياه تطرق معها إلى



أشياء من الأحكام، أحكام الحيوانات وغير ذلك ذكر الوعاء الذي يحمل الماء للوضوء، وما يجوز استعماله من ذلك وما لا يجوز.

فالعلماء يرتبون باب الآنية بعد باب المياه؛ لأنه وعاءه، لأن الماء غالباً ما يستخدم بالإناء.

قال: عن حذيفة بن اليمان -رضي الله تعالى عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا، ولكم في الآخرة ﴿٢٠﴾ متفق عليه.

### معنى الحديث:

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- نهي عن أن يشرب أو يؤكل في آنية الذهب والفضة أو في الصحاف، وهي جمع صحفة إناء يتخذ للطعام، وعلل ذلك النهي بأنها للكفار في الدنيا وللمؤمنين في الآخرة، وهذا من قوله جل وعلا في وصف الكفار ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَأَسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا ﴾<sup>(١)</sup> قال -عليه الصلاة والسلام- ﴿٢٠﴾ فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة ﴿٢١﴾ وذلك لأجل أن استعمال آنية الذهب والفضة في الأكل والشرب هذا مما يفعله أهل التعلق بالدنيا والتلذذ بها وأهل الكبر والبطر وهذه من صفات الكفار.

وأما المؤمن فهو ذو عظة من ربه في قلبه، وهو ذو تواضع وخوف من الله -جل وعلا- وبعد عن الكبر فأسباب الكبر يتعد عنها، وأسباب قسوة القلب يتعد عنها ومنها ما يغيره بالدنيا وملذاتها، ومن أعظم ذلك الاستمتاع بالذهب والفضة في الأكل والشرب.

### لغة الحديث:

قوله: "آنية الذهب والفضة" آنية الذهب اسم للإناء المصنوع من الذهب الخالص فهو الذي يصح عليه أن يقال وآنية ذهب وكذلك الإناء إذا كان من فضة خالصة قيل له إناء فضة، وأما إذا كان فيه ذهب وفيه فضة فإنه لا يقال له إناء ذهب ولا إناء فضة يعني في اللغة.

١ - سورة الأحقاف آية : ٢٠.





إذن إذا غلب الذهب يقال إناء ذهب، وإذا غلبت الفضة على غيرها قيل إناء فضة، والنبي -عليه الصلاة والسلام- لما انكسر قدحه لأُمَّهُ وجعل مكان الشعبي سلسلة من فضة، ولم يصل إناء فضة، فإذاً في اللغة يقال إناء ذهب وإناء فضة إذا كان الغالب عليه الذهب والغالب عليه فضة، يعني -مثلاً-: إذا كان الذهب - كما يقولون - عيار واحد وعشرين، معنى عيار واحد وعشرين يعني أن نسبة النحاس، أو نسبة المواد المضافة قليلة ثلاثة؛ لأن أن العيار الكامل أربع وعشرين وهذا لا يصلح للاستعمال لين لا يبقى ولا يصاغ، فلا بد أن يوضع معها أشياء، فبالطبع عيار واحد وعشرين صار ذهباً خالص، وفي الواقع ذهب غالب كذلك إذا صار عيار ١٨ ذهب غالب، إذا صار عيار ١٤ صار ذهباً غالباً، وكذلك الفضة. فإذاً كان الذهب غالباً فيقال إناء ذهب، وإذا كانت الفضة غالباً فيقال إناء فضة، وهذا مهم في تفصيل الكلام على حكم المموه وما خالطه ذهب أو فضة من الآنية - كما سيأتي في الأحكام -.

قال: "ولا تأكلوا في صحافها" الصحاف جمع صحفة، وهي إناء كان من خشب يتخذ في ذلك الزمان للأكل فيه الحديث.

درجة الحديث: الحديث متفق على صحته.

من أحكام الحديث:

أن الحديث فيه النهي عن الشرب أو الأكل في آنية الذهب والفضة، وهذا الحكم وهذا النهي دال على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة، فالأكل والشرب في إناء الذهب والفضة حرام؛ لأن هذا النهي يعني باتفاق أهل العلم لأن هذا النهي للتحريم، ودل عليه، دل على بشاعته وعلى قبحه لهذا الاستعمال ما جاء في حديث أم سلمة الذي سيأتي أنه قال - يعني عليه الصلاة والسلام: ﴿الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم﴾ [٥٢] وهذا الوعيد يدل على تحريم على تحريم الاستعمال.

الثاني: في الحديث التعليل للتحريم بأن الكفار يستعملونها في الأكل والشرب، وهي لهم في الدنيا ولنا في الآخرة، وهذا التعليل لا يصلح عليه العلة المستخدمة في القياس؛ لهذا ذهب العلماء إلى أن علة تحريم الأكل والشرب في إناء الذهب والفضة قد تكون لأجل الكبر وكسر نفوس الفقراء والمساكين باستعمال إناء



الذهب والفضة، وعلل بعضهم بأن ذلك النهي لأجل ألا يضيق النقد، ومعلوماً أن النقد عند الناس هو الذهب والفضة، فلو اتخذ الأغنياء آنية الذهب والفضة لضاق نقد الذهب والفضة، ومعنى ذلك أن يرتفع سعره ويتضرر الناس بذلك، فعملوا النهي لأجل ألا يضيق النقد، يعني: ذهب الذهب، الجنيه، الدينار، الدرهم إلى آخره.

**الثالث :** هذا الحديث نص في تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة، وكما ذكرت لك الإناء هو الغالب عليه الذهب والفضة فهذا يحرم، لكن إذا كان الذهب والفضة في الإناء قليلاً مثل ما يسمى الآن مطلي ذهب ومطلي بالفضة فهل يحرم الأكل والشرب -مثلاً- في الملاعق التي هي مطلية بالذهب أو مطلية بالفضة للعلماء في ذلك قولان:

**الأول :** أنه يحرم لأجل أن العلة الموجودة في الأول موجودة في الثاني، وهي قوله -عليه الصلاة والسلام- ﴿فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة﴾ [٥١] ولأجل أن الطلي والترتيب ونحو ذلك معه تضيق النقدين ومعه -أيضاً- كسر قلوب الفقراء؛ لأن الشكل واحد، والذهب معروف اللون؛ فيحصل كسر القلوب ويحسن التضيق بالاستعمال.

**والقول الثاني :** أن المراد أن المطلي في الأكل والشرب هذا فيه ذهب قليل وليس بكثير، ولا يصدق عليه أنه إناء ذهب وفضة؛ لأن فيه ذهباً وفضة، وقالوا النبي -عليه الصلاة والسلام- لما انكسر قدحه اتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة، وهذا قليل معلوم أن السلسلة يكون فيها الشراب ولا يباشر الشرب من مكان الفضة، ولكن يصح استعماله لو استعمله فإنه لا شيء عليه، يعني: لو شرب من ذلك فإنه لا يحرم عليه، قالوا ومعنى ذلك أن استعمال المطلي لا بأس به.

والصحيح أن الصحيح القول الأول وهو أن تحريم الأكل والشرب يصدق على إناء الذهب والفضة، وما كان له حكم إناء الذهب والفضة، مما ظاهره أنه ذهب وفضة، فيدخل في ذلك المطلي ويدخل في ذلك المفضض والمكثد وأنواع ذلك كما ذكرها الفقهاء.



**الحكم الرابع :** هل يحرم استعمال آنية الذهب والفضة في غير الأكل والشرب أم يقتصر ذلك على الأكل والشرب؟

معلوم أن الحديث دل على تحريم الأكل والشرب، وهكذا سائر الحديث التي فيها النهي عن استعمال آنية الذهب والفضة، إنما جاء في الأكل والشرب خاصة فهل يحرم الاستعمال؟ اختلف العلماء في ذلك على أقوال، أشهرها قولان:

**الأول :** أنه لا يحرم الاستعمال، والقول الثاني هو قول الشافعي -رحمه الله تعالى- والذين قالوا بالأول قالوا بحرمة الاستعمال، قالوا لأن العلة الموجودة في الأكل والشرب، هي موجودة -أيضا- في الاستعمال في أشياء أحر يستعملها في الكحل، مثلا امرأة تستعملها في الكحل، رجل يستعملها في أقلام، استعمال في أي شيء، فهذا العلة موجودة فيه؛ فلذلك قالوا يحرم الاستعمال؛ لأن العلة موجودة.

**والقول الثاني :** الذي هو قول الشافعي وجماعات كثيرة من أهل العلم إن الحديث إنما نص على الأكل والشرب، وأما الاستعمال في غير الأكل والشرب فلم يأت نهي عن ذلك، بل جاء في البخاري أن أحد أزواج النبي -عليه الصلاة والسلام- كان عندها قمقم أو جلجل من فضة، وهذا يدل على أنها اتخذت ذلك إما باستخدامه في كحل أو طيب أو نحو ذلك.

والصحيح من القولين أنه يجب قصر المسألة على ما جاء فيه الدليل، فما جاء فيه الدليل، وهو تحريم الأكل والشرب في إناء الذهب والفضة هو الذي يقيد به، وأما ما لم يأت به الدليل من جهة الاستعمال أو الاتخاذ أو نحو ذلك فإنه لا يحرم؛ لأن الدليل لم يأت به والعلة التي ذكروها من أن فيها كسر قلوب الفقراء، أو أن فيها تضييقا للنقل هذه لا تستقيم في كل حال؛ ولهذا تعليل بها قد يكون في الأكل والشرب في الإناء إناء الذهب والفضة كعلة كاشفة له، لكن أن تكون علة للحكم الشرعي فإن في الدليل هذا الذي معنا لم يعلل فيه إلا من جهة الكبر، فقال: ﴿فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة﴾ .

فإذن أقول: الصحيح الذي عليه طائفة من المحققين والمجتهدين من أهل العلم أن هذا يخص بإناء الذهب والفضة الذي يؤكل ويشرب فيه، وأما ما يستعمل في غيرهما فلا يحرم، وكذلك ما يتخذ بلا استعمال



يعني: يشتري إناء ذهب ويجعله عنده دون أن يستعمله، إما لمنظر أو بغرض يستفيد منه في بيع في وقت آخر، أو نحو ذلك سواء كان رجلا أو امرأة، فإذا صار عندنا هنا تحقيق المسائل هذه فيها ثلاث درجات: **الدرجة الأولى: الأكل والشرب. والثانية: الاستعمال. والثالثة: الاتخاذ.**

والأكل والشرب معلوم تحريمه بنص الحديث، والاستعمال فيه خلاف قوي بين أهل العلم من محرم، ومن مجيز، وأما الاتخاذ بدون استعمال فإن القول بمنعه فيه تكلف، وهو أضعف من القول الثاني يعني: يمنع الاستعمال.

إذا تبين هذا فيترتب على ذلك مسائل أخرى، إذا كان يستعمل أشياء مضببة أشياء مطلية مثل الآن كل شيء يقولون لك الآن: مطلي ذهباً، لمبة مطلية ذهباً، وهي مثلاً ثرية مطلية ذهباً، يقول لك: قيمتها أربعمئة ريال، خمسمائة، ألف ريال، وبعضها يقول لك: مطلي قيمتها خمسة آلاف، بعضها يقول لك: مطلي عشرة آلاف، كذلك في الساعات، كذلك في بعض الأشياء كالأقلام ونحو ذلك.

فالذي فيه سعة في هذا الأمر هو ما قلت لك من أنه يقصر التحريم على الأكل والشرب دون ما سواها، وخاصة أن الأشياء المستعملة الآن الذهب فيها قليل لو سألت ما مقدار الذهب الموجود في الثرية؟ ما مقدار الذهب الموجود في القلم، في الساعة؟ لقال لك شيء جزء من الجرام من الذهب، يعني يقول لك مثلاً: مائة ميكرو جرام -مثلاً-، خمسمائة ميكرو جرام، يعني: نصف جرام، ربع جرام ونحو ذلك، وهذا شيء قليل.

وشيوخ الإسلام -رحمه الله تعالى- يفرق هنا ما بين اليسير التابع لغيره، وما بين الذهب المقصود بنفسه، فيقول -رحمه الله تعالى-: إن الذهب اليسير التابع لغيره لا بأس به في اللباس، ولا بأس به في الاستعمال؛ لأنه غير مقصود يعني كأنه يقول: هذا بالاتفاق في ذلك، فيه ذهب يسير تابع لغيره غير مقصود وغير مرغوب فيه لذاته، وإنما هو تبع لغيره مثل ما يحصل من بعض الملابس يكون فيها تطريز ذهب، أو تطريز فضة، أو بعض الآنية، أو بعض الآلات يكون فيها شيء من هذا نعم.

حديث "الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم"



وعن أم سلمة -رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله ﷺ الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم **☞** متفق عليه.

قال: وعن أم سلمة -رضي الله تعالى عنها- قالت: قال رسول الله ﷺ الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم **☞**.

هذا معنى الحديث فيه الوعيد الشديد على من يشرب في إناء الفضة، وأعظم منه من يشرب في إناء الذهب؛ لأن الفضة أوسع في الاستعمال من الذهب، والذهب أقل في الاستعمال، فالنفوس تتعاضم وتتكبر باستعمالها الذهب أعظم من استعمالها الفضة، فهذا الحديث فيه وعيد على من استعمل إناء الفضة في الشراب والأكل مثله أنه **☞** إنما يجرجر في بطنه نار جهنم **☞**؛ لأن استعماله لذلك محرم، ومتوعد عليه بالنار -والعياذ بالله-.

#### لغة الحديث:

قوله: **☞** يجرجر في بطنه نار جهنم **☞** رويت هكذا "يجرجر" ورويت "يجرجر" وعلى هذه الثانية تكون "نار" مضمومة؛ لأنها مرفوعة، وإذا تكون **☞** إنما يجرجر في بطنه نار جهنم **☞** أو الرواية التي بين أيدينا **☞** إنما يجرجر في بطنه نار جهنم **☞** يعني: إنما يسوق نار جهنم يجرها إلى بطنه جراً، وهذا يعني: أنه اقتحم هذا، اقتحم النار، وأتى بها إلى بطنه -والعياذ بالله-.

#### أحكام الحديث:

هذا الحديث دل على حرمة الشرب في آنية الذهب. في آنية الفضة؛ لأنه توعد عليها بالنار، ومثله مثل آنية الفضة آنية الذهب؛ لأنها أبلغ نعم.

حديث "إذا دبغ الإهاب فقد طهر"

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ إذا دبغ الإهاب فقد طهر **☞** أخرجه مسلم، وعند الأربعة: **☞** أيما إهاب دبغ **☞**



قال: وعن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: إذا دبغ الإهاب فقد طهر **٥٢٢** أخرجه مسلم، وعند الأربعة: **٥٢٣** أيما إهاب دبغ **٥٢٤** .

### معنى الحديث:

أن جلد الميتة إذا دبغ فإن دباغة الجلد طهارة له، وهذا يعم جميع أنواع الجلود؛ لقوله: **٥٢٤** إذا دبغ الإهاب **٥٢٥** الإهاب يعم أنواع الجلود، وكذلك دل عليه الرواية الثانية التي عند الأربعة. قال: **٥٢٥** أيما إهاب دبغ **٥٢٦** فإذا معنى الحديث أن جلود الميتة والإهاب دباغته طهارته.

### لغة الحديث:

**قوله: ٥٢٤** إذا دبغ **٥٢٤** الدبغ معروف يعلمه أهل الصناعة، قد ذكروا في وصفه أنه استعمال مواد يقوى بها الجلد، ويتخلص من القذر الذي فيه، فالدباغة صناعة بإضافة مواد إلى هذا الجلد على نحو معين حتى تغير وصف الجلد من حيث المتانة والقوة، وكذلك من حيث إنه يزول مع الدباغة، واستعمال المواد القوية في الدباغة يزول معه ما بقي في الجلد من أثر اتصاله بالحيوان.

**الثاني** : قوله الإهاب، الإهاب اختلف أهل العلم فيما يطلق عليه اسم الإهاب، فقال طائفة من العلماء: إن الإهاب اسم لكل جلد من جلود الحيوان قبل الدباغة؛ ولهذا قال: **٥٢٥** إذا دبغ الإهاب **٥٢٦** فقوله: **٥٢٥** إذا دبغ الإهاب **٥٢٦** يدل على أن الإهاب اسم للجلد قبل الدباغة.

**وقال آخرون**: إن الإهاب اسم للجلد بعد الدباغة، أو اسم للجلد إذا كان مذكى، وأما مطلق الجلد فيقال له جلد، جلد الحيوان وإنما يسمى إهابا إذا كان مذكى، أو كان مدبوغا، والقول الأول هو الصحيح عند علماء اللغة، ودل عليه هذا الحديث **٥٢٥** إذا دبغ الإهاب فقد طهر **٥٢٦** .

**قوله**: "طهر" : يعني صار طاهرا، وهذا يعني أن الإهاب اسم للجلد جلد الميتة، ومعلوم أن أجزاء الميتة نجسة؛ فإذاً قوله: - "طهر" يعني: صار طاهرا بعد أن كان نجسا.

### درجة الحديث:



أما اللفظ الأول فأخرجه مسلم فهو صحيح بتصحيحه وإخراجه له، وأما اللفظ الثاني الذي عند الأربعة: **٥٤** أيما إهاب دبغ **٥٤** فكذلك صحيح وهو دال على ما دل عليه الأول.

### من أحكام الحديث:

قال: **٥٤** إذا دبغ الإهاب فقد طهر **٥٤** دل على أن الجلد إذا دبغ فإنه يكون طاهرا، ومعلوم أن الحيوان ينقسم إلى قسمين: ... الحيوان -يعني البهيمة- ينقسم إلى قسمين: مذكاة وميته. فالمذكاة جلدها طاهر طهرته الذكاة، وأما الذي يكون نجسا فهو جلد الميتة هو الذي يكون نجسا؛ لأن الميتة نجسة أجزاؤها جلدها نجس لا يجوز استعماله؛ ولهذا قال: **٥٤** إذا دبغ الإهاب فقد طهر **٥٤** ويأتينا عدة روايات في هذا بعد هذا الحديث؛ إذا نقول: دل الحديث على أن الحيوان... على أن البهيمة الميتة تطهر جلودها بالدباغة، وأما المذكاة فإنها طاهرة بالذكاة فلا تحتاج إلى دباغة للتطهير، تحتاج إلى دباغة؛ لاستعمال الجلد؛ لتقويته... إلى آخره، هذا شيء آخر.

**الفائدة الثانية** : أن هذا يعم جميع الجلود، جلود الميتة سواء كانت مما يؤكل لحمه، أو مما لا يؤكل لحمه، يعني: مما يجوز أن يؤكل كبهيمة الأنعام، أو مما لا يجوز أن يؤكل كالسباع وغيرها، فقال: **٥٤** أيما إهاب دبغ فقد طهر **٥٤** وهذا يعم جميع أنواع الأهاب، وهذا يشمل إهاب ما يؤكل، وإهاب ما لا يؤكل. فإذا دل الحديث على أن جميع أنواع الجلود يمكن تطهيرها إما بالذكاة إذا كانت مما يباح بالذكاة، وإما بالدباغة إذا كانت ميتة، أو مما لا يباح بالذكاة نعم.

### "حديث" دباغ جلود الميتة طهورها

وعن سلمة بن المحبق -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله ﷺ **٥٤** دباغ جلود الميتة طهورها **٥٤** صححه ابن حبان.

قال: وعن سلمة بن المحبق -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله ﷺ **٥٤** دباغ جلود الميتة طهورها وطهورها **٥٤** صححه ابن حبان.





الحديث معناه: أن تطهير جلود الميتة بالدباغة، فجلود الميتة نجسة، لكن الدباغة تجعلها طاهرة.

لغة الحديث: مر معنا معنى الدباغة، ومعنى الطهور والطهور فيما مضى.

درجة الحديث: الحديث صحيح.

من أحكام الحديث: قوله: ﴿بِأَنْ يَدْبَغَ جُلُودَ الْمَيْتَةِ طَهْرُهَا أَوْ طَهْرُهَا﴾ قوله: طهورها يعني:

تطهيرها، يعني: أن جلود الميتة نجسة، وتطهيرها بالدباغة، وهذا الحكم مر معنا في الحديث السابق، وهذا الحديث ليس فيه من الأحكام مزيد على ما سبق إلا أنه تأكيد لأن الميتة تطهر جلودها بالدباغة نعم.

أورد بعض الإخوة: أنني بالأمس لم أذكر أقوالاً أخرى في مسألة تطهير جلد الميتة بالدباغ، وأني اقتصر على أحد الأقوال في ذلك؛ لدلالة ظاهر الحديث عليه، ولا شك أن بعض المسائل التي في الأحاديث الكلام عليها من حيث الخلاف، وإيراد الأدلة يطول به المقام جداً، وخاصة المسائل المشهورة، مثل مسألة دباغ الجلود وأنه يطهرها، والأقوال في ذلك وأدلة كل قول والأجوبة عن الإيرادات المختلفة، لكن لأجل هذا الطلب أذكر مزيداً من التفصيل؛ لأجل ألا يظن بعض الإخوة أن القول الذي ذكرته أنه ليس هو المعروف فيما درسوه أو نحو ذلك، فأقول:

المسألة مسألة دباغ جلود الميتة فيها يعني من حيث التطهير فيها عدة أقوال لأهل العلم،

وأشهرها ثلاثة أقوال:

القول الأول: هو الذي ذكرناه لك من أن الدباغة تطهر جلد الميتة سواء كانت الميتة من مأكول

اللحم أم لم تكن كذلك، يعني سواء أكانت الميتة من الغنم والبقر والإبل أو نحو ذلك من مأكول اللحم، أو لم تكن من مأكول اللحم مثل السباع كجلد الأسد، أو جلد الفهد، أو جلد الذئب، أو نحو ذلك من الجلود والدب وأشباه ذلك، أو كانت الميتة لها حكم الميتة، ولو ذكيت كأن تكون ذبيحة مرتد، أو ذبيحة مشرك لا يجوز أكل ذبيحته يعني لم يكن من أهل الكتاب، فهي لها حكم الميتة، ولو كانت من الغنم أو البقر أو الإبل، وهذا القول يعم أنواع الميتة كما ذكرنا لك، وهو قول مشهور معروف عند السلف، قال به جمع كثير من الصحابة، واستعمال الصحابة وهدى الصحابة فيما استعملوه من الجلود وما رخصوا به، وما





أجابوا به أسئلة السائلين يقضي بأن كثيرا منهم يقول بهذا يعني أن الدباغة تطهر جلد الميتة بعام، وهذا منقول عن علي، وعن ابن مسعود، وعن ابن عباس، وجماعة كثيرة من الصحابة -رضوان الله عليهم-، ودليل هذا القول ظاهر فيما ذكرته لك من الأحاديث التي مرت معنا، وأصرحها قوله -عليه الصلاة والسلام-: ﴿أَيُّ إِهَابٍ دَبَغَ فَقَدْ طَهَرَ﴾ وكلمة ﴿أَيُّ إِهَابٍ﴾ يعني أي إهاب، وهذا من ألفاظ العموم، كذلك يدل عليه العموم في قوله: ﴿إِذَا دَبَغَ الْإِهَابَ﴾ والإهاب جنس لا يخص منه نوع من الإهاب دون نوع آخر.

**القول الثاني:** هو أن جلد الميتة لا يطهر بالدباغ إلا إذا كانت الميتة مما هي طاهرة في حال الحياة، يعني مما يؤكل لحمه أو كان طاهرا حال الحياة كالمهر ونحو ذلك، وهذا قول مشهور، وعليه كثير من أهل العلم، وهو أحد الروایتين عن الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- من أن الدباغة تطهر ما كان حال الحياة طاهرا، أما ما كان حال الحياة نجسا فإنه لا يطهر، وعندهم أن ما فوق الهر من الخلقه - ما فوق الهر خلقه يعني ما هو أكبر من الهر خلقه فإنه يعد من السباع، ويكون عندهم نجسا يعني ليس بمأكول اللحم، أي: لا يكون طاهرا، وهذا القول مبني على عدم تصحيح رواية: ﴿أَيُّ إِهَابٍ دَبَغَ فَقَدْ طَهَرَ﴾ وهذه الرواية ضعفها الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-، وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام أحمد بنى تضعيفه لهذه الرواية على أن راويها ضعيف، وشيخ الإسلام بنى تضعيفه لهذه الرواية على أن افتراض جلود السباع والنمور جاء النهي عنه، فجعل بين هذا وهذا تلازما فضعف الرواية بذلك، واستدل أيضا بتضعيف الإمام أحمد.

والصواب أن راوي الحديث الذي ضعفه الإمام أحمد أنه ثقة وثقه جماعة، ولا يضره أن ضعفه الإمام أحمد؛ لأنه وثقه ابن معين والنسائي وجماعة آخرون، فإسناد الرواية كما ذكرت لك بالأمر صحيح.

**القول الثالث:** أن جلد الميتة لا يطهر بدباغ أصلا، وهذا قول مشهور معروف، ورجحه كثير من أهل العلم، وهو أحد الروایتين عن الإمام أحمد، وعليها المذهب عند المتأخرين من أصحابه؛ ولهذا نصوا في كتبهم كالزاد وغيره بقولهم: ولا يطهر جلد ميتة بدباغ، ويباح استعماله في يابس من حيوان طاهر حال الحياة.



هذا نص الزاد . زاد المستقنع، . وهذا القول مبني على أن أحاديث تطهير جلد الميتة بالدباغ منسوخة بحديث عبد الله بن عكيم أنه قال: ﴿أنا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر أو شهرين ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب﴾ وهذا القول فيه نظر ظاهر من جهة أن هذا الحديث على القول بصحته وعدم اضطرابه فإنه مخصوص بالإهاب، وقد قدمنا لك أن الإهاب في اللغة اسم للجلد قبل أن يدبغ، فإذا دبغ فلا يسمى إهاباً، يسمى بحسب استعماله، يسمى مزادة، يسمى شن، يسمى قربة، يسمى ما شئت من الأسماء، فإذا اسم الإهاب اسم للجلد قبل دبغه في اللغة،

فقوله: ﴿إذا دبغ الإهاب﴾ تبين لك معناه اللغوي معه، فقوله: ﴿لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب﴾ الاستدلال به على نسخ: ﴿إذا دبغ الإهاب فقد طهر﴾ مبني على أن الإهاب اسم للجلد قبل الدبغ وبعد الدبغ، وهذا ليس براجح من جهة اللغة، ولا صحيح من جهة اللغة، وهذا القول كما ذكرت لك فيه نظر ظاهر، وهو المذهب عند المتأخرين من علمائنا الحنابلة -رحمهم الله تعالى- .

المقصود أن هذه المسألة من المسائل المشهورة الكبيرة عند طلبة العلم المعروفة، فتفصيل الكلام فيها على حديث يحتاج منا إلى طول في الوقت؛ لهذا في بعض المسائل قد أذكر ما يدل عليه الحديث دلالة ظاهرة، ولا أدخل في التفاصيل التي تدل عليها أحاديث أخرى، ومعلوم أن تدريس الحديث لا يراد منه تقرير الراجح في نفس الأمر من كل وجه، وإنما يراد تبين ما دل عليه الحديث من الأحكام مع وجه الاستدلال؛ ولهذا قد تجد في بعض المسائل ألا ندخل في كثير من التفاصيل؛ لأجل يعني في الخلاف بين العلماء وأدلة كل قول وترجيح الأقوال؛ لأجل ذلك.

كذلك ذكر لي بعضهم على حديث سلمة بن المحبق قال: قال رسول الله ﷺ ﴿دباغ جلود الميتة طهورها أو طهورها﴾ .

وأني ذكرت أن إسناده جيد أو قوي، وقال: إن إسناده ضعيف وذكر علقته، وهذه تحتاج إلى مزيد بحث من الذي أورد هذا معتمداً على بعض الحواشي لسبل السلام في ذلك، والصواب أن راويه قد وثقه جمع أظنه عبد الله بن مالك بن حذافة قد وثقه جمع من أهل العلم غير ابن حبان؛ ولذلك ذكرت لك الحكم



اختصاراً بحسب ما يظهر لي من ذلك. هذا إيراد حتى ما تكثر . بس . الاعتراضات، وطيب لو طالب العلم بحث قبل أن يذكر ما ألفه من العلم يبحث ثم يورد، ولا شك أن العلم يستفاد من الصغير ومن الكبير؛ لأنه له سلطان على الجميع، أو هو كلام على حديث ميمونة الذي بعده -تراجعونه في الحاشية-.

### حديث "لو أخذتم إهابها"

وعن ميمونة -رضي الله عنها- قالت: **٥٢٤** مر النبي ﷺ بشاة يجرونها، فقال: لو أخذتم إهابها، فقالوا: إنها ميتة، فقال: يطهرها الماء والقرظ **٥٢٥** أخرجه أبو داود والنسائي.  
قال: وعن ميمونة -رضي الله تعالى عنها- قالت: **٥٢٤** مر النبي ﷺ بشاة يجرونها، فقال: لو أخذتم إهابها، فقالوا: إنها ميتة، فقال: يطهرها الماء والقرظ **٥٢٥** .

### معنى الحديث:

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- مر عليهم وهم يجرون شاة ميتة، شاة ميتة يجرونها؛ إما لتنجيتها عن الطريق؛ وإما لرميها في مكان بعيد حتى لا تؤذي برائحتها، فقال -عليه الصلاة والسلام- لهم: **٥٢٤** لو أخذتم إهابها **٥٢٥** يعني: خذوا إهابها، خذوا جلدها لينتفع به لتتنفعا به؛ لأنها لا يجوز الانتفاع منها بالأكل، لكن بالنسبة للجلد ما المعنى من ذلك؟ فقال: **٥٢٤** لو أخذتم إهابها **٥٢٥** وهذا فيه حض لهم وترغيب في أن يأخذوا إهابها، وأن ينتفعوا منه، وألا يهدروا الاستفادة من ذلك، **٥٢٥** فقالوا: إنها ميتة **٥٢٤** ظنا منهم أن الميتة لا يجوز استعمال شيء منها مطلقاً، فقال -عليه الصلاة والسلام-: **٥٢٤** يطهرها الماء والقرظ **٥٢٥** والماء والقرظ نوع من أنواع ما يكون به الدباغة في ذلك الزمان، فقوله إذن -عليه الصلاة والسلام-: **٥٢٤** يطهرها الماء والقرظ **٥٢٥** هو في معنى قوله: **٥٢٤** إذا دبغ الإهاب فقد طهر **٥٢٥** .

### لغة الحديث:

في قوله: **٥٢٤** لو أخذتم إهابها **٥٢٥** ما يدل على ما ذكرنا لكم من أن الإهاب اسم للجلد مطلقاً، يعني: فيدخل في ذلك جلد الميتة، **٥٢٤** فقالوا: إنها ميتة **٥٢٥** قوله: إنها ميتة لفظ "إن" يؤتى به في مقام الرد على



من أنكر، فثم فرق بين قولهم: إنها ميتة، وما لو قالوا: هي ميتة، فقولهم لو قالوا هي ميتة؛ إخبار لمن لا يعرف الحال ولا يناسب؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- يراها أنها ميتة؛ فلذلك قالوا: إنها ميتة، فقولهم: إنها ميتة هذا فيه رد على النبي -عليه الصلاة والسلام- في قوله: ﴿لَوْ أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا ﴿١٣﴾ رَدٌّ مِنْهُ مُسْتَعْرَبٌ وَمُسْتَفْصَلٌ فِي أَخْذِ التَّوْجِيهِ الْكَرِيمِ مِنَ النَّبِيِّ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-.

وهذا عام في اللغة ينبغي التنبيه له أن الخالي من الخبر يلقي عليه الخبر بالمتبدأ والخبر، يقول مثلاً: فلان قادم، ما عندك خبر فلان قادم لكن إذا كان عندك تشكك، أو المخبر أراد أن ينزل الثاني ينزل المخاطب منزلة المتشكك أو منزلة المفيد أو منزلة المنكر؛ ليفيد فيأتي بلفظ "إن"؛ لأن كلمة إن تفيد التأكيد في ذلك فيأتي ويقول: إن فلانا قادم، يعني: أن هذا يعلم أنه قادم، ولكن أنا أؤكد لك إذا كان عندك استغراب، إذا كان عندك شك في الموضوع فيؤكد على ذلك، ويزاد التأكيد تارة إذا كان ثم شك، أو ثم إنكار، أو مزيد استفصال، أو تنزيل المخاطب منزلة الشاك يزداد التأكيد بمجيء اللام في خبر إن مثل يقول: إن فلانا لقادم، إن فلانا لقادم هذه أشد، يعني: أن يكون أنت المنكر أو المتشكك أنا أؤكد لك الأمر الذي أنت فيه منكر أو متشكك فيما ذكرته.

ومثاله في القرآن مما قد يعلق بأذهانكم ما جاء في قصة القرية في سورة يس قال -جل وعلا-: ﴿ وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ ﴾<sup>(١)</sup> فنزلوهم في الأول منزلة الشاك، منزلة الراد فعرضوا إليهم الأمر؛ ليستنهضوا همهم في الجواب والتصديق، ﴿ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ ﴾<sup>(٢)</sup> فلما كذبوا فقالوا ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ

١ - سورة يس آية : ١٣ .

٢ - سورة يس آية : ١٤ .



أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴿١﴾ ؛ لأن هذا فيه التأكيد البليغ في رد هذا الإنكار الذي أنكروه.

المقصود من ذلك أن في قول الصحابة في هذا إنها ميتة ما يوافق البلاغة في هذا، وهو الذي يقتضيه الحال، وطلب الجواب من النبي -عليه الصلاة والسلام- والإفادة. قال -عليه الصلاة والسلام-: ﴿١٧﴾ يطهرها الماء والقرظ ﴿١٨﴾ والتطهير يعني يرفع النجاسة عنها، يعني النجاسة الحسية.

### درجة الحديث :

الحديث رواه أبو داود والنسائي بإسناد قوي.

### من أحكام الحديث:

الحديث دل على ما دلت عليه الأحاديث السابقة أن الميتة يمكن الانتفاع بجلدها وبشعرها؛ لأن الجلد يمكن أن يطهر بالماء والقرظ وبالدهاغة، أما بدن الميتة ولحم الميتة فمعلوم أن حياته بالدم، ولما صار ميتة ولم يخرج هذا الدم النجس بل بقي فيه موجودا في اللحم وممتدا في العروق متوزعا في أنحاء البدن، فإنه لا يمكن إخراج منه؛ لأنها صارت ميتة فصارت أجزاء البهيمة نجسة، ولا يجوز استعمالها، لا يجوز الأكل منها ولا استعمالها؛ لأن الدم منحسب فيها، ولا يمكن إخراجها بعد كونها ميتة، أما الأجزاء الظاهرية مثل الجلد والشعر فإن الجلد ملابس -الجلد الخارجي- ملابس لأجزاء اللحم، وبينه وبينه أغشية؛ فلذلك نجاسة الجلد لأجل المماساة لا لأجل الدم الذي فيه، لأجل المماساة لا لأجل الدم؛ لهذا صار يطهر بالدهاغة وأبيح استعماله. فإذا دل هذا الحديث دل على ما دلت عليه الأحاديث السابقة من أن جلد الميتة إذا دبغ فإنه يطهر، ويجوز استعماله.

ثانيا : في الحديث تلتف النبي -عليه الصلاة والسلام- مع صحابته في الجواب على السؤال وفي الإيراد، وهذا مما ينبغي على طالب العلم أن يتحلى به؛ اقتداء بنبينا -عليه الصلاة والسلام-، فيرشد لا



معنفا بالجهل أو واسما غيره بالجهل، وإنما يرشد بعبارة لائقة تبعث الهمة على الاستفادة من الأحكام الشرعية، وهذا أقرب في قبول النفوس للأحكام، وفي رغبتها في تلقي الخير.

**ثالثا:** أفاد الحديث أن ما له مالية فإنه لا يهدر، بل ينبغي الاستفادة منه إذا كانت الاستفادة مأذونة شرعا، فهذه الميتة الشاة الميتة في جلدها يمكن أن يرمى ولا يستفاد منه، لكن الجلد له مالية والشعر أو الصوف له مالية؛ فلذلك حض النبي -عليه الصلاة والسلام- الاستفادة منها بأن لها مالية، وإضاعة المال مذمومة، فكل ما يمكن الاستفادة منه مما له مالية شرعا فإنه ينبغي الاستفادة منه وعدم إهداره؛ لأن إضاعة المال منهي عنها.

نقف عند هذا، وقوله: "شاة" نسيت أذكرها لكم في معاني اللغة : ﴿١٦٦﴾ مر النبي ﷺ بشاة ﴿١٦٧﴾ لفظ الشاة في اللغة يصدق على واحدة الغنم سواء كان ذكرا أو أنثى، والغنم قسمان: ضأن ومعز، والضأن ما له صوف، والمعز ما له شعر، وواحدة الضأن ذكرا كان أو أنثى يقال لها: شاة، وواحدة المعز -أيضا- ذكرا كانت أو أنثى يقال لها: شاة.

فإذن اسم الشاة في اللغة وأيضا في ألفاظ الشرع واحدة الغنم سواء كانت ذكر أو أنثى، فحل أو كانت أنثى؛ لهذا جاء في ذكر الصدقات صدقات بهيمة الأنعام - كما سيأتينا إن شاء الله تعالى - في الزكاة أن في كل أربعين شاة إيش؟ شاة يعني: شاة سواء كان ذكر أو أنثى يعني في العدد، فكل واحدة شاة. أضيفوها في موضعها من لغة الحديث، أسأل الله -جل وعلا- أن يبارك لي ولكم فيما سمعنا، وأن يثبتنا على دينه، وأن يزيدنا من العلم والهدى، وأن يغفر لنا ولوالدينا ولأحبابنا إنه سبحانه سميع قريب، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

**حديث "لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غيرها فاغسلوها وكلوا فيها"**

ﷺ الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وإمام المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وعن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال: قوله قلت: يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب أفأكل في آنتهم؟ قال: لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غيرها فاغسلوها وكلوا فيها قوله متفق عليه



الحمد لله على ما أنعم به علينا وتفضل، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبد الله ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما مزيدا.

أما بعد:

فأسأل الله -جل وعلا- أن يجعلني وإياكم ممن حمل علما نافعا، وعمل عملا صالحا، وبين يدي هذا الدرس ثم طريقة ينبغي لطالب العلم أن يتعاهد نفسه بها، وهذه الطريقة يسميها بعض أهل العلم الانتخاب، ومعنى الانتخاب: أن طالب العلم كثيرا ما يمر عليه مسائل أو فوائد إما في التفسير، أو في الحديث، أو في العقيدة، أو في الأحكام، أو في الآداب من تحرير بعض المسائل، أو بيان بعض الأدلة من الآية، أو من الحديث، أو نحو ذلك مما يكون فائدة نفيسة يستفيدها طالب العلم، وإذا كان كذلك فإن مرور تلك الفوائد بدون تقييد يضيعها، والمرء يذكر اليوم وينسى غدا قوله نسي آدم فنسيت ذريته قوله ؛ ولذلك يفضل أن يكون عند طالب العلم دفاتر خاصة يكتب فيها ما يريد أن يستذكره من العلم، ما يريد أن يحفظه من تحقيق المسائل، أو من النقول عن أهل العلم، أو من الفوائد المختلفة، وهذا هو الذي يسمى الانتخاب.

والانتخاب له طرق ووسائل منها: أن يمر على كتاب من كتب أهل العلم فيستخلص منه الفوائد، وهذه الفوائد التي يستخلصها قد تكون عنده فوائد، وعند من هو أعلى منه وسبقه في الطلب ليست كذلك، وهو لن يتقدم في الطلب، وتكون عنده الفائدة، فائدة حتى يكتب ويستظهر هذه الفائدة حتى تكون واضحة عنده، وبعد زمن لو مر على هذا الكتاب وجد أن من هذه الفوائد التي سجلها ما لا يعد





فائدة؛ لأنه من المعروف المشتهر عند أهل العلم وكتابة هذه الفوائد ولانتخابها يعني بقراءة كتاب سواء كان طويلاً أم كان مختصراً لذلك طريقتان:

**الأولى :** أن يقيد الفوائد في مقدمة الكتاب، في طرة الكتاب، في غلاف الكتاب، يقول: في الصفحة الفلانية بحث كذا، ثم إذا انتهى من الكتاب رجع ونقل هذه الفوائد إلى كراسته أو إلى دفتره.

**والطريقة الثانية:** أنه يحضر معه أوراق مستقلة في كل ورقة يذكر الجزء والصفحة من هذا الكتاب، أو الصفحة وحدها، ويذكر عنوان المسألة حتى إذا أتم القراءة حتى لا تتقطع عليه القراءة بالنقل وبالكتابة يعود مرة أخرى فيسجل تلك الفوائد، لا شك أن أي طالب علم قد يصيبه ملل بين الحين والآخر من كثرة المطالعة، أو من الحفظ، أو من البحث، أو من المراجعة، فمثل هذه الفوائد وهذه الدفاتر التي تكون عنده في فترة الملل يرجع إليها، فبالطريقة ينشرح صدره لوجودها، ويستذكر بها كثيراً من العلم، ويستفيد، وتكون له كالتكرار.

**الطريقة الثانية:** أنه ليس شرطاً أن يمر على كتاب بأكمله، بل إذا سمع فائدة من عالم، أو من طالب علم، أو من معلم فإنه يذكرها في دفتره الخاص، أو قرأ في كتاب، أو قرأ بحثاً في مجلة متخصصة، أو نحو ذلك، فإنه يورده في كتابه، ثم يرجع إليه بعد تقييده مراجعة ودرسا.

**المرحلة الثالثة:** أنه إذا قيد ذلك حبذا حتى تستقر المعلومات عنده أن يبحث هذه المسائل، يعني أن يراجعها في كتاب آخر، يبحث وينظر ماذا قال العلماء في بحث المسائل هذه؟ وإذا كانت مسألة لغوية ماذا قالوا فيها؟، إذا كانت مسألة في التفسير ماذا قال الآخرون فيها؟، ثم يقيد هذا البحث؛ تنمة لما نقله في البداية، وهذه تثبت المعلومات، ويستفيد طالب العلم مع الانتخاب بحثاً وتحريراً، وهذا مهم في الحقيقة أعني الانتخاب لطالب العلم، وأن يحرص على دفاتره، وعلى كراسات هذه أو على كرايسه؛ لأنه يحتاج إليها في المستقبل كثيراً، ولا شك أن العلم صيد والكتابة قيد، فلا بد من تقييده، والذي يسمع ولا يكتب يذهب عنه العلم، ولا يتهيأ له مراجعته، وقد لا تنهيأ له مذاكرته وبحثه وتحريره نعم.





قال - رحمه الله - وعن أبي ثعلبة الخشني - رضي الله تعالى عنه - قال: **☞** قلت: يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب أفنأكل في آنتهم؟ قال: لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غيرها فاغسلوها وكلوا فيها **☞** متفق عليه.

### معنى الحديث:

أن أبا ثعلبة الخشني رضي الله عنه كان يكون بأرض، يكون فيها من اليهود والنصارى وهم أهل الكتاب، ولا شك أن الذي يكون في أرض فيها أهل الكتاب يحتاج إلى استعمال آنتهم، ويحتاج إلى استعمال ملابسهم، يحتاج إلى استعمال أشياء مما يستعملونه، فسأل رسول الله صلوات الله عليه قال: **☞** أفنأكل في آنتهم؟ **☞** ؛ لأن المشرك نجس؛ ولأن آنية المشرك قد يطبخ فيها الخنزير، وقد يغلي فيها الخمر ونحو ذلك، فسأل النبي - عليه الصلاة والسلام - فقال له: **☞** أفنأكل في آنتهم؟ قال: لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غيرها **☞** قال: لا تأكل فيها لكن إذا ما وجدت إلا هي فاغسلها وكل فيها، قال: **☞** إلا أن لا تجدوا غيرها فاغسلوها وكلوا فيها **☞** هذا معنى الحديث العام.

### لغة الحديث:

قوله: قوم أهل كتاب، أهل كتاب اسم يخص بمن له كتاب من عند الله - جل وعلا - يعني في أصله، وهم اليهود والنصارى باتفاق أهل العلم، وثم بعض طوائف باختلاف بين أهل العلم فيه فاليهود والنصارى أهل الكتاب، وسموا أهل كتاب؛ لأن عندهم التوراة والإنجيل، وينظر في ذلك إلى أن الكتاب الذي بأيديهم أصله من الله - جل وعلا -؛ لأن التوراة من الله أنزلها الله؛ ولأن الإنجيل من الله أنزله الله، ولو دخلها التحريف فينظر فيها باعتبار الأصل، وينظر لليهود والنصارى بأنهم أهل كتاب باعتبار الأصل، والله - جل وعلا - أثبت أن التوراة والإنجيل حرفت، ومع ذلك ناداهم باسم أهل الكتاب، قال: **☞** أفنأكل في آنتهم **☞** الآنية في ذلك الوقت الأوعية المختلفة التي تستخدم، قد تكون من الخشب وهو الأكثر، وقد تكون من غيره يعني من جلود ونحو ذلك، وأكثر ما كانت تستعمله العرب والناس في ذلك الزمان أن تكون الآنية من الخشب؛ لأن المعادن يطرأ عليها الصدأ، وتحتاج إلى معالجة كثيرة، وأما الخشب فهو يبقى وكذلك



الجلود؛ فذلك آنية الناس بالذات أكثرها من الخشب أو من الجلود، قد تكون من المعادن يعني من بعض المعادن التي لا تصدأ على قلة، والخشب والجلد من صفاته أنه يتشرب الرطوبة، يتشرب الأشياء؛ ولذلك سأل أبو ثعلبة النبي ﷺ عن ذلك.

درجة الحديث: حديث متفق على صحته.

من أحكام الحديث:

أولاً: دل الحديث على أن آنية المشركين ليست بنجسة، ووجه الدلالة أنه أذن لهم في استعمالها إذا لم يجدوا غيرها، ومعلوم أن استعمال آنية المشركين إذا لم يجد غيرها قد تكون فيها النجاسة متشربة في داخلها إذا كانت من الخشب، أو من الجلود سواء من نجاسة ما يطبخ فيها الخمر، أو الخنزير على القول بنجاستهما، أو من نجاسة أخرى مثل نوع الحطب، أو نوع ما يوقد عليها، ويؤيد ذلك أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كما سيأتي توضاً من مزادة مشركة، وأن النبي -عليه الصلاة والسلام- دعاه يهودي إلى طعام فأجابته، وأكل في آنيته، فدل هذا على أن إناء المشرك في أصله ليس بنجس.

ثانياً: دل قوله -عليه الصلاة والسلام-: ﴿ لا تأكلوا فيها ﴾ على أن الأولى اجتنابها، لكن إن احتاجها فإنه الأفضل أن يغسلها ثم يأكل فيها، وهذا الحكم كما ذكرت لك من جهة الأولوية إذا صار الوضع محل اختيار، وإذا كانت الآنية مما يشرب أو قد يشرب أو يتربط بما يوضع فيه، وهذا يخرج منه الآنية الصقيلة مثل الصحون الآن اللي عندنا؛ لأن هذه ملساء تماماً لا يمكن أن ينفذ إليها شيء، ولا يمكن أن يدخل إلى مسامها شيء ألبتة؛ فلهذا الصحون الملساء هذه سواء من اللي يسمونه الصيني، أو من المعدن الصقيل هذه كل ما يوضع فيها ظاهري، فبهذا إذا جاءت مغسولة فإنه حتى من جهة الأولى لا يحتاج أن تغسلها مرة أخرى؛ لهذا قال العلماء: إنه لا بأس باستعمال آنية المشركين إلا أن تعلم بنجاستها، فإذا علمت النجاسة خرج عن الأصل وهو طهارة آنية المشركين إلى كونها نجسة، فهنا يجب غسل النجاسة منها كسائر النجاسات.



الثالث: إن قوله -عليه الصلاة والسلام-: ﴿إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا﴾ هذا من جهة تنزيه وتكريم المسلم عن أن يستعمل آنية المشرك مطلقاً، وهذا من جهة الاختيار، ولكن إن وجدها ولا يعلم نجاسة فيها فلا بأس باستعمالها مطلقاً، كما ذكرنا لك في أول البحث نعم.

حديث "أن النبي ﷺ وأصحابه توضؤوا من مزادة امرأة مشركة"

وعن عمران بن حصين رضي عنه  $\text{رضي عنه}$  أن النبي ﷺ وأصحابه توضؤوا من مزادة امرأة مشركة  $\text{رضي عنه}$  متفق عليه في حديث طويل.

قال -رحمه الله-: عن عمران بن حصين -رضي الله تعالى عنهما-  $\text{رضي عنه}$  أن النبي ﷺ وأصحابه توضؤوا من مزادة امرأة مشركة  $\text{رضي عنه}$  متفق عليه من حديث طويل.

#### معنى الحديث:

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- وأصحابه احتاجوا إلى ماء كان في مزادة امرأة مشركة، يعني في نحو القربة مع امرأة مشركة، فاستخدموه في الوضوء فتوضؤوا منه.

#### لغة الحديث:

المزادة إناء من جلد مكون من ثلاث قطع يكون مجموعها هذا الإناء يحوي الماء يعني تحاط الثلاث قطع على نحو ما فيكون حاوياً للماء، وهو أقل من القربة يكون صغيراً مما يحمل عادة على الرواحل وأشبه ذلك، يعني أكبر من اللي يسمونه الناس المطارق أكبر منها بقدر الضعف، أو أكثر قليل جلدتين تلتقي من الأسفل ثم واحدة يعني بمعنى تكون مثلثة؛ ليتسع الإناء.

قوله:  $\text{رضي عنه}$  امرأة مشركة  $\text{رضي عنه}$  المرأة توصف بالشرك إذا كانت وثنية يعني ليست من أهل الكتاب، أما أهل الكتاب فلا يطلق عليهم في الكتاب والسنة أنهم مشركون، وإنما يقال لهم: كفار كما قال -جل وعلا-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ

١ - سورة البينة آية : ١ .



﴿<sup>(١)</sup> فغالب استعمال الكتاب والسنة الفرق ما بين أهل الكتاب والمشركون، فيقال لأهل الكتاب: كفار، ويقال للوثنيين: مشركون.

### تخريج الحديث:

هذا الحديث كما ذكر متفق على صحته في حديث طويل لعمران بن حصين، فيه قصة أن النبي -عليه الصلاة والسلام- وأصحابه لم يكن معهم ماء، فأمر النبي -عليه الصلاة والسلام- بعض الصحابة أن يبحثوا عن ماء، فوجدوا امرأة مشركة، فسألوها عن الماء، فقالت: عهدى بالماء مثل هذه الساعة عهدى يعني أمس يعني أنه بعيد، فأروا أن معها مزادة ماء، فساقوها إلى النبي -عليه الصلاة والسلام-.  
والحديث ذكر طائفة من أهل العلم تخريج الأحاديث أنه -كالنووي وغيره- أنه لم ينص فيه صراحة على أن النبي -عليه الصلاة والسلام- توضأ، لكن سياق الحديث يقتضي بأنه لم يكن معهم ماء، وبحثوا عن ماء، وأتي لهم بهذه المزادة التي فيها ماء قليل فبورك فيها، وفي الحديث عدد من معجزات النبي -عليه الصلاة والسلام-.

### من أحكام الحديث:

**دل الحديث على أن جلد الميتة يطهر بالدباغ كما مر معنا في الأحاديث السالفة؛ لأن ذبيحة المشرك تعتبر ميتة ولو كانت مذكاة؛ لأن شرط الإسلام ليس موجودا في المشرك، فذبيحته ولو ذكاهها فهي ميتة، وجلد الميتة -الذي جلد المزادة- الذي مع المرأة قد يكون من مأكول اللحم، وقد يكون من غير مأكول اللحم، وعلى كل فهو ميتة، وما لابسه من الماء معلوم أن الماء رطب واستعماله حينئذ يدل على -مع قلة الماء- على أنه طاهر، فهذا يدل على أن استعمال الجلود بعد دباغتها جائز مطلقا، وأن الدباغة مطهرة.**  
**ثانيا:** دل الحديث على أن النبي -عليه الصلاة والسلام- أوتي الآيات والبراهين التي دلت على صدقه، ومن ذلك أنه يكثر له الماء القليل حتى يكفي الأمة الكثيرة من الناس، كما حصل مع هذا الماء الذي في مزادة المرأة المشركة وهو قليل فتوضأ منه النبي -عليه الصلاة والسلام- والجيش وكانوا كثرة جدا، والعلماء

١ - سورة البينة آية : ١ .



يعبرون عن ما خرق به النبي -عليه الصلاة والسلام- العادة بأنه آية وبرهان له -عليه الصلاة والسلام-، دال على صدق نبوته، وعلى أنه رسول من عند الله -جل وعلا- حقا، فالعلماء يسمون المعجزات يسمونها الآيات والبراهين، ولفظ المعجزة اصطلاح حادث جاء بعد القرون الأولى، واستعمال القرآن ما جاء في القرآن وفي السنة هو الآيات والبراهين، وسمى بعض أهل الحديث الآيات والبراهين الدلائل، فصنف جمع من أهل العلم في آيات وبراهين نبينا -عليه الصلاة والسلام- صنفوا فيها باسم الدلائل كدلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله، وكدلائل النبوة للحافظ البيهقي، ودلائل النبوة للفريابي، وجماعة من أهل العلم نعم.

حديث "أن قدح النبي ﷺ انكسر"

وعن أنس بن مالك رضي عنه أن قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة أخرجه البخاري.

قال: وعن أنس بن مالك -رضي الله تعالى عنه-: أن قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة أو سلسلة من فضة أخرجه البخاري.

معنى الحديث :

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان له قدح يشرب فيه الماء أو اللبن انكسر؛ لأنه من خشب أو نحوه، فلقلة الحال وقلة التوسع في الدنيا عند نبينا -عليه الصلاة والسلام- أصلح ذلك الإناء ذلك القدح بأن جعل مكان الكسر مكان الشعب سلسلة من فضة، يعني وصله بفضة؛ لقوة معدن الفضة، وعدم انكساره، وإمكان اجتماع طرفي المكسور بذلك.

لغة الحديث:

القدح إناء صغير للشراب، الشعب: هو مكان الانشعاب وهو الانشطار أو الانكسار، وقوله: سلسلة من فضة، رويت بوجهين:



**الأول :** بالفتح هكذا يعني بفتح السين سَلْسَلَةٌ من فضة، وهذا يعني أنه وصلت بأي طريق وصلت به.  
**والثاني:** سِلْسِلَةٌ من فضة وهو أن تكون على شكل حلقات على شكل السلسلة المعروفة تربط بها الأجزاء، وعدد من أهل العلم رجحوا الأول وهو أن يكون ضبطها سَلْسَلَةٌ من فضة لعمومها؛ لأنه لا يتعين أن يكون الثمام الطرفين والشعب على هيئة السِلْسِلَةِ.

### درجة الحديث:

الحديث رواه البخاري - رحمه الله تعالى - في صحيحه.

### من أحكام الحديث:

### دل الحديث:

**أولاً:** على رضى النبي - عليه الصلاة والسلام - من متاع الدنيا بالقليل، وأنه كان عبدا رسولا، وأنه - عليه الصلاة والسلام - اختار أن يكون مسكينا من المساكين، ولو أراد أن يكون ملكا من الملوك لحصل له ذلك، فقد خير فاختار أن يكون عبدا رسولا - عليه الصلاة والسلام -، دل على ذلك إصلاح القدح الذي عادة ما تكون قيمته يسيرة زهيدة.

**ثانيا :** الفضة مر معنا أن الذي يشرب في إناء الفضة فكأنما يجرح في بطنه نار جهنم، والذي يشرب في إناء الفضة، أو يأكل أو الذهب أو يأكل في صحافهما جاء النهي عنه فيما مر معنا من حديث حذيفة، فخرج من ذلك . أن تكون . أن يصلح الإناء بالفضة اليسيرة، فدل الحديث على أن استعمال الفضة اليسيرة في إصلاح القدح لا يجعل الإناء إناء فضة؛ لأنها ليست هي الغالب، وأما الذهب فلا يباح استعماله بحال.

**ثالثا:** إذا استعمل الفضة في جبر الكسر، أو جبر شعب، فإن الأفضل أن لا يباشرها بشراب؛ لأجل ألا يكون باشر فمه الماء أو الحليب المتدفق من فضة، ولو استعمل ذلك لم يكن به بأس؛ لأن الإناء لا



يصدق عليه أنه إناء فضة، فإذا يكره استعمال الفضة التي أصلح بها الفضة اليسيرة في القدر، أو في الإناء الذي أصلح به يكره أن يباشرها بالاستعمال إلا للحاجة مثل أن يكون مكان هذا فيه تدفق للماء أو نحو ذلك، وأما الشراب يعني الشرب منها أن يجعل فاه إلى مكان الفضة فإنه يكره، والأفضل تجنبه نعم.

### باب إزالة النجاسة وبيانها

حديث "سئل رسول الله ﷺ عن الخمر تتخذ خلا"

### باب إزالة النجاسة وبيانها

عن أنس بن مالك رضي عنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن الخمر تتخذ خلا قال: لا أخرجه مسلم، والترمذي وقال: حسن صحيح.

قال: باب إزالة النجاسة وبيانها: المقصود بالنجاسة هنا النجاسة الحكمية يعني الشيء النجس الذي ورد على مكان طاهر فأصبح المكان الطاهر متنجسا؛ بورود النجاسة عليه، فإن النجاسة نوعان: نجاسة عين: مثل نجاسة البول والغائط وأشبه ذلك. ونجاسة حكمية: وهي الأماكن الطاهرة المتنجسة، والنجاسة العينية لا تطهر إلا باستحالتها كما سيأتي يعني إلى شيء آخر، لكن ما دامت عين النجاسة باقية فهي نجاسة، وأما النجاسة الحكمية فهي التي تطهر وتزال بأنواع من الإزالة يأتي بيانها -إن شاء الله تعالى-.

قال: عن أنس بن مالك رضي عنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن الخمر تتخذ خلا قال: لا أخرجه مسلم والترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

### معنى الحديث:

أن الخمر لما كانت مباحة يعني قبل تحريمها، أو إذا تخمر شيء سألوا النبي -عليه الصلاة والسلام- هل لهم أن يخللوه؟ يعني أن يعالجوها حتى تصير خلا فتقلب حقيقة الخمر إلى أن تكون خلا بفعل وقصد الآدمي، فقال النبي -عليه الصلاة والسلام-: لا، فنهاهم عن ذلك يعني أن يعملوا في الخمر لأجل أن تتحول إلى خل.



### لغة الحديث:

الخمر اسم لما خامر العقل وغطاه من أنواع الأشربة والأنبذة سواء كان المغطي للعقل المخامر له مما يسكر قليله أو مما يسكر كثيره، فالكل يطلق عليه اسم الخمر؛ لأنه يخامر العقل ويغطيه، وهو في اللغة يشمل كل ما له هذه الصفة سواء أكان من التمر والعنب، أم من غير هذين الصنفين، فالشراب الذي له وصف تغطية العقل وأنه يخامر العقل ويغيب العقل عن الإدراك فيسمى خمرا من أي نوع كان.

قوله: ﴿٥٢﴾ تتخذ خلا ﴿٥٣﴾ يعني يحول الإنسان الخمر بفعله إلى خل فيعالجها إما بتشميس وتظليل، أو نحو ذلك من المعالجة، أو يضيف عليها مواد أو أشربة، أو يجعل لها صفة من المعالجة بحيث تتحول إلى خل فتقلب إلى خل، ويذهب عنها حقيقة الخمر والإسكار.

### درجة الحديث:

الحديث رواه مسلم في صحيحه والترمذي وقال: حديث حسن صحيح، وقول الترمذي حسن صحيح مما نظر فيه أهل العلم بتوجيه مراده بكون الحديث حسنا صحيحا، والترمذي ليس هو أول من استعمل الجمع ما بين الحسن والصحة في الحكم على الحديث، بل قد سبقه طائفة من أهل العلم كيعقوب بن شيبة وكغيره لكنه هو أول من أشهر استعمال الحسن، واستعمال الجمع ما بين الحسن والصحة، وللعلماء في ذلك أقوال يعني في توجيه مراده منها -وهو أشهرها-: أن يكون أراد بالحسن حسن الإسناد، وبالصحة صحة الحكم، والجمع بالطرق يعني أن يكون الإسناد بمفرده حسنا، وأن تكون الصحة لأجل الطرق.

### من أحكام الحديث:

أولا: الحافظ ابن حجر -رحمه الله- أورد هذا الحديث في باب إزالة النجاسة بناء على أصل وهو أن الخمر نجسة، وهذا قول جمهور أهل العلم، بل عامة العلماء إلا نفرا قليلا لم يقولوا بنجاسة الخمر، والعلماء لهم كما ذكرت لك في نجاسة الخمر لهم قولان، والصواب مع الجمهور بأن الخمر نجسة لأدلة دلت على ذلك معلومة في موطنها.





الثاني: أن الخمر تتحول إلى خل بطريقتين: بفعل الآدمي، وتتحول بنفسها:

**فالأول:** منهي عن استعماله، فيجب إراقة الخمر التي تحولت إلى خل بفعل الآدمي وقصده.

**والثاني:** أن تتحول الخمر إلى خل بنفسها فهذه استحالة بنفسها دون فعل الآدمي، فلا بأس بها،

فرخص في استعمال الخل إذا كانت متحولة من خمر بغير فعل الآدمي، وقد جاء ٥٦ خير خلكم خل خمركم ٥٧ يعني فيما تحولت بنفسها، وسبب ذلك أنها استحالت بنفسها، ويأتي أن الاستحالة مطهرة.

**الثالث:** دل الحديث على أن الاستحالة، استحالة النجاسة إلى شيء آخر مطهرة يعني أن النجاسة إذا

تحولت عينها وحقيقتها إلى شيء جديد فإنه لا ينظر فيه إلى الأصل، بل الاستحالة حولت هذه المادة وهذه العين من شيء إلى شيء، فالعين الجديدة لها حكم مستقل؛ ولذلك الخل الذي تحول بعد كونه خمرا إلى كونه خلا بنفسه فهذه استحالة وتحول والخل طاهر؛ فلهذا حكمنا بأن الاستحالة مطهرة وأن الاستحالة تزال بها النجاسة.

والفرق ما بين هذه الصورة وصورة أن الآدمي يخلل الخمر، فإن الآدمي يعني المسلم مأمور بإراقة الخمر، فكونه يبقيا؛ ليجوزها فيها استعمال للخمر في غير ما أذن له به؛ فلهذا النبي -عليه الصلاة والسلام- لما حرمت الخمر أمر بإراقتها فسالت في شوارع المدينة، وأمر بالذنان فشقت، وهذا يدل على أن ظروف الخمر، وأوعية الخمر لا يجوز أن تبقى، وهذا من باب التعزير بالمال، فالخمر كذلك لا تبقى، فإذا نقول: إن الاستحالة كما دل عليها هذا البحث مطهرة؛ ولهذا أورد الحافظ ابن حجر هذا الحديث في باب إزالة النجاسة، وظاهره لا علاقة له بإزالة النجاسة، ٥٨ سئل عن الخمر تتخذ خلا قال: لا ٥٩ ظاهر الحديث لا علاقة له بإزالة النجاسة، وبيان كيف تكون هذه الإزالة، لكنه أراد بذلك الإشارة إلى بحث أن الاستحالة مطهرة، والعلماء لهم قولان في هل الاستحالة مطهرة أم لا؟ **القول الأول:** أنها لا تطهر؛ لأن النجاسة في عينها باقية، وإن ما اختلف في الحقيقة هو الاسم. **والقول الثاني:** أن الاستحالة مطهرة، وهذا هو الصحيح يدل عليه أن اللبن الذي يخرج من ضروع الغنم أو البقر أو الإبل ذكر الله -جل وعلا- أنه يخرج من بين



فرث ودم لبنا سائغا للشاربين، وهذا الفرث والدم نجس لكن الله -جل وعلا- حول حقيقته، وأحال حقيقته إلى شيء طاهر، فدل ذلك على أن الاستحالة مطهرة. **الدليل الثاني:** ما ذكرنا من -تخليل - تخلل الخمر بنفسها. **الدليل الثالث:** وهو مختلف فيه ما سيأتي من البحث في أن المني -مني الإنسان الرجل- طاهر مع كونه يرشح من الدم على خلاف سيأتي في موضعه -إن شاء الله تعالى- نعم.

**حديث "إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية"**

وعنه رضي عنه قال: **٥٢٤** لما كان يوم خير أمر رسول الله صلوات الله عليه أبا طلحة فنأدى: إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية فإنها رجس **٥٢٥** متفق عليه.

قال: وعن أنس بن مالك رضي عنه قال: **٥٢٤** لما كان يوم خير أمر رسول الله صلوات الله عليه أبا طلحة فنأدى أن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية فإنها رجس **٥٢٥** متفق عليه.

**معنى الحديث:**

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- لما فتحت له خير، ونزل بساحتها وجد الصحابة الحمر الأهلية يعني الحمار الأهلي وجدوه كثيرا، فأخذوه محتاجين إلى أكله، فذكوه وجعلوه في القدور، فأخبر بذلك النبي -عليه الصلاة والسلام- فأمر أبا طلحة فنأدى في الناس: **٥٢٤** إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية **٥٢٥** يعني ينهيانكم عن أكلها، فأكفئت القدور ورمي بالحمر يعني هذا معنى ما دلت عليه روايات أخر للحديث، وعلل ذلك بأنها رجس يعني خبيثة.

**لغة الحديث:**

قوله **٥٢٤** فنأدى: أن الله ورسوله **٥٢٥** أن هنا تكسر همزتها فتقول: فنأدى إن الله ورسوله على اعتبار أن النداء قول، وبعد القول تكسر همزة إن، وقد تفتح على اعتبار أن النداء ليس فيه حروف القول، والأولى كسرهما. قال: ينهيانكم يعني الله -جل وعلا- نهى ورسوله صلوات الله عليه نهى عن لحوم الحمر. قوله: الحمر الأهلية يعني الحمار الذي يكون موجودا في المدن، أو في القرى، أو في حول الناس وسميت أهلية؛ لمخالفتها



للوحشية التي لا تألف الإنسان، والحمر يحتاجها الناس في الركوب، يحتاجها الناس في زراعة ونحو ذلك، وقد تأكل من النجاسات، وقد تأكل من الميتة، وقد تأكل من أشياء كثيرة؛ فلهذا قال -عليه الصلاة والسلام- في آخرها: ﴿فإنها رجس﴾ وكلمة رجس معناها الخبيث، الرجس هو الخبيث، وقال بعض العلماء: إن الرجس هو النجس، وهذا ليس بجيد، فإن الرجس في اللغة هو الخبيث، ويدل على ذلك قول الله -جل وعلا-: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (١) فالرجس هو الخبيث؛ ولهذا عقب بقوله: ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (٢) فالتطهير للروح وللبدن مقابل الرجس الذي هو الخبث الذي يكون في النفس وفي القول وفي العمل.

### درجة الحديث :

الحديث متفق على صحته.

### من أحكام الحديث:

دل الحديث على تحريم لحوم الحمر الأهلية، وهذا ظاهر من قوله: "ينهيانكم"، ﴿إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية﴾ وظاهر أيضا من أنها أكفئت القدور ورمي بها، وهذا التحريم علته أنها خبيثة، وأنها تأكل النجاسات، وما كان كذلك فإنه يحرم.

جزى الله فضيلة الشيخ خير الجزاء، ونفعنا وإياكم بما سمعنا، وإلى اللقاء مع الشريط التالي. وهذا ظاهر من قوله: "ينهيانكم"، ﴿إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية﴾ وظاهر أيضا من أنها أكفئت القدور ورمي بها، وهذا التحريم علته أنها خبيثة وأنها تأكل النجاسات وما كان كذلك فإنه يحرم.

ثانيا: قوله: "فإنها رجس" استدل به بعض أهل العلم على التلازم ما بين التحريم والنجاسة، وقالوا هنا فإنها رجس يعني نجسه لأكلها النجاسات، ونحو ذلك، وقالوا حرمها لأجل أنها نجسة أو لتناولها للنجاسات، فجعلوا ثم تلازم ما بين المحرم وما بين النجس، فجعلوا كل محرم نجسا، وجعلوا كل نجس محرما.

١ - سورة الأحزاب آية : ٣٣.

٢ - سورة الأحزاب آية : ٣٣.



وهذا ليس بجيد فإن القاعدة غير مطردة؛ فإن من المحرمات ما هو طاهر يعني أنه لو مس فإن النجاسة لا تصحب الماس أو حمل فإن النجاسة لا تصحب الحامل، فأما النجس فهو محرم؛ ولهذا نقول: كل نجس محرم أصله لما دل عليه الحديث في قوله: "فإنها رجس" يعني الخبيثة؛ لأجل النجاسة التي فيها فلما كانت تتعاطى النجاسة صارت محرمة، فالنجس خبيث محرم.

وأما المحرم فقد يكون نجسا، وقد لا يكون نجسا، قد أجمع العلماء على أن الحشيشة والمخدر أنها محرمة مع كونها طاهرة، يعني لو مست لا يجب أن يغسل اليد منها أو هو قول غالب العلماء.

**ثالثا:** دل الحديث على أن الجمع ما بين الله -جل جلاله- وبين رسوله ﷺ في ضمير الفعل أنه لا بأس به؛ لقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانَكُمْ...﴾ ﴿وَقَدْ جَاءَ أَنْ خَطَبَا خَطْبَ بَيْنِ يَدَيِ النَّبِيِّ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ: ﴿مَنْ يَطْعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ وَمَنْ يَعْصِمُهُمَا فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: بئس الخطيب أنت... ﴿﴾

فقد نظر العلماء في معنى قوله: ﴿بئس الخطيب أنت... ﴿هل هو لتحريم قوله: "ومن يعصهما" للجمع ما بين ضمير الله -جل وعلا- - والنبي -عليه الصلاة والسلام- ولهذا قال: ﴿ألا قلت ومن يعص الله ورسوله فقد غوى ﴿؛ ؛ ؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- جاء عنه استعمال ضمير التثنية، فقال في الحديث الصحيح: ﴿ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما... ﴿﴾

وقال هنا: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانَكُمْ...﴾ قال بعض أهل العلم: **يُوجَّهُ** ذلك أو يجمع ما بين الأحاديث بأحد وجهين:

**الأول** أن يقال: هذا خاص بالنبي -عليه الصلاة والسلام- يعني أن الإنسان من هذه الأمة لا يجوز له أن يستعمل الجمع ولكن النبي -عليه الصلاة والسلام- له أن يستعمل. والفرق ما بين النبي -عليه الصلاة والسلام- وبين غيره أن مقام النبي -عليه الصلاة والسلام- في التفريق ما بين عظمة الله -جل وعلا- وما



بين قدر المصطفى ﷺ قائم في حقه -عليه الصلاة والسلام- ؛ لأنه أعظم الناس معرفة بربه وعلمًا بحقه -  
جل وعلا- وتواضعا لله وإيثارا بين يديه؛ لأجل زوال المانع فإنه -عليه الصلاة والسلام- استعمل ذلك.  
**الوجه الثاني:** أنه جمع ما بين هذه الأحاديث بأن جمع الضمير لا بأس به لأجل دلالة الحديثين عليه  
لقوله: ﴿ أحب إليه مما سواهما ﴾ ولقوله: ﴿ ينهيانكم ... ﴾ هنا، وأما قوله: ﴿ بئس الخطيب  
أنت ... ﴾ وهذا الذم لأجل أن مقام الخطبة يحتاج إلى بسط ويحتاج إلى تعريف الناس بالأسماء باسم الله  
-جل وعلا- وباسم رسوله ويقتضي الإطالة. أما جمع الضمير فهو نقص في حق الخطيب فيكون إذن قوله:  
﴿ بئس الخطيب أنت .. ﴾ راجع إلى عدم التبسيط، وليس راجعا إلى جمع الضمير، وهذا الثاني وجيه؛  
لأجل عدم ظهور الاختصاص في الأول ؛ لأن الصحابة أيضا -رضوان الله عليهم- والكمّل منهم يعلمون  
الفرق العظيم بين الله -جل جلاله- وما بين نبيه -عليه الصلاة والسلام- نعم.

حديث "خطبنا النبي ﷺ بمنى وهو على راحلته"

وعن عمرو بن خارجة رضي عنه قال: ﴿ خطبنا النبي ﷺ بمنى وهو على راحلته ولعابها يسيل على كتفه  
... ﴾ أخرجه أحمد والترمذي وصححه .

قال -رحمه الله- عن عمرو بن خارجة -رضي الله تعالى عنه- قال: ﴿ خطبنا رسول الله ﷺ بمنى  
وهو على راحلته ولعابها يسيل على كتفه ﴾ أخرجه أحمد والترمذي وصححه.

معنى الحديث:

أن عمرو بن خارجة يصف النبي -عليه الصلاة والسلام- وهو أنه كان يخطب -في منى- الناس على  
راحلته، هذه الخطبة هي خطبة يوم النحر في الغالب، وهو أنه لما رجع من طوافه بالبيت خطب الناس،  
وتكلم فيهم، أو هي الخطبة في أول النهار، وهي تعليم خاص ببعض الأشياء المتصلة بأحكام منى، قال:



خطب وهو على راحلته؛ لأجل أن يكون مرتفعاً، قال: ولعابها يعني لعاب الراحلة، وهي من الإبل يسيل على كتفه لقربه من فم الراحلة؛ لأجل أنه كان معه الزمام؛ والعقال ماسكا بالراحلة.

#### لغة الحديث:

اللعباب: معروف وهو ماء الفم المتولد منه، وقوله "يسيل": يعني يتقاطر على كتفه من الراحلة.

#### درجة الحديث:

الحديث رواه الإمام أحمد والترمذي وصححه الترمذي كما قال الحافظ، وفي إسناده شهر بن حوشب، وهو مما اختلف العلماء في تقوية حديثه، فحديثه هذا حسن -إن شاء الله-، قد أعل باضطرابه فيه؛ لأنه تارة يوصل وتارة يرسل، ولكن الافتراض على التحقيق ليس من شأن فيه.

#### من أحكام الحديث:

الحديث يدل على أن لعاب الراحلة لعاب الإبل طاهر؛ لأنه كان يسيل على الكتف، ولم يذكر أنه طهره أو أنه عاجله، وسياق الحديث يدل على أنه أراد منه أن اللعباب طاهر، وهذا ليس خاصاً بالإبل فلعباب كل مأكول اللحم طاهر والإبل أيضاً طاهرة البول، وليس اللعباب فقط، فإن النبي -عليه الصلاة والسلام- أذن بالتداوي بشرب أبوال الإبل كما جاء في حديث أنس الذي في الصحيح، وفيه قصة العُزَينين، وأنهم اجْتَوَوْا المدينة ﷺ فأمرهم النبي -عليه الصلاة والسلام- أن يلحقوا بإبل الصدقة وأن يشربوا من أبوالها وألبانها ﷺ نعم.

#### حديث "كان رسول الله ﷺ يغسل المني ثم يخرج إلى الصلاة"

وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت: ﷺ كان رسول الله ﷺ يغسل المني ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب، وأنا أنظر إلى أثر الغسل ﷺ متفق عليه.



ومسلم: [٥٢] لقد كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركا فيصلني فيه [٥٣] وفي لفظ له: [٥٤] لقد كنت أحكه يابساً بظفري من ثوبه [٥٥].

قال: وعن عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت: [٥٦] كان رسول الله ﷺ يغسل المني ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر إلى أثر الغسل فيه [٥٧] متفق عليه.

ومسلم: [٥٨] لقد كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركا فيصلني فيه [٥٩] وفي لفظ له: [٦٠] لقد كنت أحكه يابساً بظفري من ثوبه [٦١].

### معنى الحديث:

أن النبي - عليه الصلاة والسلام - كان يغسل المني تنقية لثوبه من وجود ما يُسْتَقَدَّرُ فيه، فكان يغسل المني ثم يخرج إلى الصلاة، وفيه أثر الماء يعني في الثوب أثر الماء من أثر الغسل، والرواية الثانية معناها قالت: [٦٢] لقد كنت أفركه... [٦٣] يعني أنها كانت تحكه بشدة أو تقارب بين أجزاء الثوب فركا، وهذا إنما يحصل إذا كان يابساً، فيصلني فيه النبي - عليه الصلاة والسلام - إذا ذهبت أجزاء المني بعد يسه.

قال: وفي لفظ له: [٦٤] لقد كنت أحكه يابساً بظفري من ثوبه... [٦٥] يعني أن عائشة - رضي الله عنها - كانت تنقي ثوب النبي - عليه الصلاة والسلام - بأن تحك المني حكا إذا كان يابساً بظفرها لتنقية ثوبه - عليه الصلاة والسلام -.

### لغة الحديث:

المني: معروف، وهو ما يخرج من الرجل بعد تمام الشهوة له إما بجماع أو بمباشرة أو باحتلام فهو معروف عند الرجال يختلف عن المذي: وهو ماء رقيق يخرج على أثر في الفكر أو المشاهدة أو الملاعبة، ويختلف عن الودي: وهو ما يخرج من الماء الأبيض عقب البول عند بعض الناس.

ثمة ثلاثة أشياء: وَدِيٌّ وَمَذِيٌّ وَمَنِيٌّ وفي اللفظ من حيث اشتقاق اللغة ما يدل على حجم كل واحد منها، فإن الإماء فيه تدفق بشدة؛ ولهذا سميت منى لما يعنى فيها يعني لما يُسَالُ فيها بكثرة من الدماء،



المقصود أن ثمة فرق بين هذه الثلاثة ألفاظ في الحقيقة والاشتقاق يدل على القصد، ونبه على ذلك لأجل أن ينتبه طالب العلم إلى فقه اللغة والاهتمام باللغة من أن اللغة العربية فيها فروق دقيقة بين الألفاظ. ويتنوع المعنى في الفرق بين اللفظ واللفظ الآخر مثل، مثلا: تجد فرقا بين قبس وقرص، قبس وقرص متقاربة لكن واحدة أبلغ من الأخرى، مذي ومني النون أقوى من الذال ويناسب قوة المني في خروجه. وهذا مما ينبغي للقارئ أن يعتني به من حيث اشتقاق اللغة وفقه اللغة؛ لأنه يقوي ملكة طالب العلم في اللغة التي هي أساس فهم الشريعة.

**قوله:** ﴿٥٤﴾ لقد كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركا ﴿٥٤﴾ **الفرك:** هو الدعك بشدة والحك ليس فيه تجميع أجزاء الثوب أو الشيء، وإن ما فيه يعالج من جهة واحدة. **قوله:** في ذلك الثوب، الثوب في اللغة يطلق على كل ما **يُرْتَدَى** وعلى هذا الاستعمال الشرعي فالقميص ثوب، والسراويل ثوب، وأيضا الغطرة هذه ثوب.

وما يلبسه الإنسان يقال له ثوب، وسبب تسمية ما يلبسه الإنسان ثوبا أنه يثوب إليه بعد خلعه، يثوب إليه بعد خلعه يعني: يرجع إليه بعد خلعه، فكل ما يلبسه الإنسان رجل أو امرأة يقال له ثوب، فتخصيص الاستعمال في عصرنا الحاضر بالقميص هذا الكبير يعني الذي نلبسه نسميه الثوب؛ لكونه ثوبا لا يعني أنه هو الذي في الشرع يسمى ثوبا فالغطرة ثوب، والسراويل ثوب، وإلى آخره.

### درجة الحديث:

الحديث كما ترى متفق عليه، وبعض ألفاظه في مسلم في الصحيح.

### من أحكام الحديث:

الحديث دل أولا على أن المني لا يجب غسل الثوب منه على كل حال، بل قد يغسل وقد يحك ما كان يابسا، فدل الحديث في رواياته على التفريق في المني ما بين أن يغسل إذا كان طريا أو كان يابسا، وأنه يفرك إذا كان يابسا، ويحك أيضا إذا كان يابسا، وهذا من جهة الاختيار، فله أن يغسل الجميع، وله أن يحك الجميع، وله ألا يغسل، لكن غسله من باب التنزه عن القدرة كما سيأتي.





ثانياً: دل الحديث على أن المني طاهر، ووجه الدلالة أنه اكتفي فيه بالفرك والحك، ومعلوم أن الفرك والحك يزيل اليبس لكن لا يزيل أجزاء المادة التي تعلق في نسيج الثوب، وهذا إذ لم يؤمر فيه بغسل دال على أنه طاهر، لكن غسل النبي -عليه الصلاة والسلام- وفرك لأجل التنزه من القذرة فهو من جهة التقدر به بمنزلة المخاض وكثرة اللعاب وأشباه ذلك، وليس لأجل نجاسته.

ومعلوم أن النجاسة لا بد فيها من الغسل بالماء كما أمر النبي -عليه الصلاة والسلام- الحاج.

والعلماء اختلفوا في مسألة طهارة المني على قولين: منهم من قال بطهارته وهم الجمهور، ومنهم من قال بنجاسته، وهم الحنفية ومن تابعهم.

والبحث في هذه المسألة مشهور طويل الذيل، والاستدلال والردود، لكن مما يعلم أن هذا الحديث من الأدلة على طهارته، وأيضاً استدلوها على طهارته؛ لأنه خلق من الإنسان والإنسان خلق من هذا الماء، وإذا كان كذلك فهذا الإنسان المكرم لا يكون مخلوقاً من نطفة نجسة في أصلها فيكون الإنسان متولداً من نجاسة، وهذا فيه تقييح للإنسان، وعدم تكريم له والله -جل وعلا- قال: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾<sup>(١)</sup>.

ودل أيضاً على طهارته أن المني مستحيل من الدم، وليست رطوبة في العضو نفسه كالمذي بل هو مستحيل من الدم؛ ولذلك هو يرفث عن الدم فيختلف الناس في إخراجهم للمني باختلاف دمائهم، وأشباه ذلك؛ ولهذا يشبهه في طهارته بخروج اللبن السائل من ضروع بهيمة الأنعام، كما ذكرت لك في قوله -جل وعلا- ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّرْبِ﴾<sup>(٢)</sup> في سورة النحل، وفي سورة المؤمنون وفي غيرهم من الأدلة التي دلت على أن خروج اللبن يكون من أصل نجس، وهو الدم والفرث والأدلة على ذلك كثيرة وابن القيم -رحمه الله- عقد مناظرة في أظن كتاب بدائع الفوائد بين القائل بطهارة المني وبنجاسته في بحث طويل يرجع إليه المستفيد... نعم

حديث "يغسل من بول الجارية، ويرش من بول الغلام"

١ - سورة الإسراء آية : ٧٠.

٢ - سورة النحل آية : ٦٦.



وعن أبي السمع رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه يغسل من بول الجارية، ويرش من بول الغلام ٥٢٢ أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم .

قال: وعن أبي السمع رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ٥٢٢ أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم، معنى الحديث أن بول الجارية يختلف عن بول الغلام في قوة النجاسة فيه وأن الأصل أن البول نجس؛ لكن خفف في الغلام فالله -جل وعلا- أعلم بحقيقة مكونات بول الغلام، فقال -عليه الصلاة والسلام- يغسل من بول الجارية، ويرش من بول الغلام.

ويعنى بالغلام هنا الذي لم يأكل الطعام يعني عن رغبة منه واختيار أي لا يزال يرضع من لبن أمه، قال يغسل من بول الجارية يعني أن نجاسة بول الجارية يجب معها الغسل، وأما بول الغلام فيكتفى فيه بالرش.

#### لغة الحديث:

**الجارية:** اسم للأنتى حتى تبلغ الاحتلام فإذا بلغت الاحتلام فهي امرأة، والغلام كذلك اسم للذكر من الإنسان حتى يبلغ الاحتلام، فإذا بلغ الاحتلام فهو رجل وقد يقال للمرأة، وقد يقال للجارية الصغيرة **غُلامه** في لغة قليلة.

**يرش:** كلمة يرش، الرش معروف، وهو أخف من الغسل في أن تنثر الماء نثرا على الموضوع دون إراقته فمناط استعمال الماء في إزالة النجاسة الرش، وهو تفريق الماء باليد أو نحوه أو الغسل وهو إراقة الماء كليا على الموضوع، أو النضح أو إلى آخره، ويسمى أسماء كثيرة تتعلق بذلك فهنا فرق ما بين الغسل والرش.

#### الحكم على الحديث أو درجة الحديث:

الحديث إسناده صحيح فهو حديث صحيح.

#### من أحكام الحديث:

دل الحديث أولا على أن البول نجس، وهذا محل إجماع على أن نجاسة البول يطهرها الغسل بالماء.



ثانياً: في الحديث أن النجاسة نجاسة البول، أو النجاسات تنوع إلى أقسام فذكر منها هنا ذكر نوعين من النجاسة، وهي النجاسة المعتادة والنجاسة المخففة.

أما النجاسة المعتادة كسائر الأبول ومنها بول الجارية، وأما النجاسة المخففة فكنجاسة بول الغلام الذي لم يأكل الطعام اختياراً.

**والقسم الثالث** ما ذكرناه لك عند حديث إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم وهو النجاسة المغلظة التي يجب معها الغسل سبع مرات أو لاها بالتراب.

**ثالثاً:** دل الحديث على أن إزالة النجاسة تكون بالماء ؛ لأنه قال: ﴿ يغسل من بول الجارية ويرش ... ﴾ وهذا إنما يكون بالماء، وهو محل اتفاق من أن النجاسات يعني النجاسة الحكمية، وهي النجاسة الواردة على ثوب طاهر أن تطهيرها يكون بالماء ثم اختلف العلماء هل يسوغ تطهيرها، وبجزئ تطهيرها بغير الماء على أقوال من أهل العلم من قصرها على الماء، فمنهم من قال: إن النجاسة المقصود منها الترك والتنقية فإذا أزيلت النجاسة بأي طريق كان إما بالماء أو بغير ذلك فإن المقصود إزالة عين النجاسة.

وهذه الإزالة بأي شيء حصلت فإنها مجزئة نعم الماء له قوة أكثر ونص عليه في الأحاديث ؛ لأنه المستعمل عادة في ذلك الزمان، وهذا القول هو الصحيح من القولين، وهو أنه لا يتعين الماء لإزالة النجاسة، وقد ذكرت لكم قبل التفريق ما بين الطهارة التي يتعبد بها، وإزالة النجاسة التي هي من باب الطهور... ففي الأولى لا بد من استعمال الماء المطلق، وفي الثانية لا يشترط ذلك.

**الثالث:** من الأحكام أن الغسل بالماء قدر كم حتى يكون المكان طاهراً الحديث أطلق فقال: يغسل من بول الجارية والغسل لما أطلق في هذا الحديث، وفي غيره كما سيأتي في حديث الحائض يعني دم الحيض لما أطلق دل على أنه لم يحدد، ولم يأت دليل صحيح فيه تحديد عدد الغسلات، فما ذهب إليه بعض أهل العلم من أن سائر النجاسات تغسل سبعة، ويستدل في ذلك بأثر ابن عمر أمرنا بغسل الأنجاس سبعة فهذا ليس بصحيح، والأثر لا يعرف مخرجه.



وبهذا فإن الصحيح أن النجاسة تغسل بالماء حتى يغلب على الظن أو حتى يتيقن أنها زالت بمكاثرة الماء عليها، ولا يشترط في ذلك غسلات محدودة قد تكون واحدة تكفي، وقد تكون ثنتين، وقد تكون خمس وقد تكون عشر بحسب الحال وبحسب النجاسة.

**الأخيرة من أحكام الحديث:** أن الرش يكفي، والرش هو توزيع الماء على الموضع، والماء له خاصية في التطهير والنجاسة إذا ضعفت كبول الغلام الذي لم يطعم الطعام، وكالمذي الذي يكون في الثوب إذا كانت النجاسة مخففة، فإن الماء إذا انتشر في الموطن بأدنى انتشار دل الحديث على أنه يكفي في التطهير، وهذا يفيد كثيرين في ذهاب الوسواس، والمبالغة في الطهارة خاصة المذي الذي قد يتوسع بعض الناس في تطهيره في الملابس بما يؤول بهم إلى الوسواس فيه.

ومسألة الطهارة تطهير النجاسات في البدن أو في الثوب، هذا مهم أن تلتزم فيه بضابط الشرع، وألا تغلب فيه دائما جانب الاحتياط ؛ لأن تغليب جانب الاحتياط دائما يورد المبالغة التي تورد الوسواس، ولهذا جاء في المذي أنه الإنسان يكفي أن ينضح على سراويله ماء، قال العلماء لأجل أن يطهر ولأجل أنه إذا رأى في سراويله بللا فإنه لا يتبادر إلى ذهنه أنه من المذي قد يكون هذا من الماء فيذهب فكره الذي يدخل به الشيطان إلى إحداث الوسواس في الإنسان الذي به يضعف عن العبادة، وربما فسدت عبادته، وربما حصل له شر كثير من ذلك نعم.

**حديث "قال في دم الحيض يصيب الثوب: تحته ثم تقرصه"**

وعن أسماء بنت أبي بكر -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال في دم الحيض يصيب الثوب: تحته ثم تقرصه بالماء ثم تنضحه ثم تصلي فيه ﷻ متفق عليه .

قال: وعن أسماء بنت أبي بكر -رضي الله تعالى عنهما- أن النبي ﷺ قال في دم الحيض يصيب الثوب تحته ثم تقرصه بالماء ثم تنضحه ثم تصلي فيه ﷻ متفق عليه.



معنى الحديث:

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- سئل عن دم الحيض يصيب ثوب المرأة يعني إما أن يصيب سراويلها، وإما أن يصيب قميصها، وإما أن يصيب جلبابها، أو نحو ذلك فكيف تطهره كيف تطهر هذا الثوب، فقال -عليه الصلاة والسلام- أنه إذا أصاب الثوب تحته؛ لأنه في الغالب ييبس تحته حتى يذهب اليبس قال: ثم تقرصه بالماء يعني بأصابعها تقرصه، وتكاثر بالماء وتقرص حتى يتوغل الماء في جميع أجزاء الثوب ثم تنضحه يعني مرة أخرى بالماء تكاثر عليه بالماء في أطرافه يعني في أطراف الموضع ثم تصلي فيه.

لغة الحديث:

الحيض يأتي بيانه في الصوم مرة، تحته: الحت يكون في الشيء اليابس، وهو تساقط الشيء اليابس أو إزالة الشيء اليابس، فيقال تحات ورق الشجر يعني إذا تساقط ييسه وحت الشيء إذا كان يابساً فأزاله، قوله: ثم تقرصه ثم هذه نستفيد منها أن القرص يكون بعد الحت ؛ لأن ثم حرف عطف يدل على شيئين يدل على الجمع ما بين المعطوف والمعطوف عليه.

وعلى الترتيب أن الثاني مُرْتَبٌ ومُتْرَاحٌ عن الأول، والقرص أبلغ من القبص فالقبص يكون بأطراف الأصابع في اللغة، وأما القرص فيكون بوسط الإصبع فتقرصه بالماء يعني شبه الفك وبقوة ثم وهي نُكَاثِرٌ عليه الماء، قال: ثم تنضحه يعني تفيض الماء عليه، والنضح إسالة الماء بسهولة وأبلغ منه النضح، وهو فوران الماء وشدته ومن لطائف اللغة أنها فرقت ما بين النضح والنضح في المعنى للفرق ما بين الحاء والحاء في قوة المخرج فالحاء سهلة المخرج، ولذلك كانت لإسالة الماء بسهولة والحاء قوية المخرج، ولذلك كانت لفوران الماء، ولهذا قال -جل وعلا- في وصف عين الجنة: ﴿ فِيهَا عَيْنَانِ نَضَّاحَتَانِ ﴾ (١) .

فأفاد الفوران من جهتين من جهة استعمال اللفظ يعني الحاء، ومن جهة زيادة المبني لفظاً، وأنا أذكر لكم مزيد من التفصيل في اللغة مع أن الأولى الاختصار لأحثكم على أن تعرفوا، وأن تطالعوا أسرار لغتكم العربية، فإن هذا اللسان لا شك لسان كريم عزيز فيه من الأسرار والفقهِ ما لو علمه طالب العلم لَفُفَّهُ في

١ - سورة الرحمن آية : ٦٦ .



الشريعة أكثر ولالتذ أكثر وأكثر في سماعه للقرآن معرفته لمعانيه ومعرفته إلى الإعجاز في ذلك إلى غير ذلك من الفوائد العظيمة.

### درجة الحديث:

الحديث متفق عليه كما سمعت في تخریج الحافظ له.

### من أحكام الحديث:

أولاً : دل الحديث على أن دم الحيض نجس فهذا محل إجماع واتفاق بين أهل العلم.

ثانياً: من أحكام الحديث أن دم الحيض النجس إذا أصاب الثوب، فإن الثوب يكون متنحساً لورود هذه النجاسة عليه فتطهيره يعني تطهير الثوب بين النبي -عليه الصلاة والسلام- صفته بأنه يُزال أولاً اليابس منه ؛ لأنه يكون أجزاء الدم متجمدة فيزال اليابس، واليابس يبقى في ظاهر الثوب، ثم أمر بأن يقرص بالماء؛ ليدخل الماء ليطهر الأجزاء الداخلية في الثوب يعني أجزاء النسيج الداخلية.

ثم أمر أن ينضح الجميع بالماء ليكون مبالغة في تطهيره فإذا دل الحديث على أن التطهير، يكون بهذه الصفة، وهذه الصفة هي للمبالغة والكمال وليست للإجزاء فإن لتطهير النجاسة يعني من دم الحيض في ثوب المرأة لها مرتبة ثانية المرتبة الأولى في الإجزاء، وهو إزالة النجاسة هذه التي هي دم الحيض بأي صفة كانت، والكمال فيها أن يكون بهذه الطريقة التي أرشد إليها النبي -عليه الصلاة والسلام- بأن يُحْتَّ الثوب على الظاهر، ويغمر الداخل بالماء مع القرص حتى يشفع في الماء، ثم يقابل ما عليه بالنضح حتى تزول النجاسة.

فإذا وجدت صفة في التطهير وفي الدخول إلى أجزاء الثوب أبلغ من هذه فلها حكمها ؛ لأن الشريعة لا تتصور... في إزالة النجاسة إلى صفة معينة ؛ لأنها ليست للتعبد، فإذا وجدت صفة أبلغ فإنها تكون أكمل فقد تكون أفضل مما أرشد إليه النبي ﷺ في ذلك في هذا الحديث، وإرشاده هو الكمال كما ذكرت لك في حث أهل ذلك الزمان ؛ لأن هذا عندهم أبلغ من غيره نعم.

حديث " يكفيك الماء، ولا يضرك أثره"



وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: رواه قالت خولة يا رسول الله! فإن لم يذهب الدم؟ قال: يكفيك الماء، ولا يضرك أثره رواه أخرجه الترمذي وسنده ضعيف .

قال عن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- قال: رواه قالت خولة: يا رسول الله فإن لم يذهب الدم؟ قال: يكفيك الماء، ولا يضرك أثره رواه أخرجه الترمذي وسنده ضعيف.

### معنى الحديث:

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- سئل بعد أن وصف يعني هذا من القرينة بعد أن وصف للنساء كيف يطهرن ثيابهن من دم الحيض أنه يبقى لون الدم في الثوب فهل هذا يضر؟ قال النبي -عليه الصلاة والسلام- سألوه: فإن لم يذهب الدم يعني لون الدم وأثر الدم؟ فقال -عليه الصلاة والسلام- يكفيك الماء، يعني: يكفيك في التطهير الماء، ولا يضرك أثر الدم، يعني لون الدم؛ لأن لون الدم هذا عرض، وليس بجرم فاللون عرض، وليس بجرم فقد يؤثر في الثوب من جهة اللون، ولكن العين تكون ذهبت مثل وجود الحناء في اليد، فإنه يوجد اللون دون بقاء العين.

فبعض الأجرام يبقى اللون في الثوب أو في البدن مع بقاء العين وفي بعض الأشياء يبقى اللون وتذهب العين، ولهذا قال النبي -عليه الصلاة والسلام- يكفيك الماء ولا يضرك أثره.

### لغة الحديث:

قوله: يكفيك الماء، كلمة يكفي دائما يتصل بها الضمير الذي يكون في محل نصب مفعول به ويكون ما بعدها من الاسم الظاهر فاعل لذلك قال: رواه يكفيك الماء رواه الماء فاعل أو تقول مثلا: يكفيني حضورك، يكفي فلانا حضورك، يكفيني حضورك فيكون الضمير المتصل في محل نصب مفعول به والفاعل يكون مظهرًا قال: كثير ما قد يقطع في من جهة القراءة وثم أفعال على هذا النحو يعني: أن يكون الضمير المتصل دائما مفعول به مثل يلزمي الحضور، ومثل يسرني حضورك مثل أهل التسجيلات ما يقولون يسر



تسجيلات إيش كذا أن تقدم لكم لا. يسر تسجيلات ؛ لأن الذي وقع عليه أثر السرور هو التسجيلات، وفاعل السرور هو التقديم المقصود ثم أفعال فانتبه لها فاطلبها في النحو.

قال: ولا يضرك أثره لا يضرك الضرر هنا الذي نفاه النبي -عليه الصلاة والسلام- المقصود منه الضرر الشرعي، وهو حصول الإثم أو عدم أجزاء الصلاة لملازمة الثوب الذي فيه النجاسة، فنفي الضرر الشرعي يعني نفي الإثم لعدم إكمال الترتيب، ونفي عدم أجزاء الصلاة فيه؛ لقوله ولا يضرك أثره، والأثر المقصود هنا البقية ؛ لأن الأثر هو البقية، والبقية المرادة هنا هي اللون.

### درجة الحديث:

قال في تخريجه: أخرجه الترمذي وسنده ضعيف، وقد نازع بعضهم الحافظ في عزوه للترمذي من أن الترمذي لم يروه، وإنما قال: وفي الباب عن كذا وكذا، وعن أبي هريرة، وهذا لا يعني إخراجا له. والجواب عن ذلك أنه لا بد من النظر في روايات الترمذي الأخر فقد يكون في بعضها زيادة ساق فيها سند أبي هريرة دون ذكر متنه أو مع ذكر متنه، ونسخ الترمذي تختلف كغير الترمذي تختلف زيادة ونقصا، أما تضعيف السند قال: وسنده ضعيف ؛ لأنه من رواية عبد الله بن لهيعة، وعبد الله بن لهيعة العلماء منهم من يضعفه مطلقا، ومنهم من يوثقه مطلقا، ومنهم من يفرق ما بين حالتين له هي: قبل اختلاطه وبعد اختلاطه.

وأصحاب القول الثالث هذا جعلوا رواية ابن لهيعة قبل اختلاطه تعرف بأشياء منها رواية أحد العبادله عنه، ومنهم عبد الله بن وهب الإمام المعروف صاحب الجامع وهذا الحديث من رواية عبد الله بن وهب عن عبد الله بن لهيعة فعبد الله بن وهب أخذ عنه قبل الاختلاط.

فمن قال: إن عبد الله بن لهيعة ضعيف مطلقا في الحديث، قال بضعف الحديث مطلقا، ومن صحح رواية العبادلة عنه حسن هذا الحديث أو صححه ؛ لأنه من رواية عبد الله بن وهب عن عبد الله بن لهيعة، إذن فقول الحافظ: وسنده ضعيف لأجل أن فيه يعني في إسناده عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف مطلقا عند





بعض أهل العلم، ومن صحَّح روايته رواية العبادة قبل الاختلاط فيحكم بالصحة، وهذا هو الأظهر من أن رواية عبد الله بن لهيعة صحيحة إذا كانت قبل الاختلاط.

### من أحكام الحديث:

الحديث دل على أن الماء يكفي في التطهير كما دل عليه الحديث السالف، ودل على أن بقاء اللون لا حكم له، وأن النجاسة إنما هي في جرم الدم لا في لونه والدم له جرم، وله عرض الجرم أجزائه ومكوناته، واللون عرض له، فالذي يؤمر بإزالته هو جرم الدم، ويكفي فيه الماء، أو أي نوع من أنواع التطهير وأما اللون فلا حكم له.

الثاني أنه **تَمَّ تَلَاوَمٌ** في بعض الأحيان بين وجود الدم وبين بقاء النجاسة بين وجود اللون وبقاء النجاسة، وضابط ذلك أنه إذا طهر الدم بما يجب به التطهير شرعا دون قصور، فإنه يحصل التطهير تطهير البقع من الثوب ولا يضر بقاء اللون، وأما إذا قصر فلا يحتج بأن اللون لا يؤثر على التقصير في التطهير فإذن لا بد من المبالغة في تطهير الثوب من الدم؛ لأن الدم نجس دم الحيض نجس، وكذلك سائر الدماء على الصحيح، وإذا طهرت بما يجب شرعا فإنه لا يضر بقاء اللون.

نكتفي بهذا القدر، وأسأل الله -جل وعلا- أن يبارك لي ولكم في العلم النافع والعمل الصالح.

### باب الوضوء

حديث "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء"



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وإمام المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-:

باب الوضوء



عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: **﴿٥٤﴾** لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء **﴿٥٥﴾** أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة، وذكره البخاري تعليقا .



الحمد لله الذي أنعم علينا بنعم كثيرة سابعة ظاهرة وباطنة، فله الحمد على ما أنعم به وتفضل، ونسأله -جل وعلا- أن يجعلنا من الشاكرين **لِنِعْمِهِ** العارفين لفضله ومزيده وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين.

أما بعد قد جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **﴿٥٦﴾** الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء **﴿٥٧﴾** وهذا الحديث عرف عند أهل العلم بالحديث والرواية باسم المسلسل بالأولية، وذلك أنه درج العلماء في روايتهم للحديث أن يبدؤوا به لطلابهم فيكون أول حديث **يُسْمَعُهُ** الشيخ الطالب هذا الحديث، ولذلك عرف بالحديث المسلسل بالأولية؛ لأن كل شيخ في الإسناد يقول وهو أول حديث سمعته منه يعني من شيخه.

**قال العلماء:** هذا فيه لطيفة وفائدة أما اللطيفة فهي أن مبنى هذا العلم، علم الشريعة بين أهله وفي طلبه وفي بذله على الرحمة، فبين طلاب العلم لا بد أن تغشاهم الرحمة، وأن يتراحموا فيما بينهم، ولذلك في البداية بهذا الحديث إسماعا فيه التركيز لهذا الأصل العظيم، وهو أن طالب العلم يريد الرحمة من الرحمن -جل وعلا- وقد قال نبينا صلى الله عليه وسلم **﴿٥٨﴾** الراحمون يرحمهم الرحمن **﴿٥٩﴾** .

فأول درجات التراحم أن يكون راحما لغيره من إخوانه من طلبة العلم، ولهذا الرحمة أوجه منها: أن يكون معينا له في طلب العلم، وبعض طلاب العلم قد يكون شحيحا بالعلم، أو مترفعا به، وشحه به يجعله بخيلا بالعلم، فلا يمكن زميله، ولا يمكن صديقه أو لا يمكن غيره من أن يطلع على كتابته أو على بحثه أو على ما عنده شحا به وبخلا، ومعلوم أن البذل معيار الزيادة.



ومن شكر العلم والله -جل وعلا- يقول: ﴿لَيْنَ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وكذلك بذله للناس جميعا بما علم فيه رحمة الخلق، فإن طالب العلم إذا اقتصر في علمه على نفسه ولم يُعَلِّم من حوله ولم يُعَلِّم المؤمنين المسلمين فإنه لم يحمل هذا العلم على حقيقته؛ لأن المقصود من حمل العلم أن يرفع المؤمن به الجهل عن نفسه ثم يرفع به الجهل عن غيره، كما ذكرنا لكم في النية الصالحة في العلم.

ولهذا ينبغي لكل أحد أن يَمُرَّ نفسه بأن يبذل العلم لمن حوله يعني علم معنى آية يشرحها لأهل بيته، يشرحها لزملائه بدون تَرْفَع ولا تَكْبُر ولا غرور بالعلم، بل عن تواضع ورغبة وانكسار؛ لأجل أن يكون ممن دخلوا في هذا الحديث ﴿الراحمون يرحمهم الرحمن﴾ .

ولا شك أن الجهل في الناس من أعظم أسباب الرحمة يعني: أن ترحم غيرك لجهله فكما أن الناس يتراحمون لنقص في دنياهم؛ لنقص في المال، أو نقص في الصحة أو رؤية... في شيء كرهه في البدن في بدن غيره، فينكسر قلب المسلم لإخوانه رحمة لأجل هذه الحاجة الدنيا، فالذي يعلم حق الله -جل وعلا- وعظم مقاصده في خلق الخلق يكون في قلبه من الرحمة لهم إذ جهلوا أعظم مما يرحمهم به إذا كانوا في نقص في دنياهم.

ولذلك صار من أعظم أنواع التراحم وبث الرحمة هو العلم فنشر العلم من أعظم أنواع الرحمة بالعباد، والدعوة إلى الله -جل وعلا- بالعلم النافع الموروث عن المصطفى ﷺ هذا من أعظم أسباب حصول الرحمة للمدعو وللداعي؛ لأن النبي ﷺ يقول: ﴿الراحمون يرحمهم الرحمن﴾ .

وهذا يجعل طلاب العلم في كل حال يجعلهم ينتبهون لهذه اللطيفة المهمة، وهي أن مبنى هذا العلم على التراحم بدءا وانتهاء طلبا ونشرا له، وهذا من النية الصالحة التي يكسب بها العبد العلم، ويكسب بها بإذن ربنا -جل وعلا- الرحمة من الله -سبحانه-، هذه هي اللطيفة.



أما الفائدة التي في هذا الحديث أن العلم له طغيان كما قال ابن المبارك: إن للعلم طغيانا كطغيان الماء والله - جل وعلا - يقول: ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ ۚ ﴿١﴾ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴿٢﴾ ﴾ <sup>(١)</sup> وابن المبارك وهو الفقيه في العلم والعلماء وطلبة العلم يقول: إن للعلم طغيانا كطغيان الماء.

وهذا صحيح فإن العلم قد يورث صاحبه الكبر، والعياذ بالله، قد يورث صاحبه التعالي، قد يورث صاحبه الحسد والغيرة من إخوانه، قد يورث صاحبه أمراضا من جهة الطغيان به فيكون علمه عليه وبالا؛ ولهذا من فائدة هذا الحديث وأن العلماء يُقْرَءُونَ تِلْمِذَهُمْ أَوَّلَ مَا يَقْرَءُونَهُ فَيَجْعَلُونَهُ أَوَّلَ حَدِيثٍ يُسْمِعُونَهُ طُلَّامَهُمْ فِي الرِّوَايَةِ فِيهِ هَذِهِ الْفَائِدَةُ، وهو أن يتجنب الطغيان، وأن يكون منكسر القلب راحما لعباد الله - جل وعلا -.

ولهذا ينبغي لكل منكم إذا أراد البركة في العلم وفي التعلم وأن يثبت الله - جل وعلا - العلم في صدره أن يكون منكسرا لله - جل وعلا - في تعلمه وتعليمه، وأن يكون راحما نفسه راحما الخلق بتعلمه هذا العلم، وألا يكون متكبرا به فالعلم النافع كلما زاد عند العبد الصالح كلما زاده تواضعا لله - جل وعلا - وخشية.

ولهذا قال سبحانه وتعالى ﴿ إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ <sup>(٢)</sup> يعني أن هذا حال الذين يخشون الله - جل وعلا - حقيقة هم العلماء ؛ لأنهم أحق الناس بالبعد عن الطغيان وبالبعد عن الترفع بما كسبوا من العلم وقد نجد... في حال الكثيرين في أنهم إذا عظم عندهم حالهم وقدرهم بما أوتوا من بيان، أو أوتوا من علم أو قدرة على البحث أو كثرة مؤلفات فإن إعجابهم بأنفسهم يوقعهم في أضرار كثيرة يوقعهم في أشياء يجعل الناس معه، يشيرون إلى هذا بالغلط الكبير الذي لا يحتمل عادة.

ولهذا ينبغي لك أن تحرص على هذه الفائدة، وأن تكون هذه الفائدة منك على ذكر وبال ؛ لأن بعض الناس قد يحفظ ويرتفع يحفظ القرآن فيصبح ينظر لنفسه يحفظ متن أو متنين أو ثلاثة فيصبح ينظر إلى غيره

١ - سورة العلق آية : ٦ .

٢ - سورة فاطر آية : ٢٨ .



أنه جاهل، أو إذا ما ساق أحد الرواية على بابها أو على ما حفظ فينظر إليه شذرا، ويصبح يحتقر الناس، وهذه كلها مقاصد سيئة؛ لهذا ينبغي أن تحرص على البعد عن أسباب سلب الرحمة عن العبد.

والرحمة لها أسباب دل عليها هذا الحديث، ومن أسبابها رحمة الخلق كما ذكرنا في اللطيفة، ومن أسبابها تنزيه القلب والسلوك عن أن يكون فيه ترفع وطغيان وغرور وكبر على الناس.

أَسْأَلُ اللَّهَ -جَل وَعَلَا- أَنْ يَجْعَلَنِي وَإِيَّاكُمْ مِمَّنْ يَتَعَلَّمُونَ لَهُ، وَيَذَلُّونَ الْعِلْمَ لَهُ، وَأَنْ يَجْعَلَنِي وَإِيَّاكُمْ مِمَّنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِتَثْبِيتِ الْعِلْمِ وَوُضُوْحِهِ وَانْتِقَاصِ صُوْرَتِهِ فِي الْقَلْبِ وَعَدَمِ نَسْيَانِهِ، إِنَّهُ سَبْحَانَهُ جَوَادُ كَرِيمٍ، نَعَمْ.

قال -رحمه الله-: باب الوضوء، والوضوء والطهارة المخصوصة المعتبرة شرعا لصحة الصلاة، فلا صلاة إلا بطهارة يعني إلا بوضوء والوضوء مأخوذ من الوضأة؛ لأن المتوضئ إذا أسبغ الماء على أطراف الوضوء، فإنه يحصل له طهارة ووضوء ونقاء من جهتين: الجهة الأولى في تنقية هذه الجوارح من أدران الآثام.

فقد جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: ﴿ إذا توضأ العبد فغسل وجهه تساقطت الذنوب مع الماء أو مع آخر قطر الماء ﴾ تساقطت الذنوب أو تساقطت الذنوب التي رآها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر الماء وكذلك ذكره في اليد، وكذلك في غيره.

فهذا من جهة أن الوضوء يرفع الآثام والسيئات؛ لأنه كما قال -عليه الصلاة والسلام-: ﴿ من توضأ فأتم الوضوء تحاتت خطاياهُ ﴾ لهذا سمي وضوءا لما يحصل للعبد معه من الطهارة والوضوء التي من عدمها بسبب الآثام فإنها تسلب عنه الطهارة والوضوء.

لهذا فالمعصية سبب للنكت السوداء في القلب، والمعصية سبب لحرمان التوفيق في الجوارح والمعصية سبب لأمر كثيرة معها اتساخ العبد بالآثام، لهذا جاء الوضوء مطهرا للعبد من الآثام، وذلك بشرط اجتناب الكبائر، والثاني أن الوضوء للصلاة فيه وضوء وطهارة ونور للعبد يوم القيامة كما سيأتينا في حديث: ﴿ إنكم تأتون يوم القيامة عُرًّا مُحَجَّلِينَ من آثار الوضوء ﴾.



**فالوضوء:** من توضأ كما أمره الله فأسبغ الوضوء، فإنه يبعث يوم القيامة وعلى أطرافه كغرة الفرس من الوضوء والنور، إذن الوضوء خير للعبد في دنياه وفي آخرته، وهو شرط لصحة الصلاة، وهو طهارة المراد بها رفع الحدث الأصغر، قال -رحمه الله- عن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- عن رسول الله ﷺ أنه قال: **لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء** [١٢٢] أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة، وذكره البخاري تعليقا.

### معنى الحديث:

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- لأجل رحمته بأمته ورغبته في عدم المشقة عليهم ترك أمرهم بالسواك عند كل صلاة أو مع كل وضوء، ولو أمرهم لوجب ذلك عليهم، ولشق عليهم ؛ لأن وجود السواك مع الإنسان قد لا يتيسر دائما قد يغفل عن حملة فيحصل له مشقة في إيجابه عليه عند الصلاة أو مع كل وضوء.

### لغة الحديث:

**قوله:** **لو لا أن أشق على أمتي ...** [١٢٢] يعني بالمشقة هنا مشقة التكليف، والتكليف في أصله فيه مشقة، وإن كان العبد المؤمن يرتاح له لكن فيه مشقة، ولذلك قال: **لو لا أن أشق ...** [١٢٢] فالمشقة تعب، والتكليف وحصول الأمر على غير يسر مما يحتاج معه إلى مصابرة أو إلى صبر وذلك بالأمر به يعني أن يكون العبد مكلفا بالإتيان به

**قوله:** **على أمتي ...** [١٢٢] الأمة المراد منها هنا أمة الإجابة ؛ لأنهم هم الذين وحدوا، والوضوء يخاطب به من وحد ودخل في الإسلام، وفي الأحاديث بل وفي القرآن تنوعت الأمة يعني بالإضافة إلى النبي -عليه الصلاة والسلام- إلى نوعين:

أمة الدعوة، وأمة الإجابة، أمة الدعوة المراد بهم من أرسل إليهم النبي -عليه الصلاة والسلام- وهم عامة الجن وعامة الأنس دون استثناء. والثاني أمة الإجابة وهم الذين أجابوا النبي -عليه الصلاة والسلام- في دعوته، وشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله.



**قوله:** [٥٦] لأمرتهم [٥٧] الأمر يعني أن يكون بفعل يناسب المأمور به يعني استاكوا مثلا عند كل وضوء، أو مع كل وضوء، والأمر في امثاله فيه مشقة ويسمى أمرا إذا كان من أعلى إلى من هو دونه.

السواك في اللغة: اسم للعود الخاص الذي يستاك به يعني ينقى الفم به، والفم يحدث فيه الفضلات من بقايا الطعام أو الشراب إما عالقة بالأسنان أو على اللسان أو نحو ذلك، فالسواك اسم لما يطهر الفم به.

سواك ككتاب، وجمعه سوك ككتب، هذا في أصل اللغة وهو بعامة في الشرع يعني دلالة الشرع على اسم السواك أنه كل ما يتطهر به، سواء أكان من عود الأراك أم من عود أخضر أم من غير ذلك كفرشة الأسنان وأشباه ذلك، فكل ما يتطهر به يطهر الفم به من أي شيء يسمى في الشرع سواك ؛ لأن المقصود بالسواك ما يتطهر به.

#### درجة الحديث:

الحديث كما ذكره... أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة وهو حديث صحيح صححه عدد من أهل العلم وهو في الصحيحين بلفظ: [٥٨] لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة أو عند كل صلاة [٥٩] واللفظان صحيحان يعني مع كل وضوء أو عند كل وضوء ومع كل صلاة، أو عند كل صلاة.

قال: وذكره البخاري تعليقا، معنى التعليق هذا لفظ يستعمل في وصف بعض الأسانيد إذا أسقط المسند المخرج للحديث إذا أسقط الوساطة فيما بينه وبين من علق عنه، وقد يكون يسقط طبقة واحدة يعني يسقط اسم شيخه ويبتدئ بمن بعده يعني مثلا يقول البخاري: وقال شعبة وقد يسقط أكثر من ذلك فيقول مثلا البخاري: وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وأشباه ذلك وقد يسقط إلى الصحابي يقول: وقال عمر وقد يسقط أيضا الجميع حتى الصحابي فيقول: وقال رسول الله أو وينقل عن رسول الله ﷺ

فالبخاري يعلق كثيرا.

وللحافظ ابن حجر كتاب كبير معروف في وصل تعاليق البخاري مطبوع مؤخرا سماه تعليق التعليق يعني وصل تعاليق البخاري، والبخاري له في تعاليقه طريقتان تارة يجزم فيقول وقال: عمر، وعن بهز مثلا، وهذا



يعني أنه صح عنده الإسناد إلى من علق عنه لكن تقاصر شرط الصحة عما شرطه على نفسه في أسانيد صحيحة، وقد يكون يجزم ويكون ذكره في موضع آخر من صحيحه.

والطريقة الثانية أنه يذكره بصيغة الاحتمال أو التمرير كأن يقول: ويذكر ويروى وقيل وأشبه ذلك، وإذا قال ذلك فقد يكون صحيحا، وقد لا يكون صحيحا يعني ما مرره أو ذكره بصيغة الاحتمال فإنه قد يكون صحيحا، وقد لا يكون فلا يجزم لأجل تمريره أو لأجل عدم جزمه لا يجزم بأنه ليس بصحيح ؛ لأنه قد يكون صحيح الإسناد إلى من علق عنه، وقد لا يكون كذلك.

### من أحكام الحديث:

الحديث من الأحاديث العظيمة التي اعتنى العلماء كثيرا في شرحها، وبعض أهل العلم أوصل الفوائد التي في هذا الحديث إلى نحو ثلاثمائة فائدة يعني في هذا اللفظ القصير ﴿لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة أو عند كل صلاة﴾ وهذا يدل على أن النبي -عليه الصلاة والسلام- جمع له الكلام واختصر له اختصارا، ثم فوائد كثيرة في كل لفظة إما متعلقة باللغة أو بالأصول أو بالأحكام الفقهية أو حتى بالعقيدة في هذا الحديث.

### منها الأحكام

أولا: قوله: ﴿لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم﴾ فيه دليل على أن أوامر النبي -عليه الصلاة والسلام- إذا أمر فيها مشقة، وهذه المشقة يعني بها أن الأمر يكون واجبا، فهذا يدل دلالة واضحة على المختار من أقوال أهل العلم في دلالة الأمر على أن الأصل في الأمر الوجوب، ولو لم يكن الأصل في الأمر الوجوب لم يكن ثم مشقة في أن يأمر -عليه الصلاة والسلام- ؛ لأنه يكون حينئذ على الاختيار فإذاً قوله -عليه الصلاة والسلام- ﴿لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم﴾ دل على أن الأصل في الأمر الوجوب؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- قرنه بحصول المشقة.

ثانيا: دل الحديث على أن السواك، وهو استعمال ما به تطهير الفم من الصفرة أو من بقايا الطعام، ونحو ذلك على أن السواك متأكد، وعلى أنه يقرب من كونه واجبا يعني من جهة تأكيده لكن ليس





بواجب؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- أكدّه بهذه الصيغة ﴿٥٢﴾ لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك ﴿٥٢﴾ .

ويفهم منه أن استعماله إذا لم يكن فيه مشقة في حق العبد يعني في تحصيله فهو متأكد عليه تأكدا عظيما ؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- عبر بقوله: ﴿٥٢﴾ لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك ﴿٥٢﴾ .

**الثالث:** السواك باتفاق أهل العلم مستحب وقال بعضهم إنه سنة مؤكدة عند الوضوء وعند الصلاة وهذا هو الصحيح ؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يستاك أكثر أحيانه خاصة عند الصلاة -عليه الصلاة والسلام- .

**الرابع:** قوله: "السواك"، كان المستعمل في عهد النبي -عليه الصلاة والسلام- أنواع من السواك ومنها وهو أفضلها عود الأراك المعروف عندنا الآن بالمسواك، وذلك لما له من قوة في تنقية الفم، قال العلماء: يجزئ عنه ما هو أقل منه كما أنه يجزئ عنه ما قد يكون أبلغ منه في التنظيف، وبهذا يدخل في نيته يعني في نية الاستياك، وتحقيق السنة استعمال الفرشاة أو استعمال المنظفات الحديثة، فالكل يدخل في اسم السواك، إذا كان يُستاك به ويُتنظف به.

وقد جاء في الحديث الصحيح أن النبي -عليه الصلاة والسلام- ( قال لم يزل جبريل يأمرني بالسواك حتى خشيت على أسناني ) ولهذا كان -عليه الصلاة والسلام- يستعمله كثيرا جدا وحتى وهو صائم فهو يستعمله.

**الخامس:** قوله مع كل وضوء ذكرت لك أن الرواية الأخرى التي في الصحيحين عند كل صلاة، وهذا يدل على أن هذين الوضعين أو الحالين يتأكد فيهما استعمال السواك، وهو عند الصلاة، وعند الوضوء وهما أكد أحوال استعمال السواك التي دل عليها الشرع وسنة النبي -عليه الصلاة والسلام- من فعله، فأكدتها استعمال السواك قبل الصلاة عند الصلاة وذلك ؛ لأن المصلي يناجي ربه، وهو يصلي ومناجاته لربه بالقرآن وبمرور اسم الله -جل وعلا- على لسانه والملائكة بجانبه، والملائكة تتأذى مما يتأذى منه ابن آدم.



فكلما كان فمه أطيب رائحة وأنقى من الوسخ والدرن وما يعلق فيه كلما كان هذا أبلغ في تكريم ما يقوله المرء في صلاته وما يتلوه ويناجي به ربه، ولذلك صارت أكد أحوال استعمال السواك عند الصلاة، وهل عند الصلاة في المسجد أو خارج المسجد اختلف العلماء في ذلك، والصواب أو والأظهر من القولين أنه يستوي أن يكون خارج المسجد وفي المسجد إلا إن كان يحتاج إلى بصاق فإنه يكون خارج المسجد أو مع الوضوء ؛ لأن المساجد يجب أن ينقيها.

**الحال الثانية التي يتأكد فيها:** عند الوضوء يعني في أول الوضوء فإنه يستاك حتى ينظف أسنانه فيكون وضوءه تاما باستعمال يعني: كاملا باستعمال السواك.

**الحال الثالثة:** عند تغير الفم تغير رائحة الفم ووجود الطعام أو بقايا الطعام أو الصفرة، في أي حال كان بعد القيام من النوم أو بعد الأكل، أو في أي حال فإنه إذا حصل تغير في الفم أو وجود بعض الدرر أو بعض بقايا الطعام في الفم فإنه يتأكد استعمال السواك، ولا شك أن الأفضل للمؤمن أن يكون دائما فمه طيب الريح ؛ لأنه لا يفتأ يذكر الله -جل وعلا- ويتلو آياته في القرآن، ونحو ذلك، وهذا يتطلب الكمال في تنقية المخرج وهو اللسان والأسنان.

**السادس:** بحث العلماء في السواك في مباحث كثيرة، ونذكر منها كآخر فائدة أن استعمال السواك قد يكون باليد اليمنى، وقد يكون باليد الشمال، فيكون عند بعض أهل العلم باليمين دائما، وعند بعضهم بالشمال دائما، فمن قال: إن السنة فيه أن يكون في يمينه حملوا أو فهموا من حديث عائشة الآتي ع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيمن في تنعله وترجله وفي ظهوره يعني تطهره ع .

**قالوا:** السواك من جملة التطهر، ولذلك يكون باليمين، وقال آخرون من أهل العلم السنة: فيما فيه تنقية من الوسخ والإزالة أن يكون بالشمال ؛ لأن حديث عائشة يحمل على التطهر في أعضاء الوضوء لا في التطهر من الأوساخ، وتوسط شيخ الإسلام ابن تيمية وجماعة من أهل العلم فقالوا: إن كان للتنقية من الوسخ فيحمل السواك بشماله، وإن كان للتعبد والمبالغة في التنظيف عند الوضوء أو عند الصلاة فيحمله بيمينه، نعم.



صفة وضوء النبي ﷺ

وعن حمران رضي الله عنه أن عثمان دعا بوضوء فغسل كفيه ثلاث مرات ثم تغمض واستنشق واستنثر ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاث مرات ثم اليسرى مثل ذلك ثم مسح برأسه ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات ثم اليسرى مثل ذلك ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي هذا رضي الله عنه متفق عليه. اللي بعده.

وعن علي رضي الله عنه في صفة وضوء النبي ﷺ قال: رضي الله عنه ومسح برأسه واحدة رضي الله عنه أخرجه أبو داود، وأخرجه الترمذي والنسائي بإسناد صحيح بل قال الترمذي: إنه أصح شيء في الباب. نعم اللي بعده.

وعن عبد الله بن زيد بن عاصم -رضي الله عنهما- في صفة الوضوء قال: رضي الله عنه ومسح رسول الله ﷺ برأسه فأقبل بيديه وأدبر رضي الله عنه متفق عليه، وفي لفظ لهما بدء بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه. نعم اللي بعده.

وعن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما- في صفة الوضوء قال: رضي الله عنه ثم مسح برأسه وأدخل إصبعيه السبابتين في أذنيه ومسح بإبهامه ظاهر أذنيه رضي الله عنه أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة. بإبهامه ولا بإبهاميه؟

هذه الأحاديث كما سمعت فيها جمع صفة وضوء النبي -عليه الصلاة والسلام- حديث عثمان رضي الله عنه الأول، وحديث علي الثاني في بيان كيف يمسح الرأس ثم في بيان عدد مسح الرأس، ثم حديث عبد الله بن



زيد في كيف يمسح الرأس، وثم حديث عبد الله بن عمرو في صفة مسح الأذنين، هذه الأحاديث كما ترى في صفة وضوء النبي -عليه الصلاة والسلام-.

والنبي -عليه الصلاة والسلام- تَوْضُأً امْتِثَالًا لِلآيَةِ، وبما أوحى الله -جل وعلا- إليه من صفة الوضوء، أما الآية فهي : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۗ ﴾<sup>(١)</sup> فدلَّت الآية على إيجاب الوضوء عند إرادة الصلاة: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> يعني إذا قمتم إلى الصلاة، يعني إذا أردتم الصلاة ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> فَأَمَرَ بِغَسْلِ الْوَجْهِ.

قال: ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾<sup>(٤)</sup> فَأَمَرَ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ، ثم أمر بمسح الرأس فقال : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ثم أمر بغسل الرجلين فقال: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۗ ﴾<sup>(٦)</sup> .

وهذه الآية بينها النبي -عليه الصلاة والسلام- بفعله، يعني بَيَّنَّ دَلَالَتَهَا وَمَعْنَى وَصْفَةِ الْوَضُوءِ بِفَعْلِهِ - عليه الصلاة والسلام-، فكل حديث فيه بيان صفة الوضوء، وضوء النبي -عليه الصلاة والسلام- فإنه ينظر فيه إلى الآية، كما سيأتي في الأحكام.

بهذا نقول: إن معنى هذه الأحاديث هو تفصيل وبيان لمعنى آية المائدة، فهي جميعا فيها دلالة على ما أُجْمِلَ، أو على ما دلت عليه آية المائدة: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾<sup>(١)</sup> الآية، فدلَّت الأحاديث، أو معنى الأحاديث أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يتوضأ على النحو التالي:

١ - سورة المائدة آية : ٦ .

٢ - سورة المائدة آية : ٦ .

٣ - سورة المائدة آية : ٦ .

٤ - سورة المائدة آية : ٦ .

٥ - سورة المائدة آية : ٦ .

٦ - سورة المائدة آية : ٦ .



كان أولاً يغسل كفيه ثلاث مرات، وهذا على الكمال وإلا فإنه توضعاً مرتين مرتين، ومرة مرة كما جاء في البخاري، فيغسل يديه ثلاث مرات، ومعنى أنه يغسل يديه ثلاث مرات يعني أنه يدير الماء على اليدين ثلاث مرات، كل إصبع للكفين يُعدّ مرة.

وهذا القدر ما جاء في الآية، وسيأتي دلالة ذلك في الأحكام بأن الذي في الآية أنه بدأ بغسل الوجه: ﴿يَتَأْتِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فهذا زيادة عما دلت عليه الآية، وسيأتي حكم ذلك في الأحكام - إن شاء الله -.

قال : ﴿ثم تمضمض واستنشق واستنثر﴾<sup>(١)</sup> تمضمض واستنشق واستنثر يعني: بغرفة واحدة كما سيأتي في حديث قادم، فإنه جعل ماء في كفه فمضمض منه، واستنشق منه، ثم استنثر، وهذا داخل في غسل الوجه الآتي.

قال: ثم غسل وجهه ثلاث مرات، يعني للكمال وإلا فإنه كما ذكرت لك صح عنه أنه توضعاً مرة مرة، ومرتين مرتين، ثم غسل... يعني: بعد تمام غسل الوجه غسل يده اليمنى، فبدأ بها إلى المرفق ثلاث مرات، ثم انتقل إلى اليسرى إلى المرفق ثلاث مرات، فأدخل المرفق في غسله ليده، ثم انتقل إلى مسح الرأس؛ امتثالاً لقوله تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فمسح برأسه مرة واحدة.

وصفة هذا المسح كما دل عليه حديث عبد الله بن زيد أنه أقبل بيديه وأدبر، أو أنه بدأ بمقدم رأسه حتى انتهى إلى آخره، ثم رجع إلى حيث بدأ، ومن مسح الرأس مسح الأذنين، فكان يدخل - عليه الصلاة والسلام - الإبهام في الأذن، ويدير الماء يدخل السبابة في الأذن، ويدير الماء بالإبهام على ظاهر الأذنين، ثم ينتقل بعد ذلك والمسح للرأس مرة واحدة، والمسح للأذنين مرة واحدة، بماء واحد، ثم ينتقل بعد ذلك إلى غسل الرجلين، فيغسل الرجل إلى الكعب ثلاث مرات اليمنى ثم اليسرى كذلك.

١ - سورة المائدة آية : ٦ .

٢ - سورة المائدة آية : ٦ .

٣ - سورة المائدة آية : ٦ .



لما أتم عثمان -رضي الله عنه- هذه الصفة قال : ﴿٥٢﴾ رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي هذا ﴿٥٣﴾ هذا معنى هذه الأحاديث، وصلة هذا بالآية لغة، هذه الأحاديث فيها لغة يطول الكلام عليها؛ لأنها فيها مسائل كثيرة في الألفاظ، والمضمضة، والاستنشاق، والاستنثار، والوجه، واليد، وحد ذلك في اللغة والكعب، في تفاصيل يمكن أن ترجع فيها إلى الشرح بمعرفة الحدود اللغوية لهذه الألفاظ.

### التخريج أو درجة الحديث:

الحديث الأول حديث عمران مولى عثمان عن عثمان هذا متفق على صحته، وحديث علي قال : ﴿٥٤﴾ مسح الرسول ﷺ برأسه واحدة ﴿٥٥﴾ قال الحافظ : أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي بإسناد صحيح، بل قال الترمذي : إنه أصح شيء في الباب.

هو كما قال الحافظ : إسناده صحيح، وصححه جمع كثير من أهل العلم، ورجَّحوه على ما جاء في رواية من روايات صفة وضوء النبي ﷺ في حديث عثمان أنه مسح برأسه ثلاثاً، وضعفوها بل جعلوها شاذة، وحكموا بأن الصحيح هو ما روي عن علي بهذه الرواية أنه مسح برأسه واحدة.

فهذه الرواية - كما قال الترمذي - أصح شيء في الباب، يعني في باب عدد مسح الرأس أنه ما مسح برأسه إلا واحدة، وأما ما جاء في حديث عثمان في بعض طرقه أنه مسح برأسه ثلاثاً، فهذا غير محفوظ. وبعض أهل العلم قال : إسناده لرجال ثقات، ويحمل على تعدد الجهات لا على تعدد المساحات، يعني مسح أجزاء رأسه ثلاث مرات، فقطعها فجعل الأعلى له مرة، والمؤخرة لها مرة، والجوانب لها مرة، فقال الراوي: ثلاث مرات، وهي في الحقيقة مسحة واحدة، جمعت الرأس في جميعه، وهذا توجيه الحافظ ابن حجر، ولكن فيه نوع تكلف؛ لأنه ما جاء في صفة مسح النبي -عليه الصلاة والسلام- أنه قطع مسح الرأس ثلاث مرات، فالصحيح هو ما قاله الترمذي : أن مسح الرأس واحدة كما جاء في حديث علي هو أصح شيء في الباب.

من أحكام هذه الأحاديث :



أولاً: أن سنة النبي -عليه الصلاة والسلام- منها ما هو واجب، يعني: ما فعله -عليه الصلاة والسلام- منها ما هو واجب، ومنه ما هو مستحب، أعنى الفعل، فعل النبي -عليه الصلاة والسلام-، ووضوء النبي -عليه الصلاة والسلام- منه ما هو واجب، ومنه ما هو مستحب، يميز بين الواجب والمستحب بفعله -عليه الصلاة والسلام- في الوضوء أن الآية فيها الأمر بغسل، ومسح، لأعضاء مخصوصة.

فما كان في السنة من بيان لما جاء الأمر به في آية الوضوء فهو واجب؛ لأن المتقرر عند الأصوليين أن الأمر بالفعل في القرآن إذا امتثله النبي -عليه الصلاة والسلام- فعلاً فإنه يكون امتثاله له، في منزلة الأمر، يعني يكون مأموراً به، فأمر بغسل الوجه، فصفة غسل النبي ﷺ لوجهه تكون مأموراً بها؛ لأنها جاءت امتثالاً للفعل، امتثالاً للأمر، وامتثال الأمر بالفعل بمنزله، يعني بمنزلة المأمور به.

وهذه القاعدة يستعملها العلماء في الاحتجاج على الحكم الواجب بهذه القاعدة في مواطن كثيرة، في الصلاة، وفي الوضوء، وفي الصلاة ﷻ صلوا كما رأيتموني أصلي ﷻ وفي الحج، وفي غير ذلك.

ثانياً: نأخذ كل مورد في الآية، وننظر إلى ما له به صلة مما جاء في هذه الأحاديث، قال -جل وعلا-: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فأمر -جل جلاله- بغسل الوجه في الوضوء، والوجه ما تحصل به المواجهة في اللغة، وما تحصل به المواجهة من الرأس هو من حد الشعر، شعر الرأس يعني للرجل المعتاد، الذي ليس بأصلع من حد بداية الرأس بمقدم الوجه، أو في أعلى الوجه إلى ما استرسل من اللحية طويلاً، ومن الأذن إلى الأذن عرضاً. فيدخل في الوجه في الطول من أعلى الجبهة إلى آخر اللحية، ويدخل في العرض، عرض الوجه من البياض الذي بعد شعر اللحية، يعني من بداية السمار إلى الآخر، هذا حد الوجه في اللغة، هل يدخل في حد الوجه في اللغة ما ظهر من الفم والأنف؟ الأنف والفم مما تحصل به المواجهة، وهو من الوجه فهل ما ظهر عند التكلم أو بوابة الأنف هذه التي تظهر هل هي داخلة في الوجه في اللغة؟ أم لا؟

١ - سورة المائدة آية : ٦ .



اختلف العلماء في ذلك، والصحيح أنها داخلة في اسم الوجه ؛ لأنها تحصل بها المواجهة، وكذلك مما يحصل به المواجهة باطن العينين البياض والسواد، وظاهر العينين وهما الجفنان، الله -جل وعلا- أمر بغسل الوجه، والوجه له هذه الدلالة في اللغة، فهنا للامثال ينظر إلى سنة النبي -عليه الصلاة والسلام- في الامتثال، كيف امثال ذلك ؟ فجاء في حديث عثمان -رضى الله عنه- أن النبي -عليه الصلاة والسلام- دعا بوضوء يعني بالماء، فغسل كفيه ثلاث مرات، غسل الكفين لم يذكر في الآية؛ لهذا سيأتي بعد ذكر ما دلت عليه الآية الكلام على غسل الكفين، وأنه مستحب، قال في بيان الوجه ثم تلمضم، واستنشاق، واستنثر، ثم غسل وجهه ثلاث مرات.

هنا هل المضمضة والاستنشاق لأجل دخول جزء من الفم في الوجه فيكون إذاً المضمضة والاستنشاق امثالاً للأمر في الآية فتكون واجبة أو هي خارجة عن الوجه، يعني ما ظهر من الفم والأنف، فيكون الوجه هو الواجب، وهذه تكون مستحبة في تفاصيل يأتي الكلام على ذلك. والذي دلت عليه الآية -كما ذكرت لك مع دلالة اللغة- أن الوجه يدخل فيه هذا كله يدخل فيه هذا كله، يعني يدخل فيه ما ظهر من الفم والأنف، ويدخل فيه ما ظهر من العينان، والوجه بأجمعه.

فإذاً الأحاديث دلت على أن النبي ﷺ امثال بالمضمضة والاستنشاق، وغسل الوجه فدل على أن امثال الآية، امثال الأمر دخل فيه المضمضة والاستنشاق، وغسل الوجه على النحو الذي ذكر، فيكون هذا القدر واجباً، وفرضاً من فرائض الوضوء؛ لأنه امثال للأمر في الآية.

وأما العينان في باطنهما فإنما دلت السنة على غسل ظاهرهما، والسنة تبعاً، فلهذا خرج باطن العينين من دخوله في مسمى الوجه الذي أمرنا بغسله، وأمر النبي -عليه الصلاة والسلام- بغسله بدلالة السنة، وإلا فالجميع يحصل به المواجهة، إذاً فقوله -جل وعلا- : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ هذا أمر بغسل الوجه على النحو الذي جاء في سنة النبي -عليه الصلاة والسلام-.





فإذا نفهم من امتثال الأمر أن غسل الوجه فرض، وأن غسل ما ظهر من الفم بالمضمضة التي تدير الماء في داخل الفم حتى يغسل ما يظهر منه، والاستنشاق الذي يدخل إلى ما بعد البوابة بوابة الأنف قليلاً، هذا يحصل به غسل ما ظهر من هذين العضوين، وغسل الوجه بعامه.

فإذا نقول: حديث عثمان هذا دل على أن غسل الوجه على هذه الصفة مرة واحدة من فرائض الوضوء؛ لأنه امتثال للأمر في الآية.

قال -جل وعلا- بعد قوله: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> قال ﴿ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ <sup>(٢)</sup> فأمر بغسل اليدين إلى المرفقين، دلالة الآية على أن الواجب هو غسل اليدين إلى المرفقين، ولم يذكر هل تقدم اليمنى أو تقدم اليسرى؟ يعني في الآية لكن في الآية أنه قال: إلى المرفقين، فهل المرفقان يدخلان في اسم اليدين؟ أم لا؟

اللغة تقتضي أن اليد اسم لهذا العضو المكوّن من الكف والساعد والعضد، اليد ثلاثة أجزاء في اللغة: كف، وساعد، وعضد فمن أطراف الأصابع إلى الكتف هذا يطلق عليه يد في اللغة، فجاء في هذه الآية قال: ﴿ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ <sup>(٣)</sup> فالمرفق داخل في اسم اليد لغة.

والقاعدة اللغوية والأصولية أن الغاية إذا دخلت في المغيّ فإنها تكون منه، فلما أمر الله -جل وعلا- بأن نغسل إلى المرفق، وكان المرفق من اليد لغة دل على أن المرفق داخل في الوضوء.

ولهذا النبي -عليه الصلاة والسلام- لما امتثل ذلك غسل يديه، وأدخل المرفقين في الوضوء حتى شرع في العضد، وأما حديث  $\text{☞}$  وأدار الماء على مرفقيه  $\text{☞}$  فيأتي بيانه أنه لا يصح، إذاً قوله -جل وعلا-: ﴿ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ <sup>(٤)</sup> امتثل النبي -عليه الصلاة والسلام- نظر في حديث عمران هذا قال:  $\text{☞}$  ثم

١ - سورة المائدة آية : ٦ .

٢ - سورة المائدة آية : ٦ .

٣ - سورة المائدة آية : ٦ .

٤ - سورة المائدة آية : ٦ .



غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاث مرات، ثم اليسرى مثل ذلك ﴿٥٢﴾ هنا تقديم اليمنى على اليسرى هل يفهم منه الوجوب لأنه امتثال للأمر؟

قال في هذا جمع من أهل العلم بأنه هو الأصل أنه امتثال ذلك -عليه الصلاة والسلام- وقال آخرون: إن تقديم اليمنى... واستدل أولئك بأن اليمنى أيضاً واجبة بدلالة الامتثال، يعني تقديم اليمنى على اليسرى واجب بدلالة الامتثال، ولما سيأتي من حديث: ﴿٥٣﴾ ابدءوا بميامنكم ﴿٥٢﴾ وهذا يدل على الوجوب ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

**وقال آخرون:** إن الآية دلت على الجمع بين اليدين، والجمع بين اليدين واضح في أنه لا يحد منه بداية باليمنى ولا اليسرى؛ ولذلك قالوا باستحباب البداءة باليمنى، لا بإيجابها؛ لأن هذا لا يدخل في المحمل الذي يحتاج إلى بيان، بل قال: ﴿ وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾<sup>(١)</sup> والأمر بغسل اليدين يحصل الامتثال به بغسل اليدين، سواء قدمت اليمنى على اليسرى، أو اليسرى على اليمنى.

**والصواب من ذلك، أو الأظهر من ذلك:** أن تقديم اليمنى على اليسرى واجب؛ لأن هذا داخل في القاعدة بأنه امتثال بالأمر، ولما سيأتي من حديث: ﴿٥٤﴾ ابدءوا بميامنكم ﴿٥٢﴾ ولما جاء في حديث أم عطية في غسل الميت أنه قال: ﴿٥٥﴾ ابدأن بميامنها، وبمواضع الوضوء منها ﴿٥٢﴾.

غسل اليد الواجب كما ذكرت لك يبدأ من أطراف الأصابع إلى آخر المرفقين يعني: أن المرفقين داخلية، أما غسل الكف الأول الذي هو قبل غسل الوجه فهذا ليس في الآية، ولهذا قال العلماء: لما خرج عن الآية فإنه مستحب، يعني لو بدأ الإنسان بغسل وجهه ولم يغسل كفيه قبل الوضوء، فلا شيء عليه، وهذا يدل على ما ينبغي التنبيه عليه من أن كثيرين يكتفون بغسل الكفين يعني في الأول قبل الوجه عن غسل الكفين الواجب بعد الوجه، يأتي ويبدأ وضع الماء في كفه، ثم يفيض على ساعده، ويترك ظهر الكف، وهذا لا يجزم معه الوضوء فوضوئه لا يصح، وغسل الكفين الأول مستحب، والثاني واجب، إذاً فينتبه أن

١ - سورة المائدة آية : ٦ .



الواجب في الوضوء وفرض الوضوء أن تغسل اليد كاملة من أطراف الأصابع إلى المرفقين بعد الوجه، أما ما قبل فهذا مستحب.

قال -جل وعلا- : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> قوله ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> أمر بالمسح، والمسح خلاف الغسل حقيقة المسح أن تمر اليد على الموضع، مسح رأسه، مسح بدنه، يعني أمر اليد عليه، هنا - جل وعلا- ما قال: امسحوا رءوسكم، وإنما قال : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> دلالة الباء اقتضت أن يكون مسح الرأس ليس باليد، وإنما بالماء الذي علق في اليد؛ لأن الباء دلت على ذلك، ولهذا الآية أمرت بالمسح وأن يكون المسح بالرأس بواسطة الماء.

بهذا جاء امثال ذلك في السنة أن النبي -عليه الصلاة والسلام- مسح برأسه واحدة، ما مسح رأسه، مسح برأسه يعني أخذ ماء فمسح برأسه، هنا الآية دلت على وجوب المسح. هل المسح لجميع الرأس؟ أم لبعضه؟ الأحاديث التي فيها مسح النبي ﷺ برأسه فيها أنه مسح رأسه بمجموعه، مجموع الرأس، وفي بعضها أنه مسح أول الرأس يعني الناصية ثم أكمل المسح على العمامة.

الآية في دلالتها أن الواجب مسح جميع الرأس أو مجموع الرأس، وهذا هو الواجب، فإذا أوجبت الماء الآية المسح بالرأس وهذا يعم الرأس، والمراد بالرأس : الشعر الذي على الرأس إن كان.

نظر العلماء هنا في المسح بالرأس هل يكفي بعض المسح؟ أم لا؟ والصواب أنه لا يكفي، أو الأظهر أنه لا يكفي بل لا بد من مسح المجموع، يعني لا كل شعرة بنفسها، وإنما مجموع الرأس يعني يمر يده التي فيها الماء على الرأس إقبالاً وإدباراً، ولا يشترط أن يتيقن أو يغلب على ظنه أن كل شعرة جاءها ماء؛ لأن دلالة السنة دلت على ذلك، فإذا دلت السنة على أن مسح الرأس واحدة ودلت الآية على وجوب مسح الرأس واحدة.

١ - سورة المائدة آية : ٦ .

٢ - سورة المائدة آية : ٦ .

٣ - سورة المائدة آية : ٦ .



وهذا ما دل عليه حديث علي قال : ومسح برأسه واحدة وهو فعل، ولكنه امتثال للآية فدل على الوجوب، قال : ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات، وثم اليسرى مثل ذلك ؛ الكعب : هو العظم الناتئ في جانب الرجل، وثم اختلاف كبير بين العلماء في مكان الكعب إلى آخره لكن المقصود الراجح من ذلك أنه العظم الناتئ، فيدخل الكعب في الغسل.

والدليل على إدخاله هو ما ذكرنا من إدخال المرفق في اليد، إذاً دلالة الآية على فرائض الوضوء دلت عليها السنة، وكما شرحت لك في هذا ظهور، ما زاد عن ذلك ما زاد عن دلالة الآية، فهو مستحب ولا يجب، فغسل الكفين مستحب التكرار مستحب الزيادة على المرفقين مستحب الزيادة على الكعبين يعني الزيادة على المرفقين قليلاً مستحب ليتقن دخول المرفقين، والزيادة على الكعبين قليلاً مستحب.

أما مسح الرأس فلا يشرع أن يكون أكثر من واحد، مسح الرأس فيه الأذنان، والأذنان هل هي من الوجه أو من الرأس؟ الذي عليه جمهور أهل العلم أن الأذنين من الرأس، وقد جاء في حديث أن النبي - عليه الصلاة والسلام- قال : ﴿الأذنان من الرأس﴾ وهو حسن إن شاء الله تعالى، قد ضعفه كثير من أهل العلم، وصححه آخرون لأجل كثرة طرقه، وهو حسن بمجموع طرق.

فدل على أن الأذنين من الرأس، يعني أنهما يمسان، وهذا يدل على أن مسح الأذنين يكون كمسح الرأس، وجاء في السنة بيانه كما في حديث عبد الله بن عمرو قال : وأدخل إصبعيه السباحتين في أذنيه، ومسح بإبهاميه على ظاهر أذنيه يعني الإصبع السباحة الذي شار بها أدخلها في الداخل ثم الإبهام من الخارج ومسح به، وهذا القدر مستحب، وكيفما مسحت الأذن أجزأ، ومسح الأذن واجب لأنها من الرأس، فإذاً الواجب مسح الأذن على أي صفة كان، والمستحب أن تكون على هذه الصفة.

حديث عبد الله بن عمرو هذا ما ذكرت لكم درجة الحديث في البحث قال : أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة، الحديث من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهذه الرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لما اختلف فيها العلماء من القدم منهم من ضعفها للانقطاع، ومنهم من صححها ؛ لأنه كتاب ووجادة، ومنهم من قال : هي حسنة ؛ لأن عمرو بن شعيب نفسه صدوق.



وهذا القول الثالث هو الأقرب، ولهذا قال العلماء : من صحح حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حكم على هذا الحديث بالصححة، وكل النسخة بالصححة وهي نسخة مكتوبة، وهي من أهم النسخ يعني التي كتبها العلماء، كتبها الرواة في ذلك الزمان، الزمان الأول لما اشتملت عليه من أحاديث كثيرة مهمة في الأحكام فهي نسخة حسنة، وإسنادها حسن، وإسناد إلى عمرو بن شعيب صحيح؛ فيكون هذا الحديث حسن أو صحيح عند من يصحح رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

قوله: في حديث عبد الله بن زيد قال : هـ ومسح رسول الله ص برأسه فأقبل بيديه وأدبر هـ وفي اللفظ الآخر هـ بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه هـ وهاتان الروايتان متعارضتان ظاهراً؛ لأن :

**الأولى** : أنه أقبل أولاً ثم أدبر ثانياً، يعني من المنتصف أقبل بهما ثم أدبر.

**والثانية** : أنه بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بها إلى قفاه ثم رجع، يعني بكلتا يديه، ثم رجع، فمن العلماء من قال : هذه سنة وهذه سنة، يعني لك أن تبدأ من المنتصف إلى أن تأتي إلى الناصية ثم ترجع، تكمل، ومنهم من قال : لا، الجميع واحد، سنة واحدة، وأنه يبدأ بالناصية إلى الأخير. وإنما جاء في حديث عبد الله بن زيد قال : هـ فأقبل بيديه وأدبر هـ تفاعلاً بالإقبال حتى لا يبدأ بالإدبار، فيقول : أدبر بيديه وأقبل، والعرب من لغتها أنه تقدم ما فيه التفاؤل، وإن لم يكن مقدماً فعلاً فيما فيه العطف بالواو.

مسائل آخر تتعلق بالوضوء يأتي بيانها في الأحاديث القادمة إن شاء الله نعم.

حديث "إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستثر ثلاثاً"

وعن أبي هريرة رضي قال : قال رسول الله ص إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستثر ثلاثاً، فإن الشيطان يبیت على خيشومه هـ متفق عليه. وعنه : هـ إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده هـ متفق عليه، وهذا لفظ مسلم .

قال : وعن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- قال : قال رسول الله ص إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستثر ثلاثاً فإن الشيطان يبیت على خيشومه هـ متفق عليه.



### معنى الحديث:

أمر النبي -عليه الصلاة والسلام- لمن استيقظ من منامه ليلاً أن يستنثر ثلاثاً، وهذا الاستنثار إما أن يكون قبل الوضوء، وإما أن يكون في الوضوء كما يأتي في الأحكام، إن شاء الله.  
وعلى ذلك -عليه الصلاة والسلام- بأن الشيطان وهو شيطان الجن المصاحب للإنسان يبیت على هذا الموطن وهو الخيشوم الذي هو الأنف.

### لغة الحديث:

قوله : ﴿١٦٦﴾ إذا استيقظ ﴿١٦٧﴾ تيقظ : هذا يكون بعد منام، أو بعد غفلة في اللغة، ويكون من نوم الليل، ونوم النهار جميعاً فكل منام بعده يقظة، قوله : ﴿١٦٨﴾ من منامه ﴿١٦٩﴾ المراد بالنوم هنا نوم الليل دون نوم النهار ؛ لأنه قال في آخر الحديث : ﴿١٧٠﴾ فإن الشيطان يبیت على خيشومه ﴿١٧١﴾ والبيتوتة تكون في الليل فيقال : بات في الليل وظل في النهار.

قوله : ﴿١٧٢﴾ فليستنثر ﴿١٧٣﴾ الاستنثار : أصل استفعل تكون للطلب، يعني الغالب في اللغة أن استفعل تكون للطلب واستنثر هي استفعال من النثر، ولكن هنا ليس المراد منها طلب هذا الشيء، وإنما المراد المبالغة في النثر ؛ لأن من أوجه اللغة أنه يزداد السين والتاء في الفعل فيكون سداسياً أو خماسياً بأجل تحقيقه، دون نظر إلى أن يكون معناها الطلب.

وهذا له أمثلة كثيرة ومنها قول الله -جل وعلا- : ﴿ وَأَسْتَعْنِي اللَّهُ ﴾<sup>(١)</sup> استغنى : ليس معناه طلب الغنى، إنما استغنى يعني غنى غناً كاملاً، أما الباب فهو استفعل يعني للطلب، استسقى لطلب السقي، استغاث لطلب الإغاثة، استعان لطلب الإعانة، هذا هو الباب المطرد، لكن يخرج عنها يخرج عن هذا الباب أشياء.

فإذاً في قوله : ﴿١٧٤﴾ فليستنثر ﴿١٧٥﴾ يعني يبالغ في ذلك أو يتأكد ذلك، فإن الشيطان يكون لما هو بعيد عن الخير أو بعيد عن الأخلاق المرضية، ولهذا يقال للكافر شيطان، وللجن شيطان، وللفاسق شيطان،

١ - سورة التغابن آية : ٦.



ويقال للبعيد عن الخير شيطان، فكلمة شيطان مأخوذة من الشَّطَن وهو البعد، والمقصود به هنا شيطان الجن ؛ لأن الظاهر يدل عليه وهو الملازم للإنسان أما غير شيطان الجن، فإنه ليس كذلك، يعني ليس ملازماً.

قال : **٥٦٠** بيت على خيشومه **٥٦١** بيت : البيتوتة هي المكث ليلاً، والخيشوم هو الأنف، فكلمة خشم للأنف صحيحة لغة، والخيشوم أفصح، درجة الحديث حديث متفق على صحته.

### من أحكام الحديث :

**أولاً :** دلّ الحديث على الأمر بالاستنثار ثلاثاً لمن نام ليلاً فاستيقظ، وهذا الأمر اختلف فيه العلماء هل هو للوجوب أم للاستحباب؟ فقال بعض أهل العلم: إنه للوجوب ؛ لأن ظاهر الأمر أو الأصل في الأمر الوجوب، وأمر هنا بالاستنثار ثلاثاً، والأمر للوجوب ولا صارف له عن ذلك.

**والقول الثاني :** أن الاستنثار مستحب، ووجه دلالته على الاستحباب أو وجه دلالة الحديث على الاستحباب أنه علله بأن الشيطان يبيت على خيشومه، والشيطان في بيتوته هذا مما يسعى المرء لإبعاده لكن ليس من جهة النجاسة فيطهر، ولا من جهة أمر معقول المعنى فيسعى في التطهير والتنقية منه، ولهذا لما علل بقوله **٥٦٢** فإن الشيطان يبيت على خيشومه **٥٦٣** دل على أن الأمر للاستحباب، والراجح من القولين هو الأول ؛ لأن الأصل في الأمر كذلك ولا صارف، وما ذكره من الصارف غير معقول المعنى، ولم يعده أكثر أهل العلم أو الجمهور في الصواب.

**ثانياً :** دلّ الحديث على أن الاستنثار يكون بعد الاستيقاظ، إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستثر ثلاث، هل هذا الاستنثار قبل الوضوء؟ أو بعد الوضوء؟ وهل إذا لم يكن يريد الوضوء يجب عليه الاستنثار مطلقاً؟ الظاهر من دلالة الحديث أن الاستنثار يكون مع الوضوء إما قبله، أو في أثناء الاستنشاق، ودلالة ذلك على أن الغالب في حال من يستيقظ ليلاً من منامه أنه يستيقظ للصلاة، ورعاية الغالب معتبرة في الأحكام.



**ثالثاً :** وهو الأخير دل الحديث على أن مصاحبة الشيطان، وكل بعيد عن الخير مما ينبغي على الإنسان أن يجتهد في تنزيه نفسه عنه والمبالغة في إبعاده، وهذا ظاهر من أن الاستئثار لإبعاد الشيطان عن هذا الموضوع الذي يبيت فيه فكذلك شياطين الإنس وشياطين الجن التي تحتوش الإنسان في فعله هذا ما يذكره بأنه يجتهد في دفع أثر شيطان الجن ومقارنته له وتأثيره عليه، وكذلك يجتهد في دفع أثر شيطان الإنس وتحييه الشر وتقريبه للسوء للمسلم.

قال في الحديث الذي بعده وعنه يعني : عن أبي هريرة : **☞** إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده **☞** معنى الحديث أن النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر بأن أحدنا إذا استيقظ من نومه، فلا يغمس يده في الإناء يعني عنده إناء فيه وضوء أعده للتوضأ لا يعجل بأنه يدخل يديه في الإناء ونهاه عن ذلك -عليه الصلاة والسلام- وقال : **☞** حتى يغسلها ثلاثاً **☞** يعني حتى يكون بالغ في غسلها وعلل ذلك -عليه الصلاة والسلام- بأن النائم لا يدري أين باتت يده؟ فقد تكون يده باتت في موضع فيه نجاسة أو قد يكون مس بنجاسة أو قد يكون لابسها من الشياطين ما لابسها، والاحتمالات كثيرة، لهذا أمر -عليه الصلاة والسلام- بالغسل ثلاثاً، ونهى عن أن يغمس في الإناء حتى تغسل اليد.

**لغة الحديث : قوله :** **☞** من نومه **☞** المراد بها نوم الليل لدلالة قوله **☞** لا يدري أين باتت يده **☞** في آخر الحديث كما قدمت لك البيوتوتة تكون في الليل، قوله : **☞** لا يغمس **☞** الغمس إدخال خفيف غمس يعني أدخل الشيء بخفة وخفاء، ولهذا وصفت اليمين التي هي كذب بأنها يمين غموس؛ لأنها تغمس صاحبها في النار يعني تدخل صاحبها من حيث لا يشعر بخفة، وهو لا ينتبه لذلك تغمس صاحبها في النار.

**درجة الحديث :** ذكر أنه متفق على صحته، وهذا لفظ مسلم.





من أحكام الحديث : حديث فيه النهى عن غمس اليد في الإناء المحصور في الماء قبل غسلها ثلاثاً، وهذا النهي هل هو للتحريم أو للكرهية؟ قولان لأهل العلم منهم من ذهب إلى التحريم ومنهم من ذهب إلى الكراهية.

أما التحريم فدليله ظاهر ؛ لأن النهي عن الغمس نهي، والنهي إذا لم يصرفه صارف فهو للتحريم.

**والقول الثاني :** أنه للكرهية قالوا : والصارف بالنهي من التحريم إلى الكراهية أنه أدب أولاً، والأدب من الصوارف والنجاسة لأجلها نهي عن ذلك؛ لقوله ﷺ لا يدري أين باتت يده ﷺ والنجاسة مظنونة ليست متيقنة ولا يجب الغسل وعدم الغمس من شيء مظنون النجاسة، وإنما إذا تحققت النجاسة وجب الغسل.

والأظهر من القولين هو الثاني وهو أن هذا من جهة يعني الأمر بغسل اليدين وعدم إدخالهما للإناء جهة الاستحباب والنهي عن غمس اليد في الإناء جهة الكراهية ؛ لأن ما علق عليه الحديث مظنون غير متحقق أو غير متيقن التحقق، والوجوب لا يتعلق بما لم يكن متيقناً النجاسة فيه.

**الثاني:** قوله حتى يغسلها ثلاثاً من قال بوجوب الغسل قال بوجوب غسلها ثلاثاً والعدد للمبالغة في التعبد.

وعلى القول الثاني: وهو أن الأمر هنا أو التعليق بالغسل بعد النهي أنه للاستحباب. قال: إن الثلاث هنا مبالغة في الاستحباب فلو اكتفى بمرّة أو مرتين حصل المراد لأجل تنزيهه.

**ثالثاً :** قوله : ﷺ فإنه لا يدري أين باتت يده ﷺ نظر العلماء في التعليل هذا ما المراد منه؟ ﷺ لا يدري أين باتت يده ﷺ هل هو لأجل أن يده قد تكون مثلاً في مواضع من بدنه نجسة ويلابس النجاسة؟ أو هو لأمر غيبي لا يعلم مما قد يكون بملابسة الشيطان اليد أو نحو ذلك فمن أهل العلم من علّل بـ ﷺ لا يدري أين باتت يده ﷺ فيحتمل أن تكون باتت في نجاسة.

ومنهم من علّل بالثاني بملابسة الشيطان، والصحيح أنه لا يجزم لا بهذا ولا بهذا، وإن كان من المحققين من أهل العلم من كالشافعي وغيره رأوا الأول، وهو أنه لأجل مظنة النجاسة لكن لأجل رعاية حال العرب،



وأهم كانوا ينامون وليس عليهم سراويلات فرمما أدخلوا يدهم في مواضع قد تلامس النجاسة من أبدانهم، وكان الغالب عليهم الاستحمام، لا استعمال الماء، ولكن هذا ليس بظاهر في كل حال، بهذا نقول : إن الحديث لم يحدد الصفة بل قال : **لا يدري أين باتت يده** **☞** وهذه لها احتمالات كثيرة فيبقى الحديث على احتمال نعم.

### حديث "أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع"

وعن لقيط بن صبرة -رضي الله عنه- قال : قال رسول الله **ﷺ** **☞** أسبغ الوضوء، واخلل بين الأصابع، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً **☞** .

أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة، ولأبي داود في رواية **☞** إذا توضأت فمضمض **☞** .

قال : وعن لقيط بن صبرة -رضي الله تعالى عنه- قال : قال رسول الله **ﷺ** **☞** أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً **☞** أخرجه الأربعة، وصححه ابن خزيمة ولأبي داود في رواية : **☞** إذا توضأت فمضمض **☞** .

### معنى الحديث:

النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر لقيط بن صبرة بعدة أوامر منها : أنه أمره بإسباغ الوضوء، وهو إكمال الوضوء، وإتمام تعميم الماء على العضو المراد غسله، أو إتمام المسح على الرأس، وأمره أيضاً بالتخليل بين الأصابع، أصابع اليدين أو أصابع الرجلين، وأمره بالمبالغة في الاستنشاق أن يستنشق ويبالغ في ذلك بأن يدخل الماء إلى آخر منخرينه بحيث لا يتأذى من ذلك إلا في حالة أن يكون صائماً، فإنه لا يبالغ لأجل ألا يدخل الماء إلى الجوف، وفي الرواية الثانية أو في زيادة أبي داود أنه أمره أيضاً إذا توضأ أن يتمضمض.

### ألفاظ الحديث أو لغة الحديث:



"أسبغ" : الإِسْبَاغُ فِي الْوُضُوءِ أَوْ الْإِسْبَاغُ بِعَامَّةٍ فِي اللُّغَةِ مَعْنَاهُ الْإِتْمَامُ وَالْإِكْمَالُ كَمَا قَالَ -جَل وَعَلَا- : ﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ ﴾ <sup>(١)</sup> يَعْنِي أَتَمَّهَا وَأَكْمَلَهَا، فَإِسْبَاغُ الْوُضُوءِ يَعْنِي إِتْمَامَ الْوُضُوءِ وَإِكْمَالَ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَوْضِعِ بِتَعْمِيمِ الْمَاءِ عَلَى كُلِّ الْعَضْوِ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْإِسْبَاغَ كَمَا سَيَأْتِي إِتْمَامٌ وَاجِبٌ، قَالَ: ﴿ خَلَّلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ ﴾ .

**التخليل:** هو أن يكون الشيء بين شيئين فيتخلللهما يعني يكون بينهما، ﴿ خَلَّلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ ﴾ يعني اجعل شيئاً يتخلل الأصابع هذا دلالة خلل لغة، قال : بالغ في الاستنشاق المبالغة هي الزيادة في الشيء عن الحد الأدنى أو الحد المجزئ منه إلى ما هو أبلغ منه إلى ما هو أكثر منه.

"بالغ" يعني زد في الاستنشاق عن أدنى الحد إلى ما هو أكثر منه يعني يجذبه إلى آخر المنخرين.

الرواية الثانية : ﴿ إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمُضْمَضٌ ﴾ المضمضة في اللغة إدارة الماء في الفم هذه دلالتها في اللغة، ولذلك كَرَّرَ الْعَرَبُ، أَوْ كَرَّرَتْ اللُّغَةُ كَرَّرْتَ الْحَرْفَيْنِ : الْمِيمَ وَالضَّادَ مَضَ مِمْ وَضَادَ، وَبَعْدَيْنِ أَيْشَ مِمْ وَضَادَ لِمُنَاسَبَةِ تَكْرِيرِ الْمَاءِ، أَوْ إِدَارَتِهِ بَيْنَ مَكَانٍ وَآخَرَ فِي الْفَمِ، فَتَمَّ مُنَاسَبَةٌ مَا بَيْنَ اللَّفْظِ، وَمَا بَيْنَ مَعْنَاهُ، وَالْمُضْمِضَةُ مَعْرُوفَةٌ.

### درجة الحديث :

أخرجه الأربعة يعني أصحاب السنن، يعني أبا داود والترمذي في جامعه والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة قال : وصححه ابن خزيمة، وهذا الحديث حديث لقيط إسناده صحيح، وصححه جمع كثير من أهل العلم وهو حجة في مسائل لكن له ألفاظ كثيرة غير هذه من الألفاظ ما فيه مخالفة.

وما فيه زيادة فأصل هذه الكلمات الأربع هذه بإسناد صحيح أحياناً في بعضها زيادات، ولذلك زيادة أبي داود : إذا تَوَضَّأْتَ فَمُضْمَضٌ، رجالها ثقات إذا تَوَضَّأْتَ فَمُضْمَضٌ رجالها ثقات.



وبعض أهل العلم حكم بشذوذها لمخالفتها الروايات الصحيحة في ذلك ؛ لأن رواية أبي داود خالفت رواية بقية أصحاب السنن، والظاهر أنها من المزيد يعني مما زاده الثقات ما دام أن الإسناد رجاله ثقات، وهذه الزيادة ليس فيها مخالفة فهي زيادة مقبولة فيحكم بها لهذا الظاهر أن هذه صحيحة، وليست بشاذة.

### من أحكام الحديث :

الحديث دل على وجوب الإسباغ.

أولاً: قال : ﴿ ٥٢٠ ﴾ أسبغ الوضوء ﴿ ٥٢١ ﴾

والإسباغ له درجتان : درجة واجبة، ودرجة مستحبة.

أما الواجبة : فهي ما يدخل في معنى الإسباغ لغة، وهو الإتمام، وإتمام الوضوء على ما أمر الله -جل وعلا-، يعني بالقدر المجزئ، فمن أتم إدارة الماء على العضو فقد أسبغ، لذلك الإسباغ واجب، وهو تعميم العضو بالماء، تعميم الوجه بالماء إسباغ تعميم اليد بالماء يعني في جميع أجزائها هذا إسباغ، وهذا إسباغ واجب، أما .. ودلالة على وجوبه الآية لا بد من التعميم حتى يخرج من الأمر يعني من عهده الأمر، ثم دلالة "أسبغ الوضوء".

الدرجة الثانية الإسباغ المستحب : وهو أن يكرر الوضوء فيكمله ويتممه باثنتين، وبثلاث، ونحو ذلك فهذا مستحب.

ثانياً : قال : ﴿ ٥٢٢ ﴾ خلل بين الأصابع ﴿ ٥٢٣ ﴾

فأمر بالتخليل، والتخليل بين الأصابع قدر زائد على ما جاء في الآية، ولهذا قال العلماء: إن التخليل بين الأصابع هنا أمر به فيحمل على الاستحباب ؛ لأنه زاد عما أمر به في الآية، فالآية فيها تعميم العضو بالغسل والتخليل صفة زائدة فيكون التعميم بالماء والتخليل يزيد عليه لذلك حمل الأمر هنا على الاستحباب لا على الوجوب.

ومن أهل العلم من قال بالوجوب، لكنه قول ليس بظاهر، وليس بقول الجمهور، والتخليل اختلف فيه العلماء على ثلاثة أقوال:



الأول: أن التحليل بين الأصابع واجب.

الثاني : أنه مستحب.

والثالث: أنه لا يستحب.

والقول الأول : ليس بصحيح لما ذكرت لك من الدليل على أنه خارج عن معنى الآية أو عن ما دخل في الآية، والأخير أيضاً أنه لا يستحب هذا أيضاً ضعيف ؛ لأن السنة ثبتت به، وما دام أن السنة ثبتت به فهو مشروع، ولا تعارض السنة بأقوال من لم تبلغه السنة من أهل العلم، فإذاً الصحيح أن التحليل بين الأصابع مستحب.

ما صفة التحليل ؟ جاء في الحديث الصحيح أن النبي -عليه الصلاة والسلام- خلل بين أصابعه بأن أتى بالخنصر من يده اليسرى، الخنصر من يده اليسرى فذلك به بين أصابع رجليه فذلك به بين أصابع رجليه، فهذه الصفة هي السنة في التحليل أن يأتي بالخنصر في ذلك به بين أصابع رجليه، وهذا فيه مبالغة في إيصال الماء ومبالغة في التنظيف، تنظيف ما بين الأصابع ؛ لأن ما بين الأصابع عُرْضَةٌ للروائح الكريهة؛ ولا اجتماع الدرن والأوساخ، والنبي -عليه الصلاة والسلام- هو الكامل في تَطَهُّره ونظافته -عليه الصلاة والسلام-، وطيب ريحه وبدنه.

أما أصابع اليدين فصفة التحليل فيها أن يدخل أصابع إحدى اليدين في الأخرى هكذا ويكفي بالتحليل، يعني يجعل بعضها على بعض هكذا.

ثالثاً : قال : ﴿٥٦﴾ وبالغ في الاستنشاق ﴿٥٧﴾ بالغ في الاستنشاق، الاستنشاق كما ذكرنا لك سابقاً أهل العلم اختلفوا فيه على قولين منهم من قال بوجوبه، ومنهم من قال باستحبابه، القائلون بوجوبه احتجوا بما ذكرت لك أن النبي ﷺ امثل للآية، وكان في امثاله أنه استنشاق، والاستنشاق لأجل إيصال الماء إلى ظاهر الأنف إلى ظاهر بوابة الأنف، وهذا يدخل في اسم المواجهة يعني في اسم الوجه أو في مسمى الوجه يدخل في مسمى الوجه.



**القول الثاني:** أنه للاستحباب الاستنشاق؛ وذلك لأنه خارج عما دلت عليه الآية، والصواب أو الصحيح من القولين أن الاستنشاق واجب لما ذكرنا لك من الأدلة المبالغة في الاستنشاق التي أمر بها هنا قدر زائد عما جاء في الآية، ولهذا نقول المبالغة هي جذب الماء إلى آخر الأنف، ومعلوم أن ما زاد عن بوابة الأنف عن بوابة المنخرين ما زاد عنه فلا يدخل اسم أو في مسمى لا يدخل في مسمى الوجه، ولذلك يكون ما زاد مستحباً لا واجباً، فإذا المبالغة وإن كان مأموراً بها هنا فهو أمر استحباب لا إيجاب لدليلين :

**الأول :** ما ذكرته لك.

**والثاني:** أنه قال إلا أن تكون صائماً، فلما علق ذلك بأن الصائم لا يباليغ فلو كانت واجبة لكان الاستنشاق والمبالغة فيه واجب مستقل فيجب عليه أن يباليغ، ويتوقى فلما كان الصيام مانعاً من المبالغة دل على أن المبالغة ليست بواجبة.

**الرابع:** قوله : إذا توضأت فمضمض فيه على القول بصحة هذه الرواية فيه الأمر بالمضمضة والعلماء لهم فيها قولان من وجوب واستحباب كالقولين في الاستنشاق، وكالدليل على الاستنشاق، كما قلنا في الاستنشاق يقال في المضمضة نعم.

حديث " أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته في الوضوء "

وعن عثمان رضي عنه [٥٤] أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته في الوضوء [٥٥] أخرجه الترمذي وصححه ابن خزيمة. .

قال : وعن عثمان -رضي الله تعالى عنه- : [٥٦] أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته في الوضوء [٥٧] أخرجه الترمذي وصححه ابن خزيمة.

**معنى الحديث :**



أن النبي -عليه الصلاة والسلام- إذا توضعاً خلل لحيته بأن يدخل الماء إلى داخل اللحية إلى داخل اللحية حتى تمس أطراف الجلد يعني من تحت اللحية بيده اليمنى يدخلها حتى تمس أطراف الجلد أو من الخارج يخللها هكذا.

#### لغة الحديث :

التحليل كما ذكرت لك في معنى خلل بين الأصابع أنه إدخال الشيء بين الشيء، والمقصود إدخال الأصابع بين شعر اللحية.

#### درجة الحديث:

ذكر الحافظ هنا أن حديث التحليل أخرجه الترمذي وابن خزيمة في صحيحه وأن ابن خزيمة بإيراده له في صحيحه صححه، وأحاديث تحليل اللحية جاءت من طرق متنوعة والعلماء علماء الحديث كأحمد وابن معين وفحول الأئمة اختلفوا في أحاديث التحليل فأكثرهم أكثر أئمة الحديث وأئمة النقل على أنه لا يثبت في تحليل اللحية شيء، وأن الأحاديث في تحليل اللحية ضعيفة، ولا يصح منها شيء، وإن تعددت، أو تنوعت، يعني الطرق، وقلة من أهل العلم من رأى أن الطرق تجبر على ذلك، وأنها تكون حسنة أو صحيحة.

ولذلك أورد ابن خزيمة حديث التحليل في صحيحه، وأشار إلى ذلك الحافظ بقوله: وصححه ابن خزيمة.

والأظهر عندي من الرأيين أو من الاجتهادين هو الأول، وهو أن أحاديث التحليل لا يصح منها شيء، وأن تعددها لا يجبر الضعف الوارد فيها، فهي ما بين مضطربة وضعيفة، ضعيفة الإسناد، وبعضها فيه نكارة وضعف شديد، وما شابه ذلك فلا يصح في تحليل اللحية شيء حديث.

#### من أحكام الحديث:

دل الحديث عند من صححه على أن وحتى عند من ضعفه لمن يحتج بالضعيف في بعض الأحكام دل على أن السنة أن اللحية تُحَلَّل، وموطن تحليلها بعد الفراغ من غسل الوجه، فيخللها يعني يجعل الماء يتخلل



اللحية إما من الظاهر وإما من الباطن، وأوجب طائفة قليلة من الفقهاء في بعض المذاهب أوجبوا التحليل، قالوا: لأن الأصل أن يغسل الوجه إذا لم يكن فيه لحية، وهو يخلل حتى يمس بأصابعه أطراف ما يجب لو لم يكن له لحية، وهذا القول فيه كما ترى غرابة في السياق والعرض والتصوير.

لهذا ضعفه عامة أهل العلم أو أكثر أهل العلم فإذا نقول تحليل اللحية على الصحيح لا تثبت في مشروعيتها سنة، وإنما الواجب في اللحية أن يغسل ما ظهر منها، الظاهر ما ظهر منها يغسله مع الوجه فيسيل الماء على وجهه، وما استرسل من لحيته وجوانب لحيته، أما باطن اللحية خاصة لمن لهم لحية كثيفة، فإنهم لا يمكن أن يدخلوا الماء إلى داخلها، فلهذا الواجب هو هذا القدر، وأما التحليل فلا تثبت مشروعيتها، نعم.

حديث "إن النبي ﷺ أتى بثلثي مدٍ فجعل يدلك ذراعيه"

وعن عبد الله بن زيد قال : [٥٢] إن النبي ﷺ أتى بثلثي مدٍ فجعل يدلك ذراعيه [٥٣] أخرجه أحمد، وصححه ابن خزيمة .

قال : وعن عبد الله بن زيد -رضى الله تعالى عنه- : [٥٤] أن النبي ﷺ أتى بثلثي مدٍ فجعل يدلك ذراعيه [٥٥] أخرجه أحمد، وصححه ابن خزيمة.

### معنى الحديث:

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- لأجل رعايته لجانب عدم الإسراف والاكتفاء بالقليل في أموره كلها فإنه يتوضأ بالماء القليل حتى إنه يتوضأ بماءٍ يبلغ ثلثي مد، ومن المبالغة في الاكتفاء بهذا القليل أنه لما توضأ به جعل يدلك ذراعيه بالماء.

### لغة الحديث :





قوله : ﴿٥٢﴾ مد ﴿٥٣﴾ المد كيل معروف عند الناس في ذلك الزمان، وفي هذا الزمان، وسمى مداً لأنهم كانوا يملئون اليدين من الطعام، وجعلوا اليدين المعتادة يعني الكفين جعلوها مقياساً لكيل معلوم فيمدونه إلى المشتري بالطعام، فسمى ما يملأ الكفين من الطعام، سمي مداً ؛ لأنه يمد تمد به الكفان.

ولهذا قال الفيروزبادي في كتابه المشهور في اللغة "القاموس المحيط"، والقاموس الوسيط فيما تفرق من كلام العرب سماطيط قال : وقد جربت ذلك بنفسي لما تكلم عن أن المد في أصله هو مد اليد.

قال : وقد جربت ذلك بنفسي فوجدته صحيحاً، يعني أن المد كيل لما يملأ كفي الرجل المعتدل ثم جعل في وعاء مخصوص، وجعل ربع الصاع، فالصاع أربعة من أيش جمع المد أمداد أربعة من الأمداد، والمد هو ما يملأ كفي الرجل المعتدل فالني -عليه الصلاة والسلام- توضع بماء ثلثي مد يعني تصور الرجل المعتدل اللى يملأ كفيه من الماء ثلثاً كفي الرجل المعتدل كفت النبي ﷺ في الوضوء.

وكان -عليه الصلاة والسلام- كما سيأتي -إن شاء الله- في الأحكام أنه كان يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع المقصود معنى المد في اللغة هو ما ذكرته لك، هو كيل وهو ربع الصاع، هو كيل وليس بوزن.

﴿٥٤﴾ يدل ذلك ذراعيه ﴿٥٥﴾ ذلك هو الفرق، والدلك في اللغة : الفرق كما قال -جل وعلا- : ﴿٥٦﴾ أقيم الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴿٥٧﴾ (١) يقال للشمس دالكة إذا أحدثت الدلك في عين الناظر، فأقيم الشيء أو الاسم مقام السبب، فليل : دلوك الشمس إذا كان يسبب الدلك الناظر إلى الشمس في الزوال، وهو أشد الشمس يدل ذلك عينه المقصود أن الدلك معناه الفرق فمعنى يدل ذلك ذراعيه يعني يفرق الماء على ذراعيه، والذراع في اللغة اسم لما؟ لجزء من اليد ما بين الكف إلى العضد وهو الساعد.

### درجة الحديث :

الحديث رواه الإمام أحمد وابن خزيمة وجماعة، وهو حديث صحيح إسناده صحيح، وصححه كثير من أهل العلم.

### من أحكام الحديث :



دل الحديث على أن المشروع أن يقتصر المرء في الوضوء على ما يكفي، وأن الإسراف في الوضوء منهي عنه ؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يكفيه ثلثاً المد، وغالب أحياناً -عليه الصلاة والسلام- أنه كان يتوضأ بالمد كما جاء في الحديث الصحيح أنه -عليه الصلاة والسلام- كان يغتسل بالصاع، ويتوضأ بالمد هذا غالب حال النبي -عليه الصلاة والسلام-.

**لهذا قال بعض التابعين للصحابي :** إنه لا يكفي، فقال قد كان يكفي من هو أوفى شعاراً منك، ولهذا الإسراف في الوضوء، الإسراف في استعمال الماء استعمال الماء في الوضوء منهي عنه.

وقد جاء في المسند من حديث سعد أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال : ﴿ لا تسرف في الوضوء ولو كنت على نهر جارٍ ﴾ أو لا تسرف في الماء ولو كنت على نهر جارٍ، وإسناده ضعيف، لكن يصلح للاستشهاد به في مثل هذا، وأيضاً جاء في الحديث الثابت : ﴿ سيكون قوماً يعتدون في الطهور وفي الدعاء ﴾ .

والاعتداء في الطهور منه المبالغة والإسراف فيه، فإذا السنة الاكتفاء بالقليل، وألا يدخل المرء على نفسه مبالغة في التعبد بشيء ما جاءت به السنة، وقد يفضي ذلك إلى الوسواس.

**ثانياً :** من أحكام الحديث أن ذلك الذراع سنة ؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- ذلك ذراعه، ومثله الرجل فتدلك الذراعان، وتدلك الرجلان، والغرض من ذلك إيصال الماء إلى جميع أجزاء العضو.

فإذا كان الماء قليلاً فاستعماله قد ينبع عن العضو، ويذهب ويبقى بعض الأجزاء في العضو لا يصلها الماء، فإذا دلكت وصل إلى جميع الأجزاء فمع ذلك يصلح استخدام القليل من الماء.

**الثالث :** أن الذي جاء وصح أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كما ذكرت لك توضأ بمد وبثلثي مد، وأما ما جاء في بعض الروايات، أو عند ذكر بعض العلماء أنه توضأ بثلث مد فليس له أصل يعني توضأ بثلث مد فليس له أصل في السنة.

نكتفي بهذا القدر وكنت آمل الحقيقة أني آخذ أكثر من هذا لكن على كل حال يأتينا -إن شاء الله- البقية وفقكم الله لما فيه رضاه.



حديث "أنه رأى النبي ﷺ يأخذ لأذنيه ماء"



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وإمام المرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، قال المصنف -رحمه الله تعالى- : وعن عبد الله بن زيد -رضى الله عنه- [١٥٠] أنه رأى النبي ﷺ يأخذ لأذنيه ماء غير الماء الذي أخذه لرأسه [١٥١] أخرجه البيهقي، وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ [١٥٢] ومسح برأسه بماء غير فضل يديه [١٥٣] وهو المحفوظ .



الحمد لله المحمود بكل لسان المثنى عليه بكل جنان، له الحمد كله أن هياً لنا من أمرنا رشداً، ومنّ علينا بالفقه في الدين واتباع سنة سيد المرسلين، فله الحمد كثيراً كما أنعم علينا كثيراً، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً مزيداً أما بعد :

فأسأل الله -جل وعلا- أن يجعلني وإياك ممن إذا أُعطي شكر، وإذا ابتلى صبر، وإذا أذنب استغفر، كما أسأله -جل وعلا- في هذه الساعة المباركة ألا يحرمني وإياك فضل العلم، وألا يكلنا فيه إلى أنفسنا، اللهم ثبت العلم في قلوبنا، ونور بصيرتنا، واجعلنا ممن يحملون العلم الذي تحبه وترضاه إنك سميع قريب، ثم إن من المسائل التي ينبغي لطالب العلم أن يعتني بها العناية بكتبه، والكتب كثيرة في هذا الزمان جداً، وكثرتها أذهبت عند كثيرين حسن العناية بها، وأوجه العناية بالكتاب مختلفة، لكن من أهمها العناية بالتعليق، والكتابة على الكتاب.

فأرى كثيراً من طلبة العلم من لا يحسن كيف يحشي على الكتاب، وكيف يكتب للفوائد على نسخته مما يسمعه من المعلم، أو من العالم، أو مما يقرأه في كتاب، ويحثه ويريد أن يعلقه على نسخته، ولا شك أنه إنما علق وكتب على نسخته ليبقى له ذلك إذا أراد الرجوع إليه استذكراً، أو أراد الرجوع إليه حفظاً ودرساً.



والإمام أحمد - رحمه الله - وغيره من أئمة أهل الحديث والعلم والسنة نھوا في الكتاب عن أشياء، نھوا أن يكون الخط صغيراً بحيث إنه إذا احتاج إليه في زمن يأتي لا يتمكن من قراءته، وهذا نجده كثيراً في بعض التعليقات على الكتب.

تجد أنه يصغر الخط، ويرص الكلام حتى إذا أراد أن يرجع إليه صار عنده صعوبة في استخراج ما كتب هو، حتى إن بعضهم لا يحسن أن يقرأ خطه؛ لأجل صغر الخط، كذلك نھی عن الاستعجال في الكتابة إذا أراد أن يحشي أو يكتب تقريراً للعالم، فإنه لا يستعجل في الكتابة؛ لأن الاستعجال قد يبدل الكلام، وقد يفوته بعض الشيء، ولهذا الأنسب من أن يكتب على الكتاب مباشرة أن يكون معه كراسة خاصة يكتب فيها بسرعة ما شاء ثم بعد ذلك ينتخب فائدتها كتعليق وتحشية، ويجعلها على نسخته من الكتاب.

ومن الآداب في التعليق أن ينسب التعليق إلى قائله، وألا يطلق فيقول مثلاً: قال فلان كذا أو سمعت فلاناً من العلماء أو المشايخ يقول كذا، أو يذكر الكلام، ثم يجعل في آخره يقول: انتهى من كلام مثلاً شيخنا فلان، وأشبه ذلك هذا يميز القول؛ لأنه قد يقرأ الكتاب على عالم آخر، وعلى عالم ثالث، وقد يقرأ هو بحثاً فيحرره ويحشيه على الكتاب حتى لا يمتزج الكلام من هذا وهذا دون معرفة للقائل.

والمسائل قد يختلف العلماء في توجيهها، وفي التعليل لها، وفي حسن الاستدلال فينبغي أن يتعاهد أن ينسب كل قول إلى قائله أيضاً من الآداب التي ينبغي أن يعتني بها في الكتابة على كتابه، أن تكون الكتابة إلى أعلى الكتاب لا إلى أسفل، وأن يعتني بذكر الموضوع الذي يريد التعليق عليه، ونعني بالكتابة إلى أعلى لا إلى أسفل أنه مثلاً الآن عندك في البلوغ إذا أردت أن تكتب مثلاً فائدة على حديث فتكون الكتابة من هذا الحديث، وأعلى الصفحة.

أما الكتابة إلى أسفل فإنك لا تدري ماذا سيأتي من الكلام على الحديث الآخر، وعلى الحديث الذي بعده، وكذلك في التحشية على كتاب نحو أو أصول أو فقه إلى آخر العلوم.



ولهذا ذكر علماء الحديث في المصطلح في كيفية الكتابة ذكروا آداباً عظيمة ينبغي العناية بها، فلعلكم ترجعون إليها في كتب المصطلح؛ لأنها من الآداب المهمة، وكلما اعتنيت بالكتاب الذي معك وبجواشيه، وبالكتابة عليه كلما نفعك في وقت الحاجة.

أيضاً من الآداب أن يعتني طالب العلم بأن تكون كتابته على نسخة صحيحة، واليوم الموجود من الكتب بأيدي الناس منه ما هو معتنى به، ومنه ما ليس معتنى به.

ولهذا ينبغي أن يسأل عن النسخة هذه مثلاً البلوغ أيش أفضل نسخة فيه مثلاً، الرد على الزنادقة ما أفضل طبعة له "الموقظة" أنسب طبعة لها أيش السليمة أو الحسنة، فيسأل المعتني بالعلم والكتب من طلاب العلم، ويكون بعد ذلك محصلاً لنسخة صحيحة أو جيدة وتكون تعاليقه عليها محفوظة عنده لوقت الحاجة هذه إشارة ولعلكم تستخرجون ما غاب من الفوائد أو من الآداب مما ذكر نعم.

**قال رحمه الله :** وعنه يعني: عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ لأذنيه ماءً خلاف الماء الذي أخذه لرأسه رضي الله عنه أخرجه البيهقي، وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ ومسح برأسه بماء غير فضل يديه، وهو المحفوظ.

#### معنى الحديث:

أن عبد الله بن زيد الصحابي ذكر أنه رأى النبي -عليه الصلاة والسلام- يأخذ لأذنيه ماء غير الماء الذي أخذه لرأسه يعني أنه مسح برأسه بماء، ثم مرة أخرى جعل في يديه في أصابعه ماء ومسح بها بأذنيه هذا معنى رواية البيهقي، وأما ما جاء في مسلم أنه مسح برأسه -عليه الصلاة والسلام- مسح الرأس الذي هو بعد غسل اليدين بماء غير الذي فضل في يديه؛ لأنه بعد غسل اليدين سيكون في الكف رطوبة وماء بقية قطرات الماء فالنبي -عليه الصلاة والسلام- أخذ ماءً جديداً ليمسح برأسه غير الذي بقي في كفيه من أثر غسل اليدين.

#### لغة الحديث :



قوله : **٥٤** مسح برأسه بماء **٥٤** في رواية مسلم **٥٤** مسح برأسه بماء **٥٤** حرف الباء هذا يقتضي الإلصاق، فأصله في اللغة يقتضي المقاربة والإلصاق، ولذلك في قوله -جل وعلا- ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> نفهم من الباء شيئين:

الأول: أنه مسح بشيء زائد عن اليد يعني في اليد شيء.

والثاني: أنه ليس رشاً على الرأس بالماء، ولكنه مسح باليد بإلصاقها بالرأس، وهذا يظهر لك من قوله، ومسح برأسه بماء فبرأسه للإلصاق، وهذا ظاهر من جهة أن اليد التي فيها ماء تلتصق بالرأس ثم **يُمرُّها** عليه. قوله : **٥٥** فضل يديه **٥٤** الفضل : هو البقية والسؤر يعني أن ما بقي في يده من ماء لما غسل اليد أخذ ماء جديداً غير هذا الذي بقي.

#### درجة الحديث :

الرواية الأولى قال : أخرجه البيهقي وهي **٥٦** أنه رأى النبي **ﷺ** يأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذ لرأسه **٥٦** الرواية هذه فيها **٥٦** أنه أخذ لرأسه ولأذنيه ماء مرتين مرة أخذ لرأسه فمسح، ثم مرة ثانية أخذ لأذنيه فمسح **٥٦**

وهذه الرواية - كما ذكر - رواها البيهقي وصحح إسنادها البيهقي، قال: وإسناده صحيح. وهذه الرواية، وإن كان ظاهر إسنادها الصحة، لكنها شاذة؛ لمخالفتها الرواية الأخرى الثابتة، ولمخالفتها الروايات التي فيها **٥٦** أن النبي -عليه الصلاة والسلام- أخذ لرأسه ولأذنيه ماء مرة واحدة **٥٦** ولهذا البيهقي بعد أن صحح الإسناد قال: وساق رواية مسلم الثانية **٥٦** ومسح برأسه بماء غير فضل يديه **٥٦** قال وهذا أصح. ولهذا الحافظ ابن حجر قال لك في آخر البحث قال : وهو المحفوظ. والمحفوظ يقابل به أي شاذ إذا فالرواية الأولى عند الحافظ ابن حجر شاذة، ورواية مسلم هي المحفوظة. وهذا هو الذي يقتضيه التحقيق في البحث.

#### من أحكام الحديث :



دلت رواية مسلم ٥٦٤ أن النبي ﷺ أخذ لرأسه ماءً جديدًا ٥٦٤ والماء الذي يمسح به الرأس إنما هو رطوبة يعني قطرات من الماء تعلق باليد ثم يمسح بها الرأس، فالرأس يمسح بماء ليس بمجرد أدنى رطوبة في اليد.

ولهذا لا يحسن أو ليس من اتباع السنة أنه إذا أخذ ماءً وعلق بيديه أنه يجعله ينقضه حتى يتقاطر ثم بعد ذلك يمسح.

بل ما علق باليدين من الماء بعد لمه فيه، وثم إفراغ الكفين من الماء هذا يمسح به رأسه، فإذا دل الحديث على أن السنة أن يكون الماء الذي يؤخذ للرأس وللأذنين واحدًا ويلصق بالرأس وبالأذنين.

**الثانية:** دل الحديث على أن مسح الرأس والأذنين جميعًا يسمى مسحًا - لإمرار الماء - لإمرار اليد على الرأس، ثم إدخال الأصابع في الأذنين ومسح الرأس ظاهر من كلمة مسح، لكن في الأذنين إدخال السبابة أو السبابة في الأذنين ثم إدارة الإبهام في ظاهر الأذن، قد لا يسمى مسحًا باليد؛ لأنه استعمال لإصبعين فقط، لكن الحديث دل على أنه وإن كان كذلك، فإنه يسمى مسحًا فيكون إذا ليس المقصود من المسح في الأذنين أن تمر اليد على الأذنين، وإنما المراد أن يلصق بعض اليد، وهو الأصابع بالأذن، ويكفي هذا.

فلو أمرَّ إصبعًا واحدًا على أذنه بعد أن مسح رأسه لأجزأ يعني أنه ليس لمسح الأذن بالكف جميعًا.

**حديث "إن أمتي يأتون يوم القيامة غرًا محجلين"**

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : ٥٦٥ سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أمتي يأتون يوم القيامة غرًا محجلين من أثر الوضوء. فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل ٥٦٥ متفق عليه، واللفظ لمسلم.

**قال رحمه الله:** عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - قال : ٥٦٥ سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أمتي يأتون يوم القيامة غرًا محجلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل ٥٦٥ متفق عليه واللفظ لمسلم.



معنى الحديث:

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- ذكر ما تختص به هذه الأمة فيميزها عن غيرها من الأمم يوم القيامة؛ لأن هذه الأمة، وإن اشتركت مع غيرها من الأمم في الوضوء، لكن هذه الأمة أثر الوضوء فيها ليس كأثر الوضوء في غير هذه الأمة؛ لهذا بين أنه -جل وعلا- أكرم هذه الأمة بأنهم يأتون يوم القيامة وهم غرّ محجلون من أثر الوضوء، يعني: أن في ناصيتهم نوراً، ووضاءة ناصعوا الجبهة والوجه، وأن في أطراف أيديهم أيضاً نوراً ووضاءة من أثر الوضوء الذي تعبدوا الله -جل وعلا- به.

قال: [٥٦] إن أمتي يأتون يوم القيامة غرّاً محجلين من أثر الوضوء [٥٧] وأثر الوضوء هذا من إكرام الله -جل وعلا- لهم، وإلا فإن الوضوء بنفسه لا يقرب البدن أو أجزاء البدن هذه لا يقربها إلى ذات نور وذات وضوء، ولكنه إكرام ولهذا خصت هذه الأمة بهذه المكرمة من الله -جل وعلا-.

قال: [٥٨] فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل [٥٩] يعني لأجل طلب كثرة الوضوء والنور فمن استطاع منكم أن يزيد من هذا النور والوضوء في أطراف الوضوء فليفعل ذلك بأن يزيد في استعمال الوضوء إلى ما زاد عن المرفقين والكعبين.

فقوله: [٦٠] أن يطيل غرته [٦١] المراد: غرته وتحجيله؛ لأن الغرة في الرأس لا تطال، وإنما الذي يطال أو يمكن أن يزداد فيه بوضوح هو استعمال الماء في اليدين بأن يشرع في العضد ويزيد، وفي القدمين بأن يشرع في الساق ويزيد.

لغة الحديث:

قوله: يأتون... [٦٢] إن أمتي يأتون يوم القيامة [٦٣] يفهم منه أن هذا الإتيان إذا أفاضوا إلى أرض المحشر، وأن هذه الصفة هي فيهم منذ أن يمشوا من قبورهم إلى أن يوافوا أرض المحشر.

قوله "غرّاً":





الغرة والتحجيل، هذه من صفات الفرس وهو بياض يكون في الناصية يعني في جبهة الفرس ويكون بياضا وهو من اللون المستحب في قوائم الفرس، وهو ما تعني العرب به وتمدح الفرس به وتمدح من يملك ذلك.

فهو تشبيه، شبه أثر الوضوء في أطراف المسلم وفي ناصيته بهذه الصفة في الخيل. قال: **٥٢٢** من أثر الوضوء **٥٢٣** والأثر تارة يكون متصلا وتارة يكون منفصلا. وهنا المراد بأثر الوضوء المنفصل الذي هو ثواب عليه، وجزاء على استعمال الطهارة، وعلى الامتثال لأمر الله -جل وعلا- في ذلك.

قال: " فمن استطاع منكم " . المراد هنا بالاستطاعة الحث وإلا فكل أحد يستطيع من حيث الفعل، لكن المراد من هذا الحث على حصول ذلك.

#### درجة الحديث:

الحديث كما ذكر متفق عليه، واللفظ الذي ساقه في مسلم في الصحيح. ولكن تكلم العلماء، -أعني علماء الحديث- في قوله: **٥٢٤** من استطاع منكم أن يطيل غرته -يعني: وتحجيله- فليفعل **٥٢٥** هل هذا من كلام النبي -عليه الصلاة والسلام- أو هو مدرج على بحث معروف طويل.

لكن حاصله أن الصواب في ذلك أنه مُدرج من كلام أبي هريرة رضي الله عنه وأنه ليس من المرفوع إلى النبي - عليه الصلاة والسلام- لأجل تفرد راوٍ به وهو نعيم عن سائر رواة الحديث.

#### من أحكام الحديث:

أولا : دل الحديث على إكرام الله -جل وعلا- لهذه الأمة، وأن هذه الأمة اختصها الله -جل وعلا- بأشياء لم يجعلها لغيرها من الأمم. فمما اختص الله -جل وعلا- به هذه الأمة هذا الإكرام والثواب والجزاء على الطهارة والوضوء بأن الله -جل وعلا- يبعثها في وضوء ونور في الوجه وفي الأطراف؛ وذلك لأجل



أنهم تطهروا كما أمرهم الله - جل وعلا- . قال العلماء: الوضوء والصلاة كانا عند من قبلنا من الأمم، ولكن كانت الصلاة على نحو ما، كما جاء في شريعة كل نبي، والوضوء أيضا : استعمال للماء على ما يشابه هذه الصفة، أو على مثل هذه الصفة التي في شريعتنا. فإذا الوضوء والصلاة ليست مما اختص الله - جل وعلا- بها هذه الشريعة شريعة الإسلام. ومعلوم أن الأنبياء دينهم واحد ولكن الشرائع شتى. فالوضوء موجود، ولكن أثر الوضوء والثواب عليه والجزاء والإكرام اختص الله - جل وعلا- به هذه الأمة بأن جعلها غرة، بأن جعل هذه الأمة يأتون يوم القيامة غرًّا محجلين.

ثانياً الغرة والتحجيل: دل الحديث على أنها من أثر الوضوء. والوضوء الألف واللام فيه للعهد يعني الوضوء المعهود، والوضوء المعهود هو الذي سنّه وعلمه أمته رسول الله ﷺ امتثالا لقوله تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (١) .

**فإذن في قوله:** الوضوء أن الغرة والتحجيل تحصل لمن امتثل الوضوء الشرعي وليس لمن زاد فيه أو زاد عليه؛ لأن الألف واللام لشيء معهود يعلمه السامع، فإذا ليست الغرة والتحجيل مما يتنافس فيه يعني في زيادته مثلا. على ما جاء في الوضوء الشرعي؛ لهذا نفهم من قوله -عليه الصلاة والسلام- من أثر الوضوء يعني الوضوء المشروع، أما الزيادة فإنها ليست من الوضوء المشروع، فلا يرتب على ما ليس بالوضوء المشروع فضلا ولا كرمًا من الله -جل وعلا- لأنه ليس مما أذن به.

ولهذا نهى العلماء عن المبالغة والإسراف في الوضوء، بل قد قال طائفة منهم -وهو ظاهر-: إن الزيادة على المشروع في الوضوء إذا كان وجهها التعبد فهو بدعة. والزيادة على المشروع في الوضوء يكون بأشياء:

**الأول:** أن يزيد على ثلاث مرات بأن يغسل وجهه أربعًا أو خمسًا أو أكثر أن يغسل يده كذلك ونحو ذلك، فمن زاد على ثلاث مرات تعبدًا فهذا مُحَدَّث وبدعة؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- جعل الكمال إلى ثلاث، ومن زاد على السنة متعبدًا فقد دخل في البدعة.



**الثاني:** يكون في زيادة الصفة بأن يدخل مثلاً في غسل الوجه جزء من الشعر، شعر الرأس فيغسل جزء من شعر الرأس مع الوجه، أو يدخل شيئاً من الأذنين في الوجه غسلًا أو يدخل شيئاً من الرقبة في الوجه غسلًا أو يدخل شيئاً من الرقبة في الرأس مسحًا؛ وهذا كله مما لم تأت به السنة. كذلك يدخل العضد أو أكثر العضد في غسل اليدين زيادة، أو يدخل أكثر الساق أو نصف الساق مع غسل القدمين زيادة. وهذا كله زيادة عن المشروع، فمن فعله تعبدًا للرغبة في أن يكون من الغر المحجلين فإنه زاد عن المأذون به ودخل في المنهي عنه وهو الاستدراك على السنة أو التعبد بشيء لم يأت به الدليل، فيكون إذن في حد البدع، والبدع يأثم عليها صاحبها، وإن كانت نيته حسنة. وهذا نفهمه من قوله: **غَرًّا** محجلين من أثر الوضوء. إذن فحصول الغرة والتحجيل عند المؤمن إنما هو من أثر الوضوء الشرعي فمن قال: إن له أن يجتهد في ذلك بزيادة في العدد أو في الوصف، فإنه زاد على ما أذن به فلا، ليس الفضل إلا لمن امتثل للشرع.

**ثالثًا:** قوله: **فمن استطاع منكم أن يطيل غرته وتحجيله فليفعل** **☞** هذا كما ذكرنا لك أن الصحيح أنه **مُدْرَج**، وأنه ليس من كلام النبي -عليه الصلاة والسلام- ولهذا فهم بعض الصحابة من هذا القول وبعض التابعين أن لهم أن يطيلوا الغرة بالزيادة في الوضوء، فبعضهم يغسل يديه إلى نهاية العضد يعني إلى الكتف، وبعضهم يبالغ في غسل الوجه إلى ما ليس من الوجه، وهذا راجع إلى اجتهادهم في فهم هذا الحديث، وأن فمن استطاع منكم أن يطيل غرته وتحجيله فليفعل أنه من كلام النبي -عليه الصلاة والسلام-. والصواب في ذلك فعل من لم يفعل ذلك من الصحابة -رضوان الله عليهم- وهم الكثرة وجمهور الصحابة رضوان الله عليهم. فإذن نقول: تنافس في إطالة الغرة وحصول هذا الفضل إنما هو بالتنافس في تطبيق السنة، وأما الزيادة على السنة فليس بمأذون به في التعبد والنبي -عليه الصلاة والسلام- صح عنه أنه قال: **☞** فمن رغب عن سنتي فليس مني **☞**. والرغبة عن السنة تكون بالترك تارة يعني ترك السنة، ويكون بالمبالغة في التعبد تارة أخرى ومورد الحديث، وسياق الحديث الذي في آخره فمن رغب عن سنتي، هو إلى الثاني لا إلى الأول، وهو منطبق على هذه الصفة زيادة في الوضوء.



**رابعاً:** الذي دلت عليه السنة أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان إذا توضأ وغسل يديه شرع في العضد كما سيأتي، وشروعه في العضد هذا لأجل أن يتيقن غسل المرفقين؛ لأن المرفق كما ذكرنا لك واجب غسله لدخوله في الآية ﴿ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ <sup>(١)</sup> يعني مع المرافق، ولا يمكن غسل المرفق إلا بأن يتجاوز إلى شيء من العضد. ولهذا روى مسلم في الصحيح أن النبي -صلى الله عليه وسلم- توضأ فغسل يديه فشرع في العضد، ومثله غسل الرجلين حتى يشرع في الساق يعني قليلاً، وهذا لا لأجل إطالة الغرة والتحجيل، ولكن لأجل التيقن من غسل المرفق مع اليد يعني اليد مع المرفق والقدم مع الكعبين.

**حديث "كان النبي ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله"**

وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت: **كان النبي ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله** **متفق عليه.**

**قال رحمه الله:** عن عائشة -رضي الله تعالى عنها- قالت: **كان رسول الله ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وفي طهوره وفي شأنه كله** **متفق عليه**

#### معنى الحديث :

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- لما حباه الله -جل وعلا- به من رفيع الأدب ومن مكارم الأخلاق ومن اختيار الأفضل دائماً أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يحب التيمن، ومعلوم أن جهة اليمين من حيث الجنس أفضل من جهة الشمال، ولهذا يكرم الله -جل وعلا- الناجين بأن يجعلهم أهل يمين، وأصحاب اليمين فيكونون آخذين الكتاب باليمين. ويكونون أيضاً في اليمين.

ويهين الآخريين بأن يجعلهم من أهل الشمال، فجهة اليمين مكرمة على غيرها، ولهذا كان -عليه الصلاة والسلام- يعجبه التيمن يعني كان يجب استعمال اليمين، يعني يده اليمنى أو رجله اليمنى أو جهته اليمنى من البدن، في تنعله يعني في لبسه النعل، وفي ترجله يعني فيما يعالج به شعره، شعر رأسه أو شعر

١ - سورة المائدة آية : ٦ .



لحيته، وفي طهوره في تطهره بأنواع التطهر إما رفع الحدث الأصغر، أو رفع الحدث الأكبر، أو في غسل الجنائز، أو في أنواع التطهر الأخرى.

قال : ﴿٥٤﴾ وفي شأنه كله ﴿٥٣﴾ ؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- يحب الجهة الفاضلة على الجهة المفضولة. والجهة الفاضلة المكرمة هي جهة اليمين.

### لغة الحديث:

اليمين هو استعمال اليمين. والتنعل هو لبس النعل. والنعل اسم يشمل ما يلبس في الرَّجُل من أنواع ملبوس الرجل، فيدخل فيه النعل ذات الإصبع الواحد ويدخل فيه النعل السَّبْتِيَّة ويدخل فيه أصناف كثيرة، ولا يدخل فيه ما غطيت الرجل فيه بالكامل كالخف والجرموق، وأشبه ذلك.

وترجله: الترجل هو ما يصلح به الشعر ليسكنه من استعمال الدهن أو استعمال المشط يعني تسريح الشعر، ونحو ذلك هذا يدخل في اسم الترجل.

قوله : "طهوره": الطهور بالضم ذكرنا لكم أنه المصدر الذي هو التطهر أو في الحقيقة اسم المصدر، فذكرنا لكم الفرق بين الطهور وهو الماء الذي يستعمل في الطهارة، والطهور هو حدث التطهر يعني فعل التطهر.

"وفي شأنه كله" الشأن يعني في سائر أموره.

### درجة الحديث:

الحديث - كما ذكر - متفق عليه.

### من أحكام الحديث:

أولاً : أن السنة فيها تفضيل اليمين على الشمال وتكريم اليمين على الشمال وهذا جاء في أحاديث كثيرة جداً. وسنة النبي -عليه الصلاة والسلام- طافحة بتقرير هذا، وتفضيل اليمين على غيره، والنبي -



عليه الصلاة والسلام- دل الحديث على أن غالب أمره بل **جُلُّ** أمره على استعمال اليمين إلا فيما تستعمل فيه الشمال مما **تُصان** عنه اليمين.

**ثانياً:** قاعدة التيمن بعامة في السنة يمكن أن تضبط بأن كل ما ليس داخلاً في المرغوب عنه تستعمل فيه اليمين. يعني أن الأشياء التي يتنزه عنها لا تستعمل فيها اليمين والأشياء التي لا يتنزه عنها، بل يفعلها كرام الرجال فإن ذلك تستعمل فيه اليمين لشرفها، وهذا يدخل في كل أنحاء حياة الإنسان إلا بعض حالات الضعف في التخلص في تطهير النجاسة أو إزالة النجاسة وفي بعض الأشياء القليلة مثل الخروج من المسجد يكون بتقديم الشمال مثل الخروج من البيت يكون بتقديم الشمال، كما سيأتي في قاعدة الشمال إن شاء الله.

**الثالث:** أن التعل في اليمين وهو أن يبدأ بلبس النعل اليمنى ويؤخر اليسرى والسنة في النعل أن يلبس في اليمنى قاعدًا لا قائمًا ثم يلبس اليسرى قاعدًا لا قائمًا. وهذا ؛ لأن نعالهم في هذا الزمان كانت ذات شراك وذات خيط يربط من الخلف وكان ربما لبسها قائمًا فاختلفت عليه فسقط وهز أو اهتز، وهذا مما لا يليق عادة. ولهذا يصدق على هذه الصفة بعض أنواع الأحذية التي لا يمكن أو لا يحسن في الهيئة أن يلبسها قائمًا؛ لاشتراكها مع النعل في هذه الصورة فإذا نقول السنة في النعل إذ لم يكن في الغالب أو لم يكن عادة أنه يختل في لباسها فإنه يلبسها قاعدًا، وإلا فتقديم اليمنى سواء كان إذا لم يكن عادة يختل فإنه لا بأس أن يلبسها قائمًا، وإما إذا كان قد يختل قد يحصل له شيء فإن السنة أن يلبسها قاعدًا. أما خلع النعل فإنه عكس لبس النعل فإنه يبدأ في الخلع بالشمال ؛ لأن لبس النعل إكرام للرجل فتبقى اليمنى مكرمة مؤخرة عن الشمال والنبي -عليه الصلاة والسلام- ﷺ كان ينتعل أحيانًا ويحتفي أحيانًا ﷻ يعني أن السنة في الانتعال أن يكون بعض الأحيان كذا، وبعض الأحيان كذا. فمن ترك الانتعال بعض الأحيان في بيته أو نحو ذلك، فقد أتى بهذا القدر من السنة.

أيضا من أحكام الحديث:



**الرابع:** قوله: "وترجله" دل على أن التيمن في تسريح الشعر وفي معالجته شعر الرأس واللحية يكون بالبداية باليمين؛ لأنها أكرم فيدهن مثلاً في شعره ابتداءً باليمين ويدهن في لحيته ابتداءً باليمين، وكذلك إذا أراد أن يتطيب يطيب رأسه أو يطيب لحيته فإنه يبتدئ باليمين.

**الخامس:** قوله: "وطهوره" يعني أنواع تطهره، وهذا يشمل الطهارة الصغرى والطهارة الكبرى، وكذلك يشمل غسل الجنابة فإن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يتيمن في ذلك فإنه يبدأ باليمين في طهوره، في رفع الحدث الأصغر يعني في الوضوء، ويبدأ أيضاً باليمين في غسل الجنابة أو الغسل المستحب. وكذلك أمر بالبداية باليمين في غسل الجنابة، كما قال في حديث أم عطية: ﴿ابدأ بيمينها ومواضع الوضوء منها﴾

كذلك يدخل في الطهور: كل ما من شأنه التعبد بالتطهر مثل ما ذكرنا لكم استعمال السواك أنه إذا كان تطهراً فإنه يستعمل فيه اليد اليمنى، ويبتدأ فيه بالجهة اليمنى حيث إن الطهور يشمل أشياء كثيرة السنة فيها أن تكون باليمين.

**قوله:** "وفي شأنه كله" يعني أنه يجب اليمين في سائر أحواله -عليه الصلاة والسلام-، فإذا نام: نام على الجنب الأيمن، وإذا دخل المسجد دخل باليمنى وأشياء كثيرة من ذلك، وإذا شرب -عليه الصلاة والسلام- أعطى ما بقي في الإناء إلى الأيمن. والنبي -عليه الصلاة والسلام- في سائر أحواله وشأنه كله يجب جهة اليمين ويفضلها على جهة الشمال.

**الأخيرة استعمال الشمال:** أو ما تُقَدَّمُ فيه الشمال مستثنى أو خارج عن الأصل، ولهذا المواضع التي تُسْتَعْمَلُ فيها الشمال أو تقدم فيها الشمال محصورة، وقاعدتها أن فيما كان منتقلاً فيه إلى المفضول عن الفاضل فإنه يستعمل فيه الشمال مثل إزالة النجاسة، فإنها تزال بالشمال، مثل الخروج من المسجد فإن الخروج من المسجد: انتقال من فاضل إلى مفضول فيستعمل الشمال فيقدم الشمال خارجاً.



داخل إلى البيت من الشارع يدخل باليمن؛ لأن البيت أفضل من السوق؛ ثم إذا أراد أن يخرج انتقل من فاضل إلى مفضل فتقدم اليسرى وهكذا؛ فضابطها أن الانتقال من الفاضل إلى المفضل يقدم فيه الشمال، وما عداه فإن النبي -عليه الصلاة والسلام- يحب التيمن في شأنه كله نعم.

حديث " إذا توضأتم فابدءوا بيمينكم "

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأتم فابدءوا بيمينكم أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة.

قال: وعن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأتم فابدءوا بيمينكم أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة.

معنى الحديث :

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر حين الوضوء وهو رفع الحدث الأصغر بالطهارة المخصوصة أننا نبدأ باليمين يعني نبدأ باليمين في اليدين ونبدأ باليمين في القدمين، وهذا أمر منه -عليه الصلاة والسلام- في الوضوء خاصة.

لغة الحديث:

اليمين جمع ميمنة وهي الجهة اليمنى فكل شيء له جهتان يقال لأحدهما يمى والأخرى يسرى، وسميت الجهة المستعملة، والفاضلة يمى تبركا أو تفاؤلا باليمن، والأخرى يسرى تفاؤلا أيضا بالتيسير، فلم يسمها العرب تسمية قبيحة، وإنما فضلوا اليمن على اليسر، ولهذا جعلوا أحدهما يمى والأخرى شمالا أو يسرى.

درجة الحديث:

الحديث صحيح صححه جمع من أهل العلم وبعض أهل العلم ضعفه لكن الصواب صحته؛ لأن رجاله ثقات، وليس به شذوذ ولا علة؛ وهو متصل فلذلك صحته ظاهرة فهو حقيق بأن يصحح كما قال بعض أهل العلم.





من أحكام الحديث:

أولاً : قوله -عليه الصلاة والسلام- ﴿٥٦﴾ إذا توضأتم ﴿٥٧﴾ فيه تعليق لما سيأتي من الأمر البداءة باليمين بالوضوء، وهذا تعليق ظاهر الدلالة من جهة أن الحكم الذي سيأتي في الوضوء خاصة فقوله: ﴿٥٦﴾ إذا توضأتم ﴿٥٧﴾ أخص مما لو قال: إذا تطهرتم فإذا الأمر في البداية باليمنى هذا في الوضوء كما هو ظاهر اللفظ هنا.

ثانياً : قوله : "فابدءوا". هذا أمر، والأمر الأصل فيه أنه للوجوب ولا صارف له هنا من الوجوب إلا ما قاله بعض أهل العلم كما سيأتي في الخلاف.

فقوله: "فابدءوا" هذا الأمر احتج به على أن البداية باليمين في أعضاء الوضوء واجبة وأعضاء الوضوء: الوجه واليدين والرأس والرجلان أما الوجه والرأس فلم يدخلوا في ذلك باتفاق أهل العلم ؛ لأنه يستعمل فيهما يعني في الوضوء يستعمل فيهما اليدين جميعاً، الوجه يغسل باليدين والرأس يمسح باليدين جميعاً وهذا يعم الوجه بجهتيه، ويعم الرأس بجهتيه فإذن بقي تقسيم اليمين في الأمر به أن المراد به تقدم اليد اليمنى على الأخرى والقدم اليمنى الرجل اليمنى على الأخرى.

وكما ذكرت لك دل هذا على إيجاب ذلك، والعلماء اختلفوا في وجوب التيامن في اليد والرجل على أقوال أهمها قولان : الأول أنه يجب. والثاني: أنه يستحب ولا يجب.

أما حجة من قال بالوجوب فهو هذا الحديث، إذ فيه الأمر وأيضاً قالوا : قَوَى هذا أن النبي-عليه الصلاة والسلام- لما امتثل الأمر في قوله اغسلوا : ﴿ يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ <sup>(١)</sup> أنه لم ينقل عنه في حديث صحيح أنه بدأ باليسرى قبل اليمنى؛ بل كل سنته على أنه يبدأ باليمنى قبل اليسرى وهو امتثال للآية بقدر زائد صحيح لكنه يعني بقدر زائد على دلالتها؛ لأنه في الوصف لا في الحقيقة، لكنه قيد بقوله : ﴿٥٦﴾ إذا توضأتم فابدءوا بميامنكم ﴿٥٧﴾ .

١ - سورة المائدة آية : ٦ .



وهذه المسألة تحتاج إلى مزيد من إيضاح، وإن كان كثير من المسائل لا نحتاج فيه إلى التطويل؛ لأجل ضيق الوقت والرغبة في أخذ أكبر قدر من الأحاديث. لكن نذكر لك أن بعض الأخوة استشكل أمر بعض المسائل، أن الآية فيها الأمر بغسل اليد قال: ﴿ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾<sup>(١)</sup> وهذا مطلقه يحصل بغسل اليد.

أما صفة غسل اليد أو صفة تقديم إحدى اليدين على الأخرى فهذه صفة زائدة عن مسمى غسل اليد، فمسمى غسل اليدين يحصل بغسلهما، فما زاد عن المسمى فلا يدخل في الآية على الصحيح؛ لأن ذلك مثلاً - ذلك الذراع - ليس داخلاً في الآية؛ لأنه صفة زائدة عما أمر به في الآية فالنبي - عليه الصلاة والسلام - ذلك فلا نقول: ذلك واجب؛ لأن النبي ﷺ فعله امتثالاً للآية؛ لأنه فعله زائد عن الآية.

فامتثال الآية غسل اليدين فالدلك صفة، وتقديم اليمنى على اليسرى صفة زائدة فهي لا تدخل فيما أمر في الآية، فأمر في الآية بغسل الوجه فتعميم الوجه بالماء يحصل به الامتثال. وأمر في الآية بغسل اليدين فتعميم اليدين بالماء هذا يحصل به الامتثال، ما هو أكثر من ذلك هذا قدر زائد عما أمر به؛ ولذلك العلماء اختلفوا في وجوبه؛ لأنه قدر زائد عما جاء في الآية والقاعدة التي ذكرت لك من قبل أن الأمر إذا جاء مجملاً في القرآن وامتثله النبي - عليه الصلاة والسلام - بفعله فيدل فعله على وجوب ما فعل مما يدخل فيما أمر به في الآية.

وأما ما زاده فإنه لا يدخل فيه، وهذا له أمثلة كثيرة: ﴿ صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي ﴾ ﴿ أقم الصلاة، هذا فيه شيء يدخل في الحقيقة، وثم شيء زائد ولذلك لا نقول: كل ما امتثل به هنا هو من الأصل فنوجب كل ما جاءت به السنة في الصلاة كذلك ﴿ خذوا عني مناسككم ﴾ ﴿ وما أمر به في القرآن من حج بيت الله الحرام، وهو يشمل كل ما فعله النبي - عليه الصلاة والسلام - في حجته.



فلا نقول إنه دخل في ذلك بفعله امثالاً للأمر فيكون ذلك واجباً على كل هيئته لا نقول ما دخل في الامتثال يدل على الوجوب، وما خرج عن ما دلت عليه الآية فلا يدخل في الوجوب ؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- يمتثل ويزيد أشياء فيؤخذ بها على أنها سنة من سنته، هذه دلالة الفعل وَصَلَتْهَا بما أمر به في القرآن.

أما هذا الحديث في قوله: ﴿إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فابدءوا بيمينكم﴾ [٥٢] فهذا فيه الوجوب ؛ لأنه أمر قولي، فإذا هو زائد عما أمر به في الآية، والنبي -عليه الصلاة والسلام- يستقل بالأمر وما أمر به -عليه الصلاة والسلام- هو بمنزلة ما أمر به الله -جل وعلا- ؛ لأن فعله -عليه الصلاة والسلام- وحي يوحى، إذن فدليل القول بوجوب البداءة باليمين هو هذا الحديث. ومن قال ذكر الوصف في امتثال الآية وبجسته لك في هذا البحث المختصر.

**القول الثاني:** أن البداءة باليمين سنة ؛ لأن الأمر هنا يحمل على الاستحباب لا على الوجوب، وذلك أولاً قالوا: ؛ لأن الحديث مختلف في صحته وهذه اللفظة فيها زيادة، وإذا كان كذلك فلا يستقل بالوجوب قالوا: ثانياً أن النبي -عليه الصلاة والسلام- امتثل الآية بمطلق الامتثال، وإذا كان كذلك فيحمل هذا الأمر على الاستحباب؛ لأنه قدر زائد على فرائض الوضوء وفرائض الوضوء بَيَّنَّتْهَا الآية وما زاد عليها فإنه يحمل فيه على الاستحباب، ولم يأت شيء حمل على الوجوب مما زاد عن الآية إلا هذا التيامن؛ فلذلك نجعله كغيره من الصفات التي جاءت في الأحاديث من أنها مستحبة وليست بواجبة. والأظهر من القولين هو الأول لظهور وجه الاستدلال فيه نعم.

حديث " أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخَفَيْنِ "

وعن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [٥٣] أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخَفَيْنِ [٥٤] أخرجه مسلم.



قال: وعن المغيرة بن شعبة -رضي الله تعالى عنه- [١٢٦] أن النبي-صلى الله عليه وسلم- توضعاً فمسح بناصيته وعلى العمامة والخفين [١٢٧] أخرجه مسلم

### معنى الحديث :

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- مرة توضعاً كما يتوضعاً كل مرة لكن كانت عليه عمامة، وكان على رجليه خفان فالعمامة كانت في وسط رأسه لهذا لما توضعاً وأراد مسح الرأس مسح ما ظهر من شعر رأسه فمسح الناصية ثم أكمل المسح على العمامة. مسح بناصيته وعلى العمامة يعني جميعاً.  
لغة الحديث:

الناصية: مقدم شعر الرأس، والعمامة نوع من اللباس يختص بالرأس وهو أنواع، وكانت العرب تعني بالعمامة، وكانت غالب عمام العرب أن تكون مخنكة فتارة تكون مسمطة، والنبي-عليه الصلاة والسلام- استعمل العمامة المخنكة وهي التي تشد في الحنك.

وأكثر أمره -عليه الصلاة والسلام- أنه خالف المشركين فاستعمل الذؤابة في العمامة فجعل لعمامته ذؤابة يعني: زاد في الثوب الذي هو **تُلفٌ** به العمامة، وجعل بعضه يخرج بين كتفيه -عليه الصلاة والسلام- وهو المسمى ذؤابة العمامة. والخفان يأتي البحث فيهما في باب المسح على الخفين.

### درجة الحديث:

الحديث أخرجه مسلم في الصحيح.

من أحكام الحديث:

**أولاً:** دل الحديث على أن النبي -عليه الصلاة والسلام- مسح بعض رأسه، وهو أنه مسح بناصيته ثم أكمل المسح على العمامة ومسح بعض الرأس هنا في هذا الحديث استدل به طائفة من العلماء كالحنفية وغيرهم من أن الواجب في مسح الرأس هو مسح الرأس كالربع ونحوه، فإذا مسح بعض الرأس فإنه يجزئ.



قالوا : والباء في قوله : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> تأتي في اللغة للتبويض يعني يكون معنى الآية عندهم : وامسحوا بعض رءوسكم فاستدلوا بقوله فمسح بناصيته على أنه يجزئ مسح بعض الرأس.

**والقول الثاني** أن الآية دلت على وجوب تعميم الرأس بالمسح، وذلك يعني أن مسح مجموع الرأس لا جميع الرأس؛ لأنه لا يمكن الحصول باليقين بذلك بالمسح يعني تمسح جميع الرأس كل نقطة باليقين هذا لا يحصل بالمسح، وإنما يحصل بالغسل ولهذا نقول الواجب دلت الآية على أن الواجب أن يمسح المجموع لا الجميع، وهذا هو الذي فعله النبي -عليه الصلاة والسلام- حيث بدأ بمقدم رأسه، ثم ذهب بيديه إلى قفاه، ثم أعادهما إلى الموضع الذي بدأ منه، وهذا يحصل من مسح المجموع أما مسح الناصية أما دلالة الباء على التبويض فهذا ضعيف في اللغة فالباء لا تأتي للتبويض، وإنما التبويض له حروف أخرى.

أما هذا الحديث فلا يدل على أن المسح يكون لبعض الرأس، وإنما النبي -عليه الصلاة والسلام- مسح في هذا الحديث على مجموع رأسه، وذلك أنه مسح ما ظهر من رأسه ومسح ما خفي من رأسه، وذلك أن الرأس الذي أمر أن يمسح به -عليه الصلاة والسلام- فيه ظاهر فمسحه وهو الناصية، وفيه باطن مسح ما ستره وهو العمامة.

ولهذا الراوي أراد أن يشير إلى ذلك فقرن مسحه بالعمامة بالمسح بالخفين؛ لأن الجميع يشترك في أنه من الحوائل، وهذا فيه تخفيف؛ لأن العمامة يصعب خلعها ثم إعادتها بسهولة في وقتها؛ لأن السنة جاءت في ذلك بالتخفيف والنبي -عليه الصلاة والسلام- مسح العمامة.

وهل العمامة كانت ذات الذؤابة أو كانت المخنكة؟ من أهل العلم من رأى أن المسح إنما يكون على العمامة المخنكة، أما إذا لم تكن مخنكة فإنه لا يشق نزعها فلذلك يمسح على رأسه ويخلع العمامة فحملوا هذا الحديث أنه مسح بناصيته وعلى العمامة، على العمامة المخنكة دون ذات الذؤابة، ويأتي مزيد بحث لذلك المقصود أن الحديث هذا لا يدل على الاجتزاء ببعض الرأس بل يدل على مسح مجموع الرأس وهو

١ - سورة المائدة آية : ٦ .



الصحيح كما ذكرنا، وأما قول الحنفية، علماء الحنفية وقول غيرهم أنه يكتفي ببعض الرأس ويجزئ هذا ليس بقوي في الاستدلال.

**الثاني :** المسح على العمامة ؛ لأن العمامة حائل والحائل يمسح عليه كما جاءت السنة بالمسح على الحوائل جميعا.

ولهذا يأتي في باب المسح على الحنفين أن كثيرا من العلماء تركوا التعبير في الباب بباب المسح على الحنفين إلى باب المسح على الحوائل ؛ لأن المسح لم يختص في السنة بأنه مسح على الحنفين بل مسح على الحنفين وعلى الجوربين وعلى الجراميق وعلى العمامة إلى نحو ذلك، وكلها تشترك في أنها حوائل والعمامة هنا هل تحمل على ذات الذؤابة وذات الحنك أم لا تحمل إلا على المحنكة فقط؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين، والأظهر التعميم يعني ألا تقتصر على أحد النوعين دون الآخر ؛ لأن الدليل فيه مسح على العمامة، والعمامة هي التي كان يلبسها -عليه الصلاة والسلام-، التي كان يلبسها -عليه الصلاة والسلام- تارة تكون محنكة وتارة تكون ذات ذؤابة، فلذلك قصر العمامة على أحد النوعين دون الآخر يحتاج إلى دليل زائد على هذا اللفظ فيبقى هذا اللفظ على شموله للنوعين.

المسح على الحنفين، مسح على العمامة والحنفين، يأتي البحث فيه إن شاء الله تعالى.

هنا المسح على العمامة ما صفته ؟ بحثه الفقهاء في كتبهم وهو أنهم قالوا : إن العمامة يمسح عليها بأن يمسح على أكوارها يعني يمسح على دوائرها - يعني يمسح على دوائرها يعني بمعنى يمسح ما يمسح على يمسح يعني هكذا فوق لا يمسح الناصية مثلا ثم العمامة يديرها على حوائفها، وبعض الأخوة بوده أن يمسح على الشماغ، مثل المسح على العمامة، لا الشماغ لا تدخل في اسم العمامة لا عرفا ولا لغة نعم.

**حديث " ابدءوا بما بدأ الله به "**

وعن جابر بن عبد الله -رضي الله تعالى عنهما- [٥٤] في صفة حج النبي ﷺ قال: قال ﷺ ابدءوا بما

بدأ الله به [٥٤] أخرجه النسائي هكذا بلفظ الأمر وهو عند مسلم بلفظ الخبر.



قال: وعن جابر بن عبد الله -رضي الله تعالى عنهما- [٥٢] في صفة حج النبي ﷺ قال: قال ﷺ: ابدءوا بما بدأ الله به [٥٣] أخرجه النسائي هكذا بلفظ الأمر، وهو عند مسلم بلفظ الخبر.

### معنى الحديث :

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- لما فرغ من طوافه وصلاة الركعتين توجه إلى السعي، فأتجه إلى الصفا فلما أتى الصفا، قال ابدءوا بما بدأ الله به يعني أن الله -جل وعلا- بدأ بالصفا فقال: ﴿ إِنَّ أَلْصَّفَا وَالْمَرْوَةَ ﴾<sup>(١)</sup> فأمرهم بأن يتدثروا بالصفا ثم ينزلوا منه إلى المروة.

والرواية الأخرى التي في الصحيح في حديث جابر نفسه أنه لما أتى الصفا قال: [٥٤] أبدأ بما بدأ الله به [٥٥] وهذا معنى الخبر في قوله: وهو عند مسلم بلفظ الخبر؛ لأن لفظ النسائي الأمر [٥٦] ابدءوا بما بدأ الله به [٥٧].

والرواية التي عند مسلم المشهورة في حديث جابر الطويل المعروف في صفة حجه -عليه الصلاة والسلام- قال: [٥٨] أبدأ بما بدأ الله به [٥٩] والله -جل وعلا- بدأ بالصفا فهذا بدأ النبي -عليه الصلاة والسلام- بالصفا.

### لغة الحديث:

ما فيه كلمات تحتاج إلى بيان.

### درجة الحديث:

اللفظ الأول بلفظ الأمر [٥٦] ابدءوا بما بدأ الله به [٥٧] قال: أخرجه النسائي وهكذا بلفظ الأمر، وإسناد النسائي رجاله ثقات متصل يعني أن ظاهر إسناده الصحة، والذي في مسلم أصح إسناداً وهو المعروف؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال: "أبدأ" بلفظ الخبر، فهل تصحح الروايتان جميعاً أم نصح واحدة منهما وتكون الأخرى شاذة؟

١ - سورة البقرة آية : ١٥٨ .



اختلف العلماء في ذلك منهم من حكم بصحة الروایتين وهذا ليس بجيد، بل اختلاف الروایات ينبغي كما هو معروف في علل الحديث والتخريج أن ينظر فيه إلى أشياء من أهمها وهو المناسب لحديثنا هنا، من أهمها أن ينظر هل الواقعة تعددت أم هي واحدة؟ وهل مخرج الحديث واحد أم هو متعدد؟ معلوم أن النبي -عليه الصلاة والسلام- لما صعد الصفا قال كلمة واحدة، لم يقل مرة بلفظ الأمر ومرة بلفظ الخبر، هو قال واحدة إما أن يكون قال : "أبدأ" وإما أن يكون قال "ابدءوا"، فبهذا.

أما تصحيح الروایتين جميعا معناه أنه قال الخبر وقال الأمر جميعا وهذا لم يأت في رواية مطلقا، وإنما اختلفوا هل قال بلفظ الأمر أم بلفظ الخبر فيكون إذن ترجيح الأصح والرواية التي هي أثبت في الرجال هو الأولى فتكون الرواية الثابتة المحفوظة هي ما في مسلم وفي غيره لكثرة ناقلها، وثقتهم وعدالتهم وإمامتهم لأنه -عليه الصلاة والسلام- قال : ﴿أبدأ بما بدأ الله به﴾ بلفظ الخبر.

وأما رواية "ابدءوا" هذه التي رواها النسائي فهي، وإن صححها عدد من أهل العلم، لكن الصحيح أنها شاذة؛ لأن الحادثة واحدة ولا يحسن حملها على تعدد القول في ذلك الموضع.

### من أحكام الحديث :

قوله : ﴿ابدءوا بما بدأ الله به﴾ فيه دليل على أن ما قدمه الله -جل وعلا- في القرآن من الأمور المتعددة فإنه مرتب في العبادات ويبدأ به قبل الآخر.

وهذا يطبق فعلا على ما فعله النبي -عليه الصلاة والسلام- في الحج بأن بدأ بالصفا ثم المروة وكذلك طبقه -عليه الصلاة والسلام- في الوضوء؛ لأن الله -جل وعلا- في آية الوضوء جعلها متعاطفة بالواو فقال: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾<sup>(١)</sup> والواو تقضي مطلق الجمع لا الترتيب، والترتيب يحتاج إلى دليل زائد عن معنى حرف الواو لهذا قوله : ﴿ابدءوا بما بدأ الله به﴾ يعني أن الأمر إذا أمر به الله -جل وعلا- في القرآن فإنه يرتب بحسب ما بدأ الله به.

١ - سورة المائدة آية : ٦ .





وهذا يطبق حتى في الصلاة طبقها النبي -عليه الصلاة والسلام- ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا  
وَأَسْجُدُوا﴾<sup>(١)</sup> فيقدم الركوع على السجود، وهذه قاعدة لها نظائرها.

إذن دل الحديث سواء بلفظ الأمر أو بلفظ الخبر على أن ما جاء في القرآن من أمور العبادات بمتعدد  
بالواو فإنه يقدم الأول ويرتب على ما بعده يعني يرتب الثاني على الأول ويكون الأول مقدما ثم الثاني على  
وجه الترتيب.

ثانيا: الحديث فيه دلالة سواء بلفظ الخبر أو بلفظ الأمر فيه دلالة على وجوب الترتيب في الوضوء وهو  
وإن كان في صفة حجه -عليه الصلاة والسلام- إلا أنه يعم جميع الأنواع لم؟ لأنه -عليه الصلاة والسلام-  
قَعَدَ القاعدة ثم جعل البداية بالصفة مثالا لها فقال: ﴿أبدأ بما بدأ الله به﴾ وهذا عام أو مطلق وتقييده  
بسببه ليس بوجيه لهذا نقول: إن هذا، وإن كان في سياق الحجة، فالعلماء يستدلون به في البداية مطلقا،  
لهذا الحافظ ابن حجر أورده في مباحث الوضوء ليكون دليلا على وجوب الترتيب فإذن الحديث فيه دلالة  
على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء، والعلماء اختلفوا هل يجب الترتيب أم لا؟ على قولين:

**القول الأول:** أن الترتيب لا يجب؛ لأنه لا دليل على الترتيب واضح والحديث صحته ﴿أبدأ بما بدأ  
الله به﴾ ولأنه جاء أنه -عليه الصلاة والسلام- توضأ غير مرتب.

وهذا مذهب الحنفية، مذهب أبي حنيفة النعمان بن ثابت، ومذهب جماعة قليلة من أهل العلم،  
والقول الثاني وهو الصحيح لما سيأتي من الأدلة له أن الترتيب فرض وأن من فرائض الوضوء الترتيب، ووجه  
الاستدلال عليه أن الله -جل وعلا- عطف بين فرائض الوضوء بالواو فقال اغسلوا: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى



الصلوة فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴿١﴾ فعطف بالواو ثم قال : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ (٢)  
فعطف بالواو ثم قال : ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (٣) فعطف بالواو.

والعطف بالواو لا يقتضي الترتيب إلا بدليل زائد في المتعاطفات، والدليل هنا أنه -جل وعلا- أدخل  
المسوح بين المغسولات، ومعلوم أن إدخال المسوح فيه إنشاء فعل جديد وإنشاء جملة ؛ لأن العطف  
الأول هو ﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ (٤) الأيدي عطفت على الوجوه فهو عطف كلمة على كلمة أما  
قوله : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ (٥) فهذا عطف جملة على جملة ؛ لأنه أتى بفعل جديد وهو المسح ثم  
بعدها عطف بالواو قال : ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ (٦) إعادة إلى الفعل الأول.

والعرب لا تستعمل مثل هذا مطلقا إلا فيما يراد به الترتيب ؛ لأن الأصل أنه إذا لم يرد الترتيب أن  
يجمع عطف المفردات على بعضها، ثم يؤتى بعطف الجملة بعد ذلك فيكون النسق لو لم يرد به الترتيب :  
فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، فيكون الجميع معطوف عطف مفردات.  
ثم يعطف جملة فعلية على جملة فعلية فيقول : وامسحوا برؤوسكم ولما لم يحصل ذلك وإنما أدخل  
المسوح بين المغسولات وأدخل عطف الجملة على عطف المفردات دل هذا على وجوب الترتيب ؛ لأن  
العرب لا تستعمل هذا في كلامها إلا إذا أرادت الترتيب في ذلك.

**الدليل الثاني:** هذا الحديث وهو أنه-عليه الصلاة والسلام- قال: ﴿ أبدأ بما بدأ الله به ﴾ وفي  
الصفة والمروءة أجمع العلماء على أنه يتدئ بالصفة محتجين بقوله : ﴿ أبدأ بما بدأ الله به ﴾ فجعلوا

١ - سورة المائدة آية : ٦ .

٢ - سورة المائدة آية : ٦ .

٣ - سورة المائدة آية : ٦ .

٤ - سورة المائدة آية : ٦ .

٥ - سورة المائدة آية : ٦ .

٦ - سورة المائدة آية : ٦ .



ابتدائه بالصفاء مع قوله "أبدأ" حجة، جعلوا قوله : "أبدأ" مع ابتدائه بالصفاء حجة على وجوب الترتيب بين الصفا والمروة في الحج فاتفقوا على أنه لو بدأ بالمروة إلى الصفا فإنه لا يحسب ذلك الشوط، وهنا المقام هو المقام نفسه فلهذا يكون فعل النبي -عليه الصلاة والسلام- بأنه غسل وجهه ثم يديه ثم مسح رأسه ثم غسل رجله هكذا مرتبا دال على الوجوب ؛ لأنه امثل الآية كما امثل السعي بين الصفا والمروة.

**الدليل الثالث:** أنه لم يثبت عن النبي -عليه الصلاة والسلام- أنه توضأ منكسا أو غير مرتب وما جاء في هذا ضعيف من جهة الاستدلال نعم.

**حديث "كان النبي ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه"**

وعنه رضي عنه قال: كان النبي ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف.

قال: وعنه رضي عنه قال: كان النبي ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف.

### معنى الحديث:

أنه -عليه الصلاة والسلام- في وضوئه إذا توضأ يدير الماء بكفه على مرفقيه ليكون أبلغ في إيصال الماء إلى المرفق والمرفق جلد يكون غليظا عادة وربما خفي أو ربما لم يصل الماء إلى بعضه كضعيف الجلد لهذا هنا قال : إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه يعني هكذا بهذا الشكل.

### لغة الحديث:

**أدار:** الإدارة معروفة يعني أنه فعل فعلا فيه دوران.

### درجة الحديث :



ذكر لك أنه أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف وهو كما قال الحافظ إسناده ضعيف بل قد يكون ضعيفا جدا ؛ لأني أظن في إسناده القاسم بن محمد بن عبد الله بن عقيل، وقد قال فيه الإمام أحمد وابن معين : ضعيف، وقال فيه أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس الحافظ المعروف: هو متروك، الحديث ضعيف أو ضعيف جدا، فلا تثبت بمثله السننية.

### من أحكام الحديث :

الحديث دل على صفة إيصال الماء إلى المرفق وأنه بالإدارة وهذه لم تثبت فلا تشرع، الذي ثبت به السنة أن النبي ﷺ يغسل المرفقين كما يغسل اليد حتى يشرع في العضد نعم.

حديث " لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه "

وعن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- [٥٦] قال رسول الله ﷺ لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه [٥٧] أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه بإسناد ضعيف، وللترمذي عن سعيد بن زيد وأبي سعيد نحوه قال أحمد: لا يثبت فيه شيء.

قال: وعن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- [٥٨] قال رسول الله ﷺ لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه [٥٩] أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه بإسناد ضعيف، وللترمذي عن سعيد بن زيد وأبي سعيد نحوه قال أحمد: لا يثبت فيه شيء.

### معنى الحديث:

أن من توضأ فلم يتدئ وضوءه بذكر اسم الله في أوله فإنه لا وضوء له يعني أن وضوءه غير مجزئ.

لغة الحديث: قوله :

"لا وضوء " هذا نفي ؛ لأن "لا" هنا نافية للجنس والمنفي هنا هو الوضوء وخبر لا محذوف. ومن المعروف في باب لا النافية للجنس في النحو أن خبرها يحذف كثيرا فالعرب تحذف خبر لا النافية للجنس كثيرا ويكون تقديره بما يناسب السياق وما يدل عليه.



نعم... (تختبرون صوتي ... أيش كنا نقول)

خبر لا النافية للجنس يحذف كثيرا كما قال ابن مالك في آخر الباب:

وشاع في ذا الباب (يعني باب لا النافية إذا المراد مع سقوطه ظهر للجنس) إسقاط الخبر

فقوله: لا وضوء خبر لا النافية للجنس محذوف. أيش تقديره؟ اختلف العلماء في ذلك يعني الفقهاء اختلفوا في ذلك، فمنهم من يقول: لا وضوء كامل فيصح الوضوء مع عدم التسمية، ومنهم من يقول: لا وضوء مجزئ، فلا يصح الوضوء حينئذ معه يعني مع ترك التسمية. ولا أحد يقول إن الخبر يقدر لا وضوء حاصل؛ لأنه يتوضأ فيحصل منه، لكن الكلام في الحكم.

قوله: لمن لم يذكر اسم الله، ذكر اسم الله في الشرع يكون تارة بالتسمية وتارة بالبسملة. والمقصود بالتسمية أن يقول باسم الله فقط، وبالبسملة أن يقول ﴿الله﴾ والأغلب في أحكام الشرع أنه يكتفى فيها بالتسمية دون البسملة هذا هو الأكثر، وهو الغالب في ذكر اسم الله مثلا هنا لمن لم يذكر اسم الله عليه يعني لمن لم يقل باسم الله مثلا في ابتداء الأكل أيش الحديث اللي فيه؟

﴿يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك﴾ .

﴿سم الله﴾ يعني قل باسم الله وهذا هو الغالب فإذا الأصل فيما أمر به من ذكر اسم الله -جل وعلا- في ما أمر به شرعا هذا الأصل فيه أنه يكتفى بسم الله فقط إلا فيما نص فيه على البسملة فإنه يقال فيه ﴿الله﴾ .

قوله: "عليه" هنا كلمة عليه في اللغة تقتضي الأولوية يعني في أوله لأنها تعني في اللغة الاستعلاء والظهور، والاستعلاء والظهور إذا كانا على الوضوء جميعا فإنه يشمل أوله وآخره، يعني من أوله إلى آخره،



ولا يمكن أن يكون عليه إلا أن يكون قبله، ولهذا في اللغة تستعمل على كثيراً ويراد بها أول الشيء، ومن أمثلته قوله -عليه الصلاة والسلام-: ﴿ أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا ﴾ جاء في الرواية الأخرى : ﴿ لَوْ قَتَلْتَهَا ﴾ .

قوله : ﴿ عَلَى وَقْتِهَا ﴾ يعني في أول وقتها إذن قوله : ﴿ لَمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ نفهم من كلمة "عليه" أن التسمية تكون في بداية الوضوء يعني وهو يغسل يديه وقبل ذلك بقليل كل هذا كاف. درجة الحديث :

الحديث هذا من الأحاديث التي البحث فيها مشتهر ومعروف عند أئمة الجرح والتعديل والمخرجين، ويختلف فيه العلماء كثيراً ما بين مثبت وما بين مضعف.

والحافظ ابن حجر -رحمه الله- أشار هنا إلى أنه يختار أن هذا الباب لا يثبت فيه شيء وهو قول كثير من أهل العلم من المحققين وأئمة الجرح والتعديل من المتقدمين والمتأخرين من أن أحاديث التسمية على الوضوء لا يصح منها شيء وذلك ؛ لأن أسانيد المفردة ضعيفة ومجموع الأسانيد لا ينهض لأسباب على أن تكون صحيحة أو حسنة عند من ضعفها، ولهذا المشهور من أقوال أهل الحديث أنه لا يثبت في التسمية شيء كما قال الإمام أحمد : لا يثبت فيه شيء.

والقول الثاني لأئمة الحديث أن هذا الحديث صحيح قال الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة صاحب المصنف : ثبت عندنا أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قاله. وهذا يعني أنه يصحح ذلك وأن النبي ﷺ قاله يعني كثبوت. فما قال صدق الحديث، قال ثبت النبي ﷺ قاله وهذا أبلغ.

من أحكام الحديث: الحديث دال

أولاً: على أن النفي تارة يتجه إلى الكمال وتارة يتجه إلى الأجزاء، وذلك من جهة اللغة.



ثانيا : دل الحديث على أن ترك التسمية مُنْقِصٌ لكمال الوضوء أو مبطل للوضوء، فإن قدرنا لا وضوء كامل صار ترك التسمية منقِصًا للوضوء، وإن قدرنا لا وضوء صحيح أو مجزئ أو جائز فإنه يكون مبطلا ترك التسمية في الوضوء. وعلى كل من التقديرين ذهب جماعة من أهل العلم كما سيأتي في الذي بعده.

ثالثا: اختلف العلماء في التسمية هل تجب في الوضوء وفي الطهارة فمن صحح الحديث قال : التسمية إما مستحبة أو واجبة، وذلك لظاهر الدلالة عليها. مستحبة مؤكدة أو واجبة، فإن قلنا : لا وضوء كامل صارت مستحبة ومؤكدة وإن قلنا : لا وضوء مجزئ صارت واجبة. والذي عليه جمهور الفقهاء أو نقول أكثر الفقهاء أو كثير من الفقهاء هو إيجاب التسمية أخذًا بهذا الحديث ؛ لأجل تصحيح من صحح أولا، ولأجل الاحتياط من إبطال العبادة ثانيا. استدلوا بشيئين أولا بالحديث بأن من صححه جَمَعَ من الراسخين في معرفة صحيح الحديث من سقيمهم، ثم لأنه احتياط والاحتياط الأخذ به بابه معروف في مثل هذا وفي غيره.

**القول الثاني:** أن التسمية ما دام أنه لم يثبت الحديث فإنها لا تشرع يعني لا بأس بتركها، ليس لا تشرع لكن لا بأس بتركها، وأنه إن تركها فلا حرج، وهذا كله مبني على هل يصح الحديث أم لا يصح الحديث. والذي ينبغي للمسلم أن يستعمل هذا الحديث لأجل الاحتياط، وإلا فإن في تصحيحه نظراً قوياً وظاهراً، لكن من جهة الاحتياط لأجل ألا تبطل العبادة يستعمله، والعلماء اتفقوا على أنه لو جاء بالتسمية في هذا الموطن لم يكن مخالفاً، لهذا فإن التسمية هنا يؤتى بها احتياطاً لعدم إبطال عبادة الطهارة.

**الرابع:** أن وجوب التسمية أخذ من هذا الحديث أنها تجب أيضاً في الطهارة الكبرى، فيجب في غسل الجنابة ويجب في تطهر المرأة من الحيض والنفاس. ووجه استدلال من ذهب إلى ذلك من أهل العلم أن الطهارة الكبرى أعظم من الطهارة الصغرى فلما أوجب ذلك في الطهارة الصغرى فيإيجابه في الطهارة الكبرى من باب أولى.

حديث " رأيت رسول الله ﷺ يفصل بين المضمضة والاستنشاق "



وعن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال: رواه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين المضمضة والاستنشاق رواه أخرجه أبو داود بإسناد ضعيف.

قال: وعن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده قال: رواه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين المضمضة والاستنشاق رواه أخرجه أبو داود بإسناد ضعيف.

### معنى الحديث:

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يفصل ما بين المضمضة والاستنشاق يعني أنه يعضض وينتهي من المضمضة ثم يستنشق بعد انتهائه من المضمضة.

لغة الحديث:

قوله "يفصل" يعني لا يبدأ في الثاني، وهو الاستنشاق حتى ينتهي من الأول.

### درجة الحديث:

ذكر هنا أن أبا داود أخرجه بإسناد ضعيف، وقد أخرجه غير أبي داود، أخرجه جمع من أهل العلم، وإسناده - كما ذكر الحافظ ابن حجر - ضعيف، ووجه ضعفه: أولاً: أن في إسناده ليث بن أبي سليم، وهو معروف بالضعف عند أهل الحديث. والوجه الثاني لضعفه: أن مصرف وآل الطلحة هذا لا يعرف، فيه جهالة. والوجه الثالث: أن جده اختلف في سماعه من النبي -عليه الصلاة والسلام-؛ لذلك يتردد ذلك: هل يكون الحديث مرسلًا إذا كان الجد صحابيًا، أو إذا كان غير صحابي، أو يكون موصولًا إذا كان الجد صحابيًا؟

وأهل الحديث يضعفون هذا الحديث، ولم أر من صححه من المحققين من أهل العلم؛ بهذا نقول: الحديث ضعيف، ولا يصح الاحتجاج به، لا يصح الاحتجاج به لمخالفته أيضا السنة في صفتي المضمضة والاستنشاق.

### من أحكام الحديث:





الحديث دل على أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يفصل بين المضمضة والاستنشاق، فيتمضمض ثم ينتهي، ثم يبدأ في الاستنشاق وينتهي منه، وهذا يدل على استحبابه لو ثبت به الدليل. لكن الذي ثبت في السنة هو أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يتمضمض ويستنشق من غرفة واحدة، والمرء لو تمضمض واستنشق من غرفتين؛ ليكون أبلغ له أو لأنه لا يحسن أن يتمضمض ويستنشق من غرفة واحدة فلا بأس به، لكنه ليس من السنة، فالسنة أن يتمضمض ويستنشق من غرفة واحدة. ووجه ذلك أن الفصل يحتاج أيضا إلى ماء كثير، والاستنشاق المقصود منه إدخال الماء إلى طرف الأنف، وهو بوابة الأنف، وهذا هو القدر الواجب كما ذكرنا، وهذا يحصل بأدنى إيصال بالماء. نعم، المبالغة في الاستنشاق تحتاج إلى مزيد ماء في ذلك.

المقصود من ذلك أن السنة أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يتوضأ فيمضمض ويستنشق من غرفة واحدة، وهذا خلاف ما جاء في هذا الحديث، فإذا كان هذا الحديث ليس بمتفق مع السنة -يعني السنة الثابتة-، وهذا وجه آخر أيضا لعدم الأخذ به نعم.

حديث "ثم تمضمض صلى الله عليه وسلم واستنثر ثلاثا، "

وعن علي رضي الله عنه في صفة الوضوء: صلى الله عليه وسلم ثم تمضمض واستنثر ثلاثا، يمضمض وينثر من الكف الذي يأخذ منه الماء صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو داود والنسائي.

قال: وعن علي -رضي الله تعالى عنه- في صفة الوضوء: صلى الله عليه وسلم ثم تمضمض واستنثر ثلاثا، يمضمض وينثر من الكف الذي يأخذ منه الماء صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو داود والنسائي.

وبعده قال: وعن عبد الله بن زيد -رضي الله تعالى عنه- في صفة الوضوء: صلى الله عليه وسلم ثم أدخل صلى الله عليه وسلم يده فمضمض واستنشق من كف واحدة، يفعل ذلك ثلاثا صلى الله عليه وسلم متفق عليه.



هذان الحديثان معناهما ظاهر - كما ذكرت لك - من أن النبي -عليه الصلاة والسلام- يمضمض ويستنثر من كف واحدة، ويجعل ذلك مرة، يعني من كف واحدة مرة، فيستعمل ثلاث مرات لمضمضة واستنشاق، ويكون لكل واحدة كف واحدة، هذا هو الذي دل عليه هذان الحديثان.  
لغة الحديث:

ليس في الحديث جديد فيما يظهر.  
درجة الحديث :

الحديث الثاني - حديث عبد الله بن زيد - متفق عليه، وحديث علي قال: أخرجه أبو داود والنسائي وإسناده صحيح.  
من أحكام الحديث:

الحديث دال على ما سبق أن قررته لك في الحديث الذي قبله: من أن السنة أن يمضمض ويستنثر ويستنشق من كف واحدة، والاستنشاق أن يجذب الماء، والاستنثار أن يخرج الماء، والمرة الواحدة تعتبر مرة في العدد، يعني الكف الواحدة مرة في العدد.  
فإذا أراد أن يبلغ الكمال بثلاث استعمل ثلاث مرات، يعني الكف الأولى، ثم الثانية، ثم الثالثة، وهذا جزء - كما ذكرت لك - من غسل الوجه، فإذا فعل ذلك غسل وجهه ثلاثاً؛ ليوافق الكمال في الصفتين.  
ثانياً: هذا الحكم للاستحباب، لكنه لو لم يفعل ذلك بأن يمضمض فقط ثم أدخل الماء إلى أنفه بدون استنشاق فإن هذا مجزئ، يعني مثلاً يبلل أصابعه بالماء ويجعلها في طرف الأنف؛ لأن القدر الواجب هو أن يغسل الوجه.



والوجه كما ذكرنا لك يدخل فيه فتحة الفم؛ لأنه يحصل بها المواجهة؛ لأن المرء كثيرا ما يتكلم والإنسان ناطق؛ فيحصل المواجهة بجزء من هذا، ولا يمكن غسل هذا إلا بالمضمضة، وكذلك اللسان. وأما بوابة الأنف التي يحصل بها المواجهة، فلو أخذ قليلا من الماء وأدخلها في طرف الأنف لأجزاء، فالحديث دل على السنة في ذلك، وأنه يتمضمض ويستنشق ثم ينثر كما سيأتي.

ثالثا: قوله في الحديث: "وينثر" هذا غير ما جاء في حديث عبد الله بن يزيد: "واستنشق" فالاستنشاق جذب الماء إلى الأنف، والنثر إخراج الماء.

ورواية: "استنثر" فيها المبالغة في النثر، يعني يخرج بقوة، وهذا له مأخذ أيضا من جهة تطيب الأنف مما يعلق به من الكدر نعم.

حديث "ارجع فأحسن وضوءك"

وعن أنس رضي عنه قال: ﷺ رأى النبي ﷺ رجلا وفي قدمه مثل الظفر لم يصبه الماء، فقال: ارجع فأحسن وضوءك ﷺ أخرجه أبو داود والنسائي.

قال: وعن أنس - رضي الله تعالى عنه - قال: ﷺ رأى النبي ﷺ رجلا وفي قدمه مثل الظفر لم يصبه الماء فقال: ارجع فأحسن وضوءك ﷺ أخرجه أبو داود والنسائي.

معنى الحديث:

أن رجلا فرغ من وضوئه، فرأى النبي - عليه الصلاة والسلام - في قدمه مثل الظفر لم يصبه الماء، يعني مثل قدر الظفر بقعة صغيرة ما أصابها ماء الوضوء، فأمره بأن يرجع فيحسن وضوءه، بأن يتدئ الوضوء من جديد حتى يحسن وضوءه، إلى أن يغسل قدميه على الوجه الذي أمر به.

لغة الحديث:



قوله: "وفي قدمه": القدم اسم لجزء من الرَّجُل من بين أصابع الرجل إلى الكعبين، فيحتمل أن يكون المراد هنا بأنه في قدمه أنه في أعلى القدم أو أنه في باطن القدم، أو أنه على العرقوب لأن قوله: "وفي قدمه" يشمل كل أجزاء القدم.

وسميت القدم قدما؛ لأنها تتقدم الإنسان إذا مشى، ففي اللغة: القدم هو المتقدم، وليست القدم خاصة بالرجل يعني بالجزء من الرجل، ليس اسم القدم في اللغة بالوضع الأول، أو بوضع اللغة أنها على هذا الجزء من الرجل، وإنما القدم في اللغة للمتقدم، فسميت القدم قدما لتقدمها في المشي.

وهذا التقرير لأصل اللغة ينفك في مباحث العقيدة، من ذلك قوله -جل وعلا-: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> فلاجل معنى التقدم قال: ﴿ قَدَمَ صِدْقٍ ﴾<sup>(٢)</sup>.

فقدم هنا بمعنى: تقدم صدق عند ربهم، يعني أن صدقهم وإيمانهم يتقدمهم عند ربهم -جل وعلا-، فإذا أضيفت القدم أو عُبر عنها بالرجل فإنه يكون هنا المراد القدم التي هي القدم المعروفة في الرجل. لهذا جاء في صفة الرب -جل وعلا- أن النار تشتكي يوم القيامة حتى يضع فيها الجبار رجله، وفي رواية: "قدمه"، وهذا فيه بحث في العقيدة يمكن أن تستفصلوا فيه.

لكن المقصود من هذا -بالمناسبة- أن تنتبه إلى هذه الوجهة اللغوية، أن كلمة "قدم" لا يحتج بها في مثل هذه الآيات على أنها قد تؤول في: ﴿ حتى يضع الجبار فيها قدمه ﴾<sup>(٣)</sup> إن المراد هنا ما يتقدم الرب -جل وعلا- من عذابه من ملء النار بأمره ونحو ذلك؛ لأن القدم صحيح أنها في اللغة: "ما يتقدم" كما قال: ﴿ قَدَمَ صِدْقٍ ﴾<sup>(٣)</sup> لكن إن كان السياق يقتضي ظهور التقدم في إضافة القدم إلى المعاني فهذا واضح.

١ - سورة يونس آية : ٢ .

٢ - سورة يونس آية : ٢ .

٣ - سورة يونس آية : ٢ .



لهذا أضاف القدم إلى الصدق، فهنا معلوم أن "قدم الصدق" هو تقدم الصدق، أما لما جاء قدم الرب -جل وعلا- ورجل الرب -جل وعلا- علمنا أن المراد بالقدم صفة الرب -جل جلاله وتقدسست أسماؤه-، وللمسألة هذه مزيد بحث معروف في شرح كتب العقيدة.

مثل الظفر ٥٢٢ الظفر هو معروف، هو ما يلبس ظاهر الأصابع من العظم الخفيف، أو الغضاريف الخفيفة.

قوله: ٥٢٣ ارجع فأحسن وضوءك ٥٢٤ إحسان الشيء أن يأتي به على الوجه الذي أمر به، إحسان العمل أن تأتي به على الوجه الذي أمرت به، فإذا قالت العرب: "أحسن عملك في كذا" يعني: اعمله على الوجه الذي يرضي، أو على الوجه الذي أمرت به، فلان حسن العمل حسن الوجه حسن الصفات، إذا كان ذلك منه على الوجه الذي يرضي.

فإذن قوله: ٥٢٥ ارجع فأحسن وضوءك ٥٢٦ يعني: فتوضأ على الوجه الذي يرضي، على الوجه الذي أمرت به، هذا من جهة دلالة اللغة.

### تخريج الحديث:

الحديث صحيح، وله شاهد بمثله في صحيح مسلم: ٥٢٧ أن النبي -عليه الصلاة والسلام- رأى رجلاً وفي ظهر قدمه لمعة لم يصبها الوضوء، فأمره بإعادة الوضوء ٥٢٨ .

من أحكام الحديث:

أولاً : الحديث دل على حكم جديد لم يتقدمنا، وهو وجوب الموالاة في طهارة أعضاء الوضوء، ومعنى الموالاة: أن يغسل أعضاء الوضوء البعض يلي البعض، بأن لا يفصل بينهما بزمن طويل عرفاً أو عادة، لم؟ وجه الاستدلال أن النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر الذي في قدمه مثل الظفر أن يرجع فيعيد الوضوء قال: ٥٢٩ أحسن وضوءك ٥٣٠ .



ولو كانت الموالاة غير واجبة وغير فرض لقال: "ارجع فاغسل قدميك" ؛ لأن غسل القدمين هو المتأخر وليس بعده شيء فيكتفي به، فدل أمر النبي -عليه الصلاة والسلام- هذا الرجل على أن يعيد الوضوء، وأن يحسن وضوءه على وجوب الموالاة.

تفسير الموالاة شرعا: أن يغسل العضو قبل أن ينشف العضو الذي قبله، يعني يغسل اليدين قبل أن ينشف الوجه فيما هو معتاد من حالة الناس، يمسح الرأس قبل أن ينشف الماء الذي على اليدين، يغسل الرجلين قبل أن ينشف ماء الرأس، يعني أن يتوالى واحدة تلو الأخرى.

المرء قد يحتاج أحيانا يفصل، يعني يغسل يديه، يجيء واحد يكلمه، يغسل وجهه، يتكلم بالتليفون أو يكلم أحدا، أو يعالج شيئا، ثم يريد أن يكمل، فالموالاة تنقطع بأنه إذا فصل بينها بوقت، ما جاء في الشرع ضابط، يعني منصوص عليه.

لكن ضبطه العلماء بهذا، لأجل أنه إذا لم ينشف العضو، فإن اسم الغسل باقٍ عليه؛ لأنه لم يزل فيه أثر الماء، فإذا ذهب عنه أثر الماء ونشف، فيكون هذا قد مضى غسله، وليس الآن باقٍ أثر الغسل فيه، لأجل هذا المعنى ضبطوا الموالاة بهذا الضابط، وهو قول العلماء في اشتراط الموالاة.

ثانيا : اختلف العلماء في الموالاة، هل هي من فرائض الوضوء أم لا؟ على قولين: القول الأول: أنها من الفرائض استدلالا بهذا الدليل. والقول الثاني: أنها مستحبة، وهو قول الحنفية؛ لأنه إذا لم يوال ولم يرتب - قول الحنفية وغيرهم-: إذا لم يوال ولم يرتب فإنه لا حرج عليه في ذلك.

ثالثا: هذا الحكم -وهو اشتراط الموالاة أو فرضية الموالاة وما سبق من فرضية الترتيب- هذا خاص بالوضوء، أما الطهارة الكبرى -وهي الغسل- فلا يشترط لها لا الموالاة ولا الترتيب، فله أن يفصل بين أجزاء بدنه في الغسل.

يعني مثلا: يجيء في أيام الشتاء وعليه غسل واجب، وهو سيخرج الفجر مثلا في وقت برد مثلا، يخشى أن يلفحه الهواء ونحو ذلك، فإن له أن يغسل رأسه، ويبقى غسل بدنه إلى وقت أدائه للصلاة، يعني إلى ما بعد قيامه من النوم.



فلو فصل بين هذا وهذا ليس ثم حرج، فيغسل شعر رأسه ثم ينام، إذا نام سينشف هذا، فلا أثر لنشوفته؛ لأن الموالاة لم يأت الدليل باشتراطها ولا بفرضيتها؛ لأن الموالاة لم يأت الدليل باشتراطها ولا بفرضيتها إلا في الوضوء خاصة، وأما الغسل فليس بفرض فيه نعم.

حديث "كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد"

وعنه رضي عنه قال: كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد متفق عليه.

قال: وعنه -يعني عن أنس- قال: كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد متفق عليه.

معنى الحديث:

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان في وضوئه يتوضأ بالمد وهو ربع الصاع، وفي غسله يغتسل بالصاع وهو أربعة أمداد إلى خمسة أمداد، يعني إن زاد صاعاً ومدا يعني خمسة أمداد.  
لغة الحديث:

"الصاع": نوع من المكايل التي كانت في ذلك الزمان، يكال به، ويستخدم في الماء وفي غيره، لكن هو بالكيل، يستخدمه الباعة في الكيل.

وجاءت أحكام كثيرة في الشرع متعلقة بالمد وبالصاع، فالصاع كيل وليس بوزن وهو أربعة أمداد، والمد مد النبي -عليه الصلاة والسلام- معروف من جهة الكيل بالضبط، ومعروف من جهة الشكل أيضاً.



وعلماء الحديث يروون صفة المد بالإجازة، ويأخذها طلبة العلم عن العلماء بالإجازة فيكون مصنوعاً، يصنع طالب العلم مده على مد شيخه المصنوع على مد شيخه، فيوجد أسانيد خاصة بالمد بمد النبي -عليه الصلاة والسلام- بشكله ومقداره.

فيصنع طالب العلم على مد شيخه الذي يرويه بالإجازة، يصنعه عند الصانع، وعند الحداد، ثم يقايسه بالماء حتى يستوي هذا وهذا، يزيد فيه، يدخل بعض الشيء، يرفع بعض الشيء حتى يستوي، وأسانيد المد -مد النبي عليه الصلاة والسلام- معروفة عندنا وعند أهل العلم.

أما الصاع فلا أعلم أنه يروى بالأسانيد، أو يوجد صاع معروف كيف صاع النبي -عليه الصلاة والسلام- كهيئة المد، المد موجود الشكل، وموجود الإسناد إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه الذي كان معه مد النبي -عليه الصلاة والسلام-.

الصاع وإيش يقابله من الوزن إلى آخره نرجئ البحث فيه إلى موضعه في الزكاة إن شاء الله تعالى.

درجة الحديث :

الحديث متفق على صحته.

من أحكام الأحاديث:

أن الحديث دل على اقتصاره -عليه الصلاة والسلام- في استعمال الماء في الطهارة على القليل وأنه كان يتوضأ بالمد في أكثر أحيانه وأنه كان يغتسل بالصاع في أكثر أحيانه.

ثانياً: كلمة "كان" عند الأصوليين مختلف فيها، هل تقتضي الأغلبية أو الديمومة أو التكرار أو مطلق الفعل؟ على أقوال، منهم من قال: إنها تقتضي الأغلبية يعني بلفظها، ومنهم من قال: إنها تقتضي الديمومة إلا بصارف، ومنهم من قال: تقتضي التكرار يعني الشيء تكرر منه، ومنهم من قال: تقتضي مطلق الفعل.





والأولى فيها ألا يجزم بقول من هذه الأقوال، وقد تردد في ذلك جمع من المحققين، ولهذا الأولى والأظهر عند البحث والتحقيق أنه لا يطلق القول بإفادة كان رسول الله ﷺ يفعل كذا يقرأ كذا لا تفيد ديمومة بمفردها، ولا أغلبية، ولا تكرارا، ولا فعلا مطلقا بمجرد.

بل قد يكون هذا، وقد يكون هذا، وقد يكون هذا، فإذا ثبت لإثبات دلالتها على واحد من هذه الأنحاء تحتاج إلى دليل خارجي، وهذه مسألة معروفة في كتب الأصول نعم.

حديث "ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء"

وعن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء عنه أخرجه مسلم والترمذي، وزاد: اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين عنه.

قال: وعن عمر -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله ﷺ ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أم محمدا عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء عنه أخرجه مسلم والترمذي، وزاد: اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين عنه.

معنى الحديث:

أن هذا الحديث يحض فيه النبي -عليه الصلاة والسلام- المؤمنين على أن يقرنوا الوضوء الذي به يصلون، وبه طهارة أجزاء البدن، وفيه الفضائل من تحات الخطايا، أن يقرنوه بالأصل الذي به يصح، والأصل الذي به ينتفع المسلم، وهو التوحيد.



فإن الوضوء لا ينفع المسلم إذا لم يكن مخلصاً لله -جل وعلا- ديناً؛ ولهذا جعل التوحيد في هذا المقام فقال: **١٤٦** ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء **١٤٧** يعني: فيعمم الوضوء على الأعضاء، ويكمل الوضوء على الأعضاء **١٤٨** ثم يقول: أشهد ألا إله إلا الله. **١٤٩** إلى آخره هذا **١٥٠** إلا فتحت له أبواب اللجنة الثمانية يدخل من أيها شاء **١٥١** لأنه جمع ما بين التوحيد -الذي هو أصل الملة ولا يصح العمل إلا به- وما بين أصل الدين، وهو الطهارة التي هي مفتاح الصلاة.

لغة الحديث:

قوله: **١٤٦** فيسبغ الوضوء **١٤٧** مر معنا فيما مضى، وأن الإسباغ هو الإتمام والإكمال.

كلمة التوحيد: "أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له" الكلام في معناها لغة، وما تشتمل عليه يطول المقام به؛ لأنها هي الكلمة التي قامت عليها السماوات والأرض، وهي الكلمة التي يرضاها الله -جل وعلا-، وهي الكلمة التي من أجلها بعثت الرسل، وأنزلت الكتب، وجرّدت السيوف للجهاد في سبيل الله.

فمعناها مختصراً يقول مقراً ثم يقول: أقر وأعلم وأخبر شاهداً بأنه لا معبود حقاً إلا الله -جل وعلا- وحده في العبادة لا شريك له في استحقاق العبادة، كما أنه لا شريك له في استحقاق الربوبية.

وأعلن وأخبر شاهداً بأن محمد بن عبد الله هو رسول الله حقاً، لم يأت بشيء من عند نفسه، وإنما أرسله الله، فحمّله بالوحي، وحمّله بالرسالة، وهو عبد من عباد الله، ليس بمعبود، عبد يُتَّبَع، يعبُد الله -جل وعلا- وليس بمعبود يُعبَد.

**١٥٠** فتحت له أبواب اللجنة الثمانية **١٥١** أبواب اللجنة ثمانية بعضها إلى جنب بعض، ولكل باب اسم كما هو معروف.

الحديث الرواية الأولى -يعني درجة الحديث-:

أخرجها مسلم، وأما الثانية: **١٥٢** اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين **١٥٣** رواها الترمذي كما ذكر، وهي ضعيفة الإسناد، وكذلك أضعف منها أنه بعد أن فرغ رفع بصره إلى السماء.



لكن من استعملها على جهة الدعاء لمناسبته لتمام الوضوء فلا بأس بذلك؛ لأن الحديث الضعيف عند طائفة من أهل العلم يعمل به في مثل ذلك، مع عدم اعتقاد قول النبي ﷺ بذلك؛ لأن الحديث الضعيف قد يكون صحيحا، لكن من باب الاحتياط قلنا: إن إسناده ضعيف لأن في إسناده رجلا ضعيفا أو أكثر. فمن باب الاحتياط قلنا: إنه لا يصح. لكن الرجل الضعيف الحفظ قد يصيب حفظه مرة، قد يصيب حفظه في بعض الأحيان، ولهذا قال طائفة من أهل العلم: إنه في فضائل الأعمال وفي الأدعية لا بأس أن يستعمل الحديث الضعيف، مع عدم الاعتقاد أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قاله، وإنما يعمل به للفضيلة ولا غتنام الأجر.

من أحكام الحديث:

الحديث دل على فضل التوحيد بعد الوضوء، وأن دخول الجنة ليس بالعبادات مهما عظمت، وإنما هو برحمة الله -جل وعلا- أولا إذا أتى العبد بسبب عظيم، بل هو أعظم الأسباب، وهو توحيد الله -جل وعلا-.

فمع التوحيد يبارك الله -جل وعلا- في الطهارة فيجعلها مكفرة، ويبارك الله -جل وعلا- في قليل الصلاة فيجعلها نافعة للعبد، ويبارك الله -جل وعلا- للعبد في سائر أعماله.

ومع ضعف التوحيد أو اختلاله تنزع البركة، وربما آل ذلك إلى الشرك -والعياذ بالله- أو القذف في التوحيد بسلب شيء منه، ولهذا أعظم ما يعتني به طالب العلم -بل ما يعتني به المسلم بعامة- أن يحرر إخلاصه لله -جل وعلا-، وأن يحقق توحيد لربه -جل وعلا- في ربوبيته، وفي إلهيته، وفي أسمائه وصفاته. فهذا أعظم ما يتنافس فيه المتنافسون الذين يرغبون في دخول الجنة من أي أبوابها شاء العبد أن يكون محققا لهذه الشهادة "أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له".

قال العلماء: "لا إله إلا الله" فيها التوحيد فقال: "وحده" بعد ذلك تأكيدا للتوحيد، ثم قال: "لا شريك له" تأكيدا للتوحيد.



قال العلماء: تأكيد بعد تأكيد لبيان عظم شأن التوحيد، وهذا -ولا شك- يوجب على كل واحد منكم أن يعتني بعناية عظيمة بتوحيد الله -جل وعلا- درسا وتأملا، لا يُقَلُّ الواحد منا: درسنا وختمنا، وقرأت كتاب التوحيد وانتهيت منه، وقرأنا الطحاوية وانتهينا منها، ولا يراجع ذلك؛ لأن التوحيد يُنسى، فقد نسيه خاصة الناس فكيف لا ينساه من هو في مثل حالنا؟!!

ولهذا إبراهيم -عليه السلام- سأل الله -جل وعلا- أن يجنبه عبادة الأصنام فقال: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ (١).

وما أحسن قول إبراهيم التيمي من علماء التابعين وثقاتهم وأئمتهم قال عند هذه الآية: "ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم". إذا كان إبراهيم -عليه السلام- الذي هو خليل الله وهو رسول الله سأل الله -جل وعلا- أن يجنبه عبادة الأصنام، فغيره من باب أولى أن يخاف على نفسه.

ولهذا ذكر إمام الدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- هذه الآية، وذكر في الشرح أثر إبراهيم عند باب الخوف من الشرك.

وإذا خفت من الشرك وعلمت فضل التوحيد أوجب عليك ذلك معاهدة التوحيد، وحفظ أدلته، ووضوح صورته، والدعوة إلى ذلك، ومعرفة سيرة أئمة التوحيد، وأئمة أهل السنة، ومتابعة ذلك؛ لأن السير على منوالهم هو السير على طريق الجماعة التي هي الناجية لقول النبي -عليه الصلاة والسلام- في الفرق: ﴿كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً﴾ (٢).

لهذا أخص نفسي مجددا، وكل واحد منكم على مدارسة ذلك وتعاهده، لا يُقَلُّ الواحد منا: عرفنا التوحيد، درسناه، فهمناه، خلاص، ليش تكريره؛ لأنه يُنسى، بل عبادة الله -جل وعلا- لا تعظم أجرا وثوابا إلا بتوحيده.

فكلما كنت مستحضرا معاني الآيات في التوحيد، مستحضرا أفراد التوحيد، خائفا من ضده، عالما بأفراد ضد التوحيد من الشرك اللفظي، والشرك الأصغر، والشرك الأكبر، يحدث لك أنواع من العبادات.

١ - سورة إبراهيم آية : ٣٥ .



بخلاف من لا يتعاهد ذلك، ينسى أن هذا من الشرك اللفظي، فإذا حصل أمامه لم يحصل في قلبه كراهية له، ففتوته هذه العبادة، لا يحصل في قلبه إنكار للمنكر، لا يحصل عنده بيان لوجه الإنكار، كذلك الشرك الأصغر وأنواعه؛ لأن الشرك يجب كراهته.

أول درجات البراءة من الشرك أن تكره الشرك وأن تبغضه، فإذا لم تبغض الشرك الذي هو ضد كلمة التوحيد فلا يصح الإيمان، ولا يصح الإسلام، ولا يصح التوحيد، وبعد بغضه لا بد من معرفة أفراده. ولهذا دل الحديث - في الحقيقة - على ما يجب أن نحاض أنفسنا به من مدارس التوحيد وتعاهدده، فهو أفضل علم؛ لأنه يتعلق بأفضل معلوم، وهو الرب - جل جلاله - في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته. أسأل الله الكريم بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعلني وإياكم من أوليائه، ومن أهل توحيده وخاصته، وأن يجعلنا ممن حقق التوحيد، وعلم العلم النافع في توحيد الله - جل وعلا - والإخلاص له، وفي علم حاله وحرامه، وفي متابعة سنة نبيه - عليه الصلاة والسلام -، إنه سبحانه جواد كريم.

كما أسأل المولى - جلت قدرته - أن يغفر لآبائنا وأمهاتنا ومشايخنا، وأئمتنا أئمة التوحيد والسنة، وأن يجزيهم عنا خير الجزاء على ما جاهدوا وبذلوا، وأورثونا الشريعة والتوحيد صافية ناصعة، كأننا نعيشها مع الصحابة رضوان الله عليهم.

اللهم فاغفر لهم جما، وارفع درجاتهم، واجمعنا بهم على حوض نبيك - عليه الصلاة والسلام - إنك كريم، عاملنا بعفوك وكرمك ورحمتك، فإنك أهل التقوى وأهل المغفرة.

وفي هذا القدر كفاية، نقف على باب المسح على الخفين، ونلتقي بكم - إن شاء الله تعالى - على خير حال برحمة الله يوم السبت بعد الفجر إن شاء الله تعالى.

يعني غدا ليس فيه درس.

باب المسح على الخفين

حديث "دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين"



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وإمام المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- : باب المسح على الخفين

وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: ع كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فتوضأ، فأهويت لأنزع خفيه، فقال: دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين ع متفق عليه.



الحمد لله حق الحمد وأوفاه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ومصطفاه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، ومن اهتدي بهداه واقتفي أثره واستن بسنته إلى يوم لقاءه..

أما بعد:

فان من المسائل المهمة لطالب العلم أن يكون العلم مؤثرا عليه، والعلم النافع لا شك أنه يؤثر على حامله؛ لأن الصحابة -رضوان الله عليهم- ما تغيرت أحوالهم إلا بعد أن حملوا العلم -أعني الكتاب وسنة النبي عليه الصلاة والسلام-.

فالعلم له أثره في هدي حامله، وفي سكينته وطمأنينته، والعلم له أثره في عبادة صاحبه، وفي تقربه إلى ربه وخشوعه وإخباته، والعلم له أثره في تعامل المرء مع إخوانه وأهله وخاصته، وفي تعامله مع كل شيء حوله. فطالب العلم لا يحكم هواه، ولا يحكم عواطفه، وإنما يحكم العلم ودليله على ما يراه، وما يريد أن يعمله أو أن يتركه، لهذا ثم مقارنة مهمة بين العلم والمنهج، وهذه المقارنة لا بد أن تكون واضحة عند كل طالب علم حتى يكون منتفعا بالعلم.

وقد مر معنا في عقدين من الزمان مضيا عدد كثير من الأخوة الذين حضروا الدروس، واهتموا بالعلم شيئا، ولكنهم لم يتأثروا بالعلم في أن يكونوا على منهج أهل العلم، لأن العلم ليس مباحث عقلية، وليس



العلم مباحث نظرية، وليس العلم معرفة بما قيل ويقال وبالأراء المختلفة، وإنما العلم تأثر بسبيل أهله.

ولهذا لما ذكر الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- حديث الفرقة الناجية -أعني حديث الافتراق المشهور- لما ذكر ذلك قال: "إن لم يكونوا أهل الحديث لا أدري من هم؟" ويعني بذلك قول النبي -عليه الصلاة والسلام-: ﴿سَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً وَهِيَ الْجَمَاعَةُ﴾ [٥٢].  
قال الإمام أحمد: "إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم؟" يعني لا أرى ممن حمل العلم عن الصحابة بحق وتأثر ذلك فيه إلا أنهم أهل الحديث الذين رأهم في زمانه؛ لأنهم علموا العلم، ونشروا الدعوة، وكانوا أهل سكينه وتواضع وخير في مواقفهم كلها.

وقال البخاري -رحمه الله-، وتبعه الترمذي: "إن لم يكونوا أهل العلم لا أدري من هم؟".  
وهذا -الحقيقة- نأخذ منه -كما يظهر لك- أن العلم له أثر في كبح جماح حامله وصاحبه عن الأهواء المختلفة، وعن أن يحكم العواطف فيما يقتضيه العلم.

ولا يخفي ما جاء في الحديث الذي ذكره إمام الدعوة في كتاب "التوحيد" أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال: ﴿لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ﴾ [٥٣].

وقد مر معكم في شرح التوحيد أن ابن جرير -رحمه الله- صحح الحديث لأنه في معنى قول الله -جل وعلا-: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [٥٤] (١).

لهذا أرى أن خيرة أهل هذا الزمان طلبة العلم، وأن أحسن الناس ونجبة الناس هم طلبة العلم الذين حملوا العلم، فإننا نرى الأرض اليوم فيها من البلاء ما تعلمون وما لا تعلمون، وأن صفوة الناس هم الذين حملوا في صدورهم القرآن، وحملوا في صدورهم سنة النبي -عليه الصلاة والسلام- فعملوا وعملوا وعلموا ودعوا إلى الله -جل وعلا- على بصيرة.

١ - سورة النساء آية : ٦٥ .



ولهذا إذا كان هؤلاء هم النخبة وهم الصفوة فإن عليهم سؤالا، وإن عليهم مسؤولية عظيمة في أن يجتهدوا في أن يحملوا المنهج -منهج أهل العلم- أعني منهج أهل العلم الذين حملوا منهج أهل السنة والجماعة ممن رأوا من أهل العلم.

ولهذا فإن هذه الثنائية مهمة جدا أن يتفكر فيها طالب العلم، وهي ثنائية العلم والمنهج، ونعني بالمنهج منهج أهل العلم، وإلا فإن الاجتهادات والآراء الصائبة والخاطئة كثيرة في هذه الموضوعات.

لكن النجاة في أن يسلك المرء طريقة السلف الصالح، الصحابة، التابعين، من تبعهم، أئمة الإسلام، إلى أن يصل الأمر إلى علماء أهل السنة والجماعة في هذا الوقت، الذين شهد لهم الجميع بذلك.

لهذا مما لا يحسن، بل قد يكون وبالا على صاحبه، أن لا يكون العلم مؤثرا على صاحبه في العمل، مؤثرا على صاحبه في الإخبات.

العلم ليس مباحث كلامية، ولا مباحث نظرية، وإنما العلم له أثره في عمل صاحبه، له أثره في مواقفه، له أثره في سمته، له أثره في دعوته، له أثره في نشاطه، في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، له أثره في سمته وسلوكه مع الجميع.

فمن سلك سبيل أهل العلم فهو على باب نجاة، ومن تخلف عن ذلك فإنه لا بد له -إذا أراد أن يستمر في حمل العلم- أن يكون مقتديا بأهل العلم، يحمل سيرتهم، ويحمل منهجهم؛ لأنهم حملوا عن سلف طريقة أهل السنة والجماعة، ومن سلف حمل عنهم طريقة السلف الصالح، وهكذا إلى زمان الأئمة، إلى زمان الصحابة رضوان الله عليهم.

فهذا طريق واحد، طريق مسلك، طريق مأثور، أخذته الخالف عن السالف، أخذته المتأخر عن المتقدم، ولا يخلو زمان من قائم لله بالحجة الصحيحة؛ لأنه لا بد أن تكون في هذه الأمة طائفة منصوره ظاهرة على الحق، فهي ظاهرة بالحق إما بالسيف والسنان في أرض الله، وإما باللسان والبيان في بعض أرض الله.





وهذا لا بد أن يكون كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمة الله تعالى-: "إنه لا تزال طائفة من هذه الأمة على الحق ظاهرة ولا بد"، فهم الذين قال فيهم البخاري وغيره: هم أهل العلم. وقال فيهم الإمام أحمد أيضا: "إن لم يكونوا أهل الحديث -يعني هذه الطائفة- فلا أدري من هم؟"

لهذا ينبغي لك -يا طالب العلم- أن تفكر كثيرا في هذه الثنائية: "العلم ومنهج أهل العلم" هل العلم يكون بمعزل عن منهج أهل العلم؟ لا يكون كذلك.

وقد رأينا -كما ذكرنا لكم- كثيرا من الطلاب درسوا وحفظوا، لكنهم لما لم يصبروا على طريقة أهل العلم، وإنما أخذوا يمينا وشمالا، فإنهم تركوا العلم إلى غيره، وهذا -ولاشك- ترك لما فضله الله -جل وعلا- وأمر بالاستزادة منه ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾<sup>(١)</sup>.

لهذا طالب العلم ينبغي له أن يكون -بل يجب عليه- أن يكون ذا طمأنينة في الحق، وألا يكون ذا تردد ولا تنقل.

وقد قال الإمام مالك -رحمه الله- في معرض بعض كلامه قال: "من جعل دينه عرضة للخصومات أكثر التنقل" يعني من جعل دينه كل يوم يخاصم به فلانا، ويخاصم به الآخر، ويوما هكذا، ويوما هكذا، فإنه سيكثر التنقل؛ لأنه سيقابل من هو ألحن بحجته من الآخر ويتنقل إليه، وسيقابل من يكون ألحن بحجته من هذا فينتقل إلى الآخر، وهكذا كما ترى من حال المضطربين.

ولكن طالب العلم مهما تغير الناس، ومهما تنوعت الأمور، فهو يحمل العلم الموروث عن النبي -عليه الصلاة والسلام- ببيان ما جاء في كتاب الله -جل جلاله-، لهذا ترى أنه ذو طريقة ثابتة واضحة؛ لأنه يحمل علما صالحا لكل زمان ولكل مكان.

أسأل الله -جل وعلا- أن يجعلني وإياكم من أهل العلم الذين هم أهل الله -جل وعلا- وخاصته، والعلم في الحقيقة هو علم كتاب الله -جل جلاله- وتقديست أسماؤه نعم.



قبل أن نبتدئ في شرح هذا الباب مر معنا حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- قال : قال رسول الله ﷺ إذا توضأتم فابدءوا بيمينكم ﴿٥٢﴾ .

وذكرت لكم أن هذا الحديث دل بظاهره على الأمر، والأمر في أصله يفيد الوجوب، ولما راجعت المسألة وجدت أن أهل السنة أجمعوا على أن الأمر هنا للاستحباب.

ولم يقل أحد من علماء هذه الأمة -أعني أهل السنة والجماعة- لم يقل أحد منهم إن البداءة باليمنى واجبة، بل أجمعوا على أنها مستحبة وليست بواجبة، وذكر الإجماع جماعة من أهل العلم منهم النووي، ومنهم ابن قدامة، وجماعة آخرون.

لهذا نقول: يصحح على ما ذكرنا على هذا الحديث بأن هذا الأمر في قوله: ﴿٥٢﴾ فابدءوا بيمينكم ﴿٥٢﴾ وإن كان ظاهره الوجوب، فلما لم يقل أحد من أهل العلم بوجوب البداءة باليمنى، فإنه يحمل على الاستحباب للإجماع على أنه مستحب، وأنه لا قائل بوجوب ذلك، فيلحق هذا بما سبق في ذلك الموطن. قال: باب المسح على الخفين: "باب المسح على الخفين" هذا تعبير لطائفة كثيرة من أهل العلم يعبرون عن المسح على الحوائل بالمسح على الخفين.

وذلك لأن المسح على الخفين هو الذي كان في زمن النبي -عليه الصلاة والسلام- أكثر من غيره، بل وفي كل زمن الناس يحتاجون إلى المسح على الخفين أكثر من حاجتهم للمسح على الجوربين، وأكثر من حاجتهم للمسح على العمائم، وأكثر من حاجتهم للمسح على الجبائر، إلى آخره.

فقوله: "باب المسح على الخفين" من أهل العلم من يعبر بهذا، ومنهم من يعبر: "باب المسح على الحوائل" وهذا في عدد من كتب الفقه، ومن كتب أحكام الحديث، والحوائل يجمع العمائم، ويجمع العصائب، ويجمع حمر النساء، ويجمع أشياء غير ذلك.

إيراد باب المسح على الخفين في هذا الموطن لأجل أن الباب السابق في الوضوء، وفي صفة الوضوء، وآخر أعضاء الوضوء الرجلان، أعني القدمين، وفرضهما الغسل، والمسح على الخفين بدل عنهما ورخصة،



ولذلك يجعلون المسح على الخفين، أو المسح على الحوائل بعد صفة الوضوء، يعني في مثل سياق الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - .

المسح مر معكم معناه، وأنه الإمرار إمرار اليد على الشيء، والخفان في قوله: "على الخفين" الخفان مثنى خف، والخف هو ما يلبس في الرجل من جلد ونحوه يغطي إلى الكعبين فما زاد، يسمى خفا لأنه مشبه في تحمله للأرض وللحصى بخف البعير.

قال: عن المغيرة بن شعبة - رضي الله تعالى عنه - قال : هـ كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فتوضأ، فأهويت لأنزع خفيه فقال: دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين، فمسح عليهما هـ متفق عليه.

### معنى الحديث:

أن المغيرة بن شعبة - وكان من سادات قومه - كان يصحب النبي - عليه الصلاة والسلام - مرة، فخدمه، ولما توضأ - عليه الصلاة والسلام - أهوى - يعني انحنى - لينزع خفيه، ينزع خفي النبي - عليه الصلاة والسلام - تكريماً منه للمصطفى - عليه الصلاة والسلام -، وخدمة له وشرفاً بمساعدته وإعانتته - عليه الصلاة والسلام - .

فقال - عليه الصلاة والسلام - له: "دعهما" يعني دع الخفين هـ فإني أدخلتهما طاهرتين، فمسح عليهما هـ يعني سبب قولي لك "دعهما" أي أريد أن أمسح عليهما، وذلك لأنني أدخلتهما طاهرتين، يعني أدخلت الرجلين في الخفين، أو أدخلت الخفين في الرجلين على طهارة.

### لغة الحديث:

قوله: هـ فإني أدخلتهما طاهرتين هـ الضمير - ضمير التثنية هذا - في اللغة يفيد مطلق الاشتراك، ولا يفيد الاشتراك في الزمن الواحد، يعني لا يفيد أنه أدخلهما معا في وقت واحد، وهي قاعدة في اللغة: أن ضمير التثنية إذا جاء في مثل هذا فإنه يستفاد منه مطلق الاشتراك.



مثلا تقول: الكتابان رفعتهما، القلمان وضعتهما، الرجلان أدخلتهما، الضيفان أكرمتهما، ونحو ذلك، لا يفيد ضمير التثنية أن الأول والثاني وقعا معا، يعني وضعت الكتابين في وقت واحد، وضعت القلمين في وقت واحد، أدخلت الرجلين في وقت واحد.

فضمير التثنية يستفاد منه مطلق الاشتراك في الفعل، يعني حصل الإدخال، لكن هل كان جميعا أو كان أحدهما قبل الآخر؟ هذا لا يستفاد من مجرد ضمير التثنية.

قوله: ﴿٥٦﴾ فمسح عليهما ﴿٥٧﴾ "مسح عليهما" المسح: تارة يعدى بالباء، وتارة يعدى بـ على، وتارة لا يعدى بهذين الحرفين، والذي يهمنا هنا أنه مر معنا تعدية المسح بالباء ﴿٥٦﴾ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴿٥٧﴾ (١) وهنا

أتت تعدية جديدة "مسح عليهما" فما الفرق بين مجيء الباء ومجيء على في المسح؟

أولا: الباء - كما ذكرنا لك سالفًا - تفيد التعميم ﴿٥٦﴾ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴿٥٧﴾ (٢) يعني: أن يكون إصاقا بها، وأن يكون معمما الرأس به؛ لأنه ألصقه بالرأس كله، ﴿٥٦﴾ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴿٥٧﴾ (٣) فهو إصاقا بالرأس، ويعني ذلك المجموع، مجموع الرأس.

أما الحرف على ﴿٥٦﴾ فمسح عليهما ﴿٥٧﴾ يفيد الاستعلاء، وحصول مطلق المسح، يعني: أنه يحصل بحصول الاستعلاء في المسح، وحصول مطلق المسح، يعني: أدنى درجة من درجات تحصيل اسم المسح. ولهذا يأتينا في الأحكام "صفة مسح الحفين" وأنه ليس مثل صفة مسح الرأس، فالمسح بالرأس لا بد أن يكون بمجموعه لدلالة الباء، وهنا بدلالة على أن يفيد المسح بما ظهر بما يحصل معه اسم المسح دون التعميم.

درجة الحديث :

الحديث متفق على صحته.

١ - سورة المائدة آية : ٦ .

٢ - سورة المائدة آية : ٦ .

٣ - سورة المائدة آية : ٦ .



من أحكام الحديث:

أولاً: دل الحديث على مشروعية المسح على الخفين، والمسح على الخفين قد جاء عن أكثر من سبعين من صحابة رسول الله ﷺ كما قال الحسن البصري -رحمه الله تعالى-.  
وقال الإمام أحمد في ذلك: "ليس في نفسي من المسح على الخفين شيء، عندي فيه أربعون حديثاً عن النبي -عليه الصلاة والسلام-".

بهذا عده طائفة من أهل العلم من المتواتر، يعني مسح النبي -عليه الصلاة والسلام- على الخفين.

الثاني: المسح على الخفين رخصة، يعني أنه تخفيف من الله -جل وعلا- على عباده، وهو بدل عن غسل الرجلين، ولأن الإنسان يحتاج تارة إلى لبس الخفين أو ما قام مقامهما، فحفف عنه بأن لا يخلع فيغسل رجله، فيكتفي بالمسح عليهما.

فهو رخصة، وإذا كان رخصة فإن الأخذ بالرخص محبوب لله -جل وعلا-، وقد جاء في الحديث: ﴿إِنِ اللَّهُ يَجِبُ أَنْ تَوْتِيَ رِخْصَهُ﴾ يعني أن يأتي العبد رخص الله -جل وعلا-.

ولهذا تنازع أهل العلم هل الأفضل المسح أم الغسل؟ فطائفة قالت: الأفضل أن يغسل وأن لا يمسح، وقال آخرون: الأفضل أن يمسح ولا يغسل، يعني ولا يخلع فيغسل.

والصواب: أن الأفضل المسح إذا كانت قدماه مستورتين بحف ونحوه؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- فعل ذلك أولاً، ثم لأنه رخصة، فهو سنة يؤجر من اتبع النبي -عليه الصلاة والسلام- عليها، ثم هو رخصة، والله -جل وعلا- يجب أن تؤتر رخصه.

الثالث: هذه المسألة -وهي مسألة المسح على الخفين- مما فارق أهل السنة والجماعة الروافض والخوارج، ولهذا أدخل علماء السلف وأئمة أهل السنة مسألة المسح على الخفين في العقائد، فقالوا: ونرى المسح على الخفين، وذلك لأن المخالف فيه أهل العقائد الباطلة من الروافض والخوارج ومن شابههم.



الرابع: قوله -عليه الصلاة والسلام- ﴿٥٦﴾ إني أدخلتهما طاهرتين ﴿٥٧﴾ أخذ منه الشرط الأول من شروط صحة المسح على الخف، وهو أن يكون لبس الخفين بعد تمام الطهارة، فقوله: ﴿٥٦﴾ أدخلتهما طاهرتين ﴿٥٧﴾

يعني أنني لم ألبس الخفين إلا بعد أن أكملت طهارتي.

وقوله: "أدخلتهما" يعني: أدخلت رجلي أو قدمي في الخف حالة كونهما طاهرتين، يعني بعد تمام طهارة الرجلين، ومعلوم أن طهارة الرجلين لا تحصل بمجردهما -يعني بهما وحدهما- وإنما طهارة الرجلين هذا حكم يحصل بعد تمام الوضوء، فإذا أتم الوضوء صارت الرجلان طاهرتين، فليست طهارة الرجلين تحصل للواحدة دون الأخرى، وإنما لهما جميعا إذا أتم الطهارة.

ولهذا تنازع العلماء في أنه هل إذا غسل رجله ثم أدخلها الخف، ثم غسل الأخرى فأدخلها الخف، هل يجرى ذلك ويمسح على الخفين؟ على قولين لهم -يعني للعلماء-.

والأصح منهما أنه لا يصح المسح على الخفين حتى يدخل الرجلين طاهرتين كما دل عليه ظاهر الحديث، وسبب ذلك أو دليل ذلك: أن لفظ أو اسم الطهارة، والحكم بأن الرجل تكون طاهرة ليس حكما للرجل بمفردها، وإنما هو حكم يحصل للمكلف في أجزاء الوضوء، في أعضاء الوضوء إذا أتم الطهارة. يعني: أنه إذا غسل وجهه ما نقول: أصبح وجهه طاهرا، المسلم لا ينجس، إذا غسل يديه لا نقول: أصبحت اليدان طاهرتين، إذا مسح برأسه لا نقول: أصبح رأسه طاهرا، وإنما لفظ الطهارة يحصل إذا أتم الوضوء، فلهذا قوله -عليه الصلاة والسلام-: ﴿٥٦﴾ إني أدخلتهما طاهرتين ﴿٥٧﴾ يدل على أن الإدخال كان بعد تمام الطهارة.

خامسا: هذا أحد الشروط -كما ذكرت لك- أحد شروط المسح على الخفين أن تكون الرجلان أدخلتا طاهرتين، وأما بقية الشروط فهي مما جرى فيه خلاف بين أهل العلم.



وهنا لا بد من تفهيد قاعدة في فهم الشروط التي يشترطها العلماء، ولم يأت بها دليل واضح في اشتراطها، وذلك - أعني تقرير هذه القاعدة - بأن أقول: إن العبادات جاءت على خلاف الأصل، ولهذا عرفت العبادة بأنه ما أمر به أو أذن به على خلاف ما جرى به الاضطراد العربي أو الاقتضاء العقلي.

التعريف المشهور هذا عبارته: "ما أمر به من غير اضطراد عربي ولا اقتضاء عقلي" فإذا العبادة خارجة عن الأصل، ولهذا العبادة جاءت بشروطها، فكل عبادة شرعها الشارع أمرا أو استحبابا فلها شروط ولا بد - يعني شروط صحة - لها شروط أجزاء، هذه الشروط كيف نعرفها؟ كيف نعلمها؟ لها طريقتان:

الطريق الأول: أن يكون الشرط منصوصا عليه في الدليل، إما في الكتاب أو في السنة أو في الإجماع - إجماع أهل العلم - فإذا كان الشرط دل عليه الكتاب أو السنة أو الإجماع أو هذه جميعا، فهذا القول بشرطية لا يكون فيه خلاف مثل هنا الطهارة في المسح على الخفين.

النوع الثاني: وهو الذي يحصل فيه الخلاف، وينبغي التنبيه له: هو أن حال النبي - عليه الصلاة والسلام - وما كان عليه يؤخذ منها اشتراط الشرط، وذلك أنه - عليه الصلاة والسلام - لما كان التبعّد على خلاف الأصل، وكانت الرخصة على خلاف الأصل، فإنه لا بد أن يكون فيها شرط يعني من جهة أن العبادة الأصل فيها الاشتراط لا الأصل فيها الإطلاق.

ولهذا العلماء يقولون: العبادة الأصل فيها التوقيف، والمعاملات الأصل فيها الحل لم؟ لأن العبادة على خلاف الأصل، والمعاملات جارية مع الأصل، فلم تحتج إلى شروط وبيان، لهذا ترى أن كثيرا من أهل العلم - وخاصة فقهاء الحديث المتقدمين - يشترطون شروطا يأخذونها من حال النبي - عليه الصلاة والسلام -.

فمثلا في الخف: اشتراطوا شروطا زائدة على ما ذكرنا، فقالوا: إن الخف لا بد أن يكون ساترا لمحل الوضوء - يعني إلى الكعبين أو ما هو أكثر - وهذا الشرط من أين أخذوه؟ أخذوه من خف النبي - عليه الصلاة والسلام -.



قالوا: لا بد أن يكون الخف -أو ما قام مقامه- أن يكون صفيقا -يعني كثيفا- يستر ما تحته، هذا الشرط أخذوه من حال خف النبي -عليه الصلاة والسلام-، وحال جوربه -عليه الصلاة والسلام-، يعني الحال التي كانت في ذلك الزمان.

من الشروط أيضا: أن يكون يثبت بنفسه، يمكن معه المشي، من أين أخذوه؟ أيضا من رعاية الحال. وهذه قاعدة خاصة عند إمام أهل السنة أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- في أنه إذا كانت العبادة لم يأت فيها شرط فيعتبر الشروط برعاية الحال، فينظر إلى الحالة التي كان عليها -عليه الصلاة والسلام-، أو كانت عليها الصحابة، ونزل فيها التشريع، فيأخذ منها الشروط.

لهذا نقول: إن هذه الشروط التي ذكرت كل واحدة منها فيها خلاف، لكن من اعتمد هذا الدليل من أهل العلم، هذا الدليل في الاشتراط مع ضمين ما في القاعدة التي ذكرتها لك، فإنه يعتبرها شروطا صحيحة.

وباب المسح على الخفين في كتب الفقه، من أهل العلم من ألغى الباب كله، يعني وجعل اجتهادا جديدا؛ لأنه يقول: الشروط هذه ليست لها دليل، والأحكام هذه ليست لها دليل، وليست للباب في أصله إلا بعض الأحاديث التي ذكرت هنا، وهي في مسألة إدخال الرجلين طاهرتين، وفي مسألة التوقيت -يعني مدة المسح- وأما ما عداه فليس له أصل عند بعض أهل العلم.

وهذا -في الحقيقة- ليس بجيد من جهة متابعة السلف وأئمة أهل العلم المتقدمين في الاستدلال؛ لأنهم يستدلون على الشروط بأحد هذين النوعين:

إن كان الشرط منصوبا عليه فانتهى الأمر فيكون دليلا، وإن لم يكن منصوبا عليه نظروا في الحال، فاشتروا شروطا من رعاية الحال لأجل ما ذكرته لك من التععيد عندهم.

وهذه مسألة معروفة عند -يعني في كلام- بعض المحققين في الأصول، وفي كلام بعض أئمة أهل الحديث.





إذن فنقول: الحديث دل على شرط، والشروط الأخرى تؤخذ من حال خف النبي - عليه الصلاة والسلام-، وحال جوربه، والحال التي كانت.

لهذا شيخ الإسلام ابن تيمية لما أتى إلى مسألة الخف هل يشترط أن لا يكون مخرقاً؟ ألا يكون مخرقاً؟ فقال: هذا شرط ليس بصحيح، لأن خفاف الصحابة -رضوان الله عليهم- الغالب أن يكون فيها خروق؛ لأن أكثرهم فقير، وليسوا بدوي جدة من المال، بحيث إنهم يغيرون الخفاف، وقد جاء في بعض الغزوات أنه قال: "حتى نقتب خفافنا"

فأخذ من الحال أنه ليس بشرط، وهذا استدلال صحيح وفي محله.

سادساً: قوله: ﴿فمسح عليهما﴾ ﴿عليهما﴾ ذكرنا لك أن قوله: ﴿مسح عليهما﴾ أنه يفيد الاستعلاء أولاً، ويفيد أن المسح كان غير مستوعب يعني: على الخف جميعاً، وسيأتي البحث في مسح أعلى الخف وأسفله، وهذا يدل عليه لفظ "على".

فإذن قوله: ﴿فمسح عليهما﴾ يدل على أن المسح الجزئي حصول اسم المسح على الخف، فبأي طريق مسح على الخف أجزاءه، إما أن يمسح بأصابعه هكذا مخططة من أوله إلى آخره، وإما أن يمسح بطرف إصبعه -أصابعه- عدة مرات في جهة الخف العليا، يعني أنه لا يشترط الاستيعاب، وإنما يشترط حصول المسح على الخفين، فلو لم يمسح عليهما ما جاز له يعني ما تمت طهارته.

السابع والأخير: قوله: ﴿مسح عليهما﴾ هذا الضمير -يعني الهاء مع الميم- والألف الدالة على التثنية: استدلل به بعض أهل العلم على أنه يجب أن يمسح عليهما معاً في وقت واحد، يعني يجعل اليد اليمنى على الخف الأيمن، واليسرى على الخف الأيسر، وأن يمسح عليهما في وقت واحد مستدلاً بقوله: ﴿فمسح عليهما﴾ .

وهذا يفهم منه أن يكون المسح في وقت واحد، وقد ذكرت لك أن قاعدة اللغة العربية: أن المجيء بالضمير لا يعني الاشتراك في زمان واحد -في عين الزمان أو في الزمان عينه- وإنما الاشتراك في الفعل ﴿فمسح عليهما﴾ دل ذلك على وقوع المسح على كل من الخفين.



أما من جهة هل يقدم الأيمن على الأيسر أو يمسح بهما معا لفظ "عليهما" لا يدل على ذلك؛ لأنه يحتمل أن يكون الاشتراك في زمان، ويحتمل أن يكونا مفرقين، كما تقول: أخذت الكتابين، أو الكتابان أخذتهما، يحتمل أن تكون أخذت هذا وهذا جميعا في وقت واحد، أو هذا ثم هذا، المهم أنه حصل الأخذ. لهذا القول الثاني -وهو قول جمهور أهل العلم- أن السنة في المسح على الخفين أن يمسح الخف الأيمن باليد اليمنى أولا، ثم إذا فرغ مسح الخف الأيسر باليد اليسرى.

واستدلوا لذلك بأن النبي -عليه الصلاة والسلام- ﷺ كان يعجبه ﻗﻠﻪ -حديث عائشة الذي مر معنا- ﻗﻠﻪ كان يعجبه التيمن في تنعله وترجله وفي طهوره وفي شأنه كله ﻗﻠﻪ والطهور يعني: التطهر، والمسح على الخفين من التطهر، والنبي ﷺ يعجبه التيمن في ذلك كله، يعني: البداءة باليمين.

**والدليل الثاني:** أن المسح على الخفين بدل عن غسل الرجلين، والبديل يقوم مقام المبدل عنه في أحكامه، فهنا يسن أنه كما كان يغسل اليمنى قبل اليسرى فيمسح الأيمن قبل الأيسر نعم.  
حديث "أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله"

وللأربعة عنه إلا النسائي: ﻗﻠﻪ أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله ﻗﻠﻪ وفي إسناده ضعف.  
وعن علي رضي الله عنه أنه قال: ﻗﻠﻪ لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه ﻗﻠﻪ أخرجه أبو داود بإسناد حسن .  
قال: وللأربعة عنه -يعني عن المغيرة بن شعبة- إلا النسائي ﻗﻠﻪ أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله ﻗﻠﻪ وفي إسناده ضعف.

**معنى الحديث:**

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- مسح جهتي الخف: الجهة العليا والجهة السفلى جميعا.  
لغة الحديث:



ليس فيه كلمات تحتاج إلى بيان.

درجة الحديث :

قال الحافظ هنا: وفي إسناده ضعف، وهذا ظاهر، فقد أُعِلَّ الحديث بعدة علل من الانقطاع، والضعف، والإرسال، والجهالة في بعض رواته، وهو كاتب المغيرة. وقد يمكن أن يجاب عن كثير من هذه العلل إلا علة الإرسال والانقطاع، فإنها من أقوى العلل في هذا الحديث، -يعني في الإسناد- ولهذا الجملة بسط يضيق عنه المقام هذا، العلماء أعلوه بعدة علل لكن بعضها يمكن الجواب عليه إلا الانقطاع والإرسال. من أحكام الحديث:

دل الحديث على أن السنة أن يمسح أعلى الخف وأسفله جميعا، وهذا الحكم الذي في هذا الحديث عورض بما جاء في حديث علي رضي الله عنه لهذا نقول: إن هذا الحكم في هذا الحديث لا يصح القول به لضعف الحديث أولا، ولمعارضة الحديث الصحيح له ثانيا. وقد قال به بعض أهل العلم بأنه يمسح أعلى الخف وأسفله، ووجهوا ذلك بأن المسح على الخف بدل عن الطهارة، والطهارة للجهة العليا والجهة السفلى للقدم جميعا، ومسح الخف لما كان بدلا، فيكون لجهتي القدم، وهذا رأي، والسنة مقدمة على الرأي. الحديث الذي بعده قال: وعن علي -رضي الله تعالى عنه- قال: لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله صلوات الله عليه يمسح على ظاهر خفيه أخرجه أبو داود بإسناد حسن.

معنى الحديث:



أن علياً رضي الله عنه يقول: الدين إنما هو من عند الله -جل وعلا-، ليس المجال فيه مجال رأي، ومجال نظر، وإنما كثير من أحكامه تعود إلى التعبد بها.

ولو كان الدين بالرأي والنظر لكان الخف يمسح أسفل الخف أولى من أن يمسح أعلاه؛ لأن أسفل الخف هو الذي يصيبه الغبار، وقد يعلق فيه بعض الأشياء التي تُستكره ونحو ذلك، فيكون المسح بأسفله أولى من أن يمسح أعلاه.

لكن لما لم يكن الدين بالرأي، وإنما كان محض تعبد، وأنه من عند الله -جل وعلا- نسلم بأننا نتعبد كما أمرنا، دون خوض بعقولنا وآرائنا في معارضات الشريعة؛ لهذا كان المسح في ظاهر -أو على ظاهر- الخفين.

قال: رحمته الله وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه رحمته الله أخرجه أبو داود بإسناد حسن.  
لغة الحديث:

قوله: رحمته الله لو كان الدين بالرأي رحمته الله يعني: لو كانت أحكام الإسلام -أحكام الشريعة- بالآراء مما يكون بما يقتضيه العقل -عقل عامة الناس- لكان مسح الخف في الأسفل أولى من أعلاه.  
فكلمة الرأي في اللغة تطلق على ما يظهر للمرء باجتهاد عقله، يرى هذا الرأي فيما يجتهد فيه بعقله، فإذا كان الاجتهاد لا لدليل وإنما لاجتهاد عقلي قيل: رأى كذا، وهذا من رأيه.  
فما جاء في السنة من ذم القول بالرأي، والتحذير من أهل الآراء، وتحذير السلف منهم يعنون بهم من يقولون بمجرد اجتهادات العقول دون الرجوع إلى ما ثبت به الدليل عن النبي -عليه الصلاة والسلام-.  
درجة الحديث :



قال الحافظ هنا: أخرجه أبو داود بإسناد حسن، وفي كتابه "التلخيص الحبير في أحاديث الرافع الكبير" في كتابه "التلخيص" حكم بصحة الإسناد فقال: وإسناده صحيح، وإسناده قوي، وخليق بأن يكون صحيحا، وعلى العموم هو حجة فيما دل عليه؛ لأن الحسن والصحيح من المقبول.

والعلماء الأولون -علماء الحديث- لم يكن عندهم إلا الحديث الصحيح والضعيف، أعني طبقة الإمام سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وسفيان بن عيينة، ومن بعدهم بقليل، كان عندهم الحديث نوعين: صحيح وضعيف، والحسن من قبيل الصحيح.

فتارة تجد صحيح حديث عند المتقدمين، ولا يعنون به الصحة الاصطلاحية عند المتأخرين في كون الصحيح قسيما للحسن، وإنما قد يعنون بالصحيح الحسن، وقد يقولون هذا حديث صحيح، ويكون حسنا عند المتأخرين، ولا حرج في هذا؛ فإن المسألة فيها سعة في التعبير عن الحديث الحسن بكونه صحيحا.

من أحكام الحديث:

**أولا:** دلّ الحديث على أن النبي -عليه الصلاة والسلام- يمسح على ظاهر الخف، وهذا هو الثابت من سنته -عليه الصلاة والسلام-، وما تقدم من مسح أعلى الخف وباطنه أو أسفله هذا مردود.

**ثانيا:** في الحديث ذم الرأي وإعمال العقول فيما جاء به التشريع في استحسان شيء لم يرد به التشريع على آخر، بل الذي ينبغي على المسلم أن يسلم لما جاء به المصطفى ﷺ وأن لا يعارض التشريع التعبدية بآراء وعقول محضة لا دليل عليها.

وإنما الاجتهاد يكون في فهم الدليل، فإذا كان الدليل محل اجتهاد ونظر -يعني إما من القرآن أو من السنة- فللعالم أن يجتهد فيه ما شاء بشرط أن تكون عنده أدوات الاجتهاد.

وأما معارضة الثابت من السنة بالرأي، أو بالعقل، أو أن يجعل قانونا يُحكّم به أو يفضل به العقل على النقل، أو النقل يجعل تابعا للعقل، ونحو ذلك، فهذا كله من كلام أهل الرأي المذموم، وأهل البدع المحضة العقديّة والعملية نعم.



حديث "كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرا"

وعن صفوان بن عسال رضي عنه قال: ٥٦٦ كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرا ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، ولكن من غائط وبول ونوم ٥٦٧ أخرجه النسائي والترمذي واللفظ له، وابن خزيمة وصحاحه.

قال: وعن صفوان بن عسال -رضي الله تعالى عنه- قال: ٥٦٨ كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرا ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، ولكن من غائط وبول ونوم ٥٦٩ أخرجه النسائي والترمذي واللفظ له، وابن خزيمة وصحاحه.

معنى الحديث:

أن صفوان بن عسال رضي عنه كان يسافر والنبي -عليه الصلاة والسلام- يأمر المسافرين بما فيه التخفيف عليهم، وأنه إذا حان وقت الصلاة فإنه لهم أن يمسحوا على الخفاف.

وقال: ٥٧٠ كان يأمرنا ٥٧١ يعني لتأكيد عملهم بهذه الرخصة ألا ينزعوا إذا كانوا مسافرين، ألا ينزعوا خفافهم ثلاثة أيام ولياليهن إلا إذا أصاب أحدهم جنابة، فإنه ينزعها ويغتسل غسلًا كاملاً، أما الغائط والبول والنوم فإنه ينقض الوضوء، ولكنه لا يوجب خلع الخفين.

لغة الحديث:

قوله "يأمرنا": ٥٧٢ كان النبي ﷺ يأمرنا ٥٧٣ هذا الأمر هو أمر اتباع للرخصة لا أمر إيجاب، يعني أنه كان يأمرهم بما هو الأرفق بهم.



والأمر في اللغة له مقتضيات كثيرة متنوعة، وفي التشريع الأصل فيه أن يكون للإيجاب، وقد يكون للاستحباب، وأما في اللغة فله معان كثيرة، فهنا الأمر هنا أمر شفقة، وأمر رحمة لهم بالألّا ينزعوا خفافهم ثلاثة أيام ولياليهن.

قوله "سفرا": إذا كنا سفرا ﴿٥٦﴾ "سفرا" جمع "سافر"، مثل ركب وراكب، وأشباه ذلك، والمسافر يجمع على مسافرين، مسافر يجمع على مسافرين، فإذا "سافر" جمعه "سفر"، والسافر هو المسافر، وسمي المسافر سافرا لأنه يبدو ويخرج من نطاق بلده أو قريته أو مدينته.

"نزع": النزع: الخلع.

﴿٥٦﴾ ثلاثة أيام ولياليهن ﴿٥٦﴾ اليوم واللييلة بتعبيرنا المعاصر هو الأربع والعشرين ساعة، ثلاثة أيام ولياليهن يعني اثنين وسبعين ساعة، بمعنى أنه كل يوم له اثنا عشر ساعة، وكل ليلة لها اثنا عشر ساعة، صار الجميع أربعاً وعشرين ساعة.

لكنه في اللغة: اسم اليوم يطلق على ما بين طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس، واللييلة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق، وهذا في حال الكمال.

وأما في حال التنصيف والتثليث لليل أو لليوم فإن بحثه آخر، يعني يقال: نصف اليوم، ولا يراد منه تنصيف ما بين طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس، ويقال: نصف اللييلة، ويراد منه ما بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر الثاني.

فإذن التنصيف مختلف عن التعميم، يعني أنه يقال يوم على التعريف الذي أوردت لك، ويقال ليلة على التعريف، أما إذا جاء التنصيف فيختلف الليل عن النهار.

بهذا نقول: وقت صلاة الظهر هي في نصف النهار، فدائماً إذا علمت وقت طلوع الشمس، ووقت غروب الشمس، وقسمت هذين إلى اثنين، فإنه يأتيك وقت صلاة الظهر في أي وقت من السنة.



يعني مثلا لو كانت الشمس تطلع الساعة السادسة وتغرب الساعة السادسة، كم هذه؟ اثنا عشر ساعة، صحيح نصفها ست ساعات، تضيفها على طلوع الشمس تصبح كم؟ اثنا عشر صحيح، فيكون إذن زوال الشمس الساعة اثنا عشر بالضبط.

فإذن نصف النهار أو نصف اليوم يقال لما بين طلوع الشمس إلى غروبها، ولا تحسب المدة من الفجر الثاني إلى طلوع الشمس، ما تدخل في الحساب.

وأما الليل ففي اللغة - هذه فائدة، لأنها مهمة في معرفة نصف الليل وثلث الليل الآخر لمن يعتني بذلك - نصف الليل الآخر، وثلث الليل الآخر، مقتضى اللغة أن يكون ما بين غروب الشمس إلى الفجر الثاني، وتقسمها على اثنين، ثم تضيفه إلى موعد غروب الشمس، فيأتي نهاية نصف الليل الذي هو آخر وقت صلاة العشاء، الوقت المختار.

شيخ الإسلام ابن تيمية نازع في هذا - في الليل - وقال: ينبغي أن ينظر في أنه - في الليل - يكون نصف الليل ما بين غروب الشمس إلى طلوع الشمس، فإذا جاء التنصيف صار تنصيف اليوم ما بين الطلوع إلى الغروب، وتنصيف الليلة ما بين الغروب إلى طلوع الشمس، والتثليث كذلك.

وهذا يحتاج منك إلى مزيد بحث ونظر، والمجال فيه - يعني - يطول، لكن من حيث البحث اللغوي أفادنا بأن المسألة في الليل تحتاج إلى تحرر في ذلك.

وإذا قارنتها بحديث أسماء في النفرة من مزدلفة إلى منى، أو في الإفاضة من مزدلفة إلى منى بأنها كانت تقول: يا بني هل ترى القمر؟ وأن الإفاضة تكون للعجزة أو للثقلة تكون بعد غياب القمر، والضعفة.

غياب القمر يكون ليس في نصف الليل، يعني إذا حسبنا ما بين الغروب إلى، إلى إيش؟ إلى طلوع الفجر الثاني، لكن يكون نصف الليل إذا حسبنا من الغروب إلى، إلى طلوع الشمس، وهذه مسألة للفت النظر تحتاج منكم إلى مزيد بحث لأنها ذات بال.

إلا من جنابة [٥٢] الجنابة يأتي تعريفها في موطنها.

غائط، بول، نوم: هذه الثلاثة معروفة.





درجة الحديث :

قال: أخرجه النسائي والترمذي واللفظ له، وابن خزيمة، وصحاحه. هذا الحديث صحيح، صححه جمع كثير من أهل العلم، وعدوه من الأحاديث الأصل في باب المسح على الخفين.  
من أحكام الحديث:

دل الحديث على أن مدة المسح للمسافر ثلاثة أيام ولياليها، يعني بعد الحدث فإنه يمسح ثلاثة أيام ولياليها.

يعني أن تكون مدة المسح الذي له أن يمسح فيها ثلاثة أيام ولياليها، وهذه اختلف فيها أهل العلم من جهة متى تبدئ مدة المسح؟ إذا كانت تأتينا يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام ولياليها للمسافر، هنا في بحث المسافر متى تبدئ؟

هل هي بعد الطهارة إذا تطهر ولبس الخفين؟ هل هي بعد الحدث؟ أو إذا مسح فبعد أول مسح يأخذ اثنين وسبعين ساعة ثلاثة أيام ولياليها؟ قولان لأهل العلم:

منهم من قال بالأول -وهو بعد الحدث-، ومنهم من قال بالثاني، القول الأول هو المشهور من مذهب علمائنا الحنابلة -رحمهم الله تعالى-.

ووجه القول الأول وهو أن يكون بعد الحدث أنه قال: "يمسح" في الحديث الذي سيأتي، لا ما جاء بالحديث هذا يمسح، ذاك لفظ آخر.

وجه الاستدلال لهم أنه وَقَّتْ المسح بيوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام ولياليها للمسافر، وتوقيت المسح هل هو لجواز المسح؟ أو هو لمسحه فعلا؟ ظهر لهم أنه لجواز المسح، والمسح يجوز له بعد الحدث، فإذا تطهر ولبس الخفين ثم أحدث فإنه جواز مسحه يبتدئ من الآن.



فلو أخرج المسح هو لعدم حاجته إليه في أن يتطهر في ذلك الوقت، فإنه أخرج ماله فيه الجواز، ولهذا قالوا: لا يعتبر بتأخيره هو، وإنما يعتبر من إذن الشرع له بأن يمسخ، وهو بعد حصول الحدث له أن يتطهر، وأن له أن يتطهر يعني ويمسخ على الخفين.

**والقول الثاني:** هو أن مدة المسح تبتدئ من أول مسح، فيمسح أربعاً وعشرين ساعة للمقيم، واثنين وسبعين ساعة للمسافر بعد أول مسح له، فإذا مسح أول مسح يبدأ بحسب المدة بعدها، وأخذوا ذلك من قوله -عليه الصلاة والسلام-: ﴿يَمْسَحُ الْمَقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً﴾ .

وهنا قال: ﴿أَلَا نَنْزَعُهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ وقال في الحديث الذي بعده -ويأتي-: ﴿جَعَلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِلْمَسَافِرِ وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمَقِيمِ﴾ يعني في المسح.

فأخذوا من قوله: ﴿يَمْسَحُ الْمَقِيمُ﴾ أنه يمسخ اليوم واللييلة جميعاً، يمسخ الثلاثة أيام ولياليها جميعاً، وهذه خاصة بالمسح في كونه يبتدئ المسح، ويكون يمسخ هذه المدة جميعاً.

وهذان قولان مشهوران لأهل العلم، والقول الأظهر منهما أن مدة المسح تبدأ من أول مسح بعد الحدث، لا بعد الحدث مباشرة، من أول المسح بعد الحدث.

**ثانياً:** دل الحديث على أن الرخصة في المسح على الخفين للمسافر لأجل كثرة ما يعانیه وهي كذلك للمقيم، لأن الرخصة عامة ولكنها في المسافر متأكدة، يعني في أن يأخذ بهذه الرخصة لأجل ما ينتاب المسافر من المشقة، فإذا نتأكد، يتأكد الأخذ بهذه الرخصة في السفر.

قوله -يعني من الأحكام الثالث-: ﴿إِلَّا مِنْ جَنَابَةِ﴾ يدل على أن المسح على الخفين لا ينتقض بنواقض الطهارة الصغرى، وإنما ينتقض بالحدث الأكبر.

فإذا حصلت الجنابة، أو حصل للمرأة حيض أو نفاس أو نحو ذلك فإن هنا الطهارة طبعاً، أو الطهارة بطلت بالحيض والنفاس، ثم هنا المدة يعني أن المسح على الخفين لا يكون مع الحدث الأكبر، وهو الجنابة كما جاء في هذا الحديث.

فإذا دل الحديث على أن الجنابة -وهي الحدث الأكبر- يجب معها خلع الخفين والمسح.



رابعاً: قال: **٥٦** ولكن من غائط وبول ونوم **٥٧** يعني ألا نهتم بالغائط والبول والنوم، فإنها تنقض الطهارة الصغرى، ولكنها لا تؤثر في نزع الخفين بعد أن أدخلت الرجلان طاهرتين.  
خامساً: دل الحديث على أن الغائط والبول والنوم من النواقض، وهذا يأتي البحث فيه في باب نواقض الوضوء.

لعلك تضيف في الكلام على درجة الحديث أن بعض أهل العلم مثل شيخ الإسلام ابن تيمية قالوا إن كلمة: "ونوم" في قوله: **٥٦** ولكن من غائط وبول **٥٧** قالوا: "ونوم" هذه مدرجة في الحديث، وليست من كلام النبي -عليه الصلاة والسلام- أو الجملة كلها: **٥٦** ولكن من غائط وبول ونوم **٥٧** الحديث. نعم، الذي بعده.

حديث "جعل النبي ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم"

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: **٥٨** جعل النبي ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم، يعني في المسح على الخفين **٥٩** أخرجه مسلم.  
قال: وعن علي -رضي الله تعالى عنه- قال: **٥٨** جعل النبي ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم، يعني في المسح على الخفين **٥٩** .  
معنى الحديث:

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- وقت في المسح على الخفين أن المقيم يمسخ يوماً وليلة -يعني أربعاً وعشرين ساعة- وأن المسافر يمسخ ثلاثة أيام ولياليهن، كما مر معنا في الحديث السابق.  
لغة الحديث:



لفظ "المسافر": المسافر هنا في هذا الحديث، قال: المسافر والمقيم، فجعل المسافر مقابلا للمقيم، والذي جاء في نصوص الشرع أن حالة الإنسان إما أن تكون حالة إقامة أو حالة سفر، إما أن يكون مسافرا وإما أن يكون مقيما.

والمسافر من حكم الشرع له بأنه مسافر، والقدر المتفق عليه في السفر أن يكون مرتحلا من بلد إلى بلد، فهذا مسافر بيقين، فإذا دخل بلدا أخرى، فكم يمكن فيها حتى يكون مقيما؟ هذا فيه اختلاف بين أهل العلم من جهة الشرع، يأتي في موضعه -إن شاء الله- من الجمع أو قصر الصلاة، يعني أن لفظ الإقامة في اللغة لمن كان في بلده، ولفظ المسافر في اللغة لمن كان متنقلا من بلد إلى بلد.

وما زاد على ذلك فهذا له حكم شرعي خارج عن معناه في اللغة، يأتي في موضعه إن شاء الله.  
درجة الحديث :

قال: أخرجه مسلم، فهو صحيح بتصحيح الإمام مسلم له.  
من أحكام الحديث:

دل الحديث على ما دل عليه الحديث السابق: من أن المسافر يوقت له ثلاثة أيام ولياليها، وزاد هذا الحديث بأن المقيم وقت له يوم وليلة، وقد ذكرنا لكم البحث في أن هذا التوقيت، هل هو بعد الحدث؟ أو بعد المسح؟ وأن الصحيح أنه بعد المسح، يعني بعد أول مسح نعم.  
حديث "بعث رسول الله ﷺ سرية فأمرهم أن يمسحوا على العصائب"

وعن ثوبان رضي الله عنه قال: [٤٠] بعث رسول الله ﷺ سرية فأمرهم أن يمسحوا على العصائب يعني العمائم والتساخين يعني الخفاف [٤١] . رواه أحمد، وأبو داود، وصححه الحاكم.



قال: وعن ثوبان رضي الله عنه قال: ٥٤ بعث رسول الله صلوات الله عليه سرية فأمرهم أن يمسحوا على العصائب يعني العمامم والتساخين يعني الخفاف ٥٤ . رواه أحمد، وأبو داود، وصححه الحاكم.

### معنى الحديث:

أن النبي صلوات الله عليه لرفقه بالمسافرين وبالمجاهدين أمرهم أن يترخصوا برخصة الله -جل وعلا-، وأن يأخذوا الأرفق بهم، والأكثر إعانة لهم على أمر السفر وأمر الجهاد.

فأمرهم أن يمسحوا على العمامم، على العصائب، يعني العمامم، وأمرهم أن يمسحوا على التساخين، وهي كل ما يلبس في الرجل لتسخين الرجل من البرد، وذلك يدخل فيه أولاً الخفاف، لهذا فسره بقوله: ٥٤ يعني الخفاف ٥٤ وفسر العصائب بأنها العمامم.

### لغة الحديث:

**العصائب:** جمع عصابة، وهي ما يلف على الرأس ويعصب به الرأس، وهي أحد أنواع العمامة، يعني العمامة قد تكون عصابة يعصبها على رأسه، وقد تكون غير ذلك، فالعمامم أنواع، منها العصائب.

**قوله:** "التساخين": "تساخين" جمع "تسخين" أو "تسخينة" وهي ما يلبس لغرض التسخين، يلبس في الرجل لغرض التسخين.

والعرب كانت تلبس للرجلين لباسا ليسخنهما في البرد، تلبس الخفاف، وتلبس الجوارب الثقيلة التي من الصوف أو القطن الكثيف لغرض تسخين الرجل؛ لأنه لم يكن عندهم ترف في استعمال ألبسة الرجل المختلفة، وإنما كانوا يلبسونها لغرض، فالخفاف يلبسونها لغرض المشي، ولغرض تسخين الرجل والدفء، وكذلك الجوارب الكثيفة يلبسونها لغرض المشي تارة، ولغرض تسخين الرجل تارة.

### درجة الحديث.

الحديث رواه الإمام أحمد كما ذكر، وأبو داود، وصححه الحاكم، ورواه غير هؤلاء، وهو حديث صحيح، صححه جمع من أهل العلم.

### من أحكام الحديث:



**أولا :** دل الحديث على جواز المسح على العمامة، والمسح على العمامة تارة يكون بالمسح عليها مع جزء من الرأس يبين، كما مر معنا أن النبي -عليه الصلاة والسلام- مسح على ناصيته وعمامته، وتارة يكون مسحها عليها مجردا، يعني مسح على العمامة دون مسح على الناصية أو على جزء من شعر الرأس. والمراد هنا أن يسمح على العمامة مطلقا، وإذا مسح على العمامة فإنه لا يلزمه أن يسمح على جزء من الرأس؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- أمرهم أن يمسحوا على العمامة. والظاهر من حال لابس العمامة أنها لا تستقر بحيث تخفي جميع الناصية دائما، وخاصة في حال المجاهد، والذي يذهب في سرية، فإنه قد يظهر بعض الرأس، فلم يأمرهم النبي -عليه الصلاة والسلام- إلا بالمسح على العمامة، وهذا يوافق الرخصة.

وإذا تبين هذا فهل يسمح على العمامة جميعا أو يسمح على دوائرها وأكوارها؟

من أهل العلم من قال: يسمح عليها على ظاهرها كما يسمح على الرأس، يعني يمر اليد عليها.

**والقول الثاني -وهو الصحيح-:** أنه يختص المسح على العمامة، على لفائفها، يسمح على لفائفها، وذلك في أكوارها أو في دوائرها، فإذا كان الجزء من الرأس الأعلى كان مخفيا فإنه يسمح عليه لأنه جزء من العمامة.

**ثانيا: المسح على التسخين:** مر معنا المسح على الخفاف، لكن اسم التسخين ذكرت لك في اللغة

أنه يدل على ما تسخن به الرجل، فيشمل الخفاف؛ لأن غالب ما يسخن العرب به الرجل الخفاف.

ويشمل أيضا الجوارب التي تسخن، ولهذا جاء الحديث الآخر أن النبي -عليه الصلاة والسلام- مسح

على الجوربين والنعلين.

والعلماء اختلفوا في المسح على الجوارب، وقد جاء عن النبي -عليه الصلاة والسلام- أنه مسح على

الجوارب، وجاء عن سبعة أو ثمانية من الصحابة أنهم مسحوا على الجوربين.

والعلماء اختلفوا في المسح على الجوربين، هل يسمح على الجوربين أم لا يسمح؟ على قولين:



**القول الأول :** أنه لا يمسح على الجوارب، وهو قول الأئمة الثلاثة: مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، إلا أن مذاهبهم صارت إلى تسهيل المسح على الجوارب، ويذكر عن بعض العلماء -بعض هؤلاء الأئمة- أنه رجع إلى المسح على الجوربين في آخر عمره.

**القول الثاني:** أنه يمسح عليها لأجل ما جاء في الأدلة من ذلك.

أما الذين منعوا فاحتجوا بأن الآية فيها الأمر بغسل الرجلين، وأن البدل عنه إلى الخفاف -المسح على الخفين- إنما هو بالرخصة التي جاءت عن النبي -عليه الصلاة والسلام-، والمسح على الجوربين ما جاء مجرداً، وإنما جاء مسح على الجوربين مع النعلين. وليس مسحاً على الجوربين بمفردهما، لهذا لم يذهبوا -لم يذهب هؤلاء الأئمة- إلى المسح على الجوربين إلا في آخر الأمر في مذاهبهم.

**القول الثاني:** وهو المسح على الجوربين دليله ظاهر.

في المسح على الجوارب عدة مباحث مهمة محلها كتب الفقه، لكن أذكر منها مبحثاً لصلته بلفظ "التساخين"، وهو أن العلماء اتفقوا -أعني المتقدمين- على أن الجورب الذي يمسح عليه هو ما كان على مثل جورب النبي -عليه الصلاة والسلام-؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- مسح على الجوربين. وهذا اللفظ: ☞ مسح على الجوربين وأمرهم أن يمسحوا على التساخين ☞ وقد تدخل فيها الجوارب، ☞ مسح على الجوربين ☞ هذا ليس مطلقاً وإنما هو معهود، يعني على الجوارب التي كانت عليه -عليه الصلاة والسلام- قال: ☞ مسح على الجوربين ☞ .

وأما القول بأن هذا مطلق فلا يصح من جهة الأصول؛ لأن المطلق عند الأصوليين هو النكرة في سياق الأمر، ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> حرر رقبة، اكتب كتاباً، ونحو ذلك، أغلق باباً، هنا باب تكون مطلقاً لأنها نكرة في سياق الأمر، فاختار ما شئت، أعتق عبداً، أخرج ريالاً، هذا مطلق، في أي واحد يحصل الامتثال به.

١ - سورة النساء آية : ٩٢ .



أما مسح على الجوربين، فهذا مسح على جوربين معهودة وليست مطلقة، يعني ما قال -عليه الصلاة والسلام-: امسح على أي جورب، امسحوا جوربا، من لبس جوربا فليمسح، ونحو ذلك. هذا يستفاد منه العموم أو الإطلاق في بعض صيغته.

لكن قوله: **مسح على الجوربين** يعني على الجوربين اللتين كانتا عليه، ولهذا ذهب عامة أهل العلم المتقدمين ممن قال بالمسح على الجوارب أن يكون الجورب على صفة جورب النبي -عليه الصلاة والسلام- وجوارب العرب.

**وصفة جوارب العرب الأهم فيها أن تكون كثيفة للتدفئة، للتسخين، وأما الجوارب الخفيفة فهذه لا يصدق عليها أنها تساخين، وليست أيضا في صفة جورب النبي -عليه الصلاة والسلام-.**

ولهذا قال بعض أهل العلم: إن من قال بأن المسح على الجوارب الخفاف -كما شاع في القرن المتأخر هذا، وألف فيه بعض الرسائل- إن هذا قول شاذ ليس له أصل من أقوال الأئمة المتقدمين، وإنما هو تسهيل في غير موطنه.

والدليل الذي لهم، اللذين قالوا: امسح على أي جورب كان، قالوا: فيه إطلاق، وفيه عموم، والتقييد يحتاج إلى دليل، وهذا ليس بقوي من جهة الأصول؛ لأنه ليس ثم إطلاق في الأحاديث بتطبيق قاعدة المطلق والمقيد في الأصول، وليس أيضا ثم عدم شرط واسع فيه؛ لأن الجورب فرع أو أخف، أو هو أنزل رتبة من الخف، والخف بدل عن الرجلين، فغسل الرجلين هو الأصل، فرخص إلى المسح على الخفين، والمسح على الخفين قد هو يستغني عنهما بجوربين كثيفين للتسخين، فرخص في المسح على الجوربين.

ولهذا الذي جاء في المسح على الخفين جاء عن أكثر من سبعين من الصحابة، أما المسح على الجوارب فجاء عن قلة من الصحابة -رضوان الله عليهم- سبعة ونحو ذلك، وفي بعض أسانيدنا بحث.

**لهذا نقول:** الذي ينبغي في هذا المقام أن يتقيد بما ورد، فالنبي -عليه الصلاة والسلام- هنا أمرهم أن يمسحوا على التسخين، وهو اسم لما يلبس في الرجل مما يسخنها، أما مما لا يحصل معه مشقة في خلعه،





ولا فائدة من لبسه إلا للتجمل، فإنه لا يصدق عليه أنه جورب كما كانت العرب تلبس الجوارب، ولا يصدق عليه أنه تساخين، فهذا ترخيص المسح به حكم بشذوذه عن أقوال أهل العلم المتقدمين. ولهذا اشترط للجورب شروطاً من أهمها أن يكون صفيقاً كثيفاً، يعني يستر ما تحته؛ لأنه غالباً إذا كان يستر ما تحته فإنه يكون يحصل منه قدر من التسخين نعم.

حديث "إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما، وليصل فيهما"

وعن عمر رضي الله عنه موقوفاً، وعن أنس مرفوعاً: عنه إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما، وليصل فيهما ولا يخلعهما إن شاء إلا من الجنابة عنه أخرجه الدارقطني والحاكم وصححه. قال: وعن عمر -رضي الله تعالى عنه- موقوفاً وأنس مرفوعاً: عنه إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما، وليصل فيهما ولا يخلعهما إن شاء إلا من جنابة عنه أخرجه الدارقطني والحاكم وصححه.

#### معنى الحديث:

قال -عليه الصلاة والسلام-: عنه إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه عنه فإنه ينبغي له أن يمسح عليهما أخذاً بالرخصة وألا يخلع خفيه، والله -جل وعلا- رخص له أن يمسح، قال: عنه فليمسح عليهما عنه رفقا به عنه وليصل فيهما ولا يخلعهما عنه يعني للصلاة، ولا يخلعهما ليغسل رجليه عنه إن شاء إلا من جنابة عنه فإنه يجب عليه أن يخلع، وأن يعمم بدنه بالغسل.

#### لغة الحديث

قوله هنا: عنه وليصل فيهما عنه فليمسح عليهما وليصل فيهما عنه يعني يصلي في خفيه، والأمر هنا في قوله: "وليصل" اللام هذه لام الأمر، وكذلك قوله: عنه فليمسح عليهما عنه اللام لام الأمر، والفعل بعدها يكون مجزوماً بلام الأمر، وعلامة جزمه السكون في "وليمسح".



لام الأمر هذه من صيغ الأمر -الأمر في اللغة- فإنه لو لم يكن الفعل فعل أمر، فإن مجيء اللام نستفيد منها الأمر، ولذلك سميت لام الأمر، هل هي أقوى من فعل الأمر المجرد أو هي مساوية له؟ خلاف بين علماء النحو.

قوله: ﴿٢٦﴾ ولا يخلعهما إن شاء ﴿٢٧﴾ الإرجاع إلى المشيئة يعني "إن شاء"، المشيئة هي الاختيار، تقول: شاء إذا اختار، شاء الرجل كذا إذا اختاره وأراده، فالمشيئة راجعة إلى اختيار المكلف، يعني أو إلى اختيار الإنسان.

### درجة الحديث

قال: أخرجه الدارقطني والحاكم وصححه، وهذا الحديث حكم العلماء بأنه مخالف للأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ في التوقيت، وأنه قال: ﴿٢٦﴾ ولا يخلعهما إن شاء ﴿٢٧﴾ ففهموا منه أنه إذا لبس فإنه يمسح متى ما كان لابسا، كما يأتي في دلالة حديث أبي بن عمارة الأخير في هذا الباب. ولهذا حكموا على هذا الحديث بالشذوذ؛ لأن هذه الرواية مخالفة للروايات الصحيحة عن النبي -عليه الصلاة والسلام- في التوقيت.

### من أحكام الحديث:

**دل الحديث على عدم خلع الخفين للطهارة، وهذا دلت عليه الأحاديث السالفة.**

**ثانياً: -** دل الحديث على أنه يُصلى في الخفاف، وهذا من باب التخفيف، فإنه إذا مسح عليهما معناه أن الحاجة له أن يصلي فيهما، وكذلك يصلي في النعال، ولهذا جاءت السنة بأنه يصلي في نعاله إذا كانت نعاله عليه، يعني إذا كان في مكان يصلح أن يصلي فيه بنعاله.

والنبي -عليه الصلاة والسلام- صلى بخفيه، وصلى بنعليه، وربما صلى بدون نعلين في بعض المواطن، لهذا ينبغي ألا تترك سنة الصلاة في النعلين في المكان الذي لا يتأذى فيه أو يتسخ بالصلاة في النعال.



أما مثل المساجد الآن المفروشة، والتي يعتني الناس بها، ما تكون أرض ورمل أو حصى ونحو ذلك، فهذه لا يسوغ الدخول فيها بالنعال المتسخة؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر بتطهير المساجد وتبطينها وتبطينها؛ ولأنه -عليه الصلاة والسلام- صلى على امرأة كانت تقم المسجد تعظيماً لفعالها. فما فيه اتساخ ووساخة، وما فيه تنفير للناس من دخول المسجد، فإنه حينئذ تمنع الصلاة بنعلين أو بأحذية فيهما وسخ أو قدر يعلمه من لبس النعلين.

أما إذا كان مثلاً في بيته، أو إذا كان مثلاً في البر، أو كان في أرض، فإني أرى بعض الناس مثلاً يأتي، يريد أن يصلي فيخلع نعليه، يذهب يصلي وهو في البر مثلاً، أو يكون على سجادة، ما يهم هي تتوسخ أو ما تتوسخ ونحو ذلك، فهذا فيه مخالفة للسنة، والنبي -عليه الصلاة والسلام- أمر بالصلاة في النعال، وكان يصلي في نعليه -عليه الصلاة والسلام-.

لهذا فإن تنظيف المساجد -تطهير المساجد وعدم توسيخها- هذا مطلوب، ومما أمر به شرعاً، لكن ليس معنى ذلك أن تترك الصلاة في النعال في البر، أو في بيتك، أو نحو ذلك، فإذا أراد أن يصلي خلع نعليه، كأن الصلاة في النعلين ليست بجائزة، وهذا مما ينبغي ملاحظته.

إذن قوله -عليه الصلاة والسلام-: ﴿...﴾ وليصل فيهما ﴿...﴾ دل على اعتبار الأرفق بحالة المصلي، فإنه يصلي بما على رجليه من الخف أو من النعلين ونحو ذلك.

ثالثاً: قال: ﴿...﴾ ولا يخلعهما إن شاء ﴿...﴾ هذه اللفظة ذكرنا لكم أنها مما حكم بشذوذ الحديث لأجلها؛ لأنها أفادت عدم التوقيت، والأحاديث الصحيحة أفادت التوقيت، كما مر معنا.

والعلماء اختلفوا في مدة المسح وفي التوقيت على أقوال ثلاثة: **القول الأول**: أن المقيم يمسخ يوماً وليلة كما مر معنا، والمسافر ثلاثة أيام بلياليها، وهذا قول أهل الحديث، ومنهم الإمام الشافعي، والإمام أحمد، وجماعة. **القول الثاني**: أن المقيم يمسخ يوماً وليلة، وأما المسافر فلا يوقت بتوقيت، المسافر لا يوقت بتوقيت، يمسخ ما شاء. **القول الثالث**: أن المقيم والمسافر جميعاً لا يوقت فيها بتوقيت؛ لدلالة هذا الحديث وغيره على ذلك.



وذهب إلى هذا مالك - رحمه الله تعالى -، والليث، وجماعة قالوا: أحاديث عدم التوقيت من باب التخفيف على الإنسان، التخفيف على المسلم، وأحاديث التوقيت من جهة الأفضل والأولى، لكنه من جهة التوقيت لا يشترط له مدة، فإن شاء مسح سبعة أيام، وإن شاء مسح أسبوعين.. إلى آخره. وسيأتي في الحديث الأخير: [٥٦] قال أمسح ثلاثة أيام؟ قال: نعم. قال: وما شئت [٥٧] يعني في أي دليل.

وهذا القول - لا شك - مخالف، أو هذان القولان مخالفان للأحاديث الصحيحة. وذكر عن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه استعمل هذا القول - قول الإمام مالك - لما سافر إلى مصر، استعمله يعني في الطريق، فمسح أكثر من ثلاثة أيام استعمالاً لهذا القول. وهذا من شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - ليس مصيراً منه كما ظن بعضهم إلى أنه يرى عدم التوقيت، وإنما هو يرى التوقيت، ولكن له أصل في المسائل الخلافية، وهي أن العالم المجتهد إذا علم القول وعلم دليله فله أن يعمل به في خاصة نفسه إذا احتاج إلى ذلك، له أن يعمل به في خاصة نفسه إذا احتاج إلى ذلك إذا كان يعلم الخلاف وأقوال أهل العلم، ويعلم الأدلة. وهذا الذي وجه به فعل شيخ الإسلام قاله هو في مواضع في عدة مسائل، يعني وجه بعض المسائل بهذا، وهو أولى من أن يقال: إن شيخ الإسلام يذهب إلى أنه لا تحديد بمدة نعم. حديث " أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوماً وليلة "

وعن أبي بكرة رضي الله عنه [٥٨] عن النبي صلوات الله عليه أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما [٥٩] أخرجه الدارقطني، وصححه ابن خزيمة. هذا الحديث قال: وعن أبي بكرة - رضي الله تعالى عنه - [٦٠] عن النبي صلوات الله عليه أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما [٦١] أخرجه الدارقطني، وصححه ابن خزيمة.



الحديث ليس فيه - فيما يظهر - جديد على ما مضى من الأحاديث، ففيه التوقيت وقد مضى، وفيه اشتراط الطهارة وقد مضى، وفيه المسح على الخفين، أن يمسخ عليهما، ومضى البحث فيه في أول الكلام نعم.

حديث "يا رسول الله أمسخ على الخفين قال نعم"

وعن أبي بن عمارة رضي الله عنه أنه قال: قال: يا رسول الله أمسخ على الخفين؟ قال: نعم. قال: يوما؟ قال: نعم. قال: ويومين؟ قال: نعم. قال: وثلاثة أيام؟ قال: نعم، وما شئت قال: أخرجه أبو داود وقال: ليس بالقوي.

قال - رحمه الله -: وعن أبي بن عمارة رضي الله عنه أنه قال: قال: يا رسول الله أمسخ على الخفين؟ قال: نعم. قال: يوما؟ قال: نعم. قال: ويومين؟ قال: نعم. قال: وثلاثة أيام؟ قال: يعني أمسخ ثلاثة أيام قال: نعم، وما شئت قال: أخرجه أبو داود وقال: ليس بالقوي.

### معنى الحديث

أن أبي بن عمارة رضي الله عنه سأل رسول الله صلوات الله عليه عن المسح على الخفين هل يمسخ يوم، يومين، ثلاثة.. إلى آخره، فرخص له النبي - عليه الصلاة والسلام - في أن يمسخ إلى ما شاء.

### لغة الحديث:

ليس فيها، ليس في الحديث جديد.

### درجة الحديث:

قال الحافظ ابن حجر: أخرجه أبو داود وقال: ليس بالقوي. وهذا الذي قاله أبو داود حكم منه بضعف الحديث، وقد اتفق أئمة أهل الحديث على ضعف هذا الحديث، ضعفه جمع كثير من الأئمة المتقدمين: البخاري، وأحمد، وجماعة كثيرة من أهل العلم.

### من أحكام الحديث:



الحديث ليس فيه جديد عما سبق، فهو أن فيه عدم التوقيت، وعدم التوقيت مر معنا البحث فيه، وأن هذا الحديث استدل به المالكية، واستدلوا بالحديث السابق - حديث أنس المرفوع عنه ولا يخلعهما إن شاء عنه - على عدم التوقيت.

وهذان الحديثان: هذا الحديث ضعيف، والحديث الأول شاذ ومخالف للأحاديث الصحيحة، لهذا حكم العلماء بأن عدم التوقيت ليس له حجة صحيحة عن النبي - عليه الصلاة والسلام - نعم.

### باب نواقض الوضوء

حديث "كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على عهدہ ينتظرون العشاء "

عن أنس بن مالك قال: عنه كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على عهدہ ينتظرون العشاء حتى تخفق رؤوسهم، ثم يصلون ولا يتوضئون عنه أخرجه أبو داود، وصححه الدارقطني، وأصله في مسلم. قال رحمه الله: باب نواقض الوضوء.

بعد أن ذكر الطهارة، كيف يتطهر المسلم؟ والسنة في ذلك، والأحاديث الواردة، وذكر بدل غسل الرجلين، وهو المسح على الخفين، والمسح على العصائب والتساخين وبعض الحوائل، ذكر هنا ما ينقض الطهارة.

وهذا الترتيب منطقي صحيح، فقال: باب نواقض الوضوء. والنواقض جمع ناقض، والناقض يراد به هنا ما يزيل حكم الوضوء، والوضوء حكمه يعني أن أثر الوضوء هو الحكم بالطهارة؛ لأن العبد قامت به الطهارة الصغرى لما توضأ، ناقض الوضوء هو ما يرفع حكم هذه الطهارة، يعني يصبح غير متطهر حكماً.

قال: عن أنس - رضي الله تعالى عنه - قال: عنه كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على عهدہ ينتظرون العشاء حتى تخفق رؤوسهم، ثم يصلون ولا يتوضئون عنه أخرجه أبو داود، وصححه الدارقطني، وأصله في مسلم.

هذا الحديث صدر به باب نواقض الوضوء؛ لأنه في الكلام على النوم، هل ينقض الوضوء أم لا؟



قال: عن أنس -رضي الله تعالى عنه- معنى الحديث: أن أصحاب النبي -عليه الصلاة والسلام- في عهده كانوا ينتظرون الصلاة، والنبي -عليه الصلاة والسلام- كان يؤخر صلاة العشاء، ويحثهم على الصبر، وعلى أفضلية تأخيرها، والانتظار، وقال: ﴿ لا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة ﴾ .  
ولما خرج عليهم وهم ينتظرون الصلاة سر بهم -عليه الصلاة والسلام- لما رأهم يصبرون، وينتظرون صلاة العشاء إلى نحو ثلث الليل الأول.

فكانوا من طول الانتظار، وهم أصحاب شغل وأصحاب عمل، إما في حرف أو في أسواق أو نحو ذلك، كانوا إذا انتظروا العشاء بعد أن تطهروا تحفق رؤوسهم من النوم، يعني يأتيهم النعاس، فتحقق الرؤوس لأجل ما ملأها من النوم.

قال: ثم يصلون إذا أقيمت الصلاة قاموا ﴿ يصلون ولا يتوضئون ﴾ يعني أنهم لم يكونوا يعدون ذلك النعاس مبطلا لطهارتهم السابقة.

#### لغة الحديث:

قوله: ﴿ تحفق رؤوسهم ﴾ خفق الرأس مأخوذ أو مشبه بخفق الطير، وهو يعني الحركة المعروفة أن الواحد إذا نام يخفق رأسه، يعني ينزل من غير إرادته، ينزل من غير إرادته، ثم يتبته فيرفع رأسه.

#### درجة الحديث:

قال: أخرجه أبو داود، وصححه الدارقطني، وأصله في مسلم. حديث صحيح، صححه عدد من أهل العلم، وكما ذكر أن أصله في صحيح مسلم -رحمه الله-.

#### من أحكام الحديث: هذا الحديث

أولاً: دل على أن أنس رضي الله عنه فهم من حال صحابة رسول الله -عليه الصلاة والسلام- وما أدركه أن النوم ناقض للوضوء، واستثنى من ذلك هذه الصورة، وهي التي قد تُشكل على البعض، وهي النعاس الذي معه خفق الرأس لأنهم كانوا ينتظرونها قعوداً، ينتظرون الصلاة فينعسون، فتحقق رؤوسهم. ففي الحديث أن النوم ناقض من نواقض الوضوء، وهذا بالفهم أو بالمفهوم من أنه استثنى، أو أوضح الحالة المستثناة، وهي



حالة النعاس، أنه لا يتطهر لها، ولو كان النوم مقصوداً أنه لا يتطهر له -يعني ولا ينقض الوضوء- لقال: كنا ننام ولا نتوضأ.

**الثاني:** أن الحديث دل على أن النوم اليسير والنعاس لا ينقض الوضوء، وهذا في أصل النوم، والنوم اليسير أيضاً مما اختلف فيه أهل العلم على أقوال:

**القول الأول:** أن النوم ناقض بجميع أنواعه: القليل والكثير، اليسير وغير اليسير والمستغرق، واستدلوا على ذلك بقول النبي -عليه الصلاة والسلام-: ﴿العينان وكاء السه، فمن نام فليتوضأ﴾ .

قالوا: والنعاس يدخل في اسم النوم لغة؛ لأنه أوله، وإذا كان يخفق الرأس أو يغيب قليلاً -يعني في النعاس والنوم- فإنه بدأ النوم، فاستدلوا بقوله -عليه الصلاة والسلام-: ﴿العينان وكاء السه﴾ فمن تغمضت عيناه لأجل النوم والنعاس -سواء كان قليلاً أو كثيراً- فإنه تنتقض الطهارة، فمن نام فليتوضأ.

**القول الثاني:** أن النوم ليس بناقض لا القليل منه ولا الكثير، وهذا مذهب ينسب إلى المالكية، وهو مروى عن الإمام مالك -رحمه الله تعالى- يقول: إن النوم ليس بناقض، لا اليسير ولا العميق. لم؟  
قالوا: لأن النوم مظنة للحدث، وإذا تأكد أنه لم يخرج منه شيء فإن النوم بمجرد لا ينقض الطهارة حتى يتيقن أنه حصل منه شيء.

**القول الثالث:** هو قول جمهور أهل العلم أن النوم يفرق فيه ما بين اليسير وما بين الكثير، فالكثير المستغرق هذا هو الذي يسمى نوماً، فهو الذي تنقض به الطهارة كما مر معنا في الحديث السابق ﴿العينان وكاء السه﴾ ولكن من غائط وبول ونوم ﴿العينان وكاء السه﴾ وللحديث أنس هذا بمفهومه كما ذكرنا، وللحديث أيضاً الذي ذكرته لكم ﴿العينان وكاء السه﴾ فمن نام فليتوضأ ﴿العينان وكاء السه﴾ .

قالوا: وهذا يصدق على النوم الكثير؛ لأنه هو الذي يسمى نوم، وأما القليل فإن الصحابة -رضوان الله عليهم- أقرهم النبي -عليه الصلاة والسلام- على أنهم إذا نعسوا في انتظار العشاء فإنهم لا يتوضئون، وهذا نوم يسير؛ لأنه إذا خفق رأسه فإنه ينتبه، ويعيد رأسه مرة أخرى منتبهاً لما حوله.





اختلف الجمهور في ضابط النوم اليسير والقليل، ما الضابط في التفريق ما بين اليسير والكثير؟ فمتى يسمى النوم يسيرا، ومتى يقال إن النوم كثير؟ يعني متى ينقض، ومتى لا ينقض؟ وأقرب ما ذكره أن النوم اليسير هو ما لا يغيب معه المكلف عما حوله سماعا وحركة، سماعا إذا تحدث أحد معه، وحركة إذا حصلت أمامه، أما إذا حصل معه غياب عن السماع، فإذا تحدث أحد حوله بكلام ليس بمرفوع الصوت فإنه لا يسمع، وإذا تحرك أحد أمامه فإنه لا يرى، فهذا معناه أنه غلب عليه النوم، غلب على إدراكه ويقظته.

وهذا أولى لأنه فيه تطبيق حالة الصحابة -رضوان الله عليهم- بأنهم كانوا ينتظرون العشاء حتى تخفق رؤوسهم، وهذا معه الانتباه، ومعه النعاس.

**المسألة الثالثة من أحكام الحديث:** أن الحديث دل على أن النوم الذي يعفى عنه هو النوم اليسير بالضابط الذي ذكرنا، وهو نوم أو إغفاءة القاعد.

أما المضطجع فإنه ليس كذلك؛ لأن المضطجع إذا غاب عن الوعي فإنه لا يدخل في أنه يعني يدخل في حد الصحابة، وفعل الصحابة الذي كان: ﴿﴾ حتى تخفق رؤوسهم وهم ينتظرون الصلاة ﴿﴾ حالة الصحابة أنهم كانوا قعودا.

لهذا ذكر العلماء أن المستلقي وعلى ظهره، أو على جنبه -يعني المضطجع- فإنه لا يدخل في الترخيص، فنومه يعد نوما كثيرا، سواء أكان فيه إغفاءة يسيرة، أو كان أكثر من ذلك. أيضا فيه بحث، يعني فيه زيادة في الحديث، زيادة الاضطجاع وهي زيادة ضعيفة.

نعم .....

هنا نقف على حديث المستحاضة بآرك الله فيكم، نكتفي بهذا القدر وصلى الله وسلم على نبينا

محمد..

حديث " لا إنما ذلك عرق وليس بحيض "



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. قال المصنف - رحمه الله تعالى -:

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: هـ جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ص فقالت: يا رسول الله، إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ قال: لا إنما ذلك عرق وليس بجيض، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي هـ وللبخاري: هـ ثم توضئي لكل صلاة هـ وأشار مسلم إلى أنه حذفها عمدا.



الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، وبعد..  
فإن مما ينبغي لطالب العلم أن يتعهدده في نفسه في مسيره في طلب العلم أن يكون معتنيا بكتاب الله - جل وعلا-، حفظا للقرآن وكثرة التلاوة، ومعاودة له في المحفوظ والمتلو.  
ولا شك أن أعظم العلم هو القرآن، إن أعظم العلم هو العلم الذي اشتمل عليه القرآن، وأعظم الأدلة هو دليل الكتاب؛ لأنه كلام الله - جل وعلا- الذي من قال به خصم.  
وتعاهد طالب العلم للقرآن له مقاصد:

**الأول:** أن التعبد بالتلاوة أمر معلوم. فلقارئ القرآن بكل حرف يقرأه عشر حسنات، والله - جل وعلا- يضاعف لمن يشاء، وهذا يعني أن بقراءة القرآن زيادة الحسنات وزيادة الأجور.

**والثاني:** أن في قراءة القرآن تدبر القرآن، والله - جل وعلا- حض على ذلك بقوله: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ <sup>(١)</sup> وقال: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ <sup>(٢)</sup>.

١ - سورة محمد آية : ٢٤ .

٢ - سورة النساء آية : ٨٢ .



تعاهد القرآن من جهة الحفظ والتلاوة يهيمى لطالب العلم أن يعلم المعاني، وإذا علم المعاني زاد فقهه في القرآن.

**الثالث:** أنه إذا قرأ القرآن حفظاً في صلاته، أو حفظاً في مصلاه، أو قرأه تلاوة في أي مكان يقرأ فيه ينبغي له أن يتأمل مواضع الاستدلال، وكثيراً ما تمر معنا في الدروس آيات يستدل بها. والقرآن كله دليل على مسائل العلم، إما دليل على مسألة عقدية، أو في التوحيد، أو في الفقه، أو في الآداب، أو في التاريخ، أو في مسألة نحوية، أو في مسألة أصولية، أو دليل على معنى لغة.. إلى آخره. فكلما زاد علم طالب العلم كلما علم أن كل آية دليل -ولا شك- ينزل في موقعه من مواقع الاستدلال في العلوم المختلفة: علوم الشريعة الأصلية، والصناعية المساعدة.

لهذا إذا قرأت القرآن فلتكن القراءة مع كونها للتعبّد، أن تضع قلبك، وأن تفتح قلبك وذهنك إلى مواضع الاستدلال، هذه الآية فيها دليل على مسألة كذا، قد لا يكون عندك علم أنها دليل من قبل، لكن لما تأملت وجدتها أنها تصلح دليلاً لهذه المسألة، فتذهب تراجع في التفسير، تراجع كتب العقيدة مثلاً إذا كانت الآية في العقيدة، تراجع كتب الفقه إذا كانت الآية في الأحكام، وتنظر هل هذا الفهم منك صحيح أم لا؟

ولهذا من حفظ القرآن وهو كبير، يعني ليس في حالة الصغر، يعني مثلاً بعد أن عرف العلم، وعرف طلب العلم، فإنه يستفيد من هذه الطريقة أكثر ممن حفظه صغيراً.

وهذا أمر مجرب في أن طالب العلم إذا ابتداء حفظ القرآن وعنده معلومات، عنده بعض المسائل في التوحيد، بعض المسائل في العقيدة، بعض المسائل في الفقه، وعلم من هذا وهذا وهذا أشياء، فإنه وهو يحفظ سيتأمل الآية، فسيجد أنها دليل على المسألة الفلانية، والأخرى دليل على المسألة الفلانية، وهذه دليل على أن اللغة هذه فصيحة -يعني- في استعمال كلمة، وهكذا.



لهذا من مقاصد تلاوة القرآن، وحفظه لطالب العلم، وكثرة تلاوته أن يكون على ذكر منه دائما، بعد التعبد والتقرب إلى الله -جل وعلا- بما خرج منه -سبحانه وتعالى-، أن يكون على ذكر دائما بمواضع الاستدلال، وهذه منكم ينبغي لكم العناية بها كثيرا.

كذلك إذا قرأتم في كتب السنة، كما سيأتي إن شاء الله تعالى ربما في كلمة مثل هذه، كيف يستفاد من كتب السنة في التدبر والاستذكار؟ فإذا قرأت القرآن لا تكن القراءة قراءة هذ، لا تعلم المعاني، ولا تعلم أوجه الاستدلال، يعني لا تدبرت في المعنى فعملت التفسير، ولا تدبرت في أوجه الاستدلال فاستفدت منه.

ولهذا نقول: إن أعظم ما ينبغي لك أن تعتني به أن تكون قراءتك للقرآن قراءة استدلال على مسائل العلم، وهذا يتنوع فيه الناس بحسب قدرتهم على انتزاع الأدلة، أو معرفتهم بكلام العلماء في الاستدلال. ومن الضعف أن يكون طالب العلم قليل الاستدلال بالقرآن، الحجة في الكتاب والسنة مبينة للقرآن ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾<sup>(١)</sup>.

فلاحتجاج بالقرآن هو أعظم الاحتجاج، والسنة مبينة للقرآن، مبينة للمجمل، مخصصة للعام، مقيدة للمطلق، وهكذا في بيانات في أنواع البيان، والتخصيص والتقييد والعموم.. إلى آخره. لهذا ينبغي لك أن تتعاهد هذه المسألة من نفسك، تأمل هذا الدليل إذا حفظت يكون معك أدلة المسائل.

**الرابع:** أنك إذا وطنت نفسك على الاستدلال اجمع النظائر، يعني مثلا مسألة في المساجد، الكلام على أحكام المساجد: في القرآن فيه آيات كثيرة في أحكام المساجد، إذا كنت حافظا للقرآن، أو كثير التلاوة، مستظها للآيات، فوطن نفسك ودرّب نفسك على أن تكون الآيات في المساجد معك دائما.



الآيات في تدبر القرآن معك دائما، عدد من الآيات في إيجاب الصلاة معك دائما، عدد من الآيات في ذكر الآخرة معك دائما، عدد من الآيات في ذكر مراقبة الله -جل وعلا- معك دائما، عدد من الآيات في ذكر التقوى ومراتب التقوى والأمر بها معك دائما.

وهكذا في أصناف العلم، مع الزمن تجتمع عندك حصيلة كبيرة جدا في الآيات، مصنفة في قلبك وفي ذهنك، لأنها تأتي تباعا، مثلما أنك تحفظ سورة من أولها إلى آخرها، تقرأ مائة آية تلو بعض ولا تخطئ، كذلك إذا رتبت نفسك في الاستدلال ستجد أن هناك آيات كثيرة في أحكام المساجد متوالية، في تدبر القرآن متوالية، في ذكر استدلالهم في التوحيد في أن الدعاء هو العبادة متوالية، في أن دعاء الموتى شرك أكبر بالله -جل وعلا- متوالية، فيما دعت إليه الرسل تأتي تباعا.

وهذا في الحقيقة يقويك من جهة فهم العلم، وفهم ما أنزل الله -جل وعلا- على رسوله، والخروج من التقليد في ذلك إلى معرفة الحجة والاستدلال.

ثم يقويك إذا أردت أن تتكلم في خطبة، أردت أن تتكلم في محاضرة، أن تعظ الناس، أن تذكر أهلك، أن تذكر أصحابك ومن حولهم، أن تلقي كلمة يكون معك شيء.

والدين ليس بالآراء، إن الواحد يجتهد ويفكر، ويبدأ يتكلم بكلام كله من محض الأفكار التي عنده، لا الدين مبناه على: قال الله، قال رسوله ﷺ. ثم طالب العلم بفهمه للشريعة يوضح معاني الكتاب والسنة، هذا هو العلم.

فإذا علمت تبويب الاستدلال بالقرآن والأدلة من السنة شيئا فشيئا، لا شك أن الذي أمضى زمنا طويلا في العلم يجتمع عنده من الأدلة والتبويب ما ليس عند المبتدئ، ومن فهمه للأدلة وفي تصنيفها، لكن شيئا فشيئا تجتمع عندك وتتبوع، فيكون عندك من الاستدلال الشيء الكثير.

فإذا علمت العلم كان عندك طرف صالح من التوحيد والعقيدة، وعندك طرف صالح في أحكام الفقه، ثم في الآداب، وتنوع ذلك، ثم في مسائل أخرى، فإذا أتيت تتكلم عن مسألة تتوارد عندك الأدلة، ثم بعد ذلك تبين معاني كلام العلماء في بيان معاني الكتاب والسنة.



لهذا حقيقة من هو العالم؟ العالم هو الذي فقه الكتاب والسنة، ثم بين للناس دلالات الكتاب والسنة، هذا هو العالم، العالم ناقل، العالم مبلغ مأمون على تبليغ دلائل الكتاب والسنة.

العالم ليس مخترعا للأحكام يبتدئ بها من عند نفسه، العالم ليس بذي رأي، يأتي بالأشياء المنصوص عليها هكذا من جهة نفسه لا، العالم يعلم ما جاء في القرآن وما جاء في سنة النبي -عليه الصلاة والسلام-، ويبين للناس معاني الكتاب والسنة، هذه وظيفة العالم.

فإذا جاءته مسألة ليس فيها عنده، يعلم فيها استدلال من الكتاب أو السنة، فإنه لأجل علمه ومعرفته بالأدلة، ومعرفته بحدود ما أنزل الله -جل وعلا- على رسوله ﷺ فإنه يجتهد، فإذا أصاب فله أجران: أجر الاجتهاد، وأجر الإصابت التي وفقه الله -جل وعلا- إليها، وإن أخطأ فله أجر واحد، وهو أجر اجتهاده مع وجود آلات الاجتهاد عنده في ذلك.

لهذا ينبغي لك أن تكون هذه المسألة منك على ذكر وبال، وهي مسألة مهمة لا تستهن بها، ولا تجعلها تمر هكذا، لا بد لك من تبويب نفسك مع القرآن، جهة كثرة التلاوة والتعبد بذلك، ومراجعة محفوظك، ثم أن ترتب نفسك في الأدلة.

تمرّن نفسك على أن هذه الآية دليل كذا، هذه الآية دليل في كذا، ثم بعد ذلك تبوب هذه الأدلة من القرآن في الموضوعات المختلفة، تلحظ أنك بعد سنين إذا أردت أن تتكلم عن مسألة جاءت عدة آيات فيها، ثم بعد ذلك تبين معنى الآيات، ثم ما جاء في السنة، ثم كلام أهل العلم على ذلك، وما يتصل بهذه المسألة، هذا هو العلم في الحقيقة، هذا نقل العلم يكون بهذه الوسيلة.

أسأل الله -جل وعلا- أن يجعلني وإياكم من أهل القرآن الذين هم أهلهم وخاصتهم، وأن يعلمنا منه ما جهلنا، وأن يذكرنا منه ما نسينا، إنه سبحانه جواد كريم .

قَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: وعن عائشة -رضي الله تعالى- عنها قالت: ﷺ جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ قال: لا، إنما ذلك



عرق وليس بجيـض، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي (٥٢) متفق عليه، وللبخاري: (٥٣) ثم توضئي لكل صلاة (٥٤) وأشار مسلم إلى أنه حذفها عمداً.

### معنى الحديث:

أن فاطمة بنت أبي حبيش كان يصيبها خروج الدم الذي هو زائد عن دم الحيض، فسألت النبي -عليه الصلاة والسلام- عن الاستحاضة فقالت: (٥٥) إني امرأة أستحاض فلا أطهر (٥٦) يعني أن خروج الدم يطول معي جداً (٥٧) أفأدع الصلاة؟ قال: لا، إنما ذلك عرق وليس بجيـض (٥٨) هذا ليس بجيـض ما دام أنه يطول.

الحيض معروف، له مدته الغالبة على النساء، وله صفاته، وهذا عرق يخرج من عرق، وليس بجيـض، و (٥٩) إذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة (٦٠) إذا أقبل الحيض اتركي الصلاة، فإذا أدبر الحيض فاغسلي عنك أثر الدم، فاغسلي عنك الدم ثم صلي.

وهذا الحديث ساقه الحافظ ابن حجر في أول باب الحيض حيث قال: وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت: (٦١) إن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض، فقال لها رسول الله ﷺ إن دم الحيض دم أسود يعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي (٦٢) وهذا في السنن، وسيأتي الكلام عليه.

### لغة الحديث:

قوله: "أستحاض" أو قولها: (٦٣) إني امرأة أستحاض (٦٤) يعني تصيبني الاستحاضة، والاستحاضة خروج الدم الذي هو ليس بجيـض من عرق في فرج المرأة، أو في باب رحمها، يخرج عن فساد أو عن مرض، وهو يختلف في صفاته عن صفات دم الحيض، ومن جهة قولها: "أستحاض" وتسمية ذلك بالاستحاضة، هذا للتمكن لا من الحيض، ولكن مما يشبهه الحيض.

فاللغة لا تفرق في خروج الدم ما بين الحيض والاستحاضة، يعني من جهة اللغة الكل دم، وصارت مادة الاستحاضة راجعة إلى حاض، استحاضة وحاضت يعني المادة مشتركة.



لكن ثمَّ اختلاف بينهما من جهة اللغة في الوصف، يعني في وصف الشيء، في وصف المسمى، ومن جهة الشرع في التفريق ما بين الحيض والاستحاضة، أريد التنبيه أن المادة واحدة، يعني حاضت واستحاضت إنما صار فيه السين والتاء.

قالت: "أفأدع"؟ "أدع" يعني أترك. أفأترك الصلاة؟ قال: "إنما ذلك"، "ذلك" الكاف هنا إذا كانت لخطاب المؤنثة وخطاب الأنثى فإنها تكسر، وإذا كانت لخطاب الذكر فإنها تفتح، إنما ذلك هذا للرجل، إنما ذلك للمرأة.

"عرق": هذا العرق سماه النبي -عليه الصلاة والسلام- عرقاً، يعني أن دم الاستحاضة يخرج من عرق، وأطباء العرب الأولون وأصحاب اللغة يقولون: إن هذا العرق يسمى العادم أو العاذر، وهذه التسمية لا تعيننا في هذا الزمان، ولكن المهم أنه دم يخرج من عرق، العرق يعني من ويريد من الأوردة التي مثل العرق الموجود في اليد، مثل العرق الموجود في الرجل.

كذلك هناك عرق موجود في أول رحم المرأة، يخرج منه هذا الدم، فإذا لم يكن هو دم ناشئ عن عدم حمل المرأة فيلقى الدم الذي هو دم الحيض، إنما هو دم عرق يعني مثل الدم الذي يجري في البدن في أي مكان آخر.

فقوله -عليه الصلاة والسلام-: ﴿إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ﴾ يعني مثل العروق الأخرى التي في البدن، وليس بحيض؛ لأن الحيض ليس بعرق، وإنما هو دم يرخيه الرحم في أوقات معلومة كما سيأتي في باب الحيض. قال: ﴿فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتَكَ﴾ هذه الكلمة "حيضتك" تقرأ بالفتح حَيْضَتَكَ، وهذا ليس بجيد، وتقرأ بالكسر حَيْضَتَكَ، وقراءتها بالكسر أصح عند علماء الحديث، ولهذا غلّط الخطابي في خطأ المحدثين - كتابه "بيان غلط المحدثين" - غلّط من قرأها "حَيْضَتَكَ" في حديث ﴿إِن حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ﴾ وقال: إن الصواب: إن حَيْضَتَكَ، وكذلك هنا الصواب: ﴿فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتَكَ﴾ بالكسر.

درجة الحديث:





الحديث في الرواية هذه قال: متفق عليه، وأما الرواية الأخرى قال: وللبخاري: ٥٤٠ ثم توضي لكل صلاة ٥٤١ وأشار مسلم إلى أنه حذفها عمدا، ومسلم -رحمه الله- كأنه حذف هذه الرواية، هذا اللفظ: ٥٤٢ ثم توضي لكل صلاة ٥٤٣ لظنه أنه تفرد بها الراوي -وأظنه حماد- إلى إنه تفرد بها، فلم يصححها، والصواب أن هذه الرواية صحيحة، وأنها محفوظة، إذ رواها جمع كثير أيضا، فلهذا ساقها البخاري، والصواب مع البخاري في تصحيحها وإيرادها.

### من أحكام الحديث:

**دل الحديث على أن الاستحاضة ناقض من نواقض الطهارة؛ لأنه قال في رواية البخاري: ٥٤٤** ثم توضي لكل صلاة ٥٤٥ فالاستحاضة -وهو خروج الدم- ينقض الوضوء خروج دم الاستحاضة. ودل الحديث على أن الاستحاضة تختلف عن الحيض في الأحكام، وأن الاستحاضة حدث دائم لا يمنع الصلاة، فهو من جنس سلس البول، ومن جنس خروج الريح دائما، ومن جنس استطلاق الأمعاء، ونحو ذلك مما قد يحصل عند بعض الناس في مرض ونحوه، فالاستحاضة دل الحديث على أنها حدث دائم؛ لهذا قال: ٥٤٦ توضي لكل صلاة ٥٤٧ .

**ثانيا الاستحاضة والحيض شيان مختلفان فرق النبي -عليه الصلاة والسلام- بينهما في الحديث، فقال: ٥٤٨** إنما ذلك عرق وليس بحيض ٥٤٩ والحيض له أحكامه خاصة التي ستأتي في باب الحيض. وأما الاستحاضة فإنها تختلف عن الحيض في الأحكام، وهي دم فساد ومرض، والحيض دم طبيعة وجبلة، الاستحاضة تأتي للمرأة في أي وقت، دم يخرج منها من الرحم وليس هو دم الحيض، دم الحيض له صفاته المعروفة التي تعرفها المرأة بها، ودم الاستحاضة مختلف.

ولهذا في قوله هنا: ٥٥٠ إنما ذلك عرق ٥٥١ يفهم منه أن دم الاستحاضة له صفات الدم المعتاد، وهو كونه فاتح اللون ورقيق إلى آخره، مثلما جاء في الحديث الآخر الذي ذكرته لك، الذي في السنن: أن دم الحيض أسود يعرف، ودم الاستحاضة يختلف عن ذلك.



دم الاستحاضة هو دم فساد، والعلماء يعبرون عن كل دم خرج من الموضع -يعني من الرحم- وخرج من يعني من الفرج -فرج المرأة- وليس بدم حيض بأنه دم استحاضة أو دم فساد.

فإذن عندنا الدماء بحسب ما دل عليه الحديث الدماء نوعان: دم حيض، ودم استحاضة، دم الاستحاضة هو دم الفساد، فإذا لم يكن ما يخرج من المرأة حيضاً فهو استحاضة.

**ثالثاً:** دل الحديث على أن خروج الدم من العرق ناقض للطهارة؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- أمر المستحاضة بأن تتوضأ لكل صلاة، وسبب ذلك -يعني سبب أمرها بالتوضؤ- وعلة ذلك خروج الدم من العرق، قال: **﴿﴾** إنما ذلك عرق **﴿﴾**.

وتعليل النبي -عليه الصلاة والسلام- للاستحاضة بأنها عرق، وللأمر بالوضوء لأجل خروج الدم من العرق نستفيد منه أن خروج الدم من العرق من أي موضع كان من البدن ناقض للطهارة، وهذه المسألة مما اختلف فيها أهل العلم كثيراً، وهي المسألة المعروفة بـ هل خروج الدم ينقض الطهارة أم لا؟  
والدم فيه مبحثان:

**مبحث في:** هل هو طاهر أم نجس؟ **والمبحث الثاني:** الذي يتعلق بهذا الحديث: هل خروج الدم ينقض الطهارة أم لا ينقضها؟

وللعلماء في ذلك عدة أقوال:

**القول الأول:** أن خروج الدم من البدن لا ينقض الطهارة، وإنما ينقض إذا خرج من الموضع -من الفرج من أحد السبيلين-، فإذا خرج من فرج المرأة فإنه يكون ناقضاً، أما غير ذلك فإنه باق على أصله، وهو أنه لا ينقض الطهارة، إذ لا دليل على ذلك، وهذا القول قال به الإمام مالك، والشافعي، واختاره عدد من المحققين من أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية، وجماعة آخرون.

**القول الثاني:** ونحن يهمنا قولان -القول الثاني: هو أن خروج الدم ينقض الطهارة، سواء أكان الخروج من الموضع -يعني من فرج المرأة- بالاستحاضة، أو بغير ذلك، أو كان الخروج من أي موضع من سائر البدن.



ودليلهم على ذلك هذا الحديث، وهو أن النبي ﷺ علل إيجاب الوضوء على المستحاضة بأن ما خرج منها عرق فقال: ﴿إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ وَلَيْسَ بِحَيْضٍ...﴾ ثم توضئي لكل صلاة ﴿﴾ .

فقوله: ﴿﴾ ثم توضئي لكل صلاة ﴿﴾ في آخر الحديث معلق بخروج الدم من العرق، وتعليل النبي ﷺ خروج الدم بأنه من عرق هذا فيه فائدة أنه لا فرق في البدن ما بين عرق وعرق، وهذا القول ظاهر الاستدلال، وهو أولى لا شك ممن قال: .. من قول من قال: إنه لا دليل على نقض الطهارة بخروج الدم. يشكل عليه ما استدل به أصحاب القول الأول من أن الصحابة كانوا يصلون في جراحاتهم، وأن عمر رضي الله عنه صلى بالناس -لما طعنه أبو لؤلؤة-، صلى بالناس وجرحه يثعب دما، وهكذا في غيرها، وكحديث عمار بن ياسر في غزوة ذات الرقاع، إلى غير ذلك.

والجواب عن هذا أن الجراحات أحداث مستديمة، فمن به جرح مستديم الخروج -يعني الدم مستديم الخروج- فإنه لا ينقض الطهارة مثل المستحاضة فإنها تتوضأ وتصلي، ولو كان الدم أثناء الصلاة يجري ويخرج، وهكذا صاحب سلس البول، وهكذا من استطلقت أمعاؤه إلى آخره.

فالذي به حدث دائم؟ الحدث الدائم لا يمنع الصلاة، فيستمر في صلاته ولو كان الحدث ملابسا له؛ ولهذا قال العلماء: إن خروج الدم ينقض الطهارة، ويستثنى من ذلك الدماء التي لا ترقأ -يعني الدائمة- لأجل الأدلة التي ذكرت.

وهذا القول هو الظاهر من حيث الاستدلال كما رأيت، وهو أن يقال: إن خروج الدم من العروق من أي مكان في البدن ينقض الطهارة، وإذا كان الدم لا يرقأ -مستمر- فإنه لا بأس بالاستمرار في الصلاة؛ لأن هذا له حكم الأحداث المستديمة.

قال أصحاب هذا القول: إن يسير الدم يُعفى عنه، يعني النقطة الصغيرة إذا خرجت؛ وذلك لأنها لا تكون غالبا من عروق، مثل ما جاء عن ابن عمر أنه عصر بثرة فخرجت دما ونحو ذلك؛ لأن هذا الدم متجمع في الحبة أو في البثرة، وليس دم عرق.



فإذا كان دم يخرج من الأوردة، من أغشية الجسم، من العروق، ونحو ذلك، فهذا ناقض للطهارة عنده، وهذا القول - كما ذكرت لك - هو الصحيح.

الرابع: دل الحديث على أن المستحاضة - كما ذكرنا - تتوضأ لكل صلاة، فقد جاء في بعض الألفاظ أنها تغتسل، وهذا ليس بصحيح، بل يكفي في المستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة، وفي حكم المستحاضة كل من به حدث دائم كما ذكرنا لكم آنفاً نعم.

حديث "كنت رجلاً مذاء فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ"

اقرأ:

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: ٥٤٠ كنت رجلاً مذاء، فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ فسأله، فقال: فيه الوضوء ٥٤١ متفق عليه واللفظ للبخاري.

قال - رحمه الله -: وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: ٥٤٢ كنت رجلاً مذاء فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ فسأله، فقال: فيه الوضوء ٥٤٣ متفق عليه، واللفظ للبخاري.

معنى الحديث:

أن علياً رضي الله عنه كان زوج فاطمة بنت رسول الله ﷺ ولأجل استحياؤه وأدبه مع النبي - عليه الصلاة والسلام - أراد أن يسأل عن حكم كثرة خروج المذي منه، فلم يباشر ذلك بنفسه، بل أمر المقداد أن يسأل النبي - عليه الصلاة والسلام -.

جاء في بعض الروايات أنه قال: ٥٤٤ لمكان ابنته مني ٥٤٥ لأجل حيائه رضي الله عنه فسأل المقداد النبي - عليه الصلاة والسلام -، فأمره أن يتوضأ، فقال: ٥٤٦ فيه الوضوء ٥٤٧ وفي رواية أخرى قال: ٥٤٨ يغسل ذكره وأنتيبه ثم يتوضأ ٥٤٩ إلى غير ذلك.

لغة الحديث:



قوله: "مذاء": مذاء فعال صيغة مبالغة، يعني أنه كثير إخراج المذي، والمذي سائل معروف يخرج عند الفكر أو المداعبة أو نحو ذلك، جعله الله تعالى لتطهير المجرى مجرى البول منه، يعني من البول، وتهيئة للجماع.

### درجة الحديث:

الحديث قال: متفق عليه، واللفظ للبخاري، وله ألفاظ متعددة، وروايات بعضها طويل، وبعضها مختصر.

### من أحكام الحديث:

دل الحديث على أن خروج المذي من الرجل ينقض الوضوء، فالمذي نجس، وخروجه ينقض الطهارة، وهذا ثبتت به السنة في هذا الحديث وفي غيره، وأيضا أجمع عليه العلماء، فمن خرج منه المذي فقد انتقضت طهارته، فمن نواقض الوضوء خروج المذي.

ثانيا: في الحديث أن الرجل إذا استحيا أن يباشر سؤالا بنفسه، فإنه يوكل من يسأل له من المأمونين الذين يفهمون معنى الكلام، وأن الحياء في مثل هذا لا ينقص قدر الرجل، بل إنه مطلوب في بعض المسائل لأجل بعض الأحوال.

فعلي رضي الله عنه لأجل قرابته من النبي -عليه الصلاة والسلام-، ولأجل أن سبب كثرة خروج المذي منه هو ما يكون من معاشرته لبنت رسول الله صلوات الله عليه ولأجل أن الأدب ألا يواجه الرجل بمثل هذا، فاختر أن يوكل المقداد بالسؤال.

وهذا مما ينبغي للناس أن يتعاهدوه فيما يستحيا منه، أما ما هو معروف من أنه لا حياء في الدين، وأن الأنصار قوم لا يمنعم الحياء أن يسألوا عما بدا لهم، وأن بعض النساء كانت تأتي النبي -عليه الصلاة والسلام- وتسأله بعض الأسئلة، فهذا للإنسان -للرجل، للمرأة- أن يسأل بنفسه.

لكن في بعض الأحوال يكون الحياء أفضل، وألا يباشر السؤال بنفسه، خاصة مع عالم أو مع إمام يعرفه، وربما صار السؤال يحدث منقصة له ونحو ذلك.



فدل الحديث على أن الحياء في مثل هذا مطلوب، والحياء شعبة من الإيمان، ولا يناقض هذا من أن أمور الدين لا يستحيا من السؤال فيها أو عنها نعم.

حديث "أن النبي ﷺ قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة"

وعن عائشة: [٥٢] أن النبي ﷺ قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ [٥٣] أخرجه أحمد، وضعفه البخاري.

قال: وعن عائشة -رضي الله تعالى عنها-: [٥٤] أن النبي ﷺ قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ [٥٥] أخرجه أحمد، وضعفه البخاري.

#### معنى الحديث:

أن عائشة تذكر عن النبي -عليه الصلاة والسلام- أنه كان ربما أنه قبل بعض نسائه -تعني نفسها- ثم يخرج إلى الصلاة، ولا يجدد وضوءاً بعد تلك القبلة، ولم تذكر صفة هذه القبلة، هل هي قبلة مودة، أو هي قبلة تلذذ وشهوة؟ وإنما قالت: [٥٦] قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ [٥٧].

#### لغة الحديث:

الحديث ألفاظه واضحة، قولها "قبل": التقبيل يكون تارة -كما ذكرت لك- عن شهوة، وتارة يكون عن مودة ورحمة، وتارة يكون عن إكرام، فالتقبيل له أنحاء، فيقبل لأجل الاحترام والتقدير، ويُقبل لأجل الرحمة والمودة، كما يقبل الأب أبناءه ونحو ذلك، ويقبل لأجل الشهوة والتلذذ كما يقبل الرجل من تحل له.

#### درجة الحديث:

الحديث قال هنا: أخرجه أحمد، وضعفه البخاري، وهذا الحديث من الأحاديث التي فيها كلام كثير من جهة تخريجها، وبعض العلماء المتأخرين حسن هذا الحديث، وعلماء الحديث المتقدمون على تضعيفه، فضعه البخاري، وضعفه جماعة أيضاً غير البخاري.



وهذا هو الأصح؛ لأن هذا الحديث لا يثبت عن النبي -عليه الصلاة والسلام-، ولا يصح في هذا الباب شيء عن النبي -عليه الصلاة والسلام- يعني في التقبيل وترك الوضوء، وكما ذكرت لك أن عددا من المتأخرين حسن هذا الحديث لأجل كثرة طرقه وما يعترضه من شواهد.

وصنيع المتقدمين من أنه لا يثبت في هذا شيء؛ ولهذا الحافظ ابن حجر -رحمه الله- اختار القول بالتضعيف حيث قال: أخرجه أحمد، وضعفه البخاري. وهذا مصير منه إلى ترجيح القول بتضعيفه، وأنه قول المتقدمين.

### من أحكام الحديث:

الحديث فيه دليل على أن القبلة -قبلة الرجل لامرأته أو للمرأة عموما- أنها لا تنقض الطهارة، وعائشة لم تفصل في نوع القبلة، لهذا يحتمل أن يكون قبل لشهوة، فتكون قبلة الشهوة لا تنقض الطهارة، ويحتمل أن يكون قبل مودة، فيكون لمس الرجل لامرأته للتقبيل.

والتقبيل عادة يحصل فيه نوع تلذذ حتى ولو كان للمودة بأنه أيضا لا ينقض الطهارة، لكن ذكرنا لك أن الحديث -الصحيح أنه- ضعيف، وأن هذا الحديث لا يصلح دليلا في هذه المسألة.

ثانيا: مسألة التقبيل راجعة إلى مسألة مس المرأة بشهوة أو مس الرجل للمرأة، والله -جل وعلا- ذكر في كتابه أن ملامسة النساء ولمس النساء ناقض للطهارة، فقال -جل وعلا-:

﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ <sup>(١)</sup> وفي القراءة الأخرى: "أو لمستم النساء"،

ولهذا اختلف العلماء في مسألة مس الرجل للمرأة، هل ينقض الطهارة أم لا؟ يعني هل لمس الرجل للمرأة ينقض الطهارة أم لا؟ على أقوال:

**القول الأول:** أن مس الرجل للمرأة -ويدخل في ذلك التقبيل- لا ينقض مطلقا، سواء مس بشهوة

أو بغير شهوة، وسواء قبل بشهوة أو بغير شهوة، فإنه لا ينقض مطلقا.

١ - سورة النساء آية : ٤٣.



قالوا: والدليل على ذلك هذا الحديث، وهذا يحصل منه المسيس، ولمس، وتقبيل، وأيضا الآية المراد بـ ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾<sup>(١)</sup> المراد بها الملازمة وهي الجماع، فاستدلوا بها أن المراد بالآية الجماع، وأن الحديث هذا دليل على ما ذهبوا إليه.

**القول الثاني:** أن لمس الرجل للمرأة ينقض مطلقا، يعني مقابل القول الأول، القول الأول: لا ينقض مطلقا، وهذا: ينقض مطلقا إذا مس أجنبية، فإذا مس زوجته أو أجنبية فإنه ينقض مطلقا. فإذا مسها بشهوة أو بغير شهوة، أفضى بيده إليها من غير حائل، قبل ونحو ذلك، هذا الجميع ينقض الطهارة، وهذا القول للشافعي وغيره.

**القول الثالث:** إن المسألة فيها تفصيل: وهو أن قوله جل وعلا: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾<sup>(٢)</sup> يفهم على: "أو لمستم" وأن هذا الحديث لا يصح، وأن فهم الآية والحديث ينبغي أن يكون مع فهم قواعد الشريعة. لهذا قالوا: إن مس الرجل للمرأة ينقض الطهارة إذا كان بشهوة، أما مجرد المس فإنه لا ينقض الطهارة. فقالوا: إذا قبل بشهوة انتقض وضوءه، وإذا لامس بشهوة انتقض وضوءه، وهذا يعم ملامسته للمرأة التي تحل له، أو -والعياذ بالله- التي لا تحل له، فكل هذا ينقض الطهارة. استدلوا لذلك بما ذكرت لك من أن الآية فيها: "أو لمستم النساء" والقراءة الأخرى ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾<sup>(٣)</sup> والقراءتان يفسر بعضها بعضا، ويفهم ذلك على القواعد الشرعية.

ونظرنا في القواعد فوجدنا أن هذه المسألة -وهي مسألة النقض- يبنى فيها في عدد من الأحكام -كما سيأتي- على أن المظنة تقوم مقام المئنة.

فيؤخذ بهذه القاعدة -وهي أن المظنة تقوم مقام المئنة- يعني أن الشيء إذا كان مظنة للحدث فإنه يحكم عليه بأنه حدث؛ لأنه مظنة له، والمظنة تقوم مقام المئنة -يعني الشيء المتحقق-.

١ - سورة النساء آية : ٤٣ .

٢ - سورة النساء آية : ٤٣ .

٣ - سورة النساء آية : ٤٣ .





وهذه القاعدة استعملوها في هذه المسألة لأجل أن الشريعة استعملتها في المسائل المشابهة في النواقض، فجاء في مس الذكر: ٥٢٦ من مس ذكره فليتوضأ ٥٢٧ وجاء في النوم: ٥٢٨ العينان وكاء السه فمن نام فليتوضأ ٥٢٩ .

فإذن ضابط الباب -أو قاعدة الباب- أنها في عدة مسائل جعلت الشريعة مظنة الحدث تقوم مقام الشيء المتحقق وهو المئنة، قالوا: فهذه المسألة المختلف فيها ما دام أنها في باب نواقض الوضوء، فنجري عليها ما دلت عليه الأدلة الأخرى من رعاية هذه القاعدة.

فالشريعة رعت هذه القاعدة في مسائل وأبواب كثيرة، وفي هذا الباب -باب نواقض الوضوء- في المذي، وفي النوم، وفي مس الذكر، لمظنة خروج المذي ونحو ذلك، وهذا القول هو القول الصحيح. وبالنسبة للرجل فله علامة، علامة غالبية وليست معسمة، يعني علامة كاشفة وليست شرطاً، لكنها علامة، وهي أنه إذا مس بشهوة، أو قبل بشهوة، فأنعظ ذكره -يعني ظهر دليل الشهوة- فإنه مظنة لخروج المذي، والمذي ناقض، فيكون استدلال بما حصل له على أن المظنة متحققة.

فإذن نقول هذه الأقوال الثلاثة الصحيح منها أن مس المرأة لشهوة ينقض الوضوء نعم.

حديث "إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه "

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٣٠ إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ٥٣١ أخرجه مسلم.

قال -رحمه الله-: وعن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٣٢ إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ٥٣٣ أخرجه مسلم.

معنى الحديث:



النبي -عليه الصلاة والسلام- يرشد صحابته أنه إذا كان في المسجد فوجد في بطنه شيئاً فأشكل عليه، يعني سمع قرقرة، سمع صوتاً أيضاً، شيء ينازعه، يخرج منه أو لا يخرج، هو يشكل عليه بما يحس في مخرج الريح، وما يحس أيضاً في بطنه.

يشكل عليه خرج منه شيء أم لا، يقول: هل خرج؟ ما خرج. فإذا وجد ذلك فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً، يعني حتى يتيقن أنه خرج منه شيء؛ وذلك لأن الشيطان يأتي للإنسان فيجعله يوسوس في ذلك.

### لغة الحديث:

قوله: ﴿٥٦﴾ في بطنه شيئاً ﴿٥٧﴾ البطن المراد به هنا أمعاء الإنسان لأنها باطنة، والبطن يطلق على الجزء من البدن ما بين الصدر إلى الحقوين من الجهة الأمامية فهذا بطن، فكل ما دخله كان فيه فهو بطن، فيدخل فيه الأمعاء، ويدخل فيه المعدة، ويدخل فيه الكليتان إلى آخره.

﴿٥٨﴾ أشكل عليه ﴿٥٩﴾ الإشكال الاشتباه، في هذه المسألة إشكال يعني فيها اشتباه.

الباقي واضح.

﴿٦٠﴾ حتى يسمع صوتاً ﴿٦١﴾ يعني إذا كان حواسه معتادة.

﴿٦٢﴾ أو يجد ريحاً ﴿٦٣﴾ يعني من أثر الهواء الذي خرج منه.

درجة الحديث: قال: أخرجه مسلم.

### من أحكام الحديث:

دل الحديث على أن من نواقض الطهارة خروج الهواء من البطن بصوت أو بغير صوت؛ لقوله: ﴿٦٤﴾

أخرج منه شيء؟ ﴿٦٥﴾ ثم قال: ﴿٦٦﴾ حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ﴿٦٧﴾ .

فمن النواقض للطهارة باتفاق العلماء: الفسء والضراط، وخروجها -يعني خروج الهواء- ليس بنجس

فلا ينجس السراويل، لا ينجس السراويل وإنما خروجه ناقض.



والعلماء قالوا: إن الهواء هذا ليس بنجس ولو كان معه رائحة، ولهذا فلا ينجس السراويل التي أصابته، ولا ينجس أيضا صفحتي الدبر ولو وجد فيها الريح.

ثانيا: دل الحديث على أن المسلم فيما يشكل عليه بينى على المستيقن، بينى على اليقين؛ لهذا أخذ العلماء من هذا الحديث -ومن أحاديث أخرى ستأتي- قاعدة البناء على اليقين، وأن الأمر إذا اشتبه فيبنى على الأصل، وبينى على اليقين.

فهنا اليقين هو الطهارة، والناقل عن اليقين والناقل عن الأصل هو خروج الهواء، قال: ﴿٥٤﴾ أشكل عليه أخرج منه شيء أم لا؟ ﴿٥٤﴾ فهذا خلاف الأصل، فيبقى على الأصل حتى يجد ما هو متيقن منه أنه نقله عن الأصل.

وقوله في الحديث: ﴿٥٥﴾ فلا يخرج من المسجد ﴿٥٤﴾ هذا ليس له مفهوم بأن هذا يتقيد بالمسجد، بل هذا عام سواء أكان في المسجد أم في الصلاة -وهما أظهر- أم كان في خارج المسجد وفي غير الصلاة. فإذا كان الأصل أنه طاهر -يعني تطهر الطهارة- فلا ينتقل عن هذا الأصل إلا بيقين، وهذا لا بد أن يعتني به من يجد في نفسه شيئا، من يجد في نفسه شيئا من الوسوسة أو الإشكالات الكثيرة في خروج الهواء منه، هل خرج؟ ما خرج.

بعض الناس يفتح باب التحري -الوسوسة- ويعيد الوضوء كذا مرة، وخاصة إذا كان في أمعائه وفي بطنه شيء من الخلل، فإنه يقول: خرج، ما خرج، أحسست بشيء... إلى آخره.

والنبي -عليه الصلاة والسلام- أرشده أمرا بأنه لا يخرج حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا، وغير ذلك لا تخرج من المسجد، تفتح على نفسك بابا لا تطيقه.

ثالثا: دل الحديث على أن المتيقن من الأشياء يكون بالعلم بأحد الحواس؛ لقوله في آخره: ﴿٥٦﴾ حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا ﴿٥٤﴾ وهذا لا يتقيد به في اليقين، يعني لا يتقيد في اليقين بأنه ما حصل تيقنه بأحد الحواس، بل ما حصل العلم به بأي طريق، فصار علما، وصار يقينا، ليس شكًا ولا مشكلا ولا اشتباها، فإنه يحصل به الحكم.



لهذا لا يصح تقييد مَنْ قِيد حصول اليقين بأن يكون المتيقن مدركا بأحد الحواس، بل ما حصل به اليقين فإنه يُجزمه، فقد يكون هو تيقن، أو غيره تيقن، دله دليل على ذلك، إلى آخر فروع المسألة نعم.

حديث " لا إنما هو بضعة منك "

وعن طلق بن علي رضي الله عنه أنه قال: ٥٤ قال رجل: مسست ذكري، أو قال: الرجل يمس ذكره في الصلاة أعليه وضوء؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا إنما هو بضعة منك ٥٤ أخرجه الخمسة، وصححه ابن حبان، وقال ابن المديني: هو أحسن من حديث بسرة. نعم. . اقرأ حديث بسرة:

وعن بسرة بنت صفوان -رضي الله عنها- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ٥٤ من مس ذكره فليتوضأ ٥٤ أخرجه الخمسة، وصححه الترمذي، وابن حبان، وقال البخاري: هو أصح شيء في هذا الباب.

قال -رحمه الله-: عن طلق بن علي -رضي الله تعالى عنه- قال: ٥٤ قال رجل: مسست ذكري، أو قال: الرجل يمس ذكره في الصلاة أعليه وضوء؟ فقال النبي -عليه الصلاة والسلام-: لا إنما هو بضعة منك ٥٤ أخرجه الخمسة، وصححه ابن حبان، وقال ابن المديني: هو أحسن من حديث بسرة.

وعن بسرة بنت صفوان -رضي الله تعالى عنها- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ٥٤ من مس ذكره فليتوضأ ٥٤ أخرجه الخمسة، وصححه الترمذي، وابن حبان، وقال البخاري: هو أصح شيء في هذا الباب.

#### معنى الحديثين:

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- سأله رجل ذات مرة عن الرجل يمس ذكره في الصلاة، يعني هل تنتقض بذلك الطهارة أم لا؟ ما الحكم؟ فقال له النبي -عليه الصلاة والسلام-: ٥٤ إنما هو -يعني الذكر- بضعة منك ٥٤ يعني جزء من أجزاء بدنك.

فمعنى ذلك أنه كاليد والرجل والباطن، يعني إذا مسستها فهل عليك وضوء؟ فكذلك هو -يعني الذكر- إذا مسسته في الصلاة فليس عليك وضوء.



ومعنى حديث بسرة أن النبي -عليه الصلاة والسلام- أطلق القول فقال: ﴿٥٢٦﴾ من مس ذكره فليتوضأ ﴿٥٢٧﴾ يعني في أي حالة كان إذا مس الرجل ذكره فإنه يجب عليه الوضوء، وهذا يعني أن مس الذكر ناقض للوضوء.

### لغة الحديث أو لغة الحديثين:

قوله: ﴿٥٢٨﴾ مسست ذكرى ﴿٥٢٩﴾ قال رجل: مسست ذكرى ﴿٥٣٠﴾ مسست: المس هو الإفضاء باليد إلى الشيء، فيقال: مسست رجلي إذا أفضيت بيدي إليها، مسست ذكرى -إذا يعني يقال: مسست أو تقول: مسست ذكرى- إذا أفضيت بيدك إليه، وهكذا مسست الكتاب مسسته إذا أفضيت باليد إليه، فإذا نلفظ المس خاص باليد في اللغة.

قوله: "ذكرى": الذكر هو معروف: فرج الرجل.

قوله: "بضعة منك": البضعة هي القطعة من الشيء، فالشيء يقسم إلى أبضاع يعني إلى أجزاء، فالبضعة واحدة الأبضاع، يعني واحدة الأجزاء.

فقوله: ﴿٥٣١﴾ إنما هو بضعة منك ﴿٥٣٢﴾ يعني جزء منك، والبضعة يصدق على القطعة أيضا من اللحم، فقوله: "بضعة" يعني: قطعة منك، أو لحم من لحم بدنك، ونحو ذلك.

درجة الحديثين:

هذان الحديثان من الأحاديث التي اختلفت فيها أنظار العلماء من المتقدمين والمتأخرين، بين مصحح ومضعف.

والحافظ ابن حجر أشار إليه، أشار لك بالخلاف، فذكر حديث طلق أن ابن المديني -وهو من أئمة الجرح والتعديل، ومن أئمة علل الحديث، ومعرفة الحديث- قال في حديث طلق: هو أحسن من حديث بسرة.

والبخاري رحمه الله -تلميذ ابن المديني لأن علي ابن المديني شيخ البخاري- تلميذ ابن المديني قال في حديث بسرة: هو أصح شيء في هذا الباب.



فأشار الحافظ ابن حجر إلى أن أئمة الجرح والتعديل وأئمة علل الحديث المتقدمين قد اختلفوا في هذين الحديثين أي هذين الحديثين يُرجح؟

ولهذا نفهم من هذه الإشارة أن الدخول في هذين الحديثين بالبحث المستفيض أنه لا بد أن يتنوع إلى أحد هذين القولين.

فإما أن يكون المخرَج ينصر - مهما جمع من الطرق ومهما علل ومهما أضعف القول الثاني - ينصر قول ابن المديني في أن الترجيح لحديث طلق، أو ينصر قول البخاري في أن أصح شيء في الباب حديث بسرة. ولهذا نطوي القول عن الترجيح بين القولين، ونقول: كل واحد من هذين الحديثين فيه علة، وهو علة بأشياء، فيحتمل تصحيحه، ويحتمل تضعيفه، ولا ندخل في الترجيح ما بين اختيار ابن المديني وحكمه، وما بين اختيار البخاري وحكمه.

إلا أن أكثر - من جهة الكثرة - أكثر أئمة الحديث على متابعة البخاري، والأخذ بقوله في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق بن علي، فإذا اعتبرت الكثرة هنا في التصحيح فإن المصححين لحديث بسرة أكثر ممن صحح حديث طلق بن علي.

من أحكام الحديث:

الحديثان - كما ترى - متعارضان ظاهراً؛ فحديث طلق بن علي يقول: إن من مس ذكره فلا يتوضأ، فقال في مس الذكر، والرجل يمس ذكره: **٥٦٤** إنما هو بضعة منك **٥٦٤** يعني ليس فيه الوضوء.

وحديث بسرة قال: **٥٦٥** من مس ذكره فليتوضأ **٥٦٥** فهما حديثان متعارضان في اللفظ، فالعلماء

اختلفوا في الجمع ما بين هذين الحديثين؛ ولهذا نقدم اختلاف العلماء ثم نذكر بعض قواعد الحديثين:

**القول الأول في المسألة:** هو أن مس الذكر ليس يناقض مطلقاً، يعني سواء أكان مساً في الصلاة أو

خارج الصلاة، أكان مساً بشهوة أم بغير شهوة، أكان مساً بجائل أو بلا جائل.

فالقول الأول أن مس الذكر لا ينقض الطهارة مطلقاً، وهذا القول مصير من أصحابه إلى الاستدلال

بحديث طلق بن علي: **٥٦٥** إنما هو بضعة منك **٥٦٥**.



قالوا: وإن كان الحديث مورده سؤال عن المس في الصلاة، والذي يصلي يمس من غير شهوة؛ لأنه في عبادة، ويمس أيضا بحائل.

إلا أن حصر النبي -عليه الصلاة والسلام- بقوله: ﴿ لا إنما هو بضعة منك ﴾ هذا الحصر في قوله: ﴿ إنما هو بضعة منك ﴾ يقتضي أن هذا الإيراد الذي أورده السائل لا وجه له، يعني من جهة تقييد بعض الصور، فقال: لا، يعني لا تتوضأ، ليس عليه وضوء ﴿ إنما هو بضعة منك ﴾ .  
فقوله: ﴿ إنما هو بضعة منك ﴾ دل على عدم الوضوء من مس الذكر مطلقا.

**والقول الثاني:** أن مس الذكر ينقض الوضوء مطلقا، سواء أمسّه بشهوة أم بغير شهوة، لكن لا بد من أن يكون مسيسا بالإفشاء باليد، أما إذا لم يفيض بيده بل مسه بحائل فإنه لا يدخل في ذلك، فإذا أفضى بيده إلى ذكره على أي صفة -يعني بباطن كفه- إلى ذكره فإنه ينقض الطهارة.

واستدلوا بحديث بسرة: ﴿ من مس ذكره فليتوضأ ﴾ ووجه الاستدلال من حديث بسرة أن النبي - عليه الصلاة والسلام- شرط فقال: ﴿ من مس ﴾ و"من" اسم شرط؛ ولهذا وقعت الفاء في جواب الشرط، و"مس" فعل الشرط، فجعل جواب الشرط مرتبا على فعل الشرط، يعني جعل إيجاب الوضوء والأمر به مرتبا على مس الذكر.

قوله: ﴿ من مس ذكره ﴾ "مس" هنا فعل ماضٍ، وهو نكرة لأن الفعل يشتمل على حدث وزمان، أي فعل يشتمل على حدث وعلى زمان، الزمان يكون زمانا ماضيا في الفعل الماضي، ويكون زمانا حاضرا في الفعل المضارع أو مستقبلا، ويكون زمانا مستقبلا في فعل الأمر، ويشتمل على حدث، والحدث هو المصدر، والمصدر في الفعل نكرة.

والنكرة في سياق الشرط تعم، يعني من مس بأي نوع من أنواع المس، يعم صور المس، ويمس لشهوة، ويمس لغير شهوة؛ لأنها نكرة في سياق الشرط.



لهذا إذا رأيت في أوجه الاستدلال عند بعض العلماء أنه قال هنا فيه العموم، من أين جاء العموم؟ "مس" هذه نكرة - وإن كانت فعلا - فالفعل مستكن فيه الحدث، الحدث هو المصدر، والمصدر نكرة، إذا كان في سياق الشرط فإنه يعم.

لهذا قالوا بتعميم الأحوال، فإذا مس ذكره فصدق عليه اسم المس بإفشاء اليد إلى الذكر، فإنه ينقض الطهارة مطلقا.

**القول الثالث:** أن هذه المسألة لما تعارض فيها الدليلان وجب الجمع بينهما، وجب الجمع ما بين حديث طلق وما بين حديث بسرة، وأقرب أوجه الجمع في ذلك أن يقال، وهو قول أصحاب القول الثالث هذا: إنه من مس ذكره بشهوة فليتوضأ.

وسبب هذا الجمع أن الحديث الأول قال: ﴿إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ﴾ وهذا جعله كأى قطعة من قطع الجسم أو أجزاء البدن، والثاني فيه إيجاب الوضوء، فلما تعارضا نظرنا في القواعد، ووجدنا أن مس الذكر يكون سببا لخروج المذي إذا كان مسا بشهوة.

لهذا طبقوا عليه القاعدة التي ذكرت لك أن المظنة تقوم مقام المئنة، وهي قاعدة مستعملة؛ فلذلك فإن مس الذكر إذا كان بشهوة فإن معناه يعني عند غالب الناس - عند غالب الرجال - أنه يكون معه خروج المذي؛ لأن غالب الرجال أنه إذا حصل عنده نوع شهوة فإنه يخرج منه المذي، أو يكون المذي مترددا في جوف إحليله.

لهذا قالوا: إن مس الذكر إذا كان لشهوة فهو مظنة الحدث، وإلا فإن مجرد المس كمس أي جزء من أجزاء البدن، فالتعليل المعقول، والحكمة المدركة تقضي بأن يكون ذلك مقيدا بالشهوة دون غيرها؛ لأجل ألا يلغى قول النبي - عليه الصلاة والسلام -: ﴿إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ﴾ .

وهذا مصير منهم إلى اعتبار الحديثين، أو إلى إلغاء الحديثين، مصير من أصحاب هذا القول إلى اعتبار الحديثين فنجمع بينهما، أو إلى إسقاط اعتبار الحديثين لأجل أن كل طائفة ضعفت الحديث الآخر، فنرجع إلى القاعدة التي تحكم هذه المسألة.





فلهذا قالوا: يجمع بين الحديثين بهذا الجمع، فيكون أولى على اعتبار أن الدليلين يصلحان للاستدلال.  
ثانياً: -يعني بعد الخلاف- أفاد الحديث الأول -وهو حديث طلق بن علي- أن الحركة اليسيرة في الصلاة لا تبطلها؛ لأنه قال: هـ الرجل يمس ذكره في الصلاة هـ .  
فهي حركة يسيرة قد يحتاج الرجل أن يمس بعض أجزاء بدنه لغرض من الأغراض، لحاجة من الحاجات عنده، وهذه حركة يسيرة، الحركة اليسيرة في الصلاة مأذون بها، كما سيأتي في موضعه في كتاب الصلاة إن شاء الله.

ثالثاً: في حديث بسرة -رضي الله عنها- دليل على أن المرأة لها أن تتكلم في شأن الرجال؛ لأن بسرة امرأة، هي بسرة بنت صفوان، وروت حديثاً يتصل بحكم يختص بالرجال هـ من مس ذكره فليتوضأ هـ .  
وهذا لأجل أن المرأة تحتاج إلى معرفة أحكام تختص بالرجال؛ لأنها ربما ترشد زوجها، وربما ترشد ابنها إذا راهق، وربما.. إلى آخره.

فنقل المرأة لأحكام الرجال إذا كان على وجه العلم، وعدم الخنا والضحك في مثل نقل هذه الأحكام، فإن هذا من المحمود في الشريعة، والصحائيات -رضوان الله عليهن- نقلن كثيراً من الأحكام.  
وكثير من الأحكام الشرعية للرجال نقلتها عائشة -رضي الله عنها-، واستفاد منها الصحابة فيما ذكرت من أحكام؛ لأنها عاشرت النبي -عليه الصلاة والسلام-، وكانت قريبة منه -عليه الصلاة والسلام-.  
ولهذا ذكر العلماء وجهاً حسناً في -يعني هذا الاستطراد- في تعليل زواج النبي -عليه الصلاة والسلام- من عائشة، وهي بنت صغيرة حدثت السن، والنبي -عليه الصلاة والسلام- كان إذ تزوجها نحو الخمسين أو أكثر من الخمسين.

والعلماء ذكروا أوجهاً: من أحسنها أن الشريعة تكون بالنقل عن النبي -عليه الصلاة والسلام-، ولا بد أن تحفظ الأحكام الشرعية فيما يعانیه المرء في بيته، ومع أهله، ومع نسائه، إلى آخر ذلك.  
والمرأة الصغيرة يكون عندها من الاستعداد للحفظ واللفهم، ويكون عندها من الاستعداد لمعرفة الأحكام ما ليس عند المرأة المسنة في ذلك.



والنبي -عليه الصلاة والسلام- لا شك أن له أحوالا كثيرة في بيته -عليه الصلاة والسلام- فيما يتعلق بمعيشته، وما يتعلق بمعاملته لأهله، في العشرة الزوجية، في الجماع، في أحواله، في غسله، في أمور كثيرة، في كلامه مع من يدخل عليه خاصا، في بيته مع النساء، هذا لا بد أن يحفظ عنه -عليه الصلاة والسلام-.

ولهذا العلم المورود عن النبي ﷺ بنقل أمنا عائشة -رضي الله عنها وأرضاها وعن أبيها- علم كثير جدا، إنما حفظ بنقل عائشة -رضي الله عنها-، وسائر أزواج النبي -عليه الصلاة والسلام- كن يحضرن ويسمعن، ولكن لم ينقلن ما نقلت عائشة.

ولهذا استدركت عائشة -رضي الله عنها- على الصحابة مسائل كثيرة، جمعها بعض العلماء في مؤلف مثل: "سهام الإصابة فيما استدركته عائشة على الصحابة" ونحو ذلك من المؤلفات للزركشي وللسيوطي ولغيرهم من أهل العلم.

فاستدركت على الصحابة مسائل كثيرة منقولة، ونقلت من الأحاديث شيئا كثيرا، فأكثر امرأة نقل عنها الحديث عائشة -رضي الله عنها-، بل نافست في ذلك كبار الصحابة العلماء -رضي الله عنهم أجمعين-. إذن هذا فيه من الفوائد أن المرأة حدثت السن تتحمل من العلم ما لا يتحمله غيرها.

ولذلك قد يخطئ بعض الآباء وبعض الأمهات أنه من المسائل الشرعية لا يراعون لجانب الأولاد بالا، فيتكتمون عنهم في المسائل، ولا يلقون العلم عليهم بقوة وبوضوح، والعلم وإن لم يكن الصغير يهتم به لكنه يتلقاه.

ولهذا ينبغي للأب وللأخ ألا يجرموا الصغار من العلم؛ فإنهم ربما حفظوا، وربما أدركوا وانتفعوا، ولا يهلك العلم حتى يكون سرا.

فإذن الصحابيات -رضوان الله عليهن- تكلمن في مسائل العلم، وحفظن أشياء مما يتعلق بالرجال، كما دل عليه حديث بسرة -رضي الله عنها- نعم.

حديث "من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذي فليصرف فليتوضأ"



وعن عائشة -رضي الله عنها- أن رسول الله ﷺ قال: [٥٦] من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذي فلينصرف فليتوضأ، ثم ليين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم [٥٧] أخرجه ابن ماجه، وضعفه أحمد وغيره.  
قال: وعن عائشة -رضي الله تعالى عنها- أن رسول الله ﷺ قال: [٥٨] من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذي فلينصرف فليتوضأ، ثم ليين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم [٥٩] أخرجه ابن ماجه، وضعفه أحمد وغيره.

معنى الحديث:

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- يرشد ويأمر أن من أصابه شيء من هذه الأشياء التي هي: القيء، والرعاف، والقلس، والمذي. جاءه في صلاته رعاف من أنفه، جاءه في صلاته قيء إما كثير أو قليل، أو جاءه قلس بأن يخرج شيء سائل من المعدة قليل فيكون في فمه، فالذي يجب عليه أن ينصرف فليتوضأ، ثم يبني على صلاته.

يتوضأ كونه إذا صلى ثنتين، يتوضأ ثم يرجع فيكمل الصلاة الباقية عليه ثنتين، وهو في ذلك لا يتكلم، يعني بشرط أن يكون في انصرافه ووضوئه ورجوعه أنه لا يتكلم في ذلك.

لغة الحديث:

"القيء والقلس": متقاربان، فالقيء لما يخرج من سوائل المعدة -بقايا أو أثر الطعام- إلى الفم، يخرج كثيرا، والقلس ما يخرج ويكون قليلا، إما ملء الفم أو أقل منه، ويكون تارة بسبب شيء في المعدة، وتارة يكون -يعني القلس- بسبب امتلاء المعدة من الطعام والشراب.

"والرغاف": دم يخرج من أغشية الأنف الداخلية.

قوله في الحديث: [٦٠] ليين على صلاته [٦١] البناء المقصود منه أن يكون الآخر تبعا للأول، مثل وضع البناء أي بناء يكون الأخير تبعا للأول ومتصل به.

درجة الحديث:



قال هنا الحافظ ابن حجر: أخرجه ابن ماجه، وضعفه أحمد وغيره، والحديث ضعيف بمرة، وفيه شذوذ أو نكارة؛ ولهذا وضعفه الإمام أحمد، وضعفه الشافعي، وضعفه البخاري، وضعفه أئمة كثيرون من المتقدمين ومن المتأخرين.

من أحكام الحديث:

الحديث فيه أحكام كثيرة، وهذه الأحكام نعرض لها من جهة أن بعض العلماء استدلوا بالحديث لها - يعني لتلك الأحكام-، وبعض الأحكام في أدلة أخرى تقوم مقام هذا الحديث فيها.  
دل الحديث:

أولاً: على أن القىء ناقض للوضوء، والقيء والقلس ناقض للوضوء، وهذا الحديث كما ذكرنا لك أن العلماء ضعفوه، لكن النقص بالقيء والقلس استدل له بأحاديث أخرى، منها:

❏ أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قاء فتوضأ ❏ كما روى أبو الدرداء رضي الله عنه وإسناده صحيح.

وأيضاً أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالوضوء من القيء والقلس، وهذا مخرج في السنن، وصححه بعض العلماء.

وجه الدلالة أن القىء -يعني وجه الدلالة الفقهية- أن القىء نجس، وسبب نجاسته أنه خارج من المعدة بعد التغير، والذي يكون في الجو متغيراً، يعني استحال من الطعام الطاهر إلى شيء آخر لما خالط سوائل المعدة وعصارتها، فإنه منذ أن يتغير إلى أن يخرج غائطاً أو بولاً فإنه يعد نجساً.

لهذا القىء نجس، وخروج النجاسات من البدن عند طائفة من أهل العلم أنه ناقض للطهارة، ولهذا

حملوا الحديث ❏ أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ ❏ على حديث الأمر بالوضوء من القىء.

وإلا فدلالة ❏ قاء فتوضأ ❏ تحتل أن يكون توضأ من القىء، وتحتل أن يكون توضأ لا من

القىء، يعني من شيء آخر، أو توضأ استحباباً، ولا يكون القىء ناقضاً للطهارة.

لكن أيد ذلك الحديث الآخر الذي فيه الأمر بالوضوء من القىء، وأيده القاعدة، أو يعني القاعدة التي

ذكرنا، أن خروج النجاسات من البدن أنه منقوض، أو ناقض للطهارة.



والعلماء اختلفوا في القىء: هل ينقض أو لا ينقض -يعني خروج القيء- على ثلاثة أقوال: القول الأول: أنه ينقض مطلقا. والثاني: أنه لا ينقض. والثالث: قول من قال باستحباب الطهارة، باستحباب إعادة الوضوء دون الوجوب، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.

ثانيا: دل الحديث على أن الرعاف ناقض للطهارة، والرعاف دم خارج، وخروج الدم السائل يكون من عروق صغيرة جدا في داخل الأنف، فله حكم خروج الدم من الإنسان، الذي قدمنا بحثه. والرعاف أكثر العلماء على أنه ناقض للطهارة؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- أُرشد من خرج منه شيء في الصلاة أن يضع يده على أنفه موهما أنه خرج منه رعاف، فيكون انصرافه لأجل انتقاض طهارته بالرعاف.

والبحث فيه هو فرع عن البحث في نقض الطهارة بالدم، إلا أن القائل بنقض الطهارة به أكثر من الأول، يعني من جهة التفصيل.

ثالثا: قوله: ﴿٥٦﴾ أو مذي ﴿٥٧﴾ نجاسة المذي، أو انتقاض الطهارة بالمذي مر معنا فيما سلف.

رابعا: قوله: ﴿٥٨﴾ فلينصرف فليتوضأ ﴿٥٩﴾ هذا وجه الدلالة من أن هذه الأشياء ناقضة للطهارة، مر معنا أوجه الاستدلال الأخرى لكل مسألة.

خامسا: في الحديث أن من خرج منه شيء من هذه الأشياء أنه يذهب يتوضأ ويبيني على صلاته؛ لقوله أمرا -عليه الصلاة والسلام-: ﴿٦٠﴾ ثم ليبين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم ﴿٦١﴾ .

وهذا القدر -وهو البناء على الصلاة يعني أنه لا يستأنف صلاة جديدة- لم يرد ذكره إلا في هذا الحديث؛ ولهذا حكم بنكارة هذه اللفظة، بل ونكارة الحديث عموما لأجل ورود هذه اللفظة فيه.

والبناء لم يقل به العلماء، يعني أنه يبيني على صلاته، بل الذي جاء في الدليل الآخر الذي ذكرنا لك أنه من قاء -أو أنه يعني معنى الحديث أن من قاء- أو من أصابه قيء أو قلس فإنه يعيد الوضوء والصلاة، دون ذكر للبناء على ما تقدم.



فإذن هذه الكلمة: ﴿٥٦﴾ ثم ليبن على صلاته ﴿٥٧﴾ لم يقل بها العلماء وحكموا على الحديث بسببها بالضعف والنكارة نعم.

حديث "أن رجلاً سأل النبي ﷺ أتوضأ من لحوم الغنم؟"

وعن جابر بن سمرة رضي عنه ﴿٥٨﴾ أن رجلاً سأل النبي ﷺ أتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: إن شئت. قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: نعم ﴿٥٩﴾ أخرجه مسلم.

قال: وعن جابر بن سمرة -رضي الله تعالى عنه- ﴿٦٠﴾ أن رجلاً سأل النبي ﷺ أتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: إن شئت، قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: نعم ﴿٦١﴾ أخرجه مسلم.  
معنى الحديث:

أن هذا الرجل لأجل أنه يأكل لحوم الغنم، ويأكل لحوم الإبل حرص على السؤال: هل أكل لحم الغنم ينقض الوضوء؟ هل أكل لحم الإبل ينقض الوضوء؟ فسأل النبي -عليه الصلاة والسلام-: هل يتوضأ من لحم الغنم؟ فقال له النبي -عليه الصلاة والسلام-: إن شئت، إن شئت توضأ، وإن شئت لا تتوضأ، سأله عن الإبل ﴿٦٢﴾ أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال نعم ﴿٦٣﴾ يعني توضأ منها.  
لغة الحديث:

في قوله "لحوم الغنم"، "لحوم الإبل": اللحوم جمع لحم، واللحم يصدق على ما يسمى لحماً أحمر، فلا يدخل في اسم اللحم لغة، لا يدخل فيه ما ليس بلحم مثل الشحم، الشحم اسم آخر، ومثل العظم، ومثل الكرش، ومثل الأمعاء والمصران، ومثل العصب ونحو ذلك، فهذه الأشياء -مثل الكبد- فهذه الأشياء ليست بلحم في اللغة.

فاللحم في اللغة يطلق على ما كان من أجزاء البدن فيه الأنسجة، وفيه العضلات، واللحم الأحمر، كما يعني هو تقريباً.



هذا من جهة اللغة هل هذا تحديد يعني الذي جاء في الحديث أم هو تغليب؟ يرد البحث فيه في الأحكام.

قوله ﴿٥٤﴾ أتوضأ من لحوم الغنم ﴿٥٤﴾ الغنم اسم لنوعين: اسم للضأن، واسم للماعز، فالغنم في اللغة نوعان، فالضأن والماعز نوعا الغنم كما قال -جل وعلا-: ﴿مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ المَعَزِ اثْنَيْنِ قُلْ ءَآذِكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمْرَ الْأَثْنَيْنِ﴾<sup>(١)</sup> إلى آخر الآية.

والضأن هي ذات الصوف، يسميها الناس الخرفان الآن، والمعز هي ذات الشعر الخفيف، التي هي المعزة وأشباهها.

درجة الحديث: ذكر أنه أخرجه مسلم، وله ألفاظ مختلفة هذا الحديث، وجاء أيضا بلفظ ليس فيه سؤال ﴿٥٤﴾ توضئوا من لحوم الإبل ﴿٥٤﴾ .

من أحكام الحديث:

دل الحديث على أن لحم الغنم لا ينقض الطهارة، يعني أكل لحم الغنم لا ينقض الطهارة، وأنه إن شاء المرء توضأ منه لأنه قد مسته النار، والوضوء مما مست النار مما كان في أول الأمر الأمر به: أن كل ما مست النار فإنه يتوضأ منه.

ثم خفف عن هذه الأمة ونسخ ذلك الحكم، إلا أنه لا يجب الوضوء مما مست النار، فالنبي -عليه الصلاة والسلام- سأل هذا الرجل عن وضوئه من لحم الغنم لكونه لحم غنم أولا، أو لكونه مسته النار ثانيا، فقال: إن شئت. فدل على أن أكل لحم الغنم لا ينقض الطهارة، ولا يوجب الوضوء.

ثانيا: دل الحديث على أن لحم الإبل ناقض للطهارة؛ وذلك لقوله -عليه الصلاة والسلام-: نعم. ووجه الاستدلال أن كلمة "نعم" تفيد إعادة السؤال بلفظ الجواب.

فقوله: ﴿٥٤﴾ أتوضأ من لحوم الإبل؟ ﴿٥٤﴾ هذا السؤال، فإذا أجيب بالإثبات أجيب بمعنى نعم كان الجواب: توضأ من لحوم الإبل.



﴿٥٦﴾ أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: نعم ﴿٥٧﴾ يعني إعادة الجواب قال: توضأ من لحوم الإبل. وهذا أمر، والأمر يقتضي الوجوب ويفهم منه انتقاض الطهارة بأكل لحم الإبل.

والعلماء اختلفوا في انتقاض الطهارة بأكل لحم الإبل على قولين:

**القول الأول:** قول جمهور العلماء، وعلى رأسهم: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، بأن أكل لحم الإبل لا تنتقض به الطهارة، وأجابوا عن هذا الحديث بأن القاعدة في الأصول: أن من أسباب -أو من أنواع- صرف الأمر من الوجوب إلى الاستحباب أن يكون ورد جواباً لسؤال؛ وذلك لأنه لا يقصد منه التقرير، يعني التقرير الابتدائي، وإنما جواب السؤال.

وجواب السؤال -وإن كان بلفظ الأمر- فإنه لأجل الجواب يكون بلفظ الأمر، فلا يحمل على الوجوب، وهذه القاعدة صحيحة؛ فإن الأصوليين نصوا في كتبهم على أن الأمر يصرف من الوجوب إلى الاستحباب لصوارف.

ومنها -من هذه الصوارف- أن يكون الأمر جاء جواباً لسؤال، ويذكرون مثلاً لذلك هذا الحديث؛ لأنه جواب لسؤال، فالأمر فيه للاستحباب، هذا وجه الاستدلال الذي استدلوا به، وهو وجه صحيح من جهة الأصول.

**القول الثاني:** هو قول الإمام أحمد وطائفة كثيرة من أهل الحديث، ومن المتقدمين والمتأخرين، بأن أكل لحم الإبل ينقض الوضوء، واستدلوا بهذا الحديث، ووجه الاستدلال عندهم أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال له: "نعم"، يعني توضأ من لحوم الإبل.

وهذا جواب لسؤال، وجواب السؤال إذا كان محتملاً للإيجاب أو للاستحباب، فينظر إلى تحديد أي ذين يراد بدليل منفصل آخر، وإذا نظر في الأدلة وجد أنه جاء قول النبي -عليه الصلاة والسلام- بدون السؤال: ﴿٥٦﴾ توضئوا من لحوم الإبل ﴿٥٧﴾ وقال: ﴿٥٨﴾ من أكل لحم جزور فليتوضأ ﴿٥٩﴾ وهذا ظاهر بأنه ليس بجواب السؤال، وله ألفاظ عدة، ولا يحتمل التأويل.

وهذا القول هو أصح القولين، وهو الذي دلت عليه السنة، ولا يسع المرء مخالفة ما دلت عليه السنة.





إذا ثبت هذا فالحديث دل -أو الأحاديث دلت- على أن الطهارة تنتقض بأكل لحم الإبل، وفي هذا

مسألان:

**المسألة الأولى:** مقدار الأكل، الأكل يحصل -يعني ضابط الأكل- يحصل بالقليل والكثير، فمن أكل اللحم قليلا كان ما أكل أو كثيرا فإن طهارته منتقضة؛ لأنه يصدق عليه أنه أكل لحم إبل، هـ ومن أكل لحم جزور فليتوضأ هـ.

**المسألة الثانية:** أن هذا الحكم خاص بلحم الإبل دون غيره من أجزاء الجزور، والجزور أجزاء كثيرة، وأكثر الجزور اللحم، فهذا الحكم عندما قال به ممن ذكرنا خاص بمن أكل اللحم دون من أكل شحما، أو أكل كبدا، أو أكل كرشا، أو نحو ذلك مما يؤكل في الجزور.

ووجه الاستدلال بهذا الحكم أن النبي -عليه الصلاة والسلام- علق انتقاض الطهارة وإيجاب الوضوء بأكل اللحم، واللحم أحد أجزاء الإبل، فتخصيصه بالذكر دون غيره ودون التعميم يدل على أنه المراد دون غيره من بقية الأجزاء وهذا ظاهر في الاستدلال كما ترى.

طائفة قليلة جدا ممن قال بنقض الطهارة، وإيجاب الوضوء من أكل لحم الإبل، قالوا: إنه لا يخص ذلك باللحم دون غيره، بل كل أجزاء الإبل كذلك، كل أجزاء الجزور كذلك، فمن أكل اللحم، أو أكل شحما، أو أكل الكبد، أو الكلية، أو أكل أي جزء من الأجزاء، فإن طهارته منتقضة.

واستدلوا -أو أنا ما أعرف أنهم استدلوا بهذا- لكن يقدر استدلالا لهم بأنه في الحديث جاء ذكر اللحم، واللحم ذكر لأنه الأغلب، والأغلب ليس له مفهوم، مفهوم مخالفة كما هو مطبق في عدد من الأدلة بأن الحكم إذا علق بشيء وكان التعليق بالشيء أعلي فلا يكون له مفهوم مخالفة؛ لأن من أوجه إبطال مفهوم المخالفة أن يكون الحكم أغلبيا.



وهذا مثل تطبيقات كثيرة في الأحكام الفقهية، ومن أشهرها قوله جل وعلا: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾<sup>(١)</sup> علقه هنا بالخوف لأجل أن غالب أسفارهم في ذلك الزمان كانت مخوفة.

وكذلك في قوله في الرهان: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> فعلق الرهن بالسفر؛ وهذا لأجل الاحتياج الأغلب.

فإذن يقولون أو تقدير الاستدلال لهم: أن اللحم هنا هو الغالب؛ فلذلك ذكر، ولهذا مفهوم المخالفة هنا غير وارد، وهذا من جهة الاستدلال فيه نظر؛ لأن القائلين بأن المفهوم إذا خرج مخرج الغالب، أن اللفظ إذا خرج مخرج الغالب، فلا يفهم مفهوم مخالفة هم الإمام أحمد وطائفة من أهل الحديث الذين قالوا بذلك. وهذا لا يقال إنه خرج مخرج الغالب؛ لأن ذكر اللحم هنا هو لقب، هذا اسم وليس وصفا، وما فيه مخرج الغالب هذا يقال في الأوصاف لا في الأسماء، يعني وصف أنه على سفر، وصف الخوف، وصف شيء، أما الاسم فإن ذكره يكون مقصودا.

لهذا نقول إن الصحيح هو أن لحم الإبل ينقض الطهارة، وأن هذا مخصوص باللحم دون غيره؛ لأنه متقيد بذلك؛ ولأجل خلاف العلماء بأن اللحم لا ينتقض، بأن أكل لحم الجزور لا ينقض الطهارة، فيقيد باللحم فقط، فمن أكل أجزاء الإبل غير اللحم فلا تنقض الطهارة، وكذلك من شرب ماء اللحم فإنه لم يأكل لحما، مثلا مرقة اللحم شربها هل هذا ينقض؟ لا لأنه لم يأكل اللحم نعم.

حديث "من غسل ميتا فليغتسل، ومن حملة فليتوضأ"

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فليغتسل، ومن حملة فليتوضأ أخرج أحمد، والنسائي، والترمذي وحسنه، وقال أحمد: لا يصح في هذا الباب شيء.

١ - سورة النساء آية : ١٠١ .

٢ - سورة البقرة آية : ٢٨٣ .



قال: وعن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- قال: قال النبي ﷺ من غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليتوضأ [٥٢] أخرجه أحمد، والنسائي، والترمذي وحسنه، وقال أحمد: لا يصح شيء في هذا الباب.  
هذا الحديث معناه أن النبي ﷺ يأمر كل أحد غسل ميتا بأن قلبه، شارك في تغسيله بالتقليب، ومس بدنه، ونحو ذلك، أمره بالاعتسال، ومن حمل الميت -يعني بالمباشرة- أو حمله على نعشه فإنه يتوضأ.  
لغة الحديث:

الاعتسال هو تعميم البدن بالماء، [٥٣] من غسل ميتا [٥٤] يعني عممه بالماء على الصفة المشروعة.  
فليغتسل: يعني يعمم بدنه بالماء، والحمل: حمل الميت: هو نقله إما بمباشرة الأيدي أو على الأكتاف.  
درجة الحديث:

ذكر لك هنا من خرجه، وأن الإمام أحمد قال: لا يصح شيء في هذا الباب، وهذا الحديث إسناده ضعيف، ولا يصح هذا اللفظ، ولا يصح في باب إيجاب الغسل، أو الأمر بالغسل من غسل الميت شيء، كما قال الإمام أحمد، فكل الأحاديث التي وردت في هذا الباب ضعيفة.  
من أهل العلم من قال: إنها بمجموعها تكون حسنة، وهذا مصير منه إلى تقوية بعض الضعيف ببعض، وهذه تحتاج إلى مزيد نظر في الأسانيد، هل يصح تقوية بعضها ببعض؟  
من أحكام الحديث:

دل الحديث على إيجاب الغسل لمن غسل ميتا؛ وذلك لأمره -عليه الصلاة والسلام- بقوله: [٥٥] من غسل ميتا فليغتسل [٥٦] وهذا أمر، والأصل في الأمر للوجوب، ولكن هذا الحكم -وهو إيجاب غسل الميت- لم يقل به عامة العلماء، وإنما قالوا: إن تغسيل الميت لا يجب فيه الغسل ولا يستحب.  
فذهب جمهور العلماء إلى أن تغسيل الميت -من غسله- فإنه لا يجب عليه الاعتسال، وكذلك لا يستحب له؛ لأنه لم يثبت بذلك دليل صحيح عن النبي -عليه الصلاة والسلام-.

وقال هؤلاء: إن هذا متروك للغاسل، إن شاء أن يغتسل اغتسل، وإن شاء ألا يغتسل لا يغتسل.



وذلك لما روى الإمام أحمد بسند صحيح، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: **٥٣٦** كنا نغسل الجنازة فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل **٥٣٧** وهذا يدل على عدم الإيجاب، وأن الأمر متروك للمغسل.

**القول الثاني:** أن تغسيل الميت مستحب، أن الغسل من تغسيل الميت مستحب، فمن غسل ميتا استحبه له أن يغتسل لدلالة الأمر في هذا الحديث، ولأجل أن عددا من الصحابة -رضوان الله عليهم- اغتسلوا من غسل الميت، وهذا أدنى درجاته كما يقولون الاستحباب؛ لأنهم لا يجتمعون على مثل هذا الفعل التعبدية إلا لوجه شرعي عندهم.

**ثالثا:** دل الحديث على أن حمل الميت فيه الوضوء، والوضوء هنا اختلف فيه العلماء: هل المقصود بالوضوء الشرعي أو الوضوء اللغوي؟ هل المقصود بها الطهارة الشرعية، أو الوضوء اللغوي بغسل اليدين فقط؟ لما يحصل من ملابس النعش، ونحو ذلك من أذى في اليدين.

فمنهم من حمل على الوضوء الشرعي، ومنهم من حمل على الوضوء اللغوي، والأولى من حيث النظر أن يحمل على الوضوء الشرعي؛ لأنه قوبل هنا بالاعتسال، فقال في أوله: **٥٣٨** فليغتسل ومن حملة فليتوضأ **٥٣٩**.

والوضوء اللغوي لا يقابل بالاعتسال؛ لأنه غسل لليدين مجردا مثل ما جاء في حديث سلمان بن بركة: **٥٤٠** في أكل الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده **٥٤١** وهو حديث ضعيف رواه الترمذي وغيره، لكن فسروا الوضوء هنا بأنه غسل اليدين قبل الطعام وبعد الطعام.

**الرابع:** ذهب كثير من فقهاء الحديث إلى أن غسل الميت يستحب فيه الوضوء، فمن غسل ميتا استحبه له أن يتوضأ، ويدخل في غسل الميت -يعني في حكم تغسيل الميت- من غسله، بأن قلب الميت بنفسه، أو شارك فيه بمس الميت، ولا يدخل فيه من شارك بدون مسيس مثل من صب الماء، أو أسخنه، أو نحو ذلك مما ليس فيه مباشرة لبدن الميت.

وهذا ليس لأن بدن الميت نجس، فالمسلم طاهر في حياته وبعد مماته، وتغسيل الميت إكراما له برحيله من هذه الدنيا، وتفاوتا بأنه يقبل على ربه -جل وعلا- وهو متطهر الطهارة الكبرى، ومتطيب لأجل أنه



سيلقى ربه - جل وعلا-، فأكرم بهذه الصفة من الغسل، ومن التطيب، ومن التحنيط؛ لعله أن يكون بذلك ممن ثبت عند السؤال.

نكتفي بهذا.

حديث "ألا يمسه القرآن إلا طاهر"

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال المصنف -رحمه الله تعالى: - وعن عبد الله بن أبي بكر رضي الله عنه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم: **ألا يمسه القرآن إلا طاهر** **☞** رواه مالك مرسلا، ووصله النسائي وابن حبان، وهو معلول.



الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه

أما بعد:

فأسأل الله جل جلاله أن يجعلني وإياكم ممن أوتي علما نافعا وعملا صالحا وقلبا خاشعا، اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا من العلم والعمل والخشية يا أرحم الراحمين.

من المسائل المهمة في قراءة كتب أحكام الحديث كشرح الكتب الستة، أو شرح المشكاة، أو شرح الكتب المختصة بالأحكام كالمنتقى والإمام لابن دقيق العيد وكشرح بلوغ المرام ونحو ذلك أن يعلم طالب العلم أن الشراح تختلف تجاهاتهم بحسب قوتهم العلمية في الحديث والفقهاء والأصول والقواعد واللغة؛ ولهذا العالم ينظر فيها نظرا متنوعا فتارة يستفيد من هذا الكتاب في مسألة حديثية ومن الآخر فقهية ومن الثالث لغوية في تحقيق بعض الأشياء ومن الآخر ربط الحديث بالأصول إلى آخره.



ومن المعلوم أن كتب الأحكام (أحكام الحديث) يعني الأحاديث التي في الأحكام أنها لا ينظر فيها من جهة الأحكام على الاستقلال دون معرفة بالفقه وبقواعد الفقه وبالأصول؛ لأن الأصول تفهم للاستنباط وتطبق لأخذ الحكم من الدليل، فهي قانون لمعرفة كيف يكون استنباط الحكم من هذا الدليل.

### تفصيل:

أحيانا يجتهد المجتهد، أو ينظر طالب العلم فيقول الراجح كذا، أو يسمع من بعض أهل العلم أن الراجح كذا، وهذا على أي تقدير هو راجح بالإضافة إلى قائله يعني أن هذه المسائل المختلف فيها لا يقال فيها الراجح، ويكون راجحا مطلقا بحيث إن ما رجحه العالم الفلاني وكان قويا في حجته، أو أورد شيئا مما عنده أنه هو الراجح المطلق بحيث يقول يقول القائل: هذا هو الراجح؛ لأن العلماء يختلفون في نظرهم للأدلة، وقد اختلف الأئمة السالفون باختلاف من بعدهم من باب أولى.

من الملاحظ على طلبة العلم في هذا الزمان وبعض المشايخ أيضا إنهم ينظرون إلى المسائل الفقهية التي جاءت في الأحاديث، ينظرون إليها بنظر اجتهاد متجزئ دون رعاية للمسائل الأخرى من الأصول واللغة والقواعد الفقهية، ولا شك أن الشريعة لم تأت بالتفريق ما بين المتماثلات، كما أن الشريعة لم تأت بالجمع ما بين المختلفات فما هي قاعدة الشريعة العظمى وعامة أئمة أهل السنة على أن الشريعة معللة الأحكام في أغلب أحكامها تدرك العلة، وثم أشياء لها علة قد لا ندركها ولا نقول يعني ما يقول أئمة الإسلام.

غالب أئمة الإسلام وعلماء أهل السنة لا يقولون بما قالت به الظاهرية: بأن الأحكام غير معللة وأن الأحكام منوطة بألفاظها في حقائقها اللغوية، أو الشرعية دون نظر إلى العلة والقواعد؛ لهذا تجد عند من يأخذ بمذهب الظاهر تجد عنده في مسألة أن يقول قولا، وفي مسألة تجتمع مع الأولى في قاعدتها يقول فيها بقول مخالف تماما لما قال به الأول؛ لهذا نلاحظ.. المتأمل يلحظ أن بعض الأئمة تراه في مسألة يقول قولا ويكون مستقيما مع ظاهر الأدلة، ويكون مستقيما مع ما رجحه غيره من العلماء لكن يأتي في شرح حديث آخر، أو في مسألة أخرى من أحكام الحديث فترى أنه يأخذ فيها بقول آخر.



وقد لا يأخذ بظاهر الحديث، وقد يضعف الحديث، وقد يوجهه بتوجيه لا يقره عليه آخرون لما صنع ذلك صنعه؛ لأنه أخذ بهذا الأصل، وهو أن الأحكام إذا جاءت على وفق قاعدة واحدة فالشريعة لا تخالف ما بين حكم وحكم يشتركان في تقعيد واحد؛ إذ العلة واحدة، والاشتراك في القاعدة العامة الشرعية واحد.

**ومما يميز العلماء:** رعاية القواعد، ورعاية أصول الفقه بعد معرفتهم بالدليل، وثبوت الحديث، ووجه الاستدلال يعرف الفرق ما بين فلان وفلان، أو يعرف الفرق ما بين قوة اجتهاد الإمام الفلاني والإمام الفلاني بالنظر إلى القواعد المختلفة التي رعاها العلماء في كلامهم وفي فتواهم؛ لهذا ينبغي أن تكون هذه المسألة منك على بال!

ولعلمي أفضلها لك في موضع آخر - إن شاء الله تعالى -؛ لأنها من المهمات ليست المسألة في أنه ينظر إلى كل حديث بمجرد الأدلة التي جاءت في معناه ثم يجتهد فيها اجتهادا مستقلا عما يشترك مع هذا الحكم في قاعدة من أحكام آخر في أبواب مختلفة؛ لأنها حينئذ تكون الشريعة غير معللة، ويكون في كل مسألة لنا اجتهاد خاص، ولطالب العلم نظر خاص بما عنده من الأدلة.

والكلام (كلام أهل العلم)، في هذه المسألة وحدها، وهذا في الحقيقة يؤول إلى تناقض كما هو حاصل عند طائفة من المنتسبين إلى العلم قديما وحديثا، فمن المسائل المهمة التي يراها طالب العلم معرفة قواعد الشريعة والعلم بالقواعد؛ لأن هذه تحكم لك المسائل، وتعلم بها دلالات الأدلة مع معرفة قواعد أصول الفقه.

وأرجو أن يكون - إن شاء الله تعالى - لهذه المسألة مزيد بيان في وقت آخر إن شاء الله. قال - رحمه الله - وعن عبد الله بن أبي بكر - رضي الله تعالى عنهما - أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم: **﴿** ألا يمسه القرآن إلا طاهر **﴾** رواه مالك مراسلا، ووصله النسائي وابن حبان، وهو معلول.

**معنى الحديث:**



أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كتب كتابا لعمر بن حزم الخزرجي الأنصاري لما أرسله إلى أهل نجران وجهاته يعلمهم العلم ويكون فيهم قاضيا ومفتيا وأميرا ومعلما، حمّله بكتاب، هذا الكتاب طويل فيه أحكام كثيرة جدا، فمما جاء فيه: ﴿ألا يمسه القرآن إلا طاهر﴾؛ لهذا قال لك هنا إن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم: ﴿ألا يمسه القرآن إلا طاهر﴾ هذه جملة مما جاء في كتاب نبينا -عليه الصلاة والسلام- لعمر بن حزم ومعنى قوله: ﴿ألا يمسه القرآن إلا طاهر﴾ يعني: نهي النبي -عليه الصلاة والسلام- عن أن يمسه أحد من الناس القرآن إلا وهو على طهارة.

لغة الحديث:

قوله في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم هذا كتاب يعني مكتوب حمّله عمرو بن حزم؛ ليكون له مرشدا؛ وليأمل بما فيه، فكلمة كتاب لا يشترط فيها أن تكون يعني في اللغة أن تكون صحائف مجموعة (صحف مجموعة) بل يكفي في الكتاب أن تكون ثم كلمات فيه وجمل مجموعة؛ ولذلك يقال للرسالة إنها كتاب، ويقال للصحائف إنها كتاب.

ومادة الكتاب مأخوذة من الكتب وهو الجمع، والجمع يصدق على جمع الأوراق، ويصدق على جمع

الكلام

قوله: " أن لا يمسه " (أن) هذه تفسيرية يعني في الكتاب مسائل قال فيها -عليه الصلاة والسلام- أو كتبها منها: ﴿ألا يمسه القرآن إلا طاهر﴾ وأن التفسيرية تكون بعد جملة فيها معنى القول دون حروف القول، والجملة التي فيها معنى القول دون حروف القول هي قوله كتبه لعمر بن حزم، وكونه -عليه الصلاة والسلام- كتبه يعني أنه قاله، لكن لفظ كتب ليس فيه حروف القول لكن فيه معنى القول.

" لا يمسه " لا هنا ناهية، " ويمسه " الأصل أن تكون مسكنة لكن حرك آخرها لامتناع التقاء الساكنين، وهذه قاعدة في كل فعل مضارع آخره مشدد؛ فإنه إذا جزم بدخول حرف من حروف الجزم عليه، أو كان في فعل الشرط، أو جواب الشرط إلى آخر الأحوال أنه يفتح آخره نقول مثلا: لم يمر عليّ أحد. هي





أصلها: لم يمر لكن السكون متعذر؛ لأن الحرف المشدد أوله ساكن والثاني هو الذي يتعرض للحركة فإذا سكن صار ثم التقاء للساكنين.

تقول: لم يمر عليّ أحد "لا يمس القرآن" هذا لما كان مفتوحا، أو آخر متحرك بالفتحة دل على أنه مجزوم.

القرآن: المراد به هنا المصحف، وهو كل ما دخل بين دفتي المصحف، فالمصحف يقال له مصحف، وأيضا يقال له القرآن باعتبار أن الذي فيه هو محل القراءة والتلاوة.

"إلا طاهر" طاهر اسم فاعل الطهارة، أو اسم مَنْ قامت به الطهارة، والطهارة عندنا في اللغة هي التنزه، والمراد هنا الطهارة الشرعية، والطهارة الشرعية على أقسام معروفة مرت معنا: الطهارة الصغرى والكبرى، والطهارة الحسية وهي الفارقة ما بين المسلم والكافر.  
درجة الحديث:

قال الحافظ -رحمه الله تعالى- هنا رواه مالك مرسلا، ووصله النسائي وابن حبان، وهو معلول، والبحث في كتاب عمرو بن حزم بحث مشهور عند أهل العلم.

والمتقدمون من العلماء في القرون الثلاثة الأولى يعتمدون هذا الكتاب ويصححونه ويجعلونه حجة، بل ويجعلونه أحد قواعد الإسلام؛ فالزهري -رحمه الله- (وهو أول من دون السنة بأمر عمر بن عبد العزيز -رحمه الله-) أرى الكتاب عمر بن عبد العزيز فأخذ به عمر وأقره، والعلماء تتابعوا على الأخذ به، وهذا التابع حدا بالحافظ بن عبد البر أن يقول: الأخذ به والعمل بما فيه متواتر، وحدا بطائفة أخرى من أهل العلم من المتأخرين أن قالوا: هذا الحديث شهرته عند العلماء، والعمل به.

وشهرة العمل به تغني عن البحث في إسناده؛ وذلك لأن الحديث هذا، أو كتاب عمرو بن حزم هذا كتاب طويل يشتمل على مسائل كثيرة جدا في العلم عمل بها العلماء، وصارت حجة خاصة عند القضاة؛ ولهذا أخذ به أئمة الإسلام كالشافعي، ومالك وأحمد وعدد كبير من العلماء مصححين له، فالصواب أنه



صحيح، وأن العلة التي ذكرها الحافظ ابن حجر ترجع: إما إلى الإرسال، وإما إلى الانقطاع الذي فيه؛ لأنه وجد الكتاب فأخذ وجادة.

ومعنى الوجادة أنه لم يرو وإنما روي الكتاب فنقل ما فيه دون رواية عن عمرو بن حزم مباشرة، أو عن أخذ عن عمرو بن حزم، والوجادة صحيحة بشروطها المعروفة في مصطلح الحديث، وبهذا نقول: إن الحديث وإن أُعل عند المتأخرين فهو عند المتقدمين (من فقهاء الحديث خاصة) مما يصحح بل ويجعل حجة فيما اشتمل عليه.

وما اشتمل عليه كثير ليس خاصا بإيراد طهارة من أراد مس المصحف، فتضعيف الحديث ليس من صنيع من يفتي ولا من يحتاج، ولا من يقضي بين الناس، وإنما قد يضعفه من له صنعة الحديث مجردة لكن العلماء الذين يعنون بالفتوى والقضاء من القرن الثاني الهجري فإنهم تتابعوا على الأخذ به، وعلى تصحيحه، وعلى القول بما فيه، والفتيا والقضاء بما اشتمل عليه بهذا قال الحاكم -رحمه الله تعالى-: هذا الحديث من قواعد الإسلام العظيمة التي أخذ بها العلماء.

من أحكام الحديث:

**أولاً:** الحديث هذا اشتمل على مسألة واحدة وهي: "ألا يمسه القرآن إلا طاهر" وهي مسألة مشهورة عند العلماء، وعند أكثر طلبة العلم، بل عند جميع طلبة العلم، وهي مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف، وهي مسألة طويلة الذيل لكن اختصر لك كلام العلماء فيها إلى أن العلماء لهم في ذلك ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** قول من اشترط الطهارة لمس المصحف، وأنه لا يجوز لأحد أن يمسه المصحف إلا وهو

طاهر؛ لدلالة هذا الحديث على ذلك؛ ولدلالة قول الله -جل وعلا-: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ ﴿٧٦﴾

(<sup>١</sup>) في ذكر القرآن الذي هو عند الله -جل وعلا- محفوظ في اللوح المحفوظ.

**والقول الثاني:** أن مس المصحف... -القول الأول هذا قال به جماهير العلماء منهم الأئمة الأربعة

والصحابية، ولا يعرف في الصحابة مخالف لهذا القول، وفقهاء المدينة السبعة، وجماعة كثيرة من أهل العلم.

١ - سورة الواقعة آية : ٧٩.



والقول الثاني قول الظاهرية وجماعة ممن تبعهم بأن الحديث فيه علة ولا يصححونه بهذا يقولون إنه للمرء المسلم أن يمسه القرآن وهو محدث الحدث الأصغر، ولا إثم عليه في ذلك والآية آية الواقعة ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(١)</sup> يقولون هذه في الملائكة ولا يدخل فيها بنو آدم.

**القول الثالث:** قول من توسط اجتهادا وقال: الدليل فيه من جهة اختلاف العلماء في صحته؛ لهذا نقول: يترك مس المصحف احتياطا، ومعلوم أن الاحتياط إنما هو من جهة الورع وليس حكما شرعيا واضحا، إنما هو خروج من الخلاف؛ فلهذا يمكن أن يقال: إنه قول ثالث على اعتبار أن الاحتياط مرغّب فيه؛ لقول النبي -عليه الصلاة والسلام-: ﴿دع ما يريبك إلى ما لا يريبك﴾ .

وتحقيق القول في هذه المسألة: أن الصواب فيها هو قول جمهور أهل العلم، ومنهم الأئمة الأربعة، ومن ذكرنا من غيرهم؛ وذلك بظهور استدلالهم، ووضوحه، ووجه تقرير استدلالهم أن النبي ﷺ قال: ﴿لا يمسه القرآن إلا طاهر﴾ .

"والقرآن" المراد به المصحف و"طاهر" هنا تحتمل أن تكون الطهارة من الشرك يعني: أن لا يمسه القرآن إلا مسلم، وتحتمل أن تكون الطهارة من الحدث الأكبر يعني: أن لا يمسه القرآن إلا متطهر من الحدث الأكبر، وتحتمل أن يكون المراد الحدث الأصغر.

ولما ورد هذا الاحتمال في لفظة "طاهر" يعني من حيث الورد نظرنا في جهة الترجيح فوجدنا أن كلمة "طاهر" الأصل فيها أن تستعمل في الطهارة الصغرى دون الطهارة الكبرى ودون طهارة المسلم، فإذا ورد غيرها يعني إذا أريد غيرها فإنها تقيد، وهذا هو الذي جاء في النصوص، وبهذا يحمل لفظ "طاهر" على الأصل في المراد به في ألفاظ الشرع وهو المتوضئ يعني من تطهر الطهارة من الحدث الأصغر فارتفع حدثه.

ويؤيده أيضا أنه أقل الأحوال؛ فلذلك ينبغي أن يؤخذ به لدخول القولين الآخرين فيه، فإذا قلنا: متوضئ فيدخل فيه أنه مرتفع الحدث الأكبر، ويدخل فيه أنه مسلم دون القولين الآخرين، ومعلوم أن

١ - سورة الواقعة آية : ٧٩ .



إعمال جميع الاحتمالات أولى من إهمال بعضها؛ لأن إهمال بعض ما دل عليه اللفظ يحتاج إلى دليل مستقل.

**الدليل الثاني:** الآية وهي آية سورة الواقعة حيث قال -جل وعلا-: ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾<sup>(١)</sup>.

ووجه الاستدلال من الآية أن الله -جل وعلا- ذكر أن القرآن الكريم الذي في اللوح المحفوظ منفي أن يمسه إلا الملائكة المطهرون، ومعلوم أن الملائكة ليسوا بأجسام يدخلها الحدث؛ ولهذا رنا -جل وعلا- قال هنا: ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾<sup>(٢)</sup> يعني الذين طهرهم الله -جل وعلا- خلقا وإيجادا.

فليس ثم خبث ولا نجاسة ولا حدث يعترضهم لا من جهة اختيارهم ولكن من جهة تطهير الله -جل وعلا- لهم؛ لهذا ذكّر الله -جل وعلا- الملائكة في هذه الآية بوصف أنهم طهرهم الله -جل وعلا- وهم من لا تحل بهم الأحداث فيه التنبيه على أن من يحل به الحدث فإنه لا يمس القرآن إلا وقد أخذ بتطهير الله -جل وعلا- له في الحكم الشرعي.

فالملائكة مطهرة بحكم كوني؛ لأجل أن الله جعلهم لا تأتيهم الأحداث والإنسان لما كان الحدث يعترضه فدل لفظ... فدل ذكر الملائكة بلفظ ﴿ الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾<sup>(٣)</sup> وصفة الطهارة أن من يحل به الحدث فإنه يتطهر منه حكما لمس المصحف، وهذا ظاهر كما ترى؛ لأن إيراد الوصف في الآية لا بد أن له سببا وإلغاؤه بقصره على الملائكة دون علة لذكر الطهارة في هذا الموضع ليس بوجيه بل هو من إضعاف دلالة القرآن؛ فالملائكة في القرآن تسمى بالملائكة والملائكة مطهرة عند الله -جل وعلا- وكرام... إلى آخره، فلما وصفهم هنا بأنهم "مطهرون" لا بد أن لذلك علة، والعلة أن الله -جل وعلا- طهرهم خلقا

١ - سورة الواقعة آية : ٧٧.

٢ - سورة الواقعة آية : ٧٩.

٣ - سورة الواقعة آية : ٧٩.



وإيجادا، فمن كان تحل به الأحداث فإن الله -جل وعلا- يطهره شرعا لمس المصحف بأن يتوضأ فيرفع حدثه الأصغر.

لهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية بترجيح اشتراط الطهارة، وأنه لا يجوز لأحد أن يمس المصحف إلا وهو متوضئ، وهو طاهر، وقال: إن على هذا علماء الإسلام، وصحابة رسول الله ﷺ وهو الذي يقتضيه تكريم القرآن وتعظيم شعائر الله.

الثاني: أن الحديث دل على أن الكافر لا يجوز له أن يمس المصحف ووجه الدلالة أن الكافر ليس بطاهر؛ لقول الله -جل وعلا-: ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾<sup>(١)</sup>؛ ولقول النبي -عليه الصلاة والسلام- لأبي هريرة: ﴿ سبحان الله إن المسلم لا ينجس ﴾.

فالمسلم طاهر من الشرك والكافر نجس بالشرك والكفر لهذا دل قوله: ﴿ لا يمس القرآن إلا طاهر ﴾ على تحريم أن يمس الكافر المصحف؛ ولهذا صح عن النبي -عليه الصلاة والسلام- أنه نهى أن يسافر بالمصحف إلى أرض العدو خشية أن تناله أيديهم، وهذا لتكريم المصحف؛ ولأجل منع الكافر من مسه لنجاسته، هذا الحكم للمصحف الذي لا يخالطه غيره أما كتب التفسير، وكتب معاني القرآن والترجمات فإن العلماء رخصوا فيها على اعتبار أنها ليست بمصحف مجرد يعني أنها كتب تفسير وكتب معاني، والنهي جاء عن مس القرآن، وهذا لا يصدق عليه أنه قرآن مجرد بل هو ترجمة معاني القرآن، أو تفسير القرآن؛ ولهذا الكافر والمشرك لا يعطى نسخة من المصحف، ولا يمس المصحف سواء أكان مصحفا كاملا أم كان جزءا من أجزاء المصحف وهذا على التحريم فيحرم أن يمكن من ذلك.

ثالثا: الصغير وهو من لم يبلغ من الرجال، أو النساء، أو من لم يكن في سن التمييز هل له أن يمس القرآن أما من دون سن التمييز فللعلماء في ذلك قولان منهم من منع أن يمس المصحف وقالوا يكتب له إذا أراد أن يحفظ في ألواح ويلقن القرآن تلقينا، ومنهم من أجاز ذلك للحاجة، وأما المميز الذي يعقل صلواته ووضوءه فإنه له حكم الكبير في ذلك يعني له حكم البالغ في ألا يمس المصحف إلا وهو متوضئ نعم.



حديث "كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه"

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: **☞** كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه **☞** رواه مسلم وعلقه البخاري.

قال: وعن عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت: **☞** كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه **☞** رواه مسلم وعلقه البخاري.

### معنى الحديث:

أن النبي - عليه الصلاة والسلام - لعظم تعلقه بربه - جل وعلا - وعدم غفلة قلبه عن ما يستحقه الله - جل وعلا - من الإجلال والذكر والمهابة والتعظيم والإخلاص وتوجيه الوجه والقلب إليه - جل وعلا - وحده فإنه - عليه الصلاة والسلام - كان لا يغفل عن ذكر الله ممثلاً قول الله - جل وعلا - مثنيا على طائفة من عباده: ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> فكان - عليه الصلاة والسلام - يذكر الله على كل أحيانه يعني في كل أوقاته وتقلباته وأحواله.

### لغة الحديث:

"يذكر الله" الذكر: اسم لما يذكر بالله - جل وعلا - فكل ما يذكر بالله - جل وعلا - يقال له ذكر ومن جهة اللغة "يذكر الله" يعني يتكلم بكلام يتذكر به الله - جل وعلا - وحقه وما ينبغي له - جل وعلا - لهذا كان القرآن ذكراً ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> فصار القرآن ذكراً لأنه يذكر بالله - جل وعلا - وصار التسبيح والحمد والتهليل والحوقلة إلى آخره صارت ذكراً

١ - سورة آل عمران آية : ١٩١ .

٢ - سورة الزخرف آية : ٤٤ .

٣ - سورة الحجر آية : ٩ .



لأنها تذكر بالله -جل وعلا- والعلم أيضا، تدريس العلم وطلب العلم صار ذِكْرًا؛ لأنه يذكّر بالله -جل وعلا-.

إذا فكلمة "ذكر الله" إذا وردت، أو في معناها الشرعي واسعة في دلالتها على كل قول، أو عمل يذكر بالله -جل وعلا- ثم إن هذا الإطلاق الواسع خص في حديث خص في لفظ، وفي صيغ معلومة في تخصيص لفظة الذكر بذكر اللسان بالتسبيح والتحميد والحمدلة والأوراد والحوقلة والتهليل... إلى آخره مما هو معروف باسم الأذكار؛ وذلك لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- جاء في أحاديث كثيرة عنه ما يقتضي تسمية هذه الأشياء بالذكر ﴿٥٦﴾ ومثل الذي يذكر الله والذي لا يذكر الله كمثل الحي والميت ﴿٥٧﴾.

يعني من المسلمين، ومعلوم أن أصل التذكر مشترك بين المسلمين؛ لأنهم يقرأون القرآن إما قراءة واجبة في الصلاة، أو قراءة مستحبة؛ ولأنه لا بد أن يحصل عندهم نوع خير يذكرون به الله -جل وعلا- لكن في كثير من الأحاديث خص الذكر بما يسميه الناس الآن الأذكار، وهذا تخصيص كما ذكرنا جاء في السنة، فإذا نقول: دلالة القرآن والسنة على الذكر جاءت عامة وجاءت خاصة، ومجيئها خاصة أكثر من مجيئها عامة؛ فمجيئها عامة في بعض المواضع التي لا يقتضي المقام أن تخصص بالذكر الخاص.

قوله: "على كل كلمة" كل هذه في اللغة تقتضي الشمول، وهذا الشمول عند الأصوليين يسمى العموم، والعموم عندهم نوعان: عموم نصي وعموم ظاهر، فالعموم النصي ما لا يتخلف عنه شيء من أفراده والعموم الظاهر ما يجوز أن يتخلف عنه شيء من أفراده، وكلمة كل من صيغ العموم التي هي ظاهرة في العموم، يجوز أن يتخلف عنها شيء.

ولهذا جاء في القرآن استعمال كل في مواضع متعددة مما يصح أن يتخلف عن عمومها شيء مثل ما جاء في قوله تعالى في قصة بلقيس ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَهِيَ عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> وكان عند سليمان أشياء ليست عند ملكة اليمن ومن مثل قوله -جل وعلا-: ﴿ تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا



مَسَكِينُهُمْ ﴿١﴾ فإذا عموم "كل" ظاهر وليس نصيا يعني ليس نصا في العموم فقد يتخلف عنها شيء من الأفراد بحسب المقام والسياق والحاجة.

قوله "أحيانه" أحيانه جمع حين والحين هو الوقت والزمان، بعض أهل اللغة قالوا: الحين السنة واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ تَوَوَّأْتِ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾<sup>(٢)</sup> يعني: كل سنة، وهذا ليس بجيد؛ فكلمة حين تقتضي الزمن والوقت، ويدل على ذلك يعني دون تحديد يدل على ذلك قول الله -جل وعلا-: ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾<sup>(٣)</sup> يعني على وقت غفلة من أهلها.

وكان وقتا يسيرا يعني: في وقت القيلولة فإذا معنى قوله "على كل أحيانه" يعني في كل أوقاته -عليه الصلاة والسلام-.

#### درجة الحديث:

ذكر لك أن مسلما رواه البخاري وعلق في الصحيح وتعالق البخاري مرر معنا الإشارة إلى بعض ضوابطها عند البخاري.

#### من أحكام الحديث:

دل الحديث على أن النبي -عليه الصلاة والسلام- لأجل عِظَم معرفته بحق ربه -جل جلاله- وعظم تعلقه به فإنه لا يفتر عن ذكره -جل وعلا- وأنه إن حصل منه -عليه الصلاة والسلام- نوع ترك للذكر فإنه يستغفر من ذلك -عليه الصلاة والسلام- كما جاء في الحديث الذي رواه مسلم وغيره قال إنه قال - عليه الصلاة والسلام-: ﴿ إنه ليران على قلبي وإني لأستغفر الله ﴾... إلى آخره.

فذكر استغفاره في اليوم مائة مرة وأنه ربما حصل منه غفلة عن ذكر الله -جل وعلا- في كل حال وحين

١ - سورة الأحقاف آية : ٢٥ .

٢ - سورة إبراهيم آية : ٢٥ .

٣ - سورة القصص آية : ١٥ .





ثانيا: الحافظ ابن حجر أورد هذا الحديث ليستدل به على أن ذكر الرب -جل وعلا- بأنواع الأذكار بالذكر المخصوص لا تشترط فيه الطهارة لا الطهارة الصغرى ولا الطهارة الكبرى، بل للمسلم أن يذكر الله -جل وعلا- وهو محدث الحدث الأكبر، وهو محدث الحدث الأصغر، فلا مانع من ذلك، ووجه الاستدلال أنه -عليه الصلاة والسلام- يذكر الله في كل وقت وقوله: "في كل وقت" هذا يدخل فيه الأوقات التي يكون فيها -عليه الصلاة والسلام- غير متطهر إما من الحدث الأكبر وإما من الحدث الأصغر فإذا استحباب الذكر بالأذكار المعلومة هذا في كل حين ولا ينقطع المسلم عن الذكر في حال من الأحوال.

الثالث: اختلف العلماء هل يدخل في الذكر هنا قراءة القرآن أم لا ؟

قالت طائفة من أهل العلم أنه لا تدخل تلاوة القرآن ولا قراءة القرآن في هذا الحديث؛ لأن عليا رضي الله عنه جاء عنه: هـ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يحجزه عن القرآن شيء إلا الجنابة هـ ومعلوم أن وقت كون النبي -عليه الصلاة والسلام- جنبا يدخل في عموم قوله على كل أحيانه؛ فلهذا دل هذا الحديث على أن الذكر هنا هو الذكر المخصوص مع الأدلة السابقة التي ذكرنا، ونوزع في ذلك بأن هذا الحديث فيه ضعف، وأجيب عن ذلك بأن الحديث له شواهد تقويه.

والنبي صلى الله عليه وسلم نهى الجنب عن أن يقرأ القرآن في بحث ربما يأتي -إن شاء الله تعالى- أما المحدث الحدث الأصغر فإنه لا يمتنع من قراءة القرآن باتفاق أهل العلم.

**القول الثاني:** هو أن قراءة القرآن لا بأس بها حتى للجنب وللحائض إلى آخره؛ وذلك أنه لم يصح عن النبي -عليه الصلاة والسلام- أنه امتنع لأجل الجنابة من قراءة القرآن ولا أنه منع النساء من قراءة القرآن لأجل الحيض، فقالوا إن الحيض والجنابة لا تمتنع قراءة القرآن، وهذا مذهب لطائفة من الظاهرية.

**القول الثالث:** هو قول من فرق في قراءة القرآن ما بين الجنابة والحيض والنفاس. فقالوا: إن الجنابة جاء فيها حديث علي والجنابة يعني الحدث الأكبر من الجنابة وقته قصير وتداركه سريع؛ ولهذا يمنع الجنب أن يقرأ القرآن وأما الحائض والنفاس فإنه لم يأت دليل فيها، ومدة الحائض والنفاس تطول، ولهذا تركها من غير



قراءة القرآن هذا قد يكون مع غفلة لها ونسيان للقرآن إن كانت تحفظ القرآن إلى آخره ففرقوا ما بين الجنب وما بين الحائض والنفساء، وهذا قول طائفة من أهل العلم منهم ابن المنذر من المتقدمين، وأيضاً قال به غيره واختاره جماعة من المتأخرين من أهل العلم نعم.

حديث "أن النبي ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ"

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه [٥٢] أن النبي ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ [٥٣] أخرجه الدارقطني وليته.

قال: وعن أنس بن مالك -رضي الله تعالى عنه- [٥٤] أن النبي ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ [٥٥]

أخرجه الدارقطني وليته.

معنى الحديث:

"أن النبي -عليه الصلاة والسلام- احتجم" أخرج الدم ليسمى الدم الفاسد من موضعه المخصوص والدم يخرج بالحجامة دم كثير وليس بالقليل، ثم بعد أن احتجم صلى دون أن يتوضأ يعني بعد خروج هذا الدم وبعد أن حجه الحجامة.

لغة الحديث:

احتجم هذا من الحجامة، والحجامة معروفة وهي استطباب، أو تداو بإخراج الدم بصفة مخصوصة يعرفها أهل هذه الصنعة، والنبي -عليه الصلاة والسلام- جعل الاحتجام من الاستشفاء فقال: إن كان الشفاء في شيء ففي ثلاث في شربة عسل، أو شرطة محجم، أو كية نار فالاحتجام استطباب يعني استشفاء دواء إلى آخره.

درجة الحديث:

قال الحافظ هنا أخرجه الدارقطني وليته، وإسناده ضعيف ضعفه جمع كثير من أهل العلم؛ لأن في إسناده صالح بن مقاتل بن صالح، وقد ذكر العلماء علماء الجرح والتعديل أنه ضعيف لا يؤخذ بحديثه.

من أحكام الحديث:



الحديث فيه حجة لمن قال إن خروج الدم من الإنسان خروج النجاسة خروج الدم من غير السبيل أنه لا ينقض الوضوء؛ وذلك أن الحمامة تخرج دماً كثيراً من الإنسان، ففي الحديث "أن النبي ﷺ صلى ولم يتوضأ" قالوا ففيه دليل على أن الحمامة... على أن إخراج الدم لا ينقض الوضوء إخراج الدم الكثير لا ينقض الوضوء وهذا الاستدلال منهم فيه نظر ظاهر من جهتين:

الجهة الأولى: أن إسناد الحديث ضعيف وأن هذا الحكم لم يأت مثله في أحاديث أخر الثاني يعني لم يتقو بأحاديث أخرى الثاني أن خروج الدم (دم الحمامة) خروج الدم بالحمامة خروج دم من العروق والنبي -عليه الصلاة والسلام- قال: للمستحاضة لما ذكرت ما يصيبها من الدم فيما مر معنا في حديث فاطمة بنت أبي حبيش قال: **٤٢٤** إنما ذلك دم عرق **٤٢٥** وقد بحث لك فيما سبق دلالة التعليل والتعليق بكون الاستحاضة عرق وأنها خروج للدم وإيجاب النبي ﷺ للمستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة.

لكن من قال من أهل العلم بأن خروج الدم لا ينقض الوضوء وهم مالك والشافعي، وجماعة ممن أخذوا بهذا الحديث قالوا إن هذا الحديث يؤخذ به؛ لأن معه البراءة الأصلية، والأصل السلامة، وألا يجعل ناقضاً ما لم يدل الدليل على أنه ناقض الطهارة، وخروج الدم لم يدل الدليل على أنه ناقض الطهارة. ولذلك قالوا: هذا الحديث فيه تأييد أو مؤيد بالبراءة الأصلية يعني بالقاعدة؛ ولهذا قالوا: إن خروج الدم بل وجميع النجاسات من غير السيلين إنه لا ينقض الطهارة، وقد مر معنا البحث في أن أهل العلم لهم في خروج الدم ثلاثة أقوال: يعني من حيث ناقض الطهارة، وذكرنا لك في موضعه أن الصحيح منها -إن شاء الله تعالى- أن خروج الدم ناقض للطهارة بدلالة حديث المستحاضة على ذلك نعم.

### حديث "العين وكاء السه فإذا نامت العينان استطلق الوكاء"

وعن معاوية قال قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: **٤٢٦** العين وكاء السه فإذا نامت العينان استطلق الوكاء **٤٢٧** رواه أحمد والطبراني، وزاد: **٤٢٨** ومن نام فليتوضأ **٤٢٩** وهذه الزيادة في هذا الحديث عند أبي داود من حديث علي دون قوله استطلق الوكاء، وفي كلا الإسنادين ضعف. -نعم. كمل-



ولأبي داود أيضا عن ابن عباس -رضي الله عنهما- مرفوعا: ﴿٢٦٦﴾ إنما الوضوء على من نام مضطجعا ﴿٢٦٧﴾ وفي إسناده ضعف أيضا.

قال: وعن معاوية رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿٢٦٨﴾ العين وكاء السه فإذا نامت العينان استطلق الكواء ﴿٢٦٩﴾ رواه أحمد والطبراني، وزاد: ﴿٢٧٠﴾ ومن نام فليتوضأ ﴿٢٧١﴾ هذا الحديث معناه: النبي -عليه الصلاة والسلام- يذكر ناقضا من نواقض الوضوء وهو النوم، ويعلل ذلك بأن النوم مظنة لخروج الريح، وأن العين في إرادتها وفي إدراك صاحبها لها علاقة بتحكمه فيما يخرج منه؛ فلهذا قال: "العينان"، أو: "العين وكاء".

يعني أنها رباط وعقدة على السه. والسه المقصود منه حلقة الدبر من الإنسان قال فإذا نامت العينان استطلق الكواء يعني كأن العين هي الرابط، هي الجبل الذي يربط، والخيط الذي يربط به الكواء، فإذا نامت العينان انحل الكواء فخرج، أو سال الماء الذي فيه.

#### لغة الحديث:

قوله: "وكاء" الكواء هو ما يربط به الشيء يعني الخريطة مثلا، أو الجلد، أو الحقيبة، أو سمها ما شئت التي توضع فيها الأشياء ما يربط به يقال له "الكواء" و"السه" ذكرت لك أن معناه حلقة الدبر من الإنسان، وأصلها لجميع مؤخرة الإنسان ومقعدته، ثم خص بها هذا الموضع بخصوصه؛ لأنه هو محل خروج الفضلات. قوله: "استطلق الكواء" يعني انحل الكواء وسال ما فيه.

#### درجة الحديث:

حديث معاوية رضي الله عنه قال الحافظ رواه أحمد والطبراني، وذكر أن إسناده ضعيف، وهو ظاهر من الإسناد حيث إن في إسناده أبا بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف الحديث عندهم لكن حديث علي الذي في السنن حسن لتحسين عدد من أهل العلم له، وهو قوله: قال.

وهذه الزيادة في هذا الحديث عند أبي داود من حديث علي دون قوله "استطلق الكواء" يريد أن حديث علي فيه "العينان وكاء السه" فمن نام فليتوضأ يعني دون قوله: "استطلق الكواء" وحديث علي إسناده لا



بأس به، فيه ضعف لكنه لا بأس به؛ لهذا حسن جمع من أهل العلم منهم ابن الصلاح والمندري والنووي وجمع وهو حجة لأهل العلم من المتقدمين في مسألة النوم.

من أحكام الحديث:

الحديث دل على أن النوم ناقض من نواقض الطهارة؛ وذلك لغياب الإدراك معه، وإذا غاب الإدراك كان مظنة لخروج الحدث، والمراد بالحدث هنا الهواء الذي يخرج من سه الإنسان، وهذا يدل على ما ذكرنا لك من القاعدة من أن النوم جعل ناقضا؛ لأنه جعلت المظنة تقوم مقام المئنة يعني مقام الشيء المتحقق؛ وذلك لقوله: "العينان وكاء السه فمن نام فليتوضأ".

وهذا ربط ما بين العين وإدراك الإنسان مع اليقظة وما بين إحكامه لما يخرج منه والنقض بالنوم مر معنا أن للعلماء فيه عدة أقوال وسبق البحث في ذلك.

ثانيا : تعليق الحكم هنا بإيجاب الوضوء وانتقاض الطهارة بالنوم، وعلق النوم بحالة العينين، وهذا التعليق في قوله: "العينان وكاء السه" فمن نام فليتوضأ، هذا التعليق لبعض هذه الأمور على بعض المراد منه التقريب والمراد منه ذكر ... أو النوم الكثير؛ لأنه مر معنا حديث أنس رضي الله عنه أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا ينتظرون العشاء فتخفق رؤوسهم ثم يقومون يصلون ولا يتوضؤون.

وذلك أن خفق الرأس فيه تغميض العينين، وفيه اشتراك في اسم النوم يعني حصل له نوع نوم وحصل له نوع غياب عن إحكام نفسه؛ ولذلك يخفق رأسه فإذا قوله في الحديث: فمن نام فليتوضأ تعليق ذلك بحالة العينين ومظنة خروج الحدث، هذا قيد عند أهل العلم فيما اخترنا لك من الأقوال بالنوم الكثير، أما النوم القليل فلا يدخل في ذلك لما مر معنا من إقرار النبي -عليه الصلاة والسلام- للصحابة في نوم القاعد القليل.

الثالث: دل الحديث على القاعدة التي ذكرنا لكم وهي أن المظنة في الشرع تقوم مقام الشيء المتحقق في أحكام كثيرة، فهنا النوم ليس بناقض لذاته، وإنما لأجل أنه مظنة لخروج الريح؛ لهذا اعتبار الظن في الشرع



كثير في الأحكام، وأن الأحكام الشرعية لا يشترط فيها اليقين بالشيء، بل ثم أحكام كثيرة بما جاء الحكم عليها في الأدلة كان الاعتبار فيها بالظن يعني بغلبة الظن.

وإذا قيل بالظن، أو بغلبة الظن فالمراد منه ما يكون في حالة أكثر الناس وغالب الناس لا في حالة كل فرد فرد بحسبه؛ لأن الشريعة لم تعلق أحكامها بحالة كل فرد بحسبه وإنما بحالة الأغلب، فإذا كان الحكم للأغلب كان على المعين من المسلمين، ولو قال: أنا لا أدخل في ذلك بهذا نقول إن هذا الحكم وهو اعتبار المظنة في الشيء هذا جاء في أدلة كثيرة، فاعتباره من الظن المعلوم به والله -جل وعلا- قال في الظن: ﴿ أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله: "كثيرا من الظن" لأن أكثر الظن ليس له اعتبار في الشريعة ولكن هناك ظن له اعتبار في الشريعة، وهذا الحديث دل على هذا الأصل، إذا فليست المسألة لا من جهة فهم الأدلة ولا من جهة الحكم الذي يستنبطه العالم والمجتهد يرجع إلى طلب الشارع لليقين في المسائل، وإنما يطلب ما يغلب على الظن، ولهذا صار المجتهد إذا أخطأ له أجر واحد؛ لأنه يجوز له أن يجتهد فيما غلب على ظنه؛ ولأنه لو كانت المسألة إما يقين وإما خلاف اليقين فقط دون اعتبار للظن فإنه لا يكون إلا أنه ثم حالة المأجور وحالة الآثم.

**الرابع:** أن هذا الحكم في الحديث باعتبار النوم ناقضا علق بحالة العينين وهذه العلة يحكم بها على ما شابه حالة النوم، أو على ما كان أبلغ من النوم في ذهاب الإدراك وهو الإغماء مثلا، أو السكر، أو أكل ما يذهب الوعي، أو حصول أشباه ذلك مما يفقد معه الإنسان الوعي، فالنوم يفقد الإدراك فما كان مثل النوم في فقد الإدراك، أو كان أبلغ منه فإنه ينقض الوضوء.

ولهذا: كل غياب عن الإدراك فهو مثل النوم في الحكم في أنه ينقض الطهارة، فإذا من نواقض الطهارة... من نواقض الوضوء النوم والإغماء... إلى آخره مما هو مشترك مع النوم في غياب الإدراك.



أما الرواية الأخيرة في الحديث حيث قال ولأبي داود أيضا عن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما مرفوعا- [١٠٤] إنما الوضوء على من نام مضطجعا [١٠٥] فالمراد بها يعني معنى هذه الرواية.

حصر النبي ﷺ الوضوء على من نام مضطجعا دون من نام قاعدا والاضطجاع هو أن يكون على جنبه دون أن يكون على ظهره في النوم، أو على بطنه، أو يكون قاعدا، أو يكون متكئا فالاضطجاع أن يكون نائما على أحد جنبه.

### درجة الحديث:

الحديث ضعيف، وليس له ما يقويه -فيما أعلم-؛ ولهذا قال الحافظ: وفي إسناده ضعف أيضا؛ ولذلك لعل منها الجهالة والانقطاع وغير ذلك من أحكام الحديث.

الحديث فيه الحكم على أن الوضوء إنما هو على من نام مضطجعا دون من نام قاعدا مظنة للاستغراق في النوم ومظنة للنوم الكثير؛ فلهذا أوجب فيه النبي -عليه الصلاة والسلام- الوضوء، وأما النوم قاعدا فهو في أصله للنوم القليل كما كان الصحابة -رضوان الله عليهم- ينامون فتخفق رءوسهم وهم ينتظرون الصلاة ثم يصلون ولا يتوضئون؛ لأن الأصل فيه أنه نوم قليل وليس بالكثير.

ر إذا في هذا الحديث دلالة لمن فرق في النقص بالنوم بين القليل والكثير، وأن القليل لا ينقض، وأن الكثير ينقض والتحقيق في ذلك، أو الأقرب في ذلك أن الصفة من القعود والاضطجاع إلى آخره إنما هي صفة وليست شرطا، وإنما العبرة بحصول الاستغراق في النوم، وذكرنا لك أن طائفة من أهل العلم ضبطوا النوم الكثير بأنه ما كان معه النائم لا يسمع الحديث حوله (الحديث المعتاد) ولا يحس بحركة حوله فإذا غاب عنه الإدراك بحيث إنه لا يحس، أو لا يرى، أو لا يحس بأنه كان مغمض العينين لكن ما يحس بمن يمشي حوله، وكان لا يسمع أيضا من يتحدث بجنبه فإن هذا يعد من النوم الكثير.

وسبب الضبط هذا أنه لا بد أن يكون فاصل ما بين النوم القليل والكثير وتعليق النبي -عليه الصلاة والسلام- في هذا الحديث "العينان وكاء السه" دل على اعتبار الإدراك، والإدراك يعتبر بالإحساس



وبالسمع؛ فلهذا فرق من اختار الناقض بالنوم الكثير دون القليل بأن الفرق ما بينهما هو إحساسه بحركة من حوله، أو سماعه لحديث من حوله الحديث المعتاد.

هذا مثلا يأتي آت مثلا وينام وهو ينتظر الصلاة لكن يقيم والناس تقدموا وصلوا وهو نائم ويقول أنا نائم قاعد وما يجب علي وضوء لا؛ لأنك الآن أصبحت مستغرقا؛ لا سمعت الإقامة فانتبهت، ولا أحسست بحركة الناس وتقدمهم للصلاة.

وهذا معناه أنه وإن كان قاعدا فهو مستغرق في النوم؛ إذا لا عبرة بصفة الجلوس في النقض بالنوم فقد يكون القاعد ينام نوما مستغرقا وقد يكون المضطجع لا ينام نوما مستغرقا فإذا العبرة بما ذكرته لك من الضابط نعم.

حديث "يأتي أحدكم الشيطان في صلاته"

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قال [٥٢] يأتي أحدكم الشيطان في صلاته فينفخ في مقعدته فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث فإذا وجد ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتا، أو يجد ريحا [٥٣] أخرجه البزار، وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد ولمسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه وللحاكم عن أبي سعيد مرفوعا: [٥٤] إذا جاء أحدكم الشيطان فقال إنك أحدثت فليقل كذبت [٥٥] وأخرجه ابن حبان بلفظ فليقل في نفسه.

قال: وعن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- أن رسول الله ﷺ قال: [٥٦] يأتي أحدكم الشيطان في الصلاة فينفخ في مقعدته فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث فإذا وجد ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتا، أو يجد ريحا [٥٧].

أخرجه البزار وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد، ولمسلم عن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- نحوه وللحاكم عن أبي سعيد مرفوعا: [٥٨] إذا جاء أحدكم الشيطان فقال إنك قد أحدثت فليقل إنك كذبت [٥٩] أخرجه ابن حبان بلفظ فليقل في نفسه.





هذه الأحاديث والروايات مشتملة على معنى واحد وهو أن الشيطان يوسوس للعبد حيث إنه يدخل عليه باب الشك في طهارته، والوضوء له شيطان، والصلاة أيضا لها شيطان، والنبي -عليه الصلاة والسلام- صح عنه أنه قال: ﴿إن للوضوء شيطانا يقال له الوهان﴾ .

وصح عنه أيضا -عليه الصلاة والسلام- أنه قال كما في الصحيح قال: ﴿إذا أذن المؤذن أدبر الشيطان وله ضراط فإذا فرغ أقبل فهو يحدث الإنسان، أو يوسوس للإنسان حتى يحدث نفسه﴾ .

الشيطان لحرصه على إفساد صلاة العبد يأتيه من جهة تدينه فيغريه بأنه انتقضت طهارته فيقول أحدثت وربما كما قال -عليه الصلاة والسلام- هنا في هذا الحديث ربما أنه لأجل جريه من الإنسان مجرى الدم أنه ينفخ في مقعدته كما قال -عليه الصلاة والسلام- فيشكل على الإنسان يحس بشيء فما الذي يجب عليه في ذلك قال -عليه الصلاة والسلام- حتى ينفخ في مقعدته فيخيل إليه أنه أحدث، والحقيقة أنه لم يحدث وذلك إنما هو من جهة الشيطان فإذا وجد ذلك يعني العبد فلا ينصرف حتى يسمع صوتا، أو يجد ريحا ليبيني على اليقين وليكون مرغما للشيطان ومهينا له ومذلا له لأجل عدم حصول ما يريد.

وأما الرواية التي في الصحيح... في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد ﴿أن النبي -عليه الصلاة والسلام- سئل عن الرجل يجد الشيء في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا، أو يجد ريحا﴾ وأما زيادة النفخ في المقعدة ويخيل إليه إلى آخره، فهذه كما ذكر رواها البزار.

لغة الحديث:

قوله: "يأتي أحدكم" مفعول مقدم "الشيطان" المراد منه شيطان الجن سمي شيطانا لبعده عن الخير ولحثة على الشر، "فينفخ في مقعدته" المقعدة مؤخرة الإنسان، وهي موضع وعضو القعود الذي يقعد عليه الإنسان لذلك سميت مقعدة؛ لأنها محل وموضع القعود من البدن ينفخ في مقعدته.

الأصل في الأمور الغيبية التي تكون في الكتاب والسنة أنها يؤمن بها على ظاهرها؛ لأن الأمر الغيبي لا يدخل فيه بتأويل ولا بتكليف ولا بما يخرج عن دلالة ظاهره؛ لهذا يؤمن به ويوكل الشيء إلى عالمه وهو



الذي خلق الخلق -جل جلاله- يؤمن به يعني يصدق به ولا يعترض ذلك؛ لأن هذا ليس بمعقول، أو يحكم العقل في الأمور الغيبية.

قوله "يخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث" يعني يأتيه شك في الصلاة هل أحدثت هل هذا خرج مني شيء، أو لم يخرج مني شيء فقوله: "يخيل إليه" ليس هو خيال الذهن المجرد وإنما المراد به هنا الشك وباقي ألفاظ الحديث معروفة.

درجة الحديث:

الحديث كما رأيت أصله في الصحيحين وذكر الشيطان هذا رواه البزار وإسناده ورواه غيره الإمام أحمد، وإسناده فيه ضعف لكن من أهل العلم من حسنه وفي ذلك نظر.

من أحكام الحديث:

الحديث دل على ما سبق تقريره من أن القاعدة الشرعية أنه يبني على اليقين، وأن المرء إذا كان معه يقين فإنه لا ينتقل عنه إلى غيره إلا بيقين مثله، وهذه قاعدة عظيمة في الشرع في العقائد، وكذلك في العبادات، وفي المعاملات، وعند القاضي والمفتي وهي من القواعد المهمة الكلية.

لهذا نقول: دل الحديث مع ما مر معنا من الحديث السابق وحديث عبد الله بن زيد والروايات الأخرى على أن الإنسان إذا تطهر فإنه يبني على يقين طهارته حتى يأتيه يقين عنده بإدراك حواسه، أو بعلم بأنه حصل منه ما يرفع الطهارة وما ينقض الطهارة، أما الشكوك والخيالات فإنه لا يأبه لها، وهذا فيه فائدة عظيمة وهي أن المرء لا يدخل عليه الشيطان.

ومعلوم أن الشيطان يأتي للمتعبد في الجهة ذات الاحتمال خاصة من ليس عنده علم قوي، فإنه يأتيه من جهة الاحتمال، فيغلب جانب الاحتياط، ثم يحتاط فيقول له: ما توضأت إلا مرة ما غسلت وجهك فيغسل مرة حتى يمكن في الوضوء مدة طويلة، وهذا من جهة الوسواس، لهذا ينبغي على العبد بل يجب عليه ألا يلتفت للشيطان ولا لوساوسه وأن يفعل العبادة متيقنا منها، فإذا حصل منه فعل العبادة بيقين فإنه لا يخرج منها بوسواس، أو بشك حتى يتيقن بهذا طرد للشيطان وإبعاد لوساوسه.



الثاني: دل الحديث على أن الشيطان له تصرفات في ابن آدم في بدنه، وهذا جاءت به أحاديث كثيرة، وجاء أيضا في القرآن ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴿١﴾ مَلِكِ النَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَهِ النَّاسِ ﴿٣﴾ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ﴿٤﴾ ﴾<sup>(١)</sup> يعني الذي يوسوس في صدر الإنسان فإذا ذكر العبد ربه -جل وعلا- خنس الشيطان وانصرف له تأثير في عبادة المرء ليبطلها، أو ليشكك العبد له تأثير أيضا في عقيدة الإنسان وفي إيمانه فيأتيه فيقول له مثلا هذا الله -جل وعلا- خلق الخلق فمن خلق الله -جل وعلا- وقد ﴿٥﴾ جاء صحابي إلى النبي - عليه الصلاة والسلام- فقال له يا رسول الله إن أحدنا ليجد في نفسه شيئا يتعاضم أن يتحدث به فقال - عليه الصلاة والسلام-، أوقد وجدتموه ذلكم صريح الإيمان ﴿٦﴾ رواه مسلم في الصحيح.

فدل على أن الشيطان يأتي للعبد الصالح المتيقن فيأتيه من جهة تدينه ومن جهة اعتقاده ومن جهة ما يحب فيفسده بما يحب، يفسده من الجهة التي يحبها فيأتي من يرغب في المعصية فيحب إليه فعل المعاصي، ويأتي فيمن يرغب في التعبد فيشككه في الأمور في أمور تعبدته وفي طهارته حتى يضعفه، يأتي في أمر العقيدة فيشككه في ذلك حتى يضعفه إلى آخر ذلك.

والواجب على العبد أن يتخذ الشيطان عدوا لأمر الله -جل وعلا- بذلك في قوله: ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُفْرٌ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ﴾<sup>(٢)</sup> ومعنى اتخاذا الشيطان عدو أن تكون على حذر منه، وأن تأخذ حذرك منه في ألا يغويك، وقد قال -جل وعلا-: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> يعني من أعداءكم. ومن الأعداء الشيطان.

والشيطان يأتي العباد في أشياء يأتيهم من جهة التدرج وهو أعظم ما يصل الشيطان به في إضلال الصالحين بالخاصة، وفي انتكاسهم وبعدهم عن الحق والهدى وترديهم في الذنوب والآثام والضلالة والغواية - والعياذ بالله - فلا يأتيهم مرة واحدة، وإنما يأتيهم شيئا فشيئا؛ ولهذا ربنا -جل وعلا- ذكر في كتابه بل نهى

١ - سورة الناس آية : ١ .

٢ - سورة فاطر آية : ٦ .

٣ - سورة النساء آية : ٧١ .



في كتابه عن اتباع خطوات الشيطان في غير ما آية كقول الله -جل وعلا-: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ (١) .

والنهى عن اتباع خطوات الشيطان مهم أن يفهم؛ لأن الشيطان ما يأتي العبد مرة واحدة لهذا الله -جل وعلا- أقام الحجة على العبد فلا ترى صالحا في يوم وليلة انقلب فاسدا ولا ترى مؤمنا في يوم وليلة أصبح كافرا مرتدا دون أسباب عنده غشيها باختياره؛ ولهذا جاء في الحديث أنه في آخر الزمان ﴿يَصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيَمْسِي كَافِرًا يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا﴾ يعني يغشى الأسباب التي تجعله في آخر الأمر إلى هذه الجهة.

فإذا من أعظم الأسباب التي تبطل إيمان العبد، أو تضعفه، أو تجعله في عباداته ليس على ما يحب الله -جل وعلا- ويرضى، أو ليس على السنة أن يتبع خطوات الشيطان، فالشيطان يأتي بعض الناس من جهة العقيدة شيئا فشيئا يشككه، يأتي بعض الناس من جهة العبادة إما بوسواس، أو بإضعاف، أو بتخلف عن العبادة، أو بضعف ذكر وخشوع وإقبال.

يأتي بعض الناس من جهة الإقبال على الشهوات شيئا فشيئا لا يجزئه على الكبيرة لكن يجزئه على الوسائل شيئا فشيئا، وهذه كلها تدخل في عموم قوله -جل وعلا-: ﴿لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ (٢) .

والشيطان لا شك أن له خطوات قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ (٣) ولهذا ينبغي على العبد أن يحذر أشد الحذر من أن يكون ممن يغويهم الشيطان، لا من جهة الاعتقاد بوسوسة، أو شكوك ولا من جهة العبادة والوضوء والصلاة.

١ - سورة النور آية : ٢١ .

٢ - سورة البقرة آية : ١٦٨ .

٣ - سورة النور آية : ٢١ .



فينبغي له أنه ما دام دخل بل يجب عليه أنه ما دام أنه دخل في الإيمان وترقى في مراتب الكمال بحسب ما قدر له أنه يستيقن من ذلك، ولا يتردد، ولا يغويه الشيطان بتردد، أو شكوك فيضعفه عما أوجب الله - جل وعلا- عليه؛ فإن الأصل أن تبني على اليقين الذي معك، وأن تحذر من أن تنتقل إلى غيره.

فالإيمان يقين - والله الحمد- والعمل الصالح دخل فيه العبد بيقين باتباع النبي -عليه الصلاة والسلام- والعقيدة أخذها بيقين بأدلتها الواضحة؛ فلهذا لا بد للعبد أن يحظى بالعناية بنفسه وألا يجعل للشيطان مدخلا عليه بخطوات يدرجها فيه فيخسر الدنيا والآخرة -والعياذ بالله- أسأل الله -جل وعلا- أن يقيني وإياكم وأحبابنا كيد الشيطان، وأن يمنحنا الفقه في الدين واتباع سنة سيد المرسلين -عليه الصلاة والسلام-

اللهم اجعلنا من المطيعين، واغفر لنا جما، واغفر لنا وللتائبين وامنحنا توبة من عندك ورضا؛ إنك جواد كريم، سميع قريب، واغفر اللهم جما وصلّى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

نكتفي بهذا ونقف على باب آداب قضاء الحاجة.

### باب آداب قضاء الحاجة

حديث "كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه "

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين قال المصنف -رحمه الله تعالى-: باب آداب قضاء الحاجة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه أخرجه الأربعة، وهو معلول.



والحمد لله حق حمده، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، تعظيما لمجده، وأشهد أن محمداً رسوله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا-.

أما بعد:



فإن أعظم المسائل والأبواب التي تستحق العناية العظيمة من طالب العلم أبواب ومسائل التوحيد الذي هو حق الله -جل وعلا- على العبيد، وقد ثبت عن النبي -عليه الصلاة والسلام- أنه سأل معاذًا رضي الله عنه أن أدري ما حق الله على العباد وما حق العباد على الله؟ قال: الله ورسوله أعلم. قال: حق الله على العباد: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وحق العباد على الله ألا يعذب من مات لا يشرك بالله شيئًا رضي الله عنه وهذا يبين لك عظم شأن التوحيد، وأنه هو الحق الأعظم، وهو أولى وأوجب ما توجه إليه الهمم من عناية بالدرس والحفظ والتأمل والدعوة والأمر والنهي، ولا شك أن الكتب إنما أنزلت من الله -جل وعلا- لبيان هذا الفصل العظيم، والأنبياء اتفقوا على الدين، واختلفوا في الشرائع كما قال -جل وعلا-: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ <sup>(١)</sup> التوحيد واحد عند جميع الأنبياء؛ لأنه حق الله -جل وعلا- وأما الشرائع فمختلفة في قوله: ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمَنْهَاجًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وصح عنه -عليه الصلاة والسلام- من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: ﴿ الأنبياء إخوة لعلات، الدين واحد، والشرائع شتى ﴾ رضي الله عنه

فإذا كل الأنبياء والمرسلين دعوا إلى هذا الأصل العظيم وهو توحيد الله -جل وعلا- وألا يعبد إلا الله وحده، وأن يكفر بالطاغوت، وألا يشرك بالله -جل وعلا- شيء، لا ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا ولي صالح ولا حجر ولا شجر، ولا يتعلق القلب تعلق العبادة إلا بالله -جل وعلا- وحده دون ما سواه؛ ولهذا كان ورثة الأنبياء على الحقيقة، هم الذين ورثوا الدعوة إلى التوحيد؛ لأن أعظم ما ورث الأنبياء الأصل الجامع الذي هو توحيد الله -جل وعلا- وغيره بعده في المرتبة، فالذي يرث ميراث الأنبياء هو الذي يعلم التوحيد ويدعوا إليه؛ ولهذا كان من الواجب على كل طالب علم أن يجعل اهتمامه بتوحيد الله -جل وعلا- فوق كل اهتمام، تعلمًا وحفظًا وتعليمًا ودعوة وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر.

١ - سورة آل عمران آية : ١٩ .

٢ - سورة المائدة آية : ٤٨ .



بل إن الله -جل وعلا- جعل عباده وأوليائه هم الذين يأمرون بالتوحيد وينهون عن الشرك، فقال - سبحانه- مثنيا على من استجاب له من عباده: ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَنْتَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ (١)

قال العلماء: "أمرنا بالمعروف": أمرنا بالتوحيد وبلوازمه، "ونها عن المنكر": نهوا عن الشرك وطرائقه، ولا شك أن الطاعات جميعا من لوازم التوحيد ومن آثاره، وأن المعاصي والذنوب بأنواعها من آثار التشريك بأي نوع من أنواعه.

والدعوة إلى التوحيد لما كانت من أهم المهمات، بل هي أهم المهمات في كل زمان وفي كل مكان، فينبغي أن يعلم أن التوحيد يترك ويجهل وينسى إذا لم يدع إليه، ويترك الناس الدعوة إليه إذا لم يعلموا منزلته إذا لم يعلموا حقه، إذا لم يعلموا فضله، إذا لم يعلم محبة الله -جل وعلا- له ولأهله؛ ولهذا قال طائفة من العلماء منهم ابن القيم -رحمه الله-: "ما من آية في القرآن إلا وهي في التوحيد". وهذا صحيح.

لهذا ينبغي التواصي بهذا دائما، والتوحيد لا يترك حتى يتركه العباد تعلمنا، ثم يتركونه تعليما، ثم يفشوا المنكر والشرك وأنواع ذلك، وهم لا ينتبهون، وقد رأينا في زماننا هذا طائفة ممن حصل طرفا من العلم، وتجد عندهم مباحث كثيرة، وربما حسن كلام عرض، لكنهم نسوا مسائل التوحيد لعدم مراجعتها، يعلمون الأمر المجمل، منه وجوب التوحيد ومعناه، ويعلمون النهي عن الشرك والشرك الأكبر إلى آخره.

لكن إذا تأملت كتاب التوحيد الذي فيه أكثر أنواع التوحيد ومفرداته، وأكثر أنواع الشرك ومفرداته، إذا تأملت ذلك وجدت أن ثمة أبوابا كثيرة مما غشيه الناس في هذا الزمان وفي غيره ووقع فيه، فهذا ينسب الأفعال إلى البشر دون نظر إلى فعل الله -جل وعلا- وهذا ينكر الأسباب، وهذا يفعل كذا إلى آخره. من الأقوال والأعمال التي تنتشر وتسمعها تارة من الخاصة فضلا عن الجهلة والعامية.

### الدعوة إلى التوحيد لها طريقان:

الطريق الأول: طريق المجمل. والثاني: المفصل.



وإن شاء الله تعالى نذكر لك هذين الطريقتين مع أمثلة لها وإشارات تنبهك عن المقصود من ذلك في دروسنا القادمة - إن شاء الله جل جلاله -.

أسأل الله -تعالى- أن يجعلني وإياكم من ورثة علم محمد -عليه الصلاة والسلام- أن يجعلنا من حملة المجاهدين في سبيله، الأمرين بالمعروف والناهيين عن المنكر المتبعين طريقة السلف الصالح، كل ذلك، إنه سبحانه جواد كريم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

قال -رحمه الله-: "باب آداب قضاء الحاجة": هذا الباب مما تتنوع عبارات العلماء في كتب الحديث وفي كتب الفقه في التعبير عنه، فتارة يقولون: باب آداب قضاء الحاجة، وتارة يقولون: باب آداب دخول الخلاء، وتارة يقولون: باب الاستطابة ونحو ذلك من الألفاظ، لكن معناها واحد، وذلك أن ثمة أحكاماً كثيرة تتعلق بمكان قضاء الحاجة وآداب الدخول والخروج، بل وآداب الجلوس وما يتعلق بذلك.

ولصلة قضاء الحاجة بنواقض الوضوء جعله المؤلف -رحمه الله- بعد باب نواقض الوضوء، قال: عن أنس بن مالك -رضي الله تعالى عنه- قال: ﷺ كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمته ﷺ أخرجه الأربعة، وهو معلول.

### معنى الحديث :

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان من هديه أنه إذا دخل الخلاء لم يدخله وعليه خاتمته؛ لأن خاتمته فيه ذكر الله -جل وعلا- بأنه منقوش عليه: "محمد رسول الله".

### لغة الحديث :

قوله: "الخلاء": الخلاء في اللغة هو المكان الخالي، وسمي مكان قضاء الحاجة خلاء؛ لأن المرء يقصد الخلاء؛ لأن قضاء الحاجة مما يستنزعه المرء أن يدخله ومعه أحد، أو أن يشاهده أحد ونحو ذلك.

فسمي قضاء الحاجة ومكان قضاء الحاجة في الخلاء؛ لأنه يدخل على هذا النحو قال: "وضع خاتمته": وضع بمعنى خلع، أو أخرج خاتمته، والخاتم خاتم النبي -عليه الصلاة والسلام- لبسه -عليه الصلاة والسلام-





وكان منقوشا فيه: "محمد رسول الله"، ثلاثة سطور الله لفظ الجلالة سطر أعلى، والسطر الثاني رسول، والسطر الثالث محمد، تقرأ من أسفل إلى أعلى: محمد رسول الله، لأجل عظم حق الله -جل وعلا- وتأدبا مع لفظ الجلالة جعلت في الأعلى.

وخاتمه - عليه الصلاة والسلام - كان من ورق، كان قد اتخذ خاتما من الذهب، ثم ألقاه - عليه الصلاة والسلام -، ثم اتخذ - عليه الصلاة والسلام - خاتما من ورق، يعني: من فضة.

### درجة الحديث :

قال الحافظ هنا: أخرجه الأربعة، وهو معلول، وكلمة: "وهو معلول" يوردها الحافظ كثيرا فيما يحكم به على الأحاديث، وفي الأصل أن العلة عند أهل الحديث لا تظهر عادة، مثل الاختلاف في الإسناد، أو انقطاع خفيف، أو نكارة، أو أن الراوي، أو أن الإسناد ظاهر الصحة، لكن عند النظر والتحقيق فهو ضعيف؛ لأجل أن فيه إرسالا مثلا، أو أن الراوي لم يحفظه أو حدث - وهو ثقة - في غير بلده فصار ضعيفا، يعني: صار حديثه ضعيفا ونحو ذلك.

كلمة معلول والتعليل، أو ذكر سبب بعض الحديث؛ لأنه لأجل علة فيه. المقصود بذلك علة قاذحة من أشياء مختلفة أبرزها الاختلاف والمخالفة والتعارض.

يعني: بين الرواة ونحو الأشياء التي ذكرنا، وتارة يورد الحافظ هذه الكلمة في البلوغ، ويريد بها الضعف، يعني: يكون في إسناده ضعف، أو أن يكون روي بإسناد جيد، وخولف بإسناد آخر، فيكون هناك فيه علة من جهة أن الأسانيد ما اتفقت على كونها صحيحة أو حسنة، يعني: لأجل ذكر بعض الضعفاء في الإسناد الذين لا تقبل مخالفتهم أو تفردهم أو نحو ذلك، يعني: أنه تارة تكون العلة في إيراد الحافظ -باطنة، لا يعرفها إلا العالم، وتارة تكون ظاهره في الإسناد.

هنا قوله: وهو معلول يريد - رحمه الله - أن الحديث من رواية الزهري عن أنس رضي الله عنه ورواية الزهري عن أنس مخرجها واحد، وهي في أن النبي - عليه الصلاة والسلام - اتخذ خاتما ثم ألقاه رضي الله عنه.



وليس في ذكر تعلق ذلك دخول الخلاء، ولكنه إذا دخل الخلاء وضع الخاتم، وإنما تجرد بعض الرواة، فرواها كذا؛ ولذلك تكون مخالفة للجماعة في الرواية من حديث الزهري عن أنس رضي الله عنه فالعلة هنا لأجل المخالفة، فيكون حيثئذ هذا الحديث على هذا الأصل منكراً لأجل ذلك.

### من أحكام الحديث :

الحديث كما ذكرنا منكراً، لكن اشتمل على حكم يمكن تفصيل الكلام عليه، وهو أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان ينزه اسم الله -جل وعلا- عن أن يكون معه في المواضع المستكرهة، والعلماء اتفقوا على كراهة أن يصحب الإنسان شيء فيه ذكر الله -جل وعلا- معه في مكان قضاء الحاجة، وإذا كان الذي معه مصحف أو نحو ذلك، يعني: مصحف مشتمل على القرآن أو بعض الصحف، فإن ذلك محرم أن يدخل به الأمكنة المقدرة، يعني: أمكنة قضاء الحاجة؛ وذلك لأن ذكر الله -جل وعلا- مما يُعَظَّم، والقرآن تعظيمه واجب، وامتهانه محرم، وإهانته كفر، فمن تعظيمه ألا يدخل به الخلاء؛ لأجل أنه ذكر لله -جل وعلا- وكل شيء فيه ذكر الله -جل وعلا- فإنه لا يدخل به الخلاء لأجل تنزيهه الله -جل وعلا- وتنزيه ذكره وأسمائه أن تكون في هذه المواضع.

لهذا نقول: العلماء ذكروا ما دلَّ أو ما يفهم من هذا الحديث؛ لأجل دلالة الآية أو الآيات على ذلك، ومنها قول الله -جل وعلا-: ﴿ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ <sup>(١)</sup> وقول الله -جل وعلا-: ﴿ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> والشعائر: جمع شعيرة، وهو كل ما أشعر الله -جل وعلا- بتعظيمه أو بذكره في الشريعة.

ولا شك أن القرآن مشعر بتعظيمه، فهو شعيرة عظيمة، يعني: أن إكرامه شعيرة، وأن تعظيمه شعيرة، ولهذا اتفق العلماء على عدم جواز الدخول به في الخلاء، وأن امتهانه محرم بأي طريقة من طرق الامتهان وعدم التعظيم نعم.

١ - سورة الحج آية : ٣٢ .

٢ - سورة الحج آية : ٣٠ .



## حديث "اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث"

وعنه رضي عنه قال: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال: اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث أخرجه السبعة.

قال: وعنه -رضي الله تعالى عنه- قال: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث أخرجه السبعة.

### معنى الحديث:

النبي -عليه الصلاة والسلام- كان من هديه أنه إذا أراد دخول الخلاء قبل أن يدخل، فإنه يدعو بهذا الدعاء، فيقول سائلا الله -جل وعلا-: "اللهم إني أعوذ بك" يعني: ألتجئ بك وأعتصم من شر الخبث ومن شر الخبائث، ومن شر الخبث أيضا ومن شر الخبائث يعني: من شر كل أنواع الخبث والشر ومن شر ذكران الشياطين وإناتهم من الجن ومن الإنس.

### لغة الحديث :

قوله: "اللهم إني أعوذ": أعوذ: معناها ألتجئ وأعتصم بالله -جل وعلا- وهذا يكون في الهرب من الشر. والاستعاذة عبادة عظيمة من العبادات القلبية متعلقة بالقلب؛ لأنها معها انكسار القلب، ومعها حاجة الإنسان الالتجاء والاعتصام يكون من حاجة عظيمة؛ ولهذا صارت عبادة عظيمة.

وإذا كانت كذلك، فإن صرفها والتوجه بها إلى غير الله -جل وعلا- شرك أكبر، فلا يحل لأحد أن يستعيز بغير الله -جل وعلا- لأجل أن الاستعاذة عبادة، ولأجل أن طلب الحاجات بأي نوع من الأنواع الهرب من الشر وطلب التحصين إنما يكون بالله جل وجلاله.

قال: من الخبث -وتروى الخبث- الخبث هو الشر، اسم للشر بأنواعه، وأما الخبث برواية ضم الخاء وضم الباء الخبث، فهو جمع خبيث، قال العلماء: معنى الخبث أنهم ذكران الشياطين، والخبائث: جمع خبيثة، وهم إناث الشياطين، ويعنون بذلك شياطين الجن والإنس، وسمي الشياطين بالخبث والخبائث؛ لأنهم



فيهم الشر، إما غالب أو متمحض، فمن كان الشر فية غالبا أو متمحضاً، فيقال له: خبيث، أما إن كان الشر عارضاً أو قليلاً، فإنه لا يطلق القول أو الوصف بأن فلانا خبيث إلا مع الثقل خبيث في كذا في وصف من الأوصاف، وأوصاف الشر التي فعلها أو قامت به .

### درجة الحديث :

الحديث ذكر أنه متفق على صحته، وأنه رواه السبعة.

### من أحكام الحديث:

أولاً: قوله: "كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء" المراد منه هنا إذا أراد الدخول فدل الحديث على أن من سنة النبي -عليه الصلاة والسلام- أنه إذا أراد دخول الخلاء، فإنه يدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث.

والتقدير بإرادة دخول الخلاء بأنها هي المرادة بهذا الموطن، إذا دخل الخلاء يعني: أراد الدخول؛ لأن هذا ذكر، والذكر يكون قبل دخول الخلاء، وقد جاء في سنن سعيد بن منصور بإسناد صحيح أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يقول إذا أراد دخول الخلاء: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث . ﴿٥٢﴾

والخلاء يطلق على شيئين في الأبنية، الخلاء هو المكان المعد لقضاء الحاجة، وأما في الفضاء، فالخلاء هو مكان قضاء الحاجة فيكون إذن هذا الدعاء محله في الأبنية إذا أراد الدخول قبل أن يدخل من الباب إلى المكان، وأما في الفضاء فقبل أن يقعد؛ لأنه لا يسمى قاعد على حاجته، ودخول الخلاء يعني: المكان المعد لقضاء الحاجة إلا إذا قعد في الفضاء؛ لأنه ليس ثمة مكان يدخل؛ فيسمى داخلاً إذا كان جعل لنفسه مكان لقضاء الحاجة باختياره إذ قعد، وأما قبل ذلك فلا يدخل في الاسم؛ لهذا قال العلماء: في الأمكنة الفارغة أو يعني: في الفضاء، فإنه قبل أن يقعد يدعو بهذا الدعاء.

الثاني: من الأحكام: أن الاستعاذة من العبادات العظيمة التي تعصم المرء من شر الشياطين، والإنسان حال قضاء الحاجة قد يتلاعب به الشيطان، وقد يؤذيه الجن، وقد يكون معه أو يكون عليه ضرر من ذلك؛



ولهذا شرعت الاستعاذة بالله -جل وعلا- وحده في هذا الموطن من شر من الشر كله ومن الشياطين، فهذا فيه التنبيه على أن مواضع ورود الشياطين فإنها تعالج بالاستعاذة، وهذا الحديث من البيان لقول الله -جل، وعلا- ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ۚ ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿ وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ۚ ﴾ <sup>(٢)</sup> والنزغ قد يكون حاصلًا، وقد يكون متوقعًا. نعم.

حديث "كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء"

وعن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء، فأحمل أنا و غلام نحوي إداوة من ماء وعنزة فيستنجي بالماء متفق عليه.

قال: وعنه يعني: عن أنس -رضي الله تعالى- عنه قال: كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء فأحمل أنا و غلام نحوي إداوة من الماء وعنزة فيستنجي بالماء متفق عليه.

### معنى الحديث:

أن أنسا رضي الله عنه يذكر شيئًا من فعله -عليه الصلاة والسلام- إذا أراد الذهاب إلى الخلاء، فيقول: كان - عليه الصلاة والسلام- إذا ذهب إلى الخلاء، فإنه كنت أحمل أنا و غلام ممن يخدم النبي -عليه الصلاة والسلام- نحوي، قريب مني في السن أو في العمل إداوة من ماء يعني: قربة صغيرة من ماء أو وعاء جلد من ماء، ونحمل أيضا عصا في طرفها رمح أو في طرفها حديدة تغرز تسمى العنزة، فيستنجي النبي ﷺ بالماء.

### لغة الحديث :

قوله: "أحمل أنا و غلام نحوي". نحوي: يعني: مثلي قريب مني، وهذا يدل على المشابهة، وتارة تكون المشابهة في السن، وتارة تكون في الذات، وتارة تكون في الصفات. .. إلى آخره، والمراد به هنا، إما المقارب

١ - سورة الأعراف آية : ٢٠٠.

٢ - سورة الأعراف آية : ٢٠٠.



والمشابه في السن بقريته في قوله: أنا و غلام نحوي فذكر الغلام يدل على إرادة السن أو يكون المراد بذلك من يشترك في خدمة النبي -عليه الصلاة والسلام-، قوله: إداوة هذا وعاء جلد مخصوص بوضع الماء، فيه يحمل على الخفة يعني؛ لأنه لا يحمل ماء كثيرا مثل يعني: ما تقول: الإبريق الصغير يستخدم في الاستنجاء وغسل اليد ونحو ذلك ولا يحمل ماء كثيرا.

وأما قوله: "من ماء" فهذه للبيان، إداوة يعني: فيها الماء، وعنزة: العنزة عصا صغيرة كان يحملها -عليه الصلاة والسلام- أو رمح صغير في طرفها حديدة، حيث إنها يمكن غرسها في الأرض، أو رمح له طرف محدد يغرس في الأرض، يعني: صغيرا، تسمى عنزة، وكان -عليه الصلاة والسلام- يستخدمها كثيرا، إما سترة في الصلاة إذا صلى في فضاء ونحوه، وإما لقضاء الحاجة بأن يضع عليها رداءه، أو شيئا من ثيابه حتى تستره إذا أرد أن يقضي الحاجة.

#### درجة الحديث :

قال: متفق عليه.

#### من أحكام الحديث :

**دل الحديث:** على أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يستعد لقضاء الحاجة بحمل ما به قطع النجو وقطع النجاسة، وهو الماء، ويحمل أيضا ما يكمل به الأدب، ويكمل به الاستتار وهو حمل العنزة التي يضع عليها الشيء الذي يستره، وهذا من السنن التي ينبغي المحافظة عليها؛ إذ أن المرء يستعد لقضاء حاجته، فيستعد من جهة ما يحمل من الماء أو ما سيأتي من الأحجار، أو أن يختار لمكان حاجته موضعا يناسب حاجته، ونحو ذلك.

**ثانيا:** دل الحديث على أن المراد بدخول الخلاء هنا يعني: في الفضاء لا في البيت، وذلك أن الحمل حمل الماء والعنزة والإداوة ونحو ذلك، هذا ما يكون خارج البيت، وأما في داخل البيت، فالنبي صلى الله عليه وسلم يحمل لنفسه أو يخدمه أهله في ذلك؛ لهذا حملة العلماء الحديث على ما يكون في الفضاء.



ثالثاً: دل الحديث على فضيلة الاستنجاء بالماء؛ لأن النبي ﷺ كان يستنجي بالماء، يعني: كان يقطع الخارج منه وينقي المخرج وما حوله بالماء؛ ليكون الموضع طاهراً من أثر النجاسة. والعلماء اختلفوا في استعمال الماء، هل هو أفضل أم الاستجمار، استعمال الجمار هي الأحجار أفضل على أقوال ثلاثة، والصحيح أن المراتب، مراتب استعمال الماء والحجارة بما دلت عليها الأدلة على ثلاث مراتب، أفضلها أن تستعمل الجمار أولاً أو ما قام مقامها، أن تستعمل أولاً لقطع أو لذهاب أثر النجاسة أو النجاسة من الغائط أو البول، ثم بعده يستعمل الماء. يبدأ أولاً: بالاستجمار، ثم يستنجي بالماء هذا أفضل المراتب. ثم الثاني: أن يستنجي بالماء وحده. ثم الثالث: أن يستنجي بالجمار يعني: أن يستجمر. نعم.

حديث "خذ الإداوة فانطلق حتى توارى عني ففضى حاجته "

وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: قال لي النبي ﷺ خ خذ الإداوة فانطلق حتى توارى عني ففضى حاجته خ متفق عليه.

قال وعن المغيرة بن شعبة -رضي الله تعالى عنه- قال: قال النبي ﷺ خ خذ الإداوة فانطلق حتى توارى عني ففضى حاجته خ

معنى الحديث :

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يحمل الإداوة معه، والإداوة -كما قلت-: إناء من جلد، ليس إناء، وعاء من جلد، ويكون فيه الماء، لأي غرض مما ذكرنا، فكان يحمله -عليه الصلاة والسلام- فلما أراد قضاء حاجته، قال للمغيرة: خذ الإداوة، يعني: احملها حتى أطلبها، ثم ذهب حتى توارى عنه، يعني: عن المغيرة، ففضى حاجته -عليه الصلاة والسلام- انطلق حتى أبعده، ولم يره المغيرة، فاستتر عنه -عليه الصلاة والسلام- ففضى حاجته -عليه الصلاة والسلام-.



لغة الحديث :

قوله: توارى عني، يعني: غاب عني، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ <sup>ط</sup> رُدُّوْهَا عَلَيَّ ﴿ <sup>ط</sup> (١)

درجة الحديث :

قال: متفق عليه على صحته وعلى إخرجه.

من أحكام الحديث :

دل الحديث زيادة على ما دل عليه الحديث السابق على أن السنة أن يبعد من أراد قضاء الحاجة، والمقصود هنا بقضاء الحاجة من أراد الغائط، وأما البول النبي -عليه الصلاة والسلام- ربما بال بالقرب من الناس.

فإذا السنة أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان إذا ذهب المذهب أبعد كما رواه أبو داود وغيره، يعني: أراد قضاء الحاجة، أراد الغائط أبعد بأنه يحتاج لطول مدة يحتاج إلى تكشف، وستر العورة مطلوب، والبعث في هذا أدب عظيم لهذا النبي ﷺ كما في هذا الحديث: انطلق حتى غاب عن المغيرة، يعني: حتى لم يره المغيرة، فقضى حاجته -عليه الصلاة والسلام- فدل على من أراد قضاء الحاجة على النحو الذي ذكرنا، فإن السنة في حقه أن يبعد، ولا يفعل ذلك بالقرب من الناس بخلاف البول، فإن السنة ورد فيها القرب والبعث، فلا يتعين أحد الأمرين يعني: بحسب الحال.

الثاني: دل الحديث بمفهومه على أن النبي -عليه الصلاة والسلام- اكتفى بالاستحمام يعني: استعمال الجمار، أو أنه بعد الفراغ من الاستحمام، فإنه يستعمل الماء، وهذا لأجل أنه قال: انطلق حتى توارى عني، فقضى حاجته، ولم يفصل المغيرة هل طلبه أن يحضر إليه بالإداوة؟ وهذا معناه أنه قطع النجو باستعمال الجمار لا باستعمال الإداوة، باستعمال الماء، وهذا كما ذكرناه سائر، وإذا تطهر بالجمار فإنه يستعمل الماء ليكون أبلغ في إزالة البقايا بقايا النجاسة نعم.





حديث "اتقوا اللاعنين الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلهم"

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللاعنين الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلهم ٥٢٤ رواه مسلم، وزاد أبو داود عن معاذ رضي الله عنه "الموارد" ولفظه: ٥٢٥ اتقوا الملاعن الثلاثة: البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل ٥٢٦ ولأحمد عن ابن عباس: ٥٢٧ أو نطع ماء ٥٢٨ وفيهما ضعف قال: وعن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللاعنين الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلهم ٥٢٩ رواه مسلم.

معنى الحديث :

الني -عليه الصلاة والسلام- يؤدب أمته الأدب الكامل، وينهاهم عن ما فيه شر لهم أو شر لغيرهم، فينهاهم عن فعل شيء يفتح شرا على إخوانهم المسلمين، أو عن فعل شيء يصيبهم من جرائه أذى أو ضرر، فلهذا قال: ٥٣٠ اتقوا اللاعنين ٥٣١ يعني: احذروا واجعلوا بينكم وبين هذين اللاعنين وقاية، وفسر اللاعنين بأنه الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم، يعني: أن الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم سيلعنه الناس وسيكون هو سبب لنفسه أن لعن، ويكون أيضا فتح باب شر على المؤمنين؛ إذا جعلهم يلعنون ويشتمون بأنه ليس كل أحد يتحمل ولا يسب ولا يشتم، فقد يكون مسلما، وهو يسب ويشتم ويلعن إذا أؤذي؛ لهذا فإن الحديث فيه الأمر بأن يتقي المرء ذلك.

والرواية الثانية فيها اتقاء الملاعن الثلاثة، يعني: المواضع الثلاثة التي تسبب اللعن من الناس لفاعلهما، وهي البراز في الموارد يعني: موارد الماء التي يستفيد منها الناس، إما في شربهم أو في شرب ماشيتهم أو في القرب منها، وكذلك في قارعة الطريق، الطريق، والسبيل التي يطرقها الناس ويمشون فيها، ويحتاجون لها في السير لهم أو لدوابهم، وكذلك في الظل الذي يستظلون به ويحتاجونه للجلوس أو لأخذ الثمار أو نحو ذلك.

لغة الحديث :



قوله: اتقوا التقوى معروفة لديكم، وهي أن حقيقتها ترجع إلى جعل وقاية بينك وبين ما تخشاه، وهي يعني: احذر واجعل وقاية وانتبه ونحو ذلك وخف من هذا الشيء.

قوله: اللاعنين، وتروى: اللعانين، الأولى اللاعنين: اللاعنان: مثني لاعن حقيقة اللاعن ليس هو الذي تخلى في طريق الناس، اللاعن هو الذي تأذى بتخلى هذا؛ ولذلك يدخل إطلاق لفظ اللاعن وإطلاق هذا الاسم على المتخلى، وهو لم يلعبه في قاعدة إطلاق اللفظ، والمراد به من تسبب فيه، وهذا معروف في اللغة العربية، وهو أولى بل أصح من قول من قال: إن هذا مجاز، واللعن في اللغة هو السب، والشتم المخصوص بالدعاء بأن يطرد من الخير، وألا يحصل خيرا.

العرب تستعمل كلمة لعن في السب والشتم تريد بها ألا يحصل الملعون خيرا، فيلعن فلانا وفلانا بأن يستعمل كلمة اللعن، ويريد ألا تحصل خيرا من ذلك في أمرك وفيما تروق، وأما في الاصطلاح أو في ما جاء في الشرع، فإنه يراد باللعن الدعاء بالبعد عن الرحمة من الله -جل وعلا-.

قوله: الذي يتخلى في طريق الناس، يتخلى، يعني: يتغوط في طريق الناس، يعني: الطريق طريق الناس، يعني: مطروق الناس الذي تطرقه أقدامهم أو حوافر أو خفاف مواشيهم ورواحلهم.

قوله: في ظلهم هنا الظل معروف، لكن الإضافة هذه في قوله: في ظلهم يعني: الظل الذي يستظلون، فالإضافة أفادتنا الاختصاص يعني: أن هذا الظل مختص بهم، والإضافة لها مقتضيات في اللغة، ومنها الاختصاص فإذا في قوله: أو في ظلهم يعني: الذي اختصوه؛ لأنفسهم، وهذا يفسر بالرواية الأخرى في قوله أو في ظل يستظل به.

### درجة الحديث :

قال: رواه مسلم فهو صحيح برواية مسلم له.

### من أحكام الحديث :

قبل ذلك نذكر الروايات الأخر.



أما رواية أبو داود: ٥٢ اتقوا الملاعن الثلاثة ٥٣ فذكر في إسنادها ضعفا، وحسنها طائفة من العلماء، وهو الأولى، وأما رواية أحمد عن ابن عباس ففيها ضعف من جهة ضعف الراوي والجهالة والانقطاع فيما فيه، وهذا يجعلها أشد ضعفا؛ لهذا نقول: رواية أبي داود هي رواية معاذ: ٥٤ اتقوا الملاعن الثلاثة ٥٥ حسنه، وأما رواية ابن عباس التي في آخرها أو نطع ماء، فإنها ضعيفة الإسناد.

### من أحكام الحديث :

**دل الحديث على أن التخلي في كل مكان للناس به الحاجة، وفيه حاجة أنه محرم، ووجه الدلالة على أنه محرم أن النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر باتقائه، وهذا الأمر للوجوب.**

**وثانيا:** سمي الفاعل لاعنا؛ لأنه أدخل اللعنة على نفسه، ومعلوم أنه بهذا الفعل آذى المسلمين، والإيذاء بدون سبب أو الإيذاء في أصله محرم لقول الله -جل وعلا-: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَنَا وَإِنَّمَا مِينَنَا ﴾ <sup>(١)</sup> فأيذاء المسلم بغير وجه حق، يعني: في غير قصاص أو في غير وجه تطلبه الشريعة بمثل أمر بالمعروف أو نهي عن منكر أو غير ذلك، فإن الإيذاء محرم؛ لأنه قال -جل وعلا-: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَنَا وَإِنَّمَا مِينَنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> فدللت الآية على حرمة الإيذاء.

وهذه الأفعال التبرز في الأمكنة التي يحتاجها الناس في طريق الناس يأتي يقضي حاجته، لا شك هذا إيذاء، وكذلك في الظل الذي يستظلون به تحت شجر يحتاجونه، تحت حائط يستظلون به، أو تحت شجرة مثمرة، أو لأنهم سيقطفون منه ويجنون ثمرته، ونحو ذلك .

هذا كله فيه إيذاء، فإذن الأحاديث متعددة في ملاعن هذه وأنواع الأمكنة التي لا يجوز أن يتبرز فيها، وهذه ليست مخصوصة يعني: ليست الأدلة دالة على الخصوص هذه الأماكن فقط، بل هي داخلية في القاعدة من أن التبرز في كل مكان يؤدي فيه التبرز، فإنه محرم، مثل: -مثلا- بعض الناس يأتي إلى دورة

١ - سورة الأحزاب آية : ٥٨ .

٢ - سورة الأحزاب آية : ٥٨ .



مياه، فيبرز في غير المكان المعد لذلك، خاصة في الأمكنة التي يحتاج الناس فيها إلى دخول الدورة بكثرة كأماكن المساجد أو المواقيت أو نحو ذلك في الأمكنة أو الحمامات العامة ونحو ذلك، فهذا لا شك أنه محرم الصبر والتأخير أولى من ارتكاب المحرم في ذلك.

فإذا هذا الحديث دل على أن كل مكان التخلي فيه ضرر على المسلمين وإيذاء لهم أن ذلك الفعل محرم، وأنه يوجب اللعن من الناس له، وهذا فيه تحميل الناس بأمر منكر، وسبب لكون المرء في أن يكون منهم الفعل المنكر.

**الثاني:** ذكر في الحديث مواضع فذكر الطريق طريق الناس، وذكر الظل وذكر الموارد موارد الماء، وهذه الأشياء هي من جهة التمثيل كما ذكرت لك، وقد جاء في أحاديث تأتي زيادة على هذا، والطريق قيد في الحديث بأنه طريق الناس، فليس هو كل طريق، بل الطريق الذي يطرقه الناس بالمشي أو تطرقه دوابهم، أما إذا كان سكة لا فائدة منها، واحتاج المرء إلى ذلك، فإنه لا يدخل في قوله: طريق الناس إلا إذا كانت تطرقها الأقدام ويمرُّ عليها المار، فإن إيذاء الناس بذلك محرم، والظل أيضا جاء برواية أبي داود حديث معاذ: "والظل".

وفي رواية أبي هريرة الأولى أو في ظلهم، وذكرت لك أن الإضافة هنا للاختصاص، والمقصود منها الظل الذي يستظل به.

وقد روي أن النبي -عليه الصلاة والسلام- أتى إلى حائط نخل فتحلى به [٥٢] وحيث النخل يدخل في كونه من الظل، لكن ليس من الظل الذي يستظل به؛ لأن عادة ذلك المكان أن تقلب الأرض ونحو ذلك مما يعني به أهل البساتين المقصود أن قوله: "أو في ظلهم"، والرواية الثانية، والظل المقصود الظل الذي يستفاد منه الظل الذي يستظل به، ولأنه ما من مكان إلا ويأتيه ظل بشكل أو بآخر، ولكن المقصود الظل الذي يحتاج إليه.

**الموارد:** جمع مورد، والمقصود منها أماكن الماء التي تورد للاستقاء من الناس لشربهم، أو لأغراضهم والطبخ وغيره، أو لغرض ماشيتهم، فإن هذه لا يجوز أن يتخلى عندها؛ لأن فيها أذية، وكذلك ضفاف



الأنهار، وأيضا ساحل البحر الذي يستفيد منه الناس في الجلوس عنده، وكذلك ضفاف الأنهار هذه كلها دخلت القاعدة من أن التبرز بها والتخلي من الإيداء.

فإذا الصور كثيرة، لكن يجمعها كل ما كان فيه إيداء، فإنه يحرم إيداء المسلم والنبي -عليه الصلاة والسلام- أمر باتقاء المرء أن يلعن، وقد يكون اللعن، وأن كان لعنه يعني: لا يجوز لأحد أن يلعن، لكن قد يكون معذورا من جهة عظم الأذية التي دخلته، أعني: معذورا في السب والشتيم، وأما اللعن فإن المسلم لا يكون لعانا، نعم.

حديث "النهي عن قضاء الحاجة تحت الأشجار المثمرة "

وأخرج الطبراني النهي عن قضاء الحاجة تحت الأشجار المثمرة وضفة النهر الجاري من حديث ابن عمر

بسند ضعيف

هذه الرواية مر الكلام عليها وهي ضعيفة لكنها داخلة تحت القاعدة. نعم.

حديث " إذا تغوط الرجلان فليتوار كل واحد منهما عن صاحبه "

وعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ إذا تغوط الرجلان فليتوار كل واحد منهما عن صاحبه، ولا

يتحدثا، فإن الله يمقت على ذلك [٥٢] رواه أحمد وصححه ابن السكن وابن القطان وهو معلول

قال: وعن جابر -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله ﷺ إذا تغوط رجلان فليتوار كل

واحد منهما عن صاحبه ولا يتحدث فإن الله يمقت على ذلك [٥٣]

رواه أحمد وصححه ابن السكن وابن القطان، وهو معلوم.

معنى الحديث:



أن النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر الاثنين الرجلين أو المرأتين إذا أراد أن يتغوطا في وقت واحد أمرهم بأن يستتر أحدهم عن الآخر وأن يتوارى أحدهم عن الآخر، فقال: ﴿فليتوار كل واحد منهما عن صاحبه﴾ وذلك للاستتار، ولأجل الأدب والوقار، ولأجل ألا يحصل من الإنسان ما يستكره، ويكرهه هو يكره، والفطر السليمة أن يطلع مثل الآخر عليه.

ونهى -عليه الصلاة والسلام- أيضا أن يتحدثا يعني: حالة كونهما على قضاء الحاجة، وعظم النهي بقوله -عليه الصلاة والسلام-: ﴿فإن الله يمقت على ذلك﴾ المقت أشد كقوله -جل وعلا-: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> يعني: هذا مكروه عند الله -جل وعلا- ومبغض بغضا شديدا.

### لغة الحديث :

قوله: تغوط أصل الغائط في اللغة المكان المنخفض من الأرض، وسمي الفعل باسم المكان المنخفض؛ لأن العرب لم يكن لها أبنية حمامات، أماكن لقضاء الحاجة، فكانوا ينزلون هذه الأماكن المنخفضة، فسمى الفعل باسم المكان، قوله: ﴿فإن الله يمقت على ذلك﴾ المقت: المقت أشد من البغض أحد أوصاف، فإن المقت أحد أوصافه البغض؛ ولهذا ذكرت لك أن المقت بغض شديد كراهة شديدة، قال: ﴿فإن الله يمقت على ذلك﴾ يعني: يبغض بغضا شديدا على ذلك.

### درجة الحديث :

قال: رواه أحمد وصححه ابن السكن وابن القطان وهو معلول، بحث بعض أهل العلم، وأهل الحديث ممن تكلموا على بلوغ المرام هذا من جهة أن رواية أحمد ليست هي من حديث جابر بن عبد الله، وإنما هي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وهذه تحتاج إلى مزيد بحث ونظر؛ لأن الأصل ألا يوهم الحافظ إلا إذا تتبع الأمر بمدة وزمن فلم يوجد سبب، خاصة أن الحافظ هنا عزاها إلى أحمد فقط دون غيره، وهذه قد يكون معها أن أحمد -رحمه الله- رواها في كتاب من كتبه أو في بعض المسائل ونحو ذلك من حديث جابر، تحتاج إلى مزيد بحث، وألا يغلط الحافظ فيما ذكر.

١ - سورة غافر آية : ٣٥ .



قال: وهو معلول، والحديث: العلماء منهم من حسن هذا الحديث، ومنهم من ضعفه، والصواب القول بضعفه؛ لأن إسناده ضعيف وليس له من الشواهد ما يقويه، يعني: يصلح للتقوية بتمامه.  
من أحكامه:

قال: إذا تغط الرجلان فليتوار [٥٢] فيه دليل على أن التواري والاستتار واجب، وهذا وجه الدلالة منه أنه مأمور بالتواري، والتواري استتار وستر العورة، ومعلوم أن المتغوط يحتاج إلى أن يظهر بعض عورته، وعورة الرجل من السرة إلى الركبة؛ فلهذا أمر بالاستتار فيكون إذا التواري واجب لأجل أنه وسيلة لحفظ العورة.

الثاني: في الحديث النهي عن التحدث حال قضاء الحاجة، والنهي عن التحدث المراد منه هنا أن يتحدثا وهما على حاجتهما، لا أنهما في مطلق الخلاء أو في الحمام ونحو ذلك أو في المستحم، وإنما هذا متقيد النهي بالتغوط.

بهذا قال: إذا تغط الرجلان فليتوار كل واحد منهما عن صاحبه ولا يتحدث، يعني: حال كونهما يتغطان، وهذا النهي للتحريم فلا يجوز لأحد أن يجلس على حاجته والآخر يجلس على حاجته ويتكلم هذا ويتكلم هذا.

ووجه الدلالة على أن -عليه الصلاة والسلام- نهي قال: لا يتحدثا.

وثانيا: قال: [٥٣] إن الله يمقت على ذلك [٥٢] والمقت: البغض أو أشد البغض، وفي كل منهما دليل على التحريم.

الثالث: هل يدخل في ذلك جلوس كل أحد على حاجته في أنه لا يحل له الحديث أم هذا مخصوص بحديث اثنين كل منهما على حاجته؟ قال بالأول جماعة، وبالثاني كذلك، وتنزه عن حديث المرء وهو على حاجته مطلقا، هذا هو الأولى، وقد جاء بالحديث أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان في قضاء حاجته، فسلم عليه رجل، فلم يريد عليه السلام، يعني: حتى قضى حاجته، فدل على ترك ما هو أفضل لأجل أنه



على قضاء حاجته، والأفضل هنا هو رد السلام فوراً، لا مطلق الرد؛ لأن الرد واجب لكن الرد الفوري للسلام، هذا أفضل من تأخيره النبي -عليه الصلاة والسلام- يرد على من سلم عليه فيما جاء في الرواية لأجل أنه كان على حاجته، فإذا دل التأخير أو عدم الرد على أن الواحد يتأكد عليه ألا يتحدث وهو على حاجته، وقد يكون محرماً نعم.

حديث "لا يمسن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول ولا يتمسح من الخلاء بيمينه"

وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه لا يمسن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول ولا يتمسح من الخلاء بيمينه ولا يتنفس في الإناء متفق عليه، واللفظ لمسلم.

قال: عن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه لا يمسن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول، ولا يتمسح من الخلاء بيمينه، ولا يتنفس في الإناء متفق عليه، واللفظ لمسلم.

معنى الحديث :

أن النبي صلوات الله وسلامه عليه ينهى أن يمسن من يبول ذكره بيمينه حالة كونه يبول، وذلك تكريماً لليمنى عن مس ما يستكره في مثل هذه الحال، وكذلك نهى النبي -عليه الصلاة والسلام- أن يتمسح أحد بيمينه من الخلاء، يعني: أن يمسه الخارج الغائط أن يمسه بيمينه أيضاً نهى النبي -عليه الصلاة والسلام- أن يتنفس في الإناء، فإذا شرب في الإناء، فإنه منهي أن يتنفس، فإذا أراد التنفس يكون التنفس خارجاً يعني: يقطع شربه، ثم يتنفس ولا يتنفس في الإناء.

لغة الحديث :

ليس فيه ما يحتاج إلى بيان إلا كلمة يتمسح، يتمسح من الخلاء بيمينه، التمسح هنا، المراد منه مسح الخارج باليمين.





درجة الحديث :

الحديث صحيح بالاتفاق على تخريجه أو للاتفاق على إخرجه بين البخاري ومسلم.

من أحكام الحديث :

فيه عدة مسائل:

**المسألة الأولى:** النهي عن مس الذكر بيمينه حال البول، وهذا النهي الكراهة في أقل درجاته، وبعض أهل العلم قال: ظاهره التحريم، ولكنه صرف عن هذا الظاهر؛ لأجل أنه أدب، والأدب المقصود من إكرام اليمين عن أن تتناول بعض الجسم حالة البول، يعني: أن تتناول الذكر حالة البول، فإذا نقول: العلماء قالوا: إن النهي هنا للكراهة، والظاهر فيه أنه أدب من الآداب، والآداب يؤثم فيها.

**الثاني: أو المسألة الثانية:** قوله: **ولا يتمسح من الخلاء بيمينه** **☞** هنا النهي عن التمسح من الخلاء بيمينه، ولا النهي عن التمسح من الخلاء بيمينه المراد بها أنه لا يستنجي بيمينه، والاستنجاء باليمين في هذا الحديث كما ترى منهي عنه، والعلماء لهم فيه قولان: منهم من قال: الاستنجاء باليمين محرم، وهم قلة، ومنهم من قال: الاستنجاء باليمين مكروه.

ووجه التحريم فيما ذكره، والتفريق بينه وبين مس الذكر أن من قال بالكراهة في الأول، وهو مس الذكر حالة البول والتحريم في الاستنجاء باليمين جعلوا الفرق أن مس الذكر حال البول لا يباشر النجاسة، وبعد الخلاء مس النجاسة باليمين محرم؛ لأن النجاسة يباشرها بيمينه، واليمين معده لأشياء كريمة ومنها مصافحة الناس، وقد يكون إذا استعمل يمينه أن يكون فيها بقايا أو أذى، والناس لو علموا أنها باشرت النجاسة والأذى فإنهم يكرهون ذلك فيدخل في نوع الإيذاء؛ لهذا في الأول فيه اتفاق على أنه مكروه.

وأما الثاني: وهو التمسح من الخلاء بيمينه إذا كان المقصود منه هو أنه يستنجي باليمين، فإن الحكم بالتحريم أو بالكراهة في ذلك قال في ذلك قال بعض أهل العلم: هذا إذا استعمل الماء أو استعمل الأحجار، أما إذا باشر النجاسة بيمينه بأن أزالها دون استعمال للحجار أو استعمال للماء، فإن هذا ينبغي



أن يكون محرماً بلا خلاف، وهذا استظهار، واستظهره الحافظ -رحمه الله- في الفتح لكن يحتاج إلى مزيد نظر.

**المسألة الثالثة:** قال: **ولا يتنفس في الإناء** **☞** وهذا نهي عن النفس في الإناء، يعني: حال الشرب، والنهي محمول على التحريم أو الكراهة، على قولين لأهل العلم، أما من قال: بالكراهة لأجل أنه أدب، وأما من قال: بالتحريم فقال: إن النهي عن التنفس؛ لأجل ألا يفسد الإناء، يعني: ما بالإناء أو يقدره على غيره، وتقديره على غيره؛ لأنه إذا تنفس فقد يكون في أنفه بعض الأشياء فتسقط فيكره الناس هذا الشراب لأجل ذلك، وقد يكون في بقايا في فمه من أشياء مستكرهة ونحو ذلك؛ فلأجل ضميمة الاستقذار وتكرهه الشيء للناس ودخول ذلك في نوع الإيذاء قالوا: إن هذا يتأيد به التحريم نعم.

حديث "نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول "

وعن سلمان **رضي الله عنه** قال: **☞** لقد نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار أو أن نستنجي برجيع أو عظم **☞** رواه مسلم، وللسبعة عن أبي أيوب الأنصاري **رضي الله عنه** **☞** ولا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروا بغائط أو بول ولكن شرقوا أو غربوا **☞** .

قال: وعن سلمان -رضي الله تعالى عنه- قال: **☞** لقد نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو عظم **☞** رواه مسلم .

وللسبعة من حديث أبي أيوب: **☞** ولا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط أو بول، ولكن شرقوا أو غربوا **☞** .

معنى الحديث:



النبي -عليه الصلاة والسلام- نهي أصحابه عن استقبال القبلة عند التحلي سواء بغائط أو ببول؛ لأجل ما للقبلة من منزلة عند المسلم وتعظيم؛ ولأجل أنها محل الاستقبال أو جهة الاستقبال في أثناء عبادة الصلاة، فلا تشبه عبادة الصلاة بهذا الفعل المستكره، فنهى عن أن تستقبل القبلة بغائط أو بول، وكذلك نهى أن يستنجي أحد باليمين، وكذلك نهى أن يستحمر أو يستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، فجعل قطع النجو، واستعمال الجمار في ثلاثة فما يزيد، وكذلك نهى أن يستنجي برجيع أو بعظم يعني: بروت دابة أو بعظم باقٍ؛ لأن هذين من زاد الجن.

وأما رواية أبي أيوب، فإن فيها النهي عن استقبال القبلة واستدبار القبلة أيضا في حال الغائط والبول، والأمر بأن يتجه إلى أي الجهتين الشرق أو الغرب؛ لأنها في المدينة كان الاستدبار والاستقبال يتناول الشمال الجنوب؛ لأن قبلة المدينة إلى جهة الجنوب، فالشرق والغرب ليس جهة القبلة.

#### لغة الحديث :

أظن واضحة الألفاظ ما تحتاج إلى بيان.

#### درجة الحديث :

هذا الحديث يعني: الأول رواه مسلم، والثاني ذكر أنه متفق على صحته.

#### من أحكام الحديث :

بل الحديثان فيهما مسألة مشهورة، وهي مسألة وهي مسألة استقبال القبلة واستدبار القبلة بغائط أو بول، وهذه مسألة الكلام فيها معروف عند جميع الطلبة في العلم بشهرتها وكثرة الأقوال فيها والأقوال فيها متعددة، وسبب التعدد فيها اختلاف الروايات أولاً، والثاني اختلاف قول النبي -عليه الصلاة والسلام- مع فعله -عليه الصلاة والسلام- فإن الروايات بعض الرواية فيها الاستقبال فقط، بعضها فيها الاستقبال والاستدبار، ثم نهى في ذلك النبي -عليه الصلاة والسلام- فعل بأن استدبر القبلة واستقبل بيت المقدس في تبرزه في بيته أو على ظهر بيته -عليه الصلاة والسلام-.



**الأقوال في هذه المسألة كثيرة، لكن الأصح منها والأولى منها قولان الأول:** أن يفرق في ذلك ما بين البنيان والفضاء، ففي البنيان لا يحرم الاستقبال ولا الاستدبار؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- استدبر الكعبة استدبر القبلة، وهذا داخل في المنهي عنه، والفعل لا يكون مخصصا وحده، يعني: في أحد الصورتين، وإنما يقال: هنا الاستدبار وقع؛ لأن العلة أنه في البنيان لشمول الصورتين جميعا، ويدل على ذلك أيضا ما ثبت عن عدد من الصحابة -رضوان الله عليهم- أنهم قالوا: إنما نهي عن ذلك في الفضاء، وأما البنيان فلا.

**والقول الثاني:** أن الأحاديث فيها النهي عن الاستقبال، وفيها النهي عن الاستدبار، والنبي عليه الصلاة والسلام فعل الاستدبار دون الاستقبال فيكون مخصصا لذلك ويكون المحرم هو الاستقبال دون الاستدبار، هذان القولان هما أوجه وأقوى ما قيل في المسألة، وأما من حرم الاستقبال والاستدبار جميعا، وقال: إن فعل النبي ﷺ خاص به، فهذا فيه تخرج جميع الأفعال على الخصوصية، وهذا فيه نظر وضعف.

المقصود أن الأولى أن يحمل ذلك على الفضاء، يعني: التحريم على الفضاء دون البنيان بفعله -عليه الصلاة والسلام- إذا فنفهم من نهي النبي -عليه الصلاة والسلام- عن أن تستقبل القبلة بغائط أو ببول أو تستدبر أن النهي أولا للتحريم، والثاني: أن النهي متعلق بالفضاء دون البنيان، والثالث: أنه في الفضاء المرء يتجه إلى غير القبلة استقبال أو استدبر يعني: يمين أو يسار يتجه للشمال والجنوب في مثل بلادنا هذه أو للشرق والغرب في جهة المدينة، ونحو ذلك يعني: الانحراف اليسير بأن يكون خالف عن القبلة بأن لا تكون القبلة في اتجاهه، يكفي في ذلك، والأبلغ أن يتوجه إلى الجهة الأخرى تماما.

**المسألة الثانية:** التي جاءت في هذا الحديث: قوله: ﴿أَوْ أَنْ نَسْتَجِي بِالْيَمِينِ﴾ وهذا فيه نهي، وقد مر معك أن النهي حمل، إما على التحريم للإيذاء أو على الكراهية؛ لأنه أدب، قال: أو يستنجي بأقل ثلاثة أحجار هذه المسألة الثالثة، والاستنجاء بالأحجار هو الاستجمار والاستجمار استعمال الجمار، وهي الحجارة الصغيرة والاستنجاء قطع النجو وهو الخارج، وقطع الخارج قد يكون بالماء، وقد يكون بالجمار، فإذا كلمة استنجاء تشمل التطهير وإزالة النجاسة وإزالة الخارج بالماء والأحجار، وأما الاستجمار بغير الماء بالحجر أو بكل طاهر يستخدم لإزالة الخارج.



قوله هنا: أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار فيه دليل على أن الثلاثة أحجار هي أقل ما يجزئ في الاستجمار؛ لأن النبي ﷺ نهاهم عن ذلك، وهذا النهي متعلق بعبادة، وهي إزالة النجاسة، فإزالة النجاسة مطلوب شرعا، وليس من الأدب، وإنما وإنما هو من المطلوب شرعا؛ لأنها لا تصح الصلاة ممن على بدنه نجاسة يعلمها؛ لهذا نقول: النهي هنا للتحريم، وإذا كان للتحريم، فإنه يحكم بعدم أجزاء أقل من ثلاثة أحجار.

والعلماء اختلفوا في العدد هو متعين أم لا ؟ على أقوال: أصحابها مذهب الإمام الشافعي وأحمد وأهل الحديث وكثير من الفقهاء من غير هؤلاء أن المجزئ ثلاثة أحجار فقط، لثبوت الأدلة الصحيحة عن النبي -عليه الصلاة والسلام- يعني: ما هو أقل من ثلاثة لا يجزئ، ثلاثة فأكثر، إن لم يتطهر بالثلاثة، فإنه يزيد عن ذلك حتى يحصل اليقين بإزالة الخارج.

إذا تبين هذا فهنا هل يكتفى بحجر واحد في الاستنجاء إذا كان حجرا كبيرا له شعب؟ من نظر إلى ظاهر اللفظ دون المعنى قال: لا بد من العدد لا بد أن تكون ثلاثة أحجار، كأنه فهم أن هناك تعبد باستعمال الثلاثة واحدة تلو الأخرى، ثم يلقي التي سلفت.

والأظهر هنا أن هذا لأجل أن الغالب إزالة النجاسة لا تكون بأقل من ثلاثة أحجار بالاستطابة تماما، ولهذا فإن الحجر ذا الشعب الثلاث كاف؛ لأنه في معنى الأحجار الثلاثة المنفصلة، بل أحيانا يكون الحجر الكبير، يكون الحجر الكبير ذو الشعب أبلغ في إزالة الخارج من الأحجار الصغيرة المتعددة.

إذا استعمل ثلاثة أحجار أو حجر له ثلاثة شعب، ولم يزل الخارج تماما لم تزل النجاسة فيستعمل أكثر، ويستحب له أن يقطعها على وتر، ويزيد حتى يتيقن من إزالة النجاسة، ويقطعها على وتر خمس وسبع تسع إلى آخره، هذا من جهة الاستحباب.

قال: المسألة الرابعة: "أو أن نستنجي برجيع أو عظم": الاستنجاء برجيع أو عظم هنا نهي عنه، ودل النهي على أنه لا يجزئ استعماله، يعني: أنه لو استعمله لم يجزئ في إزالة الخارج، حتى لو زال، فإنه لا يجزئ، هذا ظاهر قوله: "أو أن نستنجي برجيع أو عظم"، ودل عليه قوله في الحديث الذي سيأتي أنه لما...



حديث ابن مسعود أنه أمر النبي ﷺ أن يأتيه بثلاثة أحجار قال: فوجدت حجرتين ولم أجد ثالثاً فأتيته بروثة؛ لأنه لو استعمله لم يجزئ في إزالة الخارج حتى لو زال، فإنه لا يجزئ هذا ظاهر قوله: " أو أن نستنجي برجيع، أو عظم "، ودل عليه قوله في الحديث الذي سيأتي أنه لما -حديث ابن مسعود- [٥٤] أنه أمره النبي ﷺ أن يأتيه بثلاثة أحجار قال: فوجدت حجرتين، ولم أجد ثالثاً، فأتيته بروثة، فأخذهما، وألقى الروثة، وقال: إنها رجس [٥٤] والرجس: هو النجس، أو الذي لا يطهر.

إذن نقول: دل هذا النهي على عدم إجزاء استعمال العظم، أو الرجيع في إزالة الخارج، الآن في هذا الزمن مثلما تعرفون أنواع ما يدخل في حكم الاستجمار كثيرة، استعمال أوراق مخصوصة، أو استعمال مناديل، أو استعمال أشياء أخرى، فكلها لها حكم الجمار، المناديل مثلاً تكون ثلاثة منفصلة، وبحيث تكون خشنة ما تأخذ يعني: تبتل كلها بالخارج، بل لا بد أن تكون لها صفة، صفة الخشونة يعني: تسحب الشيء، ولا تبتل جميعاً، وكذلك الورق له الحكم نفسه نعم.

حديث " مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ "

وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت: أن النبي ﷺ قال: [٥٥] مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ [٥٥] رواه أبو

داود

قال: وعن عائشة -رضي الله تعالى عنها- أن النبي ﷺ قال: [٥٦] مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ [٥٦] رواه أبو

داود

معنى الحديث:

النبي -عليه الصلاة والسلام- يأمر من يأتي لقضاء حاجته في الغائط أن يستر عورته، يستر بشيء إما بثوب يعلقه على شجرة، أو على عصا، أو يستر براحلته، أو بسيارته، أو يستر برمل، أو بأي شيء، فأمره بالاستتار لئلا تنكشف العورة، ولا يرى في هذا الوضع المستكره.



لغة الحديث:

قوله: "فليستتر" يعني: من الستر، والمراد ستر العورة.

درجة الحديث:

قال: رواه أبو داود، وإسناده صحيح.

من أحكام الحديث:

من أحكام الحديث: في الحديث إيجاب الاستتار، وقد مر معنا في الحديث الذي سلف، أن ستر العورة واجب سواء في فضاء في حال قضاء الحاجة، أو في غيرها، والنبي -عليه الصلاة والسلام- أمر بحفظ العورة، قال: احفظ عورتك إلا عن زوجك، أو ما ملكت يمينك، فستر العورة واجب، وفي هذه الحال متأكد؛ لأنها حال مستكرهة.

حديث "أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الغائط قال: غفرانك"

وعنها: [٥٦] أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الغائط قال: غفرانك [٥٧] أخرجه الخمسة، وصححه أبو حاتم، والحاكم.

قال: وعن عائشة رضي الله عنها: [٥٨] أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الغائط قال: غفرانك [٥٩] أخرجه الخمسة، وصححه أبو حاتم، والحاكم.

معنى الحديث:



النبي - عليه الصلاة والسلام - لشدة تعلقه بربه - جل وعلا - وأنه كان يذكر الله - جل وعلا - على كل أحيانه كان إذا خرج من الغائط، يعني: بعد قضائه حاجته الطبيعية سأل الرب - جل جلاله - أن يغفر، فقال: ﴿ غفرانك ﴾ يعني: أسألك مغفرتك.

### لغة الحديث:

"غفرانك": هذا من المغفرة، وهو مفعول لفعل محذوف يعني: أسألك غفرانك، أو اللهم غفرانك، والمغفرة معناها الستر، فتقول غفرت الشيء إذا سترته بساتر، وبهذا فرق ما بين المغفرة، والتوبة فالله - جل وعلا - تواب غفور، فاسم التواب غير اسم الغفور في دلالة على الصفة المشتملة عليها، بهذا المغفرة: هي ستر الذنب، أو ستر أثر الذنب في الدنيا، والآخرة، أو ستر ما لا يليق، فإذا حينما تقول: أسألك رب مغفرتك، أو تقول: رب اغفر لي، أو أستغفر الله، فإنك تطلب مغفرة الله، وتطلب غفره يعني: ستره، وهذا الستر يكون ستر حالتك، فلا تخزى بين الناس، وستر الذنب -أيضا- أن يظهر، وستر أثر الذنب، وأثر الذنب المقصود منه العقوبة التي تحصل من الذنب في الدنيا، أو في الآخرة، ومعلوم أن الذنوب لها آثارها من جهة العقوبة إن لم يغفر الله - جل وعلا - ويتسامح؛ فلهذا إن المغفرة تطلب ستر الشيء القبيح، أو الذنب، أو أثر الذنب يعني: هذا من جهة المعنى العام، أما الاشتقاق في اللغة، فله بحث يطول.

### درجة الحديث:

الحديث قال: أخرجه الخمسة، وصححه أبو حاتم، والحاكم، والحديث صحيح ظاهر الصحة في إسناده، وصححه جمع كثير من أهل العلم، وأبو حاتم - رحمه الله - هو محمد بن إدريس معروف بتشده في الرجال، وفي التصحيح.

### من أحكام الحديث:





دل الحديث الذي معنا على استحباب الدعاء بعد الخروج من الغائط، بعد الخروج من قضاء الحاجة كما دل معنا الحديث السابق على استحباب الدعاء حين الدخول ﴿٥٢﴾ اللهم إني أعوذ بك من الخبث، والخبائث ﴿٥٣﴾ حين الدخول دعاء، وحين يخرج كان -عليه الصلاة والسلام- يدعو -أيضا- فيقول: ﴿٥٤﴾ غفرانك ﴿٥٥﴾ وهذا مما يقيم أنه -عليه الصلاة والسلام- كان يذكر الله على كل أحيانه، وأنه لا يغفل عن ذكر الله لكن حالة الغائط، أو حالة قضاء الحاجة لا يستحب فيها ذكر الله -جل وعلا- لما المرء فيه من الحالة المستكرهه، وبهذا في قول النبي -عليه الصلاة والسلام- "غفرانك" دليل على أن المرء إذا خرج يسأل الله -جل وعلا- المغفرة؛ اقتداءً بنبينا، عليه الصلاة والسلام. وهذا مستحب؛ لأن الفعل يدل بمجرد على الاستحباب.

**المسألة الثانية أو الثاني من الأحكام:** نظر العلماء في وجه قول النبي -عليه الصلاة والسلام- "غفرانك" وسؤال المغفرة بعد الخروج من الخلاء، والغائط على أقوال لأهل العلم، واجتهادات أحسنها اثنان: الأول منهما أن قوله: "غفرانك": متعلق بانقطاعه في حال تغوطه عن ذكر الله -جل وعلا- وهو -عليه الصلاة والسلام- كان يذكر الله على كل أحيانه، ومتعلق قلبه بربه -جل وعلا- ذكرا، وفكرا، وإنابة، ورجوعا إليه -جل وعلا- فلما انقطع عن ذلك بالتغوط، فخرج قال: غفرانك، يعني: أسألك مغفرتك، وهو غير ملوم في ذلك، يعني: مكلفا غير ملوم في ذلك؛ لأنه لم يؤذن له بالذكر في هذا المقام، لكنه خروج لبعض العمر في غير ذكر الله -جل وعلا- وهو، وإن كان مأذونا فيه لكن العبد يستحضر الانقطاع؛ فلهذا وجهوا قوله: "غفرانك" بهذا التوجيه.

**الثاني:** وهو كما ذكرت لك حسن -أيضا- الله -جل وعلا- أنعم بنعمة الأكل، والشرب، والطعام غداء، وكذلك أنعم بخروج الفضلات، وبهذا يستحضر العبد النعمة، نعمة الله -جل وعلا- حين يأكل، ونعمة الله -جل وعلا- بتصريف الفضلات حين يتخلى، فإذا خرج سأل الله -جل وعلا- المغفرة؛ لأن



نعم الله -جل وعلا- لا يحصيها إلا هو -جل وعلا- ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ (١) فقال:  
اللهم اغفر، أو غفرانك، يعني: اللهم أسألك غفرانك، يعني: لأننا لم نبلغ حق شكرك على نعمك.  
نقف عند هذا بارك الله فيكم.  
حديث "أتى النبي ﷺ الغائط"

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين قال المصنف -  
رحمه الله تعالى: وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: ﴿ أتى النبي ﷺ الغائط، فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار،  
فوجدت حجرين، ولم أجد ثالثا، فأتيته بروثة، فأخذهما، وألقى الروثة، وقال: هذا رجس، أو ركس ﴿  
أخرجه البخاري، وزاد أحمد، والدارقطني ﴿ ايتني بغيرها ﴿



الحمد لله حق الحمد، وأوفاه، وأشهد ألا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده،  
ورسوله، ومصطفاه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

فأسأل الله -جل وعلا- لي ولكم القبول في كل اعتقاد صالح، وعمل خالص، وقول نافع، اللهم لا  
تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين، فإنه لا حول لنا ولا قوة إلا بك، توكلنا عليك في صلاح ديننا ودنيانا، اللهم  
توكلنا عليك في صلاح ديننا، ودنيانا، وأنت نعم المولى، ونعم النصير.



ذكرنا لكم بالأمس أن أعظم ما يجب على طالب العلم، أن يهتم به: التوحيد الذي هو دين الله -جل وعلا- الذي اجتمعت عليه الأنبياء، والمرسلون، والذي ورثته العلماء عن النبي محمد بن عبد الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

والدعوة إلى التوحيد من أعظم القربات ؛ لأنها دعوة إلى حق الله -جل وعلا- ولأنها دعوة فيها متابعة لما إليه دعا النبي -محمد عليه الصلاة والسلام- ولأنها دعوة فيها مضاعفة الأجر، والعمل ؛ لأنها من أعظم، بل هي أعظم الأعمال الصالحة.

### والدعوة إلى التوحيد لها طريقان:

**الطريق الأول:** تبليغ التوحيد، وتبيين الآيات، والأحاديث فيه، وشرح ذلك، والتوحيد كما هو معلوم ثلاثة أنواع:

توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات.

**والطريق الثاني:** تبيين ضد التوحيد الذي هو الشرك بالله -جل وعلا- الذي هو أقبح الاعتقاد، والعمل فلا ثم اعتقاد، ولا عمل أقبح من الشرك بالله -جل جلاله- الطريق الثاني: أن يبين معنى الشرك، وأنواع الشرك بالله -جل وعلا- والخوف من الشرك بأنواعه، وكيف يحذر من ذلك، والتحذير من وسائل هذا الشرك، وتبيين ما يتصل بذلك، وكل من هذين أعني: الطريق الأولى، والطريق الثانية بيان التوحيد، وبيان الشرك له وسيلتان، أو منهجان في الدعوة إلى الله -جل وعلا- الأولى: في كل منهما البيان المجمل، والتبليغ المجمل، والبيان المجمل يعني به ألا تذكر تفاصيل الكلام تحت أصول مسائل التوحيد، فلا يفصل الكلام لا على توحيد الربوبية، ولا على توحيد الألوهية، ولا على توحيد الأسماء والصفات، وذلك إذا اقتضى المقام الاختصار، وعدم التطويل في أن يبين مجمل ما جاء في فضل التوحيد، وأنه دعوة الأنبياء والمرسلين، وأنه حق الله -جل وعلا- وما يكفر من الذنوب، ونحو ذلك، وتقديم التوحيد على غيره، والاستدلال بالأدلة في ذلك، ويذكر معنا توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات بشيء من الإجمال، وهذا القدر يحسن إذا اتبعه، وكان معه شيء من ذكر آثار أنواع التوحيد يعني: آثار توحيد



الربوبية في إيمان العبد، وفي إيمان الناس، وكذلك أثر توحيد الألوهية في إيمان العبد، وفي إيمان الناس، وأثر ذلك في الأرض، وكذلك توحيد الأسماء، والصفات أثر التوحيد على إيمان العبد، وإيمان الناس، وذكر أمثلة للآثار، وكذلك في الشرك طريق مجملة على هذا النحو، بأن يذكر خطر الشرك، ومناقضة الشرك لشهادة: لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وذكر الخوف من الشرك، وأنه أعظم ما يخاف منه، ومصير المشركين في الدنيا وفي الآخرة، ونحو ذلك مما ينفر من الشرك، ويخيف منه، ثم يذكر معنى الشرك، وأنواع الشرك، تعريف الشرك الأكبر، والشرك الأصغر، الشرك الخفي، بيان ما يتصل بذلك من آثار في الدنيا وفي الآخرة.

**فهذان طريقان مجملان، قد يحتاج إلى الإجمال طالب العلم في بعض المواضع، فالداعية إلى الله - جل وعلا- قد يجمل، وقد يطنب، وقد يفصل، والقرآن فيه آيات فيها الإجمال، وثم آيات فيها التفصيل، والحجاج مع المشركين، وبيان ما في التوحيد من مقالة المشركين، والرد على ذلك، وبيان ما في الشرك من مقالة المشركين، والرد على ذلك، ونحو هذه المسائل.**

بهذا، فإن الداعية إلى الله - جل وعلا- إذا دعا مجملا، فإنه يتبع طريقة القرآن في الإجمال، لكن لا يتميز أهل التوحيد إلا بأنهم لا يدعون مجملا دائما، بل إذا اقتضاه المقام، ولكنهم يدعون مجملا، ومفصلا، فيذكرون الإجمال في موضعه، ويذكرون التفاصيل في موضعها، ويذكرون معنى التوحيد، وأنواع التوحيد، وصور توحيد الربوبية، وصور توحيد الألوهية، وضد ذلك، ويبينون معتقد أهل السنة، والجماعة في الأسماء والصفات، والرد على المخالفين إلى غير ذلك من المسائل.

فإذا الدعاة إلى الله - جل وعلا- على منهج السلف الصالح أعظم ما يتقربون به إلى الله - جل وعلا- به أن يبينوا ما أنزل الله - جل وعلا- على نبيه - عليه الصلاة والسلام- ولا يتركوا من ذلك شيئا، وأعظم ذلك الحقيق بأن يؤكد عليه لأجل ألا يرفع من الناس، وألا ينسأه الناس، فيقع في مخالفته، ألا وهو البيان التفصيلي للتوحيد، والبيان التفصيلي للشرك، وأنواعه، وما يتعلق بذلك، مع العناية بالاستدلال من الكتاب والسنة وإجماع الأمة في المسائل التي يعرض لها طالب العلم، ولا شك أن هذا إذا سلكه الداعي إلى الله - جل وعلا- فإنه سيجد فيه انشراحا، ونورا، وسيجد سرورا، وحبورا؛ لأنه سينفتح له من أنواع معرفة الله -



جل وعلا- ومعرفة أسمائه وصفاته، والعلم بأنواع توحيده، والخوف من ضد ذلك ما لا يفتح لغيره؛ لأن المجاهد يهديه الله -جل وعلا- سبله ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup> وللعلم زكاة لا بد من بذلها، وللعلم جهاد، فمن أنواع الجهاد أن يجاهد بالعلم.

فإذا لم يمكن الجهاد باللسان، فإن المجاهد بالعلم مجاهد، المجاهد ببيان القرآن، والسنة، وحق الله -جل وعلا- لا شك أنه داخل في نوع من أفضل أنواع الجهاد، وذلك لقول الله -جل وعلا-: ﴿ فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ﴾<sup>(٢)</sup> يعني: جاهدهم بالقرآن جهادا كبيرا، وكذلك المنافقون، فإنهم يجاهدون بالعلم النافع كما قال -جل وعلا-: ﴿ يَتَأْتِيَا النَّبِيَّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلَظْ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ومعلوم أن المنافق في دار الإسلام مؤمن، كما آمن النبي -عليه الصلاة والسلام- دماء وأموال المنافقين، فلم يستبجهم، ولما قيل له في قتل بعضهم قال: ﴿ لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه ﴾ ومع ذلك يجاهدون بالعلم، والدعوة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. فلا شك أن نشر العلم، والحق، والهدى، والدعوة إلى ذلك بالبيان أنه نوع من الجهاد، وهو من علامات الطائفة المنصورة التي نصرها الله -جل وعلا- في أول هذه الأمة، وفي آخرها.

فلا تزال منصوره كما ثبت في الصحيح أنه -عليه الصلاة والسلام- قال: ﴿ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله، وهم على ذلك ﴾<sup>(٤)</sup>.

فظهر الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، ظهورهم في كل زمان، وفي كل وقت، وفي كل بلد، ظهورهم بالحجة والبيان، ظهورهم بالقرآن؛ لأن القرآن يعلو، ولا يعلو عليه، فمن كانت معه حجة القرآن، فهو الظاهر، وهو الغالب؛ لأن حجة القرآن هي الحجة الماضية؛ ولأن برهان القرآن والسنة، هو البرهان الماضي

١ - سورة العنكبوت آية : ٦٩.

٢ - سورة الفرقان آية : ٥٢.

٣ - سورة التوبة آية : ٧٣.



الذي هو الحق، ويوافق ما خلق الله -جل وعلا- في سماواته وفي أرضه من الحق، فهو الحق الذي يوافق كل حق، وبهذا، فإن الطائفة هذة لا تزال تجاهد ظاهرة على الحق.

يعني قائلة بالحق، ومعها الحق تبين ذلك، وقد يكون في بعض الأزمنة أن تظهر بالنوع الثاني من الظهور، وهو ظهور السنان، وظهور السلاح، وظهور الجهاد البدني، فهذا قد لا يكون دائما، فالنبي -عليه الصلاة والسلام- وأصحابه لما كانوا في مكة كانوا ظاهرين على غيرهم، والله -جل وعلا- جعل لهم العزة، وإن كان المشركون لهم الغلبة؛ لأن هؤلاء أعني: النبي -عليه الصلاة والسلام- ومن معه كانوا على الحق، وكانوا ظاهرين بما معهم من الحجة والبيان.

ثم جاهدوا لما أذن الله -جل وعلا- لهم وكانت عندهم القدرة على ذلك، والمصلحة في ذلك راجحة جاهدوا، وأذن الله -جل وعلا- لهم فاجتمع لهم نوع الظهور ظهور السنان، وظهور البيان، واللسان، والأمة لا تزال ظاهرة باللسان، والبيان لا تزال طائفة منها ظاهرة باللسان، والبيان معها حجة الله، ومعها قول الله -جل وعلا- وقول المبلغ عن الله دينه رسوله محمد عليه الصلاة والسلام.

لهذا، فإن معرفة هذه المسائل يشرح الصدر، ويجعل المرء يبذل لدين الله، ويبلغ، ويعلم، ويدعو، وهو يشعر أنه بحجته، وإن كان وحده، فهو ظاهر على الحق، وظاهر بالحق، وأنه ليس وحيدا، ولو كان واحدا؛ لهذا قال تعالى في وصف إبراهيم الخليل -عليه السلام- ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنْ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (١).

قال إمام الدعوة، الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في بيان تفسير هذه الآية قال: إن إبراهيم كان أمة؛ لئلا يستوحش سالك الطريق، يعني: طريق التوحيد من قلة السالكين، قانتا لله لا للملوك، ولا للتجار المترفين، حنيفا مائلا عن طريق الشرك، ولم يك من المشركين خلافا لمن كثر سوادهم، وزعم أنه من المسلمين، وبهذا يعلم العبد أنه، وإن كان في نوع من الزمان، أو في بعض الأرض، وإن كان واحدا، فإنه إذا كان على نهج الأنبياء، والمرسلين، فإنه هو الحق، وهو الجماعة، وهو الذي سلك الصراط



المرضي؛ لأن الذي قبله على ذلك كثير، وإبراهيم -عليه السلام- كان أمة، ومحمد -عليه الصلاة والسلام- كان أمة لثلا يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين؛ نسأل الله -جل وعلا- أن يجعلني وإياكم من المجاهدين في سبيله، الداعين إليه على بصيرة، وأن يجنبنا الضلال والردى، ونعوذ به -جل جلاله- أن نزل، أو نزل، أو نضل، أو نضل، أو نجهل، أو يجهل علينا، أو نظلم، أو نظلم اللهم، فأعدنا إنك سميع قريب.

### معنى الحديث:

يقول ابن مسعود -رضي الله تعالى عنه-: إن النبي -عليه الصلاة والسلام- أتى مرة الغائط يعني: المكان المنخفض من الأرض؛ ليقضي حاجته؛ وليتغوط، فأمر نبينا -عليه الصلاة والسلام- ابن مسعود، فهو صاحب النعلين أمره أن يأتيه بثلاثة أحجار؛ ليستحجر بها قال ابن مسعود: فوجدت حجرين، يعني: مناسبين للتطهير، ولم أجد ثالثاً، فأتيته بروثة، فأخذهما يعني: أخذ الحجرين، وألقى الروثة، يعني: تركها، وقال: إنها رجس، أو ركس يعني: أنها نجسة، أو شديدة القذارة، والنجاسة، أو أنها لا تجزئ، ولا يصلح أن تزال النجاسة بها، أو نحو ذلك قال: أخرجه البخاري يعني: في صحيحه، وزاد أحمد، والدارقطني ٥٣ اثني بغيرها ٥٤ وهذا مفهوم من السياق الأول؛ لأنه قال: اثني بثلاثة أحجار، فلما أخذ اثنين، ورمى الثالث، فمفهوم أنه سيأتي بالثالث، بدلا عما ألقى عليه الصلاة والسلام.

### لغة الحديث:

الحديث واضح الألفاظ معنى قوله: "رجس، أو ركس" هو ما فيه الخبث، أو النجاسة المعنوية، أو النجاسة المعنوية، والحسية في الشر، ولكنها في اللغة الرجس، والركس هو الشيء الخبيث المستقذر الذي يبتعد عنه كما قال -جل وعلا- في الأصنام ﴿ إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلٍ



الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴿١﴾ وقال جل وعلا: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ ﴿٢﴾ يعني: ليذهب عنكم الخبث، ويذهب عنكم النجاسة المعنوية، ويطهركم من الذنوب، وأثرها تطهيرا.

### درجة الحديث:

الحديث صحيح قال: أخرجه البخاري، والرواية الثانية -أيضا- صحيحة إن شاء الله.

### من أحكام الحديث:

**دل الحديث على ما سبق لنا تقريره من أن الاستجمار مشروع، وأنه لا يتعين استعمال الماء في إزالة الخارج من السيلين، .**

**ودل -أيضا- على أن أقل ما يجزئ ثلاثة أحجار قال العلماء: يجعل حجرا لحلق المخرج، مثلا في الغائط حلقة الدبر، ويجعل حجرين للصفحتين، فيتم له الاختصاص، والتطهير .**

**ثالثا: هذا القدر الجزئي، أما إذا لم يحصل الإنقاء، وتطهير المحل، وإزالة النجاسة بثلاثة أحجار، فإنه يجب عليه أن يستعمل زيادة عليها حتى يتيقن وصول الإنقاء، وإزالة الخارج أجمع.**

**الرابع: دل قوله: "إنها رجس، أو ركس" لما ألقى الروثة: على أن المستحب للمعلم أن يعلل أفعاله فيما يأتي، وفيما يذر بين أصحابه، أو طلابه؛ ليستفيدوا، وذلك لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- علل بقوله: إنها، ومن المتقرر أن كلمة إن إذا أتت بعد الخبر، أو بعد الفعل، فإنها تكون للتعليل يعني: علة الإلقاء كأنه قال لابن مسعود ألقيتها ؛ لأنها رجس، أو ركس نعم.**

**حديث " إن رسول ﷺ نهى أن يستنجى بعظم أو روث "**

١ - سورة المائدة آية : ٩٠ .

٢ - سورة الأحزاب آية : ٣٣ .





وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ٥٢٠ إن رسول صلوات الله عليه نهى أن يستنجى بعظم، أو روث، وقال: إنهما لا يطهران ٥٢١ رواه الدارقطني، وصححه.

### معنى الحديث:

أبو هريرة رضي الله عنه قال: ٥٢٠ إن رسول صلوات الله عليه نهى أن نستنجي بعظم، أو روث، وقال: إنهما لا يطهران ٥٢١ يعني: أنه -عليه الصلاة والسلام- نهى أصحابه، عن أن يستجروا، وأن يقطعوا الخارج بعظام، سواء أكانت عظام حيوانات مأكولة، أو عظام حيوانات لا تؤكل، أو أن يقطع الخارج، وتستعمل استعمال الروث، وعلل ذلك -عليه الصلاة والسلام- علة نهيته بأن هذه الأشياء لا تطهر، يعني: لا تزيل النجاسة الحكيمة، ولا تزيل..، ولا تجعل المكان طاهرا.

### لغة الحديث:

قوله: "لا يطهران" هذا نفي، والنفي في اللغة تارة يتجه إلى الحقيقة يعني: حقيقة الشيء، وتارة يتجه إلى الحكم، وهذا هو الذي اعتمده الأصوليون في دلالة النفي؛ لأنه تارة ينفي الشيء، ويراد به نفي الحقيقة، وتارة ينفي، ويراد به نفي الحكم، وهنا لو استعمل العظم، أو الروث، فإنه قد يتطهر المكان يعني: قد تزول النجاسة بمثل ما لو استعمل الأحجار، فيكون المكان نظيفا، والغائط يعني: أزاله، والنجاسة أزيلت؛ فلهذا لا يتجه النفي إلى الحقيقة، وإنما يتجه إلى الحكم يعني: حتى لو زال، فإنها لا تعد شرعا مطهرة، فإذا كان النفي هنا مما اتجه إلى الحكم لا إلى الحقيقة، وقد تحصل الطهارة أي النظافة، لكن لا يحكم بذلك.

### درجة الحديث:

قال: رواه الدارقطني، وصححه، وصححه -أيضا- غير الدارقطني، فهو حديث صحيح.



من أحكام الحديث:

**أولاً:** دل الحديث على حرمة استعمال العظام، أو الروث في الاستحمام، وفي إزالة الغائط من بعض البدن، بل إزالة الغائط مطلقاً، وإزالة النجاسة مطلقاً، وذلك لنهي النبي -عليه الصلاة والسلام- عن ذلك، والنهي هنا متعلق بحكم شرعي، وهو التطهير؛ فلذلك يحكم بالحرمة، وأيضاً نستفيد من النهي عدم الإجزاء؛ لأن النهي إذا توجه، فإنه يفيد الفساد إذا كان النهي راجعاً إلى ركن العبادة، أو إلى شرطها، أو إلى واجب فيها، ومعلوم أن قوله -عليه الصلاة والسلام-: "إنهما لا يطهران" أن المراد واجب إزالة النجاسة بما جاء في الشرع؛ لهذا دل النهي على أنه لو فعل ذلك، فإنه لا يعد متطهراً، لا يعد متطهراً، ولو حصل منه الفعل، ولو حصل منه إزالة الخارج، وهذا أحد قولي أهل العلم في المسألة، وهو الظاهر، والقول الثاني أن هذا على التحريم؛ لكن لو فعل لأجزاً، ولكنه آثم في ذلك؛ لأنه لم يمثل الأمر، ونظروا في ذلك إلى أن المقصود إزالة النجاسة، وأن النهي عن استعمال العظم والروث لأجل، أنها زاد الجن، فالنهي لأجل ألا تفسد على إخواننا من الجن، كما جاء في الحديث الآخر.

ومن أحكام الحديث:

أيضاً، أن قوله -عليه الصلاة والسلام-: "إنهما لا يطهران" يفيد أن الطهارة يحكم بها إذا أزيلت النجاسة، فالمكان إذا وردت عليه نجاسة، فإنه إذا أزيلت النجاسة يحكم عليه بالطهارة، ويحكم بهذه الوسيلة التي طهر بها، وأزيلت النجاسة بأنها وسيلة مطهرة، وهذا يدل على عدم اختصاص الماء بإزالة النجاسة، وهذا قد مر معنا من قبل، وأن النجاسة سواء أكانت في البدن أم كانت حكمية في أي بقعة، فإن مقصود الشارع أن تزال النجاسة، وأن يطهر المكان، فبأي وسيلة حصل التطهير، وبأي وسيلة حصلت إزالة النجاسة، فإن هذا يحكم به شرعاً يعني: يحكم بطهارة المكان، إلا أن يكون مما لا يطهر، وهذا مستثنى مثل ما في هذا الحديث من العظم، والروث.



إذن يتبين لك بعد هذا أن العظم، والروث لا يطهران، ولا يزيلان النجاسة، ولا يطهران المحل سواء أكان في البدن أم كان في أي بقعة، وذلك لحصول العلة، وتحققها في قوله -عليه الصلاة والسلام-: ﴿إِنَّمَا لَا يَطْهَرَانِ إِلَّا بِطَهْرَانِ﴾ نعم.

حديث "استنزهاوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه "

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول صلى الله عليه وسلم ﴿إِنَّمَا اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَامَةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ﴾ رواه الدار قطني، وللحاكم: ﴿إِنَّ أَكْثَرَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ﴾ وهو صحيح الإسناد.

### معنى الحديث:

النبي -عليه الصلاة والسلام- لشدة خوفه على أمته مما فيه وبال عليهم، وعذاب في الدنيا، وفي الآخرة نهاهم عن التساهل في البول، وأمرهم بالاستبراء من البول، وتنقية البدن منه تنقية الموضع منه، وكذلك حضهم على ذلك بأن عذاب القبر أكثر ما يكون من البول، فقال لهم: ﴿إِنَّمَا اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ﴾ يعني: اطلبوا النزاهة من البول بتطهير الموضع تماما، وعدم التساهل في ذلك من الرجل والمرأة، وعلل ذلك بأن أكثر عذاب القبر من البول. عليه الصلاة والسلام، فإنه شفيق بأمته لا خير إلا دلها عليه، ولا شر إلا حذرهما منه.

### لغة الحديث:

قوله: "استنزهاوا" استفعال من النزاهة يعني: اطلبوا النزاهة، والنزاهة هي السلامة من القدر، والأذى، ومن كل ما يؤدي، فقوله: "استنزهاوا" يعني: تنزهوا من البول بأن تطيبوا الموضع بالطهارة، وألا تتساهلوا في



بقايا شيء من البول على الفرج من الرجل، أو المرأة، فاطلبوا الطهارة في ذلك، واطلبوا الإنقاء، واطلبوا النزاهة، ولا تتساهلوا في ذلك، فإن "استنزهاوا" يعني: اطلبوا النزاهة، فهذا أمر.

قوله: " فإن عامة عذاب القبر منه" المقصود بقوله: "عامة" يعني: أكثر عذاب القبر منه، فإن كلمة عامة في اللغة تقتضي العموم الأغلب يعني: الأكثرية، والمقصود هذه الأمة، يعني: عامة عذاب القبر في هذه الأمة منه، وقوله: "عذاب القبر" كلمة عذاب هذه اسم مصدر، والمصدر تعذيب مصدر عذب يعذب تعذيباً، يعني: حقيقة التعذيب في اللغة أن يجبس عن البدن، أو عن الروح، أو عن الشيء عموماً، أن يجبس عنه ما يلذ له، ويلائم، ويفاض عليه، ويرسل أضداد ذلك.

فهذا معنى العذاب، ولهذا جاء في معنى الحديث: ﴿السفر قطعة من العذاب﴾ وعلمه بقوله: ﴿يمنع صاحبه طعامه، وشرابه، وفراشه﴾ يعني: ما اعتاد عليه مما يلائمه من هذه الملذات، ويرسل عليه ما هو خلاف ما يلذ له، ويستأنس له، ويكون من عاداته، فيتغير طعامه، ويتغير شرابه، يتغير فراشه إلى آخر ذلك، فهو نوع حبس، وإرسال لضد ما يألفه.

وهذه الكلمة أطلت فيها بعض الشيء لاقتضاء المقام لها، من جهة أن العذاب في اللغة، وفيما جاء في الشرع -أيضاً- معناه واسع، فقد يكون بحبس يعني: في اللغة، وقد يكون بإفاضة، وإرسال لما لا يلائم، أو يؤذي، ونحو ذلك، ولهذا، فإن عذاب القبر في حقيقته أنه تعذيب بمعنى أنه إيصال لأضداد ما يلائم المعذب، فالإنسان يلائمه في قبره أن يكون منعماً في بدنه، وفي روحه، فإذا حبس عنه التمتع في بدنه، وروحه، وأبيض، وأرسل عليه ضد ذلك يعني: ضد التمتع من الأذى، أو من النار، أو من أنواع وبال، أو تعذيب الملائكة، أو نحو ذلك هذا كله يدخل في اسم العذاب.

ولهذا جاء في الحديث: ﴿إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه﴾ وهو حديث في الصحيح كما هو معلوم يعذب ببكاء أهله، يعني: أنه يجبس عنه إذا علم ببكاء أهله، إذا علم ببكاء أهله يجبس عنه ما يلائمه، ويكون في ضيق، وشدة إذا علم أن أهله لم يعملوا بما يجب الله -جل وعلا- والمقصود ببكاء أهله عليه يعني: النياح.



المقصود من هذا أن عذاب القبر يشمل درجات كثيرة جدا، والحساب -ولا شك- شديد، والمأمول من الرب -جل جلاله- أن يعفو عني وعنكم، اللهم آمين.

### درجة الحديث:

الحديث صحيح الإسناد، وصححه جمع كثير من أهل العلم، وله شواهد في الصحيح؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- ٥٢ مر بقبرين يعذبان، فقال: إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستنزه من البول، وفي رواية كان لا يستبرئ من البول، وفي رواية كان لا يستتر من البول، وأما الآخر، فكان يمشي بالنميمة. ٥٣ .

### من أحكام الحديث:

**دل الحديث على وجوب طلب النزاهة من البول، وذلك للأمر به، ولتعليل الأمر بأن من لم يتنزه، ولم يستبرئ، فإنه متوعد بالعذاب، ولما جاء في حديث الرجلين الذين يعذبان في قبورهما، وأحدهما كان لا يستبرئ، ولا يستنزه من بوله.**

فإذا الاستنزه، والاستبراء واجب، وضابط الواجب في هذه المسألة أنه يتيقن أنه ليس على العضو، ولا على بدنه بقايا نجاسة، فلا يعجل ببوله، بل ينتظر حتى يكتمل الخروج، ولا يبقى شيء من الخارج يعني: لا يقطع بوله، ويسرع في ذلك؛ لأنه ربما بقي شيء، فسار على بدنه، أو على ملابسه، أو نحو ذلك، فالاستبراء، والاستنزه بمعنى متقارب، وهو طلب البراءة، والنزاهة من البول بأن يقطع الخارج تماما، وينشف الموضع، ويغسله، وينقي المكان، والسرويل بحيث لا يحصل فيها، أو عليها بقايا من النجاسة.

لهذا كان بعض العلماء، وبعض السلف، وبعض المتأخرين يتشددون في هذه المسألة مبالغة في طلب الاستبراء، فقد ذكر عن الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- أنه إذا بال حشى رأس ذكره بقطن، ونحوه، ثم مشى شديدا، وهروا، وقفز في بيته رغبة في أن يخرج كل الباقي، وهذا مبالغة في حصول الاستبراء، والسنة



لم تأت بمثل هذا، وإنما جاءت بالأمر بالاستنزاه بأن يمكث المرء حتى يخرج جميع الخارج، وأن ينتبه، وهو يبول ألا يأتي مكانا يصيبه من رشاش البول، أو يصيب بعض بدنه، أو يصيب قدمه، أو يصيب ملبسه، ونحو ذلك؛ ولهذا استحب العلماء أن الذي يريد البول استحباوا له أن يرتاد لبوله موضعا رخوا، وهذا جاء في سنن أبي داود.

**الثاني: دل الحديث على إثبات عذاب القبر، وعلى أن الذي لا يستنزاه من البول؛ فإنه يعذب، وهل**

كل ما يعذب عليه المرء كبيرة هل كل ما يعذب عليه المكلف كبيرة، أم أنه يعذب بالصغائر أيضا؟ أهل العلم اختلفوا في عدم الاستنزاه من البول، هل هو من الكبائر أم من الصغائر؟، وأصح القولين في ذلك أنه كبيرة من الكبائر؛ لأنه جاء في حديث الرجلين قال: إنهما يعذبان، وما يعذبان في كبير بلى إنه كبير، ومعناه، وما يعذبان في أمر كبير يشق الاحتراز منه، بل سهل الاحتراز منه، بلى إنه كبير يعني: من جهة الدم، وفي ضابط كبيرة، أنه ما توعده عليه بعذاب كما جاء في ضابطها قول ابن عبد القوي في منظومته في الآداب:

لما ذكر أن الصحيح تقسيم الذنوب إلى كبائر، وصغائر، ضبط الكبيرة بقوله:

فما فيه حد في الدنا أو توعده بأخرى .....

فقوله: توعده بأخرى يعني: وعيد في الآخرة، والآخرة: يشمل القبر، ويشمل يوم القيامة، فإذا تنطبق عليه القاعدة، ولذلك نقول: الصحيح أنه من الكبائر لأجل قوله: "بلى إنه كبير" والثاني: لأجل التوعده عليه بالعذاب، وهذا مما يجعل كل واحد منا يحذر من التساهل في أمر البول؛ لأنه قدارة، ونجاسة تصيب البدن، وقد كان في شرع من قبلنا شرع اليهود أنه كانوا إذا وقعت على ثوب أحد منهم نجاسة، أمروا بأن يقرضوه بالمقراض يعني: يقصون البقعة هذه، ويرمونها، فلا تطهر، بل لا بد أن تزال، وهذه الأمة خفف عنها بأن جعلت الطهارة تقوم مقام ذلك، فلا يجوز التساهل في هذا الأمر.



الثالث: أن قوله في رواية الحاكم: ﴿٥٤﴾ أكثر عذاب القبر من البول ﴿٥٣﴾ موافق لقوله: ﴿٥٢﴾ فإن عامة عذاب القبر منه ﴿٥٣﴾ وهو تعبير من جهة اللغة، فالعام كما ذكرنا لك هو الأكثر، يعني: أكثر أسباب عذاب القبر في هذه الأمة من أمر لا يتنبهون له، وهو عدم الاستبراء، والاستنجاء من البول.

حديث "علمنا رسول الله ﷺ في الخلاء أن نقعد على اليسرى"

وعن سراقه بن مالك رضي عنه قال: ﴿٥٤﴾ علمنا رسول الله ﷺ في الخلاء أن نقعد على اليسرى، وتنصب اليمنى ﴿٥٣﴾ رواه البيهقي بسند ضعيف.

### معنى الحديث:

أن سراقه بن مالك رضي عنه ذكر وجهها ومسألة من مسائل تعليمه -عليه الصلاة السلام- لصحابته، وهو أنه علمهم إذا أتوا الخلاء، وأرادوا البول، أو الغائط أن يقعدوا على اليسرى، وأن تنصب الرجل اليمنى، وذلك ليكون أسهل، وأبعد للرجل اليمنى من إصابة الرشاش، وأثر النجاسة، ونحو ذلك.

### لغة الحديث:

قوله: "اليسرى": المقصود بها القدم اليسرى، "واليمنى": المقصود بها القدم اليمنى، فيقعد على اليسرى، وتنصب اليمنى يعني: أنه يلزق إحدى إيديه بقدمه اليسرى، ويبعد القدم اليمنى ناصبا لها متكئا على اليسرى، يعني: على جنب.

### درجة الحديث:



الحديث قال: رواه البيهقي بسند ضعيف، وسنده ضعيف، وليس له شواهد في بابه، فلم يأت في هذا الباب إلا هذا الحديث، ولهذا ضعفه كثير من أهل العلم بل قال بعضهم: إنه مجمع على تضعيفه، وليس في هذا الحديث حجة على هذه الصفة لما ذكرنا لك من أن الاتفاق من أهل الشام على تضعيفه.

**من أحكام الحديث:**

الحديث فيه صفة التخلي، وهذه الصفة حسنها الأطباء المتقدمون يعني: في القرون الأولى لأجل أغراض يعني: في تسهيل الخارج، والبعد عن التكلف، ومناسبة الأمعاء إلى غير ذلك، لكن السنية لا تثبت بمثل هذا الحديث، ولهذا لا يستعمل العلماء، ولا المتبعون للسنة الصحيحة ما يستعملون هذه الصفة لأجل عدم ثبوتها، وعدم مجيئها أيضا في روايات متعددة، ولم يعمل بها، وبعض الناس يعمل بها من جهة أنه أسهل عليه، هذا شيء يرجع إلى ما يختاره المرء أما من جهة الاستحباب، فالحديث يدل لو صح.. ويدل على الاستحباب لو صححه بعض أهل العلم، لكنه لما لم يصحح فإنه يتقاصر عن ذلك نعم.

**حديث "إذا بال أحدكم فلينتر ذكره ثلاث مرات"**

وعن عيسى بن يزداد -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: ☞ إذا بال أحدكم، فلينتر ذكره ثلاث مرات ☞ رواه ابن ماجه بسند ضعيف.

### معنى الحديث:

أن عيسى بن يزداد يذكر عن أبيه قول النبي -عليه الصلاة والسلام- مرشدا فيه الاستنزاه من البول إذا بال أحدكم، فلينتر ذكره ثلاث مرات، يعني: إذا فرغ أحدكم من بوله إذا بال يعني: إذا فرغ من بوله مستريحا، فلأجل أن يخرج بقايا البول في جوف الذكر، فإنه ينتره ثلاثا، يعني: يجذبه بشدة من أصله إلى





طرفه إلى رأسه، ثلاث مرات لأجل أن يخرج بقايا البول، وهذا لأجل المبالغة في الاستنزاه، والاستبراء من البول.

### لغة الحديث:

قوله: "إذا بال" يعني: إذا فرغ من البول إذا بال أحدكم يعني: بال، وانتهى، و"إذا" في اللغة تدخل على الفعل، ويراد بها أحيانا الابتداء يعني: الإرادة، وتارة بعد الفراغ إذا دخل الخلاء يعني: إذا أراد أن يدخل الخلاء، الحديث الذي مر معنا يقول: ﴿اللهم إني أعوذ بك من الخبث، والخبائث﴾ وهنا إذا بال يعني: إذا انتهى من البول، وفرغ منه، "فلينتر" هذا أمر؛ لأن اللام لام أمر، ينتر: النتر في اللغة هو الجذب بشدة، وهو من صفات الفعل كما أن النهر من صفات القول، وهو الإغلاظ في القول، والشدة فيه.

### درجة الحديث:

قال: رواه ابن ماجه بسند ضعيف، والظاهر في عدة أسباب، وضعفه جمع كثير جدا من أهل العلم، منهم النووي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، بل قال ابن تيمية: إن التعبد بالنتر بدعة، ويعني: محدثة، فالحديث هذا واضح الضعف لعدة أسباب، قد ذكر لك هنا في طرف الإسناد قال، وعن عيسى بن يزداد عن أبيه، وعيسى بن يزداد فيه جهالة، وأبوه -أيضا- لم تثبت له صحبة، -وأیضا- في باقي السند فيه علل أخرى، وليس من شرط هذا الدرس تفصيل الكلام في التخريج، والإسناد.

### من أحكام الحديث:

الحديث دل على النتر، والعلة في ذلك الاستبراء، والاستنزاه: الاستبراء، والاستنزاه جاء مأمورا به في عدة أحاديث كما مر معنا، لكن النتر من أهل العلم من استحبه، وهو معروف في بعض مذاهب أهل العلم وأقوال الفقهاء في استحبابه، لكن الصحيح أنه لا يستحب، ولا يشرع لأجل عدم ثبوته، ولأجل أنه



-أيضا- يحصل معه أضرار معروفة ومجرية من حصول السلس، وحصول الوسوسة، وأشباه ذلك؛ لهذا نقول: لا يشرع على الصحيح أن ينتر الذكر إذا أراد أن ينتره في بعض الأحيان لغرض لا للعبادة، والاستنزاه، والتقرب بذلك، فهذا أمر بحسب الحال، لكن أن يعتاد عليه، وأن ينتره دائما، وأنه يرى أنه لا يستبرئ، ولا يستنزه حتى يفعل ذلك، فهذا ليس بجيد، بل إن النتر كما ذكرت لك لم تثبت سنته أنه ليس فيه إلا هذه الرواية، وهي ضعيفة، ونحوها، وربما كانت أشد ضعفا منها نعم.

حديث "أن النبي ﷺ سأل أهل قباء "

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- [٥٦] أن النبي ﷺ سأل أهل قباء، فقال: إن الله يثني عليكم، فقالوا: إنا نتبع الحجارة الماء [٥٧] رواه البزار بسند ضعيف، وأصله في أبي داود، وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بدون ذكر الحجارة.

معنى الحديث:

[٥٦] أن النبي -عليه الصلاة والسلام- لما نزل قول الله -جل وعلا- في أهل قباء: ﴿ فِيهِ رِجَالٌ تُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴾ (١) [٥٧] سأل عن هذا الشيء الذي أثني الله -جل وعلا- عليهم به؟ ما الذي يفعلونه؟، وكيف يحبون أن يتطهروا؟ فقالوا في الجواب: "إنا نتبع الحجارة الماء". قال هنا: رواه البزار بسند ضعيف. قوله: "إنا نتبع الحجارة الماء" يعني: أنهم يستعملون الحجارة أولا، ثم يستعملون الماء ثانيا يعني: يجعلون الماء تابعا للحجارة، فالحجارة أولا، ثم الماء ثانيا، هذا على الرواية الأولى التي قال: رواها البزار بسند ضعيف، وعلى الرواية المشهورة، ذكروا أنهم يستنجون بالماء، وكان في الناس في العرب، قليل من يستنجي بالماء، وأكثر أحوالهم أنهم كانوا يستجمرون، ويستعملون الحجارة دون



الماء، فسألهم النبي -عليه الصلاة والسلام- فذكروا أنهم يستعملون الماء في الطهارة، وفي إزالة الخارج هذا معنى الرواية الثانية.

### لغة الحديث:

أهل قباء المقصود بقباء نخيل، وموضع معروف أقيم فيه مسجد، ثم باسم الموضع مسجد قباء، وهذا المسجد كان النبي -عليه الصلاة والسلام- يحبه ويأتيه كل يوم سبت ضحى ماشيا، يصلى فيه ركعتين - عليه الصلاة والسلام- وأهل قباء ممن أثنى الله -جل وعلا- عليهم في القرآن، فكلمة أهل يعني: ساكني قباء، أو أصحاب قباء، ونحو ذلك.

قوله: "إن الله يثني عليكم" الثناء من الله -جل وعلا- معناه ذكر الصفة المحمودة في الملاء الأعلى، أو في كتاب من كتبه، أو ما يبلغ به رسولا من رسله، والمراد هنا من الثناء، هو مدح الله -جل وعلا- أهل قباء بمحبتهم للتطهر، والله -جل وعلا- يحب المطهرين.

### درجة الحديث:

أما الرواية الأولى : فقد ذكر الحافظ أنها ضعيفة بقوله: رواها البزار بسند ضعيف، قد كان جماعة من العلماء يرون أن هذه الرواية لا أصل لها، ولا، وجود لها في كتب من كتب الحديث كما قاله النووي، وغيره، لكن قد أخرجها البزار، وغيره أيضا، وهي بإسناد ضعيف كما ذكر الحافظ، بل إن هذه الزيادة: "إنا نتبع الحجارة الماء" هذه منكورة لا، وجه لقبولها يعني: أن فيها مخالفة الضعيف الثقة.

أما الرواية الثابتة : فهي الرواية التي في أبي داود أنهم قالوا: "إنا نستنجي بالماء" فذكروا أنهم يستعملون الماء دون الحجارة، ولهذا قال: وأصله في أبي داود، وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- بدون ذكر الحجارة.

### من أحكام الحديث:



دل الحديث على أن الله -جل وعلا- يجب من عباده المطهر كما قال: ﴿ فِيهِ رِجَالٌ مُّحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴾ (١) والله -جل وعلا- يجب المتطهر الذي طهر ظاهره بالتنزه من أنواع النجاسات، والاستبراء منها، وكذلك يجب المتطهر الذي طهر باطنه من أنواع الرجس، والخبث، والاعتقادات الفاسدة، وكذلك الأقوال، والأعمال الخبيثة لهذا نقول: من حصل له التطهر، فإن الله -جل وعلا- يثني عليه؛ لأنه -سبحانه- أثنى على أهل قباء بهذه الصفة، فمن كان متقربا إلى الله -جل وعلا- بالتطهر، والتنزه من أنواع النجاسات، فهو حري بثناء الله -جل وعلا- ومدحه له في الملاء الأعلى كما أثنى عليه في القرآن الكريم.....

**الثاني :** في الحديث دلالة على أن الأفضل استعمال الحجارة أولا، ثم الماء ثانيا، وهذا كما ذكر أنه ضعيف، وكما قدمت لك، لكن هذا القدر متفق عليه بين أهل العلم من جهة التفضيل، أن الأفضل أن يستعمل الحجارة أولا، ثم الماء ثانيا، حتى لا يباشر بيده النجاسة في الموضع، بل يستعمل ما يزيل النجاسة، فإذا لم يبق منها إلا الشيء اليسير، أو العالق في الجلد، ونحو ذلك، فإنه ينظفها شديدا بالماء. لهذا ذكرت لك، فيما سلف أن درجات التطهير ثلاثا، والأفضل أن تستعمل الاستجمار أولا بحجارة، أو ما يقوم مقامها من مناديل، وورق إلى آخره أولا، ثم يستعمل الماء ثانيا. **والدرجة الثانية:** أن يستعمل الماء وحده، **والثالثة :** أن يستعمل الحجارة وحدها.

### باب الغسل وحكم الجنب

حديث "الماء من الماء "

باب الغسل، وحكم الجنب



عن أبي سعيد الخدري -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله ﷺ الماء من الماء [٥٢] رواه مسلم وأصله في البخاري.

قال باب الغسل وحكم الجنب: يعني: باب الغسل، وباب حكم الجنب المراد بهذا الباب أن الحدث نوعان:

#### حدث أصغر:

يرتفع بالطهارة الصغرى، يعني: بالوضوء.

#### وحدث أكبر:

وهو الجنابة للرجل، والمرأة، والحيض، والنفاس في المرأة، والردة في الجميع، فيرتفع الحدث الأكبر بالغسل الذي هو تعميم البدن بالماء؛ لهذا قال: "باب الغسل" يعني: صفة الغسل، ما يوجب الغسل، أحكام الغسل، وحكم الجنب يعني: من حيث نوع الحدث الذي صاحبه، وبقاؤه في المسجد، وكلامه، ونومه، وأشبه ذلك.

قال: عن أبي سعيد الخدري -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله ﷺ الماء من الماء [٥٢] رواه مسلم، وأصله في البخاري.

#### معنى الحديث:

النبي -عليه الصلاة والسلام- يبين أن وجوب استعمال الماء في الغسل، يعني: وجوب الغسل بالماء، إنما يكون إذا قذف المرء الماء، وحصلت له نهاية الشهوة بقذفه الماء الذي جعله الله -جل وعلا- في البالغين طبيعة، فإذاً معنى الحديث: أن إيجاب الغسل يكون بالإنزال، فإذا لم ينزل، فإنه لا يجب عليه الغسل هذا معنى الحديث.



لغة الحديث:

قوله: "الماء من الماء" هذا من بلاغته -عليه الصلاة والسلام- وذلك؛ لأنه أوتي جوامع الكلم، الماء يريد به استعمال الماء في الغسل من الماء، يعني: إذا قذف الماء، وأخرج المني.

درجة الحديث:

قال: رواه مسلم، وأصله في البخاري.

من أحكام الحديث:

الحديث دل على أن الغسل الواجب، إنما يجب إذا قذف المرء الماء، وأن التلذذ بدون ذلك بالجماع، وما دونه أنه لا يجب معه الغسل؛ لأنه لم ينزل، فإذا أنزل وجب الغسل، وهذا من الأحاديث المنسوخة التي كانت في أول الزمان يعني: في أول العهد المدني، ثم نسخ بالحديث التالي يعني: الذي بعده، ص ١٢٦ إذا جلس أحدهم بين شعبها الأربع، ثم جهدها فقد وجب الغسل ص ١٢٧ وبعض أهل العلم لا يصير إلى النسخ بمثل حال هذا؛ لأنه يقول: هذا الحديث فيه ذكر صورة من الصور، وهو أن الماء يجب إذا قذف الماء يجب الغسل، إذا قذف الماء، وما دونه من أنواع الاستمتاع يعني بالجماع، فإنه مسكوت عنه؛ لذلك لا يقولوا بالنسخ. قالوا: وإنما نقول هذا فيه ذكر أحد الحالات، والحالة الأخرى فيها بقية الأحوال، وهذا القول فيه نظر من جهة اللغة، وهو أن قوله: "الماء من الماء" يفهم منه الحصر، والقصر لهذا كان بعض الصحابة -رضوان الله عليهم- حتى بعد وفاته -عليه الصلاة والسلام- لا يغتسل إلا إذا قذف الماء، وأما إذا أكسل، جامع دون إنزال، فإنه لا يعد ذلك موجبا للغسل بدلالة هذا الحديث: ص ١٢٨ الماء من الماء ص ١٢٩ وهو مقتض للحصر، والقصر في البلاغة لهذا نقول: إن الأصح أن هذا الحديث قاصر، وحاصر، وأنه منسوخ بالحديث الذي بعده وبغيره نعم.



## حديث "إذا جلس أحدكم بين شعبها الأربع"

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **إذا جلس أحدكم بين شعبها الأربع، ثم جهدها، فقد وجب الغسل** **متفق عليه، وزاد مسلم: وإن لم ينزل** .

قال: وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **إذا جلس أحدكم بين شعبها الأربع، ثم جهدها، فقد وجب الغسل** **متفق عليه، وزاد مسلم: وإن لم ينزل** .

### معنى الحديث:

الني - عليه الصلاة والسلام - يذكر ما يوجب الغسل في أحد أحواله، ويقول - عليه الصلاة والسلام -:  
أن الغسل يجب إذا حصل الجماع، جماع الرجل للمرأة بإدخال آلته في فرجها، فإذا حصل هذا الجماع، فإنه يجب الغسل بالتقاء الختانين، كما في حديث آخر، وإن لم يحصل إنزال.

### لغة الحديث:

قوله: "بين شعبها الأربع" المقصود اليدان، والرجلان؛ لأن الشعبة معناها الجزء، والقطعة، وكل جهة من الرجل، أو من المرأة يعني: من اليدين شعبة، فيقال: اليدان شعبتان، والرجلان شعبتان، فالشعب الأربع هي هذه، والمقصود من هذا ليس وصفا مؤسسا، ولكنه وصف كاشف قوله: "ثم جهدها" هذا - أيضا - باعتبار بعض الحال، وإل، فإن، يعني: ثم جاء من الآن، نتكلم في اللغة يعني: ثم جهدها يعني: أتعبها؛ لأن الجهد هو الإتعاب.

### درجة الحديث:



الحديث متفق عليه، كما ذكر، والرواية الأخرى في مسلم.

من أحكام الحديث:

**الحديث دل على إيجاب الغسل** بحصول الجماع في أدنى درجاته، بأنه بحصول الجماع مطلقا يعني: لأنه يحصل الإيلاج هنا، فإذا حصل أصل الإيلاج، فقد وجب الغسل بذلك دون النظر في الإنزال، وما ذكر هنا من الوصف قوله: "بين شعبها الأربع وجهدها.." إلى آخره هذا باعتبار بعض الأحوال؛ لهذا ذكرت لك أنها صفة كاشفة، ولبست صفة مؤسسة، وهذا باتفاق أهل العلم.

**الثاني** : أن هذا الحديث ناسخ للحديث الذي قبله، كما ذكرت لك، والغسل يجب بأقل درجات الجماع، وهو التقاء الختانين، والمقصود من الختانين، الختان: موضع الختان من الرجل، وموضع الختان من المرأة. ولو لم تختن المرأة، فإذا التقى هذا الموضع بهذا الموضع، مولجا الذكر في الفرج فإنه يجب الغسل.

**الثالث**: أن هذا الحكم هل هو خاص بالإيلاج المباح في الفرج، أم إنه عام في كل إيلاج، سواء كان مباحا، يعني: في فرج مباح، أم كان في فرج محرم من ذكر، أو أنثى، أو بهيمة إلى آخره في بحث للعلماء في ذلك مذكور في كتب الفقه نعم.

**حديث "في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل قال تغتسل"**

قال: وعن أم سلمة؛ أن أم سليم -رضي الله تعالى عنها- وهي امرأة أبي طلحة قالت: **يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟** قال: نعم إذا رأت الماء **يا رسول الله** الحديث متفق عليه.

**معنى الحديث:**

أن الصحابيات -رضوان الله عليهن- كن يسألن النبي -عليه الصلاة والسلام- عن الأحكام، وما منعهن الحياء من السؤال لشدة حاجتهن للعلم، وللتعبد لله -جل وعلا- فسألت أم سليم النبي -عليه الصلاة والسلام- ممهدة لسؤالها بأن الله -جل وعلا- "لا يستحي من الحق" وهي تطلب الحق، ولا تتكلم





بذلك في غير طلب الحق، والتعبد لله -جل وعلا- فقالت: "إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت" إذا حصل للمرأة احتلام هل عليها غسل؟ بأن ترى في المنام ما فعلا، مثل ما يفعل الرجل بأهله، هل عليها من غسل؟ قال: "نعم إذا رأت الماء" يعني: إذا حصلت لها شهوة بذلك، وتلذذ كما تتلذذ المرأة مع زوجها.

### لغة الحديث:

قوله: "إن الله لا يستحي من الحق" الحياء صفة عامة كلية من الصفات التي تكون قائمة بالله -جل وعلا- وتكون قائمة ببعض المخلوقات، فالإنسان فيه حياء، ومن صفاته الحياء، والله -جل وعلا- من صفاته الحياء، واسمه أو من أسمائه حيي، كما جاء في حديث سلمان الذي في السنن: ﴿إِنَّ اللَّهَ حَيِّي سَتِيرٌ﴾ .

فالله -جل وعلا- موصوف بالحياء الحق على ما يليق بجلاله -جل وعلا- وعظمته ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾<sup>(١)</sup> فهذا المعنى، أو هذه الصفة صفة الحياء صفة كلية، لا ينبغي، بل لا يجوز أن تفسر في حق الله -جل وعلا- بما هو المعهود في حق المخلوق، بل نعلم معناها في اللغة، وثبتها على ظاهرها لله -جل وعلا- دل عليه قولها: "إن الله لا يستحي من الحق" فالله سبحانه لا يستحي من الحق، ولا يستحي من ضرب الأمثال الحق كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾<sup>(٢)</sup> الاحتلام: هو رؤية منام، وسمي حصول المعاشرة في المنام احتلاما دون رؤيا؛ لأنها من الشيطان، فالاحتلام سواء كان احتلاما بمن تحل للإنسان، أو احتلاما للمرأة بمن يحل لها، أم غير ذلك، هذا كله من

١ - سورة الشورى آية : ١١ .

٢ - سورة البقرة آية : ٢٦ .



الشيطان؛ ولهذا لم يقل في الاحتلام، إنه رؤيا مع أنه هو رؤيا منام، لكنه قيل : الاحتلام؛ لأنه من الحلم، والحلم من الشيطان، والرؤيا من الله، جل وعلا.

قوله : "إذا رأت" المقصود بالرؤية هنا، رؤية الآثار بعد اليقظة، وليس المقصود أنها رأت ذلك في المنام.

### درجة الحديث :

ذكر أنه متفق عليه، يعني: على صحته وعلى تخريجه بين البخاري، ومسلم.

### من أحكام الحديث :

**أولاً:** دل الحديث على أن المرأة تحتلم كما يحتلم الرجل، والاحتلام في الرجال كثير، وفي النساء قليل، وذلك لغلبة طبع الرجل في هيجان مائه، وكثرته دون هيجان ماء المرأة، فالمرأة ماؤها قليل، والرجل ماؤه من حيث التولد كثير؛ لهذا يصاب الرجال بالاحتلام أكثر من النساء، بل قليل من النساء من تحتلم.

**ثانياً :** دل الحديث على أن المرأة، يجب عليها الغسل إذا حصل لها التلذذ، والشهوة في احتلامها بأن رأت الماء، يعني: في ملابسها أو بعض ملابسها، أو نحو ذلك، أو هي رآته يعني: رأت في المنام، أنها تلذذت وبلغت الشهوة، فيجب عليها الغسل بذلك، فالمرأة في ذلك مثل الرجل؛ ولهذا قال -عليه الصلاة والسلام- نعم إذا رأت الماء، والرجل كذلك يجب عليه الغسل إذا رأى الماء، لا بمجرد الاحتلام.

**الثالث:** دل الحديث على حسن السؤال من أم سليم -رضي الله عنها- وأن حسن السؤال مهم جدا في إلقائه، وفي إجابة المجيب، فكثيرا ما يمنع السائل من الجواب الحسن، أو الجواب المفصل؛ لأنه لم يحسن السؤال؛ لهذا أبلغت أم سليم -رضي الله عنها- في حسن السؤال حيث قالت: "إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت" قال: "نعم إذا رأت الماء".

**الرابع والأخير:** أفاد الحديث أن كلمة على، عليك كذا على المرأة كذا، أنها من الألفاظ التي تفيد

الوجوب، وهذا مقرر في أصول الفقه، فإن من الألفاظ التي نستفيد منها



الوجوب أن يعبر عن الشيء بعليك، كذا كقوله -جل وعلا-: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وكقوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وهذا يفيد الوجوب، وهنا قال: "نعم" يعني: على المرأة غسل إذا احتلمت، إذا رأت الماء، نفهم من قوله: على المرأة، يعني: أن ذلك واجب عليها.

حديث "في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل قال: تغتسل"

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، قال: تغتسل في متفق عليه.

زاد مسلم فقالت أم سلمة: وهل يكون هذا؟ قال: نعم، فمن أين يكون الشبه؟

قال -رحمه الله- عن أنس -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل قال: تغتسل في متفق عليه، وزاد مسلم فقالت أم سلمة: وهل يكون هذا قال: نعم، فمن أين يكون الشبه؟

حديث دل على ما دل عليه الحديث السابق من الأحكام، من أن المرأة شقيقة الرجل في الأحكام الشرعية، فإذا رأت في منامها ما يرى الرجل من المعاشرة، فاحتلمت، فإنها يجب عليها أن تغتسل، ودل الحديث -أيضا- على أن ذلك قليل في النساء، وأن رؤية الماء قليل في النساء؛ لهذا قالت أم سلمة، هل يكون هذا قال: "نعم، فمن أين يكون الشبه؟" يعني: هل يكون، إن المرأة تحتلم، وتخرج الماء هل المرأة تخرج الماء إلى آخره، قال النبي -عليه الصلاة والسلام-: "نعم، فمن أين يكون الشبه؟" وقد جاء في صحيح مسلم ذكر تفاصيل لنزع الشبه ما بين ماء الرجل، وماء المرأة إذا اجتمعا، ومتى ينزع إلى أبيه، ومتى ينزع إلى أمه؟ نعم.

١ - سورة المائدة آية : ١٠٥ .

٢ - سورة النساء آية : ٢٤ .



حديث "كان رسول الله ﷺ يغتسل من أربع"

وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت: **☞** كان رسول الله ﷺ يغتسل من أربع: من الجنابة، ويوم الجمعة، ومن الحجامة، ومن غسل الميت **☞** رواه أبو داود، وصححه ابن خزيمة.  
قال، وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: **☞** كان رسول الله ﷺ يغتسل من أربع: من الجنابة، ويوم الجمعة، ومن الحجامة، ومن غسل الميت **☞** رواه أبو داود، وصححه ابن خزيمة.

### معنى الحديث :

أن عائشة تذكر فعل النبي -عليه الصلاة والسلام- في غسله، وأنه كان يغتسل إذا حصلت له هذه الأربع، فإذا أجنب اغتسل، وإذا جاء يوم الجمعة اغتسل، وإذا احتجم اغتسل، وإذا غسل الميت، فإنه يغتسل.

### لغة الحديث :

قوله: "يغتسل من أربع يعني: لأربع "من" هنا تعليل، تعليلية، و"من" تأتي للتعليل يعني: بسبب أربع لأجل أربع، ونحو ذلك من الجنابة، فالجنابة السبب، فالجنابة معروفة يوم الجمعة -أيضا- معروف، وسمي يوم الجمعة لأجل اجتماع الناس فيه، وكان في الجاهلية يسمى: يوم العروبة، ويوم الجمعة اختلف العلماء (علماء اللغة) فيه هل هو أول الأسبوع أو هو آخر الأسبوع؟ على قولين لعلماء اللغة، وكذلك هما قولان عند علماء الشريعة، فمنهم من قال: إن يوم الجمعة هو أول الأسبوع، لا آخر الأسبوع؛ لأنه عيد الأسبوع، والعيد ينظر فيه إلى الابتداء، كما أن عيد الفطر هو أول أيام الفطر.

فالجمعة قالوا: هي أول أيام الأسبوع؛ لأنها عيد الأسبوع، والقول الثاني أنه آخر أيام الأسبوع يعني: شرعا؛ لأنه عيد الأسبوع، والعيد يأتي بعد الفراغ من العبادة، فعيد الفطر يأتي بعد الفراغ من عبادة الصيام، وعيد الأضحى يأتي بعد الفراغ من أداء شعائر الحج يعني: عرفة، ونحو ذلك.

### درجة الحديث :



قال هنا: رواه أبو داود، وصححه ابن خزيمة، والحديث إسناده ليس بصحيح بل هو ضعيف، فيما أذكر؛ لأن في إسناده مصعب ابن شيبة، وهو ضعيف بل قال بعض علماء الجرح والتعديل: إنه يروي المناكير لهذا نقول: إن هذا الحديث ضعيف الإسناد في رواية أبي داود، وابن خزيمة.

### من أحكام الحديث :

الحديث ليس فيه دلالة على وجوب الغسل من هذه الأربعة، وإنما فيه أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يفعل ذلك، ففيه الاستحباب من غسل الجنابة، وغسل يوم الجمعة، ومن الحمامة، ومن غسل الميت، فالحديث دل على الفعل، والفعل بمجرد يدل على الاستحباب، لكنه في الجنابة دلت الآية، والأحاديث الأخرى التي مر معنا بعضها على وجوب غسل الجنابة، وأن الجنابة حدث أكبر، يجب الغسل منه، وأما يوم الجمعة، فهل غسله مستحب أم هو واجب يأتي الكلام عليه في أحاديث، تأتي إن شاء الله.

وأما الغسل من الحمامة، فهذا إن ثبت أو جاء في رواية ثابتة؛ فإنه -ولا شك- على الاستحباب؛ لأن الحمامة ليست حدثاً أكبر، وكذلك غسل الميت مر معنا أن من غسل ميتاً، فيستحب له الغسل؛ لقول ابن عمر: كنا نغسل الميت فمنا من يغتسل، ومنا من لا يغتسل، وهو صحيح نعم.

حديث "في قصة ثمامة بن أثال عندما أسلم، وأمره النبي ﷺ أن يغتسل"

وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة ثمامة بن أثال عندما أسلم، وأمره النبي ﷺ أن يغتسل. رواه عبد الرزاق، وأصله متفق عليه.

قال: وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة ثمامة بن أثال عندما أسلم، وأمره النبي ﷺ أن يغتسل. رواه عبد الرزاق، وأصله متفق عليه.

### معنى الحديث:

أن ثمامة بن أثال، وكان رجلاً مشركاً جيء به، وجاء به الجيش، وربط في مسجد رسول الله ﷺ ولم يزل النبي -عليه الصلاة والسلام- إذا دخل المسجد يمر عليه، ويعرض عليه الإسلام، ويقول له: إيه يا ثمامة هل



لك أن تسلم، ونحو ذلك أو كما قال -عليه الصلاة والسلام- إلى أن ذهب ثمامة بن أثال، ذهب واغتسل، ثم جاء وتشهد بشهادة الحق مسلما عند رسول الله ﷺ هذا هو معنى الرسالة التي في الصحيح، أنه فعل ذلك يعني: الاغتسال، ثم جاء، وتشهد من نفسه دون أمر النبي - عليه الصلاة والسلام - له، وأما ما ذكره الحافظ هنا من رواية عبد الرزاق، فتزيد على ما في الصحيحين بأمر النبي -عليه الصلاة والسلام- له أن يغتسل قال له: يا ثمامة قم، فاغتسل، واشهد إلى آخره.

### لغة الحديث :

قوله: "عندما أسلم" كلمة "عند" تعني القرب، وقد تكون قريبا قبليا، يعني: في اللغة، أو قريبا مقارنا، أو قريبا بعديا، فقد تكون هذه، وهذه، وهذه يعني: هذه أو هذه، أو هذه، وهذا إذا كان المراد بالقرب قرب الزمان، وأما إذا كان قرب المكان، فمعناها في اللغة الاقتران، أو معناها في اللغة الاقتران والاشتراك في الوجود في المكان، أو في الجهة، كما في قوله -جل وعلا- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﴾<sup>(١)</sup> عند ربك يعني: أنهم قريبون منه في العلو.

والمراد به هنا، عندما أسلم عندي زمانية، أيش بعدية عندما أسلم، يعني: بعدما أسلم، وأمره النبي - عليه الصلاة والسلام- أن يغتسل، وهنا نفهم منه أن قول الحافظ هنا في قصة ثمامة بن أثال، عندما أسلم نفهم من سياق الحافظ يعني: أنه قال: حينما أسلم. معلوم أن كلمة: عندما أسلم، هذه من كلام الحافظ ابن حجر، لكنني أوضحت لك المراد منها؛ لأنها تحتمل في كلام العلماء هذا، وهذا، فلا يستدل بها على أن اغتساله، كان بعد الإسلام، أو كان قبل الإسلام.. إلى آخره.

### درجة الحديث :

الحديث أصله كما قال: متفق على صحته، ورواية عبد الرزاق -أيضا- فيه بإسناد صحيح، فالقصة بدون الأمر صحيحة في الصحيحين، وزيادة الأمر، أمر النبي -عليه الصلاة والسلام- له بالاغتسال - أيضا- مروية بإسناد صحيح، ويأتي فائدة تصحيح هذه الرواية.

١ - سورة الأعراف آية : ٢٠٦.



من أحكام الحديث :

دل الحديث على أن الاغتسال للإسلام، يعني: لأجل الإسلام مأمور به، وهل هو واجب أم مستحب؟ قولان لأهل العلم: أصحهما أنه واجب؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر ثمامة بالاغتسال، والدليل الثاني؛ لأن المشرك نجس لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾<sup>(١)</sup> والمشرك نجس يعني: معنى، ونجس لقيام الحدث الأكبر به، فهو لا يتطهر، فواجب عليه إذا أراد الدخول في الإسلام، أن يرفع هذه النجاسة المعنوية، ويرفع الحدث الأكبر الذي يصاحبه، فإذا نقول: الصحيح هو وجوب اغتسال من أراد الإسلام.

**المسألة الثانية:** اختلف أهل العلم في الاغتسال: هل وجوبه يعني: في من أوجبه، أو في من قال باستجابته؟ هل هو لأجل الإسلام أو لأجل العبادات بعد الإسلام؟.

والفرق بين القولين هل يجب قبل أن يتشهد؟ أم يتشهد؟ ويصح منه التشهد، ثم يجب لأجل دخوله العبادات؟ وأنه يرفع الحدث الأكبر الذي قام به بالكفر، أو بما حصل في الكفر من أحداث كبرى، والقولان فيهما تقارب، وبينهما خلاف يعني، وبينهما اختلاف، والأوضح منهما أنه يؤمر بالاغتسال قبل الشهادة، وهذا هو الذي جاء في قصة ثمامة أنه ذهب، واغتسل، ثم جاء إلى النبي -عليه الصلاة والسلام- فقال: أشهد ألا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، فبضميمة الفعل، وأمر النبي -عليه الصلاة والسلام- نفهم منه أن الاغتسال يكون قبل أداء الشهادة، وعورض هذا بأن الإسلام لا يجوز تأخيره، فلو أخره هنا ليس له ذلك، مادام أنه أراد أن يسلم فلا وجه لتأخيره إلى أن يغتسل، والشهادة لا يلزم لصحتها الاغتسال؛ لأنها نطق بالقول، وهذا الإيراد واضح، ولكن من علم الله -جل وعلا- منه إرادة الإسلام، فإنه لو مات في أثناء الغسل، فإنه قد علم منه الإسلام، وعلمت منه نيته، وسعى في أسبابه، والرجل الذي ذهب إلى قرية تائبا، وجاءته الملائكة، وذرعت ما بين القريتين، فوجدته أقرب إلى القرية التي أراد الهجرة إليها، غفر له بسبب ذلك لأجل أنه سعى، ومشى في الوسيلة.

١ - سورة التوبة آية : ٢٨.



وهذا إذا حصل أنه مات فإنه لا يضره ذلك، وأيضا دل على هذا أن الإنسان قد يتشهد، ثم يموت قبل أن يعمل عملا صالحا، فهناك أناس يدخلون الجنة، لم يعملوا خيرا قط لأجل أنهم لم يتمكنوا من العمل لأجل ضيق الوقت، ومن الناس من دخل الجنة، ولم يسجد لله سجدة؛ لأنه لم يأت وقت ليسجد فيه السجدة.

المقصود من ذلك أن الإيراد واضح، ولكنه هو سعى في أخذ الأسباب، وأيقن بالإيمان، فبقي الإعلان، والقول، وهذا يؤخر كما جاء في حديث ثمامة هذا، وفي قصته يؤخر بعد الغسل كما أمره النبي -عليه الصلاة والسلام- فالنبي -عليه الصلاة والسلام- أمره أن يغتسل، فذهب، فاغتسل، ثم جاء، فشهد شهادة الحق.

**الحكم الثالث:** دل الحديث على أن -يعني بالرواية التي ذكرت لك في القصة - المشرك، والكافر، والنصراني لا بأس بإدخاله المسجد لمصلحة راجحة، والمقصود بالمسجد غير المسجد الحرام، أما المسجد الحرام وهو ما أدخلته الأميال، فقد حرم الله -جل وعلا- ذلك بقول: ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ <sup>(١)</sup> وأما سائر المساجد سواء مسجد النبي -عليه الصلاة والسلام- أم غيره من المساجد، فلا بأس بدخول النصراني أو المشرك أو نحو ذلك المسجد إذا كان لمصلحة راجحة يقدرها أهل العلم، والدليل على ذلك أن ثمامة ربط بسارية من سواري المسجد، ووفد نصارى نجران سكنوا بالمسجد ذلك كله لغرض الدعوة، وتبليغ الإسلام، أو العقوبة أو نحو ذلك من الأغراض الشرعية. يقول هذا سائل: سؤال مهم :

يقول: صلينا الجمعة مع أحد الأئمة، وخطب خطبة واحدة فقط، فلما أعلم قال: يصح ذلك؟ هذا جهل كبير! من صلى معه، فليعدها ظهرا، يعني: من صلى معه، وقد خطب الجمعة خطبة واحدة، فليعدها ظهرا باتفاق أهل العلم، ما فيه أحد من أهل العلم يقول: إن صلاة الجمعة يجزئ فيها خطبة، ولا كذلك يقول صلاة العيد يجزئ فيها خطبة كلها، لا بد فيها من خطبتين، ولا يعرف من أهل العلم

١ - سورة التوبة آية : ٢٨ .





المتقدمين في القرون المفضلة، أنه قال بغير هذا القول، فهي مسألة إجماع، إجماع في صورتين في الجمعة بظهور، وأيضا في العيد، فلا قائل بإجزاء خطبة واحدة، يعني: من المتقدمين نعم.

حديث " غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم "

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ☞ غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ☞ أخرجه السبعة.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله، وصحبه، ومن اهتدى بهداه.

اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علما وعملا يا أرحم الراحمين، ولا تكلنا لأنفسنا طرفة عين، فإنه لا حول لنا، ولا قوة إلا بك، اللهم نعوذ بك أن نزل، أو نزل، أو نضل، أو نضل، أو نجهل، أو يجهل علينا، أو نظلم، أو نظلم.

ثم إن المسائل العلمية، والعملية لا بد لطالب العلم أن ينظر إليها كما نظر إليها أهل العلم من وقت الصحابة -رضوان الله عليهم- إلى وقتنا الحاضر، ونعني بالمسائل العلمية والعملية المسائل التي ميدان بحثها العلم، من حيث معنى الآيات، ومعنى الأحاديث، أو تقرير العقيدة، أو بيان أحكام الفقه، ونحو ذلك، والمسائل العملية التي يجري عليها العمل من حيث تطبيق الأحكام الفقهية على واقع الناس، لا شك أن المسائل العقديّة في الجملة مما لا يقبل فيه الخلاف، ولا الاختلاف؛ لأن العقيدة أدلتها واضحة، وهي أمور غيبية أوجب الله -جل وعلا- فيها أن يعتقد المسلم الحق، وقد أوضح الله -جل وعلا- في كتابه الحق في هذه المسائل، وبين ما يجب أن يعتقد المسلم، وأن يعقد عليه قلبه، كذلك بينه المصطفى -عليه الصلاة والسلام- وبينه الصحابة -رضوان الله عليهم- ولهذا تجد أن هذه المسائل العقديّة مسائل التوحيد، إذا قررها



أهل العلم الذين على منهاج السلف الصالح -رضوان الله عليهم- كسادات التابعين، وأئمة المسلمين الأربعة، وغيرهم إلى زماننا الحاضر من العلماء، الذين تابعوا نهج السلف الصالح، تجد أن عرضهم لمسائل التوحيد، والعقيدة من جهة الحكم واحد، ومن جهة النظر واحد، لكن يختلف العلماء فيما بينهم في طريقة تقرير المسائل، وحسن الأسلوب، وكثرة الأدلة، ونوع الاستدلال، وأشبه ذلك من المسائل التي لا اختلاف فيها من جهة الحكم، وصورة المسألة، وإنما الاختلاف يأتي في عرض المسائل، ولهذا تجد أن جميع طلبة العلم، والطلاب لا يفرقون بين عالم وعالم، أو معلم ومعلم، أو بين درس ودرس، أو بين كتاب وكتاب من جهة سلامة الاعتقاد؛ لأن الجميع يعلمون منهاج السلف الصالح في الاعتقاد ويقررونه.

لكن يختلف العالم عن الآخر في طريقة تقرير المسائل، وعرضها، وهذه يتفاوت فيها العلماء من قديم الزمان، أما مسائل الفقه، فالفقه مورده الاجتهاد في أكثر مسائله، إذ المسائل المجمع عليها قليلة بالنسبة إلى عموم مسائل الفقه؛ ولهذا يحصل الاختلاف بين العلماء، وبين طلبة العلم في تقرير مسائل الفقه يحصل الاختلاف من الجهتين:

**الجهة الأولى:** وهي اختلاف الاجتهاد، وأي الأقوال أرجح، وأي الأقوال أصوب، وما ينبغي أن يلتزم به من جهة العمل، وما عليه الفتوى هذا اختلاف في تقرير المسألة، بينما في تدريس التوحيد لا يختلفون بينما في تدريس العقيدة لا يختلفون، فتجد أن الاختلاف بين من هم على نهج السلف الصالح، ويعتنون بالعلم، والتوحيد، وعلى طريقة أئمة الإسلام تجد أن الاختلاف يحصل بينهم في المسائل الاجتهادية في الفقه، فهذا يقرر كذا، وهذا يقرر كذا إلى آخره.

**والجهة الثانية** للاختلاف في تدريس الفقه، والأحكام الأحكام الفقهية بعامة: يحصل من جهة صورة تقرير المسائل كيف يصور المسألة؟ كيف يعرض لدليلها؟ كيف يبين وجه الاستدلال؟ معرفة العالم أو المعلم بعلوم كثيرة تفيده في تقرير المسائل، مثلاً في معرفة في مصطلح الحديث معرفة بالرجال إذا عرض للأحاديث أحاديث الأحكام، وأيضاً بأصول الفقه؛ لأن أصول الفقه منزع الحكم من الدليل، كيف ينتزعه؟ كيف يستدل بالدليل على الحكم.. إلى آخره؟ فهذه يختلف فيها العلماء؛ لذلك الاختلاف في مسائل الفقه



ومسائل فقه الحديث، وفقه الأحكام في كتب الفقه يأتي من الجهتين؛ لهذا طالب العلم ينبغي له أن يوطن نفسه على أنه في المسائل في فقه الحديث، وفي فقه الأحكام في مسائل الفقه، أن يكون هناك اختلاف ما بين عالم، وعالم، وطالب علم، وطالب علم، ولا يتصور أن الجميع سيتفقون على قول واحد؛ لأن مدراك الاجتهاد مختلفة، ومدراك الترجيح مختلفة؛ لهذا ذكرت مرة كلمة في بعض الدروس، وأعيدها مختصرة، وهي ما قد يظنه بعض طلبة العلم من أن قول القائل الراجح في المسألة كذا أنه راجح عند كل العلماء، هذا غلط، وليس بصحيح، بل إذا قيل الراجح في المسألة كذا إنما هو راجح نسبي منسوب إلى من رجحه، إذا قال مثلا في العصر الحاضر سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز:

**والراجح كذا يعني:** الراجح عنده في اجتهاده، لا معنى ذلك أن هذا هو الراجح عند شيخ الإسلام ابن تيمية، هو الراجح عند الإمام أحمد، هو الراجح عند فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين، هو الراجح عند العالم الآخر، ونحو ذلك.

إذن فكلمة الراجح التي قد يظن بعض طلبة العلم أنه إذا حضر عند أحد، وقال: إن الراجح كذا، أو أن الدليل دل على كذا أن هذا معناه، أنه هو الراجح في نفس الأمر، يعني: هو الراجح المطلق، لا ترجيح مطلق في المسائل إلا ما اتفق العلماء على ترجيحه، أما ما اختلف العلماء في ترجيح أحد الأقوال على بقيتها، فإن هذا راجح نسبي إضافي يضاف، وينسب إلى من رجح فيقال: الراجح كذا عند الشيخ محمد بن إبراهيم، الراجح كذا عند الشيخ عبد العزيز بن باز، الراجح كذا عند الشيخ ابن العثيمين، ونحو ذلك في نظائرها من المسائل.

لهذا بعض طلبة العلم قد يحضر، ويتشوش إذا سمع مثلا ترجيحا غير الذي ألفه، أو غير الذي حضر به عند العالم الفلاني، أو غير الذي سمع به الفتوى، ونحو ذلك، وهذا مما ينبغي تدراكه حتى لا يتشوش طالب العلم المسائل الفقهية، سواء إذا جاء تقريرها من جهة شرح الأحاديث، أو جاء تقريرها من جهة كتب الفقه، قد يختلف عرضها ما بين عالم، وآخر، وقد يختلف الترجيح -أيضا- ما بين عالم، وآخر.



كذلك إذا نظرنا إلى جهة أخرى، وهي الجهة العملية يعني: المسائل العملية، يعني: إذا نظرت إلى العمل، فإن التعليم قد يختلف عن الفتوى، قد يرجح شيء من جهة الحكم في درس علمي، ولكن إذا جاءت الفتوى تختلف عن الترجيح، وهذا من قديم من وقت التابعين، وأئمة الإسلام قد يختلف تقريرهم للمسألة عن الفتوى، وهذا له أسباب كثيرة، ربما يضيق المقام عن بسطها، لكن كإشارة للسبب أن من أهم الأسباب: أن الفتوى هي تطبيق الحكم على الواقع، والواقع واقع المستفتي، واقع الحال هذا يحتاج إلى معرفة أشياء آخر من القواعد، ومن النظر، ومن العلل تختلف عن النظر النظري في المسألة.

فمثلا نأتي في شرح حديث نقول: وهذا الحديث دل على كذا، فإذا الراجح كذا، ولكن قد يأتي مستفتٍ ويرجح لك غير هذا بناء على الأحوال؛ لأن المسائل فيها تفاصيل، وفيها أحوال مختلفة؛ لهذا تنظر إلى أن عرض المسائل في كتب الحديث، وشرح الحديث غير عرض المسائل في كتب الفقه؛ لأن عرض المسألة في شرح الأحاديث، وقد يكون الحال إذا عرض لها من جهة دروس الفقه يختلف تقريرها، ويختلف تفريع المسائل عنها؛ لأن الحديث يكون مثلا مختصا بمسألة واحدة، وأما كتب الفقه، فهي تشمل المسألة التي دلت عليها السنة، وأيضا مسائل آخر دلت عليها عموم الآيات، أو دلت عليها أدلة أخرى من السنة، أو أقوال الصحابة، أو القياس أو القواعد، أو أقوال الإمام الذي صنف الكتاب في مذهبه، ونحو ذلك.

إذا فالمسائل من جهة التفصيل، المسائل العملية من جهة التفصيل يختلف تقريرها بما بين كتب الفقه، وكتب الحديث، وأيضا من جهة الفتوى يختلف -أيضا- في تقرير المسائل النظري وبين تطبيقها العملي، أيضا ينبغي أن ينظر إلى المسائل العملية من جهة عمل العلماء أحيانا، العالم قد يرجح شيئا، ولكنه في نفسه قد يعمل بخلافه هذا لا يؤخذ مذهبا له، أو قولاً له، أو يكون قولاً مطرداً حتى ينص عليه، مثل ما ذكرت لكم إن ابن تيمية -رحمه الله- عمل بقول الإمام مالك لما سافر إلى مصر في مسألة المسح على الخفين، ما تقيده بثلاثة أيام، بل زاد على ذلك إلى سبعة أيام، والعلماء يقولون: إن العالم قد يعمل بشيء خلاف ما يرجحه لأشياء يقتضيها الحال، أو يقتضيها المقام، ونحو ذلك، وهذا كثير، ونصوا عليه في مسائل، وما من إمام إلا وقد عمل ذلك.



وابن عباس رضي الله عنه لما اشتكى عينيه، وقيل له إن هناك دواء نافعا، ولكن معه تمتنع من السجود، وقالوا: شهر أو نحو ذلك، هو لم ير في ذلك بأسا، ولكنه سأل أو استفتى أحد الصحابة، وأظنها عائشة -رضي الله عنها- فقالت له: لا، لا تفعل، فترك ذلك حتى عمي في آخر عمره رضي الله عنه هذا، لا من جهة الراجح، من جهة العمل أخذ بفتوى لأجل أن يخلص نفسه من الاجتهاد، الذي قد يكون للنفس فيه حظ، أو قد يكون له في الشأن، فإذا أحيانا يكون الواحد يرجح شيئا، ثم يأتي مسأله يحتاج فيها إلى العمل من جهة التخفيف تارة، ومن جهة براءة الذمة تارة أخرى، فيستفتي غيره ممن يثق به من أهل العلم فيعمل بفتواه.

إذا فنبغي لطالب العلم أن يوسع نظره، وأن يوسع أفقه في النظر إلى المسائل، وفي تلقي العلم من أهله، وألا يجعل الاختلاف في الفروع مثل الاختلاف في العقيدة، العقيدة لا خلاف فيها بين علماء أهل السنة مسائل يجمع عليها، مقررة واضحة، خدمت كثيرا، أما المسائل الفقهية، شروح الأحاديث، والمسائل التي يدخلها الاجتهاد، هذه يختلف فيها، تختلف المسألة بين عالم وآخر، وما بين معلم وآخر، وكيف تقرير المسائل إلى آخره، والمقصود من العلم ليس هو أن يحصل الطالب على الترجيح، على النهاية من أول الطريق، المقصود هو تصور العلم من حيث هو، تصور المسائل، تصور الأدلة، كيف يتعامل العالم مع الأدلة؟ كيف يتعامل مع طريقة الاستدلال؟ كيف يرجح؟ كيف يعتني إلى كيف يتكلم.. إلى آخره؟

فإذا ليس المقصود فقط العلم من حيث هو، المقصود تصوير المسائل، المقصود كيف ينزع إلى الاستدلال؟ كيف يعرض لأقوال الأئمة؟ كيف يحترم الأئمة والعلماء إذا عرض لخلافهم؟ فإذا العلم إذا تلقى في المسائل الاجتهادية فثم فوائد كثيرة في تلقيه من أهل العلم، ولو كان بعض العلماء يرجح مسائل هو يرجحها لا يوافق عليها غيره، أو المسائل تكون مختلف فيها؛ لهذا ينبغي على طالب العلم بعامة أن يعتني بهذا الأصل، وألا يقلقه هذا الاختلاف في تقرير المسائل، أو في الترجيح؛ لأن هذه مسائل اجتهادية ليست هي مثل مسائل العقيدة؛ التي الكلام فيها واحد، والأمر جلي، وتقريرها بأدلتها واضح، وإنما تحتاج إلى بسط في الاستدلال، أو بيان، أو حسن عرض.



أخيراً أسأل الله جل وعلا أن يوفقني وإياكم إلى ما فيه رضاه، وأن يوفق قلوبنا إلى ما فيه صلاحها بالعلم والعمل، وأن يجعلنا وإياكم ممن وفق لعلم نافع، وعمل صالح، إنه سميع قريب. وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

قَالَ -رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى- وعن أبي سعيد الخدري -رضي تعالى الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: ﴿غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم﴾ أخرجه السبعة.

### معنى الحديث :

الني -عليه الصلاة والسلام- في هذا الحديث يبين أن الغسل الذي هو تعميم البدن بالماء، وتنظيف البدن، أن هذا واجب يوم الجمعة على كل بالغ، وهذا الحديث له سبب، وهو أن الصحابة كانوا يأتون مسجد النبي -عليه الصلاة والسلام- من أماكنهم، وبعضهم يسكن جهة قباء، وبعضهم يسكن في العوالي، وبعضهم يزاول مهنا مختلفة، يكون معها في أيام الحر شدة روائح، وبعضهم قد يكون ملابسه يكون فيها روائح، ونحو ذلك؛ لهذا النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر بالاستعداد ليوم الجمعة، وهو اجتماع يغص فيه المسجد، وقد يحصل مع عدم التنظف، والتطهر يحدث تأذى بالروائح؛ لهذا لما رآهم النبي -عليه الصلاة والسلام- يأتون ربما صار من بعضهم روائح كريهة أمرهم بالغسل، وذلك لعدة أحاديث منها:

أنه أوجب عليهم الغسل في قوله: ﴿غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم﴾ وقال لهم في أول الأمر: ﴿لو اغتسلتم ليومكم هذا﴾ ونحو ذلك.

### لغة الحديث :

قوله: "يوم الجمعة" غسل يوم الجمعة، هذه الإضافة إلى يوم الجمعة تسمى إضافة تخصيص في اللغة، يعني: الغسل المختص بيوم الجمعة، وفي اللغة هذا يشمل جميع اليوم كما ذكرنا لكم من قبل، وأن اليوم يطلق من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس، فهذا يوم، فإذا هذا الغسل الذي أضيف إلى الجمعة تخصيصاً أضيف إلى يوم الجمعة.



فإذا مقتضى قوله، يعني: من جهة اللغة "غسل يوم الجمعة" أن هذا يشمل يوم الجمعة، إما في أوله أو في آخره هذا من جهة دلالة اللغة، أما من جهة الحكم، سيأتي بيانه إن شاء الله.

قوله: "واجب" كلمة واجب في الشرع غير معناها في اللغة، وهذا معروف تقرير المسألة في كتب الأصول، عند العرض للأحكام التكليفية التي منها الإيجاب، وهو صفة للواجب، والمقصود هنا من كلمة واجب تقتضي أن هذا الفعل يأثم من تركه، وأنه متأكد؛ لأن كلمة الوجوب تعني الحق أن هذا حق، والحق يجب أدائه، يعني: من جهة الشرع، أما من جهة اللغة فإن كلمة وجب الشيء: بمعنى أنه صار لازماً، وهنا اللزوم يختلف من جهة نوع الشيء، ومن جهة من له هذا الشيء. . إلى آخره.

فمثلاً يقال: وجبت الشمس إذا غربت، يعني: صار غروبها لازماً يعني: متحققاً، وجب الأمر يعني: أنه صار متحققاً، وصار لازماً يعني: بوقعه، وجب على أن أفعل كذا يعني: صار لازماً على هذا من جهة استعمال العرب؛ لهذا قوله هنا -عليه الصلاة والسلام- "غسل يوم الجمعة" الأصل في الألفاظ أن تحمل على الحقيقة الشرعية، فيعني بالوجوب هنا الوجوب الشرعي، وهو الذي يأثم من تركه.

قوله: "محتلم" يعني: من بلغ سن الاحتلام، وهذا من الوصف الغالب؛ لأنه يقال للبالغ محتلماً، يقال للبالغ إنه محتلم لأجل بلوغه السن التي يكون فيها الاحتلام عادة، وإلا فقد يبلغ المرء بأحد أوصاف البلوغ، ولا يكون قد حصل منه الاحتلام، ومن جهة اللغة محتلم، والاحتلام مر معنا في شرح حديث أم سلمة السابق: [٤٦] هل على المرأة من غسل إذا احتلمت [٤٧] وهو رؤياً أو أن يرى في المنام كذا، وكذا.

### درجة الحديث:

الحديث ذكر أنه متفق على صحته، بل أخرجه السبعة، والسبعة مر معنا في خطبة الكتاب أنهم: أحمد، وأصحاب الكتب الستة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وبالمناسبة كتاب البخاري يقال له: الجامع المسند الصحيح، وكتاب مسلم يقال له: الجامع الصحيح، وكتاب أبي داود: سنن أبي داود، وكتاب الترمذي: جامع الترمذي، لا سنن الترمذي، وكتاب النسائي: سنن النسائي، وابن ماجه:





سنن ابن ماجه، فإذا عندنا ثلاثة من الستة باسم الجامع، وثلاثة من الستة باسم السنن: البخاري، ومسلم، والترمذي هذه جوامع، وليست سننا وأما النسائي، وأبو داود، وابن ماجه فهذه سنن.

### من أحكام الحديث:

دل الحديث على إيجاب غسل الجمعة على كل بالغ، وذلك لقوله: "غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم" وهذه المسألة، وهي وجوب غسل الجمعة مما اختلف فيها أهل العلم على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** من يوجب الغسل، وهذا مذهب كثير من أهل العلم، منهم الإمام أحمد في رواية، وجماعة، وكذلك الظاهرية، وهؤلاء اختلفوا هل الغسل لأجل اليوم؟ أو لأجل حضور الصلاة؟ فالأكثر من أوجه يقولون: إنه لأجل الصلاة لأجل حضور الخطبة، لا لأجل اليوم.

**والقول الثاني:** أنه لأجل اليوم لا لأجل الصلاة، ولم ينظروا فيه إلى سبب الحديث لأجل ما صح عنه -عليه الصلاة والسلام- أنه قال: **﴿﴾** إن لله حقا على كل مسلم، أن يفيض الماء على بشرته، كل سبعة أيام **﴿﴾** فجعلوا ذلك غير متقيد بما قبل الصلاة، أو بعد الصلاة، واستدلوا على هذا بأن الحديث فيه تخصيص الغسل باليوم، قال: غسل يوم الجمعة واجب، ويوم الجمعة يشمل أول النهار، وآخر النهار، وهذا هو اختيار طائفة من الظاهرية، وهو المشهور من مذهبهم.

**القول الثاني:** أن غسل يوم الجمعة مستحب لا واجب، ومتأكد، وذلك لأن الوجوب هنا مصروف إلى الاستحباب بالتخفيف، الذي جاء في حديث الحسن عن سمرة الآتي أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال في الوضوء للجمعة: **﴿﴾** من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل **﴿﴾** وهذا الحديث صححه جماعة كما سيأتي، قالوا: دل على أن الغسل مستحب وأفضل، وأن الوضوء كاف، وأن عثمان **رضي الله عنه** أتى الصلاة يوم الجمعة، وسأله عمر لما تأخرت؟ فقال: شغلني كذا، وكذا فعجلت على نفسي، فتوضأت، فأتيت. قال: والوضوء أيضا؟!!!

فاقتصر عثمان على الوضوء دون الاغتسال، واستدلوا على ذلك بأدلة متعددة، فقالوا: إن غسل يوم الجمعة مستحب، وأنه ليس بواجب.





وهذا القول الثاني بالاستحباب قول جماهير العلماء، بأن غسل يوم الجمعة ليس بواجب، بل مستحب.  
**القول الثالث:** قول من نظر إلى سبب الحديث، والعلة من إيجاب الغسل، وهو تأذي الناس بالروائح الكريهة، وهذا القول هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو أن غسل يوم الجمعة يجب في حق من في بدنه روائح كريهة يتأذى الناس بها، وكذلك من في ثيابه أشياء كريهة يتأذى الناس بها، فإنه يجب عليه أن يغتسل، وأن يغسل ما به يتأذى الناس، وهذا القول نصره شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو اختيار من اختياراته، ونظر فيه إلى العلة من إيجاب الغسل، وهذا فيه توسط ما بين القولين السابقين.

والظاهر من هذه الأقوال الثلاثة: هو أن الغسل متأكد يوم الجمعة على كل مسلم، وأنه واجب في حق من فيه روائح يتأذى الناس بها، فيجب عليه أن ينظف نفسه؛ لأن الناس يتأذون، والملائكة تتأذى مما يتأذى منه ابن آدم، فإذا كان الذي يأكل ثوماً، أو بصلاً نهي عن أن يقرب المسجد لأجل الرائحة، وكذلك من به رائحة كريهة، فإنه لأجل حضور هذه الفريضة التي لا يعذر أحد في التحلف عنها لأجل الروائح، فإنه يجب أن يخلص نفسه من الروائح بالاغتسال، فإذا نقول في حق عامة الناس في حق المجموع: إن هذا يتأكد واستحبابه استحباب مؤكد، وهو أكد من مثل الوتر، وركعتي الفجر، ونحو ذلك، وأنه يجب - كما قال شيخ الإسلام - على من له رائحة يتأذى الناس بها.

**الثاني :** يعني: الحكم الثاني هنا قال: "غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم" وهذا يعني: أن هذا الإيجاب لمن بلغ، والبلوغ يحصل كما هو معلوم في الذكور بأحد ثلاثة أشياء:

إما ببلوغ الخامسة عشرة، وأما بإنبات الشعر، شعر العانة، وإما بالاحتلام. فهنا في هذا الحديث ذكر ما يدل على البلوغ، وليس قيماً، وهو حصول الاحتلام؛ لأن هذا غسل ليس بسبب الاحتلام، وإنما هو غسل بسبب الجمعة لا بسبب الاحتلام لهذا البالغ؛ فإنه يتأكد عليه هذا الغسل، وهو مخاطب بالغسل. فإذا الصغار فإنهم لا يؤمرون بذلك، يعني: أمر مؤكد، ومن هو دون البلوغ لا يخاطب بذلك لتأكده، وإنما لأجل تعليمه، وتعويده.



**المسألة الثالثة والأخيرة :** أن هذا الغسل هو غسل تنظف، لا غسل رفع حدث، لكنه إن اجتمعا يوم الجمعة: الحدث الأكبر، فأراد أن يغتسل للجنابة، ويكون اغتسال -أيضا- للجمعة فإنه يدخل الأصغر في الأكبر، وذلك للقاعدة المقررة في هذا، وهي: أنه إذا اجتمعت عبادتان: صغرى وكبرى، دخلت الصغرى في الكبرى، فالغسل غسل الجمعة لا لأجل الحدث؛ لهذا إذا اغتسل للحدث الأكبر، فإنه يجزئ عنه، ويدخل هذا في هذا بمعنى أنه يؤجر على رفع الحدث، ويؤجر بنيته على الاغتسال ليوم الجمعة، وهذه قاعدة في كل العبادتين المجتمعين، إذا دخلت الصغرى في الكبرى، فإنه إذا نوى الثنتين معا، فإن معنى ذلك أنها تحصل له هذه وهذه، أو دخلت إحدهما في الأخرى أنه يؤجر على الجميع بنيته، يؤجر على اغتساله للجنابة، ويؤجر على اغتساله ليوم الجمعة، فيؤجر أجر الواجب في الجنابة، والأجر أجر فعل المستحب المتأكد في غسل الجمعة نعم.

**حديث "من توضأ يوم الجمعة فيها، ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل"**

وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه **من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل** **رواه الخمسة، وحسنه الترمذى.**

قال رحمه الله: وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه **من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل، فالغسل أفضل** **رواه الخمسة، وحسنه الترمذى.**

**معنى الحديث :**

النبي -عليه الصلاة والسلام- يفاضل في يوم الجمعة ما بين الوضوء، والغسل فيقول -عليه الصلاة والسلام- أن من اكتفى بالوضوء يوم الجمعة فيها، ونعمت، يعني: ونعم الفعل فعله، يعني: أنه أتى عليه، فيكفي هذا، ويجزئه، ويثني عليه به، ومن اغتسل، فالغسل أفضل يعني:

من الاقتصار على الوضوء.

**لغة الحديث:**



قوله: "من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت" دلنا ذلك على أن هذه الظرفية الزمانية يوم الجمعة، المقصود منها صلاة الجمعة، قال: "من توضع يوم الجمعة" يعني: للصلاة؛ لأنها لفظ الأول فيه التخصيص بيوم الجمعة، واليوم يشمل أوله وآخره، وأما هنا لما علقه بالوضوء قال: "من توضع يوم الجمعة" علمنا أنه متعلق بالصلاة لا بغيرها، قال: "فبها ونعمت" معنى ذلك أنه نعم الفعل فعله، وهذا يعني: أنه اقتصر على ما له الاقتصار عليه، وليس بمخالف إذ اقتصر على الوضوء.

قوله -عليه الصلاة والسلام-: "فبها ونعمت" يعني: أنه من اقتصر على الوضوء، فليس بمخالف، ولكنه ترك الأفضل لقربة قوله بعدها: "الغسل أفضل".

قال: ومن اغتسل، فالغسل أفضل كلمة أفضل هذه: التفضيل في الشرع، هو الله -جل وعلا- ولرسوله ﷺ وليس للناس؛ لأن التفضيل اختيار، والله -جل وعلا- يقول: ﴿ وَرَبُّكَ تَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾<sup>(١)</sup> فهو -جل وعلا- الذي يختار أن يكون شيئاً أفضل من شيء، فاختار أن يكون رمضان أفضل من غيره، وأن تكون مكة هي مكان، ورمضان زمان أفضل من غيره، واختار في الذوات أن يكون محمداً -عليه الصلاة والسلام- أفضل الأنبياء، واختار أن يكون جبريل من الملائكة أفضل الملائكة.. إلى آخره، فالاختيار والتفضيل في الأحكام الكونية لله -جل وعلا- وكذلك في الأحكام الشرعية، فالتفضيل للشرع؛ ولهذا فإن كلمة أفضل في هذا الحديث هي من صفات الشارع، يعني: التفضيل هو للشارع.

فالعالم ليس له أن يفضل، إلا بما دل عليه الدليل الشرعي: ترجيح وتفضيل الشارع يعني: الله -جل وعلا- أو نبيه -عليه الصلاة والسلام- أو ما دلت القواعد الشرعية المعتمدة على تفضيله؛ لأن معنى التفضيل ترجيح أحد الفعلين على الآخر، وهذا الترجيح تقوية، ولا بد له من دليل خاص يرجح به أحد الوجهين على الآخر، يعني: العالم الذي يفضل أو يرجح، والترجيح تارة يكون بدليل نقلي، وتارة يكون برعاية للقواعد الشرعية.

### درجة الحديث:



الحديث هنا قال: رواه الخمسة، وحسنه الترمذي، وهذا الحديث اختلف في صحته لأجل أنه من رواية الحسن البصري -رحمه الله- عن سمرة، والحسن عن سمرة مما اختلف فيه العلماء كثيرا، هل سمع الحسن من سمرة أم لم يسمع، والعلماء لهم في ذلك أقوال كثيرة، فمنهم من يصحح السماع مطلقا، ومنهم من لا يصحح السماع مطلقا يقول: لم يسمع الحسن من سمرة، فيجعل ذلك من قبيل المنقطع أو المرسل في تعريف بعضهم، ومنهم من يقول: سمع الحسن من سمرة أحاديث أربعة أو عشرة أو اثني عشر على اختلاف الأقوال في ذلك.

وسماع الحسن عن سمرة ثابت في روايات صحيحة، أن الحسن قال: سمعت سمرة، وحدثني سمرة، ولا شك أن الحسن البصري أدرك سمرة، وجاءت الروايات بأنه سمع منه، لكن هل سمع منه كل الأحاديث التي رواها عنه؟ أو سمع منه بعضها؟

اختلف أهل العلم في ذلك، ولأجل هذا الخلاف اختلفوا في تصحيح الأحاديث، التي من رواية الحسن عن سمرة، ولم يصرح فيها بأنه سمع ذلك من سمرة، أما قول من قال: إنه لا يصح سماع الحسن من سمرة مطلقا، فهذا فيه نظر، وفيه ضعف؛ لأنه جاء في الإسناد الصحيح أن الحسن سمع من سمرة أحاديث متعددة؛ لهذا نقول: الكلام في هذا الحديث من حيث درجته راجع إلى درجة أحاديث الحسن عن سمرة؛ ولهذا أشار الحافظ هنا إلى أن الترمذي حسنه، وهو مصير من جمع من أهل العلم، أن قول الترمذي -رحمه الله- هنا مرجح، يعني: أن رواية الحسن عن سمرة حسنة، أو صحيحة؛ لهذا نقول: هذا الحديث الصواب فيه أنه حسن، أو صحيح، وذلك لقبول روايات الحسن عن سمرة، عند عدد من أهل العلم.

### من أحكام الحديث :

الحديث دل على عدم إيجاب غسل يوم الجمعة، وأن الاكتفاء بالوضوء لا بئس به، ومر معنا الكلام على المسألة بالتفصيل نعم.

حديث "كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن ما لم يكن جنبا "



وعن علي رضي الله عنه قال: **٥٦** كان رسول الله صلوات الله وسلامه عليه يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً **٥٧** رواه الخمسة، وهذا لفظ الترمذي، وصححه، وحسنه ابن حبان.

قال: وعن علي رضي الله عنه قال: **٥٨** كان رسول الله صلوات الله وسلامه عليه يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً **٥٩** رواه أحمد، والأربعة، وهذا لفظ الترمذي، وحسنه، وصححه ابن حبان.

### معنى الحديث :

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- لتوقيره القرآن كان يقرأ الصحابة القرآن، وإقراؤه للقرآن في كل حال، إلا إذا كان عليه جنابة -عليه الصلاة والسلام- فإنه لا يقرئهم القرآن.

### لغة الحديث:

قوله: "كان النبي -عليه الصلاة والسلام- " مر معنا أن كلمة كان عند الأصوليين فيها اختلاف، وفي دلالتها هل تدل على التكرار، أو على الدوام، أو على مجرد الفعل، أقوال عندهم، وذكرت لكم أن الصحيح أنها بمجرد لا تدل على الدوام، ولا على التكرار، وإنما تدل على الفعل دون غيره، يعني: حصول الفعل دون غيره، وذلك أنها جاءت في القرآن في بعض صفات الله جل وعلا، وفي بعض الأشياء استعمال كان فيما لم يحصل إلا مرة.

قوله يقرئنا القرآن يقرئنا يعني: يعلمنا يعلمنا القرآن هذا يعني: أن تعليم القرآن يكون بالتلقين يعني: أنه يقرأ، ويقرئون فقوله يقرئنا القرآن لا تعني مجرد السماع بل هو يقرأ، وهم يقرئون، وهذا هو الطريقة الصحيحة في تعليم القرآن، بل النبي - عليه الصلاة والسلام - قرئ عليه القرآن، فاتبع القراءة كما قال -جل وعلا- : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ <sup>(١)</sup> الطريقة الصحيحة في تعليم القرآن، أن يقرأ المعلم الآية، ثم يقرئها التلميذ بعده، أما قراءة التلميذ ابتداءً، ثم تصحيح المعلم حتى يصل إلى الصواب، الطالب أو التلميذ، هذا غلط، بل لا بد أن

١ - سورة القيامة آية : ١٨ .



يقرأ المعلم أولا ؛ لأن القرآن بالتلقي ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ (١) فالله -جل وعلا- تكلم بهذا القرآن، وسمعه جبريل، فأدى ما سمع، فقرأه على النبي - عليه الصلاة والسلام - فالنبي -عليه الصلاة والسلام- تلقاه، فبلغه كما سمع، فإذا هي اتباع لهذا القراءة، القراءة سنة متلقاة، وعبادة ليس فيها اجتهاد، وإنما هي بالتلقي؛ لهذا المعلم كما كان رسول الله ﷺ يفعل هنا "يقرئنا القرآن" يعني: يقرأ هو، ويقرأ عليه الصحابة.

### درجة الحديث:

الحديث -أيضا- مما اختلف في صحته، وهو حسن يعني: بطرقه.

### من أحكام الحديث :

هذا الحديث جاء في هذا الباب باب الغسل، وحكم الجنب ذكرنا لكم أن من أحكام الجنب ما يتعلق بقراءته للقرآن ما يتعلق بلبثه في المسجد، ونحو ذلك من الأحكام حيث وضوء الجنب، واغتسال الجنب، وأشبه ذلك؛ لهذا أورد الحافظ هذا الحديث مبينا أن الجنب لا يقرأ القرآن، وهذه المسألة اختلف فيها هل الجنب يترك القراءة مطلقا أم لا يتركها، والحديث دل على الفعل فعل النبي -عليه الصلاة والسلام- ومعلوم أن الفعل يتقاصر عن درجة التحريم، يعني: عن درجة تحريم قراءة القرآن لمن كان جنبا، فقوله ﷺ "كان النبي ﷺ يقرئنا القرآن ما لم يكن جنبا" وكما جاء في الرواية الأخرى [١٥] كان لا يحجزه عن القرآن شيء إلا الجنابة [١٦] فهذا يدل على الفعل، وأنه ﷺ كان يمتنع عن القراءة إذا كان جنبا.

وهذا يحتمل أن يكون امتناعه لأجل عدم الجواز، أو لأجل الأدب يحتمل أن يكون هذا، ويحتمل أن يكون هذا، ولأجل الاحتمال اختلف العلماء في المسألة، فمنهم من نظر إلى أن امتناعه لأجل عدم الجواز،

١ - سورة القيامة آية : ١٨ .



والنبي -عليه الصلاة والسلام- لا يترك القرآن، قراءة القرآن لأجل حدوث شيء من جهة الأدب، بل كان -عليه الصلاة والسلام- هو الذي يقرأ القرآن، ويقرأ القرآن، فلا يمنعه إلا شيء أعظم من القرآن، والقرآن، قراءة القرآن من أفضل الأعمال؛ ولهذا رجحوا جانب أن يكون امتناعه لأجل عدم الجواز؛ لأن الأدب في هذا ما يكون دائما إنه ما يقرأ القرآن أبدا، ما دام أنه جنب قالوا: ولو وجد منه -عليه الصلاة والسلام- القراءة، وهو جنب لنقل ذلك عنه -عليه الصلاة والسلام- فلما امتنع عن ذلك، ودل عدم النقل على الديمومة قلنا: يعني: قالوا: إنه ليس بجائز.

**والقول الثاني:** إن قراءة القرآن للجنب ممنوعة من جهة الكمال، والأدب، ولو شاء أن يقرأ القرآن قرأه، والقول الأول هو الصحيح، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأجمع الأئمة على منع قراءة القرآن للجنب، ويعني بالأئمة، الأئمة الأربعة، والأئمة المتبوعين الذين نقلت مذاهبهم، ولكن الخلاف موجود.

**الثاني:** أن هذا الحكم في قوله: "يقرئنا القرآن" على ما يصدق عليه أنه قراءة القرآن، وهو قراءة آية كاملة، أما ما كان أقل من آية، فلا يصدق عليها ذلك؛ لأن القرآن أقله -يعني من جهة الاسم- أقله آية لهذا قال العلماء: أما بعض الآية، فله أن يقرأها لعدم صدق اسم القرآن عليها مجردة، يعني: إذا نظرت على أنها آية، فإنه يكون هناك يعني: يصدق عليها أنها تقرأ، ويقرؤها، أما بعض الآية، فلا تدخل في الاسم؛ لهذا رخصوا في قراءة بعض الآية، لا في الآية كاملة، وأيضا رخصوا إذا لم يقصد القراءة، وإنما قصد الذكر كأن قال مثلا: حسبنا الله، ونعم الوكيل، أو قال: الحمد لله رب العالمين، أو قال: ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرّة أعين واجعلنا للمتقين إماما، ونحو ذلك إذا قصد به الدعاء، ولم يقصد به التلاوة، أما إذا قصد القراءة، فإنه لا يجوز له ذلك نعم.

حديث "إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءا"

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يعود، فليتوضأ بينهما وضوءا أحاديث رواه مسلم، زاد الحاكم أحاديث فإنه أنشط للعود أحاديث.



قال : وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يعود، فليتوضأ بينهما وضوءاً رقم ١٤٢ رواه مسلم، زاد الحاكم رقم ١٤٣ فإنه أنشط للعود رقم ١٤٤ .  
وللأربعة عن عائشة -رضي الله تعالى عنها- قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام، وهو جنب من غير أن يمس ماء، وهو ... رقم ١٤٥ الحديث الأول فيه أن النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر أن المرء، إذا جامع أهله، وأراد أن يعود إلى هذا الجماع، أو المباشرة أنه يتوضأ بينهما وضوءاً، يعني: يتوضأ لينشط أطرافه، ويطهرها بعض التطهير، وعلل ذلك بأنه أنشط له، يعني: أنشط لعوده لمباشرة أهله، وحديث عائشة الذي بعده أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان ينام، وهو جنب من غير أن يمس ماء، يعني: من غير أن يتوضأ قبل النوم.

#### لغة الحديث :

قوله : "إذا أتى أحدكم أهله" هذا كناية عن حصول الجماع، وهذا من بلاغة الشارع، وحسن الأدب في مخاطبة الناس، وأن الألفاظ كلما دلت على المراد، فإنها أولى أن يقتصر على ما دل على المراد في ذكر الأشياء المستكرهه، من أن يفصل الكلام في ذلك، وهذا هو الذي جاء في القرآن، وهو الموجود في السنة كثيرا، أن النبي -عليه الصلاة والسلام- يكني بكنائيات، ويذكر إشارات، ويدل بألفاظ على المراد، والله -جل وعلا- حينما ذكر بعض هذه الأشياء في القرآن قال في وصف قرب الرجل من أهله، والمباشرة، ونحو ذلك قال : ﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرْتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنِّي شِعْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> وهذا فيه صرف الذهن عن أن ينشغل بذكر الأشياء التفصيلية، إلى مسألة يألّفها عادة، وهي مسألة الزراعة، والحرق إلى آخره، فيحصل المقصود من الإفهام في الأمور الفطرية، دون خوض في التفاصيل التي ينبغي ألا يخاض فيها، وكذلك قوله -جل وعلا- : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾ <sup>(٢)</sup> واللباس هو ما يلاصق المرء، ويكون قريبا من بدنه.

١ - سورة البقرة آية : ٢٢٣ .

٢ - سورة البقرة آية : ١٨٧ .





فالمباشرة، والقرب الشديد بين الرجل، وبين أهله جاء ذكره بهذا اللفظ البليغ العالي، الذي فيه مع بلاغته، فيه تنبيه المسلمين على الأدب في ذكر هذه الأمور؛ ولهذا كلما جاء المعلم، أو جاء الأب، أو ولي الأمر، أو الوالد، أو الوالدة في ذكر هذه الأشياء لأبنائهم وبناتهم، أو نحو ذلك، أو فيما يتعاطاه أهل الأدب من طلاب العلم.

ولهذا كلما جاء المعلم، أو جاء الأب، أو ولي الأمر، أو الوالد، أو الوالدة في ذكر هذه الأشياء لأبنائهم، أو بناتهم، أو نحو ذلك، أو فيما يتعاطاه أهل الأدب من طلاب العلم، ونحو ذلك في ذكر هذه المسائل، ينبغي أن تكون ألفاظهم فيها عالية، وأن يقتدوا فيها بالشرع، وأن لا تكون ألسنتهم كألسنة العوام، أو ألسنة من ليس حاملا للعلم؛ لأن العلم إذا حمه صاحبه، فله أثر عليه حتى في ألفاظه، وحتى فيما يفعل، وفيما يذر، يعني: من جهة انتقاء اللفظ واستعمال الكلمات، ونحو ذلك، ولا شك أن اللسان هو أول من يستفيد من العلم والعمل كذلك.

لهذا نتأدب بهذا الأدب، وإن المرء قدر الإمكان، إذا كان يحصل له الإسهام في مثل هذه المسائل، دون حوض في التفاصيل، فإن هذا هو الأدب الشرعي.

وهذا -أيضا- مما ينبغي أن يعتني به مثل الأطباء، ومثل من له مساس بالأمر التي فيها ذكر لهذه التفاصيل، كذلك المستفتي إذا استفتى عالما، أو امرأة تستفتي عالما، أو مفت يفتي، ويبين الحكم، فلا يذكر أشياء لا داعي لها، وإنما المقصود من الكلام هو إفهام المراد، فإذا حصل الإفهام باللفظ العالي، وباللفظ البليغ وباللفظ الذي ليس معه ترك للأدب، فإن هذا هو المقصود شرعا، وهو المقصود وقارا، وهو المقصود -أيضا- عند عقلاء الرجال وأصحاب الهمم والفطر العالية.

قوله: "أنشط للعود" العود هذا، يعني: المعاودة والرجوع، فالعود هنا مصدر عاد إلى الشيء يعود إليه عودا، يعني: رجع إليه.

درجة الحديث:



حديث صحيح، رواه مسلم وزيادة الحاكم -أيضا- صحيحة، إن شاء الله.

### من أحكام الحديث:

الحديث دل على الأمر بالوضوء، لمن أراد أن يعود إلى أهله بعد فراغه من إتيانهم، إما بمباشرة، أو بجماع، دل الحديث على الأمر بالوضوء.

فقال: فليتوضأ بينهما وضوء، وهل الأمر هنا للإيجاب، أو للاستحباب؟ على قولين لأهل العلم. ذهب الظاهرية إلى إبقاء الأمر على دلالة، وعدم صرفه عن ظاهره، وقالوا إن هذا للإيجاب، فأوجبوا الوضوء في مثل هذه الحالة.

والقول الثاني: وهو قول عامة أهل العلم أن هذا للاستحباب؛ لأنه أدب ومصلحته راجعة إلى الإنسان، فيما يزاوله من الأمور التلذذية، وهذه من الآداب؛ لهذا علله في آخره في رواية الحاكم بقوله: "فإنه أنشط للعود".

وقد ذكرنا لكم أن كلمة ( إن ) هذه تأتي للتعليل تعليل الأمر وما دام أنه علله بأمر راجع فيه مصلحة للعبد، مصلحة تلذذية، فإنه يكون ذلك صارفا للأمر عن الوجوب إلى الاستحباب، وهذا كما ذكرت لك قول عامة العلماء غير الظاهرية.

أما الحديث الآخر، حديث عائشة فقال فيه: عن عائشة -رضي الله تعالى عنها- قالت: ٥٤ كان رسول الله ﷺ ينام، وهو جنب من غير أن يمس ماء ٥٤ .

### معنى الحديث:

أنه -عليه الصلاة والسلام- كان إذا أجنب من إتيان أهله؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- لم يكن يحتلم؛ لتزويجه عن تلاعب الشيطان به -عليه الصلاة والسلام- كما قاله أهل العلم، فإنه كان إذا أتى أهله، فأجنب ربما نام -عليه الصلاة والسلام- ولم يتوضأ هذا معنى قولها: "من غير أن يمس ماء" يعني: وضوء، ولا اغتسالا.



### لغة الحديث:

مس الشيء إذا جعله إلى بشرته، أو إلى يده بوجه الخصوص، فقولها: "من غير أن يمس" يعني: من غير أن يمس الماء بشرته، يعني: من غير أن يكون يفيض الماء عليه، وهذه تشمل كما ذكرت لك الوضوء، وتشمل الاغتسال.

لكن قولها: "ينام، وهو جنب" ينا، وهو جنب نستفيد منها: أنه أنها أرادت بمس الماء الوضوء دون الاغتسال؛ لأنه هو المناسب لقولها: "ينام وهو جنب".

### درجة الحديث:

الحديث هذا ضعيف، وقد أشار الحافظ إلى ذلك بقوله: وهو معلول.

وقد ذكرت لكم فيما سلف أن طريقة الحافظ في هذا الكتاب في ذكر الحكم بالعلة أنه يقول: وهو معلول، تارة يقول: إسناده ضعيف، أن ذكر العلة تارة يقول: لأجل الضعف، وتارة لأجل العلة المعروفة عند أهل الاصطلاح بالعلة؛ لأن العلماء يستعملون كلمة "معلول"، أو "فيه علة" يعني: المتأخرين لما فيه ضعف إما لرجل ضعيف، أو لانقطاع، أو نحو ذلك، أو لأجل العلة المرادة في تعريف الحديث الصحيح بآخره من غير شذوذ، ولا علة يعني: علة قاذحة، وهي ما يحصل من جهة وجود الإرسال الخفي مثلاً، أو وجود الاختلاف أو - الاختلاف يعني: في الألفاظ - أو أشباه ذلك من العلل المعروفة.

هنا أراد بها - فيما يظهر لي - أراد بها الضعف قوله: "وهو معلول" يعني: أن فيه عللاً جعلته ضعيفاً.

فإذن الحديث حديث عائشة هذا ضعيف. وترجعون للتفصيل في تخرجه.

### من أحكام الحديث:

الحديث دل على أن الجنب له أن ينام، وهو غير متوضئ والجنب لا يلزمه إذا أراد أن ينام، لا يلزمه أن يغتسل، وكذلك لا يلزمه أن يتوضأ.



أما الاغتسال، فإنه صح عن النبي -عليه الصلاة والسلام- أنه كان يصبح وهو جنب، فيغتسل بعد الصباح يعني: بعد طلوع الفجر، فيصبح وهو . . يعني: وهو جنب حالة الصيام، فيغتسل بعد الصباح، وهذا يدل بوضوح على مسألة تأخير الاغتسال إلى الصباح.

أما الوضوء، فقد اختلف فيه العلماء، هل الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام هل هو مستحب؟ أم هو واجب؟ أم أنه لا يوصف باستحباب، ولا وجوب يعني: أنه متروك للعبد، مباح له على ثلاثة أقوال، وأشهرها أنه مستحب، وليس بواجب.

ومن أهل العلم من أوجبه لأمر النبي -عليه الصلاة والسلام- بالوضوء في بعض الأحاديث لعمر، ولغيره ومنهم من قال إنه مباح؛ لأنه لا ينفع في رفع الحدث، وإنما هو تخصيص، والتخصيص راجع للإباحة.

والقول الظاهر من هذه ما ذكرت لك، من أنه يستحب له أن يتوضأ دون الوجوب، وهذا الحديث دل على عدم.. على أن النبي ﷺ كان يترك، وفيه ضعف ودلت الأحاديث الأخرى على الأمر به، أمر استحباب نعم.

حديث "كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة"

وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت : ﷺ كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه، ثم يفرغ يمينه على شماله، فيغسل فرجه، ثم يتوضأ، ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر، ثم حفن على رأسه ثلاث حفنات، ثم أفاض على سائر جسده، ثم غسل رجليه ﷺ متفق عليه واللفظ لمسلم. ولهما من حديث ميمونة : ﷺ ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله، ثم ضرب بها الأرض ﷺ .

وفي رواية : ﷺ فمسحها بالتراب. وفي آخره : ثم أتيته بالمنديل، فرده، وجعل ينفذ الماء بيده ﷺ .

قال رحمه الله : عن عائشة -رضي الله تعالى عنها- قالت : ﷺ كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة، يبدأ فيغسل يده، ثم يفرغ يمينه على شماله، فيغسل فرجه، ثم يتوضأ، ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه



في أصول الشعر، ثم حفن على رأسه ثلاث حففات، ثم أفاض على سائر جسده، ثم غسل رجليه [٥٢] متفق عليه، واللفظ لمسلم.

ولهما في حديث ميمونة : [٥٣] ثم أفرغ على فرجه، وغسله بشماله، ثم ضرب بهما الأرض [٥٤] وفي رواية : [٥٥] فمسحها بالتراب [٥٦] وفي آخره: [٥٧] ثم أتيته بالمنديل فرده، وفيه: وجعل يفيض الماء بيده [٥٨] .

### معنى الحديث:

هذا الحديث من أصول الأحاديث في بيان صفة الغسل الكامل الذي كان -عليه الصلاة والسلام- يغتسل به من الجنابة، ووصفت عائشة لكونها زوج النبي -عليه الصلاة والسلام- القريبة منه التي تعقل كل أفعاله، وكل أقواله -عليه الصلاة والسلام- ووصفت ذلك بأنه كان يغتسل من الجنابة، فيبدأ بغسل يده يعني: يده اليميني، ثم يفرغ يمينه بهذه اليمين على شماله، فيغسل فرجه بشماله؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- كان يمس بشماله المواضع، التي ينزه عنها يمينه.

ثم بعد أن يغسل يده، أو يديه ويغسل فرجه يتوضأ الوضوء المعتاد، إلا غسل الرجلين، فيؤخرهما بعد إفاضة الماء على بدنه، ثم إذا توضأ الوضوء المعتاد، فإنه يأخذ الماء، ويدخل أصابعه، يعني: يأخذ ما يدخل أصابعه في أصول الشعر؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- كان ذا شعر كثيف، يعني: شعر الرأس، وكان ربما حصلت له -عليه الصلاة والسلام- حمة تبلغ إلى أنصاف أذنيه -عليه الصلاة والسلام- وربما زاد ذلك -أيضا- يعني: شعره من الخلف، فيحتاج إلى أن يروي أصول شعره بالماء، ثم يحنو عليه، أو يحفن على رأسه ثلاث حففات، يعني: يصب عليه ثلاث مرات، ثم إذا انتهى من غسل شعر رأسه، فإنه يفيض الماء على جسده، فإذا انتهى، فعمم بدنه بالغسل يكون بقي غسل الرجلين، فيتحرك عن مكانه الأول إلى مكان آخر، يعني: المكان الذي كان يمكث فيه من أول الغسل، ثم ينتقل، ثم بعد ذلك يغسل رجليه -عليه الصلاة والسلام-.

### لغة الحديث:



الحديث في قوله: " فيدخل أصابعه في أصول الشعر" المقصود بأصول الشعر يعني: شعر الرأس دون شعر اللحية، وأصول الشعر يعني: منابته لأجل أن يكون أسهل في وصول الماء إلى المنابت.  
قوله: "حفن على رأسه ثلاث حففات" الحفنة في الأصل هي ملء اليد من الشيء إما من التراب، أو من غيره، فنفهم من قوله: "حفن" أنه استعمل يده في ذلك "ثلاث حففات" يعني: على رأسه ثلاث مرات، وهل هذا يعني: من جهة اللغة كلمة: حفن بيد واحدة، أو بيدين؟ هو في أصلها في اللغة أن الحفن يكون بيد، أو بيدين، فباليد الواحدة يقال له: حفن، وكذلك باليدين يقال له حفن.  
" أصاب الماء" المقصود بها هنا تعميم الجسد بالماء "وسائر الجسد" قصد بها هنا بقية الجسد، فسائر هنا بمعنى البقية؛ لأنه غسل رأسه قبل ذلك.

في الرواية الأخيرة قولها: "ثم أتيتته بالمنديل فرده"

"المنديل": المقصود به الخرقعة التي ينشف بها، وتكون من قطن، أو نحوه مثل المناديل المعروفة، أو الفوطة، أو نحو ذلك في اللغة يدخل الجميع في اسم المنديل.

درجة الحديث: الحديث - كما رأيت - في الصحيحين، أو في أحدهما يعني: ألفاظه.

### من أحكام الحديث:

الحديث دل على صفة الغسل الكامل، والغسل له صفتان: صفة كمال وصفة أجزاء، وفعل النبي -عليه الصلاة والسلام- بمجرد يدل على الكمال، وأما القدر المجزئ من الغسل، الذي يحصل به رفع الحدث الأكبر وحصول الطهارة من ذلك، هذا يحصل بامتنال الأمر الذي هو التطهر في قوله تعالى:

﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا ﴾ <sup>(١)</sup> وكذلك الأمر بالغسل يقتضي التعميم، غسل بدنه واغتسل يعني:

عمم بدنه بالماء؛ ولهذا قال العلماء: إن الآيات والأحاديث دلت على أن الغسل منه ما هو مجزئ، ومنه ما هو كمال، فالجزئ هو تعميم البدن بالماء، فبأي طريقة عممت البدن بالماء ناويا رفع الحدث الأكبر، فإنه يحصل الطهارة من الجنابة، أو من الحدث الأكبر.



قد يكون مثلاً أنك تنغمس في بركة، ثم تخرج منها فتعمم بدنك بالماء، هذا يكفي، ثم اختلفوا هل يجب في الغسل المجزئ أن يمضمض ويستنشق أم لا؟ على أقوال: وظاهر الأحاديث دلت على وجوب المضمضة والاستنشاق في الوضوء لأجل أنه يحصل بها المبالغة في غسل الوجه، يعني: ما ظهر منه.

ودلالة الآية كما ذكرنا لك، أنها يجب معها غسل ما حصلت به المواجهة من الفم والأنف، فإذا حصل في الغسل مضمضة وإدخال الماء إلى طرف أنفه؛ فإن هذا فيه القدر المجزئ، مما دلت عليه الآية.

لكن الأحاديث فيها الأمر بالاستنشاق، والأمر بالمضمضة، والأمر بالاستنشاق أكد في الأحاديث، فهل هذا الأمر بالاستنشاق في الوضوء، وفي الغسل، هل هو لأجل حصول تأكيد بدخول الماء إلى طرف الأنف، أم أن الاستنشاق عبادة مستقلة في جذب الماء، إلى الأنف، ثم نشره؟ العلماء لهم في ذلك أقوال. والذي عليه مذهب الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - ومذهب أصحابه أن المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارة الصغرى والكبرى، يعني: في الوضوء، وفي الغسل.

فدل هذا على أن الغسل المجزئ - عندهم - هو أن يعمم البدن بالماء ويمضمض ويستنشق؛ لأن هذا جزء تحصل به المواجهة، وهو في حكم الظاهر دون حكم الباطن، وجاء الشرع في إيجابه، أو بالأمر بالمضمضة والاستنشاق بذلك.

أما صفة الغسل الكامل، فهو الذي فعله النبي - عليه الصلاة والسلام - وهو أنه يبتدئ، فيغسل يده أولاً اليد اليمنى؛ لأنها ربما لامست شيئاً، أو ربما حصل يعني: فيها نوع قدر، أو نحو ذلك، فيغسل يده اليمنى لتطيبها، ثم يغرف منها ليده الشمال لغسل الفرج، فيغسل فرجه بشماله، فإذا انتهى من غسل الفرج وتنقيته، مما قد يكون علق به، فإنه يبدأ بالوضوء.

ومعلوم أنه الآن ما حصل له رفع الحدث الأكبر، وإنما الحدث الأكبر لا زال باقياً، ولكن يتوضأ لأجل التعبد، أو لأجل تخفيف الحدث على قولين لأهل العلم، إما أن يكون وضوؤه وضوء النبي - عليه الصلاة والسلام - قبل الاغتسال لتخفيف الحدث، أو لأجل التعبد بذلك.



ولهذا أجمعوا على أن الوضوء قبل الغسل أنه لا يشترط، وأن الغسل يجزئ، ولو لم يتوضأ، والوضوء يكون بعد رفع الحدث الأكبر، وليس قبله يعني: لمن شاء.

أما قبله - لو توضأ - لا زال الحدث الأكبر باقيا.

فإذن نقول: السنة دلت على أنه يتوضأ إلا في غسل رجليه، يعني: يتوضأ الوضوء المعروف، إلا في غسل رجليه، فإنه يؤخر ذلك إلى آخر الغسل.

بعد أن يتوضأ يبدأ بتعميم البدن بالماء، فيبدأ بالشعر شعر الرأس، فيروي أصوله إذا كان شعره كثيفا، وبعد تروية أصوله يعني: إدخال الماء إلى الداخل بأصابعه يفيض الماء على رأسه بقليل، أو بكثير بحسب ما يتيسر له بحففات، أو يصب بكأس، أو يصب بإبريق، أو أكثر.. دش، أو نحو ذلك.

المقصود أن يروي الشعر، وألا يبقى شيء من الشعر ما مسه الماء.

إذا انتهى من ذلك - عليه الصلاة والسلام - أفاض الماء على سائر جسده، والسنة في ذلك أن يتدبأ بالجهة اليمنى من البدن؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام - كان يعجبه التيمن في تنعله وترجله، وفي طهوره ﷺ وهذا من التطهر، فيبدأ بالجهة اليمنى، فإذا أفاض الماء عليها وغسلها غسل الجهة اليسرى.

وكذلك الآن في استعمال الدش ونحوه، فإنه يستعمله في الجهة اليمنى، إما تلقيا للماء، أو استعمالا للناقل، هذا قبل اليسرى لتحقيق الغسل الكامل.

إذا غسل بدنه عمم بدنه، وانتبه إلى مغابنه، يعني: المواضع التي قد لا يصل إليها الماء، مثل الأبواب ومثل صفحة اليد والرجل، ونحو ذلك، إذا تعاهد ذلك فتم منه الاغتسال - عليه الصلاة والسلام - يبقى الرجلين، فينتقل عن مكانه، ثم يغسل رجليه.

هذا هو الغسل الكامل.

قالت ميمونة -رضي الله عنها- : ثم ضرب بها الأرض، وهذا معنى الرواية الثانية، فمسحهما بالتراب، يعني: يريد يخفف الماء الذي فيها، فمسحها بالتراب؛ لينحف، وهذا يحصل بالتفوط، أو باستعمال المناديل، أو الفوط إلى آخره.





وفي رواية أخرى، هـ أنه أتى بالفوطة، أو بالمنديل فرده، وجعل ينفض الماء بيده - عليه الصلاة والسلام - هـ .

وهذا الغرض منه - نفض الماء باليد - ما فيه التشريع للأمة، من أن المستحب ألا يستعملوا المناديل بعد الوضوء، أو بعد الغسل، وإنما يجعلون الماء يتقاطر؛ لأن الذنوب تتحات وتتقاطر مع الماء، أو مع آخر قطر الماء، كما ثبت بذلك الحديث الصحيح.

الحكم الثاني: الغسل بالاتفاق - اتفاق العلماء - له واجب واحد، وهو تعميم البدن بالماء، واختلفوا في المضمضة والاستنشاق على نحو ما ذكرت لك، وكذلك اتفقوا على أن الموالاة والترتيب، ليس شرطاً في الغسل، ليس من واجبات الغسل بخلاف الوضوء، فلو لم يرتب، أو لم يوال فإن له ذلك بالاتفاق يعني: غسل بعض بدنه قبل الآخر غسل الرجلين قبل نصف بدنه الأسفل، ثم نصف بدنه الأعلى، ثم رأسه. قدم البعض على البعض هذا كله سائغ؛ لأنه لا يشترط فيه الترتيب، كيفما فعل، فإن ذلك مجزئ، والموالاة كذلك فله أن يفرق بين أعضاء الغسل مثل ما ذكرت لك فيما سلف، يغسل شعر رأسه الآن مثلاً، ويغسل بقية بدنه بعد عدة ساعات، لا يشترط الموالاة في ذلك، فله أن يفرق بعض الأجزاء عن بعض، وليس مثل الوضوء في إيجاب الموالاة؛ لأنه ما دل عليها دليل؛ لهذا اتفق العلماء على عدم وجوبها نعم.

حديث "قلت: يا رسول الله، إني امرأة أشد شعر رأسي"

وعن أم سلمة - رضي الله تعالى عنها - قالت: هـ قلت: يا رسول الله، إني امرأة أشد شعر رأسي، أفأنقضه لغسل الجنابة؟ - وفي رواية: والحیضة - قال: لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات هـ رواه مسلم.

قال رحمه الله: وعن أم سلمة - رضي الله تعالى عنها - قالت: هـ قلت يا رسول الله: إني امرأة أشد شعر رأسي، أفأنقضه لغسل الجنابة؟ - وفي رواية: وللحيضة، أو الحيضة - فقال: لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات هـ رواه مسلم.



### معنى الحديث:

أن أم سلمة -رضي الله عنها- سألت النبي -عليه الصلاة والسلام- عن حالها، وهي أنها تعمل رأسها عمائل، وتجعله ضفائر؛ ليكون أسهل لها، وأبعد عن كثرة معاناة الشعر بالتمشيط والترجل، ونحو ذلك فيحصل لها جنابة، فهل يجب عليها إذا أرادت أن تغتسل أن تفك الشعر أم لا؟ إذا أرادت أن تغتسل من الجنابة، هل يجب عليها أن تفك الشعر؟ فالنبي -عليه الصلاة والسلام- قال لها: لا، لا يجب عليك ذلك، إنما يكفيك أن تchetti على رأسك ثلاث حثيات؛ لأن المقصود من الغسل هنا غسل تروية أصول الشعر، ومس الجلد مس البشرة، وأما ما استرسل من الشعر، فإنه لا يجب أن يغسل فإذا غسل الظاهر وروى أصل الشعر، يكفي عن غسل العمائل والصفائر الطويلة.

لغة الحديث:

قولها: "أشد شعر رأسي" هذا يشمل أنها تجعل شعرها صفائر وغدائر، يعني: عمائل، ويشمل -أيضا- أنها تجمع شعرها جميعا بطريقة، حتى لا يتفرق.  
قولها: "أفأنقضه؟": "أنقضه يعني: أحل ما قد عقدته من قبل، فهي شدت قبل فنقضه بجعله على هيئته المعتادة.

قوله -عليه الصلاة والسلام-: "ثلاث حثيات" فيها البحث الذي مر معنا، فيما سبق في الحفقات، وأن الثلاث حثيات قد تكون بيد واحدة، وقد تكون باليدين جميعا.  
درجة الحديث:

الحديث ذكر لك أنه رواه مسلم، فهو صحيح بتصحيح مسلم له، لكن العلماء بحثوا في زيادة هذه الرواية: "وللحيضة" قالوا: وفي رواية: "وللحيضة، أو للحيضة" والصحيح أن هذه اللفظة شاذة، وليست بصحيحة، وأن الحديث الصحيح بدونها، وأن السؤال كان لنقض الشعر لغسل الجنابة، لا للحيضة، وأما الحيضة ففي أحاديث آخر ما يدل على إيجاب نقض الشعر للحيض، وذلك لأن الحيض إنما يأتي قليل في



الشهر مرة، وليس مثل الجنابة المتكررة، وإن كان الجميع يشترك -يعني الحيض والجنابة- في أنها حدث أكبر، لكن يختلف الحكم من جهة نقض الشعر للمرأة.

من أحكام الحديث:

**دل الحديث على إيجاب غسل شعر الرأس في الغسل،** وأن هذا الحكم متعلق بما علق، أو بما نبت على الجلد من الشعر، أما المسترسل للمرأة؛ فإنه يكفي غسل ظاهره دون باطنه، وهذا من جهة الأجزاء، لكن إذا كانت المرأة ليس عليها مشقة، فالأفضل لها أن تغسل جميع الشعر وذلك؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- ذكر القدر المجزئ بقوله: إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات. والكفاية المقصود منها، الكفاية في تحصيل رفع الحدث الأكبر، بالقدر المجزئ.

**الثاني :** دل الحديث على أن المرأة، إذا شدت شعر رأسها قبل الجنابة، أنها تترخص بذلك، لكنها إن شدت الشعر بعد الجنابة، فهل يجزئها الاكتفاء بهذا الوصف؟ سألت النبي -عليه الصلاة والسلام- أم سلمة فقالت: ﷺ إني امرأة أشد شعر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة؟ ﷺ يعني: أن شدها كان قبل حصول الحدث لها، كما دل عليه ظاهر اللفظ، فرخص، أجابها -عليه الصلاة والسلام- بقوله: "إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات".

هل للمرأة أن تشد شعر رأسها بعد أن تجنب؟ يعني: يكون شعرها طويلا لا تريد أن تغسل جميع الشعر، فتغطي تلف أكثره، أو تعمله، أو نحو ذلك، أو تجعل فيه بعض ما يمسكه من حديد ونحوه، فهل لها ذلك أم لا؟ العلماء لهم في ذلك قولان: والصحيح أن لها أن تفعل ذلك سواء قبل الجنابة، أو بعد الجنابة، الحكم واحد وذلك لأن الترخيص ليس متعلقا بهيئة الشد، ولا بوقت الشد، وإنما متعلق بحصول الشعر حين الاغتسال، على هذه الهيئة، فالشعر إذا كان حين الاغتسال مجموعا معمولا مضفرا، أو ما شابه ذلك؛ فإنه يكفي المرأة أن تحثي على رأسها ثلاث حثيات.

**الثالث:** قوله -عليه الصلاة والسلام-: يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات، ليس المقصود منها العدد، وإنما المقصود ما يحصل به اليقين في تعميم الشعر بالماء، فشعر المرأة الملاصق لجلد رأسها، هذا



يجب أن يعمم بالماء، وأن تروى أصوله، يروى أصوله، وأن يغسل جميعه، أما المسترسل الباقي، فهذا الذي فيه أنه يكفي فيه الظاهر، أو لا يجب غسله، أما الملتصق بالرأس يعني: جلدا، فهذا لا بد من تعميمه بالماء، وتروية أصول الشعر وغسل الظاهر، مثل الحال، حال الرجل وغير ذلك.

فإذن قوله: يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات. ليس المقصود منه حصول الحثيات، دون تعميم الرأس والشعر بالماء، وإنما المقصود التعميم، وقد يحصل هذا التعميم بأقل شيء، وهو أن يحثو ثلاث حثيات.

**الحكم الأخير:** استدل بعض أهل العلم بقوله: " وللحيضة" على أن الحيض له حكم الجنابة في هذا، وذلك لصحة هذه الرواية عنده -هذه الزيادة- ثم أيضا؛ لأن الجنابة والحيض يجتمعان في أن كلا منهما حدث أكبر في الشرع، ولا فرق بين هذا وهذا، من جهة رفعه، فيرفع، ترفع الجنابة، ويرفع حكم الحيض في المرأة بالاغتسال، وهذا يعني: أن أحكام الجنابة وأحكام الحيض واحدة في ذلك، فيكفي عدم النقض، فيكفي الغسل بدون نقض الشعر.

**القول الثاني:** وهو الصحيح، أن الجنابة تختلف عن الحيض في ذلك؛ لثبوت الأدلة في التفريق بينهما؛ ولضعف هذه الزيادة نعم.

**حديث "إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب"**

وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله ﷺ: إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب [٥٢٢] رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة.

قال: وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله ﷺ: إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب [٥٢٣] رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة.

دل الحديث على تحريم النبي -عليه الصلاة والسلام- أو يعني: معنى الحديث أن النبي -عليه الصلاة والسلام- لم يبيح، ولم يجعل المكث في المسجد حلالا لا للمرأة الحائض، ولا للجنب من الرجال والنساء،



وإن هذا نهي عنه الجنب ونهيت عنه الحائض بقوله: "لا أحله" يعني: أن المقام فيه والمكث فيه ليس حلالا، بل هو حرام على الحائض، وعلى الجنب.

### لغة الحديث:

قوله: "لا أحل" بل قوله: قبلها، قوله: "إني" هذه للتأكيد فمع قوله: لا أحل. أكد الكلام باستعمال كلمة "إن" وهي حرف للتوكيد، فإذا أريد توكيد الكلام وبيان أنه مؤكد عند قائله، ويراد تنبيه المتحدث إليه بهذا الكلام، يؤكد بأن تنزيلا له منزلة المنكر للشيء، أو منزلة الغافل منزلة المتردد في الشيء، أو الشاك فيه، فيؤكد له بهذا لتبيين عظم شأن ما سيأتي.

قوله: "لا أحل" كلمة حلال، وأحل هذه مما جاء في الشرع بألفاظ متعددة، ومثلها لفظة الجواز، وهذه تستعمل في شيئين، يعني: في النصوص، وكذلك في كلام العلماء.

الأمر الأول: في التفريق ما بين المباح وغير المباح، الحلال والحرام. والثاني: في التفريق ما بين المحزى وما بين غير المحزى، فيقال: هذا الشيء حلال بمعنى أنه غير حرام، ويقال: هذا الشيء حلال، أو مباح بمعنى أنه محزى، يباح كذا يعني: يحزى كذا يحل كذا، يحل له أن يفعل كذا، يعني: أنه يحزئه أن يفعل كذا.

قوله: "المسجد" المقصود منه هنا المسجد المعد للصلاة، المساجد المبنية لذلك المختصة به، وليس المقصود المسجد الذي يكون في بيت الإنسان، يعني: المكان الذي يعده لسجوده، أو يعده للصلاة؛ لأن البيوت قد يكون بعض الناس عنده سعة في بيته، فيجعل غرفة مثلا، أو يجعل مكانا مخصوصا للصلاة، لمن أراد أن يصلي يتعاهده بالطهارة، ويتعاهده بالنظافة ويكون فيه مثلا مصحف ونحو ذلك. مثل المرأة يكون لها مسجد في بيتها، يعني: يكون لها مكان معروف، تصلي فيه، ونحو ذلك.

المقصود هنا: إني لا أحل المسجد يعني: المسجد المعروف ليس المساجد التي في البيوت، ولا يدخل - أيضا - في ذلك المصلى كما سيأتي في الأحكام يعني: لفظ المسجد غير لفظ المكان الذي يصلي فيه في الشرع كذلك في اللغة.



دلالة مسجد في اللغة تصدق على المكان المعد للسجود، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً. يعني: أنها أعدت، أو جعلت مكاناً يصلح للسجود. فإذا كلمة المسجد في اللغة معناها: المكان الذي يسجد عليه، أي مكان تسجد عليه صار مسجداً، وأما في الشرع، فنخص به المسجد المعروف. درجة الحديث: الحديث رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة، وهو صحيح.

### من أحكام الحديث:

الحديث هو كالبيان لقول الله -جل وعلا-: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾<sup>(١)</sup> فقله -جل وعلا- ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَلَا جُنُبًا﴾<sup>(٣)</sup> يعني: لا تقربوا الصلاة حالة كونكم جنبا إلا عابري سبيل، ومعلوم أن الصلاة لا تكون لعابري السبيل، الصلاة لا بد فيها من الخشوع، ولا بد فيها من الوقوف بين يدي الله -جل وعلا- فلما قال: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾<sup>(٤)</sup> دل على أن المراد موضع الصلاة، لا الصلاة نفسها فإذا في الآية: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾<sup>(٥)</sup> هذا المقصود منها الصلاة نفسها وقوله: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾<sup>(٦)</sup> المقصود موضع الصلاة بدلالة قوله: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾<sup>(٧)</sup> فلهذا قال -

١ - سورة النساء آية : ٤٣ .

٢ - سورة النساء آية : ٤٣ .

٣ - سورة النساء آية : ٤٣ .

٤ - سورة النساء آية : ٤٣ .

٥ - سورة النساء آية : ٤٣ .

٦ - سورة النساء آية : ٤٣ .

٧ - سورة النساء آية : ٤٣ .



عليه الصلاة والسلام-: ﴿٥٦﴾ إني لا أحل المسجد لحائض، ولا جنب ﴿٥٧﴾ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ <sup>(١)</sup> فالجنب ليس له أن يكون في موضع الصلاة، إلا أن يكون عابر سبيل.

فإذن: دلت الآية، ودل الحديث على تحريم المكث في مواضع الصلاة، وهي المساجد المعدة لذلك، وإن هذا ليس بحلال للحائض أن تدخل المسجد، وليس بحلال للجنب أن يدخل المسجد، ويمكث فيه يعني: أن يطيل المكث فيه سواء أكانا قائمين، أم كانا قاعدين.

**الثاني** : دل الحديث على أن الجنب له.. دلت الآية على أن الجنب له أن يعبر المسجد، وكذلك دلت عدة أحاديث على ذلك، واختلف العلماء هل يجب على من أراد عبور المسجد، أو المكث فيه بالجنب، هل يجب عليه الوضوء؟ وهذا مبني على اختلاف في أصل المسألة، وهي هل يجوز للجنب أن يمكث في المسجد مطلقاً أم لا؟ على أقوال:

**القول الأول:** هو ما قدمناه لك سابقاً، في أن الجنب يحرم عليه المكث في المسجد بدلالة الآية والحديث. والقول الثاني: أن الجنب له أن يمكث في المسجد؛ لأن الصحابة -رضوان الله عليهم- كان منهم من يسكن المسجد، وكان أكثرهم شباباً، وربما كانوا يحتلمون، فلو كان ذلك حراماً مطلقاً لأمرنا ألا يمكثوا بالمسجد، وأنه من احتلم وجب عليه أن يخرج فوراً، وهذا هو القول الثاني، وهو أن المسجد لا بأس أن يدخله الجنب، ويمكث فيه.

**والقول الثالث:** أن الجنب له أن يمكث في المسجد بشرط الوضوء، فإذا توضأ، فله أن يمكث أما مع عدم الوضوء، فالحديث دل على التحريم، وهذا القول جاء عن عدد من الصحابة -رضوان الله عليهم- وعمل به عدد منهم، وهو أقرب الأقوال، يعني: من جهة الجمع ما بين الأدلة.

لكن دلالة الآية فيما ذكرت على أن الجنب، ليس له أن يدخل إلا عابراً للسبيل؛ ولهذا من جهة الاحتياط؛ فإنه لو توضأ الإنسان، فإن تركه المكث في المسجد هو الأحوط له امتثالاً لقول الله -جل



وعلا-: ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ولا شك أن الماكث ليس بعابر سبيل، والوضوء يخفف، لكنه لا يزيل الحكم.

أما من جهة العبور، فإن الظاهر، بل الصحيح، بل قول عامة أهل العلم ألا أنه لا يشترط له طهارة، وكذلك الحائض، فإن الحائض لا يحل لها المكث في المسجد، وهل لها العبور؟ في ذلك الصواب أنها لها أن تعبر، إذا تحفظت من أن يصيب المسجد بعض آثار الدم، أو نحو ذلك يعني: النجاسة.

والنبي -عليه الصلاة والسلام- قال لعائشة مرة: ﷺ ناوليني الحُمرة، فقالت: يا رسول الله، إني حائض، قال: إن حيضتك ليست في يدك ﷺ لأنها كانت قريبة من المكان، وكونها حائض لا يعني ألا تدخل بعض البدن، ووجه التعليل من الحديث: أن اليد لما كانت ليست موضع حيض، فدل على أن دخولها المسجد فيه أمن من تلويث المسجد، وأنه ليس مكثا فيه، ولا عبورا أيضا وإنما هو مناولة.

لهذا نقول: الصحيح أن الحائض -أيضا- لا يحل لها المكث في المسجد، لكن إن احتاجت إلى المرور، فتمر، وليست مثل الجنب في أنها قد يخفف الحكم في حقها بالوضوء نعم.

حديث "كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد"

وعنها -رضي الله عنها- قالت: ﷺ كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، تختلف أيدينا فيه من الجنابة ﷺ متفق عليه. وزاد ابن حبان: ﷺ وتلقي أيدينا ﷺ .

قال: وعنها -يعني عن عائشة- رضي الله عنها قالت: ﷺ كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، تختلف أيدينا فيه من الجنابة ﷺ متفق عليه. وزاد ابن حبان: وتلقي.

معنى الحديث:

١ - سورة النساء آية : ٤٣ .





أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان هو وزوجه يغتسلان من إناء واحد، هذا يغترف، وهذا يغترف، حتى يغتسلا من الجنابة، وربما لأجل عدم الإضاءة، أنها تلتقي الأيدي في الإناء، في الإناء الواحد تلتقي يد المرأة ويد الرجل، يعني: يد النبي -عليه الصلاة والسلام- ويد أهله، تلتقي في الإناء وهذا لا يؤثر، بل يتمان الغسل.

### لغة الحديث:

قوله: قولها: "تختلف أيدينا" فيه: يعني: تتخالف هو مرة، وأنا مرة هو يغرف، ثم أنا أغرف، وربما حصل الالتقاء مثلما قالت، لكن كلمة تختلف أيدينا فيه، يعني: هو مرة، وأنا مرة.  
درجة الحديث: الحديث كما ذكر، متفق على صحته.

### من أحكام الحديث:

الحديث دل على أن الرجل والمرأة، يعني: الرجل وزوجه لهما أن يغتسلا جميعا، وإن العورة تحفظ إلا من أهل المرء، أو ما ملكت يمينه.

الثاني: دل الحديث على أن الرجل يكون رفيقا بأهله؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- كان يفعل ذلك مع عائشة، ومعلوم أن المرأة لو تأخرت، فالرجل يحتاج إلى الخروج إلى الصلاة، ويحتاج إلى الخروج إلى الناس لأغراضه، فاغتساله قبل هو الأولى، أو هو الأظهر من جهة العمل، لكن النبي -عليه الصلاة والسلام- لشدة حسن عشرته لأهله ورعايته لعائشة -رضي الله عنها- ونحو ذلك كان يغتسل معها -عليه الصلاة والسلام- بل تغتسل معه هي، ويختلفان على إناء واحد، عليه الصلاة والسلام.

الثالث: دل الحديث -أيضا- على ما سبق الكلام عليه، من أن المرأة لا تخلو بإناء بماء قليل لتتطهر به من الحدث، وقد سبق الكلام عليه في الأحاديث، هـ نهي أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة، ونهي المرأة أن تتوضأ بفضل ظهور الرجل، وأمر أن يغترفا جميعا هـ.



وعلى حديث ميمونة -أيضا- الذي بعده أنها: كان النبي -عليه الصلاة والسلام- يغتسل بفضل ميمونة، فهذا الحديث يدل لمن قال: إن المرأة لا تحتلي بالماء القليل، وإذا احتاجت أن تغتسل تكون مع الرجل، ولا يتأخر الرجل عنها.

وأما قوله: فيما سبق من الحديث ☞ نهي الرجل أن يغتسل بفضل طهور المرأة، والمرأة أن تغتسل بفضل طهور الرجل ☞ فإن أحدهما ثبت به الحكم وهو اغتسال النبي -عليه الصلاة والسلام- بفضل ميمونة والثاني -أيضا- اغتسال المرأة بفضل الرجل، له الحكم نفسه نعم.

### حديث "إن تحت كل شعرة جنابة"

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله -صلى عليه وسلم-: ☞ إن تحت كل شعرة جنابة ☞ - أعد: قال رسول الله -صلى عليه وسلم- اللهم صل وسلم عليه: ☞ إن تحت كل شعرة جنابة ☞ نعم ☞ فاغسلوا الشعر وأنقوا البشر رواه ☞ أنقوا - ☞ اغسلوا الشعر، وأنقوا البشر ☞ ☞ فاغسلوا الشعر، وأنقوا البشر ☞ رواه أبو داود والترمذي وضعفاه همزة قطع وأنقوا من الإنقاء، يعني: الهمزة أصلية ليست همزة وصل نعم فاغسلوا الشعر وأنقوا البشر لا وأنقوا وأنقوا البشر رواه أبو داود والترمذي وضعفاه. ولأحمد عن عائشة رضي الله عنها نحوه نحوه، وفيه راو مجهول.

قال رحمه الله: قال عليه الصلاة والسلام: ☞ إن تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وأنقوا البشر ☞ رواه أبو داود والترمذي وضعفه. إلى آخره.

### معنى الحديث:

أن الجنابة تصيب كل أجزاء البدن؛ لأن الجنابة حكم والحكم يعم البدن، والشعر لما كان مغطيا للبشرة، فإن حكم الجنابة تحت كل شعرة؛ ولهذا قال: إن تحت كل شعرة جنابة؛ لأن الجنابة حكم يعم البدن إذا حصل ما يقتضيه؛ لهذا أمر بتطهير كل البدن ورفع حكم الجنابة عن كل البدن رفع الحدث الأكبر، أمر أن



يغسل الشعر بجميع أجزاء البدن وأمر -عليه الصلاة والسلام- أن تعمم البشرة بالماء، وإن يسبغ الغسل يعني: على جميع المواضع، فقال: وأنقوا البشر يعني: أن البشرة تنقى إنقاء، وتعمم بالماء. لغة الحديث:

كلمة "شعر" يجوز أن تقول "شعر" ويجوز أن تقول "شعر" فهو شعر يعني: بالإسكان فعل، وفعل، وهذه كثيرة في اللغة فيما كان على وزن فعل أنه يجوز فيه فعل، وفعل مثل سمع وسمع وشهر وشهر ونهر ونهر، ﴿وَفَجَّرْنَا خِلْفَهُمَا نَهْرًا﴾<sup>(١)</sup> في قراءة نافع: وفجرنا خلالهما نهرًا في قراءة عاصم، أو في رواية حفص عن عاصم.

فقوله: "شعر وشعر" هذان صحيحان، هنا ترجح رواية الشعر يعني: ضبط الشعر بفتحتين لأجل مناسبتها للبشر، "فاغسلوا الشعر وأنقوا البشر".

أنقوا معنى قوله: "أنقوا" من الإنقاء، والإنقاء هو الإسباغ والتعميم وحقيقته هو حصول الشيء على تمامه، يعني: من النقاية، ويعني: من حيث الاشتقاق الأكبر كلها تشتك في حصول الشيء على تمامه، أو حصول الشيء المهم، أو الذي يهتم له.

"البشر": جمع بشرة، والبشرة هو كل ما يحصل يعني: كل ظاهر البدن وهي، وإن كانت في أصلها مختصة بما ظهر، يعني: من الوجه واليدين لكنها في اللغة عامة لكل أجزاء البدن، وسميت البشرة بشرة لحصول البشر فيها والسرور، حين تلقى الخبر المفرح، تتغير البشرة يعني: يحصل فيها أنس، يحصل فيها ظهور السرور بالخبر، فليل لها بشرة وسمي الإنسان -أيضا- بشر ﴿بَشَرًا سَوِيًّا﴾<sup>(٢)</sup> لأنه متميز بظهور بشرته بخلاف سائر الحيوانات، فإنها مغطاة، أو أن جلدها ليس بظاهر.

### درجة الحديث:

١ - سورة الكهف آية : ٣٣.

٢ - سورة مريم آية : ١٧.



الحديث بجميع رواياته ضعيف، ولا يصح، وبعض أهل العلم حسنه لأجل مجيء شواهد له، أو أنه من طرق مختلفة، والحافظ أشار إلى ذلك بقوله في رواية أبي هريرة: رواه أبو داود والترمذي وضعفه وقال بعدها: ولأحمد عن عائشة -رضي الله تعالى عنها- نحوه، وفيه راو مجهول، فكأنه يقول: إن هذه الرواية تشهد للرواية الأخرى، وهذا حجة من حسنه، وهذا يعني: أن تحسينه قريب، لكن الأسانيد لا تقوم الحجة بها منفردة.

### من أحكام الحديث:

قوله: "إن تحت كل شعرة جنابة" هذا يدل على أن الجنابة حكم يعم البدن، وإن الشعر، الجنابة متعلقة بالبشرة التي تحتها، وليست متعلقة بالشعر نفسه؛ لقوله: "إن تحت كل شعرة جنابة" وإيجاب غسل الشعر هو من إيجاب ما لا يتم الواجب إلا به؛ ولهذا أمر بعده بقوله: "فاغسلوا الشعر وأنقوا البشر" فغسل الشعر لا؛ لأنه تحله الجنابة، الجنابة إنما تحل البدن، وهي حكم لكن يجب غسل ما تحت الشعر، ومعلوم أن اليقين في غسل ما تحت الشعر لا يحصل إلا بغسل الشعر نفسه؛ ليحصل اليقين بحصول الإنقاء والغسل لجميع أجزاء البدن.

ولهذا عقب -عليه الصلاة والسلام- بقوله: "فاغسلوا الشعر" على قوله: "إن تحت كل شعرة جنابة". إذن فيكون الأمر في قوله: "فاغسلوا الشعر" هو أمر من باب أن ما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب؛ ولهذا في المرأة كما سبق الكلام عليه، المرأة في شعرها المسترسل، أو الشعر الذي شدته عمائل، أو ضفائر فإنها لا يجب عليها أن تنقضه؛ لأن المقصود غسل الشعر الذي يحصل بغسله اليقين بوصول الماء إلى البشرة، والباقي ليس كذلك.

**الحكم الثاني:** قوله: "فاغسلوا الشعر" هذا على الوجوب، فهو واجب أن تغسل جميع الشعور في البدن الظاهرة والباطنة، اللحية مثلا الكثيفة يجب غسل الباطن والظاهر، مثل شعر الرأس، ولا يكتفى بظاهرها في الغسل على الصحيح، وكذلك سائر شعور الإنسان، فإنه يجب عليه أن يتعهد لها لأمر النبي -



عليه الصلاة والسلام- بذلك في قوله: فاغسلوا الشعر، ثم بين -أيضا- أنه ليس غسل الشعر فقط، بل لا بد من إنقاء البشر، فقال: "وأنقوا البشر" يعني: لا بد تغسل الشعر، وتتيقن أنه وصل إلى داخله إلى مماسة البشر.

وهذا الحكم على الوجوب، وذلك لظهور الأمر، وهذا الأمر متعلق بالعبادة.

**الثالث والأخير:** أن ثمة سؤالاً مر على من بعض الأخوة، وهو سؤال جيد ربما يحتاج الكثير إلى معرفة الجواب عنه، وهو أنه يمر معنا أحاديث كثيرة نقول: إنها ضعيفة، أو إسنادها ضعيف، أو هذه اللفظة ليست بصحيحة، أو شاذة، أو هذا معلول، ثم نفصل الأحكام المستفادة من هذا الحديث، فلم أهل العلم يصنعون ذلك من أول الزمان إلى زماننا الحاضر؟

**والجواب:** عن هذا السؤال أن أهل العلم يذكرون الأحكام المستفادة من الأحاديث جميعاً، الصحيحة والضعيفة، أما الموضوعة فلا؛ لأنها مكذوبة على النبي -عليه الصلاة والسلام- والحديث الضعيف، قد يكون صحيحاً عند بعض أهل العلم؛ لأن العلماء أعني الأئمة والفقهاء مختلفون في عدد من أسباب ضعف الحديث، هل لا يحتج بالحديث معها أم لا؟ مثل الإرسال هل لا يحتج بالحديث المرسل أم يحتج به؟ فمثلاً عند أبي حنيفة -رحمه الله- الحديث المرسل أوثق من المسند، إذا كان المرسل له من التابعين العلماء والمعروفين، فيقولون؛ لأنه لن يقول: قال: رسول الله ﷺ كذا وهو تابعي إمام إلا، وقد ثبت عنده ذلك؛ لأنه لا ينسب شيئاً للنبي -عليه الصلاة والسلام- بالجزم، دون يقين منه في ذلك.

لذلك رجحوا المرسل على غيره، أو على الأقل صححوا المرسل، واحتجوا به.

الإمام الشافعي -أيضا- يحتج بالمرسل، إذا جاء من طريق آخر مرسلًا، ونحو ذلك يقويه.

الإمام أحمد يحتج بالمرسل، إذا لم يكن في الباب ما يدفعه، وكذلك يحتج بالحديث الضعيف، إذا لم يكن في الباب ما يدفعه.

إذن فالاحتجاج بالحديث الضعيف -على المسائل الفقهية- ديدن العلماء السابقين، كل بحسب حالها، وطريقة الإمام أحمد المعروفة عنه، وهي أقرب الطرق يعني: طرق الأئمة في ذلك هي أنه يقول:



الحديث الضعيف إذا عورض بحديث صحيح، فإنه لا يقبل، أو كان في معارضة للقرآن، أو في التفرد، أو نحو ذلك، فإنه لا يقبل أما إذا تأيد الحديث الضعيف بأنه ليس في الباب ما يدفعه، ليس في الباب إلا هو، فإنه يقول: الحديث الضعيف خير وأحب إلي من الرأي، يعني: من الاجتهاد، أو من القياس، أو نحو ذلك. أيضاً، إذا تأيد الحديث الضعيف بالعمل، فإنه يحتج بالحديث الضعيف؛ لأجل أن العمل عليه، عمل أهل المدينة، عمل العلماء، عليه عمل، الخلفاء عليه يعني: عمل الناس في زمن الخلافة عليه، فإذا تأيد الحديث الضعيف بالعمل؛ فإنه يعمل به، ويحتج به، وثم نصوص كثيرة عن الأئمة في هذا الشأن في أحاديث كثيرة.

أيضاً، قد يكون الرواية الموجودة في الكتاب -إننا نبحت الآن عن سبب ذكر الأحكام متفرعة عن حديث ضعيف، يعني: ليش نقول هذا الحديث يستفاد منه كذا وكذا؟ إن هذا يحرم، وإن هذا يجوز، وإن هذا يستحب والحديث ضعيف نذكر الأسباب؟.

من الأسباب -أيضاً- أن الحديث قد يكون عندنا، أو في هذا الكتاب من طرق ضعيفة، لكن يأتي باحث، ويأتي بشواهد أخرى لم تكن في ذهن العالم الذي شرح الحديث، فلو امتنع عن شرح الحديث لأجل أن الحديث عنده لا يصح للاحتجاج، فإنه يفوت فقهه وعلمه على من يصحح الحديث، وليس من الفقهاء والعلماء، ومعلوم أن كثيرين ممن يعتنون بصناعة الحديث كالتخريج، وتتبع الروايات ومعرفة الجرح والتعديل، أن كثيرين، بل الأكثر في الأزمنة المتأخرة ليس عندهم من الفقه، فقه الحديث، ومن معرفة الأصول، ومعرفة قواعد الشريعة، بل معرفة أحكام القرآن، ودلالات الأصول على الأحكام ما عند العلماء والفقهاء من ذلك؛ لهذا يُشرح الحديث ربما يأتي أحد ويصحح الرواية، أو عنده شواهد، أو نحو ذلك، فتكون الفائدة موجودة، ورب مبلغ فقه إلى من هو أفقه منه، أو رب مبلغ للعلم إلى من هو أقل منه، أو إلى من هو أعلى منه.

وقد ثبت في السنن أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال: ﴿نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، فأداها كما سمعها، فرب سامع أوعى من مبلغ﴾ يعني: أوعى له من المبلغ.



فإذن: شرح الأحاديث هذا موجود، تجده في كتب أهل العلم جميعا، يشرح الحديث ويبين ما فيه من الأحكام، فإذا كان الحديث عند العالم الذي يأتي بعده ليس بحجة، فيكون استفاد معنى الحديث، وإذا كان عنده حجة يكون -أيضا- أخذ بالأحكام، ونحو ذلك من الفوائد.

فهذا إشارة يسيرة، لسبب شرح العلماء لأحاديث، قد يرى العالم الذي يشرح الحديث أن الحديث ليس بحجة في العمل، وأنه لا يكتفى به في الدلالة على حكم في الحديث. وفي هذا القدر كفاية -إن شاء الله- وقفنا على باب التيمم نعم. نجمع الأسئلة على آخر يوم؛ لنجيب عليها ببارك الله فيكم.

### باب التيمم

حديث "أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي"



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وإمام المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين قال المصنف -رحمه الله تعالى- : باب التيمم.

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي، نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل أدركته الصلاة فليصل ٥٢ وذكر الحديث.



الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على عبده ورسوله محمد الأمين، وعلى آله وأصحابه، ومن اتبعهم إلى يوم الدين.

أما بعد:



فأسأل الله -جل وعلا- أن يجمع لي، ولكم بين العلم النافع والعمل الصالح، وإن يفقهنا في الدين، وإن يمنحنا متابعة سنة محمد -عليه الصلاة والسلام- كما أسأل المولى -جل جلاله- وهو كريم، كثير الجود، كثير النوال- أسأله أن يثبت العلم في قلوبنا، وألا يزيغنا بعد إذ هدانا ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ (١) .

ثم إن هذه الدروس أوشكت على الانتهاء بهذه الدورة، التي أسأل الله -جل وعلا- أن تكون مباركة نافعة لقائلها وسامعها.

لا بد في ذلك من التذكير: بأن حقيقة العلم لا تستقر في القلوب إلا بعد المداومة والصبر، وتعاهد ما استفاده طالب العلم؛ لأن العلم ليس باليسير، ولكنه شديد كما قال الله -جل وعلا- ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ (٢) فهو كما قال الإمام مالك: العلم ثقيل؛ لأن القرآن كذلك، فهو قول ثقيل، ولا بد من تعاهد حمله؛ ولذلك يتفلت القرآن على حافظه ونسى السنة على حافظها -أيضا- وعلى العامل بها، وكذلك مسائل الكتاب والسنة في جميع العلوم، ربما نسيت؛ لهذا لا بد لطالب العلم من أن يكون مذاكرا للعلم، غير منقطع عنه، ومذاكرة العلم وتثبيتته تكون بأشياء:

**الأول:** أن يتعاهد طالب العلم محفوظه، فإذا كان يحفظ القرآن يتعاهد حفظ القرآن، إذا كان يحفظ شيئا منه، فليتعاهد ذلك، ولا يتركه حتى ينساه، فإن المرء إذا نسي، أو نسي فإنه ربما لم ينشط للمعاودة، والحفظ يكون في زمن قليل في أشهر، ولكن معاودة القرآن تكون في العمر كله؛ لهذا ينبغي ألا يفوت على نفسه تعاهد ما حفظ من القرآن، سواء أكان قليلا أم كان كثيرا.

وكذلك تعاهد ما حفظ من السنة، بأن يكرر ذلك حفظ شيئا من البلوغ، حفظ شيئا من أي كتاب فأبي علم، أو كتاب حفظه، فإن تعهده وتكراره بين الحين والآخر يبقيه.

١ - سورة آل عمران آية : ٨ .

٢ - سورة المزمل آية : ٥ .





الثاني: أن تعهد العلم، وتذاكر العلم يحتاج إلى قرين محب للعلم يذكرك إياه، والقرناء، أو الأصحاب منهم من قد ينشط للعلم، ومنهم من قد لا ينشط لذلك، وقَلَّ من الناس من يتذاكر العلم مع نفسه فقط، ويستمر على ذلك، ولكن إذا كان له صاحب وقرين يتذاكر معه محفوظه، يتذاكر معه معنى القرآن، معاني السنة، معنى الكتاب، شرح الكتاب في أي علم، فإنه يكون أنشط له؛ لهذا كان العلماء يحضون كثيرا على مذاكرة العلم مع الأقران، وفي ذلك قصص كثيرة، ساقها أهل العلم بالمصطلح، فيما كتبوا من المتقدمين، يعني: ككتاب المحدث الفاضل.. وغيره، المذاكرة مهمة جدا، وأن يختص المرء لنفسه أحياء يتناقش معه في مسائل العلم، مسألة كذا ما استوعبت الشروط، يرد على هذا الإشكال، كيف نحل الإشكال؟ معنى الآية أنا ما فهمته، وجه الاستدلال، هذا الترجيح، أيش وجهه الحفظ، أقرأ عليك حديثا، وتقرأ علي حديثا، ونحو ذلك حتى ينشط طالب العلم.

الثالث: أن العلم في تذاكره وتثبيته لا بد له من تقييد، وتقييده يكون بالبحث تارة، وباقتناص الفوائد تارة، والبحث مهم لطالب العلم أن يبحث مسألة ما، فإذا بحث يقيد ما بحث، بعض الإخوان يبحث بالمطالعة، يعني: يبحث يفتش وهذه هكذا وهذه قيلت كذا، وقد يبحث مدة طويلة نصف ساعة.. ساعة، أو أكثر، ثم لا يكتب ما بحث، أو نتيجة البحث، أو نقولا عن أهل العلم فيما قرأ، وهذه قد يأتي بعد شهر يكون نسي، أو بعد شهرين، أو أكثر يكون نسي ما تحصل له، هذا زمن قضيته وبحثت، وكان عندك همة ونشاط فيه، قد لا ترجع الهمة والنشاط، الهمة والنشاط تأتي في البحث، والتحقيق وتحرير المسائل ومراجعة صحة المسألة، أو الشروط، أو نحو ذلك وكلام أهل العلم في هذا، والجواب عن الإشكالات، فإذا بقي في الذهن دون كتابة مر مع الزمن، ثم احتجته فلم تجده.

لهذا البحث مهم وتقييد ما بحث -أيضا- مهم، بل هو الفائدة التي تكون معك في المستقبل؛ لهذا تعاهد العلم يكون ببحثه، ببحث المسائل، وتقييد ما ظهر لك من البحث، أما إذا لم تقيد ما ظهر لك من البحث؛ فإن هذا قد يذهب، بل الأكثر أن يذهب مع الزمن.



الرابع والأخير: فيما ينفعك في تعاهد العلم واستدكاره، والمحافظة عليه، وعدم الإخلال بتذكر العلم: أن تكون دائم الصحبة للعلماء وطلبة العلم الذين يعيشون العلم دائما، ويكون همهم العلم واستدكار العلم وشغلهم الشاغل العلم في تعلمه وتعليمه، والبحث؛ لأن هؤلاء يكون العلم معهم دائما إما بصحبة له إن تيسرت، وإن لم تيسر، فأن تلقاه في الزمن الذي يناسب أن تلقاه فيه، ويكون هناك سؤال وحض، أو بحث مسائل وحض على بحثها، ونحو ذلك، وهذا ينشط الهمة، فأحيانا يكون المرء منا يكسل، فإذا قابل من هو نشيط في العلم وعنده همة وجلد، فينظر إلى نفسه أنه ليس بذاك؛ ولهذا ينشط، ويعود مرة أخرى، ويبحث، ويحقق بعض المسائل، أو يقرأ، أو يطالع، أو يعيد محفوظاته، وهكذا في أحوال شتى؛ لهذا كم من مرة مرت بالإنسان فترة على العلم؟ إما فترة عن القراءة، أو فترة عن الحفظ، أو فترة عن البحث.. إلى آخره.

فإذا قابل من هو نشيط في العلم نشط، إذا حضر دورة نشط أكثر، يكون عنده، ولع في نفسه واشتعال في قلبه في تحصيل العلم وقراءته، والبحث إلى آخره.

لهذا صحبة من ينفعك في العلم من أهل العلم، وطلبة العلم، ومن المشايخ هذه مهمة جدا، ولا تظن أن العلم يكون بمعزل عن لقاء أهله، ولقاء المشايخ وتظن أن يكون بالقراءة ونحو ذلك، هذا ليس بصحيح، ولا يكون، وإنما يكون العلم بملاقة أهله، بحسب ما تيسر؛ لأن ملاقاتهم تبعث على الهمة، وتبعث على تذكر العلم، وعلى الحرص عليه، وعلى تعلم لغة أهله، وعلى كيفية التعامل مع العلم ومسائله.. إلى آخره، وهذا كله حلقات، بعضها متصل ببعض، ولا تنفك الواحدة عن الأخرى.

أسأل الله -جل جلاله- أن يوفقني وإياكم لما فيه رضاه، وأن يلهمنا الرشد والسداد، وأن يقينا العثار والزلل، إنه سبحانه جواد كريم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

قال -رحمه الله- : باب التيمم، التيمم بدل عن طهارة الماء، فالله -جل وعلا- أمر بالوضوء بالماء في آية الوضوء، ثم جعل لمن لم يجد الماء أن يتيمم صعيدا طيبا من الأرض.

والتيمم لغة : القصد، يقال تيممت كذا إذا قصد، وتقول تيممت مكة أو يممت وجهي مكة إذا قصدتها.



وأما في الشرع يعني: في تعريف العلماء له، فإن التيمم هو قصد الصعيد الطيب، بالكفين لطهارة مخصوصة.

والتيمم تأخر نزول الرخصة به إلى نحو السنة السادسة في قصة ضياع عقد عائشة، لما ضاع ولم يجدوا ماء يتوضئون به، فأنزل الله - جل وعلا - قوله: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾<sup>(١)</sup> .

ولهذا كانت هذه من بركات بيت أبي بكر الصديق رضي الله عنه على هذه الأمة، لهذا قال الصحابي: (ما هذه بأول بركتكم يا آل أبي بكر) بحصول انتفاع الأمة حتى من الأشياء التي يظن أنها ليست في صالح الناس، مثل تأخر الجيش وذلك بسبب ضياع عقد عائشة، وهو قريب منهم كان تحت البعير، لكن لأجل كثرة بركات أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأهله وبناته وأولاده، فحصل ذلك الخير العظيم.

قال: عن جابر بن عبد الله - رضي الله تعالى عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي، نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، فأبما رجل أدركته الصلاة فليصل ﴾<sup>(٢)</sup> وذكر الحديث، وفي حديث حذيفة عند مسلم: ﴿ جعلت تربتها لنا طهورا إذا لم نجد الماء ﴾<sup>(٣)</sup> .

وعن علي رضي الله عنه عند أحمد: ﴿ جعل التراب لي طهورا ﴾<sup>(٤)</sup> .

### معنى هذه الأحاديث :

النبي - عليه الصلاة والسلام - يبين أن الله - جل وعلا - منَّ عليه وأكرمه بأن أعطاه أشياء له ولأمته لم يعطهن أحد قبله - عليه الصلاة والسلام -، وذلك لظهور فضله - عليه الصلاة والسلام - وإظهار فضله؛ ولأجل تمييز هذه الأمة الخاتمة للأمم عن غيرها من الأمم، فيذكر - عليه الصلاة والسلام - منة الله عليه، وفضله عليه وإحسانه به وبأمته، فيقول: ﴿ أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي يعني من الأنبياء والأمم ﴾<sup>(٥)</sup> .

١ - سورة النساء آية : ٤٣ .



☞ نصرت بالرعب مسيرة شهر ☞ يعني أنه كان إذا توجه إلى شيء للجهاد فإنه يتقدمه -عليه الصلاة والسلام- الرعب والخوف قبل أن يصل؛ فإن الخوف منه ومن الجيش ومن جهاد أهل الإيمان والرعب يكون سابقا له مسيرة شهر.

قال : ☞ وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ☞ يعني أن من كان قبله -عليه الصلاة والسلام- كان لا يصلي إلا في المكان المخصص للصلاة إما في البيعة، وإما في المحراب. وإما في الكنيسة إلى آخره. فإنهم لم يكونوا يصلون إلا في مواضع الصلاة التي أذن لهم بها، أما هذه الأمة؛ فإنها جعلت لها الأرض مسجدا يعني مكان سجود.

☞ وجعلت لها الأرض أيضا طهورا ☞ يعني يتطهرون بها، وهذا يعني أنه في أي مكان كان المسلم فإن عنده مكان السجود، عنده مكان الصلاة، عنده مسجده وعنده طهوره، ما يتطهر به من الحدث، لهذا قال في آخره : ☞ فأبما رجل أدركته الصلاة فليصل، فعنده مسجده وطهوره ☞ .

قال في الرواية الثانية، في بيان الخصائص : ☞ وجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم نجد الماء ☞ وهذا معلوم من السياق الأول؛ لأن هذا من بيان فضل الله -جل وعلا- على هذه الأمة، وهذا مقيد بما جاء في القرآن، والله - سبحانه وتعالى- يقول : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ <sup>(١)</sup> فإذا كون التربة طهورا يعني إذا لم نجد الماء.

وفي رواية أحمد من حديث علي قال : ☞ وجعل التراب لنا طهورا ☞ فإذا هذه الروايات تفسر بعضها بعضا من أن قوله : ☞ وجعلت لي الأرض - يعني التراب - لنا طهورا ☞ .

#### لغة الحديث :

قوله : ☞ أعطيت خمسا ☞ الخمس هنا ليست للحصر، وهذا إنما هو تخصيص للأشياء المهمة أو لما أريد ذكره في ذلك الموضع أو المقام، لهذا خصائص النبي -عليه الصلاة والسلام- التي أعطيها أكثر من

١ - سورة النساء آية : ٤٣ .



الخميس وجمعها بعض العلماء في مسائل كثيرة جدا بل أوصلها بعضهم إلى نحو مائة بل جمعت في نحو ألف أو أكثر كما فعل السيوطي -رحمه الله-.

قوله : ﴿ نصرت بالرعب ﴾ الباء هنا في قوله : ﴿ نصرت بالرعب ﴾ يعني أن الرعب آلة للنصر، فكما أنه ينصر بمن معه من المؤمنين وكما أنه ينصر بما أعطاه الله -جل وعلا- من القوة والسلاح، فكذلك من آلات النصر، ومن أسبابه : الرعب، فنصر -عليه الصلاة والسلام- بالرعب فكان الرعب آلة من آلات النصر، ومعلوم أن الرعب معنى وليس بحس.

بهذا يدخل فيه كل ما فيه إضعاف للعدو من جهة ترديده، أو من جهة تخوفه، أو من جهة إضعافه النفسي بأنواعه.

أما تحديد المسافة أو زمن النصر بقوله : ﴿ مسيرة شهر ﴾ هذا العلماء اختلفوا فيه، هل المقصود منه هنا الحقيقة يعني أنه يقيد بمسيرة شهر أو ذكر الأقصى لأجل أن أبعد الأعداء في زمن النبي -عليه الصلاة والسلام- الروم وكانوا مسيرة شهر من المدينة، يعني أنه قبل أن يتحرك من المدينة فإنه يقع الرعب في صدور أعدائه -عليه الصلاة والسلام- إذا علموا بذلك.

وبعض العلماء يرى أنها أن قوله : ﴿ مسيرة شهر ﴾ هذا خاص به -عليه الصلاة والسلام- وليس لأمته، وإنما هو له دون الأمة، وهذا يعني أن هذه الفضائل والخصائص منها ما هو خاص به -عليه الصلاة والسلام- ومنها ما هو مشترك بينه وبين أمته وهذا التقسيم صحيح.

قوله : ﴿ جعلت لي الأرض ﴾ وما قبلها من جعل الفعل مبني لما لم يُسم فاعله، معلوم أن الذي أعطى النبي -عليه الصلاة والسلام- ذلك هو الله، فقوله : ﴿ أعطيت ﴾؛ أعطيت ﴿ ﴾ : يعني أعطاني الله خمسا، ﴿ نصرت ﴾؛ نصرت ﴿ ﴾ : نصرتني الله بالرعب، ﴿ جعلت لي الأرض ﴾ جعل الله لي الأرض مسجدا وظهرًا.

والعدول عن الظاهر إلى الفعل المبني لما لم يُسم فاعله هذا له أغراض في البلاغة، في علم المعاني معروفة، ومن أهمها :



تحصيل المنة والاعتراف بالفضل يعني أنه لظهوره بظهور المتفضل والمنعم في النفس والمبالغة في المنة أنه لأجل ظهوره وعدم خفاء ذلك فإنه لا يحتاج إلى ذكر، ومعلوم أن التنصيص على الشيء يكون للإفادة من ذكره فإذا لم يذكر فهو مقابل للإنسان يعلمه بحيث إنه لا يمكن أن ينسى أو يجهل، فلهذا يدخل في ذلك جهة المعنى أنه يذكر -جل وعلا- فلا ينسى.

وإذا كان كذلك فإنه قد يعدل عن الاسم الظاهر إلى المبني للمجهول أو لما لم يُسم فاعله لظهور ذلك، يعني لأجل تمكن الفاعل من النفس واستحضار فضله ومنته، فإنه لا حاجة لذكره؛ لأنه في النفس وفي القلب، وأمام المنعم عليه بحيث لا يحتاج إلى ذكره.

الأرض هنا في قوله: ﴿جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ﴾ المقصود منها، مقصود من الأرض هنا: وجه الأرض الذي هو التراب كما جاء في الروایتين الأخريين وفي غيرهما.

﴿مَسْجِدًا﴾؛ ﴿مَسْجِدًا﴾ : المسجد مكان السجود يعني المكان الذي يصلح للصلاة، ﴿طَهْرًا﴾؛ ﴿طَهْرًا﴾ : بفتح الطاء، مر معنا أنه الشيء الذي يتطهر به، وأنه بضم الطاء، هو الفعل والحدث، ففرق ما بين الطهور الذي هو الشيء الذي يتطهر به، الماء طهور يعني يتطهر به، التراب طهور يعني يتطهر به، أما الطهور فهو الفعل فعل الطهارة.

قوله: ﴿أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ﴾ أدركته الصلاة يعني أدركه وقت الصلاة من عمره، فسمى وقت الصلاة مدركاً له، وهو في الواقع يعني من جهة العمر والأجل الذي يستقبل الإنسان فإنه يأتيه، كذلك الزمن كله يأتيه ليس هو الذي يذهب إليه، بل هو الذي يأتيه، فقوله: ﴿أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ﴾ يعني أدركه زمن الصلاة، أما الرواية الأخرى. الروايات الأخرى، فهي واضحة من جهة ألفاظها.

**درجة الحديث** : الحديث الأول رواية جابر متفق على صحتها، وهو وإن لم ينص على ذلك فيدل عليه قوله: وفي حديث حذيفة عند مسلم، فقوله: عند مسلم نفهم منه أنه أراد أن حديث جابر عندهما جميعاً كما هو صنيعه في غير هذا الموضع من الأحاديث، وكذلك رواية علي التي خرجها الإمام أحمد، فإنها صحيحة كذلك.



### أحكام الحديث :

ما يختص بباب التيمم هي جملة : ٥٦ جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ٥٦ .

والرواية الأخرى : ٥٦ جعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء ٥٦ .

والرواية الأخيرة : ٥٦ وجعل التراب لي طهوراً ٥٦ .

أفاد قوله : &٥٥٥٥٥٥؛طهوراً&٥٥٥٥٥٥ : أن التراب والأرض مطهرة، وهذا يعني أن لها حكم التطهير بالماء ، والماء - كما معلوم- إذا توضأ الإنسان أو اغتسل من الجنابة فإن الماء يرفع حدثه، فذكر أن التراب والأرض طهور يعني أنها رافعة للحدث لأن التطهر يرفع الحدث، وهذا هو المعنى المعروف في أحكام الشريعة والعلماء اختلفوا في هذه المسألة هل التيمم مبيح للصلاة أو هو رافع للحدث ؟

فمنهم من قال وهو المشهور من مذهب أصحاب الإمام أحمد -رحمهم الله- منهم من قال: إن التيمم مبيح يعني أن الحدث لا يرتفع بالتيمم، ولكن إذا لم يجد الماء فإنه يستبيح الصلاة بالتيمم، معنى هذا أنه لا يختص التيمم برفع الحدث كله، وإنما بأنه له الصلاة إذا -صلاة الفرض- إذا تيمم.

**والقول الثاني:** أن التيمم رافع للحدث، وذلك أن الله -جل وعلا- جعله بدل الطهارة بالماء، والبديل يقوم مقام المبدل منه كما هو القاعدة. وأيضاً في هذا الحديث جعل الله -جل وعلا- لهذه الأمة التراب طهوراً يعني مطهراً. فكما أن الماء طهور يعني مطهر، فكذلك هذا طهور يعني مطهر، والمطهر رافع للحدث، وأما المبيح فليس مطهراً وإنما هو حكم خارج عن التطهير، له أن يصلي إذا تيمم، لكن لا يوصف بأنه تطهر.

والذي هو راجح في هذه المسألة ما دل عليه هذا الحديث كما ذكرنا من أن التيمم رافع للحدث لا مبيح للصلاة فقط.

وبعض العلماء يرى أن الخلاف بين القولين لفظي، وهذا ليس بظاهر من كل جهة بل قد يكون هناك خلاف له ثمة كما ذكرنا في مسألة فعل النوافل، وفي فعل غير الصلاة المفروضة من قراءة القرآن ونحو ذلك، وكذلك في غير هذه الصور.



**المسألة الثانية:** قوله : ﴿ جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ﴾ كلمة طهوراً هذه أيضاً نستفيد منها أنه يطهر ويرفع الحدث سواء أكان الحدث أصغر أم أكبر ؛ لأنه مثل الماء في رفعه للحدث إذا لم نجد الماء، وهذا يعني أنه يستباح به أنه يرفع الحدث الأصغر والأكبر، فإذا لم يجد الماء كان عليه جنابة فإنه يتيمم، وإذا لم يجد الماء وكان عليه حدث أصغر فإنه يتيمم.

وهنا مسائل تتعلق بهذا الأصل، وهو أنه إذا كان الماء في حينه يعني في الحين الذي أراد فيه أن يتطهر ليس موجوداً فهل له أن يتيمم، ولو ظن أو علم مجيء الماء في الوقت ؟

### العلماء لهم في هذه الصورة قولان :

**منهم من يقول وهم الجمهور:** إنه إذا علم أن الماء سيأتيه في الوقت، فإنه ليس له أن يتيمم. مثل ناس في البر مثلاً راح واحد يجيب مياه من أجل التيمم، وهو في هذا الوقت ليس عنده ماء، واحد راح يجيئها بالسيارة ونحو ذلك فهل له هنا أن يتيمم ويصلي في أول الوقت أو لا بد إذا كان يعلم هذا بيروح العادة ويجي ساعة وجاي لا بد أن ينتظر فالعلماء لهم قولان :

الجمهور على أنه لا بد له من الانتظار، وأنه إذا علم أن الصلاة باق وقتها وأن الماء يأتي في الوقت، فإنه لا بد أن ينتظر؛ لأنه لم يصدق عليه أنه لم يجد الماء في الوقت، وصحيح أن التراب طهور ولكن الماء هو الطهور الأصلي، وهذا بدل إذا فقد الأصل، والأصل لم يفقد في الوقت.

**والقول الثاني:** وهو قول عدد من أهل العلم ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية وجماعة من العلماء، وبعض أئمة الدعوة -رحمهم الله-: أن له أن يصلي ولو علم مجيء الماء في الوقت، لأنه حين صلى فإنه صلى برخصة شرعية، وهو لم يجد الماء والتراب طهور له.

**المسألة الثالثة:** قوله -عليه الصلاة والسلام- : ﴿ جعلت لي الأرض ﴾ اسم الأرض يعم كل ما على سطح الأرض، فيدخل في اسم الأرض : الصخر والتراب والطين والرمل والسبخة والأملاح. كل ما على وجه الأرض فإنه يدخل في قوله : ﴿ جعلت لي الأرض ﴾ .





هل العموم هذا مقصود ؟ أم أن هذا مخصوص بالتراب دون غيره ؟ دلت الروايات الأخر على أن المقصود بالأرض التراب دون غيره فلا يتيمم صحرا، ولا يتيمم غير التراب من مواضع الأرض، بل يتيمم التراب دون غيره، يعني يقصد التراب دون غيره، لقوله في الروايات الأخر : وجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم نجد الماء.

وهذا الفهم من تخصيص التراب دون غيره راجح أيضا في الترجيح إلى دلالة الآية، فالله -جل وعلا- يقول : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾<sup>(١)</sup> فقوله : ﴿ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾؛ منه & ٥٥٥٥٥٥ هذا يفهم منه أن بل صريحه أن المسح يكون بشيء يعلق باليدين، وهذا إنما هو من خاصية التراب دون غيره من أجزاء الأرض.

لهذا نقول : المقصود من قوله : ﴿ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ جعلت لي الأرض & ٥٥٥٥٥٥ التراب الذي إذا تيممه وضربه بكفيه فإنه يعلق باليدين يعني بالكفين شيء منه ليحصل أنه تراب أولا، ثم يحصل امتثال قول الله -جل وعلا- : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ ومن & ٥٥٥٥٥٥ هنا تبعية في قول عامة أهل العلم يعني : امسحوا بوجوهكم وأيديكم من بعضه .

وهذا يعني أنه يقع في اليد شيء من ذلك، ولهذا اشترط كثير من أهل العلم في التراب الذي يقصد أن يكون له غبار، فإذا لم يكن له غبار، ولم يكن له أجزاء تعلق باليد، فإنه لا يتيمم به مثل، مثلا بعض المناطق التي تكون ريانة بالماء لو ضربت بها الكفين، فإنه لا يعلق شيء باليد، ومثل بعض مناطق الأرض مثل الرمل ونحوه، قد ما يعلق باليد شيء من ذلك؛ لهذا قالوا : إن هذا لا يعتبر داخلا في قوله : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾<sup>(٣)</sup> .

١ - سورة المائدة آية : ٦ .

٢ - سورة المائدة آية : ٦ .

٣ - سورة المائدة آية : ٦ .



فبهذا نقول : إن قوله : ﴿ جعلت لي الأرض وجعل التراب لنا طهورا ﴾ هذا يفهم على قول الله - جل وعلا- : ﴿ فَاَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَاَيْدِيكُمْ مِّنْهُ ﴾ <sup>(١)</sup> فما كان من الصعيد يبقى في اليد فإنه هو التراب المقصود ، هذا في الحالة التي يجد ذلك فيها أما إذا لم يجد هذا التراب كان في منطقة مثلا رمل كلها ما فيه تراب له غبار، أو كان في منطقة كلها مثلا صخور لا يجد فيها ذلك، أو كان في مكان ليس فيه لا هذا ولا هذا، يعني لا يعلق بيديه شيء مما علا على وجه الأرض ، كلها نباتات مثلا، كلها على امتدادها كلها مثلا زراعة ونبات إلى آخره، فهل له أن يتيمم ذلك بحسب الحال، أو إنه ليس له أن يتيمم هذا لأنه ليس ترابا، وما دام أنه لم يجد التراب فيسقط إلى غير بدل.

**الصواب :** أنه إذا لم يجد التراب ذا الغبار، فإنه يتيمم أي بقعة من الأرض يكون فيها، إذا كان في مكان رمل يتيمم الرمل، إذا كان في مكان صخر يتيمم الصخر، إذا كان...، يعني بحسب الحال ؟ لأن الواجب إذا عجز عنه فإنه ينتقل إلى ما هو أقل منه كما هي القاعدة : لا واجب مع العجز، ولم يطلب منه أنه يذهب إلى مكان بعيد حتى يجد التراب، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وعدد من المحققين من أهل العلم، فإنه إذا كان عنده التراب ذو الغبار، فإنه أولى، وإذا لم يكن عنده ذلك، فإنه يتيمم ما صعد من الأرض، وما واجهه من الأرض ولا يلزمه البحث عن ذلك، إذا كان بعيدا عنه.

ويدل على صحة هذا القول ووجاهته أن الصحابة -رضوان الله عليهم- كانوا يسافرون الأسفار الطويلة والكثيرة مع النبي -عليه الصلاة والسلام-، والأرض متنوعة فتارة يأتون مكان رمل وتارة يأتون مكان حصي وتارة يأتون إلى آخره، فما جاء عنهم أنهم أمروا بشيء مخصوص من ذلك، بل كما قال -عليه الصلاة والسلام- : ﴿ أيما رجل أدركته الصلاة فليصل ﴾ فعنده مسجده وطهوره. فأیما وقت أدركتك الصلاة فيه، فعندك المسجد مكان الصلاة، وعندك أيضا الطهور.



وهذا معنى قول الله -جل وعلا- : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا ﴾ <sup>(١)</sup> يعني : ما صعد عن الأرض، فيشمل ذلك جميعا، وإذا وجد ما يعلق باليدين فهو الواجب عليه، وإذا لم يجد فإنه يتيمم أي بقعة من الأرض بأنها صعيد.

**المسألة الرابعة:** قوله في الرواية الأخرى : ﴿ وَجَعَلتْ تَرْتِبَهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ ﴾ هذه مأخوذة من قول الله -جل وعلا- : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> فأمر بالتيمم عند فقد الماء أو عند عدم وجود الماء.

وهنا عدم وجود الماء، هل هو يعني ما حده أنه لا يجد الماء ؟ هذه اختلف فيها أهل العلم، وضابطها القريب أنه لا يجد الماء في مكانه، وفيما حوله من المكان المعتاد، أما إذا كان الماء يجده، لكنه بعيد يحتاج إلى بذل وقت طويل أو نحو ذلك، فهذا لا يعتبر واحدا للماء.

كذلك إذا كان الماء يجده لكن يلحقه بتحصيله منة مثل أنه يطلب من جيران له عندهم مثلا في البريات ونحو ذلك، يطلب منه ويعرف أنهم مثل هذه المسائل أنهم يمنون بها لشح الماء أو لعدم طيب نفوسهم بذلك، فإنه لا يلزمه أن يطلبه من الآخرين، لكن إن كان لا يبذل إلا بثمن فإنه يصدق عليه أنه يجد الماء ؛ لأن كلمة يجد الماء فيها شمول لوجدانه للماء أو تحصيله للماء، بثمن أو بغير ثمن، فإذا كان يجد الماء لكن بثمن مثله، بثمن معتاد لا يرهقه، فإنه لا يلزمه أن يشتري الماء للطهارة الواجبة نعم.

حديث "بعثني النبي ﷺ في حاجة فأجبت فلم أجد الماء"

وعن عمار بن ياسر -رضي الله عنهما- قال : ﴿ بعثني النبي ﷺ في حاجة فأجبت فلم أجد الماء، فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت له ذلك، فقال : إنما كان يكفيك أن تقول

١ - سورة النساء آية : ٤٣ .

٢ - سورة النساء آية : ٤٣ .



بيديك هكذا، ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه ووجهه ﴿٥٢﴾ متفق عليه، واللفظ لمسلم.

وفي رواية للبخاري : ﴿٥٣﴾ وضرب بكفيه الأرض، ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه ﴿٥٤﴾ .

قال رحمه الله: عن عمار بن ياسر -رضي الله تعالى عنهما- قال : ﴿٥٥﴾ بعثني النبي ﷺ في حاجة فأجبت فلم أجد الماء، فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت له ذلك، فقال : إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا، ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه ووجهه ﴿٥٦﴾ متفق عليه، واللفظ لمسلم.

وفي رواية للبخاري : ﴿٥٧﴾ وضرب بكفيه الأرض، ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه ﴿٥٨﴾ .

#### معنى الحديث :

أن عمار بن ياسر -رضي الله عنهما- لما بعثه النبي -عليه الصلاة والسلام- لغرض من الأغراض البعيدة مما تحتاج إلى مدة حصلت منه جنابة يعني باحتلام فلم يجد الماء ؛ لأجل أنه كان خارج المدينة يعني في سفر، فنظر في أمره، فوجد أن الماء لغسل الجنابة يعمم به البدن، وقال إن التراب بدل عن الماء، ولهذا إذا كان بدلا، فإنه يعمم به البدن كما يعمم بالماء، فقاس هذا على هذا. قال : فتمرغت في الصعيد، واجتهد في حالته هذه ؛ لأنه ليس عنده علم عن النبي -عليه الصلاة والسلام- في هذه الحالة التي هي حالة الجنابة، وقاس الحالة هذه على الغسل.

قال : تمرغت في الصعيد يعني أنه خلع ملابسه وقلب نفسه على وجه الأرض ليحصل تعميم ظاهر بدنه بالتراب وبما يعلق ببدنه من التراب. قال : تمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة، يعني تقلب على جهتيه، ثم أتيت النبي -عليه الصلاة والسلام- فذكرت له ذلك ؛ لأجل أنه مشتبه عليه هل فعله هذا صحيح ؟ هو اجتهد يحتاج في ذلك إلى توجيه منه -عليه الصلاة والسلام- وتشريع. فأجاب -عليه الصلاة والسلام- بأن هذا ليس مثل الغسل بالماء وإنما هو بدل عن طهارة الماء لكن بصفة مخصوصة هي في التيمم للحدث الأصغر والتيمم للحدث الأكبر واحد، والصفة واحدة، وهو أنه كان يكفيه، يعني يجزئه أن يقول بيديه



هكذا، يعني يبسط يديه ويفرش الكفين، ثم يضرب بيديه الأرض ضربة واحدة، ثم يمسح الشمال على اليمين ؛ لأن باطن الكف قد علق به الغبار، أو علق بالشيء من التراب، أما ظاهر الكفين فلم يعلق بهما شيء.

فلذلك يمسح الشمال على اليمين، وكذلك اليمين على الشمال ؛ ولذلك قال : وظاهر كفيه. ثم يعني بعد الضرب، ضرب الكفين يمسح بهما وجهه وكفيه. كما في رواية البخاري : ☞ وضرب بكفيه الأرض ونفخ فيهما ☞ يعني لتخفيف ما علق. بهما من الأرض ثم مسح بهما وجهه وكفيه.

#### لغة الحديث :

قوله : تمرغت : مثل ما ذكرت لك أن التمرغ هو التقلب، وقوله : ☞ كان يكفيك ☞ يعني كنت تجتريء بهذا، وهذا لا يعني أن له أن يزيد عليه، وإنما أنه كان يكفيه ؛ لأجل ترخيص الله -جل وعلا- له بذلك، فقوله : كان يكفيك كذا، يعني الرخصة من الله -جل وعلا- في أن تفعل هذا الفعل دون غيره.

☞ مسح الشمال على اليمين ☞ المسح هنا مثل ما مر معنا في مسح الرأس أن المسح هو إمرار اليد على الشيء.

☞ وظاهر كفيه ☞ الكفان لهما باطن، ولهما ظاهر، والكف تطلق على الجزء من اليد الذي هو من أطراف الأصابع إلى بداية الساعد، النفخ معروف وهو إخراج الهواء بشدة لغرض من الأغراض.

#### درجة الحديث :

الحديث في الصحيحين، وألفاظه معروفة، وهذا هو حديث عمار المشهور، وهو أصح حديث في بيان صفة التيمم.

قد جاء في الصحيح أيضا حديث أبي جهيم أنه ☞ أتى النبي -عليه الصلاة والسلام- فسلم عليه فلم يرد عليه السلام حتى فرغ من حاجته، ثم أقبل فضرب بيديه الحائط، ثم مسح بهما وجهه ويديه ☞ ولكن في حديث أبي جهيم إطلاق في ذكر اليدين، ولهذا الحافظ -رحمه الله- هنا عدل عنه إلى حديث عمار ؛



لأن الفائدة التي في حديث أبي جهيم موجودة هنا في حديث عمار، وهنا في حديث عمار زيادة وهو أن ذلك مخصوص بالكفين دون اليدين.

### من أحكام الحديث :

الحديث فيه أحكام متنوعة لكن دل أولا على أن التيمم يكون لطهارة الحدث الأصغر والحدث الأكبر، وصفة التيمم فيهما واحدة وأن قياس التيمم على الغسل في التعميم أنه قياس ليس بصحيح.

**الثاني:** أن صفة التيمم المشروعة هي ما دل عليها هذا الحديث، وهي أنه يضرب الأرض ضربة واحدة، ثم بعد ذلك إذا كان علق في يديه شيء كثير من الأرض، فإنه ينفخ فيها ليخفف الغبار، ثم يمسح بهما وجهه وكفيه.

فالحديث دل على أن التيمم ضربة واحدة، وعلى أنه يخفف ما علق باليد من الصعيد، وعلى أن العضو الذي يمسح به هو الوجه واليدين، وهذا على ما جاء في كتاب الله - جل وعلا - في قوله : ﴿ فَأَمَّسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ (١).

وهنا اختلف العلماء فيما دلت عليه الآية، ودل عليه حديث أبي جهيم من أن... وكذلك حديث ابن عمر الذي سيأتي من أن الآية فيها أن المسح باليدين، وفي حديث أبي جهيم أن المسح أيضا باليدين، وكذلك في حديث ابن عمر الذي سيأتي أنه ضربة لليدين إلى المرفقين، وقالوا : هذا يدل على أن المسح لا يكون للكفين فقط، وإنما هو لليدين إلى المرفقين، ووجهوا ذلك بأن الآية فيها ذكر اليدين فقط حديث أبي جهيم فيه ذكر اليدين فقط.

وكذلك حديث ابن عمر، وسيأتي الكلام عليه. فيه أن المسح يكون إلى المرفقين. فقالوا : فمسح الكفين دون الساعدين، يعني إلى المرافق أن هذا ليس بصحيح، وأن الصحيح أن يمسح إلى المرفقين، وهذا قول عدد من أهل العلم والأئمة المتقدمين من الأئمة الأربعة وغيرهم كمالك والشافعي وجماعة.

**والقول الثاني:** أن حديث عمار هذا كما سمعت دل على أن المراد باليدين في الآية : الكفين.

١ - سورة المائدة آية : ٦ .



وحديث أبي جهيم فيه ذكر اليدين، واليدان يصدق أن تكون إلى الآباط، ويصدق أن تكون إلى المرفق، ويصدق أن تكون إلى نهاية الكف. فالكفان يدان، وإلى المرفقين أيضا يدان، وإلى آخر العضد يدان.

**فهذا دل حديث عمار في قوله :** وظاهر كفيه، وفي الرواية الأخرى رواية البخاري **☞** وضرب بكفيه الأرض ثم مسح بهما وجهه وكفيه **☞** ما يدل على أن المراد باليدين في الآية، وفي حديث أبي جهيم أنه الكفان دون ما يصل إلى المرفقين، وأما ما جاء في حديث ابن عمر فسيأتي الكلام عليه.

**لهذا نقول :** الصحيح أن السنة إذا في التيمم أنه ضربة واحدة كما دل عليه هذا الحديث، وأنه يمسح بها وجهه وكفيه، دون اليدين إلى المرفقين ومن أحكام الحديث، وهي الثالثة : أن الرواية هنا لم يذكر فيها مسألة الترتيب : هل يبدأ بوجهه أولا ؟ ثم يديه؟ أم يبدأ باليدين ثم بوجهه ؛ لأن رواية عمار هنا فيها يعني فيما ساقه ابن حجر في هذا الموضوع فيها العطف بالواو. قال : وظاهر كفيه ووجهه والآية التي في القرآن : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ ﴾ <sup>(١)</sup> .

**وهنا قال :** **☞** وظاهر كفيه ووجهه **☞** والواو تقتضي مطلق الجمع، ولا يستفاد منها في اللغة الترتيب إلا بقرينة زائدة، على مطلق الجمع بالواو. كذلك الرواية الأخرى : **☞** ثم مسح بهما وجهه وكفيه **☞** ولهذا اختلف العلماء : هل يشترط الترتيب بين أعضاء الوضوء -يعني بين الوجه واليدين- ؟ أم إنه لا يشترط الترتيب ؟ على قولين لأهل العلم. بل ربما كان ثلاثة أقوال.

**وبيانها :** أن طائفة من أهل العلم، وهم الأكثر اشترطوا الترتيب فقالوا : لا بد أن يرتب، فيبدأ بالوجه قبل اليدين ثم إذا فرغ فإنه يمسح بيديه يعني ظاهر كفيه والباطن يمسح بهما بعضهما البعض، فإذا فرغ من هذه الصفة، وهي قول الجمهور : أنه يضرب بيديه الأرض ثم ينفخ فيهما، ثم يمسح وجهه ثم يمسح إحدى اليدين بالأخرى. يعني إحدى الكفين بالأخرى ؛ فهذا على أصل أنه يشترط الترتيب، واستدلوا لذلك بأدلة منها :

١ - سورة المائدة آية : ٦ .



**أولاً:** أن التيمم بدل عن الطهارة بالماء، والبديل يقوم مقام المبدل منه. والطهارة بالماء في آية المائدة التي فيها التيمم فيها أن الوجه أولاً ثم اليدين ثانياً، واستفدنا الترتيب من إدخال الممسوح بين الممسوحات كما هو عادة لغة العرب فيما قررته لكم سابقاً. ثم لما ذكر التيمم قال: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾<sup>(١)</sup> فدل السياق على رجوع الثاني إلى ما دل عليه الأول، والأول دل على الترتيب فكذلك الثاني لما كان راجعاً إليه، وذكر العضوان فقط دون البقية أنه يرتب بينها كما رتب الأول.

**والدليل الثاني:** لهم أن رواية عمار هذه فيها في الرواية المحفوظة تقديم الوجه على الكفين كما دلت عليه الآية، وهي رواية البخاري الثانية. قال: ﴿ثم مسح بهما وجهه وكفيه﴾ وجاءت أيضاً في بعض الروايات: ﴿مسح بهما وجهه ثم كفيه﴾ هذا يدل على الترتيب.

**والقول الثاني:** أن الترتيب يكون أولاً اليدين ثم الوجه يعني بالعكس، عكس الأول؛ وذلك لأنه جاءت عدة روايات في حديث عمار وفي غيره أن النبي -عليه الصلاة والسلام- مسح بهما كفيه ثم مسح وجهه فدل الترتيب بتم على أن الوجه متأخر عن اليدين. وهذه روايات صحيحة في البخاري وفي غيره. بل لها عدة روايات كلها ثابتة في السنن وفي المسند إلى آخره، فإذا كان هذان القولان متعارضين، الأول يشترط الترتيب كترتيب الوضوء، والثاني يقول: لا الترتيب أن الوجه متأخر عن اليدين.

**والقول الثالث** وقد يكون هو بعض القول الثاني: أن الترتيب لا يشترط. وأن الترتيب أفضل أن يكون الأول الوجه ثم اليدين، ولكن إن لم يلتزم به فإن طهارته صحيحة وذلك لثبوت كل من الصورتين عن النبي -عليه الصلاة والسلام-، وإذا كان كذلك فإن ترجيح أحد الصورتين أو إحدى الصورتين على الأخرى يحتاج إلى دليل واضح، والروايات متعارضة، ولا يمكن الحكم على بعضها بالثبوت وعلى بعضها بالضعف ولهذا نقول: إن هذا القول أولى؛ وهو أن الترتيب بين الوجه واليدين هو الأولى لدلالة ظاهر الآية على ذلك لكن إن لم يرتب فإن وضوءه أو طهارته وتيممه صحيح نعم.

حديث "التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين"





وعن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال : قال رسول الله ﷺ التيمم ضربتان : ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين **☞** رواه الدارقطني، وصحح الأئمة وقفه.

قال : وعن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- قال : قال رسول الله ﷺ التيمم ضربتان : ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين **☞** رواه الدارقطني، وصحح الأئمة وقفه.

### معنى الحديث :

هذا الحديث مختلف عن حديث عمار السابق في جعله التيمم ليس ضربة واحدة، وإنما هو ضربتان : ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، ويعني يضرب بكفيه الأرض ثم يمسح وجهه، ثم بعد ذلك يضرب مرة أخرى، ثم يمسح يديه إلى المرفقين.

### لغة الحديث :

قوله : **☞** ضربة للوجه **☞** يعني أن يبسط كفيه ثم يضرب ضربة واحدة الأرض ثم يمسح الوجه تكون انتهت واحدة، ثم مرة أخرى يضرب بكفيه الأرض ثم يمسح يديه إلى المرفقين يعني اليمنى ثم اليسرى.

### درجة الحديث :

ذكر هنا أنه رواه الدارقطني، ورواية الدارقطني لهذا الحديث مرفوعا ضعيفة ؛ لأن في إسناده علي بن ظبيان، وهو ضعيف الحديث، بل قال جمع من أهل العلم : إن رفعه باطل، ولهذا قال بعدها : وصحح الأئمة وقفه ؛ لأن إسناده موقوفا إلى ابن عمر صحيح، وأما رفعه فهو ضعيف.

لهذا نقول : الصحيح في حديث ابن عمر هذا، الذي فيه أن **☞** التيمم ضربتان **☞** أنه موقوف على ابن عمر، وأنه من اجتهاده -رضي الله عنهما-.

### من أحكام الحديث :

دل الحديث على أن التيمم ضربتان ، هذا أخذ به جمع من أهل العلم، وجعلوا أن الضربة الواحدة مجزئة، ولكن الأفضل أن تكون ضربتان. واستدلوا على هذا بأن هذا الحديث إن كان مرفوعا فظاهر وجهه



الحجة فيه، وإن كان موقوفا فابن عمر لا يقول مثل هذا الاجتهاد إلا بتوقيف من الرسول -عليه الصلاة والسلام- ؛ لأنه كان شديدا في السنة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان يتبع هدي النبي -عليه الصلاة والسلام- في أشياء قد لا ينتبه لها كثيرون، ومسألة التيمم هذه من الطهارة الواجبة، فهمة ابن عمر على اتباع السنة تدعوه إلى أن ينتبه لفعل النبي -عليه الصلاة والسلام- في ذلك.

**ولهذا قالوا :** هذا الحديث سواء أكان مرفوعا أو كان موقوفا فدلالته على أن الأفضل أن يكون التيمم ضربتين : ضربة للوجه، وضربة لليدين.

**والدليل الثاني لهم :** أن هذا الحديث في معنى الآية ؛ فالله -جل وعلا- قال : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ولما تعدد العضو، لما تعدد العضو، الوجه عضو، واليدان عضو من أعضاء الوضوء، لما تعدد العضو رجعنا إلى فهم معنى التيمم إلى ما كان الأصل وهو الوضوء والوضوء الوجه له ماؤه، واليدان لهما ماؤهما.

ولهذا رجعوا إلى الأصل ؛ لأن الآية : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> يحتمل أن يكون التيمم مرة واحدة، ويحتمل أن يكون اثنتين.

فلما كان الأصل وهو الطهارة بالماء لاثنتين؛ جعلوا أيضا ذلك لاثنتين قالوا : كما دل عليه حديث ابن عمر هذا.

**والقول الثاني** أو الجواب عن هذا أن كون التيمم ضربتين، هذا لا يحمل على أن ابن عمر تابع فيه السنة، وذلك لأن قوله : ﴿ التيمم ضربتان ﴾ في اللغة هذا حصر، والحصر لا يستعمل لوجه الكمال. ﴿ التيمم ضربتان ﴾ هذا يفهم منه أن الجزئ ضربتان دون غيرهما، ولهذا قال فيه : ﴿ وضربة لليدين إلى المرفقين ﴾ فحصر وجعلها ضربتين أولا، وجعل ضربة اليدين إلى المرفقين.

١ - سورة المائدة آية : ٦ .

٢ - سورة المائدة آية : ٦ .



والسنة الثابتة عن النبي -عليه الصلاة والسلام- ليس فيها أن التيمم إلى المرفقين، فلما كان كذلك حملنا فعل ابن عمر هذا أو حملنا قوله على أنه اجتهاد منه رضي الله عنه وأنه ليس منه متابعة لسنة النبي -عليه الصلاة والسلام-، فنقول :

**أولاً: في حديث ابن عمر :** التيمم ضربتان ١٢١ هذا حصر.

**ثانياً:** فيه أنها إلى المرفقين، والحصر وإلى المرافق ليس مما دلت عليه السنة عن النبي -عليه الصلاة والسلام- بل السنة دلت على خلاف ذلك.

**لهذا نقول :** هذا الحديث لا يحمل على أن ابن عمر -رضي الله عنهما- أخذه عن النبي -عليه الصلاة والسلام- واقتدى فيه بالسنة لأنه مما خالف فيه أو خالفت فيه هذه الصفة سنة النبي -عليه الصلاة والسلام- لأجل المسألتين اللتين ذكرتهما : الحصر، وكون ذلك إلى المرفقين.

**المسألة التي تليها ( الثانية ) :** دل حديث ابن عمر هذا على ما ذهب إليه عدد من الأئمة كما ذكرت لك أن التيمم إلى المرفقين.

وكما ذكرت لك أنه جعل ذلك مرفوعاً أو موقوفاً فيدل على ما دلت عليه الآية من أن المسح لليدين، وطهارة التيمم بدل، وإذا كانت بدل، فإنه بدل لغسل اليدين إلى المرفقين، والبدل يكون موافقاً للمبدل منه. والجواب عن هذا أن هذا القول مرجوح، وأن الذي دل عليه حديث عمار الصحيح المتفق على صحته، أن ذلك خاص بالكفين دون غيرهما.

وبعض الصحابة وبعض السلف كان يتيمم لا إلى المرفقين فقط، بل إلى الآباط، ويجعل ذلك هو دلالة قوله : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ويجعل فعل النبي -عليه الصلاة والسلام- القدر المجزئ والكمال إلى الآباط. وهذا كله من الاجتهادات المختلفة، والمسألة فيها أقوال كثيرة.

لكن ذكرت لك أشهر هذه الأقوال لتعلقها بدلالة الحديث ؛ لهذا نقول : الصحيح أنه يكفي أن يكون إلى بداية الساعد، يعني أن التيمم للكفين وللوجه فقط نعم.



أيضا مما يتعلق بحديث ابن عمر السالف أن قوله : ضربة فيه : **☞** التيمم ضربتان **☞** فيه أن المسح مسح الصعيد لا يجزئ ؛ لأنه لا بد أن يضربه. فدل على أن مسح الصعيد أو وضع اليد على الصعيد أو على التراب أو على ما فيه غبار فقط دون الضرب أنه لا يجزئ، وهذا مما اختلف فيه أهل العلم، ولا شك أن الأولى : أن يضرب المسلم بكفيه الأرض ؛ وذلك أن كلمة التيمم في الآية : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ <sup>(١)</sup> تعني قصد الصعيد وقصد الصعيد يحتمل أن يكون بالمسح، ويحتمل أن يكون بالوضع، ويحتمل أن يكون بالضرب، ودلت سنة النبي -عليه الصلاة والسلام- في قوله في حديث عمار : **☞** ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة **☞** على أن الضرب سنة، وعلى أنه إن لم يضرب الأرض فإنه لم يحقق الإجزاء، وهذا لا شك أنه هو الأولى في ذلك نعم.

### حديث "الصعيد وضوء المسلم"

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه **☞** الصعيد وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليتق الله وليمسسه بشرته **☞** رواه البزار وصححه ابن القطان لكن صوب الدارقطني إرساله وللتزمذي عن أبي ذر نحوه وصححه.

**قوله :** وعن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- قال : قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه **☞** الصعيد وضوء المؤمن المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليتق الله وليمسسه بشرته **☞** رواه البزار وصححه ابن القطان، ولكن صوب الدارقطني إرساله، وللتزمذي عن أبي ذر نحوه، وصححه والحاكم أيضا.

### معنى هذا الحديث :

النبي -عليه الصلاة والسلام- يقول : **☞** الصعيد وضوء المؤمن **☞** وفي رواية : **☞** طهور المؤمن **☞** يعني أن المؤمن المسلم لا يغلو، ولا يتكلف بل إنه إذا لم يجد الماء، فإنه يترخص برخصة الله -جل وعلا-،

١ - سورة النساء آية : ٤٣ .



ويكفيه وضوء الصعيد ويكفيه طهورا الصعيد، فالتطهر يكون بالتيمم، وهذا للمؤمن المسلم الذي يقبل رخصة الله -جل وعلا-، ويتبع أمره - سبحانه وتعالى- ولا يغلو في شيء من أمره.

قال : ﴿٥٤﴾ فإذا وجد الماء، فليتنق الله وليمسه بشرته ﴿٥٥﴾ يعني أنه يأخذ بالرخصة إلى أن يجد الماء، فإذا وجد الماء، فإنه يجب عليه أن يمسه بشرته لانتقاض الطهارة بالتيمم بوجود الماء.

### لغة الحديث :

**الصعيد** : فاعيل بمعنى فاعل يعني الصاعد من وجه الأرض، وهو كل ما صعد، فهو الذي جاء في الآية الأمر بتيممه ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

**قوله هنا : وضوء** : الوضوء ما تحصل به الوضوء والطهارة ؛ لهذا جاء في الرواية الأخرى : طهور. فكلمة وضوء المقصود منها أنه يحصل بالصعيد الوضوء. ومعلوم أن استعمال الماء أو استعمال التراب ليس لأجل التنقية، وإنما هو تعبد، تعبد باستعماله في المواضع المخصوصة التي أمر الله -جل وعلا- بها، وأمر بها نبيه -عليه الصلاة والسلام-، لذلك تحصل الوضوء والطهارة باستعمال الماء إذا وجدته، وباستعمال الصعيد وتيممه إذا لم يجد الماء.

**قوله** : ﴿٥٤﴾ عشر سنين ﴿٥٥﴾ هذا للمبالغة. وإن لم يجد الماء عشر سنين للمبالغة في طول المدّة، وإلا فالغالب، بل أندر من النادر أن يكون عشر سنوات لا يجد ماء مطلقا.

**قوله** : ﴿٥٤﴾ إذا وجد الماء فليتنق الله ﴿٥٥﴾ هنا الأمر بالتقوى يفهم منه عدم التأخير ؛ لهذا نقول : قوله : ﴿٥٤﴾ فليتنق الله ﴿٥٥﴾ هذا أمر بتحصيل تقوى الله -جل وعلا- في ذلك الوقت بمس الماء أو بامساس الماء بشرة الإنسان.

**قوله** : ﴿٥٤﴾ وليمسه بشرته ﴿٥٥﴾ يعني ليفض الماء على بشرته إما غسلا وإما وضوءا.

### درجة الحديث :

١ - سورة النساء آية : ٤٣ .



الحديث ذكر أن البزار رواه، وأن ابن القطان صححه. ورواية البزار إسنادها فيه ضعف، ولكن... وأعلت كما ذكر الدارقطني أعلت بالإرسال، لكن الروايات المختلفة تشهد له ؛ لهذا أشار الحافظ إلى تحسينه مرفوعاً بقوله : وللترمذي عن أبي ذر نحوه، وصححه والحاكم أيضاً. لهذا نقول : الصواب أن هذا الحديث حسن ؛ لأجل ما يشهد له.

### من أحكام الحديث :

دل الحديث على أن وجود الماء ناقض لما حصل بالتيمم من الطهارة ؛ وذلك أن التيمم كما ذكرنا رافع للحدث، ولكن رفعه للحدث بشرط عدم وجود الماء، وذلك لظاهر قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾<sup>(١)</sup> فيرفع الحدث إذا لم يجد الماء، وهذا الاشتراط إذا لم يجد الماء اشتراط قبلي يعني قبل أن يتيمم، واشتراط أيضاً شرط مصحوب مستصحب حكماً.

فإذا كان في طهارته لم يجد الماء، يعني بالتيمم لم يجد الماء فإنه يبقى على هذه الطهارة حتى يأتي ناقض من النواقض، ووجود الماء دل الحديث هذا على أنه ناقض من نواقض التيمم. قال : ﴿ فإذا وجد الماء فليتق الله وليمسسه بشرته ﴾<sup>(٢)</sup> والأصل في الأمر أنه للفور يعني إذا وجد الماء فليمسسه بشرته، فنفهم منه أن التيمم انتقض بوجدانه للماء أو بوجود الماء. تقرير هذا الكلام مرة أخرى تقدم لنا أن التيمم رافع للحدث، إذا كان رافعاً للحدث فمعناه أنه لا يسمى محدثاً مع التيمم. لكنه إذا وجد الماء فهل يبقى رفع الحدث كما هو حتى ينتقض بناقض من نواقض الوضوء ؟ أم أن وجود الماء ناقض ؟ دل الحديث على أن وجود الماء ناقض للتيمم.

ولهذا قال هنا -عليه الصلاة والسلام-، أو دل على ذلك قوله : ﴿ فليتق الله وليمسسه بشرته ﴾<sup>(٣)</sup> وهذا وجه الدلالة منه أنه أمر، والأمر الأصل فيه أنه للفور كما هو الصحيح، وإذا كان للفور دل على أن تأخيره مخالف لما هو المقصود من رفع الحدث.

١ - سورة النساء آية : ٤٣.



**المسألة الثانية:** دل الحديث على أن المسلم المؤمن لا يجب عليه أن يطلب الماء إذا لم يكن يعلم مكانا يسهل الوصول إليه مما حوله فيه الماء ؛ فإن طلب الماء البعيد والتكلف لذلك لا يجب شرعا ؛ لقوله هنا : ﴿٥٤﴾ الصعيد وضوء المؤمن المسلم ولو لم يجد الماء أو وإن لم يجد الماء عشر سنين ﴿٥٥﴾ .  
وذكرنا لكم ضابط وجود الماء أنه فيما حوله في رحله إلى آخره وفيما قرب منه، وأما البعيد فإنه لا يحصل أو البعيد لا يدخل في ذلك.

**الثالث:** اختلف العلماء في دلالة الحديث على إذا ما وجد الماء أثناء الصلاة، أو أثناء الوقت فهل يجب عليه أن يستعمل الماء وأن يبطل صلاته أم لا ؟ في الصورة الأولى ؟ وفي الصورة الثانية إذا وجدته في الوقت هل يجب عليه أن يعيد أم لا ؟

أما في الصورة الأولى فالنبي -عليه الصلاة والسلام- سمي الصعيد وضوءا وطهورا، وهذا يدل على أنه يكتفى به. لكن إن وجد فهل إمساس الماء للبشرة معناه أنه يقطع الصلاة، أو يقطع التيمم ؟  
**اختلف العلماء في ذلك منهم من قال :** الحديث يدل على قطع الصلاة، أنه يقطع الصلاة، ويتوضأ، ثم يستأنف الصلاة، ووجه الدلالة أن الأمر للفور، وإذا كان للفور أنه من حين أن يجد الماء، فلا بد عليه أن يمسه بشرته.

**والقول الثاني:** أنه ليس واجبا عليه أن يقطع الصلاة، بل يستمر فيها، ثم بعد ذلك يتوضأ لما بعدها، وذلك لأنه حين أنشأ الصلاة أنشأها برخصة شرعية. والنبي -عليه الصلاة والسلام- في سياق الحديث يريد تطاول المدة، لا إذا وجدته في أثناء الصلاة ؛ لأنه قال : ﴿٥٤﴾ وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء - يعني بعد طول المدة - فليتنق الله وليمسه بشرته ﴿٥٥﴾ .

وهو في أثناء صلاته افتتح الصلاة برخصة شرعية، والتيمم رافع للحدث فإنه يستصحب حكم الرفع إلى نهاية الصلاة. وهذان قولان لأهل العلم.

**والقول الثاني:** ظاهر الدلالة من أنه لا يلزمه -وهو في أثناء الصلاة- أن يقطعها، وأن يستأنف الطهارة.



أما المسألة الثانية: وهو أنه إذا وجد الماء في الوقت، فهل يعيد أم لا يعيد؟ ذكرنا لكم فيما سبق أن العلماء لهم قولان، وأن الجمهور يقول: إنه ليس له أن يتيمم يعني في مسألة ما إذا علم بوجود الماء في الوقت ليس له أن يتيمم ما دام أنه يعلم وجود الماء في الوقت.

**والقول الثاني:** وهو قول قلة من العلماء، ورحح ابن تيمية أنه يتيمم بحسب حاله، فإذا لم يجد الماء يتيمم، ولو علم بوجود الماء في الوقت. وهذه المسألة لها صلة بتلك المسألة، وهو أنه إذا وجد الماء في الوقت، فهل يعيد أم لا يعيد؟.

هو حين صلى صلى بإذن شرعي له، فما تشترط له الطهارة في الوقت غير الصلاة، يعني إذا أراد أن يقرأ القرآن، إذا أراد أن يتنفل، إذا أراد أن يصلي الراتبة، فلا شك أن وجود الماء يقطع تلك الطهارة السالفة. أما استئناف صلاة جديدة، وإعادة الصلاة الأولى لأجل الوقت، فإن هذا ليس بظاهر نعم.

**حديث "أصبت السنة وأجزأتك صلاتك وقال للآخر لك الأجر مرتين"**

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: **☞** خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة، وليس معهما ماء، فتيمما صعيدا طيبا فصليا، ثم وجد الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء، ولم يعد الآخر ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له فقال للذي لم يعد: أصبت السنة وأجزأتك صلاتك، وقال للآخر: لك الأجر مرتين **☞** رواه أبو داود والنسائي.

**معنى هذا الحديث:**

أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يحكي قصة رجلين خرجا في سفر ولم يكن معهما ماء. حضرت الصلاة فتيمما صعيدا طيبا فصليا ثم وجد الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة يعني أن في أثناء الوقت وجد الماء مثل ما ذكرنا لكم في المسألة السالفة واحد أعاد الصلاة، والآخر لم يعد فالنبي -عليه الصلاة والسلام- قال للذي لم يعد: **☞** أصبت السنة وأجزأتك صلاتك **☞** وقال للآخر الذي أعاد: **☞** لك الأجر مرتين **☞** يعني على صلاتك الأولى، وعلى اجتهادك في صلاتك الثانية.





### لغة الحديث :

قوله : ﴿٥٦﴾ أصبت السنة ﴿٥٧﴾ يعني أصبت هدي النبي -عليه الصلاة والسلام-، وهذا يشمل السنة الواجبة والسنة المستحبة، فإذا قيل : هذه هي السنة. أو أصبت السنة فقد يحتمل ذلك إصابة الواجب وقد يحتمل إصابة المستحب.

والسنة منها ما هو واجب، ومنها ما هو مستحب. فإذا قيل : السنة هذا على ما جاء في الشرع من التعبير بالسنة، لا على اصطلاح متأخري الأصوليين من أن المراد بالسنة أي شيء؟ المستحب أو ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه.

قوله : ﴿٥٨﴾ أجزاءك صلاتك ﴿٥٩﴾ الإجزاء معناه : وقوع الصلاة صحيحة يرتفع بها توجه الأمر إلى المكلف. يعني أنها وقعت مجزئة، والإجزاء لا يلازم القبول. فقد تكون مجزئة مقبولة، يعني له الأجر بها، وقد تكون مجزئة غير مقبولة، أو ليس له الأجر بها، وذلك في مثل حالة صلاة من أتى كاهنا أو امرأة في دبرها، وحائضا ونحو ذلك.

### درجة الحديث :

الحديث ذكر أنه رواه أبو داود والنسائي. وهو حديث صحيح، صححه بعض أهل العلم، بل صححه كثير من أهل العلم.

### من أحكام الحديث :

الحديث دل على ترجيح في المسألة التي ذكرت لك الخلاف فيها فيما دل عليها الحديث السالف، وهو أن من تطهر بالصعيد فتيمة، أن الحدث في حقه ارتفع، فإذا وجد الماء في الوقت فإنه لا يجب عليه أن يعيد الصلاة. وإنما عذر الآخر، وجعل له الأجر مرتين، لا لحسن فعله، ولكن لحسن اجتهاده. فإذا تبين في السنة، فليس للمرء أن يعيد الصلاة لاجتهاد مع وضوح السنة في ذلك نعم.

حديث "إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله والقروح فيجنب"



وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - في [٥٦] قوله **وَعَجَلٌ** ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ <sup>(١)</sup> قال : إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله والقروح فيجنب، فيخاف أن يموت إن اغتسل تيمم [٥٧] رواه الدارقطني موقوفاً، ورفع البزار، وصححه ابن خزيمة والحاكم.

قال : وعن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - في [٥٦] قوله **وَعَجَلٌ** ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> قال : إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله والقروح فيجنب، فيخاف أن يموت إن اغتسل تيمم [٥٧] رواه الدارقطني موقوفاً، ورفع البزار، وصححه ابن خزيمة والحاكم.

### معنى الحديث :

ابن عباس يفسر قوله - جل وعلا - : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> يعني وصف المرض الذي معه يباح التيمم، أو الذي معه يجزئه التيمم أنه تكون فيه الجروح، يعني فيه جرح من أثر السهام أو من أثر سيف أو من أثر رمح إلى آخره، وهذه الجروح يمتنع معها أن يغتسل ؛ لأنه لو دخل فيها الماء لأنتنت والحصل له بذلك ضرر كبير فحصول الجروح والقروح هذا مرض من الأمراض أدخله ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ ﴾ <sup>(٤)</sup> قال : [٥٦] إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله والقروح؛ فيجنب؛ فيخاف أن يموت إذا اغتسل [٥٧] يعني يتطور عليه المرض وينهض الجرح مرة أخرى ويسيل، فإنه يتيمم.

### لغة الحديث :

قوله : الجراحة : الجراحة المقصود منها أن يكون بالرجل الجرح. وفي اللغة يقال : جرح وجرح. والجرح لما في البدن يعني للحسي، والجرح للأمر المعنوي. فتقول : جرح فلان أو جرح فلان جرحاً إذا أردت به أنه اتهم أو أنه طعن فيه إلى آخره. فلان مجروح يعني فيه جرح.

١ - سورة النساء آية : ٤٣ .

٢ - سورة النساء آية : ٤٣ .

٣ - سورة النساء آية : ٤٣ .

٤ - سورة النساء آية : ٤٣ .



جرحه الأئمة جرحاً يعني طعن فيه، واتهم بأشياء، وأما الإصابة والجراحة المعروفة فيقال فيها جرح بضم الجيم لا بفتحها، فيقال إذن : الجرح للأمور الحسية، والجرح للأمور المعنوية.

القروح : معروفة وهي تقرح البدن يعني في الجلد إما من جروح سالفة يعني التئمت لكن فيها أثر، وإما من أمراض فطرية أو نحو ذلك مما يتقرح معه البدن يعني يتشقق أو يخضر أو ما أشبه ذلك.

### درجة الحديث :

قال : رواه الدارقطني موقوفاً ورفع البزار، وصححه ابن خزيمة والحاكم الصواب كما رواه الدارقطني أنه موقوف وليس بمرفوع.

### من أحكام الحديث :

الحديث دل على معنى قوله، يعني الأثر دل على معنى قوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى ﴾ <sup>(١)</sup> ما المرض ؟ هل هو مرض داخلي أو مرض خارجي ؟ فدل هذا الأثر على شمول النوعين ؛ على شموله للمرض الخارجي لأنه يصدق عليه أنه مرض، واحد مثلاً لو اغتسل اشتدت عليه السخونة، لو اغتسل أو توضأ حصل له في أطرافه ضرر بحكم شهادة طبيين مسلمين ثقتين أو هو فيما يغلب على ظنه، فإذا حصل له المرض، المرض المتوقع، أو أن يزداد مرضه الحاصل، فإنه يباح له التيمم، سواء أكان لرفع الحدث الأصغر، أم كان لرفع الحدث الأكبر.

وهذا ظاهر في دلالة هذا الأثر.

**فإذا نقول :** كلمة "مرضى" فسرهما ابن عباس هنا بالجراحة والقروح، وهذا مرض ظاهر. لكن دلالة الآية تشمل التأذي بالماء ؛ إما من مرض ظاهر أو من مرض باطن، فيكون ابن عباس نصّ على أحد الصورتين للحاجة إليها، والمرض الباطن معروف دخوله في اسم المرض.

**الثاني :** دل الأثر على أن التيمم يكون بالتيمم المجزئ الذي مر معنا، وأن صاحب القروح والجراحات التي في سائر بدنه لا يلزمه أن يستعمل الماء في المناطق السليمة، ويستعمل التيمم للمناطق المريضة، وأنه إذا

١ - سورة النساء آية : ٤٣ .



كان يتأذى بالاغتسال فإنه يعني يخشى الهلاك، يخشى زيادة المرض، يخشى الشدة عليه فإنه يكفيه التيمم. وهذه المسألة اختلف فيها أهل العلم : هل يلزمه أن يغسل السليم ويمسح المريض ؟ أو يغسل السليم ويتيمم للمريض ؟ أم يجمع ما بين الثلاثة ؛ الغسل والمسح والتيمم ؟ على ثلاثة أقوال للعلماء.

أو يغسل السليم ويتيمم للمريض؟ أم يجمع ما بين الثلاثة. الغسل والمسح والتيمم؟ على ثلاثة أقوال للعلماء، والأظهر منها أن يقال: إن التيمم أذن به للمريض، فإذا كان استعمال الماء في الغسل يزيد مرضه، إما تحقيقاً أو ظناً راجحاً، فإنه لا يلزمه أن يغسل ما ظهر يعني يغسل بعض الأعضاء، وييمم البعض الآخر إلا إذا كانت الجراحات منفصلة، إما في البدن أو في أعضاء الوضوء منفصلة بعضها عن أعضاء البدن الأخرى.

يعني: مثلاً يكون الجرح في يده ويكون الجرح في رجله، هذا يمكنه أن يستعمل الماء دون أن يتضرر في بعض البدن، ثم فيما بقي من البدن. ينظر في هذا الجرح: هل إذا مسح عليه لم يتضرر، فيجب عليه أن يمسح؟ هل إذا مسح عليه تضرر؟ فإنه يكتفي بالتيمم.

فإذن يقول الحافظ في هذا القول: إن الأحوال أنه إذا كان يتضرر من استعمال الماء في بدنه لتعدد الجراحات، أو به مرض يعم بدنه مثل سخونة ونحو ذلك معها لو استعمل الماء البارد أو عمم بدنه في برد ونحو ذلك أنه يزيد المرض، فإنه يتيمم لذلك أو كانت الجراحات أو المرض في بعض الأعضاء يمكنه أن يستعمل الماء في البعض الآخر، فإنه يلزمه أن يتوضأ للصحيح، وأن يمسح على المريض، فإذا لم يمكنه المسح، فإنه ينتقل إلى التيمم.

فإذن صارت الأحوال عندنا ثلاثة. أما الجمع ما بين الغسل أو الغسل والمسح والتيمم، فهذا قال به طائفة من أهل العلم في مسألة الجبائر إذا كانت متعدية عن موضع الحاجة، وسيأتي البحث فيها نعم.

حديث " انكسرت إحدى زندي فسألت رسول الله ﷺ فأمرني أن أمسح على الجبائر "



وعن علي رضي الله عنه قال: [٥٢] انكسرت إحدى زندي فسألت رسول الله ﷺ فأمرني أن أمسح على الجبائر [٥٣] رواه ابن ماجه بسند واه جدا.

قوله وعن علي -رضي الله تعالى عنه- قال: [٥٤] انكسرت إحدى زندي فسألت رسول الله ﷺ فأمرني أن أمسح على الجبائر [٥٥] رواه ابن ماجه بسند واه جدا.

### معنى الحديث:

أن علياً رضي الله عنه انكسر أحد ضلعيه العلويين، فجبهره لكي يلتئم، فما الذي يصنع إذا أتى إلى غسل الجنابة؟ أمره النبي -عليه الصلاة والسلام- أن يمسح على الجبيرة. يعني ولا يتيمم لها.

### لغة الحديث:

الزند: زند الإنسان، المقصود منه المنطقة التي هي العضد والكتف وما قارب ذلك، والجبائر جمع جبيرة، والجبيرة: خشب في الأصل أو جبس مثل ما هو الآن أو ما شابه ذلك مما يوضع لجبر الكسر، فكل ما كان حائلاً لغرض جبر الكسر فيسمى جبيرة. كل ما كان حائلاً لغرض التئام الكسر يسمى جبيرة، بخلاف التئام اللحم فإنه لا يسمى جبيرة.

### درجة الحديث:

الحديث ضعيف جداً؛ لأن في إسناده رجل أظن اسمه خالد بن عمرو كذبه عدد من الأئمة؛ ولهذا الحافظ ابن حجر قال هنا: رواه ابن ماجه بسند واه جدا، بل قال بعض أهل العلم: إنه موضوع.

### من أحكام الحديث:

الحديث لا يؤخذ منه حكم؛ لأجل أنه ضعيف جداً، لكن الحافظ ابن حجر أوردته في البلوغ لغرض أن ما اشتمل من جواز المسح على الجبيرة أن هذا دلت عليه آثار، ودلت عليه أحاديث أخرى، وبهذا فإنه لا يؤخذ الحكم من هذا الحديث وحده.



فالمسح على الجبائر حكمه معروف، وهو أن الجبيرة إذا كانت موجودة في بعض أعضاء الوضوء، فإنه يجب غسل ما ظهر. وأما الجبيرة، فإنها تستر تحتها لحما، وهذا اللحم لما ستر بالجبيرة فإنه لا يتأذى الإنسان من إمرار الماء على اللحم لكنه لا يمكنه ذلك؛ لأنه مستور بهذا الجبر بالجبيرة فلما كان لا يمكنه فإنه يعوض عن العضو بالمسح كما عوض عن غسل الرجلين بالمسح على الخفين.

لكن هنا أورده الحافظ في باب التيمم، ولم يورده في باب المسح على الخفين مع أن موضعه هناك في الظاهر لكن لأجل مسألة هل يتيمم؛ لأن العادة في الجبائر أن تكون أكبر من موضع الحاجة العادة في الجبيرة لا تكون على قدر الكسر تكون كبيرة جدا يعني كسر في وسط اليد يكون من أول اليد إلى آخرها كسر في الزند يمكن أن يضم العضد والكتف وما والى حتى تثبت الجبيرة.

فالعادة أن الجبيرة تستر أكثر من الموضع من قدر الحاجة، وهذا إشارة من الحافظ إلى قول بعض العلماء أن الجبيرة إذا تعدت موضع الحاجة، فإنه يتيمم لها ولما كان هذا الحديث حديث علي ضعيف جدا، فإنه لا يحتج به على أنه يكتفى بالمسح دون التيمم في الجبيرة التي زادت على موضع الحاجة؛ ولهذا نقول: الحديث هذا ليس مشتملا على... أو ليس دليلا على أن المسح يكتفى به دون التيمم نعم.

حديث "إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقة"

وعن جابر رضي الله عنه في الرجل الذي شج فاغتسل فمات: ٥٦ إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده ٥٧ رواه أبو داود بسند فيه ضعف، وفيه اختلاف على راويه.

قال: وعن جابر رضي الله عنه في الرجل الذي شج فاغتسل فمات: ٥٦ إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده ٥٧ رواه أبو داود بسند فيه ضعف، وفيه اختلاف على راويه معنى الحديث: أن رجلا أصابته شجة، فسأل الناس عما يفعل فأمره بالاعتسال، فاغتسل



فمات فلما بلغ ذلك النبي -عليه الصلاة والسلام- قال: ﴿٥٦﴾ إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقة، ثم يمسح عليها ﴿٥٧﴾ .

يعني كان يكفيه أن يتيمم أولاً، ثم يعصب أو يعصب على جرحه خرقة يعني يلف هذا الجرح حتى لا يصله الماء ويمسح عليها مسحا ليكون بدلا عن غسل هذا المكان، وهو عنده الماء، ثم إذا مسح وتيمم، فإنه يغسل سائر الجسد. يعني يفيض الماء على المواضع الصحيحة التي ليس فيها جرح.

### لغة الحديث:

الشجة: اسم للجرح الذي في الرأس، فإذا كانت الجراحة في الرأس يقال لها: شجة، أما في سائر البدن، فلها أسماء أخرى.

قوله: ﴿٥٦﴾ يعصب على جرحه خرقة ﴿٥٧﴾ يعني يلف على موضع الجرح خرقة أو لصوقا أو أي شيء مناسب بحيث يمنع وصول الماء إلى البدن.

### درجة الحديث:

الحديث ضعيف. وذكر الحافظ هذا الضعف بقوله: رواه أبو داود بسند فيه ضعف، وفيه اختلاف على رواه. وهو ضعيف وفيه علة أيضا أخرى.

### من أحكام الحديث:

الحديث دل على أن صاحب الجراحة يجمع ما بين التيمم والغسل والمسح. فيتيمم ويمسح على الجرح الذي لفه بخرقة أو بلصوق ونحوه ويغسل سائر البدن. وكذلك في الوضوء يتيمم ويمسح ويغسل وهذا قال به عدد من أهل العلم في الجمع ما بين الثلاثة.

وموضع ذلك إذا كان اللصوق أو الجبيرة أكثر من قدر الحاجة، فإنه يجمع بين الثلاثة ووجه ذلك أن الموضع أو أن أعضاء الوضوء أو البدن هي على ثلاثة أقسام: قسم لا يضره إذا استعمل الماء عليه إما بالوضوء أو بالغسل، فهذا يجب فيه الوضوء أو الغسل. والقسم الثاني: ما يتضرر معه بغسله بالماء، فهذا يجب أن يتيمم له. والقسم الثالث: ما لا يتضرر معه من غسله بالماء، ولكنه يحتاج إلى ستره بجبيرة أو



بلصوق حتى يتعافى أو لا يتضرر الموضع المريض. فهذا الموضع المستور إما هو زائد عن الجرح هنا ليس في حقه المسح عليه؛ لأن المسح يكون على الموضع المتضرر، وأما المسح على الموضع غير المتضرر، فليس فيه دليل فيكون بدل الغسل يرجع إلى التيمم، فيكون إذن يجمع ما بين الثلاثة: التيمم والغسل والمسح، وهذا القدر قال به جمع من أهل العلم، وهو المشهور من مذهب الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- كما هو مدون في كتب أصحابه وهو عند غيره من الفقهاء في أنه يجمع في هذه الحالة بين هذه الثلاثة أشياء لدلالة الحديث على ذلك.

وأيضاً لدلالة الأصل في أن الأصل أن يغسل ما لا يتضرر بغسله ويمسح ما يتضرر بغسله ويتيمم لما كان تابعا لما يمسح. والقول الثاني: أن الجمع ما بين هذه الثلاثة هذا الحديث لا يستقل بالدلالة عليها؛ لأجل ضعفه لذلك نقول: إنما يكفي أن يغتسل ويمسح، وأما الجمع ما بين الغسل والمسح والتيمم فليس فيه دليل لأجل ضعف الحديث في ذلك. والقول الأول أحوط في الجمع ما بين الثلاثة يعني ما بين الغسل والمسح والتيمم. الحكم الثاني: أن هذا الحديث فيه أن التيمم إذا احتاج إليه في مثل هذا الموضع أنه لا يترتب على كونه قبل الطهارة أو بعدها، ولذلك له أن يؤخره يؤخره إلى قرب دخوله المسجد يؤخره إلى إذا أراد الصلاة، فالموالة هنا ليست شرطا، وكذلك الترتيب ليس شرطا في استعمال التيمم مع الغسل أو مع الغسل.

فالطهارة إذا كانت بالماء فإن الموضع الذي يحتاج فيه إلى التيمم يتيمم له إذا أراد الصلاة بعد أن يفرغ يتيمم له، أو أراد أن يتيمم قبل ذلك، فله ذلك لأجل أنه لم يأت دليل على تخصيص وقت لذلك لهذا يعمل به العلماء عندنا ممن يفتي بذلك وكان يستعمله الجد الشيخ محمد بن إبراهيم -رحمه الله- في بعض ما احتاج إلى ذلك لمثل جرح ونحوه أنهم يتيممون إذا أرادوا دخول المسجد يعني كانت الاستراحات في المسجد تراب أو الأرض تراب إذا أراد تيمم قبل الدخول وبعد الطهارة بوقت.

إذن نقول: دل الحديث على ما دل عليه الأصل من عدم اشتراط الموالة ما بين الوضوء والتيمم إذا احتيج إليهما معا نعم.





## حديث "من السنة ألا يصلي الرجل بالتييمم إلا صلاة واحدة"

وعن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- قال: **☞** من السنة ألا يصلي الرجل بالتييمم إلا صلاة واحدة ثم يتييمم للصلاة الأخرى **☞** رواه الدارقطني بإسناد ضعيف جدا.

حديث فيه أن ابن عباس **رضي الله عنه** يحكي السنة. يقول: السنة ألا يصلي الرجل بالتييمم إلا صلاة واحدة إذا دخل وقت الصلاة الأخرى، فإنه يتييمم مرة ثانية، أما التيمم فلا يستباح به إلا صلاة واحدة.

### لغة الحديث:

قوله: من السنة: يعني مما دلت عليه السنة؟ إما بالقول أو بالفعل عنده فإذا قال الصحابي: من السنة. فله حكم المرفوع، إما قولاً للنبي -عليه الصلاة والسلام- وإما فعلاً، وهذا الظاهر من السياق أنه يريد فعل النبي -عليه الصلاة والسلام-. قوله: لا يصلي الرجل بالتييمم إلا صلاة واحدة: يريد بها الصلاة المفروضة في الوقت، وألا يجمع بالتييمم الواحد بين صلاتين مفروضتين كل واحدة منهما في وقت لهذا قال بعده: ثم يتييمم للصلاة الأخرى. ويأتي هل يشمل هذا المجموعة أم لا؟

### درجة الحديث:

الحديث إسناده كما ذكر الحافظ ضعيف جداً، بل هو منكر لتفرد الضعفاء به.

### من أحكام الحديث:

هذا الحديث ختم به الحافظ هذا الباب باب التيمم، وهو دليل لمن قال: إن التيمم مبيح لا رافع للحدث مبيح للصلاة، لا رافع للحدث.

وإذا كان مبيحاً، فمعنى ذلك أنه يتييمم لكل صلاة، لأن حدثه لم يرتفع، فكلما أراد الصلاة، فليتييمم لأن التيمم لاستباحة الصلاة.

### والقول الثاني: أن التيمم رافع للحدث، وأنه لا تنتقض الطهارة بالتييمم إلا بانتقاضه بأحد نواقض

الوضوء أو بأن يجد الماء. وأما خروج الوقت، فإنه ليس من النواقض يعني عند أصحاب هذا القول.



قال الأولون: إن خروج الوقت ناقض لا لأجل أن التيمم مبيح فقط، ولكن لأن الله - جل وعلا - أمرنا إذا قمنا إلى الصلاة أن نتوضأ، فقال: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾<sup>(١)</sup> إلى أن قال: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾<sup>(٢)</sup> وهذا الخطاب متوجه للمكلف في كل صلاة. كل صلاة إذا قام إليها، فإنه يتوضأ فإذا لم يجد ماء تيمم ودلت السنة على أنه إذا لم ينتقض الوضوء، فإنه يصلي الصلاة الثانية بوضوء الأولى، فخرج من دلالة الآية هذه الصورة يعني ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾<sup>(٣)</sup> إذا كان على طهارة فإنه لا يجب عليه التجديد. ولكن التيمم بقي على أصله بأنه: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾<sup>(٤)</sup> ما وجدت ماء تغسل فتيمموا فالتيمم ليس مثل الوضوء في ذلك. وهذا القول كما ترى فيه وجاهة من حيث التعليم وإن كان التيمم ليس بمبيح للصلاة وإنما هو رافع للحدث.

لهذا نقول: الأولى هو أن يعمل بما دل عليه هذا الأثر وإن كان ضعيفا جدا في أنه - وهو قول جمهور أهل العلم - في أنه يبقى على دلالة الآية أنه إذا أتى وقت الصلاة، فتوضأ إذا لم تجد الوضوء فتيمم. وهذا أنت مخاطب به في كل صلاة لهذا نقول: الحديث دل على ما دل عليه ظاهر الآية؛ لهذا نقول: التيمم رافع للحدث، وأيضا المتيمم مخاطب بأن يتيمم لكل وقت صلاة لأجل دلالة الآية على ذلك.

نقف على باب الحيض، ونكمل غدا - إن شاء الله - ويكون غدا بإذنه تعالى وتوفيقه ومنته وكرمه آخر دروس البلوغ في هذه الدورة، نكمل به كتاب الطهارة، وهو بالنسبة لبعض طبعات "سبل السلام" شرح بلوغ المرام نكون أنهيها مجلدا من "سبل السلام" وهو قدر جيد - إن شاء الله تعالى - نسأل الله أن يوفقني

١ - سورة المائدة آية : ٦ .

٢ - سورة النساء آية : ٤٣ .

٣ - سورة المائدة آية : ٦ .

٤ - سورة المائدة آية : ٦ .



وإياكم لما فيه رضاه، وأن يجعلنا من المتحابين فيه المتعاونين على البر والتقوى، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

## باب الحيض

### تعريف الحيض

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال المصنف رحمه الله تعالى: باب الحيض.

عن عائشة -رضي الله عنها- [١٤٦] أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض، فقال لها رسول الله ﷺ إن دم الحيض دم أسود يعرف فإن كان ذلك فأمسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي [١٤٧] رواه أبو داود والنسائي، وصححه ابن حبان والحاكم، واستنكره أبو حاتم.



الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أسأل الله جل وعلا أن يبارك لي ولكم في العلم والعمل وفي العمر وفي الإيمان كما أسأله سبحانه أن يجعلني وإياكم من المتواصلين فيه المتحابين في جلاله المجتمعين على طاعته إنه سبحانه رحيم ودود.

هذه رسالة أو اقتراح أوردته بعض الإخوة، وهو أن هذا الدرس كما يقول سينقطع هذا اليوم على أمل العودة به لسنة قادمة، وإذا كان كذلك فلن يتم الكتاب إلا بعد ثماني سنوات والمرجو أن تتفضلوا بإتمام هذا الدرس بعد الدورة بحيث يكون يوما في الأسبوع مستمرا، والذي كان في البال أن لا يكون كل سنة مثلما يظن في الدورات، فأنا أحرص دائما على أني إذا بدأت كتابا أن أنهيه في الوقت الذي يمكن معه الإنهاء حسب ما يقدر الله -جل وعلا- ولهذا كانت النية أن تكون دورة ثانية في شهر رجب، أو جمادى الثانية أيضا لمدة عشرين يوما أو شهر نأخذ فيها أيضا نحو مائتين أو ما شابه ذلك من العدد، وطبعا الأحاديث الأولى في الطهارة مسائلها كثيرة، ومشكلة أيضا من حيث اختلاف العلماء، والأدلة على ذلك وكثرة



المسائل فيها، وأما إذا كان بعد ذلك يعني من الصلاة فما بعد فتقريب فوائد الأحاديث والاستنباط منها أسهل من مسائل الطهارة، وكذلك ما بعدها إلى آخر الكتاب، فلهذا قد نجعله درسا أسبوعيا، وقد أجعلها دورة مرة أخرى - إن شاء الله - يعني في جمادى أو رجب الله أعلم، حتى يتيسر إن شاء الله أن نقطع جزءا من الكتاب، أظن هذا مناسبا إن شاء الله.

### قال رحمه الله: باب الحيض.

والحيض عارض طبيعي يأتي للمرأة كتبه الله - جل وعلا - على بنات آدم له أحكام متعلقة بالطهارة وبالغسل وبأداء الصلاة وبالصيام إلى آخره. ولهذا جعل في أواخر الطهارة؛ لأن صلته الكبرى لمسألة الاغتسال، ولهذا كثير من العلماء يجعل - يعني في كتب الحديث - يجعل باب الحيض أو يجعل أبواب الحيض، ويدخل فيها كل أنواع الأغسال لأجل أنه أعظم تلك الأغسال أو أنه يعني الحيض أشهر ما فيه أن المرأة يجب عليها أن تغتسل منه إلى غير ذلك من الأحكام. فإذا صلته صلة أكبر بكتاب الطهارة، ولذلك يجعل في آخر كتاب الطهارة، وثم من أحكامه ما يتعلق بالصلاة وبالصيام وما يتعلق بالكفارات وما يتعلق بالجماع إلى آخره، وهذه كلها متصلة بأبواب مختلفة لكنها تجمع في هذا الموضوع.

الحيض مصدر حاض الوادي أو حاض المسيل حيضا يعني إذا سال وتدفق فيه الماء؛ ولذلك قيل للحوض: حوضا لأنه يسال فيه الماء ويجمع أو يجتمع فيه السيل.

### وأما من جهة الاصطلاح أو من جهة الدلالة الشرعية:

فالحيض شيء طبيعي دم يخرج من المرأة في وقت معلوم يمنعها من أشياء، ويوجب الغسل إذا طهرت منه. ويتصل بالحيض الاستحاضة، والاستحاضة والحيض مختلفان في الحقيقة وفي الموضوع ومختلفان أيضا في الأحكام، وهذا ما سيبينه الحافظ فيما انتقى من الأحاديث. كذلك يورد في الباب النفاس؛ لأن الحيض والنفاس يتواردان في اللفظ فيقال للمرأة إذا حاضت: إنها نفست والنفاس أيضا احتباس دم الحيض أو أن الحمل يمنع الحيض، فلهذا يقال للدم الذي يخرج بعد الولادة: إنه نفاس لأنه موصول بالحيض الذي يسمى



أيضا نفاسا. لهذا باب الحيض يذكر فيه: الحيض والاستحاضة والنفاس، وأحكام كل واحدة من هذه الثلاثة.

### معنى الحديث:

أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت إحدى النساء في المدينة اللاتي يصيبهن الاستحاضة، وعد بعض العلماء من النساء اللاتي يصيبهن الاستحاضة في المدينة في زمن النبي -عليه الصلاة والسلام- نحو عشر من النساء واللاتي جاءت فيها الأحاديث الصحيحة ثلاث من النساء هذه واحدة، وهي فاطمة بنت أبي حبيش وكذلك حديث حمنة بنت جحش الآتي، وكذلك حديث أم حبيبة بنت جحش زوج عبد الرحمن بن عوف الآتي أيضا. فأشهر الأحاديث في هذا الباب ثلاثة: حديث فاطمة بطرقه المختلفة يعني وألفاظه، وحديث حمنة وحديث أم حبيبة بنت جحش، واللاتي كن تصيبهن الاستحاضة كثر في عهد النبي -عليه الصلاة والسلام-. هذه فاطمة سألت النبي -عليه الصلاة والسلام- لأنها كانت تستحاض، فقال لها رسول الله ﷺ إن دم الحيض دم أسود يعرف [٥٢] يعني انتبهي لما تفرقي فيه ما بين دم الحيض ودم الاستحاضة، فدم الحيض متميز من جهة اللون ومن جهة الرائحة إلى آخره ومن جهة الكثافة. فدم الحيض دم أسود يعرف، فإذا كان ذلك: يعني إذا رأيت هذا الدم الأسود الذي تعرفين أنه دم الحيض، فأمسكي عن الصلاة، فهو دم الحيض فإذا كان الآخر، وهو الدم المختلف عن ذلك، وهو اللون الأحمر المعتاد والخفيف ليس ذا الرائحة فتوضئي وصلي.

### لغة الحديث:

قوله: يعرف هذه لها توجيهان: إما أنه يعرف بمعنى أن صفاته تعرف من جهة الكثافة وبقية الصفات أو أنه يعرف أي: أنه يشم يعني له رائحة من العرف وهو الرائحة، والأول أولى أنه يعرف يعني أن صفاته تعرفها النساء، قوله: [٥٢] أمسكي عن الصلاة [٥٣] يعني لا تصلي فالإمسك عن الصلاة لا يعني أن الحائض تقضي الصلاة ولكنها -ولكن ذلك يعني- لا تصلي أمسكي عن الصلاة لا تصلي فإن الصلاة لا تحل لك.

### درجة الحديث:



الحديث ذكر أن أبا حاتم الرازي محمد بن إدريس أنه استنكره، وهذا يعني أنه قال: إنه منكر وسبب ذلك تفرد الراوي وهو محمد بن عمرو به وتفرده لا يقبل، ولذلك عده أبو حاتم منكراً، وقد حسنه جمع من أهل العلم، وصححه أيضاً طائفة، كما ذكر أن ابن حبان والحاكم صححاه وكذلك غيرهما. ولكن الأقرب أنه حديث حسن، وذلك بما له من الشواهد، والتفرد الأولون كانوا يسمون الحديث الذي تفرد به راويه أنه منكر وهذا لا يعني دائماً أن الحديث مردود. فنقول: إن الأقرب أن الحديث حسن.

### من أحكام الحديث:

هذا الحديث دل على أن الحيض غير الاستحاضة وأن الحيض يمنع الصلاة والاستحاضة لا تمنع الصلاة، وهذا أحد الفروق المهمة في أحكام الحيض والاستحاضة.

الثاني: دل الحديث على أن المرأة التي تستحاض ترجع في التفريق ما بين الحيض والاستحاضة إلى التمييز ما بين دم الحيض ودم الاستحاضة.

النبي -عليه الصلاة والسلام- أرشد فاطمة إلى التمييز ما بين الدمين فقال: دم الحيض دم أسود يعرف، والثاني يختلف عن ذلك، فدلها على أن تميز ما بين هذا وهذا، وهذا القدر مما هو صحيح عند أكثر النساء أنهن يستطعن التمييز ما بين دم الحيض ودم الاستحاضة. المرأة إذا كانت تميز ما بين الدمين، فإنه ترجع إلى التمييز في تحديد هذا وهذا. وسيأتي في الأحاديث الأخر أن المرأة تارة ترجع إلى عادتھا المعروفة وتارة ترجع إلى التمييز وتارة ترجع إلى عادة النساء الغالبة، وهي التخيير ستاً أو سبعا. وكل واحدة من هذه الثلاثة دل عليها دليل كما سيأتي.

فهذا الحديث دل على أن المرأة المستحاضة ترجع إلى التمييز في التفريق ما بين الحيض والاستحاضة، فإذا انقطع دم الحيض عنها وبدأ دم الاستحاضة بما تعرفه من التمييز إذا كانت تعرف التمييز أو ذات تمييز، فإنها يجب عليها أن تغتسل إذا انقطع دم الحيض وبدأ دم الاستحاضة بصفاته، وأما دم الاستحاضة، فإنه يجب عليها أن تتوضأ له لكل صلاة.



الثالث: هذا الحديث فيه أن النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر المستحاضة أن تتوضأ. قال: فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي. وقوله: "توضئي" هذا أمر بالوضوء، وهل الوضوء هنا راجع إلى مرة واحدة أو إلى كل صلاة؟ راجع إلى كل صلاة كما في الرواية التي مرت معنا "فتوضئي لكل صلاة". فإذاً يجب على المرأة المستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة، وعلة ذلك أن الاستحاضة حدث دائم ينقض الطهارة، ولا يوجب الغسل كما سيأتي.

فإذا كان ينقض الطهارة؛ لأنه حدث دائم، فإنها تتوضأ عند إرادة كل صلاة لأجل أمر النبي -عليه الصلاة والسلام- بذلك وهو بيان لقول الله جل وعلا: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وهذا الأمر يشترك فيه الرجال والنساء والرجل والمرأة إذا بقي على الطهارة، فإنه مأذون ألا يجدد الوضوء، وأما إذا انقطعت الطهارة بناقض أو كان الحدث دائماً، فإنه يرجع إلى الأصل، وهو أن يتوضأ إذا أراد الصلاة. فإذاً نقول: قول النبي -عليه الصلاة والسلام-: "﴿فتوضئي وصلي﴾<sup>(٢)</sup>" يعني توضئي لكل صلاة.

وهذا هو المفهوم من الآية، وهي قوله -جل وعلا-: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾<sup>(٢)</sup> الآية.

الرابع: هذا الحديث ليس فيه ذكر أن المرأة تغتسل -المرأة المستحاضة تغتسل- وقد جاء أمر المرأة بالاعتسال في أحاديث أخر ستأتي، والواجب على المرأة هو الوضوء أما الاعتسال فلا يجب عليها لكل صلاة لما سيأتي من الأدلة إن شاء الله تعالى نعم.

حديث "ولتجلس في مكن فإذا رأَت صفرة فوق الماء فلتغتسل"

١ - سورة المائدة آية : ٦ .

٢ - سورة المائدة آية : ٦ .



وفي حديث أسماء بنت عميس عند أبي داود: ﷺ ولتجلس في مركن فإذا رأيت صفرة فوق الماء فلتغتسل للظهر والعصر غسلا واحدا، وتغتسل للمغرب والعشاء غسلا واحدا، وتغتسل للفجر غسلا واحدا، وتتوضأ فيما بين ذلك ﷺ .

هذه الرواية قال بها الحافظ: وفي حديث أسماء بنت عميس عند أبي داود: ﷺ ولتجلس - يعني المستحاضة - في مركن، فإذا رأيت صفرة فوق الماء فلتغتسل للظهر والعصر غسلا واحدا، وتغتسل للمغرب والعشاء غسلا واحدا، وتغتسل للفجر غسلا واحدا، وتتوضأ فيما بين ذلك ﷺ .

### معنى الحديث:

النبي - عليه الصلاة والسلام - يرشد المستحاضة أنها كيف تعرف الدم. بعض النساء لا يمكنه أن ينظر أو لا يكون عنده تهيئة أن يميز بالقطن أو بالقماش الذي يحشى في فرج المرأة. فكيف تميز؟ أرشدها النبي - عليه الصلاة والسلام - أنه إذا حان وقت الصلاة، أو أنها إذا أرادت أن تميز هل الذي معها استحاضة وانقطع الحيض؟ فإنها تجلس في مركن، والمركن: هو وعاء كبير ممكن للمرأة أن تتربع فيه أو أن تجلس فيه شبيه بالطشت الكبير، ويكون فيه ماء، فلا بد أن الماء يلتقي بموضع خروج الدم - دم الاستحاضة - فهنا قال: ﷺ " إذا رأيت صفرة فوق الماء ﷺ " فهذا يدل على أن الدم الذي خرج دم خفيف مع اختلاطه بالماء تحول إلى صفرة فهذا يعني أنه دم استحاضة لا دم حيض. قال: " إذا رأيت صفرة فوق الماء " فهذا يعني أن الاستحاضة بدأت. قال: ﷺ " فلتغتسل للظهر والعصر غسلا واحدا ﷺ " أمرها تخفيفا عليها أن تجمع ما بين الظهر والعصر، وأن تغتسل لهما غسلا واحدا ﷺ وتغتسل للمغرب والعشاء غسلا واحدا وتغتسل للفجر غسلا واحدا ﷺ لأن الظهر والعصر وقتان يجمعان في الصلاة للعذر، كذلك المغرب والعشاء وقتان تجمع الصلاتان فيهما للعذر والفجر وقته واحد لا يجمع إلى غيره. وما بين ذلك أمرها بالوضوء إذا احتاجت إلى أشياء مما يشترط لها الطهارة.

### لغة الحديث:

المركن: مر معنا، والصفرة فوق الماء: هي في صفرة الدم وباقي الألفاظ واضحة.





درجة الحديث: الحديث حسن.

من أحكام الحديث:

الحديث دل على أن المرأة تفرق ما بين الحيض والاستحاضة بأي نوع من التفريق يعني تفرق ما بين لونين لوني الدم تفرق ما بين هذا دم الحيض ودم الاستحاضة بأي شيء شاءت من التفريق. إذا ما استطاعت أن تفرق بالنظر في ما تضعه من الكرسف أو من القطن ونحو ذلك، إذا ما استطاعت بأي - بالنظر بما تضع- ونحو ذلك، فإنها تستعمل طريقة الماء وهذه سهلة يمكن معها المرأة أن تميز.

الثاني: دل الحديث على أن المستحاضة لها أن تجمع ما بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء وتصلي الظهر والعصر في وقت الأولى يعني في وقت الظهر في آخره تجعل العصر معه، ويكون الظهر في آخر الوقت والعصر في أول الوقت كذلك المغرب تؤخره إلى أول وقت العشاء يعني إلى آخر وقت المغرب والعشاء في أول وقته، وهذا هو الذي سماه بعض العلماء جمعا صوريا، وهو في الحقيقة جمع في آخر وقت الأولى وأول وقت الثانية، فهذا ترخيص من النبي -عليه الصلاة والسلام- للمستحاضة أن تجمع ما بين الصلاتين، وذلك لأن الاستحاضة عذر ويشق على المرأة أن تتطهر لكل صلاة، وأن تتوضأ لكل صلاة، وأن تنظف نفسها لكل صلاة، أو أن تغتسل لكل صلاة إذا كانت استحاضتها شديدة، فرخص لها لأن الاستحاضة نوع مرض والمرض يبيح الجمع ما بين الصلاتين.

الثالث: في الحديث الأمر بالغسل والأمر بالغسل للمستحاضة لكل صلاة جاء في حديث أم حبيبة الآتي، وهو أن النبي -عليه الصلاة والسلام- وكذلك في حديث حمنة كلها فيها أمر من النبي -عليه الصلاة والسلام- أن تغتسل المستحاضة، وفي بعض الأحاديث التي مرت، والتي ستأتي أنه أمرها النبي ﷺ بالوضوء فقط ولهذا اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وهو قول عدد من الصحابة والتابعين وجماعة: من أن الاغتسال واجب، وأن الوضوء لا يكفي بل لا بد من الاغتسال لأمر النبي -عليه الصلاة والسلام- بالاغتسال وهذه الأحاديث -أحاديث الأمر بالاغتسال- أكثر وأشهر عندهم فجعلوها هي الأصل.



**والقول الثاني:** أنه للمرأة أن تتوضأ فقط، بل الواجب على المرأة الوضوء فقط، وأما الاغتسال فإنه منسوخ أو أن الاغتسال هذا لأجل التطهير الزائد، ولهذا قالوا: إن الواجب فقط الوضوء، وأما الاغتسال فإن المرأة لا تغتسل للاستحاضة. وهذا قول كثير من أهل العلم ممن رأوا الاكتفاء بالوضوء فقط لما جاء في الباب من الأحاديث.

**والقول الثالث:** وهو وسط ما بين القولين وهو فيه الجمع ما بين الأحاديث الواردة وهو أن الوضوء هو الواجب لأمر النبي ﷺ به، والاعتسال مستحب للمرأة إذا اغتسلت، فهو أفضل وأنقى لأمره - عليه الصلاة والسلام - بذلك. فإذا توضأت فالوضوء مجزئ؛ لأمره - عليه الصلاة والسلام - المستحاضة بأن تتوضأ لكل صلاة، ولشبهه المستحاضة في الأحكام بمن حدثه دائم، وأما الاغتسال فهو أفضل، وهذا الجمع هو طريقة جماعة من العلماء كالشافعي - رحمه الله - وأحمد في رواية، واختاره عدد من المحققين من أهل العلم نعم.

حديث "إنما هي ركضة من الشيطان فتحيضي ستة أيام أو سبعة "

وعن حمدة بنت جحش قالت: **٥٦٦** كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة فأتيت النبي ﷺ أستفتيه فقال: إنما هي ركضة من الشيطان فتحيضي ستة أيام أو سبعة أيام، ثم اغتسلي، فإذا استنقأت، فصلي أربعة وعشرين أو ثلاثة وعشرين وصومي وصلي، فإن ذلك يجزئك، وكذلك فافعلي كل شهر كما تحيض النساء، فإن قويت على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر ثم تغتسلي حين تطهرين، وتصلي الظهر والعصر جميعاً، ثم تؤخرين المغرب وتعجلين العشاء، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين، فافعلي وتغتسلين مع الصبح، وتصلين، قال وهو أعجب الأمرين إلي **٥٦٧** رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي وحسنه البخاري.

هذا الحديث هو حديث حمدة بنت جحش وهو من الأحاديث الأصول في باب الاستحاضة وهي أنها كانت تستحاض حيضة كثيرة شديدة فأتت النبي عليه الصلاة والسلام تستفتيه، فقال لها - عليه الصلاة والسلام -: **٥٦٨** إنما هذا الذي معك ركضة من الشيطان وعرق فتحيضي **٥٦٩** يعني اجعلي حيضك ستة أيام



أو سبعة أيام، وهو حيض غالب النساء، وهي عادة غالب النساء تحيض الستة أو السبعة، ثم اغتسلي فاجعلي ما بعدها بداية لزمن الاستحاضة، فإذا استنقأت يعني اغتسلي، واستنقأت من الحيض فصلي أربعة وعشرين يعني يوما أو ثلاثة وعشرين يوما وصومي وصلي، فإن ذلك يجزئك يعني أنه مع الاستحاضة صلي وصومي، فإن الاستحاضة لا تمتع من الصلاة والصيام وكذلك فافعلي كل شهر كما تحيض النساء وهذا نفهم منه أنها تتوضأ ولا تغتسل لأنه ذكر الاغتسال بعدها ثم بين النبي عليه الصلاة والسلام لها حالة هي الأفضل إن قويت عليها. قال: ٥٦ إن قويت على أن توخري الظهر وتعجلي العصر ثم تغتسلي حين تطهرين وتصلين الظهر والعصر جميعا ٥٧ إلى آخره، فهذا أفضل، يعني كما ذكرنا لك من الجمع ما بين الصلاتين والغسل لذلك قال في آخره: قال: وهو أعجب الأمرين إلي. وهذا من كلام حمدة يعني أن حمدة قالت: وهذا الاغتسال أعجب الأمرين إلي لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال لها: فإن قويت على ذلك وهي قويت على ذلك وأرادت الأفضل، فأحبت أن تترخص بهذه الرخصة، وأن تأخذ بالأفضل بأن تغتسل وأن تجمع ما بين الصلاتين.

#### لغة الحديث:

ركضة من الشيطان: يعني من أثر الشيطان لأن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم، فركضة هي بمعنى أنها من أثر فعل الشيطان في العبد؛ لأن الركضة تكون في الغالب بالرجل كما في قوله تعالى: ﴿ أَرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴾ ٥٨ <sup>(١)</sup> والركضة: دفعة شديدة بالرجل. فركضة من الشيطان: يعني أن الاستحاضة ليست شيئا طبيعيا خلقه الله -جل وعلا- في بنات آدم، وإنما هو من الشيطان، قوله: فإذا استنقأت: من النقاء، وهو حصول الطهر بتمامه، فصلي أربعة وعشرين أو ثلاثة وعشرين.

#### درجة الحديث:

الحديث هذا اختلف في صحته، والصواب فيه ما قاله البخاري -رحمه الله تعالى- من أنه حسن وأحاديث الاستحاضة أو المستحاضات حديث فاطمة، ورواياته وحديث حمدة ورواياته إلى آخره هذه

١ - سورة ص آية : ٤٢ .



الأغلب فيها في ألفاظها أنها حسنة، ومنها أشياء فيها زيادات ضعيفة، وهي من الأحاديث التي يختلف أهل العلم فيها اختلافا كثيرا، وهي في الحقيقة من جهة النظر نظر التخريج -تخريج الأحاديث- مشكلة لأن في بعضها زيادة و بعض الألفاظ ينكره بعض التابعين مثلا وآخر يحفظه ففيها اشتباه من جهة الألفاظ ومن جهة السياقات، وحديث حمنة أو حديث أم حبيبة بنت جحش هو في الصحيحين سيأتي إن شاء الله. وأيضا فيه اختلاف في ألفاظه وزيادات، حتى ما ورد في الصحيح كصحيح مسلم فيه بعض الألفاظ أنكروها الزهري، وبعضها أثبتها غيره ونحو ذلك من الاختلاف. إذن فنأخذ هنا بمحمل ما قاله أهل العلم في أحاديث المستحاضة، وإلا فإن هذه الأحاديث لا تخلو من إشكال في ألفاظها يعني في بعض ألفاظها، فالملقود أن حديث حمنة حسنة البخاري فهو حسن.

من أحكامه:

دل هذا الحديث

**أولا :** على أن الاستحاضة ليست حيضا الحيض دم طبيعية وجبلة، وأما الاستحاضة فهي ركضة من الشيطان.

**الثاني:** دل هذا الحديث . حديث حمنة . على أن المرأة المستحاضة ترجع إلى غالب أو إلى عادة غالب النساء، وهي أن تحيض سنا أو سبعا.

والنساء في الحيض يختلفن منهن من تحيض خمسة أيام، منهن من تحيض ستة أو سبعة، ومنهن من تحيض عشرة أو أكثر إلى خمسة عشر يوما. لكن غالب النساء عادتهن ست أو سبع ليال؛ لهذا أرشدها النبي -عليه الصلاة والسلام- أن ترجع إلى عادة غالب النساء، وهي ست أو سبع لهذا ذكرت لكم في أول الكلام على الباب أن باب الاستحاضة فيه أن المستحاضة ترجع إلى أحد ثلاثة أشياء ترجع إلى التمييز، وترجع إلى عادتها أولا إلى عادتها المعروفة التي تعرفها عادتها ستة أيام، عشرة أيام، خمسة أيام، إذا كانت لها



عادة مستمرة، فترجع إلى عاداتها، أو ترجع إلى التمييز، كما دل عليه حديث فاطمة بنت أبي حبيش السابق، أو ترجع إلى عادة غالب النساء وهي ست أو سبع.

فالمراة تنظر في حالها بحسب ما يتيسر لها من هذه الأمور، إذا كانت عاداتها مستمرة ولا تختلف، دائما عاداتها خمسة أيام، دائما عاداتها تسعة أيام، ما تختلف مع الأشهر والسنين، ما تتقدم، ما تتأخر، ما يحصل فيها اضطراب فإنها ترجع إلى عاداتها. وإذا كانت ليست كذلك فإنها ترجع إلى التمييز، تميز ما بين الحيض والاستحاضة من جهة الدم في لونه وصفته ورائحته إلى آخره، ما حصل لها ذلك واشتبه عليها، فإنها ترجع إلى عادة غالب النساء ست أو سبع أيام، وهي عادة غالب النساء، ثم تعتبر ما بعده استحاضة. فإذا دل الحديث على ما ذكرنا من أن المراة ترجع إلى عادة غالب النساء.

**الثالث:** دل الحديث أيضا على أن المراة يجزئها الوضوء لكل صلاة، وأن الغسل أفضل في حقه؛ لقوله -عليه الصلاة والسلام-: " **☞** فإن قويت على أن تؤخري الظهر، وتعجلي العصر - يعني بالنية - ثم تغتسلي حين تطهرين **☞** يعني حين تريدان أن تتطهري تغتسلي من ذلك، وتصلي الظهر والعصر جميعا إلى آخره " وكما ذكرت لك من الأقوال السالفة الثلاثة، وأن الأصح منها هو أن الاغتسال أفضل، وأن الوضوء كاف نعم.

**حديث "امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي فكانت تغتسل لكل صلاة"**

وعن عائشة -رضي الله عنها- **☞** أن أم حبيبة بنت جحش شكت إلى رسول الله **ﷺ** الدم: فقال: امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك، ثم اغتسلي فكانت تغتسل لكل صلاة **☞** رواه مسلم، وفي رواية للبخاري: " **☞** وتوضئي لكل صلاة **☞** " وهي لأبي داود وغيره من وجه آخر.

قال: **☞** وعن عائشة -رضي الله تعالى عنها- أن أم حبيبة بنت جحش شكت إلى رسول الله **ﷺ** الدم فقال: امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك أو حيضتك، ثم اغتسلي فكانت تغتسل لكل صلاة **☞** رواه مسلم وفي رواية البخاري: " **☞** وتوضئي لكل صلاة **☞** " وهي لأبي داود وغيره من وجه آخر.



### معنى الحديث:

أن أم حبيبة بنت جحش وهي زوج عبد الرحمن بن عوف -رضي الله عنه- ما شكت إلى رسول الله ﷺ أنها كانت تستحاض فقال لها: ﴿﴾ امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ﴿﴾ يعني أنك تمكثين القدر التي كانت واستمرت عليه الحيضة عندك والعادة، امكثي قدره إذا كانت عندك ستة أيام، فامكثي قدره إذا كان خمسة أيام، فامكثي قدره، إذا كان عشرة أيام فامكثي قدره. ثم اغتسلي يعني اغتسلي من الحيض، وصلي الصلاة بعد ذلك، فإن الباقي استحاضة. كانت تغتسل لكل صلاة وقال في رواية للبخاري: "توضئي لكل صلاة".

يعني مثل ما قال في الحديث الآخر: "﴿﴾ توضئي لكل صلاة ﴿﴾". قال: وهي لأبي داود وغيره من وجه آخر.

### لغة الحديث:

قوله: قدر: القدر هو المقدار، وقد يكون في الزمان، وقد يكون في المكان. وهو هنا المراد به القدر الزماني. تحبسك حيضتك: الحبس يعني تحبسك عن الصلاة والحبس هو الإمساك يعني قدر ما كانت تمنعك الحيضة من الصلاة.

### درجة الحديث:

الحديث ذكر أنه رواه مسلم، ومسلم -رحمه الله- رواه بألفاظ متعددة، وفيها أنه أمرها -عليه الصلاة والسلام- أن تغتسل لكل صلاة. وهذه الرواية قيل: إنها ليست بمحفوظة، وإنما هذا باجتهاد منها أنها كانت تغتسل لكل صلاة. ولكن الروايات. روايات مسلم. متعددة في حديث عائشة هذا، وهو من رواية الزهري عن عمرة عن عائشة بأنه -عليه الصلاة والسلام- أمرها أن تغتسل لكل صلاة، وذكر هنا أن البخاري رواها: بأن تتوضأ لكل صلاة. والليث. الليث بن سعيد. حينما ذكر رواية الزهري. التي روي فيها أنها تغتسل لكل صلاة. قال: ليس في رواية الزهري أن تغتسل لكل صلاة، ولكن الصواب أن أمر أم حبيبة



بنت جحش بالاغتسال ثابت، وكذلك أمرها بأن تتوضأ لكل صلاة، ولا وجه لترجيح إحدى الروایتين على الأخرى، فيحمل ذلك على التعدد تعدد أمر النبي -عليه الصلاة والسلام-.

### من أحكام الحديث:

**دل الحديث على أن المرأة التي لها عادة ثابتة أنها ترجع إلى عادتها، فأما حبيبة بنت جحش أمرها النبي -عليه الصلاة والسلام- أن تمكث قدر ما كانت تحبسها حيضتها، وهذا القدر معناه أن هذا القدر ثابت، ولو كان غير ثابت مضطرب، مرة خمسة مرة سبعة مرة عشرة. لم يكن لهذا الأمر وضوح في الفتوى. معلوم أن الأصل في الفتوى أن تكون تحديداً.**

فقوله: " [٤٦] امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك [٤٧] ". المفهوم أن هذا القدر متميز، يعني هذا القدر معروف، وهو حد وأحاديث المستحاضة المختلفة كلها فيها حد، حديث التمييز بين الدمين حد، وحديث الرجوع إلى غالب عادة النساء حد، وكذلك هنا حد. فلهذا فهم العلماء منه أنه أمر بأن ترجع إلى عادتها الثابتة.

قال: امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك أو حيضتك ثم اغتسلي. فإذا ذكر لك . في الحديث أن المرأة المستحاضة إذا كان لها عادة ثابتة، فإنه يجب عليها أن ترجع إلى عادتها الثابتة في الزمن، وهذا الحديث هو من جهة القوة . حديث أم حبيبة . هو أقوى أحاديث المستحاضات؛ لأنه في الصحيحين؛ ولأنه جاء من روايات مختلفة، فإذا نقول: أقوى أنواع التمييز ما بين الحيض والاستحاضة أن المرأة تمكث عادتها المستقرة الثابتة، كما ذكرت لك سابقاً. إذا لم يكن لها عادة مستقرة ثابتة تنتقل إلى التمييز ما بين دم الحيض ودم الاستحاضة ما استطاعت أن تميز، فإنها تمكث غالب عادة النساء كما ذكرنا.

**الثاني :** دل هذا الحديث على أن المستحاضة مأمورة بالاغتسال، وقد مر معنا تفصيل الكلام على ذلك من أن الاغتسال مستحب. وفي هذه الرواية أن النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر أم حبيبة بنت جحش أنها تتوضأ كما في رواية البخاري، فهو تأييد لما سبق ذكره أنها إن توضأت أجزأها، وإن اغتسلت فالغسل أفضل إن قويت عليه نعم.



## حديث "كنا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئا"

٥٢٨ وعن أم عطية -رضي الله عنها- قالت: كنا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئا ٥٢٩ رواه البخاري وأبو داود، واللفظ له.

قال: ٥٣٠ وعن أم عطية -رضي الله تعالى- عنها قالت: كنا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئا ٥٣١ رواه البخاري وأبو داود واللفظ له.

### معنى الحديث:

أن أم عطية -رضي الله عنها- تذكر ما كان عليه النساء في عهد النبي -عليه الصلاة والسلام- ووقت التشريع في أنهن بعد الطهارة بعد خروج القصة البيضاء في النساء أو بعد جفاف الدم التام في النساء، بحسب حال المرأة في معرفتها لظهورها، إما بخروج البياض أو بالجفاف التام. بعد ذلك إذا خرج منها كدرة، وهي خيوط فيها السائل الذي يخرج من فرج المرأة، ولكنه مصحوب بخيوط يسيرة من الدم أشياء من الكدر، يعني لوها ليس لون الدم وليس نقيا، وكذلك إن خرج معها شيء أصفر، فإنه إذا كان ذلك بعد الطهر بعد رؤية الطهر، وهو الجفاف التام أو خروج القصة البيضاء، فإنه لا يعد ذلك شيئا يعني لا يعتبر حيضا ولا استحاضة.

### لغة الحديث:

الكدرة والصفرة: وصفان لحالة من حالات الدم خارج، فقد يكون خفيفا جدا مخلوطا بسوائل، فيكون فيه صفرة، وقد تكون الصفرة مواد خارجة من الرحم والجوف ليس لها علاقة . من الرحم والفرج . ليس لها علاقة بالدم، وكذلك الكدرة هي شيء يخرج ممتزجا من دم وغيره، لونه ليس أصفر، ولكنه إلى لون الدم أقرب. يعني فيه يكون غامق يكون داكن، ولكنه ليس لون الدم والنساء يعرفن ذلك.

### درجة الحديث:

الحديث قال رواه البخاري وأبو داود واللفظ له، أما رواية البخاري رحمه الله فليس فيها لفظ: بعد الطهر، لفظها: قالت أم عطية: كنا لا نعد الصفرة والكدرة شيئا.





رواية البخاري محتملة هل لا يعدون الكدرة والصفرة، يعني قبل الطهر أو بعد الطهر، فجاءت الزيادة في أبي داود، وهي زيادة صحيحة جاءت موضحة لمعنى رواية البخاري، فلهذا نقول: إن رواية أبي داود صحيحة والزيادة فيها مقبولة؛ لأنها زيادة ثقات. ومعنى رواية البخاري هو أيضا يعني لو لم تأت هذه الزيادة، فهذا المعنى هو المقتضي؛ لأن قبل الطهر فكل شيء يخرج، فإنه قبل الطهر ولكن إذا خرج الطهر، فإنه انقطع حكم الدم الذي يكون قبل الطهر.

### من أحكام الحديث:

**دل الحديث على أن المرأة يخرج منها أشياء متنوعة من فرجها وأن النساء في عهد النبي عليه الصلاة والسلام كن لا يعبان بما خرج إلا بالحيض أو الاستحاضة أما غير ذلك، فإن المرأة إذا طهرت، فإنها لا تعبأ بالخارج منها من كدرة أو صفرة.**

### الثاني: قولها في الحديث: بعد الطهر: الطهر في النساء يحصل بأحد شيئين:

**يحصل بخروج البياض، وهي المسماة بالقصة البيضاء، وهو سائل لزج أبيض تعرفه النساء يخرج ينظف بقايا الدم أو آثار ما بقي في فم وعنق رحم المرأة. أو الطريق**

**الثاني لمعرفة الطهر أنها تجف من الدم مدة فلا ينزل معها شيء. فمن النساء من تكون ذات جفاف، ومن النساء من تكون ذات طهر بالقصة البيضاء. لهذا قولها: بعد الطهر يعني بعد رؤية المرأة للطهر بحسب ما تعرفه من حالتها، فإذا المرأة إذا حصل معها الطهر، فإنه بعد ذلك يعني تعتبر طهرت من الحيض بعد ذلك إذا خرج منها شيء من خيوط أو صفرة، فإنها لا تعتبر ذلك لأن الطهر قد استفرغ البقايا، فلا يعد ذلك شيئا لا يمنع من الصلاة، ولا يعد استحاضة، وإنما تنظف المرأة الموضع، ثم تصلي فإن استمر معها يكون خارج نجس لا بد لها من الوضوء لكل صلاة، ولكنه ليس استحاضة.**



الثالث: قولها: بعد الطهر: مفهومه أن الكدرة والصفرة قبل الطهر أنها تعد شيئاً، وهذا المفهوم صحيح، فإن المرأة قبل الطهر كل ما يخرج منها مما فيه أثر الدم أو لون الدم أو احتمال أثر الدم، فإنه يعد حيضاً، وأما ما بعد الطهر فكما قالت أم عطية: لا يعد شيئاً.

فإذن دل هذا الحديث على التفريق في الكدرة والصفرة، فيما بين حالتين:

قبل الطهر فإن المرأة قد - مثلاً - يجف معها الدم في خمسة أيام تبقى يومين لا ترى الطهر، ولكن يخرج منها كدرة وخبوط، ويكون معها صفرة قبل أن ترى الطهر، فنقول - مثلاً -: أنا مكثت ثلاثة أربعة أيام أو يومين ثلاثة ما رأيت الطهر ولكن لا يخرج مني شيء فهل أعد طاهرة من الحيض؟ وهنا دل الحديث على التفريق ما بين ما قبل الطهر وما بعد الطهر، فما رآته المرأة قبل الطهر، فإنه له حكم الحيض، وما رآته بعد الطهر، فإنه ليس له حكم الحيض ولا الاستحاضة يعني من الكدرة والصفرة.

الأخير : الكدرة والصفرة كما ذكرت لك خارج من الموضع يعني من السبيل، فإنه من الرحم فإنه خارج نجس لهذا ينقض الوضوء إذا خرج من المرأة بعد الطهر، فإنه ينقض الوضوء لا بد لها أن تتوضأ من هذا الخارج نعم.

حديث " اصنعوا كل شيء إلا النكاح "

وعن أنس رضي الله عنه [٤١٠] أن اليهود كانت إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤكلوها، فقال النبي صلوات الله وسلامه عليه اصنعوا كل شيء إلا النكاح [٤١١] رواه مسلم.

قال: وعن أنس - رضي الله تعالى عنه - [٤١٢] أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يواكلوها فقال النبي عليه الصلاة والسلام: اصنعوا كل شيء إلا النكاح [٤١٣] رواه مسلم.

معنى الحديث:

أن الصحابة رضوان الله عليهم وخاصة الأنصار كانت اليهود مجاورين لهم، وكان من شريعة اليهود أن المرأة إذا حاضت اعتزلوها تماماً، فلم يواكلوها، ولم يجالسوها، ولم يشاربوها، ولم يجتمعوا مع المرأة في فراش،



فلما علم النبي -عليه الصلاة والسلام- بذلك لئلا يتأثر الصحابة أو الأنصار بما فعلت اليهود، وربما كانوا يعملون ذلك قبل مجيء النبي -عليه الصلاة والسلام-، فرخص لهم عليه الصلاة والسلام في شريعتنا بأن يصنع الرجل كل شيء إلا النكاح، يعني إلا الجماع في الموضع المحرم. وهو موضع الدم.

#### لغة الحديث:

قوله: ﴿اصنعوا كل شيء﴾ يعني كل شيء مباح إلا النكاح، فإنه محرم، والنكاح يطلق في اللغة على الاجتماع، كما تقول العرب: تناكحت الأشجار إذا التقت فروعها وأغصانها، تناكح الناس إذا اجتمعوا والتقوا، فالاجتماع يقال له نكاح، وهنا صار اسم النكاح للجماع خاصة، وإلا فالرجل يعتبر ناكحاً لزوجته، ولو لم يأتها يعني بالعقد، المقصود هنا بالنكاح المعنى اللغوي له، وهو الجماع.

#### درجة الحديث:

قال رواه مسلم يعني في صحيحه.

#### من أحكام الحديث:

#### دل الحديث

أولاً: على أن شرع من قبلنا ليس شرع لنا، وأن ما يفعله أهل الشرائع السابقة لا يقتدى بهم فيه إلا إذا جاء إقرار من الشارع على ذلك. والعلماء بحثوا ذلك في أصول الفقه في القاعدة المعروفة: هل شرع من قبلنا شرع لنا؟

وبعض أهل العلم يختار أنه ليس بشرع لنا وبعضهم يختار أنه شرع لنا ما لم يأت شرعنا بخلافه، والأولى في ذلك أن يقال: إن شرع من قبلنا لا يستقل بدليل، بل لا بد من دليل في هذه الشريعة على اتباعه، وذلك لقول النبي عليه الصلاة والسلام ﴿الأنبياء إخوة لعلات الدين واحد والشرائع شتى﴾ فالأصل أن النبي شريعته تختلف عن شريعة من قبله، فيعمل بالأصل فلماذا لا يصح أن يقال: إن شريعة من قبلنا شريعة لنا.



**الثاني:** النبي -عليه الصلاة والسلام- أذن لزوج المرأة الحائض أن يفعل كل شيء من الاستمتاع بها والمباشرة والمضاجعة ونحو ذلك والمواكلة والمشاركة، لكن يحرم عليه أن يطأها في فرجها. وهذا ما سيأتي بيانه في الأحاديث الآتية من فعله عليه الصلاة والسلام.

**الثالث:** قوله: ﴿اصنعوا كل شيء إلا النكاح﴾ هذا أمر والأمر هنا للإباحة. وليس للوجوب ولا للاستحباب.

وتنزيله للإباحة لا على الاستحباب لأنهم توهموا أن هذا منهي عنه فصار في منزلة الأمر بعد النهي والأمر بعد النهي للأصوليين فيه أقوال أولها بالصواب أنه يرجع بالشيء إلى ما كان عليه الحكم قبل النهي، وهذا ظاهر في هذه المسألة أنه يرجع إلى الإباحة.

فإذن قوله: اصنعوا كل شيء يعني على الإباحة، فإنه مباح لكم لكن يحرم عليكم الجماع في الفرج الذي هو النكاح نعم.

**حديث "كان رسول الله ﷺ يأمرني فأتتر فبياشرني وأنا حائض"**

وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت: ﴿كان رسول الله ﷺ يأمرني فأتتر فبياشرني وأنا حائض﴾ متفق عليه.

قال: وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: ﴿كان رسول الله ﷺ يأمرني فأتتر فبياشرني وأنا حائض﴾ متفق عليه.

### معنى الحديث:

أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان إذا أراد من أهله وقت حيضهن ما يريد الرجل من زوجه من المباشرة والاستمتاع، فإنه يأمر عائشة -رضي الله عنها- أو يأمر زوجه، مثل ما جاء في حديث آخر ميمونة أيضا يأمرها فتتر، فبياشرها وهي حائض: يعني يجعل بشرته على بشرتها ويضاجعها.

### لغة الحديث:



قولها: كان رسول الله ﷺ يأمرني مر معنا البحث في ذلك، وأن كلمة كان يفعل كذا أنها لا تفيد الديمومة ولا الاستمرار ولا الفعل مرة واحدة، بل لا بد من قرينة تدل على أحد هذه الصور. أترز: يعني ألبس الإزار والإزار هو ما يجعل على الحقوين من الثياب إلى أسفل وهو للرجال وللنساء. أترز يعني أنها تجعل شيئاً يستر وسطها، أو يستر المنطقة المحرمة منها، والني -عليه الصلاة والسلام- بعد ذلك يباشر، يعني أن الإزار هنا قد يكون طويلاً، وقد يكون قصيراً، وقد ترفعه إلى آخر ذلك فمعنى قولها: فأترز يعني أشد الإزار على حقوي، قد يكون مع استرسال في الإزار إلى القدمين أو إلى أقل من ذلك أو أعلى إلى آخره.

يباشرني: المباشرة هي أن تجعل البشرة على البشرة، وهي أبلغ حالات القرب أن تجعل البشرة على البشرة، يقال لها: مباشرة، فهذا يعني أن كلمة يباشرني قد يكون الاستمتاع في ذلك بلقاء البشرة بالبشرة، وقد يكون بما هو أبلغ من ذلك.

### درجة الحديث:

الحديث متفق على صحته.

### من أحكام الحديث:

**دل الحديث على ما دل عليه الحديث السابق من أن الرجل له أن يأتي أهله في وقت الحيض، لكن لا يفعل الجماع أو النكاح.**

**ودل على أن الأفضل أن يأمر المرأة، فتتزر وألا يقترب في وقت الاستمتاع من الموضع، لأنه لا يؤمن أن يحصل منه مباشرة في الموضع أو بالقرب منه ونحو ذلك.** ولهذا نقول: دل الحديث على أن الأفضل أن يأمر المرأة الرجل بالاتزار أو أن تستر المنطقة القريبة من موضع الدم، وهو يباشر ما وراء ذلك، يعني فيما وراء الملابس أو بعيداً عن المنطقة؛ لأجل ألا يحصل منه جماع للمرأة في وقت الحيض.

**الثالث: دل الحديث أيضاً على أن مباشرة المرأة من زوجها لا ينافي ما جعل الله -جل وعلا- في**

الحيض من الفوائد.



وقد ذكر بعض أهل العلم أن من فوائد الحيض أن يتعد الرجل عن المرأة؟ حيث إن بدنه يقوى على المعاودة بعد الحيض، وبحيث إن المرأة أيضا يحصل لها راحة وبعد عن الرجل؛ لأجل أن خروج الدم يضعفها. وهذا الحديث فيه أن قرب الرجل من المرأة بالمباشرة لا ينافي ذلك، فقد يكون هذا وهذا. يعني قد يكون هذه الحكمة أو العلة أيضا من جملة علل وحكم في خروج الحيض، وقد يكون أيضا أن قرب الرجل من المرأة فيه . حتى في وقت الحيض . فيه تقوية للمحبة وقرب لمكانة المرأة من الرجل كما كانت على ذلك عائشة -رضي الله عنها- نعم.

حديث "يتصدق بدينار أو بنصف دينار"

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- عن رسول الله ﷺ للذي يأتي امرأته وهي حائض قال: هـ يتصدق بدينار أو بنصف دينار هـ رواه الخمسة وصححه الحاكم وابن القطان، ورجح غيرهما وقفه . قال -رحمه الله-: عن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- عن رسول الله ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال: هـ يتصدق بدينار أو بنصف دينار هـ رواه الخمسة وصححه الحاكم وابن القطان، ورجح غيرهما وقفه.

معنى الحديث :

أن ابن عباس -رضي الله عنهما- يذكر أن رسول الله ﷺ أمر فيمن غلبته نفسه، فأتى امرأته فجامعها في الموضع موضع الدم، وهي حائض أنه يجب عليه أن يكفر بصدقة دينار أو بنصف دينار تكفيراً لفعله؛ لأن إتيان المرأة وهي حائض محرم، فكفارة ذلك أن يتصدق بدينار أو بنصف دينار.

لغة الحديث :

قوله : "يتصدق" : هذه صدقة تطلق على التبرع الابتدائي يعني: بالتصدق ابتداء وتطلق أيضاً الصدقة على ما كان في مقابله ذنب، أو فعل ارتكبه المرء، وهذه الثانية يقال لها: كفارة؛ ولهذا يصح أن يقال لكل



كفارة: صدقة، ولا يصح أن يقال لكل صدقة: إنها كفارة، فالكفارات يخرجها الإنسان من باب الصدقة، والصدقة أعم فقد تكون ابتداءً، وقد تكون كفارة إلى غير ذلك.

قوله: "دينار": الدينار في عهد النبي -عليه الصلاة والسلام- كان مضروباً وضربه فارسي، بل فارسي ولا رومي الذهب اشتهر علينا، الدينار والدرهم - أحدهما ضرب الروم، أظنه الدينار والدرهم فضة، وهو ضرب فارس، فالدينار معروف من جهة وزنه، ومن جهة يعني: في عهد النبي -عليه الصلاة والسلام- سعر الصرفة بالدرهم إلى غير ذلك، بهذا قال -عليه الصلاة والسلام-: "بدينار"، الدينار هنا معروف يعني: العملة المعروفة في وقته عليه الصلاة والسلام.

### درجة الحديث :

قال: رواه الخمسة، وصححه الحاكم وابن القطان، ورجح غيرهما وقفه، وهذا الحديث رجع جماعة من الأئمة أنه موقوف على ابن عباس -رضي الله عنهما- ولكن الصواب أنه صحيح مرفوعاً، وقد صححه هنا الحاكم وابن القطان، يعني: الفاسي، وكذلك صححه الإمام أحمد وجماعة وإسناده صحيح، بل قال بعض العلماء: إن إسناده على شرط البخاري.

### من أحكام الحديث :

دل الحديث على أن إتيان المرأة وهي حائض أنه محرم، وذلك أن النبي -عليه الصلاة والسلام- جعل له كفارة.

والكفارة لا تكون إلا عن محرم، وهذا المحرم هو بيان، يعني: هذا تحريم الكفارة، بيان لقول الله -جل وعلا-: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾<sup>(١)</sup>.

١ - سورة البقرة آية : ٢٢٢.



في الحيض يعني: في مكان الحيض، ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾<sup>(١)</sup> يعني: لا تقربوهن بالنكاح والجماع في مكان الحيض حتى يطهرن، ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّبِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وجماع المرأة في الحيض جاء في أحاديث أنه كفر، يعني: أن فعله عظيم وكبيرة من الكبائر؛ لأن النبي - عليه الصلاة والسلام - جعله كفراً، وهذا في غير ما حديث، بل جاء أيضاً عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه جعل الذي يأتي امرأته، وهي حائض قريناً للذي يأتي الكاهن بأنه لا تقبل له صلاة، وأنه كفر بما أنزل على محمد.

وقد جاء في الحديث الصحيح من أتى كاهناً أو امرأة في دبرها، ﴿ من أتى كاهناً فصدقه بما يقول أو حائضاً أو امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد - عليه الصلاة والسلام - ﴾ أو كما جاء في الحديث يعني: أن إتيان المرأة الحائض كبيرة من كبائر الذنوب.

فحرام على الرجل أن يفعل ذلك، وإذا كان كذلك فإنه تحرم وسائله؛ لأن الشيء إذا حرم حرمت أيضاً وحرمت وسيلته الموصلة إليه، فليس للرجل أن يستمتع - إذا كان يعلم نفسه لا يملك إربه ولا يملك حاجته - أن يستمتع بالموضع القريب، وكثيراً ما تأتي أسئلة تتعلق بأنهم يقعون في ذلك قبل طهر المرأة، يعني: في أيامها الأخيرة يتساهل الرجل في قرب الموضع، وتتساهل المرأة، فيأتي الرجل المرأة وقت الحيض قبل أن تطهر.

وهذا محرم وكبيرة من كبائر الذنوب، وفيه الكفارة التي ذكرها النبي - عليه الصلاة والسلام - في ذلك.

**ثالثاً:** الثالث أن الكفارة ذكرها هنا - عليه الصلاة والسلام - بأنها دينار أو نصف دينار، بأنها دينار أو نصف دينار، وهنا اختلف أهل العلم، هل هذه الكفارة محددة أو على التخيير أو التفريق ما بين حال

١ - سورة البقرة آية : ٢٢٢ .

٢ - سورة البقرة آية : ٢٢٢ .





وحال في أقوال، بل من أهل العلم من قال: إن الكفارة عتق رقبة، فإذا كان لا يجد، فإنه يتصدق قياساً منهم على الكفارات الأخر بأنها تكون أولاً العتق، ثم ينتقل إلى التصدق.

والذي دل عليه هذا الحديث أن كفارة إتيان الحائض هي الصدقة بدينار أو بنصف دينار، وهذا على التخيير، فيكون الدينار أفضل ونصف الدينار هو الجزئ في ذلك، ومن العلماء من قال: إذا أتاها في أولها والدم يفور، أنه يكون دينار، يعني: تكون الصدقة ديناراً، والكفارة ديناراً لأنه أبلغ، ولمناسبة الحال، وإذا أتاها في آخر الأمر يكون نصف دينار، وهذا التفريق ليس بظاهر إلا من وجهة النظر والتعليل. ولكن ظاهر اللفظ يدل على التخيير المطلق تصدق بدينار أو بنصف دينار يعني: هو على التخيير، هو على الخيار، الدينار أفضل ونصف الدينار مجزئ.

**الرابع:** الدينار في وقتنا الحاضر يقارب ثلاثمائة ريال أو أقل قليلاً يعني: ثلاثمائة تجبر لأن الدينار ذهب، وسعر الذهب يختلف ما بين حال وحال، فقد يكون نحو ثلاثمائة، ونصف الدينار مائة وخمسين ريال، فالأفضل أن يتصدق من وقع في ذلك مع التوبة والإنابة والعزم على عدم العود، أن يتصدق بهذا المبلغ ثلاثمائة ريال على الفقراء والمساكين نعم.

حديث "أليس إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم؟"

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أليس إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم؟" متفق عليه في حديث طويل.

قال -رحمه الله-: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أليس إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم؟" متفق عليه في حديث طويل.

النبي -عليه الصلاة والسلام- وصف النساء بأنهن ناقصات عقل ودين، وعلل نقصان الدين بأنها إذا حاضت لم تصل ولم تصم، يعني: أنه إذا أتاها الحيض، فإنها تمتنع عن الصلاة ولا يحل لها أن تصوم ولا يحل لها أن تصلي، ولكنها تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة.



### لغة الحديث :

قوله: "أليس". الهمزة هنا للتقرير؛ لأن الحكم معروف، والنبي -عليه الصلاة والسلام- ذكر نقصان الدين، فعلمه بشيء يقره المخاطب بذلك لأن المرأة ناقصة دين، فقال: أليس إذا حاضت؟ يعني: أن هذا استفهام يسمى استفهاماً تقريرياً يعني: المراد منه التقرير؛ لأن المخاطب يعلم جواب السؤال والمتكلم يعلم جواب السؤال والجميع مقر بالجواب، فيكون استفهاماً تقريرياً للجواب.

### درجة الحديث :

الحديث معروف متفق على صحته، كما ذكر في حديث طويل، وهو حديث وعظ النبي -عليه الصلاة والسلام- للنساء والخطبة وأمرهن بالصدقة إلى آخره.

### من أحكام الحديث :

دل هذا الحديث على أن الحيض يمنع المرأة من الصلاة، ويمنع المرأة من الصيام، يعني: أن المرأة لا يجزئ لها أن تصوم، ولا يجزئ لها أن تصلي إذا كانت حائضاً، وهذا على التحريم وليس لأجل إضعافها ونحو ذلك، بل هاتان العبادتان لا تقعان مجزئة مع الحيض، فلو صلت فإنه لا يقبل منها، بل تكون آثمة ولو صامت، فإنه لا يقبل منها، بل تكون آثمة، وهذا يحصل من النساء كثيراً في الصيام، وأما في الصلاة فلا. فالنساء منهن من إذا حاضت في نهار الصيام، فإنها لا تأكل إلا مع الناس يعني: مع أهلها وقت المغرب، ولا تتناول شيئاً فتكون لها ظاهراً وصف الصيام - يرحمك الله -، وهذا لا ينبغي، بل لا يجوز للمرأة أن تتعمد إظهار الصيام في بيتها، وهي معذورة بذلك وتمتنع عن الأكل من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

فإن المرأة مباح لها ذلك، بل مأمورة بأن تفطر، فليس لها أن تصوم، لا صوماً بالإمساك فقط ولا ما هو أبلغ من ذلك بنيتها للصيام، فالمرأة محرم عليها الصلاة ومحرم عليها الصيام.



الثاني: فرق بين الصلاة والصيام في أن المرأة إذا أفطرت لأجل الحيض، فإنه يجب عليها يجب عليها القضاء، وأما إذا لم تصل فإنه لا يجب عليها القضاء، بل ولا يشرع لها القضاء، وعلة ذلك تعبدية أو قاصرة غير معروفة علمها عند الله جل وعلا. نعم.

حديث "افعلي ما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت"

وعن عائشة -رضي الله تعالى عنها- قالت: لما جئنا سرف حضرت فقال النبي ﷺ افعلي ما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت حتى تطهري [٤٢٢] متفق عليه في حديث طويل.

معنى الحديث :

أن عائشة -رضي الله عنها- في حجة الوداع أهلت بعمرة، ولما جاءت موضع سرف حاضت، يعني: جاءها الحيض، فسألت النبي -عليه الصلاة والسلام- ما تفعل. فقال : افعلي ما يفعل الحاج [٤٢٢] يعني: أنك الآن لست معتمرة، بل أنت الآن حاجة، فصارت قارئة؛ لأنها أدخلت الحج على العمرة. [٤٢٣] افعلي ما يفعل الحاج [٤٢٢] يعني: كل ما يفعله الحاج من الأفعال من البيتوتة بمنى ليلة التاسع، ثم عرفة ثم المبيت بمزدلفة... إلى آخره. كل ما يفعله الحاج، فلك أن تفعله غير ألا تطوفي بالبيت حتى تطهري. فالتطواف بالبيت للحائض لا يجوز حتى تطهر.

لغة الحديث :

قوله عليه الصلاة والسلام: افعلي ما يفعل الحاج [٤٢٢] هذا أمر، والأمر هذا ليس للوجوب في حقها، ولكنه يرجع بأمرها وحالتها إلى حالة الحجاج لأن الحيض مانع كما تصورت هي، فجاء الأمر على ما توهمت من المنع.



رجع بها إلى حالة الحجاج المعتادة، فما يفعله الحاج منه ما هو واجب وما هو مستحب وما هو مباح. قال لها: **٥٤** افعلي ما يفعل الحاج **٥٤** يعني: فما كان في حق الحاج مباحاً فهو مباح أو واجب، فهو واجب أو مستحباً فهو مستحب.

والحاج يطلق على الواحد وعلى الجميع. الواحد حاج والجميع حاج وحجاج.

درجة الحديث :

ذكر أنه متفق على صحته.

من أحكام الحديث :

دل الحديث على أن الطواف بالبيت تشترط له الطهارة من الحيض، وعائشة -رضي الله عنها- لما كانت حائضاً منعها الحيض من الطواف، وهذا فيه دليل على أن الحائض لا يجز لها أن تطوف بالبيت، ولو أمنت تلويث المكان؛ وذلك لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- اشترط للطواف بالبيت الطهارة من الحيض، فقال: **٥٥** لا تطوفي بالبيت حتى تطهري **٥٥** والعلماء اختلفوا في مسألة اشتراط الطهارة للطواف بالبيت. وهذا الحديث دال على أن المرأة لا يجوز لها أن تطوف بالبيت إلا وهي طاهرة، ووصف الطهارة هنا هل هو مقيد بالطهارة من الحيض أم الطهارة الكلية يعني: من الحدث الأكبر والأصغر؟ خلاف.

والصحيح في المسألة أن المكلف لا يجز له أن يطوف بالبيت حتى يتطهر من الحدثين الأكبر والأصغر. وجه الدلالة أو الدليل على ذلك هذا الحديث ووجه الدلالة منه أنه -عليه الصلاة والسلام- قال: **٥٦** افعلي ما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت حتى تطهري **٥٦** والذي يفعله الحاج منه أشياء تشترط لها الطهارة من الحدث، ومنه أشياء لا تشترط لها الطهارة من الحدث مثل الصلاة يفعلها الحاج، وهي مأمورة أن تفعل ما يفعل الحاج إلا أن تطوف بالبيت، والذي يفعله الحاج من الصلاة لم يدخل في هذا الأمر لأنه ... لأن الحائض ممنوعة منه، فيبقى إذن قوله: حتى تطهري على ما يعم لفظ الطهارة؛ وذلك لأن الطواف بالبيت جاء تشبيهاً بالصلاة في حديث رواه الترمذي وغيره.



فإذن نقول: تعليق الأمر بالطهارة يشمل الطهارة الكبرى والصغرى، وإخراج الطهارة الصغرى من هذا الدليل يعني: من عمومها لا بد له من دليل، وقوله: ﴿٥٦﴾ افعلي ما يفعل الحاج ﴿٥٧﴾ هذا يشمل الجميع، فخرجت الصلاة، وهي المشترك لها الطهارة من الحيض والطهارة من الحدث خرجت بأوله منفصلة، فبقي لفظ حتى تطهري على عمومها فمن قال: إن الحيض - إن الطواف بالبيت لا تشترط له طهارة صغرى احتاج إلى أن يتأول هذا الحديث.

ولهذا نقول: جمهور العلماء على أن المرأة إذا حاضت، فليس لها أن تطوف بالبيت، بل يجب عليها أن تبقى حتى تطهر. وهذا دل عليه الحديث الآخر أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال: ﴿٥٨﴾ لما قيل له: إن صفة حاضت قال: أحابستنا هي؟، قالوا: إنها قد أفاضت قال: فلتنفر إذن ﴿٥٩﴾ .

**الثاني:** دل الحديث على أن المرأة الحائض لها أن تفعل جميع العبادات التي يفعلها الحاج، منها الذكر والوقوف بالمواقف والدعاء والتضرع إلى الله -جل وعلا- ونحر الهدى وذبح الأضاحي والهدى؛ لأن ذلك كله يفعله الحاج بقي فيما يفعله الحاج قراءة القرآن، هل تدخل في عموم ﴿٥٦﴾ افعلي ما يفعل الحاج ﴿٥٧﴾؟ أم لا تدخل في هذا العموم؟ لأن ما من ألفاظ العموم يعني: افعلي الذي يفعله الحاج، والحاج يفعل أشياء واجبة ومستحبة كما ذكرنا.

ومن المستحبات قراءة القرآن، فهل يستدل بهذا الحديث على أن الحائض لها أن تقرأ القرآن أم لا يصلح للاستدلال، من أهل العلم من استدل به على ذلك؛ لقوله: ﴿٥٦﴾ افعلي ما يفعل الحاج ﴿٥٧﴾ والوجه الثاني أو القول الثاني، وهو قول الجمهور أن الحائض يعني: القول الأول قول ابن المنذر وشيخ الإسلام ابن تيمية، بل شيخ الإسلام قال: يجب على المرأة الحائض أن تقرأ القرآن إذا خشيت نسيانه؛ لأن نسيانه أو تعريض القرآن للنسيان محرم وقراءة القرآن للحائض مختلف فيها فيجب عليها أن... يجب عليها أن تقرأه، ويرى أن قراءتها للقرآن مستحبة.



**والقول الثاني:** وهو قول الجمهور: أن الحائض ليس لها أن تقرأ القرآن؛ لأن الحيض حدث أكبر، وهذا الدليل إنما هو مخصوص بما يفعله الحاج، والذي يفعله الحاج إنما المقصود منه وقوفه بالمواقف والدعاء في عرفة.

وما يخص الحج دون غيره، أما ما لا يخص الحج؛ فإنه خارج عن ذلك وقراءة القرآن لا تخص الحج، ومثله مثل الصلاة لا تخصه، لا تخص الحج، ولهذا يقيد هذا العموم أو يخصه، يخص هذا العموم بما يفعله الحاج مما لم يكن يفعله قبل، وهو الوقوف بعرفة والبيتوتة في مزدلفة ومنى ورمي الجمار ونحر الهدي وأشبه ذلك من عبادات الحج نعم.

**حديث "ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض"**

وعن معاذ بن جبل -رضي الله تعالى عنه- أنه سأل النبي ﷺ ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض، فقال: ما فوق الإزار [١] رواه أبو داود وضعفه.

قال: وعن معاذ بن جبل -رضي الله تعالى عنه- أنه سأل النبي -عليه الصلاة والسلام-: ما يحل للرجل من امرأته، وهي حائض فقال: ما فوق الإزار [٢] رواه أبو داود وضعفه.

**معنى الحديث :**

أن معاذاً رضي الله عنه وهو أعلم هذه الأمة بالحلال والحرام، والنبي -عليه الصلاة والسلام- كان يرسله ليعلم الأحكام، ويفتي الناس ويقضي بينهم كما أرسله إلى اليمن وغير ذلك. سأل النبي -عليه الصلاة والسلام- ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض، أيش الشيء الذي لا بأس أن يفعله الرجل مع امرأته، وهي في حالة الحيض، فقال: ما فوق الإزار يعني: له أن يباشر ما فوق الإزار، أما ما تحت الإزار من الموضع أو ما قرب منه فإنه لا يحل له ذلك.

**لغة الحديث :**



قوله: ما يجل للرجل المراد منه الذي لا يحرم عليه، يعني: ما هو الشيء الحلال الذي لا يحرم على الرجل في معاشرته لامرأته، وهي حائض.

قوله: [٥٢] ما فوق الإزار [٥٣] الإزار كما هو معلوم يجعل على الحقوين كما ذكرنا فهل ما فوق الإزار المراد بها من الحقوين فأعلى؟ أو ما فوق الإزار المراد بها ظاهر الإزار دون ما أخفاه الإزار؟. لفظ فوق يدل على الأمرين معاً فنقول: ما فوق الإزار يعني: ما فوق موضع الإزار من الاستمتاع بأعلى بدن المرأة، أو ما فوق الإزار، يعني: ما كان في غير داخله الإزار.

### درجة الحديث :

ذكر الحافظ هنا أن الحديث رواه أبو داود وضعفه، وهذا هو الصواب، فالحديث إسناده ضعيف؛ لأن فيه ضعفاً من جهة التدليس ومن جهة الجهالة بعض رواته.

### من أحكام الحديث :

الحديث دل على حرمة مباشرة المرأة الحائض إلا بما فوق الإزار، ولكن هذا الحكم لا يستقل هذا الحديث بتقريره؛ لأنه قد ثبت أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال : [٥٤] اصنعوا كل شيء إلا النكاح [٥٥] وهذا عام، وكذلك ثبت أنه كان يباشر امرأته وهي حائض، فيأمرها أن تترز، وكان عليه الصلاة والسلام أملاك الناس لإربه عليه الصلاة والسلام نعم.

حديث "كانت النفساء تقعد على عهد النبي ﷺ بعد نفاسها أربعين يوماً"

وعن أم سلمة -رضي الله عنها- قالت: [٥٦] كانت النفساء تقعد على عهد النبي ﷺ بعد نفاسها أربعين يوماً [٥٧] رواه الخمسة إلا النسائي واللفظ لأبي داود. وفي لفظ له [٥٨] ولم يأمرها النبي ﷺ بقضاء صلاة النفساء [٥٩] وصححه الحاكم.



قال : وعن أم سلمة -رضي الله تعالى عنها- قالت: **٥٦٦** كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله **ﷺ** بعد نفاسها أربعين يوماً **٥٦٧** رواه الخمسة إلا النسائي واللفظ لأبي داود، وفي لفظ له **٥٦٨** ولم يأمرها النبي **ﷺ** بقضاء صلاة النفاس **٥٦٩** رواه الحاكم وصححه

معنى الحديث: أن أم سلمة تذكر حال النساء إذا نفسن في عهد النبي -عليه الصلاة والسلام- ووضعن الولد، أنهن كن يقعدن ويمكثن بعد خروج الولد أربعين يوماً، وهذه هي مدة النفاس للمرأة في عهد النبي -عليه الصلاة والسلام-، ولم يكن النبي -عليه الصلاة والسلام- يأمر النساء إذا تطهرن من النفاس أن يقضين الصلاة.

### لغة الحديث :

النفساء : اسم للمرأة إذا نفست فأخرجت الولد وسميت نفساء لأنها تنفست من هذا الضيق الذي في جوفها بإخراج الولد، أو أنها نفست بإخراج الدم الذي هو شبيه بدم الحيض.

### درجة الحديث :

الحديث اختلف فيه أهل العلم، منهم من صححه، ومنهم من ضعفه ومنهم من حسنه وهو الأولى، والأقرب أن يكون حسناً لشواهده.

### من أحكام الحديث :

دل الحديث على أن النفاس له حكم الحيض في منعه من الصلاة، وما يباح للحائض وما يحرم، فأحكام الحيض للنفاس من جهة الاستمتاع بالمرأة، ومن جهة وجوب الاغتسال إذا انقضت المدة، ومن جهة أنها لا تصوم إلى آخره.

**الثاني:** النفاس اسم للدم يلقيه الرحم بعد الولادة.

والمرأة إذا أخرجت ما في بطنها، فقد يكون الدم بعده يعني: بعد الإخراج نفاساً، وقد يكون دم فساد واستحاضة.





والضابط في ذلك أنها إذا أخرجت الولد، فإنه يكون نفاساً وضابط الولد أن يكون متخلقاً ومتصوراً يعني: مصوراً، وهذا في الغالب يكون بعد الثمانين، كما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه فإذا نزلت المرأة إذا ألفت ما في بطنها بعد الثمانين، فإن الدم الذي يعقب هذا الإخراج دم نفاس، تمكث حتى ينقطع أو تمكث أربعين يوماً، أما قبل الثمانين، ألفت الولد بعد شهرين، ألقته بعد سبعين يوماً، خمسة وسبعين يوماً إلى آخره، يعني: شهرين، شهرين ونصف وأشبه ذلك، فإنه لا يعد نفاساً لأن الولد لا يتخلق ولا يتصور لا يصوره الله جل وعلا غالباً في هذه المدة، فالضابط هو ظهور التخطيط والتصوير، فإذا رأت المرأة ما ألفت فكان مخططاً مصوراً فالدم دم نفاس، وكثير من النساء يعني: لا يفهمن هذا ككثير من أولياء الأمور والأزواج.

إذا أسقطت المرأة أسقطت... يظن أن الذي يخرج بعد الإسقاط نفاس، وهذا غير صحيح، الذي بعد الإسقاط قد يكون نفاساً، وقد يكون استحاضة، والضابط في ذلك هو ظهور التصوير؛ لأنه قبل ذلك لا يكون يعني: قبل التصوير إنما هو مضغة لحم أو دم خرج.

الثالث: دل الحديث على أن أعلى مدة للنفاس أربعون يوماً، والحديث كما ذكرنا حسن، فتكون أعلى مدة تمكثها المرأة أربعين يوماً للنفاس، وهذا أنها إذا رأت الطهر قبل ذلك رأت في عشرة أيام في عشرين يوماً فإنها تعتبر طاهرة لكن أعلى مدة تمكثها هي الأربعون، وما بعد الأربعين على الصحيح لا يعد نفاساً، وإنما يعد حيضاً إذا كان له صفة الحيض أو في وقت الحيض، أو يعد استحاضة، يعني: بعد ذلك يدخلها التمييز، إما بالوصف أو بالعادة أو نحو ذلك، فالأربعون هو النفاس بدلالة ذلك.

ومفهوم هذا الحديث أن هذا كان بإقرار النبي -عليه الصلاة والسلام- أنها تمكث أربعين يوماً، ثم تتطهر وتصلي ما لم توافق عادتها في الشهر أو اليوم الذي تعرفه من الشهر.

والعلماء اختلفوا في المسألة، والقول الثاني المشهور هو أنه لا حد لأكثر النفاس، فقد يستمر النفاس مع المرأة خمسين يوماً أو ستين يوماً، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية واختيار جمع من أهل العلم المعاصرين في أن المدة لا تحدد، لكن هذا فيه نظر إذا قلنا: إن هذا الحديث ثابت، فإن العمل به متعين، لا



يقال: إن هذا الحديث ليس مفهومه إنما لا تزيد، بل نقول: معنى التحديد أنها تمكث هذا القدر معناه أن هذه هي مدة النفاس.

وما بعده فيدخل في أحكام الحيض أو الاستحاضة إذا استمر الدم.

الأخير، الفائدة الأخيرة، أو الحكم الأخير: أن النفساء لا تؤمر بقضاء الصلاة، فلا يباح لها الصيام ولا الصلاة ولا تؤمر بقضاء الصلاة، وإنما تؤمر بقضاء الصيام، وبهذا نكون أتمنا كتاب الطهارة بحمد الله ومنته في بضعة عشر يوماً من هذه السنة، وهي سنة تسعة عشر بعد أربعمئة وألف من هجرة النبي عليه الصلاة والسلام.

في هذا الشهر، وهو شهر ربيع الأول أسأل الله -جل وعلا- أن يجعلني وإياكم ممن أنتفع بهذا العلم، وأن يبارك لنا في أوقاتنا، وأن يتقبل منا عملنا الصالح، وأن يجعل طلبنا للعلم وتعليمنا من لم يعلم فيه وتشبيته أن يجعل كل ذلك من العمل الصالح المقبول.

نعوذ بك اللهم من الرياء والسمعة.

نعوذ بك اللهم من أن نزل أو نذل أو نضل أو نضل، أو نجهل أو يجهل علينا، أو نظلم أو نظلم، اللهم فأعدنا، أسألك ربي أن تعيننا على الإتمام، وأسألك ربي أن توفقنا لما فيه رضاك، وأن تجزي جميع الحاضرين خيراً على حرصهم على العلم وعلى محبتهم له، وعلى أنهم أخذوا، ما أخذوا من أعمالهم في هذا السبيل فمن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة.

اللهم سهل لنا طريقاً إلى الجنة، واجعلنا مخلصين صادقين، إنك جواد كريم بالإجابة جدير، وبالغفو وللعفو قدير، فأكرمنا اللهم جميعاً، اللهم بهذا كله إنك قريب مجيب، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

هذا سؤال جيد نجعله خاتمة.

يقول: ما الذي يلزم طالب العلم الأخذ به حينما يسمع في مسألة من المسائل أقوالاً كثيرة، وكل عالم قد يرجح مثلاً غير ما يرجحه العالم الآخر هو سؤال مناسب جداً.



أولاً : ينبغي أن يفرق طالب العلم ما بين تقرير المسائل للتعليم وتقرير المسائل للفتوى، فالتعليم له شأن والفتوى لها شأن آخر. وليس كل مسألة يصلح أن يقرر فيها ما فيه الفتوى، ذلك باختلاف العلم واختلاف الكتاب، قد يأتي عالم ويشرح كتاب فقه مثلاً، ويأتي لمسألة فيصورها ويذكر الحكم والأدلة ووجه الاستدلال على ما في هذا الكتاب ولا يذكر الراجح عنده أو الذي يفتي به. وقد يرجح شيئاً ويفتي بغيره، هذا الذي يهمننا فيما سمعنا وفيما تسمعه من أهل العلم أنك تفهم تصوير المسائل كيف يشرح للعلم ؟ ذكر الأقوال، تعدد الأقوال، مأخذ كل قول، وجهة ذلك.

ولا شك أن تقرير الأقوال والخلاف والأدلة ووجه الاستدلال يتنوع فيه العلماء وطلبة العلم ما بين عالم وآخر وطالب علم وآخر، وأيضاً ما بين حال وحال أخرى، فإذا كان مثلاً في بعض الأحوال يمكن أن نشرح في الجلسة الواحدة في الساعة حديثين، يختلف عما إذا كنا نريد أن نشرح عشرة أحاديث، وكذلك في تقرير المسائل وخلاف العلماء وقوة ذلك ووجه الاستدلال، والتنصيص على من أخرجته والترجيح بين ذلك وتبع الروايات سواء كانت الروايات الفقهية أو الروايات الحديثية كل هذا يحتاج إلى بسط حسب الزمان والمكان واستعدادات المتلقين وطبقات المتلقين إلى غير ذلك. لهذا نقول: المهم لطالب العلم فيما يسمع في مثل هذه الشروح أن يكون عنده معرفة بتعلق كلام العلماء في شرح الكتاب والسنة ثم أن يفتق ذهنه وقلبه على كيفية فهم العلم، كيفية تقرير المسائل، كيفية ذكر الأحكام، وذكر الأدلة، والاستنباط وطريقة الاستنباط ليس المقصود من طالب العلم في مثل هذه السن المبكرة عند غالبكم، إن المقصود أن تعرف في كل مسألة الراجح وتعمل به، أو تعرف في كل مسألة الراجح، ثم تفتي به، ليس هذا هو المقصود، العلم طويل الذبول ومن ظن أنه بمراجعة كتاب أو بالحضور عند عالم أو بسماع كلام عالم، مهما كان في درجته العلمية أو كان من العلماء المحققين أو نحو ذلك أن الأمر انتهى فليس كذلك.

فالعلماء لم يزالوا يختلفون من البداية، والعلم في شد وجذب في المسائل الخلافية، نعم، بعض المسائل يكون الترجيح فيه واضح، لضعف دليل المخالف أو لضعف الحجة وبعض المسائل لا يكون التجاذب فيه باقياً، إما لأجل التجاذب في صحة الدليل أو التجاذب في صحة الاستدلال أو التجاذب، في من عمل



بهذا الدليل من السلف، وهو شيء مهم لطالب العلم أن يراعه وهذا ما حرصنا له في مثل هذه الدروس يعني: مثلاً، نذكر مسألة من المسائل نقول: هذا الدليل دل على كذا، لا بد أن نقول: من عمل من السلف بهذا الفهم، طيب، هذا الآن الحكم، قلنا إن الحائض مثلاً تمتنع من قراءة القرآن من كان يفتي به من الصحابة، لأن الخلاف إذا كان نازلاً، بل إذا كان عالياً إلى زمن الصحابة لا شك أنه يقوى وجه الاختلاف، إذا قلنا: إن الأئمة الأربعة اختلفوا في... أو قلنا إن العلماء المعاصرين اختلفوا فيه، وهذا لا شك أنه يقوى طالب العلم، فلو كان في الوقت متسع لكان كل مسألة فيها خلاف.

لا بد أن نرجع فيها إلى كلام الصحابة، فتاوى الصحابة أحكام الصحابة، اختلف فيها الصحابة، واختلف فيها التابعون، وفي الأقوال التي اختلفوا فيها، ولماذا إلى آخره يكون الخلاف عالياً إلى زمن الصحابة. رضوان الله عليهم، وهذا لا شك أنه من العلم المهم جداً، وهو الذي كان عليه الأئمة، يعني: - رحمه الله - كان عليه الأئمة، يعني: أحمد - رحمه الله - كان يراعي قوله في المسائل بأي شيء ينظر إلى الدليل، ومن عمل به من الصحابة والتابعين والترجيح في ذلك، ويرجح بعض الروايات على بعض، بل وقد يخطئ بعض الروايات، وتكون عند المتأخرين صحيحه لأجل النظر في أن هذه الرواية مثلاً ما عمل بها الصحابة، أو أن الصحابة لم يأخذوا بهذا القول ونحو ذلك من المباحث.

إذا فالذي يهم مما سمعته في هذا الشرح، أو قد تسمعه في الأشرطة في المستقبل، أو تسمعه من أي عالم من علمائنا الكرام - حفظ الله الجميع - أنه الذي يهم أن يكون عندك حس طالب العلم، عندك فهم طالب العلم، يكون ذهنك بدأ يعرف الخلاف، بدأ يعرف تعلقه بالدليل يعرف مثلاً باب التيمم، وأيش مسائل الحيض والاستحاضة والنفاس، وأيش المسائل كيف يفرق بين هذا وهذا، الطهارة الآنية كيف نفرق بين المسائل ووجه الاستدلال، الوضوء ومسائله أن هذا إذا كان عندك هذا الحس فهمت تقرير المسائل ووجه الاستدلال خلاف العلماء يعني: نوع من الخلاف حسب ما يتسع لها الوقت، هذا يكفي أن تتحصل عليه في مثل هذه الدورات، ثم بعد ذلك إذا أردت أن تترقى استرجع أيضاً فاقراً مرة أخرى أو تقرأ كلام العلماء، والخلاف فيه وتتوسع في الاستدلال ومعرفة طرق الحديث والألفاظ المختلفة والحجاج، وهذا لا



شك يحتاج إلى زمن طويل، لكن الذي يهمنا كمنهجية طالب العلم أن يعتني بها، ألا يهتم بالتوسع في الباب الواحد على اهتمامه بالتوسع في الأبواب المختلفة، يعني: مثلاً الطهارة هذه أخذناها في هذه المدة ممكن أن نظل نشرح الطهارة في سنة، بل يمكن أن نظل أن نشرح في سنتين في خلاف العلماء والروايات والبحث فيها والترجيح في المسائل.

ولا شك أنه إذا عرضنا لكتاب الحديث غير ما نعرض لكتاب فقه، فلو أخذنا مثلاً الروض المربع شرح الزاد في البحث، أو أخذنا الكافي مثلاً، فالمسائل ستتسع في كل مسألة ودليله والخلاف فيه إلى آخره، لكن الذي يهم طالب العلم أن يأخذ في مستقبل طلبه للعلم بالمنهجية الصحيحة أن يعرف القول أن يعرف صورة المسألة يعرف الدليل الحكم يعرف الدليل كما ذكرنا لكم يعرف القول الآخر والترجيح بنوع من الترجيح، أما أن يظن الظان أنه يتوسع في كل مسألة هذا صعب، بل توسعنا في مسائل ثم نسينا أو نسينا؛ لأن ما يمكن للواحد يحفظ العلم كله، متى يمكن للواحد أن يستحضر مع طول الزمن يعني: مثلاً الذي عالج العلم ثلاثين أربعين سنة غير الذي عالج العلم خمس سنوات، عشر سنوات من جهة حسن تصور المسائل، من جهة وضوح المسائل في ذهنه، من جهة حسن استحضاره للأدلة، لا شك اللي بيعالج ثلاثين أربعين سنة يكون المسألة مرت عليه ليس خمس مرات يمكن ثلاثين مرة أربعين مرة، فبعض المسائل يمكن مرت علي أنا عشر مرات لكن تأتي إلى عالم آخر يمكن مرت عليه خمسين مرة فوضوح المسألة ما بين عالم وآخر وطالب علم وآخر وطالب علم وعالم يختلف بقدر ترسخه في المسائل وفهمها، وهذا فرق بين طالب العلم وما بين العالم الراسخ في العلم في مسائل العلم لتعرض عليه المسألة لأول مرة أو مرتين أو ثلاث أو خمس مثلاً، اللي عرضت عليه المسألة مرات كثيرة في تقريره المسائل لا شك أن هذا يختلف لهذا لا بد أن كل منا يعرف قدره في العلم ومكانته للعلم يترقى فيه الإنسان ما يتصور أنه يعلم إلا منتهى تماماً، هذا لو تصورنا ذلك ألا يعلم الراسخ في العلم لكن هذا ليس بصحيح.

العلماء وطلبة العلم والمتعلمين والمتعلمون طبقات، ولا بد أن كل طبقة تنفع التي أقل منها لكن بشرط ألا يتقول على الله وعلى رسوله ﷺ بلا علم ألا يذكر أشياء ما فهمها ولا تصورها يذكر ما علم بقوة



وبوضوح يعلمه لا حرج عليه في ذلك، لكن يأتي وهو لم يتصور العلم تماماً بمجرد مراجعة وتحضير يذكر كل شيء، هذا لا يصلح بل لا بد أن يذكر ما اتضح له ووضح، فكل واحد يعلم من هو أقل منه في العلم، وبهذا ينتشر العلم.

أما نقول: انتظروا حتى لا يعلم إلا المشايخ العلماء الكبار هذا ما يمكن، فالعلم في ترقى، فالمعلم يستفيد والمتعلم يستفيد، وهذا يترقى أيضاً، وهذا يترقى في العلم، شيئاً فشيئاً بل العالم الموجود الآن مثلاً إذا أخذ أحد كبار العلماء اللي رسخت قدمهم في العلم مر بهم يوم من الزمان ما كان يحلو إلا عنده ثلاثة أربعة، ليش لأنه غير مشهور، أو لأنه ما كانت إفادته للطالب الإفادة المرجوة لكنه صبر وصابر، وترقت به الحال إلى أن صارت المسائل عنده واضحة ولغته في العلم عالية وعدم ما عنده اشتباه في المسائل حتى صار ممن يفيد، وهو مستعين أيضاً، إفادته للطلاب إذن، فالعلم لا بد يتضح شيئاً فشيئاً، الفائدة من هذه الدورات أن يتضح لك صور العلم والأدلة، كيف يتناول المعلم الأحاديث كيف يتناول المسألة، كيف يذكر الدليل، بعض المسائل، قد يكون تستوعب الكلام عليها بعض المسائل لا تستوعب الكلام عليها إما لأن الإيضاح غير جيد، أو لأن ذهنك ما كان مستوعب للإيضاح، أو كان الكلام عليها قليل بسرعة لكونها واضحة عند المتكلم، لكنها تشبهه عند المتلقي، وهذه أحوال مختلفة دائماً، تعرض مسألة مثلاً تكون قد تكلمت لك عليها بسرعة، لأنها واضحة عندي لكن بعضكم ما استوعب، لأنه ما سمع بها قبل أو أنها غير واضحة فاشتبهت عليه يحتاج إلى أن يراجعها في كتب أهل العلم، أو يسمعها بتفصيل من عالم آخر أو يسأل فيها إلى آخره، وهكذا إذاً فالمقصود من حضور هذه الدورات -أثابكم الله- ونفع بكم، وجعلكم من محصلي العلم وناقليه .

المقصود منها أن تترقى في العلم شيئاً فشيئاً، تتصور العلم تفهم الأحكام الأدلة مبنى الباب من جهة السنة على ماذا ثم بعد ذلك أنت تراجع في كتب الفقه تترقى في معرفة وجه الاستدلال مثلاً نعرض إلى وجه الاستدلال يعني: من الأصول، تترقى في معرفة الأصول، نعرض إلى شيء يسير من اللغة، يوضح الباب أو



يوضح ألفاظ الحديث، تترقى في معرفة لغة الحديث، تترقى في معرفة تخريج الحديث وأحكامه وسبب الضعف والعلل إلى آخره .

الفقه أيضاً وأحكام الحديث تترقى فيها شيئاً فشيئاً، فالمقصود أن تحصيل العلم على درجات، والذي يقول: إنني لا أحصله إلا لا بد أحصله على الكمال مرة واحدة ما ييسر، ما ييسر هذا لكل أحد لا بد أن يحصله شيئاً فشيئاً، والعلم درجات، ولا بد أن يؤخذ شيئاً فشيئاً على مر الأيام والسنين أسأل الله -تبارك وتعالى- أن يبارك لي ولكم في العمر وفي العلم وفي العمل إنه سبحانه جواد على عباده المخلصين، اللهم فاجعلنا مخلصين وجد علينا بما جدت على أوليائك، واجعلنا ممن أخلص لك في العلم والعمل، وجنبنا نية السوء، وجنبنا الرياء والسمعة، واجعلنا صالحين مصلحين غير ضالين ولا مضلين يا أكرم الأكرمين، وفي الختام أستودعكم الله وإلى لقاء إن شاء الله تعالى في إكمال هذا الدرس أو في غيره، على ما ييسر الله جل وعلا، ويمن به من العمر والتوفيق، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.